المركز القومى للترجمة

أمارتيا صن

التنمية حرية

ترجمة وتقديم

شوقى جلال

1549

المشروع القومى للترجمة

يمثل هذا الكتاب إحدى الرؤى الإبداعية بامتياز للعالم الثالث إزاء قضية التطوير الحضارى التى يختزلها الساسة والاقتصاديون فى عبارة واحدة هى التنمية الاقتصادية، وفى مظهر ومعيار اقتصادى واحد هو الدخل أو إجمالى الناتج القومى ومعدلات الإنفاق، دون كل جوانب الحياة الأخرى النوعية، ودون الحرية بمعناها الواسع، أو أدوات وقدرات الحرية من تعليم ورعاية صحية وحق التعبير والحصول على المعلومات وفرص اختيار الحياة ... إلخ. والنتيجة إخفاق تلو إخفاق وعجز عن المنافسة.

تصميم الغلاف: عبدالعزيز السماحى

التنمية حرية

المركز القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : 1549
- التنمية حرية
- أمارتيا صن
- شوقي جلال
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

Development As Freedom

By :Amartya Sen

copyright © 1999 by Amartya Sen

This translation published by arrangement

with Alferd A. Knopf, a division

of Random House, Inc.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة .

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo

E.mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

التنمية حرية

تـأليـف : أمارتيا صن
ترجمة وتقديم : شوقى جلال



2010

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

صن ، أمارتيا

التنمية حرية / تأليف : أمارتيا صن ، ترجمة وتقديم : شوقى جلال

ط١ ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠

٤٣٢ ص ، ٢٤ سم

١ - التنمية الاقتصادية

(أ) جلال ، شوقى (مترجم ومقدم)

(ب) العنوان ٣٣٨,٩

رقم الإيداع : ٣٧٤٧ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى : 978-977-479-877-4

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

مقدمة المترجم 7
تصدير 13
مدخل ـ التنمية حرية 17
منظور الحرية 29
التنمية الوسائل والغايات 57
الحرية وأسس العدالة 87
الفقر كحرمان من القدرة 137
الأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية 173
أهمية الديمقراطية 223
المجاعات والأزمات الأخرى 241
فعالية المرأة والتغير الاجتماعى 281
السكان والغذاء والحرية 303
الثقافة وحقوق الإنسان 333
الاختيار الاجتماعى والسلوك الفردى 363
الحرية الفردية التزام اجتماعى 407
هوامش 427

مقدمة المترجم

يمثل هذا الكتاب إحدى الرؤى الإبداعية بامتياز للعالم الثالث إزاء قضية التطوير الحضارى التى يختزلها الساسة والاقتصاديون فى عبارة - مسألة واحدة هى التنمية الاقتصادية، وفى مظهر ومعيار اقتصادى واحد هو الدخل أو إجمالى الناتج القومى ومعدلات الإنفاق دون كل جوانب الحياة الأخرى النوعية، ودون الحرية بمعناها الواسع، أو أدوات وقدرات الحرية من تعليم ورعاية صحية وحق التعبير والحصول على المعلومات وفرص اختيار الحياة ... إلخ. والنتيجة إخفاق تلو إخفاق وعجز عن المنافسة..

والكتاب مرة أخرى حصاد وثمرة تجربة عمر جذورها وامتدادها فى العالم الثالث، بلاد الأطراف، مع تفاعل خصب إبداعى بفكر علوم حضارة العصر فى بلدان المركز، ولكن ليصوغ المؤلف فى النهاية رؤية وإطارا مفاهيميا إرشاديا لتشخيص وتوجيه الجهود الصادقة لحل مشكلات بدت مزمنة. وتضاف هذه الرؤية إلى رؤى أخرى تنتمى إلى العالم الثالث من مثل رؤية هرناندو دى سوتو فى أمريكا الجنوبية وغيره...

مؤلف الكتاب أمارتيا صن من مواليد البنغال. عاش وعايش حياة الهند ومشكلاتها وهو على أرضها، ولم يغفل عنها وهو خارجها. ولهذا فإن النهج المتبع هو ثمرة حياة الهند: الصراع الطائفى، الثقافات الاجتماعية، الانحياز الجنوسى أو التمييز الاجتماعى بين الجنسين، رواسب الحقبة الاستعمارية، الحرمان من الحريات، والحرمان من أمل فى هند موحدة متقدمة تملك الإمكانات، والحرمان من فهم علمى عقلانى للقضايا ولرواسب التاريخ ولصراعات وتناقضات العصر مما تمثل فى

سياسات قاصرة؛ والفهم ضيق الأفق لمعنى الهوية، والصراعات المزمنة على أساس هذا الفهم الخاطئ أو صراع طواحين الهواء باسم المقدس، ومن ثم حرمان من حياة القدرة على البناء والتقدم والرخاء... وإن افتقاد الحرية، أى افتقاد القدرات والفرص هو العقبة الأولى التى تعيق مسيرتها على الطريق شأن بلدان العالم الثالث، وإن اختلفت الدرجات... ونجد صورتنا نحن العرب واضحة فى جلاء على صفحة مرآة.

ويوضح أمارتيا صن أن افتقاد الحرية الاقتصادية يرعى ويغذى فقدان الحرية الاجتماعية؛ تماما مثلما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية للرجل والمرأة على السواء يمكن أن يرسخ ويعزز فقدان الحرية الاقتصادية.

العمل والإنتاج حرية وقدرة.

التعليم ومحو الأمية حرية وقدرة.

الصحة والرعاية الصحية حرية وقدرة.

المساواة بين الجنسين حرية وقدرة.

حق التعبير والوصول إلى المعلومات والتنظيم حرية وقدرة.

وتتجلى أهمية التنمية ـ التطوير أكثر وأكثر فى ضوء عصر حضارة المعلومات ومجتمع المعرفة. ذلك أن هذا المجتمع ينبنى تأسيسا على بنى تحتية لها شروطها العصرية: مؤسسات/ سياسات/ تشريعات/ تنظيمات مدنية/ شبكات اتصالات/ بحوث وتطوير/ تمكين بشرى للرجل والمرأة ... الخ. وتجليات هذا كله فى العلاقات الاجتماعية بين نخبة وعامة، حاكم ومحكوم، ذكر وأنثى، مؤسسات علمية وتعليمية ورعاية صحية وفعالية سياسية ... الخ.

إذ يقرر أمارتيا صن أن التنمية – التطوير عملية تطول إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية،

والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات القضائية، والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والمجتمع كله بعامة... ويتحقق إسهامها فى الواقع من خلال تأثيراتها على دعم وتعزيز القدرات ـ الحريات الفردية للإنسان طفلا وامرأة ورجلا...

والحرية فى كل هذا هى المحور. إن تنمية رأس المال البشرى، تنمية قدرات الإنسان/المجتمع لا تأتى قسرا ولا تتحقق أبدا فى مناخ استبدادى أو بناء على قرار سلطوى، كما أن العدل الاجتماعى لا مكان له فى ظل نظام الحاكم فيه هو الكلمة ـ الحق النافذة، وهو الصواب والمرشد والموجه الهادى. الحرية آلية تطوير حضارى، وهى فى الآن نفسه ثمرة متطورة النضج لهذا التطوير ... سقطت منذ زمن أسطورة المستبد العادل... وإنما العدل الاجتماعى ـ التطوير يأتى فى إطار الحرية شرطا... الحرية تحرير الإنسان من ربقة الجهل والمرض، والحرية حرية فرص ممارسة القدرة من أجل المشاركة الإيجابية الواعية المسئولة.

ويفضل أمارتيا صن استخدام عبارة رأس مال القدرة البشرية بدلا من رأس المال البشرى كهدف وأساس للتنمية ـ التطوير. ذلك أن الدراسات عن رأس المال البشرى تنزع إلى التركيز على فعالية البشر كأدوات فى زيادة إمكانات الإنتاج .. الإنسان هنا أداة ووسيلة إنتاج. ولكن منظور رأس مال القدرة البشرية يضع فى بؤرة الاهتمام قدرة ـ الحرية الموضوعية ـ الناس على بناء حياة لديهم أسباب عقلانية للنظر إليها كشىء قيم، وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقية، وكفالة مقومات هذه القدرة وتطويرها.. وهنا الإنتاج وسيلة لهدف هو حرية ورفاه الإنسان.. الإنسان بمواصفات حضارية جديدة هو الهدف والغاية. والاختلاف بين المنظورين هو فى أداة قياس التقدير.

الهدف والمعيار من التنمية – التطوير هو توسيع فرص ونطاق الاختيار تأسيسا على حق فى المعرفة وفى التعليم... الخ، أى الزيادة فى نطاق البدائل الفعالة المعروضة والمطروحة صراحة على الناس ذوى القدرة التعليمية، الصحية والفكرية والاقتصادية

والاستقلالية فى الرأى وفى المشاركة الإيجابية الواعية للرجل والمرأة... وبهذا تتوفر شروط المواطنة فى إطار دينامى متطور نابع من تفاعل الفكر والعمل الاجتماعيين.

وهدف التنمية ـ التطوير هو زيادة "نطاق الخيار الإنسانى" وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسئولية الإيجابية الحرة ... مسئولية الانتماء الاجتماعى... ومن ثم يغدو المجتمع على طريق ممتد يفضى إلى اطراد المزيد من الحريات والقدرة على المنافسة فى عالم يحكمه منطق الصراع.

وكما قلنا من قبل، إن جوهر أزمة مجتمعات العالم الثالث، ونحن منها، أنها لا تبنى وجودها الذاتى الحياتى ـ المعيش والفكرى عند مستوى مقتضيات حضارة العصر من قيم وإمكانات وقدرات (علوم وتقانة) وحريات... بل لا تزال امتدادا، من بين أمور أخرى كثيرة، للقديم من حيث فضائل الحياة والحكم التى استحالت رذائل، بل أخطارا...

وأود أن أشير هنا إلى أننى عمدت إلى أن أقرن أو أردف كلمة التنمية بكلمة التطوير. ذلك لأن الشائع عندنا فى العربية ترجمة development بمعنى التنمية. وهذه ترجمة مضللة للمشروع الوجودى ولواجباتنا وتشخيصنا للهدف، وأرى الترجمة الصحيحة: تطوير حسب الدلالة الوظيفية الملائمة فى سياق حياة وواقع عالمنا العربى والعالم الثالث بعامة ... ذلك لأن التنمية زيادة كمية على المستوى الأفقى، وتختزلها فى زيادة الدخل وإجمالى الناتج المحلى، مع بقاء الحال على ما هو عليه من حيث المستوى الحضارى. هذا بينما التطوير زيادة كيفية على المستوى الرأسى، انتقال كيفى إلى مرحلة حضارية جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وقدراته وفرص حياته ومشاركاته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة... وهكذا يتحدد هدف مغاير .. هدف مشروع وجودى تطويرى فى سباق أو صراع حضارى... علمى وتقانى. ومن ثم، ليس المطلوب زيادة رقمية للإنتاج القومى أو للدخل الفردى فحسب، بل بناء أساس

مادى علمى وتقانى جديد قرين فكر وثقافة جديدين، وصوغ عقل جديد لإنسان/مجتمع جديد... التطوير عملية توسيع فى الحريات والقدرات الموضوعية للناس، فى التعليم وفى الصحة وفى السياسة، وفى الاقتصاد وفى البحوث العلمية ... الخ، وبذا تكون الحرية كما يقول أمارتيا صن عاملا فعالا وسببيا لتوليد تغيير سريع فى بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاه والحرية معا.... وتتنوع وتتنافس ابتكارات المجتمعات على طريق الوصول إلى هدف واحد على الصعيد الحضارى، متنوع على صعيد آليات وأساليب ومحتوى التنفيذ والإنجاز.

شوقى جلال

القاهرة - فبراير/ شباط ٢٠٠٤

تصدير

نعيش فى عالم يحظى بثروة غير مسبوقة، من نوع يكاد يكون مستحيلا تخيله منذ قرن أو قرنين. وشهد العالم أيضا تحولات مهمة تتجاوز النطاق الاقتصادى. وأسس القرن العشرون نظم حكم ديمقراطية وقائمة على المشاركة لتكون نموذجا مبرزا للتنظيم السياسى. وأضحت مفاهيم حقوق الإنسان والحرية السياسية جزءا شبه أساسى فى الخطاب السائد. ويتمتع الناس الآن بمتوسطات أعمار أطول مما عرف فى السابق. كذلك أصبحت الأقاليم المختلفة على نطاق الكوكب أكثر تلاصقا مما كانت. ولم يقتصر هذا كله على مجالات التجارة والاقتصاد والاتصال بل وأيضا فى ضوء الأفكار والمثل العليا فى تفاعلها.

ومع هذا كله نعيش أيضا فى عالم يعانى من مظاهر قاسية من الحرمان والمسغبة والقهر. وظهرت مشكلات كثيرة جديدة وقديمة على السواء من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأولية، وحدوث المجاعات وانتشار حالة الجوع على نطاق واسع، وانتهاك أوليات الحريات السياسية والحريات الأساسية، وإنكار مصالح وفعالية المرأة على نطاق واسع من العالم، وتفاقم الأخطار التى تتهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نشاهد الكثير من مظاهر الحرمان هذه متجسدة فى صورة أو فى أخرى فى البلدان الغنية والفقيرة على السواء.

ويمثل التغلب على هذه المشكلات محور الدور الذى تمارسه عملية التطوير والتنمية. وندفع هنا بأننا نعترف بدور مختلف أنواع الحريات فى مواجهة هذه المآسى. والحقيقة أن الفعالية الفردية تشكل فى نهاية المطاف أداة محورية للتصدى لكل صور

الحرمان. ونجد من ناحية أخرى أن حرية الفعالية التى تتهيأ للأفراد من أبناء شعوبنا تحكمها وتصبغها بالحتم الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتاحة لنا. إذ ثمة علاقة تكامل بين الفعالية الفردية والتنظيمات الاجتماعية. وكم هو مهم الاعتراف فى آن واحد بمحورية الحرية الفردية وقوة المؤثرات الاجتماعية على نطاق ومدى الحرية الفردية. وإن علينا، لكى نتصدى للمشكلات التى تواجهنا، أن نعتبر الحرية الفردية التزاما اجتماعيا. وهذا هو النهج الأساسى الذى يحاول هذا الكتاب استكشافه وتفحصه على نحو دقيق.

ونرى فى كتابنا هذا، وحسب النهج السائد، أن اتساع نطاق الحرية يمثل فى آن الغاية التى لها الأولوية والوسيلة الأساسية للتطوير والتنمية. وقوام التنمية إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التى تحد من خيارات الناس وتقلص فرص ممارسة فعاليتهم المبررة. ونؤكد هنا أن إزالة المظاهر الموضوعية لافتقاد الحريات مكون أساسى للتنمية والتطوير. بيد أننا إذا شئنا الوصول إلى فهم كامل عن الرابطة بين التنمية والحرية فإن علينا تجاوز حدود هذا الاعتراف الأساسى (مع الإيمان بمحوريته). ونرى بوجه عام أن الأهمية الجوهرية للحرية البشرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية إنما تستكمله بقوة الفعالية الأداتية لأنواع محددة من الحريات من شأنها دعم وتعزيز حريات من نوع آخر. ولا ريب فى ن الروابط بين مختلف أنماط الحريات هى روابط تجريبية وعلمية وليست تكوينية وتشكيلية. مثال ذلك، ثمة دليل قوى على أن الحريات الاقتصادية والسياسية تساعد فى تعزيز بعضها بعضا، لا أن يعادى أحدها الآخر (على نحو ما يراها البعض أحيانا). كذلك بالمثل فإن الفرص الاجتماعية للتعلم والرعاية الصحية التى ربما تستلزم نشاطا عاما من شأنها أن تكمل الفرص الفردية للمشاركة الاقتصادية والسياسية، وتساعد أيضا فى ترسيخ مبادراتنا للتغلب على مظاهر الحرمان التى نعانى منها. وإذا كان منطلق نهجنا يتمثل فى تحديد الحرية باعتبارها الهدف الرئيسى للتنمية، فإن مرمى تحليل السياسة يتمثل فى تأسيس الروابط التجريبية التى تجعل النظرة إلى الحرية متسقة منطقيا ومقنعة وقوية باعتبارها المنظور الإرشادى الموجه لعملية التنمية.

ويحدد هذا الكتاب معالم دراسة تحليلية متكاملة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تشمل ضروبا مختلفة من المؤسسات والكثير من القوى المتفاعلة. ويركز بخاصة على الأدوار والترابطات بين عدد معين من الحريات الأداتية الحاسمة بما فى ذلك الفرص الاقتصادية والحريات السياسية والتسهيلات الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائى. وجدير بالملاحظة أن التنظيمات الاجتماعية والتى تشتمل على مؤسسات كثيرة (الدولة والسوق والمنظومة التشريعية والأحزاب السياسية والإعلام [الميديا] وجماعات المصالح العامة ومنتديات النقاش العامة وغيرها) يبحثها الكتاب فى ضوء إسهاماتها من أجل تعزيز وكفالة الحريات الموضوعية للأفراد باعتبارهم العناصر الفاعلة النشطة للتغيير وليسوا مجرد عناصر سلبية لتلقى المنافع التى توزعها السلطات.

وينبنى هذا الكتاب على خمس محاضرات ألقيتها باعتبارى زميل رئاسى للبنك الدولى فى خريف ١٩٩٦ . هذا علاوة على محاضرة متابعة واستطراد فى نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٧ . وتتناول النهج الشامل ودلالاته. وإنى أنظر بعين التقدير لما تنطوى عليه هذه المهمة من فرصة وتحدى. وكم كانت سعادتى بالغة أن حدث هذا مع دعوة الرئيسى جيمس وولفنسون الذى أعجب كثيرا برؤيته ومهارته وإنسانيته. وحظيت بامتياز العمل على نحو وثيق وقريب معه حين شغلت منصب الأمين العام لمعهد الدراسات المتقدمة فى برنستون، ثم عاينت باهتمام كبير فى فرصة قريبة كيف كانت لقيادته للبنك الدولى آثارها البنائية الإيجابية.

وجدير بالإشارة أن البنك الدولى لم يكن دائما وأبدا منظمتى الأثيرة. إذ كانت القدرة على فعل ما هو جيد تتساوق تقريبا دائما مع إمكانية عمل العكس. وإننى كاقتصادى محترف واتتنى الفرصة فى الماضى لأتساءل عما إذا كان البنك الدولى بمقدوره أن يفعل ما هو أفضل بكثير. إننى أسطر هذه التحفظات والانتقادات للطبع لذلك لست بحاجة إلى أن أقدم "اعترافا" ألامس فيه أفكارا شكية. ومع هذا كله

تهيأت لى فرصة الترحيب بأن أقدم للبنك آرائى الخاصة، عن التنمية وعن صوغ السياسة العامة.

بيد أن هذا الكتاب ليس موجها أساسا إلى العاملين فى البنك أو العاملين له، أو غيره من المنظمات الدولية. وليس موجها فقط لصناع السياسة والقائمين على التخطيط فى الحكومات القومية. وإنما هو على الأصح عمل عام عن التنمية والتطوير والأسباب العملية التى تشكل أساسا مهما، ويستهدف بخاصة المناقشة العامة. ولقد أعدت تنظيم المحاضرات الست ليتشكل منها اثنى عشر فصلا متوخيا كلا من الوضوح وجعل الصيغة المكتوبة أكثر فهما للقراء غير المتخصصين. وحاولت فى حقيقة الأمر أن أجعل المناقشة بعيدة قدر المستطاع عن اللغة الاصطلاحية الفنية، واكتفيت بالإشارة إلى الدراسات التى يغلب عليها الطابع الشكلى فى الهوامش المثبتة فى نهاية الكتاب وهى مخصصة لمن لديهم ميل لهذا الضرب. وقدمت أيضا تعقيبات على تجارب وخبرات اقتصادية حديثة العهد وقعت فى فترة تالية لتاريخ المحاضرات (التى ألقيت عام ١٩٩٦)، من مثل الأزمة الاقتصادية الآسيوية (التى أكدت صدق أسوأ المخاوف التى عبرت عنها فى تلك المحاضرات).

وإننى إذ أؤكد أهمية دور المناقشات العامة باعتبارها أداة التغيير الاجتماعى والتقدم الاقتصادى (كما سيوضح النص) فإننى أيضا، وفى اتساق مع هذه النظرة، أقدم كتابى هذا أساسا للتداول الصريح فى الرأى وللدراسة النقدية الفاحصة. لقد تجنبت طوال حياتى أن أتقدم بالنصح "لأصحاب السلطان". والحقيقة أننى لم أعمل أبدا مستشارا لأية حكومة، مفضلا أن أطرح اقتراحاتى وانتقاداتى - أيا كانت قيمتها - للساحة العامة. وحيث أننى كنت سعيد الحظ بالحياة فى ظل ثلاث ديمقراطيات لها أجهزة إعلامها التى تعمل دون معوقات (الهند وبريطانيا والولايات المتحدة) فإننى لم يكن لدى أبدا سبب للشكوى من نقص الفرص لعرض ما أرى وما أفكر فيه على الجمهور. ومن ثم فإذا أثارت دراستى أى اهتمام وأفضت إلى المزيد من النقاش العام بشأن هذه المسائل الحيوية فإننى هنا يكون لى كل الحق بأن أشعر بأننى كوفئت بخير الجزاء.

مدخل

التنمية حرية

نؤكد هنا أن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع فى الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس. وإن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق فى التنمية من مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومى أو مع زيادة الدخول الشخصية أو مع التصنيع أو مع التقدم التقانى أو مع التحديث الاجتماعى. نعم، يمكن بطبيعة الحال النظر إلى زيادة إجمالى الناتج القومى أو زيادة دخول الأفراد باعتبارها أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحريات التى يتمتع بها أبناء المجتمع. ولكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى، مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنيّة (مثل حرية المرء فى المشاركة فى المناقشات وعمليات التحقق العامة). ونذهب بالمثل إلى أن التصنيع أو التقدم التقانى أو التحديث الاجتماعى يمكن لها أن تسهم موضوعيا فى توسيع نطاق الحرية البشرية. ولكن الحرية رهن مؤثرات أخرى فى الوقت نفسه. وإذا كانت الحرية هى ما تقدمه التنمية إذن هناك حجة رئيسية تدعم التركيز على هذا الهدف الأشمل بدلا من التركيز على بعض الوسائل الجزئية أو على عدد من الأدوات التى يجرى انتقاؤها عمدا. ولا ريب فى أن النظر إلى التنمية فى ضوء التوسع فى الحريات الموضوعية من شأنه أن يوجه الأنظار إلى غايات تجعل التنمية حدثا مهما بدلا من مجرد التوجه إلى عدد من الوسائل التى لها، مع غيرها، دور بارز فى العملية.

تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعى المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة وكذا عدم التسامح أو الغلو فى حالات القمع. والملاحظ أنه على الرغم من الزيادات غير المسبوقة فى إجمالى الثروات، إلا أن العالم المعاصر ينكر ابسط الحريات على أعداد مهولة من البشر - بل أكاد أقول على الغالبية من البشر. ونشهد أحيانا أن نقص الحريات الموضوعية مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادى الذى يسلب الناس حقهم فى الحرية لإشباع ما يعانونه من جوع، أو حقهم فى الحصول على الغذاء الكافى، أو الحصول على العلاج اللازم لأمراض قابلة للشفاء، أو الحصول على فرصة تهيئ لهم لباسا أو مأوى ملائما، أو الحصول على ماء عذب نقى أو مرافق صحية. ونجد فى حالات أخرى أن افتقاد الحريات وثيق الصلة بالافتقار إلى المرافق العامة والرعاية الاجتماعية من مثل غياب برامج للقضاء على الأوبئة أو برامج لترتيبات منظمة للرعاية الصحية أو المرافق التعليمية أو المؤسسات الكفء لصون السلم المحلى وحفظ النظام. ونشهد فى حالات أخرى أن انتهاك الحريات ينتج مباشرة عن إنكار نظم الحكم التسلطية للحريات السياسية والمدنية، كما ينتج عن القيود المفروضة على حق المشاركة الحرة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع.

الفعالية والترابطات المتبادلة :

الحرية أمر محورى لعملية التنمية - التطوير لسببين متمايزين:

١ - السبب القيمى: تقييم التقدم يتعين أساسا أن يكون فى ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة.

٢ - الفعالية : إنجاز التنمية -التطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب.

وأشرت فى السابق إلى الحافز الأول: السبب القيمى للتركيز على الحرية. وإذا شئنا متابعة وبيان السبب الثانى المتعلق بالفعالية والكفاءة فإن علينا النظر إلى الروابط

التجريبية ذات الصلة، خاصة الروابط التى تحقق دعما متبادلا بين الحريات على مختلف ضروبها. إنه بسبب هذه الارتباطات المتداخلة التى سنسعى إلى استكشافها مع بعض التفصيلات فى هذا الكتاب، تظهر الفعالية الحرة أو المستدامة كقاطرة رئيسية للتنمية. وجدير بالملاحظة أن الفعالية الحرة ليست وحدها فقط جزءا "تكوينيا أساسيا" من التنمية، بل إنها أيضا تسهم فى تعزيز فعالية العناصر والقوى الحرة من الأنواع الأخرى. وإن الروابط التجريبية التى ستستكشفها بتوسع هذه الدراسة تجمع بين وجهى الفكرة بشأن "التنمية من حيث هى حرية".

وإن العلاقة بين الحرية الفردية وإنجاز التنمية الاجتماعية تتجاوز الرابطة التكوينية - على أهميتها. ونرى أن ما يمكن للناس أن ينجزوه إيجابيا يتأثر بالفرص الاقتصادية وبالحريات السياسية، وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة، وبالتعليم الأساسى وبتشجيع وغرس ثقافة المبادرات. كذلك فإن التنظيمات المؤسسية لهذه الفرص تتأثر هى أيضا بممارسة الناس لحرياتها ومن خلال حرية المشاركة فى الخيار الاجتماعى وفى اتخاذ القرارات العامة الدافعة إلى تقدم هذه الفرص. وسوف نبحث هنا أيضا هذه الروابط المتداخلة.

بعض الأمثلة التوضيحية:

الحرية السياسية ونوعية الحياة :

يمكن توضيح الفارق عند رؤية الحرية باعتبارها الغايات الأساسية للتطوير والتنمية بعدد قليل من الأمثلة. وعلى الرغم من أن المرمى الكامل من هذا المنظور لا يتضح إلا بعد دراسة تحليلية أكثر شمولا (وهو ما نحاوله فى الفصول التالية) إلا أن الطبيعة الجذرية لفكرة "التنمية باعتبارها حرية" يمكن توضيحها فى سهولة من خلال عدد من الأمثلة البسيطة.

أولا، الملاحظ فى سياق الآراء ضيقة الأفق التى تنظر إلى التنمية فى ضوء زيادة إجمالى الناتج القومى أو التصنيع، نواجه كثيرا سؤالا عما إذا كانت بعض الحريات السياسية أو الاجتماعية المعينة، مثل حرية المشاركة أو الانشقاق السياسى، أو فرص الحصول على التعليم الأساسى، من شأنها أن تساعد أو لا تساعد على "تحقيق التنمية". ولكن فى ضوء نظرة أكثر أساسية إلى التنمية، تبدو هذه الطريقة فى صياغة وطرح السؤال تميل إلى إسقاط الفهم المهم بأن هذه الحريات الموضوعية (أعنى حرية المشاركة السياسية أو فرص الحصول على التعليم الأساسى أو على الرعاية الصحية) هى من المكونات التأسيسية للتنمية. وإن صلتها الوثيقة بالتنمية ليست بحاجة إلى تقويم جديد من خلال إسهامها غير المباشر لإنجاز زيادة إجمالى الناتج القومى أو من خلال النهوض بالتصنيع. علاوة على هذا فإن هذه الحريات والحقوق كما يحدث عادة، ذات فعالية كبيرة أيضا للإسهام فى التقدم الاقتصادى. وسوف نتناول هذه العلاقة باهتمام موسع فى هذا الكتاب. ولكن إذا كانت العلاقة السببية مهمة حقا، إلا أن الدفاع عن الحريات والحقوق الذى تشترطه هذه الرابطة السببية يفوق الدور التأسيسى لهذه الحريات فى مجال التنمية.

مثال توضيحى ثان يتعلق بالتنافر بين نصيب الفرد من الدخل (حتى بعد وضع التغيرات فى الاعتبار) وحرية الأفراد فى الحصول على حياة أطول وأيسر. مثال ذلك أن مواطنى الجابون أو جنوب أفريقيا أو ناميبيا أو البرازيل ربما يكونون أكثر ثراء من حيث نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى قياسا إلى مواطنى سريلانكا أو الصين أو ولاية كيرالا فى الهند. ولكن هؤلاء الأخيرين يحظون بفرص موضوعية أعلى من الآخرين.

ولنأخذ مثالا من طراز آخر، كثيرا ما يقال إن الأمريكيين الأفارقة فى الولايات المتحدة فقراء نسبيا بالمقارنة بالبيض الأمريكيين على الرغم من أنهم أغنى كثيرا من بعض أبناء العالم الثالث. ولكن من المهم أن نعترف بأن الأمريكيين الأفارقة فرصتهم

لبلوغ سن متقدمة أقل بشكل مطلق من آخرين فى كثير من مجتمعات العالم الثالث مثل الصين أو سريلانكا أو بعض أنحاء الهند (حيث توجد ترتيبات مختلفة بشأن الرعاية الصحية والتعليم وعلاقات مجتمعية). وإذا كانت الدراسة التحليلية للتنمية وثيقة الصلة بالموضوع هنا (ونؤكد أنها كذلك فى هذا الكتاب) فإن وجود مثل هذه المفارقات بين الجماعات داخل البلدان الأغنى يمكن النظر إليها باعتبارها مظهرا مهما لفهم التنمية والتخلف.

المعاملات والأسواق وافتقاد الحرية الاقتصادية :

مثال توضيحى ثالث يتعلق بدور الأسواق كجزء من عملية التنمية. إن قدرة آلية السوق على الإسهام فى تحقيق نمو اقتصادى كبير وفى التقدم الاقتصادى فى عمومه حقيقة تحظى باعتراف واسع النطاق - عن صواب - فى الدراسات المعاصرة عن التنمية. بيد أننا نخطئ إذا فهمنا منزلة آلية السوق بالمعنى الثانوى فقط. ونذكر ما أشار إليه آدم سميث من أن حرية التبادل والمعاملات هما جزء مكمل ومقوم للحريات الأساسية التى يحق للناس أن يصدروا تقييما بشأنها.

كذلك فإن الوقوف بشكل عام ومطلق ضد السوق لن يقل شذوذا وغرابة عن الوقوف بشكل عام ومطلق ضد المحادثات بين الناس (هذا على الرغم من أن بعض المحادثات ظاهرة السخف تثير مشكلات للآخرين - وربما للمتحدثين أنفسهم). إن حرية تبادل الكلمات أو السلع أو الهدايا ليست بحاجة إلى تبرير دفاعى تأسيسا على ما لها من نتائج مواتية وإن كانت بعيدة. إنها جزء من وسيلة وأسلوب حياة الناس فى المجتمعات وللتفاعل فيما بينهم (ما لم توقف بقانون أو أمر سلطوى). ولا ريب فى أن مساهمة آلية السوق فى النمو الاقتصادى أمر مهم. بيد أن هذا أمر تال من حيث الأهمية المباشرة للاعتراف بحرية تبادل الكلمات والسلع والهدايا.

وكما هو الحال، فإن رفض حرية المشاركة فى سوق العمل هو أحد الوسائل لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية. وغنى عن البيان أن المعركة ضد افتقاد الحرية الناجمة عن العمل الإلزامى أمر مهم فى كثير من بلدان العالم الثالث اليوم، لأسباب بعضها يعادل أسباب الحرب الأهلية الأمريكية من حيث الخطر والأهمية. وإن حرية دخول الأسواق يمكن أن تكون هى ذاتها مساهمة مهمة للتنمية بغض النظر عما يمكن أن تفعله أو لا تفعله آلية السوق لدعم النمو الاقتصادى أو التصنيع. والواقع أن ما أعرب عنه كارل ماركس من مديح للرأسمالية (وهو ليس من كبار المعجبين بالرأسمالية بوجه عام) وتشخيصه (فى كتاب رأس المال) للحرب الأهلية الأمريكية، إذ وصفها بأنها "من أهم أحداث التاريخ المعاصر"، إنما يرتبط مباشرة بأهمية حرية عقد العمل كنقيض للعبودية والاستبعاد القسرى من سوق العمل. وتشتمل التحديات الحاسمة للتنمية فى كثير من البلدان النامية والتى سنناقشها فيما بعد، الحاجة إلى تحرير العمل من السخرة الصريحة أو المقنعة والتى تنكر على قوة العمل حق دخول سوق العمل الحرة. كذلك بالمثل فإن حظر الوصول إلى أسواق الإنتاج يندرج غالبا ضمن مظاهر الحرمان التى يعانى منها كثيرون من صغار الزراع والمنتجين المناضلين بسبب التنظيمات والقيود التقليدية المفروضة. وتسهم حرية المشاركة فى التبادل الاقتصادى بدور أساسى فى الحياة الاجتماعية.

إن إبراز هذا الاعتبار الذى يغفله الباحثون فى غالب الأحيان لا يعنى إنكار أهمية الحكم على آلية السوق حكما شاملا تأسيسا على كل أدوارها وآثارها المترتبة عليها بما فى ذلك دورها وأثرها فى توليد نمو اقتصادى بل وتحقيق مساواة اقتصادية بموجب ظروف كثيرة. ويتعين علينا أيضا من جانب آخر بحث ودراسة اطراد مظاهر الحرمان بين قطاعات اجتماعية تظل مستبعدة ومستثناة من منافع المجتمع الخاضع لتوجه السوق، والمستثناة من الأحكام العامة بما فيها من انتقادات يمكن أن يوجهها الناس إزاء أساليب الحياة والقيم المقترنة بثقافة الأسواق. إننا إذ نرى التنمية حرية،

فإن هذا يقضى بأن نضع فى الاعتبار وأن نقيِّم على نحو ملائم وصحيح حجج الجوانب الأخرى. وكم هو عسير الظن بأن أى عملية للتنمية الموضوعية يمكن أن تمضى وتتحقق دون دور الدعم والمساندة الاجتماعيين أو التنظيم العام أو دور إدارة الدولة حين يكون بإمكان السوق أن تُثرى - لا أن تُفقِر - حياة البشر. ويهيئ النهج المستخدم هنا منظورا أوسع وأشمل بشأن الأسواق بدلا من نهج يعمد دائما إما إلى الدفاع عن أو لوم آلية السوق.

وأود أن أختم هذه الأمثلة التوضيحية بمثال آخر يتعلق بذكرى خاصة من حياة طفولتى. ذات يوم وبينما كنت فى حوالى العاشرة من العمر كنت ألعب فيما بعد الظهيرة فى حديقة الأسرة فى مدينة دكا، عاصمة بنجلاديش الآن. واندفع آنذاك رجل عبر البوابة يصرخ بطريقة تثير الألم والرثاء وينزف دما بغزارة. طعنه آخر بسكين فى ظهره. كانت تلك أيام الاضطرابات وأحداث الشغب (بين الهندوس والمسلمين إذ يقتلون بعضهم بعضا) التى سبقت الاستقلال وتقسيم البلاد إلى الهند وباكستان. ويسمى الرجل الجريح "قادر ميا"، وهو مسلم عامل بأجر يومى، وكان قد أتى للعمل فى منزل مجاور لنا - مقابل أجر زهيد جدا. ولكن طعنه سفاح بسكين أثناء سيره فى الطريق فى منطقتنا التى تسكنها غالبية من الهندوس. ناولته بعض الماء دون أن يكف عن الصراخ طالبا النجدة من كبار السن المقيمين فى البيت. ولم تمض لحظات حتى حمله أبى إلى المستشفى. واستمر قادر ميا يحكى لنا كيف أن زوجته حذرته من الذهاب إلى منطقة معادية فى مثل هذا الوقت الذى تسوده أحداث الشغب والاضطرابات. ولكن قادر ميا مضطر للبحث عن عمل وعن قليل من الرزق لأن أسرته لا تملك شيئا تأكله. ولكن عقوبة افتقاده للحرية الاقتصادية تحولت إلى موت لحق به بعد أن أودع المستشفى.

كانت خبرة مدمرة بالنسبة لى. حفزتنى إلى التأمل والتفكير فيما بعد بشأن هذا العبء المروع المترتب على الهويات التى تتحدد فى ضوء تفكير ضيق الأفق بما فى ذلك

تلك الهويات التى تنبنى بشكل راسخ ومتحجر على أساس من طوائف وجماعات (وهذه مسألة سوف أناقشها فى هذا الكتاب). بيد أنها أوضحت لى بشكل أكثر مباشرة حقيقة مهمة وبارزة، وهى أن افتقاد الحرية الاقتصادية، الممثلة فى صورة فقر مدقع للغاية، قد يجعل المرء فريسة لا حول لها ولا طول لعمليات انتهاك لأنواع أخرى من الحريات. إن قادر ميا لم يكن مضطرا إلى دخول منطقة معادية بحثا عن أجر زهيد فى تلك الأيام الصعبة المروعة لو كانت أسرته قادرة على البقاء بدون هذا الأجر. إن افتقاد الحرية الاقتصادية من شأنه أن يرعى ويغذى افتقاد الحرية الاجتماعية تماما مثلما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية يمكن أن يرسخ ويعزز افتقاد الحرية الاقتصادية.

التنظيمات والقيم :

يمكن أن نقدم الكثير من الأمثلة التى توضح الفارق الحاسم نتيجة الالتزام بنظرة إلى التنمية باعتبارها عملية متكاملة للتوسع فى الحريات الموضوعية والمترابطة معا. وهذه هى النظرة المعروضة فى ضوء من الدراسة والتحقق فى هذا الكتاب بهدف بحث عملية التطوير والتنمية كعملية شاملة تدمج معا الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا ريب فى أن مثل هذا النهج العام يسمح لنا بعملية تقييم آنية للأدوار الحيوية التى تقوم بها فى عملية التنمية المؤسسات المختلفة الكثيرة. وتشتمل هذه المؤسسات على الأسواق والتنظيمات ذات العلاقة بالأسواق، وكذا الحكومات والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وغير ذلك من مؤسسات مدنية، ونظم تعليمية وفرص متاحة للحوار والجدل الصريح والمفتوح (بما فى ذلك دور وسائل الإعلام وغيرها من وسائل الاتصال).

ويسمح لنا مثل هذا النهج أيضا بالاعتراف بدور القيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التى يمكن أن تؤثر فى الحريات التى يتمتع بها الناس ولديهم كل الحق فى

إثرائها. وغنى عن البيان أن المعايير المشتركة اجتماعيا يمكن أن تؤثر فى القسمات المميزة للحياة الاجتماعية من مثل المساواة بين الجنسين وطبيعة رعاية الطفل وحجم الأسرة وأنماط الخصوبة وأسلوب التعامل مع البيئة وغير ذلك كثير من استعدادات ونتائج. كذلك تؤثر القيم والأخلاقيات الاجتماعية السائدة فى مدى حضور أو غياب مظاهر الفساد ودور الثقة فى العلاقات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وجدير بالذكر أن ممارسة الحرية تجرى فى إطار القيم. ولكن القيم بدورها تتأثر بالمناقشات العامة والتفاعلات الاجتماعية، التى تتأثر هى الأخرى بحرية المشاركة. ولا ريب فى أن كل رابطة من هذه الروابط بحاجة إلى دراسة متأنية فاحصة.

وثمة اعتراف على نطاق واسع بواقع أن حرية الصفقات الاقتصادية تنزع إلى أن تكون القاطرة الكبرى المحركة للنمو الاقتصادى حتى وإن بقيت بعض السلبيات المؤثرة. إن من الأهمية بمكان ليس فقط أن نعطى الأسواق ما تستحقه، بل وأيضا أن نقدر دور الحريات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دعم وإثراء حياة الشعب القادر على أن تكون له الريادة. وهذا أمر له أهمية واضحة حتى بالنسبة لبعض القضايا الخلافية مثل المسألة المسماة المشكلة السكانية. إن دور الحرية فى الحد من معدلات الخصوبة العالية بصورة مفرطة موضوع تباينت وتصارعت بشأنه وجهات نظر متناقضة زمنا طويلا. وسبق أن توقع عالم الاجتماع الفرنسى العقلانى الشهير كوندورسيه فى القرن الثامن عشر أن معدلات الخصوبة سوف تنخفض مع "تقدم العقل" حيث أن زيادة الأمن والتعليم والحرية فى اتخاذ القرارات من شأنها أن تلجم الزيادة السكانية. واختلف معه جذريا المفكر المعاصر له توماس روبرت مالتوس. وأكد مالتوس فى حقيقة الأمر أنه: "لا يوجد مبرر على الإطلاق لأن نفترض أن أى شىء آخر إلى جانب صعوبة تدبير ضروريات الحياة بطريقة كافية يمكن أن يحد من قدرة هذه الأعداد الغفيرة من البشر على الزواج مبكرا أو يقعدهم عن إعالة أسر كبيرة العدد وافرة الصحة". وسوف نتناول بالدراسة والبحث فى الفصول التالية هذين الموقفين

المتناقضين حيث ينبنى أحدهما على الحرية المبررة عقلا وعلى القسر الاقتصادى. وسوف أدفع بأن ميزان البرهان يميل يقينا إلى جانب كوندورسيه. ولكن من المهم كذلك وبوجه خاص الاعتراف أن هذا الخلاف تحديدا ما هو إلا مثال واحد للجدل الدائر بين نهجين، أحدهما داعم للحرية، والآخر مناهض للحرية إزاء عملية التطوير والتنمية، وهو جدل ممتد قرونا طويلة. ولا يزال هذا الجدل حامى الوطيس ولكن فى صور مختلفة كثيرة.

المؤسسات والحريات الأداتية :

تتناول الدراسات التجريبية التالية بالبحث خمسة أنماط مختلفة متمايزة للحرية منظور إليها من إطار "أداتى". وتتضمن هذه ما يلى: ١) "الحريات السياسية"، ٢) "التسهيلات الاقتصادية"، ٣) الفرص الاجتماعية، ٤) ضمانات الشفافية، ٥) الأمن الوقائى. ويساعد كل من هذه الأنماط المتمايزة فى الحقوق والفرص على تقدم القدرات العامة للشخص. ويمكن أن تفيد كذلك فى أن يكمل أحدها الآخر. مثال ذلك أن السياسة العامة لتعزيز القدرات البشرية والحريات الموضوعية بعامة يمكنها أن تثمر من خلال النهوض بهذه الحريات الأداتية المتمايزة ولكنها متداخلة. وجدير بالإشارة أنه فى الأبواب التالية سوف نستكشف كلا من هذه الأنماط المختلفة للحرية ـ وما تشتمل عليه من مؤسسات ـ وسوف نناقش كذلك الروابط المشتركة المتداخلة فيما بينها. وسوف تتهيأ كذلك فرصة لبحث دور كل منها فى النهوض بمجمل وضع حريات الناس، ليكونوا روادا لنوع الحياة التى يرونها بعقولهم أمرا قيما. وغير خاف من منظور "التنمية حرية" أن الحريات الأداتية ترتبط ببعضها مثلما ترتبط بالغايات المتمثلة فى تعزيز الحرية البشرية بعامة.

وإذا كان لابد لتحليل التنمية أن يكون، من ناحية، معنيا بأهداف وغايات تجعل هذه الحريات الذاتية، تأسيسا على هذا، شأنا مهما فإنه يتعين أيضا أن يضع هذا

التحليل فى الاعتبار الروابط التجريبية التى تربط أنماط الحرية المتمايزة ببعضها، وتدعم الأهمية المشتركة لها معا. حقا، إن هذه الارتباطات محورية من أجل الوصول إلى فهم كامل للدور الأداتى للحرية.

ملاحظة ختامية :

الحريات ليست فقط الغايات الأولية والأساسية للتنمية والتطوير، بل إنها أيضا من وسائلها الرئيسية. وعلاوة على الإقرار، من حيث الأساس، بالأهمية القيمية للحرية، علينا أيضا أن نفهم الرابطة التجريبية الواضحة التى تربط الحريات على اختلاف أنواعها ببعضها البعض. وتسهم الحريات السياسية (فى صورة حرية التعبير والانتخاب) فى دعم الأمن الاقتصادى، كذلك الفرص الاجتماعية (فى صورة مرافق التعليم والصحة) من شأنها أن تيسر المشاركة الاقتصادية. وأيضا التسهيلات الاقتصادية (فى صورة فرص للمشاركة فى التجارة والإنتاج) يمكنها أن تساعد على توليد وفرة شخصية وكذا توليد موارد عامة للمرافق الاجتماعية، معنى هذا أن الحريات على اختلاف أنواعها يمكنها أن تعزز بعضها بعضا.

وإن هذه الروابط التجريبية تعزز الأولويات القيمية. وإذا استخدمنا لغة التمييز فى العصور الوسطى بين "العنصر المريض" و"العنصر الفاعل" نقول إن هذا الفهم للاقتصاد ولعملية التطوير والتنمية، والمرتكز على الحرية، فهم قريب جدا من النظرية المتجهة إلى الوكيل - العنصر الفاعل. إذ مع توفر الفرص الاجتماعية الملائمة، يستطيع الأفراد أن يصوغوا بكفاءة مصيرهم الخاص، وأن يساعدوا بعضهم بعضا. إنهم ليسوا بحاجة إلى اعتبارهم أولا وأساسا مجرد متلقين سلبيين لمنافع تدرها برامج تنمية بارعة. وثمة مبرر عقلانى قوى يبرر الاعتراف بالدور الإيجابى للفعالية الحرة المستدامة، بل والعجلة البناءة.

١

منظور الحرية

من المألوف أن يناقش زوجان إمكانية زيادة دخلهما. ولكن أن تدور محادثة فى هذا الشأن حوالى القرن الثامن قبل الميلاد، فهذا أمر يثير بوجه خاص قدرا من الاهتمام. وإنها لمحادثة روتها مرارا نصوص سنسكريتية فى الكتاب المقدس يرويها دارتاياكا أو بانيشاد. والقصة أن امرأة تدعى ميتريبى وزوجها ياجنافاليكا انتقلا فى محادثتهما سريعا إلى مسألة أخرى أكبر من مجرد سبل ووسائل المرء لكى يصبح ثريا: إلى أى مدى يمكن للثروة أن تساعدهما على الحصول على ما يريدانه(١) وتساءلت ميتريبى فى دهشة عما إذا كانت الغاية تتحقق حين "تمتلك أقطار كوكب الأرض وكل الثروات"؟ هل تستطيع بذلك أن تحصل على الخلود؟ أجاب الزوج: "لا... فإن حياتك هنا شأن حياة الأثرياء." وقالت الزوجة: "إذن لا أمل فى الخلود بفضل الثراء ... إذن ماذا علىَّ أن أفعل بهذا الذى لا يمنحنى الخلود؟"

وروت الفلسفة الدينية الهندية سؤال ميتريبى البليغ مرات ومرات لتوضح كلا من طبيعة المأزق البشرى وحدود العالم المادى. يساورنى شك طاغ بشأن مسائل العالم الآخر واسترشادها بحالة الإحباط التى استشعرتها الزوجة إزاء شئون العالم الأرضى. ولكن ثمة جانب آخر لهذا التبادل يحظى باهتمام خاص ومباشر فى نظر الاقتصاد ولفهم طبيعة التنمية، ويتعلق هذا الجانب بالعلاقة بين الدخول والإنجازات، بين السلع والقدرات، بين ثروتنا الاقتصادية وقدرتنا على أن نحيا كما نشاء أن تكون الحياة. ومع إقرارنا بوجود رابطة بين الوفرة والإنجازات، إلا أن الرابطة يمكن

ولا يمكن أن تكون قوية جدا وأن تكون متوقفة على ملابسات أخرى. ليست المسألة القدرة على الحياة إلى الأبد كما شاءت الزوجة أن تحدد بؤرة اهتمامها، بل القدرة على الحياة، حياة طويلة حقيقية (دون حرمان من زهرة العمر) وتوفر حياة طيبة جيدة طالما المرء على قيد الحياة (بدلا من حياة البؤس وافتقاد الحرية) ... وهذه أمور ننظر إليها جميعا بعين التقدير كقيمة وأمل ننشده. وإن الهوة بين المنظورين (أى بين التركيز فقط على الثروة الاقتصادية والاهتمام الواسع النطاق بالحياة التى يمكن أن نعيشها ونسعى إليها) تمثل مسألة رئيسية تبدأ منذ كتاب أرسطو "أخلاق نيقوماخوس" (التى نجد فيها صدى لحوار الزوجين الهنديين الذى جرى على بعد ثلاثة آلاف ميل). إذ نقرأ "الثروة كما هو واضح ليست الخير الذى ننشده: ذلك لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شىء آخر"(٢).

وإذا كانت لدينا أسباب لالتماس المزيد من الثروة، فإن علينا أن نسأل: ما هى تحديدا هذه الأسباب، كيف تحقق الهدف، وما هى الشروط التى ترتهن بها، وما هى الأشياء التى نستطيع أن "نؤديها" بهذا المزيد من الثروة؟ والحقيقة أن لدينا جميعا بوجه عام أسباب ممتازة لطلب المزيد من الدخل أو الثروة. وليس السبب هو أن الدخل والثروة مرغوبان لذاتهما، بل تحديدا لأنهما وسيلتان هادفتان جديرتان بالإعجاب من أجل تحقيق المزيد من الحرية لكى نبنى نوع الحياة الذى نبرره عقلانيا لما له من قيمة.

وتكمن فائدة الثروة فى الأمور التى تهيئ لنا الثروة إمكانية إنجازها - أى ما تساعدنا الحريات الموضوعية على إنجازه. بيد أن هذه العلاقة ليست حصرية (حيث توجد مؤثرات أخرى غير الثروة تؤثر فى حياتنا) ولا هى مطردة (حيث أن أثر الثروة على حياتنا يتباين بتباين المؤثرات). لذلك من المهم الإقرار بالدور الحاسم للثروة فى تحديد ظروف المعيشة ونوع الحياة مثلما أن من المهم أيضا فهم الطبيعة المشروطة والمحددة لهذه العلاقة. لذلك فإن المفهوم الملائم للتنمية يجب أن يتجاوز كثيرا حدود تراكم الثروة وزيادة مجمل الناتج القومى والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالدخل. إننا يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من النمو الاقتصادى ولكن دون إغفال لأهميته.

وتستلزم وسائل وغايات التنمية دراسة فاحصة وتدقيقا وصولا إلى فهم كامل وتام لعملية النمو والتطوير. إذ لا يكفى أن نقنع بأن يكون هدفنا الأساسى أقصى قدر من الدخل أو الثروة إذ أنهما كما أشار أرسطو "مجرد أداة نافعة للحصول على شىء آخر". كذلك، وللسبب نفسه، لا يمكن أن نعالج النمو الاقتصادى معالجة معقولة باعتباره غاية فى ذاته. وإنما يلزم أن تكون التنمية معنية أكثر بتعزيز الحياة التى نبنيها ودعم الحرية التى نستمتع بها. وجدير بالذكر أن توسيع نطاق الحرية التى نملك كل الأسباب العقلية للنظر إليها بعين التقدير كقيمة ليس الهدف منه فقط أن تكون حياتنا أكثر ثراء وأقل قيودا. بل وأيضا أن تهيئ لنا إمكانية "أن نكون أشخاصا اجتماعيين أكثر نضجا وكمالا، نمارس إرادتنا الخاصة ونتفاعل مع العالم الذى نعيش فيه وأن نؤثر فيه. وسوف نناقش فى الباب الثالث هذا النهج العام حيث نقارنه ونقيمه مع أساليب معالجة أخرى تنافس مناط اهتمامنا[٣].

أشكال افتقاد الحرية :

يعانى كثيرون جدا فى مختلف أنحاء العالم من أنوا ع مختلفة من افتقاد الحرية. المجاعات مستمرة الوقوع فى أقاليم بذاتها، التى تنكر على الملايين الحرية الأساسية فى حق البقاء. وأكثر من هذا أن البلدان التى لم تعد تدمرها المجاعات بين الحين والآخر نجدها تعانى من سوء التغذية، وهو ما يؤثر على أعداد غفيرة جدا من البشر المستضعفين. كذلك هناك الكثيرون جدا من المحرومين من حق الرعاية الصحية أو مرافق التصحاح أو حق الحصول على ماء شرب نقية ويقضون حياتهم يكافحون نسبة أمراض عالية غير ضرورية، وغالبا ما توافيهم المنية قبل الأوان. والملاحظ أن البلدان الأغنى غالبا ما تضم أعدادا كبيرة من المحرومين من أبسط الاحتياجات وأبسط الفرص للرعاية الصحية أو التعليم الوظيفى أو العمالة المأجورة أو الأمن الاقتصادى والاجتماعى. وأكثر من هذا ما نلحظه أيضا فى بلدان شديدة الثراء أن

متوسط العمر المتوقع لبعض الجماعات من المواطنين فيها لا يزيد عن متوسط طول العمر فى اقتصادات أشد فقرا والتى اصطلحنا على تسميتها العالم الثالث. زد على هذا عدم المساواة بين المرأة والرجل الذى يضر بحياة ملايين النساء وربما يوردهن مورد التهلكة قبل الأوان، ويفرض بوسائل مختلفة قيودا قاسية على الحريات الموضوعية للمرأة.

لننتقل إلى مظاهر حرمان أخرى من الحرية حيث نجد كثيرين جدا فى بلدان مختلفة في العالم محرومين بشكل منظم من الحرية السياسية ومن الحقوق المدنية الأساسية. وهناك من يزعم أحيانا أن إنكار هذه الحقوق عليهم يساعد على حفز النمو الاقتصادى، وأنه "مفيد" من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة. وأكثر من هذا أن البعض أيَّد قيام نظم سياسية أشد قسوة - مع إنكار الحقوق المدنية والسياسية الأساسية - وفاء لما زعموه من ميزة للنهوض بالتنمية الاقتصادية. وجدير بالإشارة أن هذه الفرضية تجد دعما من شواهد تجريبية بدائية ومتخلفة. وتسمى غالبا "فرضية لى" نسبة إلى لى كوان يوو رئيس وزراء سنغافورة. وواقع الأمر أننا لا نجد أى مقارنة فيما بين البلدان تقدم تأكيدا لصدق هذه الفرضية. وثمة شواهد ضعيفة وقليلة تؤكد أن السياسة الاستبدادية المتسلطة تسهم عمليا فى النمو الاقتصادى. والحقيقة أن الدلائل التجريبية تؤيد بقوة أن النمو الاقتصادى هو مناخ اقتصادى تغلب عليه روح الصداقة والود أكثر منه نظام سياسى قاس. وهذه مسألة سوف ندرسها ونتفحصها فى الباب السادس.

والتنمية الاقتصادية لها بعد هذا أبعاد أخرى من بينها الأمن الاقتصادى. ونلحظ كثيرا جدا أن فقدان الأمن الاقتصادى يمكن أن يرتبط بافتقاد الحقوق والحريات الديمقراطية. حقا إن إنفاذ الديمقراطية والحقوق السياسية يمكن أن يساعد حتى على القضاء على المجاعات والحيلولة دون وقوعها هى وغيرها من كوارث اقتصادية. ولكن الحكام المستبدين، الذين هم نادرا ما يتأثرون أو يضارون بالمجاعات (أو غير ذلك من

كوارث اقتصادية) يميلون إلى الحد من الحوافز التى تحفز إلى اتخاذ تدابير وقائية فى الوقت المناسب. ونجد على النقيض من ذلك الحكومات الديمقراطية التى هى بحاجة إلى الفوز فى الانتخابات ومواجهة انتقاد الجماهير ولديها حوافز قوية للنهوض بتدابير من اجل تجنب المجاعات وغيرها من الكوارث. ومن ثم لا غرابة فى أن التاريخ العالمى لم يشهد مجاعة فى ظل ديمقراطية حقيقية فاعلة - سواء أكانت ديمقراطيات غنية أم فقيرة نسبيا. لقد كان المألوف أن تقع المجاعات فى الأقاليم المستعمرة الخاضعة لحكام خارجيين أجانب أو فى بلدان خاضعة لنظام حكم الحزب الواحد، أو فى ظل الديكتاتوريات العسكرية. والحقيقة، كما سوف يؤكد هذا الكتاب، أن البلدين اللذين يقودان، فيما يبدو، تحالف المجاعة فى العالم هما كوريا الشمالية والسودان - وكلاهما مثال ناصع للحكم الديكتاتورى. وبينما يوضح أسلوب الوقاية من المجاعات الميزات الحافزة بوضوح وقوة لا مزيد عليهما فإن ميزات التعددية الديمقراطية تبلغ فى الواقع مدى أرحب وأبعد.

ولكن ما نراه أساسيا للغاية أن الحرية السياسية والحريات المدنية أمور مهمة بشكل بمباشر فى ذاتها، وليست بحاجة إلى تبرير غير مباشر فى ضوء نتائجهما على الاقتصاد. والملاحظ أن الشعب العاطل من الحرية السياسية أو من الحقوق المدنية إذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادى (ويحظى مصادفة بظروف اقتصادية مواتية) فإنه يكون محروما من حريات مهمة تهيئ له مسئولية قادة وتوجيه حياته، ويكون محروما من فرصة المشاركة فى اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشئون العامة. ولا ريب فى أن مظاهر الحرمان هذه تشكل قيدا على الحياة الاجتماعية والسياسية. ويتعين النظر إليها باعتبارها مظاهر قهر حتى وإن لم تفض إلى أضرار أخرى (كوارث اقتصادية مثلا). وحيث أن الحريات السياسية والمدنية تمثل عناصر تأسيسية للحرية الإنسانية، فإن إنكارها يشكل عقبة فى حد ذاته. وحرى بنا ونحن ندرس دور حقوق الإنسان فى

التنمية والتطوير أن نعنى بالأهمية التأسيسية والأداتية للحقوق المدنية وللحريات السياسية. وهذه هى القضايا التى سندرسها فى الباب السادس.

عمليات وفرص :

حرى أن يكون واضحا من المناقشة السابقة أن وجهة النظر عن الحرية التى نأخذ بها هنا تشتمل على كل من العمليات التى تسمح بحرية الأعمال والقرارات، والفرص الفعلية المتوفرة للناس مع التسليم بظروفهم الشخصية والاجتماعية. والمعروف أن افتقاد الحرية يمكن أن ينشأ إما بسبب عمليات قاصرة غير ملائمة (مثل انتهاك امتيازات الاقتراع أو غير ذلك من حقوق سياسية أو مدنية) أو بسبب الفرص القاصرة وغير الملائمة التى يعانى منها البعض وتحول دونهم وإنجاز الحد الأدنى من الفرص الأولية مثل القدرة على الخلاص من موت مبكر أو من مرض يمكن الشفاء منه أو من مجاعة لا إرادة للمرء بشأنها).

وإن التمييز بين مظهر العملية ومظهر الفرصة للحرية يتضمن تباينا موضوعيا. ويمكن تتبع ذلك على مستويات مختلفة. وسبق لى أن ناقشت فى موضع آخر الأدوار والشروط الخاصة بكل من مظهر العملية ومظهر الفرصة للحرية (وكذلك الروابط المتبادلة بينهما)[٤]. ومع أن هذه ليست هى المناسبة على الأرجح للدخول فى قضايا معقدة ودقيقة ذات علاقة بالتمييز إلا أن من الأهمية بمكان النظر إلى الحرية بأسلوب عام كاف. إذ من الضرورى تجنب حصر الانتباه وقصره على الإجراءات الملائمة (على نحو ما يفعل من يسمون دعاة مذهب الحرية دون أن يعبأوا على الإطلاق فيما إذا كان بعض المحرومين يعانون من حرمان منظم من فرص موضوعية). أو دون أن نحصر انتباهنا بدلا من ذلك فى الفرص الكافية وحدها (على نحو ما يفعل أحيانا دعاة نظرة النتائج المترتبة منطقيا دون أن يعبأوا بطبيعة العمليات التى من شأنها أن تهيئ للناس

فرصا أو حرية للاختيار). إن كلا من العمليات والفرص مهمة فى ذاتها، وكل مظهر من المظهرين وثيق الصلة بالنظر إلى التنمية باعتبارها حرية.

دَوْران للحرية :

الدراسة التحليلية للتنمية والتطوير المعروضة فى هذا الكتاب تعالج حرية الأفراد باعتبارها لبنات البناء الأساسية. لهذا يتعين توجيه الانتباه بخاصة إلى توسيع "قدرات" الأشخاص ليصوغوا نوع الحياة التى يقيِّمونها ـ ولديهم الأسباب العقلية لهذا التقييم. ويمكن تعزيز هذه القدرات عن طريق السياسة العامة. ولكن أيضا نجد أن اتجاه السياسة العامة من الناحية أخرى، يمكن أن يتأثر بالاستخدام الكفؤ لقدرات العامة على المشاركة. إن العلاقة ذات الاتجاهين علاقة محورية بالنسبة للدراسة التحليلية المعروضة هنا.

وثمة سببان متمايزان للأهمية الحاسمة للحرية الفردية فى مفهوم التنمية، وكلاهما مرتبط بالتقييم والفعالية[٥]. أولا، يعتبر النهج المعيارى المستخدم هنا الحريات الفردية الموضوعية أمرا حاسما. وحسب هذه النظرة يجرى تقييم نجاح مجتمع ما أولا وأساسا فى ضوء الحريات الموضوعية التى يتمتع بها أبناء هذا المجتمع. ويختلط هذا الوضع التقييمى عن البؤرة المعلوماتية لدى النهج المعيارية الأكثر تقليدية التى ترتكز على متغيرات أخرى من مثل المنفعة أو الحرية الإجرائية أو الدخل الحقيقى.

إن توفر قدر أكبر من الحرية للمرء لكى ينجز أشياء لديه مبرراته العقلية ليقيمها يعنى: ١- أنها مهمة فى ذاتها من أجل مجمل حرية الشخص، و٢- مهمة لتعزيز فرصة الشخص للحصول على دخل له قيمة فى نظره[٦]. وكلاهما وثيقى الصلة بتقييم حرية أبناء المجتمع ومن ثم فهما حاسمان لتقدير تنمية وتطور المجتمع.

السبب الثانى لاعتبار الحرية الموضوعية حاسمة هو أن الحرية ليست فقط أساسا لتقييم النجاح أو الفشل، بل هى أيضا المحدد الرئيسى للمبادرة الفردية والفعالية

الاجتماعية. إن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وكذا على التأثير فى العالم. وهذه مسائل محورية بالنسبة لعملية التطوير والتنمية. واهتمامنا هنا وثيق الصلة بما يمكن أن نسميه (مع المجازفة بقدر من المبالغة فى التبسيط) "مظهر فعالية" الفرد.

وإن استخدام مصطلح "الفعالية" بحاجة إلى قليل من التوضيح. الملاحظ استخدام كلمة "وكيل أو عنصر فاعل" agent أحيانا فى أدبيات الاقتصاد وفى نظرية اللعب للدلالة على شخص يعمل لحساب شخص آخر (ربما تحت قيادة رئيس) ويجرى تقييم إنجازاته فى ضوء أهداف شخص آخر (المسئول أو الرئيس). وأنا لا أستخدم كلمة وكيل هنا بهذا المعنى، ولكن بالمعنى الأقدم والأشمل للدلالة على شخص يعمل ويحدث تغييرا ويمكن الحكم على إنجازاته فى ضوء قيمه هو وأهدافه هو، سواء قيمناها أم لم نقيمها فى ضوء معايير أخرى خارجية". وهذا الكتاب معنى بوجه خاص بدور فعالية الفرد باعتباره عضوا من العامة، ومشاركا فى الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والذى يتباين من المشاركة بنصيب فى السوق إلى أن يكون منخرطا مباشرة أو غير مباشرة فى أنشطة فردية أو مشتركة فى المجالات السياسية وغيرها).

منظومات التقييم: الدخول والقدرات:

على الجانب التقييمى يركز النهج المستخدم هنا على أساس واقعى يمايزه عن الأخلاق العملية التقليدية وعن تحليل السياسة الاقتصادية، مثل التركيز الاقتصادى على أولوية الدخل والثروة (بدلا من خصائص الحياة البشرية والحريات الموضوعية). وكذا الجانب النفعى الذى يركز على الإشباع الذهنى (بدلا من التركيز على السخط الخلاق والاستياء البناء)، وأيضا اهتمام "التوجه التحررى" بالإجراءات من أجل الحرية (مع إهمال متعمد للنتائج المترتبة على هذه الإجراءات) وهكذا. وسوف ندرس فى الباب

الثالث حالة شاملة لأساس واقعى مغاير يركز على الحريات الموضوعية التى من حق الناس أن يتمتعوا بها.

وليس معنى هذا إنكار أن حرمان الفرد من القدرات يمكن أن تكون له صلة وثيقة بتدنى الدخل، وهو ما له علاقة بكل من الاتجاهين: ١) الدخل المنخفض يمكن أن يكون سببا رئيسا للأمية واعتلال الصحة وكذا الجوع ونقص التغذية، و٢) عكس ذلك أن التعليم الجيد والصحة الجيدة يساعدان على الحصول على دخل مرتفع. وحرى أن ندرك بالكامل معنى هذه العلاقة. ولكن هناك أيضا مؤثرات أخرى تؤثر فى القدرات السياسية وفى الحريات الفعالة التى يتمتع بها الأفراد. وثمة مبررات قوية لدراسة طبيعة ومدى هذه الترابطات المتداخلة. ومعروف أن مظاهر الحرمان من الدخل والحرمان من القدرة غالبا ما تكون بينها علاقات مشتركة قوية. ولهذا السبب تحديدا نرى من المهم تلافى الوقوع فى غواية الظن بأن معرفة شىء عن الأول كاف ليدلنا على الثانى. إن الرابطة بينهما ليست بهذا التلاحم الوثيق، وغالبا ما تكون نقط الانطلاق من وجهة نظر سياسة عامة أهم من التلازم المحدود لهاتين المجموعتين من المتغيرات. إننا إذا ما تحول انتباهنا من التركيز فقط ودون استثناء على فقر الدخل إلى فكرة أكثر شمولية تتمثل فى الحرمان من القدرة، فإننا نستطيع بذلك أن نفهم بصورة أفضل فقر الحياة البشرية والحريات تأسيسا على قاعدة معلوماتية مغايرة (تتضمن إحصاءات من نوع أن منظور الدخل يبرز كنقطة مرجعية لتحليل السياسات). ويتعين دمج دور الدخل والثروة - مع أهميتهما بالإضافة إلى مؤثرات أخرى - ليصوغا معا صورة أعم وأكمل عن النجاح والحرمان(٧).

الفقر وعدم المساواة :

سوف نعرض فى الباب الرابع دلالات هذه القاعدة المعلوماتية لتحليل الفقر وعدم المساواة. وثمة أسباب جيدة تدعونا إلى أن نرى الفقر فى صورة حرمان من قدرات

أساسية وليس مجرد تدني الدخل. ذلك أن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس فى حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير فى التغذية (خاصة الأطفال)، والمرض المزمن، وشيوع الأمية وغير ذلك من مظاهر الفشل. مثال ذلك تلك الظاهرة المروعة عن "افتقاد النساء" missing women (الناجمة عن أن معدلات وفياتهن أعلى بصورة استثنائية من حيث العمر فى بعض المجتمعات وبخاصة فى جنوب آسيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا والصين). ويتعين تحليل الظاهرة فى ضوء معلومات ديمقراطية وطبية واجتماعية وليس فقط فى ضوء الدخول المنخفضة التى يمكن أن لا تكشف أحيانا إلا عن النزر اليسير بشأن ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين[٨].

ومن الأهمية بمكان إحداث نقلة فى المنظور لأن ذلك يهيئ لنا نظرة مغايرة - ووثيقة الصلة بشكل مباشر أكثر - عن الفقر، ليس فقط فى البلدان النامية، بل وأيضا فى مجتمعات أكثر وفرة. إن البطالة الضخمة فى أوروبا (من ١٠-١٢ بالمائة فى كثير من بلدان أوروبا الكبرى) تفضى إلى مظاهر حرمان لا تنعكس واضحة فى إحصائيات توزيع الدخل. وغالبا ما تخفى صورة مظاهر الحرمان هذه نظرا لأن نظام الضمان الاجتماعى الأوروبى (بما فى ذلك التأمين ضد البطالة) يميل إلى تعويض الخسارة فى دخل المتعطل. ولكن البطالة ليست مجرد نقص فى الدخل يمكن أن تعوضه الدولة بشكل أو بآخر (مقابل كلفة مالية باهظة هى فى ذاتها عبء خطير جدا). وإنما البطالة أيضا مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية. والمعروف أن البطالة لها آثار عديدة من بينها أنها تسهم فى "الاستبعاد الاجتماعى" لبعض الجماعات وتتسبب فى شعور بفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس علاوة على أضرار تصيب الصحة النفسية والبدنية. وكم هو عسير على المرء أن يتخلص من الشعور بالتناقض الواضح فى المحاولات الأوروبية المعاصرة للانتقال إلى مناخ اجتماعى أكثر "اعتمادا على النفس" دون صياغة سياسات ملائمة لخفض المستويات الضخمة وغير المحتملة للبطالة التى من شأنها أن تجعل سياسة الاعتماد على النفس أمرا صعبا للغاية.

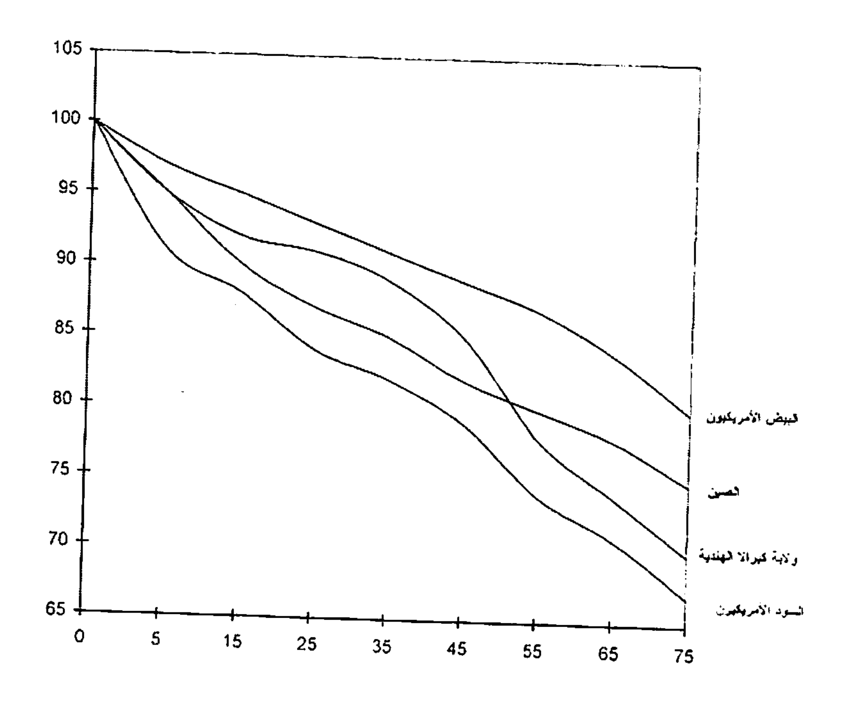
الدخل ونسبة الوفيات :

من الملاحظ بوضوح أن مدى حرمان مجموعات بذاتها فى بلدان شديدة الثراء مماثل لنظيره فيما يسمى بلدان العالم الثالث حتى لو نظرنا إليه فى ضوء الرابطة بين الدخل ونسبة الوفيات. مثال ذلك أن الأمريكان الأفارقة فى الولايات المتحدة ليست لديهم، كجماعة، فرصة أعلى - وإنما فى الحقيقة فرصة أدنى - لبلوغ أعمار متقدمة فى السن بالقياس إلى من ولدوا فى بلدان اقتصادات شديدة الفقر مثل الصين وولاية كيرالا الهندية (أو سريلانكا أو جامايكا أو كوستاريكا[٩]).

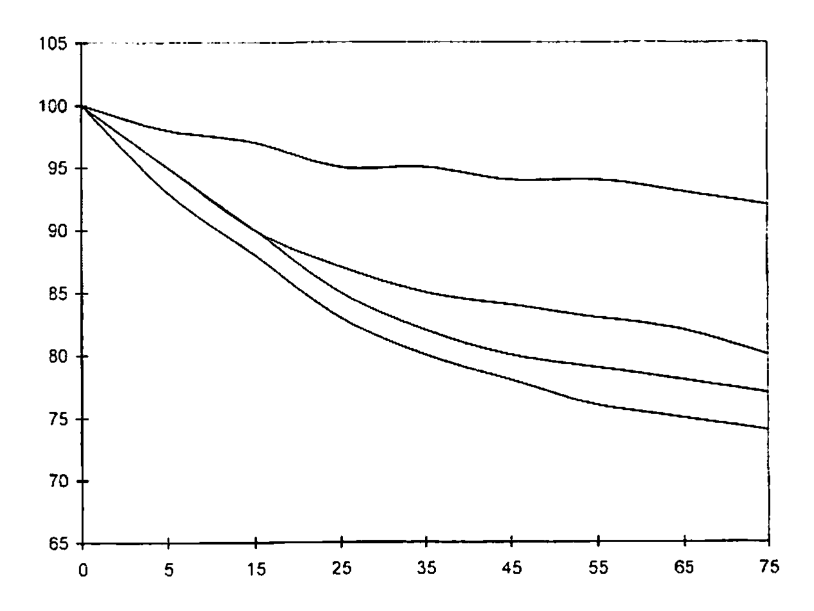
وهذا ما توضحه الأرقام فى الجدولين ١-١ و١-٢, وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد للأمريكيين الأفارقة فى الولايات المتحدة أقل كثيرا من نظيره للسكان البيض، إلا أن الأمريكيين الأفارقة من حيث الدخل أغنى بمرات كثيرة من الناس فى الصين أو فى ولاية كيرالا (حتى بعد تصحيح فوارق كلفة المعيشة). وجدير بالملاحظة فى هذا السياق أن من الأهمية بمكان مقارنة توقعات البقاء على قيد الحياة للأمريكيين الأفارقة مقابل توقعات البقاء لنظرائهم فى الصين أو ولاية كيرالا الهندية. إن الأمريكيين الأفارقة أميل إلى أن يكونوا أفضل من حيث البقاء على قيد الحياة فى الأعمار الدنيا للجماعات (خاصة فى ضوء معدل وفيات الأطفال)، بالقياس إلى الصينيين أو الهنود. ولكن الصورة تتغير بمضى سنوات العمر.

ويتحول الوضع بحيث أن أعمار الرجال فى الصين وفى كيرالا تتجاوز أعمار الرجال الأمريكيين الأفارقة إذ يمتد بهم العمر، كجماعات، لبلوغ سن متقدمة. وأكثر من هذا أن النساء الأمريكيات الأفريقيات يصل بهن الأمر بأن يكون نمط بقائهن من حيث أعلى سن مماثلا لنمط بقاء أفقر الصينيات، ومعدلات بقاء على قيد الحياة أدنى دون جدال من أفقر السيدات الهنديات فى ولاية كيرالا الهندية. لذلك ليست المسألة هى أن السود الأمريكيين يعانون من حرمان نسبى تأسيسا على متوسط دخل الفرد مقارنا بالرجل الأبيض، بل إنهم أكثر حرمانا بشكل مطلق من أبناء كيرالا الهندية ذوى الدخل

المنخفض (الرجال والنساء على السواء)، والصينيين (بالنسبة للرجال) من حيث امتداد العمر لسن كبيرة. وإن التأثيرات السببية فيما يتعلق بهذه المقارنات (أى المقارنة بين معايير الحياة تأسيسا على متوسط دخل الفرد ومعايير الحياة تأسيسا على القدرة على البقاء إلى أعمار طويلة) تتضمن التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المجتمعية مثل العلاج الطبى الشامل، والرعاية الطبية العامة، والتعليم المدرسى، وسيادة القانون والنظام وتفشى العنف... الخ[١٠].



المصادر الولايات المتحدة ١٩٩١-١٩٩٣، إدارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة، ١٩٩٥ (هاياتسفيل، المركز القومى للإحصاءات الصحية)؛ كيرالا ١٩٩١ حكومة الهند، نظام تسجيل العينة: مؤشرات الخصوبة ونسبة الوفيات ١٩٩١ (نيودلهى - مكتب أمين السجل العام ١٩٩١)، الصين ١٩٩٢ - منظمة الصحة العالمية، حولية الإحصاءات الصحية العالمية ١٩٩٤ (جنيف - منظمة الصحة العالمية - ١٩٩٤).



المصادر - الولايات المتحدة ١٩٩١-١٩٩٣ - إدارة الصحة والخدمات الإنسانية - ١٩٩٥ (هاياتسفيل: المركز القومى للإحصاءات الصحية ١٩٩٦)؛ كيرالا ١٩٩١: حكومة الهند نظام تسجيل العينة: مؤشرات الخصوبة ونسبة الوفيات (نيودلهى - مكتب المسجل العام، ١٩٩١)؛ الصين ١٩٩٢ - منظمة الصحة العالمية، حولية إحصاءات الصحة العالمية ١٩٩٤ (جنيف - منظمة الصحة العالمية ١٩٩٤).

وجدير بالذكر أيضا أن الأمريكيين الأفارقة فى الولايات المتحدة يضمون من حيث المجموع الكلى تباينات داخلية كثيرة. ونحن فى الحقيقة إذا تأملنا حياة السكان الذكور السود فى المدن الأمريكية بخاصة (مثل نيويورك سيتى وسان فرانسيسكو وسان لويس وواشنطن العاصمة) سنجد أن سكان الصين أو كيرالا تجاوزوهم من حيث معدل البقاء فى أعمار مبكرة جدا(١١)، وتجاوزهم أيضا كثيرون من سكان العالم الثالث، ونذكر منهم كمثال الرجال فى بنجلاديش إذ لديهم فرصة للحياة بعد سن الأربعين

أفضل من الرجال الأمريكيين الأفارقة من أبناء حى هارلم فى مدينة الرخاء، نيويورك[١٢]. هذا على الرغم من حقيقة واضحة وهى أن الأمريكيين الأفارقة فى الولايات المتحدة أغنى بمراحل كثيرة من نظرائهم فى العالم الثالث.

الحرية والقدرة ونوعية الحياة

ركزت فى المناقشة السابقة على حرية أولية للغاية، وهى: القدرة على البقاء بدلا من الوقوع ضحية لموت مبكر. وهذه، كما هو واضح، حرية ذات دلالة وأهمية. ولكن ثمة حريات أخرى تعادلها أهمية. حقا إن نطاق الحريات ذات الصلة واسع جدا. ويبدو أحيانا أن محاولة عرض بيان شامل وكامل لأنواع الحريات يمثل مشكلة إزاء الوصول إلى نهج "إجرائى" لتناول التنمية المتمركزة على الحرية، وأحسب أن هذا تشاؤم لا محل له. بيد أننى سوف أرجئ تناول هذه المسألة حتى الباب الثالث حيث نفكر فى النهج الأساسى للتقييم معا جملة واحدة.

ولكن جدير بالذكر هنا أن المنظور المتمركز على الحركية يماثل بوجه عام الاهتمام المشترك بموضوع "نوعية الحياة" الذى يركز بدوره على أسلوب الحياة البشرية (وربما أيضا الخيارات فى هذه الحياة) ولا يقتصر على التركيز على الموارد أو على الدخل الذى من حق المرء التصرف فيه[١٣]. ولا ريب فى أن التركيز على نوعية الحياة وعلى الحريات الموضوعية دون الدخل أو الثروة، قد يبدو وكأنه انحراف عن التقاليد الراسخة للاقتصاد. وإنها لكذلك بمعنى من المعانى (خاصة إذا كانت المقارنات مع بعض التحليلات الصارمة فى تمركزها على الدخل والتى يمكن أن نجدها فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة). بيد أن هذا النهج العام متسق مع التحليلات التى كانت جزءا من دراسات اقتصادية مهينة منذ البداية. وتبدو هنا الروابط الأرسطية واضحة للغاية (تركيز أرسطو على "الازدهار" و"القدرة" الذى يرتبط بنوعية الحياة وبالحريات

الموضوعية كما سبق أن ناقشتها مارثا فوسيوم)[١٤]. وهناك أيضا روابط قوية مع الدراسة التحليلية لآدم سميث عن الضرورات وشروط الحياة[١٥].

حقا إن بداية نشأة علم الاقتصاد حفزته أساسا الحاجة إلى دراسة تقييم الفرص المتاحة للناس لبناء حياة جيدة وبيان مؤثراتها السببية. وإذا طرحنا جانبا تصنيف أرسطو لهذه الفكرة نجد أفكارا مماثلة استخدمتها بإفراط الكتابات الباكرة المعنية بالحسابات القومية والرخاء الاقتصادى. ونذكر من الرواد الأوائل لهذه الكتابات ويليام بيتى فى القرن السابع عشر ثم من بعده جريجورى كنج، وفرانسوا كويزناى، وأنطوان-لورنت لافوازييه، وجوزيف-لويس لاجرانج وآخرون. وبينما نجد الحسابات القومية التى صاغها هؤلاء الرواد للدراسات التحليلية الاقتصادية أرست قواعد وأسسا للمفهوم الحديث عن الدخل، إلا أن اهتمامهم لم يكن أبدا قاصرا على هذا المفهوم الواحد. إذ أدركوا أيضا أهمية الدخل كأداة لتحقيق هدف ومشروط بالظروف المحيطة[١٦].

مثال ذلك أنه بينما كان وليام بيتى رائدا لكل من "منهج الاقتصاد" و"منهج الإنفاق" لتقدير الدخل القومى (والملاحظ أن النهجين الحديثين للتقدير ينبعان مباشرة عن هاتين المحاولتين الباكرتين) كان معنيا صراحة بمسائل "الأمن المشترك" و"السعادة الشخصية لكل إنسان". وحدد بيتى هدفا هو النهوض بهذه الدراسة المرتبطة ارتباطا مباشرا بتقييم ظروف الناس المعيشية. وحاول جاهدا الجمع بين البحث العلمى وجرعة مهمة من سياسة القرن السابع عشر (لبيان أن رعايا الملك ليسوا فى وضع سيئ كما يصورهم الساخطون). كذلك أولى آخرون اهتماما لأثر استهلاك السلع على الأداء المختلف للناس. مثال ذلك أن جوزيف-لويس لاجرانج، الرياضى العظيم، كان مجددا بوجه خاص فى تحويل السلع إلى خصائصها وثيقة الصلة بالأداء الوظيفى: كميات من القمح وحبوب أخرى إلى معادلها الغذائى، وكميات من لحوم مختلفة إلى وحدات معادلة من لحم البقر (تأسيسا على نوعيتها الغذائية)، وكميات من

مشروبات مختلفة إلى وحدات من النبيذ (وأرجو أن نتذكر أن لاجرانج كان فرنسيا)[١٧]. ونحن إذ نركز الانتباه على ناتج الأداء الوظيفى بدلا من السلع وحدها فإننا نستعيد بذلك بعض التراث القديم لعلم الاقتصاد المهنى.

الأسواق والحريات :

يمثل دور آلية السوق موضوعا آخر يستلزم أن نستعيد بعض التراث القديم. إن علاقة آلية السوق بالحرية، ومن ثم بالتنمية الاقتصادية تثير تساؤلات تتعلق على الأقل بنمطين متمايزين تماما بحاجة إلى أن نميز بينهما بوضوح. الأول أن إنكار فرص الصفقات عن طريق ضوابط تعسفية يمكن أن يكون مصدرا لافتقاد الحرية ذاتها. إذ يكون الناس هنا ممنوعين من عمل ما يمكن أن يكون بعض حقهم، فى حالة عدم وجود أسباب قاهرة تدفعهم إلى عكس الاتجاه. وهذه نقطة غير متوقفة على نقص أو قصور فى آلية السوق أو على أى تحليل شامل للنتائج المترتبة على وجود أو عدم وجود منظومة سوقية. إنها تتوقف ببساطة على أهمية حرية التبادل والصفقات دون عائق.

وحرى أن نمايز هذه الحجة لصالح السوق عن حجة ثانية شائعة جدا هذه الأيام: إن السوق تعمل على نحو نمطى لتوسيع نطاق الدخل والثروة والفرص الاقتصادية المتاحة للناس. إن القيود التعسفية المفروضة على آلية السوق يمكن أن تفضى إلى خفض الحريات بسبب النتائج المترتبة على غياب الأسواق. ويمكن أن تحدث مظاهر الحرمان حتى ننكر على الناس الفرص الاقتصادية والنتائج المواتية لهم التى تطرحها وتدعمها الأسواق.

هاتان الحجتان الداعمتان لآلية السوق وثيقتا الصلة بمنظور الحريات الموضوعية، ولذا يتعين إبرازهما مستقلتين. وواضح أن الحجة الثانية ترتكز على الفعالية الكفؤ والنتائج الإيجابية لآلية السوق. لذلك فإنها تحظى بكل الاهتمام فى الدراسات

الاقتصادية الحديثة[١٨]. وهذه حجة قوية يقينا، وثمة براهين تجريبية كثيرة تؤكد أن السوق يمكن أن تكون قاطرة لنمو اقتصادى سريع والتوسع فى مستويات المعيشة. ولهذا فإن السياسات التى تقيد فرص السوق يمكن أن تفضى إلى تقييد التوسع فى الحريات الموضوعية التى كان بالإمكان أن تحققها منظومة السوق، وبخاصة عن طريق الرخاء الاقتصادى الشامل. وليس معنى هذا إنكار أن الأسواق يمكنها أحيانا أن تكون معوقة للإنتاج (كما أوضح آدم سميث نفسه إذ دعم بوجه خاص الحاجة إلى ضوابط تحكم سوق المال)[١٩]. ونجد فى بعض الحالات حججا جادة لصالح توفر هذه الضوابط. ولكن الملاحظ بعامة أن الآثار الإيجابية لمنظومة السوق تحظى الآن باعتراف واسع النطاق أكثر مما كانت منذ بضع عقود مضت.

بيد أن هذا الرأى المؤيد لاستخدام الأسواق مختلف تماما عن الحجة التى تؤكد أن للناس حق عقد صفقات وتحويلات. وإذا حدث ولم يكن ثمة قبول لهذه الحقوق باعتبارها حقوقا لا يجوز انتهاكها - ومستقلة تماما عن نتائجها - فإن بالإمكان الدفع بأن إنكار حق الناس فى التفاعل مع بعضهم اقتصاديا يتضمن قدرا من الخسارة الاجتماعية. وإذا حدث وكانت الآثار المترتبة على هذه الصفقات ضارة بآخرين، إذن يتعين وللوهلة الأولى تقييد الفرص المؤيدة لحق الناس فى حرية عقد الصفقات. ومع هذا سيظل هناك شىء ما يمثل خسارة مباشرة نتيجة فرض هذا القيد. (حتى وإن وازن الخسارة المقابلة للآثار غير المباشرة لهذه الصفقات بالنسبة لآخرين).

لقد اتجه مبحث الاقتصاد إلى الابتعاد عن التركيز على قيمة الحريات متجها إلى المنافع والدخول والثروات. وطبعى أن تقييد بؤرة الاهتمام على هذا النحو يفضى إلى الغض من قيمة الدور الكامل لآلية السوق حتى وإن تعذر علينا اتهام علم الاقتصاد من حيث هو مهنة بالتقصير فى الثناء على الأسواق بما يكفى. ولكن المسألة ليست كم الثناء بل أسبابه.

لنأخذ على سبيل المثال الحجة المشهورة فى علم الاقتصاد وهى أن آلية السوق القائمة على المنافسة يمكن أن تحقق نمطا من الفعالية والكفاءة يعجز عنها نظام مركزى بسبب كل من اقتصاد المعلومات (كل شخص يعمل فى السوق ليس عليه الإلمام بالكثير جدا من المعلومات)، ومواءمة الحوافز (حيث الأفعال الحذرة لكل شخص يمكن أن تندمج فى سلاسة مع أفعال الآخرين). ولكن لنتأمل الآن واقعا عكس ما هو مفترض بوجه عام، حالة يمكن أن يحقق نظام مركزى كامل النتيجة الاقتصادية المرجوة نفسها على الرغم من أن القرارات المتعلقة بالإنتاج والتخصيص يقررها رئيس ديكتاتور. ترى هل يعتبر الإنجاز واحدا من حيث الجودة والنفع فى الحالتين؟

ليس عسيرا الدفع بأن ثمة شيئا ما ناقصا فى مثل هذا السيناريو، إنه حرية الناس فى أن يعملوا حسبما يقررون كيف وأين يعملون وماذا ينتجون وأى شىء يستهلكون ... الخ. وإذا افترضنا جدلا أن شخصا ما فى كلا النوعين من السيناريو (حيث يتضمن أحدهما حرية اختيار والآخر الانصياع لأوامر الرئيس الديكتاتور) ينتج السلع نفسها بالأسلوب نفسه ويحقق الدخل نفسه ويشترى السلع نفسها إلا أنه لا يزال يرى مبررا معقولا وقويا جدا لتفضيل سيناريو الاختيار الحر على الخضوع للديكتاتور. وثمة تمايز بين "حصاد الذروة" (الناتج النهائى دون اعتبار لأى شىء آخر فى عملية الإنتاج بما فى ذلك ممارسة الحرية) و"الحصاد الشامل" (الذى يعنيه طبيعة العملية التى تحقق فى النهاية حصاد الذروة) ـ ولقد حاولت فى موضع آخر أن أتناول بالتحليل التفصيلى هذا التمايز وصلته الوثيقة بموضوعنا[٢٠]. إن جدارة نظام السوق لا تتمثل فقط فى قدرتها على توليد حصاد ذروة أكثر كفاءة.

إن تحول بؤرة اهتمام الاقتصاد المنحاز إلى السوق من الحرية إلى المنفعة حدث مقابل بعض الخسارة: ألا وهى إغفال القيمة المحورية للحرية ذاتها. وهذه نقطة عرضها بوضوح مثير للإعجاب فى إحدى الرسائل جون هيكس أحد علماء الاقتصاد الرواد فى القرن العشرين، والذى كان توجهه نحو المنفعة أكثر منه نحو الحرية. إذ قال فى هذا الصدد:

إن المبادئ الليبرالية أو مبادئ عدم التدخل عند الاقتصاديين الكلاسيكيين (أتباع آدم سميث أو ريكاردو) لم تكن فى أساسها مبادئ اقتصادية. وإنما كانت تطبيقا لاقتصاد المبادئ الذى اعتقد البعض أن بالإمكان تطبيقه على نطاق أوسع بكثير. وأن الدفع بأن الحرية الاقتصادية صيغت بهدف الفعالية الاقتصادية لم يكن أكثر من مساندة ثانوية .... إن ما أصر على السؤال بشأنه هو عما إذا كان ثمة مبرر يبرر لنا إغفال الجانب الثانى من الحجة، والذى يصل البعض إلى حد إغفاله إغفالا تاما[٢١].

قد تبدو الفكرة غريبة إلى حد ما فى سياق التنمية الاقتصادية من حيث الأولوية التى تميل الدراسات الاقتصادية إلى إضفائها بهدف توليد دخول عالية، ووعاء أضخم للسلع الاستهلاكية وغير ذلك من حصاد الذروة. ولكنها أبعد ما تكون عن وصفها بالغرابة. إن واحدة من أهم التغيرات فى عملية التنمية فى اقتصادات كثيرة تتضمن إبدال العمل القائم على السخرة والعمل القسرى الذى يعتبر من خصائص كثير من النظم الزراعية التقليدية: وإحلال نظام العمل التعاقدى الحر وحرية التنقل دون قيد. ولا ريب فى أن المنظور المعنى بالتنمية والمرتكز على الحرية يلتقط على الفور هذه المسألة بحيث لا يكون ثمة مجال لمنظومة تقييمية تركز اهتمامها على حصاد الذروة فقط.

ويمكن توضيح الفكرة فى ضوء الجدال الذى دار حول طبيعة عمل الرق فى جنوب الولايات المتحدة قبل إلغائه. هناك دراسة كلاسيكية عن هذا الموضوع كتبها روبرت فوجل وستانلى انجرمان (الزمان على الصليب: اقتصاد الرقيق الزنوج الأمريكيين). وتتضمن الدراسة اكتشافا مهما يتعلق بالدخول المالية العالية نسبيا للرقيق. (الملاحظ أن الخلافات فى الرأى حول بعض القضايا الواردة فى هذا الكتاب لا تقوض هذا الاكتشاف). والملاحظ أن مقارنة سلال سلع استهلاك العبيد كانت ملائمة لدخول العمال الزراعيين الأحرار. كذلك المتوسط المتوقع لأعمار الرقيق، نسبيا طبعا - لم يكن منخفضا بطريقة واضحة – إذ يكاد يكون متطابقا مع المتوقع فى بلدان متقدمة مثل

فرنسا وهولندا، وأطول من المتوقع للعمال الصناعيين الأحرار فى الحضر فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا[٢٢]. ومع هذا كان الرقيق يهربون، وهناك من الأسباب الجوهرية التى تدعو إلى افتراض أن نظام العبودية لم يلب مصلحة أو اهتماما خاصا للعبيد. وحقيقة الأمر أن محاولات استرجاع الرقيق، بعد إلغاء الرق، للعمل كرقيق وبأجور مرتفعة لم تكلل بالنجاح.

> **بعد تحرير العبيد حاول كثيرون من أصحاب المزارع إعادة بناء نظام عمل المجموعات على أساس الأجر المدفوع. بيد أن هذه المحاولات أصابها الإخفاق بعامة على الرغم من واقع أن الأجور المعروضة على من تحرروا تجاوزت بكثير الأجور التى اعتادوا تلقيها كعبيد بما هو أكثر من الضعف. وتبين للمزارعين أنه على الرغم من هذه العلاوات من المستحيل الإبقاء على نظام عمل المجموعات بعد أن بات محرما عليهم استخدام القوة القسرية[٢٣].**

إن أهمية الحرية بالنسبة للعمالة وفى ممارسة العمل أهمية حاسمة لفهم القيم المتضمنة فى ذلك[٢٤].

والحقيقة أن ملاحظات كارل ماركس الملائمة عن الرأسمالية والتى تؤكد وقوفه ضد افتقاد الحرية فى تنظيمات العمل الرأسمالية، إنما ترتبط بالدقة والتحديد بهذه المسألة والتى أسهمت فى تشخيص ماركس للحرب الأهلية الأمريكية حين وصفها بقوله إنها "من أعظم أحداث التاريخ المعاصر"[٢٥]. حقا إن هذه المسألة الخاصة بالحرية المرتكزة على السوق مسألة محورية للغاية لتحليل العمل القائم على السخرة والشائع فى كثير من البلدان النامية ـ وللانتقال إلى تنظيمات العمل القائم على التعاقد الحر. وإن هذه هى إحدى الحالات التى مال فيها التحليل الماركسى ليؤكد صلته بمذهب دعاة الحرية وتركيزه على الحرية مقابل المنفعة.

ونذكر كمثال الصورة الواضحة الرائعة التى قدمها فى. كى. راماخاندران للأهمية التجريبية لهذه المسألة فى الوضع الزراعى المعاصر فى جنوب الهند. وقدم هذه الصورة فى دراسته المهمة عن الانتقال من العمل القائم على السخرة إلى العمل المأجور فى الهند، يقول:

> **يمايز ماركس بين الحرية الشكلية للعامل فى ظل الرأسمالية وافتقاد الحرية الحقيقى للعمال فى النظم قبل الرأسمالية: حرية العمال فى تغيير أصحاب العمل تجعله حرا بصورة لا نجدها فى أنماط الإنتاج الأولى. إن دراسة تطور العمل المأجور فى الزراعة دراسة مهمة من منظور آخر أيضا. ذلك أن توسيع نطاق حرية العمال فى مجتمع ما لبيع قوة عملهم هو تعزيز لحريتهم الإيجابية التى هى بدورها مقياس مهم لبيان مدى حسن وجودة أداء هذا المجتمع**(٢٦).

وإن الوجود المشترك والمتلازم للعمل القائم على السخرة والمديونية يفضى إلى شكل راسخ من أشكال افتقاد الحرية فى الكثير من المجتمعات الزراعية قبل الرأسمالية(٢٧). ولكن اعتبار التنمية حرية يسمح لنا بتناول هذه المسألة مباشرة وبيان أنها ليست متوقفة على الكشف عن أن أسواق العمل تزيد هى الأخرى إنتاجية الزراعة - وهذه مسألة جد خطيرة فى ذاتها، ولكنها مختلفة تماما عن مسألة حرية التعاقد والعمل.

كذلك فإن بعض الجدل الدائر حول المسألة المروعة الخاصة بعمل الأطفال ترتبط هى الأخرى بمسألة حرية الاختيار التى تتحدث عنها. إن أسوأ مظاهر انتهاك المعايير ضد عمل الأطفال إنما مصدرها على نحو نمطى الاسترقاق الفعلى للأطفال من أبناء أسر معوقة واضطرارهم قسرا إلى الارتباط بعمل استغلالى (على نقيض أن يكونوا أحرارا وقد يفضلون الالتحاق بالمدارس)(٢٨). وتمثل هذه المسألة المتعلقة بالحرية مباشرة جزءا مكملا من القضية فى صورتها الشاملة.

القيم وعملية التقييم :

أعود الآن إلى التقييم. حيث أن حرياتنا متنوعة، إذن هناك مساحة للتقييم الصريح عند تحديد الأوزان النسبية لأنماط الحريات المختلفة لتقدير المزايا الفردية والتقدم الاجتماعى. ونجد عمليات التقييم بطبيعة الحال متضمنة فى جميع النهج (من مثل النفعية ومذهب الحرية وغيرها والتى سوف نناقشها فى الفصل الثالث)، هذا على الرغم من أنها ترد فى سياق ضمنى فى الغالب. وإن من يريدون دليلا ميكانيكيا دون الحاجة إلى إشارة صريحة بشأن القيم المستخدمة ولماذا نما لديهم ميل إلى التذمر من أن النهج المرتكز على الحرية كأساس له يستلزم أن تكون عمليات التقييم صريحة سافرة. بيد أننى سأدفع بأن الصراحة تمثل رصيدا مهما لممارسة التقييم خاصة إذا كان التقييم منفتحا ويسمح بفحصه وتدقيقه ونقده من قبل الرأى العام. حقا إن إحدى أقوى الحجج الداعمة للحرية السياسية تكمن تحديدا فى الفرصة التى تهيئها للمواطنين للمناقشة والحوار - وللمشاركة فى انتخاب - القيم عند اختيار الأولويات (وهو ما سوف نناقشه فى الفصول من ٦-٧).

إن الحرية الفردية فى جوهرها منتج اجتماعى. وثمة علاقة ذات اتجاهين بين (١) التنظيمات الاجتماعية لتوسيع نطاق الحريات الفردية، و(٢) استخدام الحريات الفردية ولكن ليس فقط من اجل تحسين حياة كل فرد، بل وأيضا من اجل النهوض بالتنظيمات الاجتماعية لتكون أكثر ملاءمة وكفاءة. علاوة على هذا فإن المفاهيم الفردية عن العدالة والآداب الاجتماعية والتى تؤثر فى الاستخدامات المحددة للحرية من جانب الأفراد إنما هى رهن ارتباطات اجتماعية - إذ تعتمد بوجه خاص على التكوين التفاعلى للتصورات العامة وعلى الفهم الجمعى التعاونى للمشكلات وعلاجها. لذلك يتعين أن يكون تحليل وتقييم السياسات العامة حساسا فى إدراك وتناول هذه الروابط المتنوعة.

التراث والثقافة والديمقراطية :

تعتبر مسألة المشاركة مسألة محورية أيضا بالنسبة لبعض القضايا التى دهمت نظرية التطوير والتنمية ونالت من قوتها ومداها. مثال ذلك هناك من يؤكد أن التنمية الاقتصادية كما نعرفها يمكن عمليا أن تضر الأمة طالما وأنها قد تؤدى إلى إلغاء تقاليدها وطمس تراثها الثقافى(٢٩). ولكن سرعان ما نسقط مثل هذه الاعتراضات بناء على أن من الأفضل للأمة أن تكون غنية سعيدة عن أن تكون فقيرة ملتزمة بالتقاليد. ويمكن أن يبدو هذا شعارا مقنعا ولكنه ليس إجابة ملائمة وكافية على النقد موضوع المناقشة. هذا علاوة على أنه لا يعكس اهتماما جادا بالقضية التقييمية النقدية التى أثارها الشكوكيون بشأن التنمية.

ولكن القضية الأهم والأخطر هى تلك التى تتعلق بمصدر السلطة والشرعية. إذ ثمة مشكلة تقييمية لا فكاك منها نجدها متضمنة عند تقرير ماذا نختار، إذا ما، وعندما يتبين أن بعض عناصر التراث والتقليد يتعذر الحفاظ عليها مع التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية المطلوبة لأسباب أخرى. وهذا خيار مطروح على الناس المعنيين وعليهم المواجهة والتقدير. وجدير بالذكر أن الخيار مفتوح وغير مغلق (كما قد يزعم بعض المدافعين عن التنمية) كما وأنه ليس خيار الصفوة "حراس" التقاليد ومن ثم هم أصحاب الحق فى اتخاذ القرار والحسم (كما يفترض بعض الشكوكيين بشأن التنمية). إنه إذا كان لابد من التضحية بأسلوب الحياة التقليدية للخلاص من فقر طاحن أو من خطر يقصف العمر (كما حدث لكثير من المجتمعات التقليدية على مدى آلاف السنين) إذن فإن الناس المعنيين مباشرة بالوضع هم من يجب أن تتاح لهم فرصة اتخاذ القرار وحسم الخيار. وإن النزاع الحقيقى الواقعى واقع بين الاثنين.

١ . القيمة الأساسية التى يتعين السماح للناس أن يحسموها ويتخذون قرارا حرا بشأنها هى ما هى التقاليد التى يريدون ولا يريدون الالتزام بها.

٢ . الإصرار على الالتزام بالتقاليد الراسخة (أيا كانت هى) أو فى المقابل يجب على الناس طاعة قرارات السلطات الدينية أو العلمانية المنوط بهم فرض تنفيذ التقاليد - حقيقية أو متخيلة.

تكمن قوة القاعدة الأخلاقية السابقة فى الأهمية الأساسية للحرية الإنسانية. ونحن ما أن نقرها ونقبلها حتى تظهر دلالات قوية بشأن ما يمكن وما لا يمكن أن نفعله باسم التقاليد. ويؤكد هذه القاعدة الأخلاقية نهج "التنمية حرية".

والحقيقة أن المنظور والتوجه إلى الحرية يقضى بأن حرية الجميع فى المشاركة فى اتخاذ القرار بشأن أى التقاليد نحافظ عليها ونلتزم بها هى شأن لا يمكن أن يلغيه السدنة القوميون أو المحليون (سدنة السلطات الدينية أو غيرهم)، ولا أن يلغيها حكام سياسيون (أو ديكتاتوريون حاكمون) ولا "خبراء" ثقافيون (محليون أو أجانب). وإن الإشارة إلى أى نزاع حقيقى بين الحفاظ على التقليد ومزايا الحداثة يستلزم قرارا قائما على المشاركة وليس رفضا من طرف واحد للحداثة دفاعا عن التقليد سواء صدر هذا الرفض من حكام سياسيين أو سلطات دينية أو هواة أنثروبولوجيون معجبون بتراث الماضى. والمسألة هنا ليست فقط غير مغلقة، بل إنها مفتوحة على مصراعيها للناس جميعا فى المجتمع لكى يدلوا بدلوهم فى المعالجة، ولكى يشاركوا معا فى اتخاذ القرار. ولا ريب فى أن أى محاولة لتعطيل حق حرية المشاركة تأسيسا على قيم تقليدية (مثل الأصولية الدينية أو العرف السياسى أو ما يسمى القيم الآسيوية) إنما هو ببساطة إغفال لقضية الشرعية ولحاجة الناس أصحاب المصلحة فى المشاركة من أجل اتخاذ قرار بماذا يريدون وماذا يقبلون مدعوما بالأسباب العقلانية.

وطبيعى أن هذا الاعتراف الأساسى له مرمى واضح ومهم ودلالات قوية التأثير. إن الإشارة إلى التقليد لا تشكل فى ذاتها أساسا لأى عمليات قمع عام لوسائط الحرية، أو لحقوق الاتصال بين مواطن وآخر. وأكثر من هذا، إنه حتى النظرية الغريبة الشائهة عن الكيفية التى كان عليها حقيقة كونفوشيوس المستبد المتسلط وكيف أنها مقبولة بحجة أنها صحيحة تاريخيا (وسوف ننتقد هذا التأويل فى الباب العاشر) إنما

هى نظرة لا تشكل أساسا ومبررا ملائما لكى يمارس أى شخص أسلوبا تسلطيا سواء عن طريق الرقابة أو فرض قيود سياسية. ذلك لأن شرعية الالتزام اليوم بمناصرة آراء جرى التعبير عنها فى القرن السادس قبل الميلاد إنما يجب أن يقررها ويحسمها من يحيون الآن.

كذلك حيث إن المشاركة تستلزم توفر المعرفة، وقدرا من المهارات التعليمية، فإن حرمان جماعة ما (إناث الأطفال مثلا) من فرصة التعليم إنما يعتبر على النقيض مباشرة للشروط الأساسية لحرية المشاركة. والملاحظ أن هذه الحقوق كثيرا ما صادفت هجوما (وإن من أكثر الهجمات ضراوة جاءت مؤخرا على أيدى زعماء طالبان فى أفغانستان) إلا أن هذا الشرط الأولى لا يمكن التخلى عنه أو إغفاله فى المنظور ذى التوجه نحو الحرية. إن نهج التنمية حرية له دلالات بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة للأهداف الأخيرة للتنمية، بل وأيضا بالنسبة للعمليات والإجراءات التى يتعين احترامها.

ملاحظات ختامية :

أن نرى التنمية والتطوير فى ضوء الحريات الموضوعة للناس أمر له دلالاته وتأثيراته بعيدة المدى على فهمنا لعلمية التنمية وأيضا سبل ووسائل النهوض بها. ويتضمن هذا، على الجانب التقييمى، الحاجة إلى تقدير وتقييم مستلزمات التنمية والتطوير فى ضوء إزالة عوائق وقيود الحريات التى يعانى منها أبناء المجتمع. وحسب هذه الرؤية فإن عملية التنمية والتطوير لا تختلف جوهريا عن تاريخ التغلب على عوائق وقيود الحرية المشار إليها. وإذا كان هذا التاريخ غير مقطوع الصلة على الإطلاق بعملية النمو الاقتصادى وتراكم رأس المال المادى والبشرى، فإن مرماه ونطاقه يتجاوز كثيرا هذه المتغيرات.

ونحن إذ نركز على الحريات عند تقييمنا للتنمية، فليس معنى هذا أن ثمة "معيارا" فريدا ومحددا للتنمية والتطوير والذى على أساسه نقارن ونحدد مرتبة الخبرات

التنموية والتطويرية الأخرى. وإذا سلمنا بعدم تجانس المكونات المتمايزة للحرية وكذا الحاجة إلى إدراك تباين الحريات بتباين الأشخاص، فإننا غالبا ما سوف نواجه حججا تمضى فى اتجاهات متناقضة. وحرى أن يكون واضحا أن الحافز الذى يشكل أساسا لنهج "التنمية حرية" ليس هدفه ترتيب جميع الدول ـ جميع السيناريوهات البديلة ـ فى "تنظيم متدرج كامل". وإنما الهدف لفت الانتباه إلى جوانب مهمة لعملية التنمية، وبيان أن كلا من هذه الجوانب قمين وحده بالاهتمام. ومع هذا، وبعد أن نولى هذه الجوانب جميعها ما تستحقه من اهتمام، سوف تظل هناك بعض الاختلافات من حيث التصنيف الشامل المحتمل. بيد أن وجود هذه الاختلافات لا يعقد الهدف المنشود الآن.

إن ما من شأنه أن يكون ذا اثر مدمر ـ والذى غالبا ما نلمسه فى أدبيات التنمية ـ هو إغفال اهتمامات محورية وثيقة الصلة بسبب قصور الاهتمام بحريات الناس المعنيين. لهذا نلتمس نظرة رحبة وعامة بما فيه الكفاية عن التنمية بحيث نركز جهود الفحص التقييمى على أمور مهمة حقيقة، ولكى نتجنب بخاصة إسقاط موضوعات لها أهمية محورية. وإذا كان جميلا أن نرى أن وضع المتغيرات وثيقة الصلة موضع الاعتبار من شأنه تلقائيا أن يسلم الناس على اختلاف مشاربهم إلى النتائج نفسها بالدقة والتحديد المتعلقة بكيفية تصنيف السيناريوهات البديلة، إلا أن النهج المستخدم هنا لا يلتزم مثل هذا الإجماع كشرط ضرورى. والحقيقة أن الحوارات الدائرة بشأن هذه الأمور والتى يمكن أن تفضى إلى دراسات سياسية مهمة يمكن أن تكون جزءا من عملية المشاركة الديمقراطية المميزة للتنمية. وسوف تتهيأ لنا مناسبة فيما بعد ضمن هذا الكتاب لدراسة وفحص قضية المشاركة ذات الطابع الجوهرى باعتبارها جزءا من عملية التنمية والتطوير.

هوامش

الفصل الأول: منظور الحرية

١ - أوبانيشاد ٢-٤، ٢-٣ .

٢ - أرسطو: الأخلاق النيقوماخية - ترجمة دى روس (أوكسفورد) ك١، فصل ٥، ص٧ .

٣ - ناقشت فى منشورات سابقة الجوانب المختلفة للنظرة المتمركزة على الحرية للتقييم الاجتماعى. انظر فى هذا الشأن من دراساتى:

1-"Equality of What?" In Tauner Lectures on Human Values, vol. 1, 1985.

2- Choice, Welfare and Measurement, Oxford: Blackwell, 1982.

٤ - فى دراستى بعنوان "محاضرات كينيث أرو" ضمن كتاب الحرية والعقلانية والاختيار الاجتماعى: محاضرات أرو وآخرين، ويتضمن التحليل أيضا عددا من القضايا التقنية فى تقييم وتقدير الحرية.

٥ - تم عرض كامل وواف لاستكشاف الأسبابا القيمية والإجرائية فى دراستى "Rights and Agency"، فى مجلة الفلسفة والشئون العامة، ١١ (١٩٨٢).

٦ - المكونات تتطابق على الترتيب مع: ١) جانب العملية، و(٢) جانب الفرصة للحرية، وقد تناولتهما بالتحليل فى دراستى "محاضرات كينيث أرو".

٧ - حاولت مناقشة مسألة "الاستهداف" فى "الاقتصاد السياسى للاستهداف" - الكلمة الرئيسية أمام المؤتمر السنوى للبنك الدولى ١٩٩٢ عن اقتصادات التنمية، كذلك مسألة الحرية السياسية كجزء من التنمية تناولتها فى دراستى "الحريات والحاجات" فى مجلة نيو ريبابليك - ١٠ يناير- كانون الثانى ١٩٩٤ .

٨ - ناقشت هذه المسألة فى دراستى "الفاقد النسائى" مجلة بريتيش ميديكال جورنال (٣٠٤ - ١٩٩٢).

٩ - هذه المقارنة وغيرها عرضتها فى دراستى "اقتصاد الحياة والموت" فى مجلة Scintific American، ع٢٦٦ - إبريل/نيسان ١٩٩٣ .

١٠ - أنظر فى هذا الشأن دراستى "اقتصاد الحياة والموت" والدراسة الطبية الوارد ذكرها هنا.

١١ - يمكن استخراج هذا من البيانات الأساسية المستخدمة لعمل حسابات بشأن متوسط العمر المتوقع (لعام ١٩٩٠) كما هى معروضة فى: US Patterns of Mortality, by County and Race: 1965-1994), Cambridge, 1998.

١٢ - أنظر McCord, "Excess Mortality in Harlem", New England Journal of Medicin، يناير/كانون ثانى، ١٩٩٠ .

١٣- أنظر .Nussbaum, The Quality of Life, 1993

١٤ - أنظر ,Martha Nussbaum, Nature, Function and Capability, Oxford Studies
1988 .

١٥ - أنظر .Adam Smith, Wealth of Nations, 1776

١٦ - هذه القضايا ناقشتها فى دراستى "محاضرات تانر" فى كامبريدج، ١٩٨٥ .

١٧ - هكذا عرض لا جرانج فى أواخر القرن الثامن عشر ما يمكن اعتباره أول تحليل لما عرف فى عصرنا بـ "النظرة الجديدة إلى الاستهلاك".

Kevin J. Lancaster, "A New Approach to Consumer Theory", Journal of Political Economy, 74, (1996).

١٨ - يعتبر روبرت فوزيك استثناء متميزا Anarchy, State And Utopia, New York: Basic Books, 1974.

١٩ - ورد هذا ضمن سياق مساندة آدم سميث للتشريع ضد "الربا" والحاجة إلى التحكم فى الفوضى التى أعقبت الانغماس الشديد فى الاستثمار القائم على المضاربة من جانب من سماهم آدم سميث "المسرفون والخياليون"، أنظر: سميث، ثروة الأمم.

٢٠ - ناقشت أهمية التمييز بين "النتائج الشاملة" و"نتائج الذروة" فى السياقات المختلفة، وذلك فى دراستى: "Maximization and the Act of Choice"، فى مجلة Econometrica، يوليو/تموز ١٩٩٧ .

٢١ - J.R. Hicks, Wealth and Welfare, Oxford: Blackwell 1981.

٢٢ - Robert W. Fogel and Stanley L. Engerman, Time on the Cross: The Economics of American Negro Slavery (Boston; Little, Brown, 1974), pp. 125-6

٢٣ - المرجع نفسه.

٢٤ - جوانب مختلفة لهذه المسألة المهمة درسها فيرناندو هنريك كاردوسو؛ وأيضا: Robin Blackburn, The Overthrow of Colonial Slavery, 1776-1848.

٢٥ - كارل ماركس، رأس المال - ج١ .

٢٦ - V. K. Ramachandran, Wage Labour and Unfreedom in Agriculture: An Indian Case Study (Oxford: Clarendon Press, 1990), pp. 1-1.

٢٧ - دراسة تجريبية مهمة عن هذا الجانب من السخرة والحرمان من الحرية فى دراسة Sudipto Mundle عن التخلف والسخرة.

٢٨ - أنظر فى هذا الشأن: Decent Work: The Report of the Director-General of the ILO، جنيف، ١٩٩٩ .

٢٩ - هذه النقطة طورها كثيرا ستيفن إم. مارجلين، فى كتاب: Dominating Knowledge (Oxford: Clarendon Press, 1993)..

٢

التنمية

الوسائل والغايات

ليسمح لى القارئ أن أبدأ بالتمييز بين موقفين عامين من عملية التنمية واللذين قد نجدهما فى كل من التحليل الاقتصادى المهنى وفى المناقشات والحوارات العامة. يرى أحد الموقفين التنمية باعتبارها عملية "خيارية" مصبوغة بقدر كبير من "الدم والعرق والدموع" – عالم تقتضى فيه الحكمة التزاما بالواقعية القاسية. إنها تستلزم بوجه خاص إغفالا محسوبا لاهتمامات متباينة تبدو فى نظر البعض "خرقاء". واعتمادا على نوع الخطر القاتل الذى يفضله المؤلف، فإن الغوايات التى يتعين مقاومتها يمكن أن تتضمن توفر شبكات ضمان اجتماعى لحماية أشد الناس فقرا، وتهيئة الخدمات الاجتماعية لأوسع قدر من السكان، والتخلى عن المبادئ التوجيهية المؤسسية الصارمة استجابة لمشاق وصعوبات محددة، وإيثار - فى وقت مبكر جدا – الحقوق السياسية والمدنية و"ترف" الديمقراطية. ويؤكد أصحاب هذا النهج الموقفى الصارم أن هذه الأمور يمكن دعمها فى فترة تالية بعد أن تكون عملية التنمية قد حققت ثمارا كافية: إن ما هو مطلوب هنا والآن "واقعية قاسية ونظم". وجدير بالملاحظة أن النظريات المختلفة التى تتقاسم هذه النظرة العامة تتباين الواحدة منها عن الأخرى من حيث الإشارة إلى مجالات الحمق المتمايزة التى يتعين تحاشيها والتى تتراوح ما بين حمق مالى إلى استرخاء سياسى، ومن نفقات مالية اجتماعية وفيرة إلى إعانة فقر متواضعة.

وإن هذا الموقف القائم على الضربات العنيفة يتباين مع نظرة بديلة ترى التنمية فى جوهرها عملية "ودية". واعتمادا على الصيغة المحددة لهذا الموقف يتجلى لنا تجانس العملية على النحو الذى جسدته أمور مثل التحويلات ذات النفع المتبادل (الذى حدثنا عنه آدم سميث باستفاضة) أو تنشيط شبكات الضمان الاجتماعى أو الحريات السياسية أو التنمية الاجتماعية - أو توليفات على هذا النحو أو ذاك من هذه الأنشطة الداعمة.

الدور التأسيسى والدور الأداتى للحرية:

النهج الذى يستنه هذا الكتاب أقرب اتساقا من النهج الثانى عنه من النهج الأول. إنه فى الأساس محاولة للنظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس. وينظر هذا النهج إلى مسألة توسيع نطاق الحرية باعتباره كلا من[١] الغاية الأولية[٢]، والوسيلة الأساسية للتنمية. ولنا أن نسميهما على التوالى "الدور التأسيسى" و"الدور الأداتى" للحرية فى التنمية. ويتعلق الدور التأسيسى للحرية بأهمية الحرية الموضوعية فى إثراء الحياة البشرية. وتشتمل الحريات الموضوعية على القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر حرمان كالمجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكرة وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة وبالحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأى دون رقيب ... الخ. وحسب هذا المنظور التأسيسى تشتمل التنمية على توسيع نطاق هذه الحريات الأساسية وغيرها. وتعتبر التنمية من وجهة النظر هذه عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار.

وليسمح لى القارئ أن أشير هنا إلى مثال ناقشته بإيجاز فى المقدمة (والذى يتضمن مسألة غالبا ما تثيرها الأدبيات عن التنمية) ويتعلق بتوضيح كيف أن الإقرار بالدور "التأسيسى" للحرية يمكن أن يغير التحليل التنموى. والملاحظ فى إطار الآراء

ضيقة الأفق عن التنمية (فى ضوء نمو إجمالى الناتج القومى مثلا أو التصنيع) غالبا ما يثار سؤال عما إذا كانت حرية المشاركة السياسية والمعارضة "تفضى أو لا تفضى إلى التنمية". ولكن هذا السؤال فى ضوء النظرة الأساسية عن التنمية كحرية سوف يبدو صياغة قاصرة إذ يعيبه غياب الفهم الحاسم بأن المشاركة السياسية والمعارضة جزءان تأسيسيان من عملية التنمية ذاتها. إن المرء، حتى ولو كان من أكثر الناس ثراء، إذا ما حيل بينه وبين التعبير بحرية عن رأيه أو إذا حظر عليه المشاركة فى الحوارات العامة أو فى اتخاذ القرارات العامة فإنه يصبح بذلك محروما من شىء يراه عن حق شيئا قيما. وإن عملية التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية فلابد وأن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذى يعانى منه المرء. وإننا حتى لو افترضنا أنه ليست لديه مصلحة مباشرة فى ممارسة حقه فى حرية التعبير أو فى حرية المشاركة إلا أن هذا الوضع، على الرغم من هذا، سيظل يمثل حرمانا من حريات المرء لأنه بلا خيار إزاء هذه الأمور. لذلك لا يسع التنمية التى هى تعزيز للحرية إلا أن تعالج مثل هذا الحرمان. وجدير بالذكر أن الصلة الوثيقة التى تربط الحرمان من الحريات السياسية الأساسية أو الحقوق المدنية، بالفهم الملائم للتنمية، يجب ألا تحددها من خلال المساهمة غير المباشرة للقسمات الأخرى للتنمية (من مثل زيادة إجمالى الناتج القومى أو دعم التصنيع). ذلك أن هذه الحريات جزء من لحمة وسدى إثراء عملية التنمية.

وتتمايز هذه الفكرة الأساسية عن الحجة "الأداتية" من حيث أن هذه الحريات والحقوق يمكن أيضا أن تكون أداة شديدة الفعالية والكفاءة للإسهام فى التقدم الاقتصادى. ولا ريب فى أن الرابطة الأداتية مهمة بالمثل (وهو ما سنناقشه تحديدا فى البابين الخامس والسادس) ولكن أهمية ودلالة الدور الأداتى للحرية السياسية كوسيلة للتنمية لا تقلل أبدا من الأهمية القيمية للحرية كغاية للتنمية.

وحرى أن ندرك أن الأهمية الجوهرية والأصيلة للحرية البشرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية لابد من تمييزها عن الفعالية الأداتية للحرية بأنواعها المختلفة التى

تعمل على النهوض بالحرية البشرية وتعزيزها. وحيث أن اهتمامى فى الباب الأخير ينصب أساسا على الأهمية الجوهرية للحرية، فإننى سوف أركز الآن أكثر على فعالية الحرية كوسيلة ـ وليس كغاية فحسب. ويعنى الدور الأداتى للحرية بالطريقة التى تسهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحرية الإنسانية بعامة، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية. وهذا لا يتعلق فقط بالرابطة الواضحة والمتمثلة فى أن توسيع نطاق الحرية بأنواعها المختلفة سوف يسهم بالضرورة بالتنمية طالما وأن التنمية ذاتها يمكن النظر إليها باعتبارها توسيعا للحرية الإنسانية بعامة. ذلك أن الرابطة الأداتية تنطوى على ما هو أكثر كثيرا من هذه الرابطة التأسيسية. إذ تكمن فعالية الحرية كأداة فى حقيقة أن الأنواع المختلفة من الحريات ترتبط بعلاقات متداخلة فيما بين الواحدة والأخرى، ثم إن نمطا بذاته من الحرية يمكن أن يسهم مساهمة بالغة فى تقدم الأنماط الأخرى للحرية. وهكذا توجد روابط تجريبية تجمع بين الدورين وتربط نوعان من الحرية بالأنواع الأخرى.

الحريات الأداتية :

إننى إذ أعرض فى هذا الكتاب عددا من الدراسات التجريبية، سوف تتهيأ لى فرصة مناقشة عدد من الحريات الأداتية التى تسهم، على نحو مباشر أو غير مباشر، فى مجمل الحرية التى يتمتع بها الناس ليحيوا بالطريقة التى يودون أن يعيشوا بها. وتتضمن المناقشة متنوعات عديدة ومتباينة من الأدوات. ولكن قد يكون ملائما أن نحدد خمسة أنماط متمايزة للحرية التى يمكن أن نراها جديرة حقا بأن نؤكد عليها فى هذا المنظور الأداتى. وهذه ليست على الإطلاق قائمة جامعة مانعة بيد أنها يمكن أن تساعدنا على التركيز على بعض قضايا محددة للسياسة والتى تستأهل اهتماما خاصا فى هذه الأيام.

وسوف أبحث تحديدا الأنماط التالية من الحريات الأداتية: ١- الحريات السياسية، ٢- التسهيلات الاقتصادية، ٣- الفرص الاجتماعية، ٤- ضمانات الشفافية،

٥- الأمن الوقائى. وتميل هذه الحريات الأداتية إلى المساهمة فى القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكثر، ولكنها تفيد كذلك من حيث أنها تكمل بعضها بعضا. وإذا كان يتعين من ناحية أن يعنى تحليل التنمية بالموضوعات والأهداف التى تجعل من هذه الحريات، تأسيسا على نتائجها، أمرا مهما، إلا أنه يتعين كذلك الوعى بالروابط التجريبية التى توثق الرابطة بين الأنماط المتمايزة للحرية وتجمعها معا على نحو يدعم أهميتها المشتركة. وإن هذه الروابط فى حقيقتها روابط محورية من أجل الوصول إلى فهم أكثر اكتمالا للدور الأداتى للحرية. وغنى عن البيان أن الزعم بأن الحرية ليست فقط مجرد هدف أولى للتنمية وإنما أيضا هى الوسيلة الأساسية للتنمية زعم قائم على هذه الروابط المشتركة.

وليسمح لى القارئ بتعليق صغير على كل من هذه الحريات الأداتية. أولا، الحرية السياسية حسب المنهج العام لها - (شاملة ما يسمى الحقوق المدنية) تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكى يحددوا من له الحكم وعلى أى المبادئ يحكم، كما تتضمن أيضا إمكانية النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها، وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسى وإصدار صحف دون رقابة، وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة، وهكذا ... الخ. وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية بأوسع معانيها (من مثل الفرص للحوار والاختلاف والنقد السياسى وكذا حق الاقتراع وحق المشاركة فى انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتشير التسهيلات الاقتصادية إلى الفرص التى يتمتع بها كل طرف لاستخدام والانتفاع بموارده الاقتصادية لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجارى. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجارى مثل الأسعار المناسبة ونظم تشغيل وإدارة الأسواق. وطالما أن عملية التنمية الاقتصادية تفضى إلى زيادة دخل وثروة البلاد فسوف ينعكس هذا كله فى ما يقابله من دعم وتعزيز للاستحقاقات الاقتصادية للسكان. وحرى أن يكون

واضـحـا أنه من حـيث العـلاقـة بين الدخل القـومى والثـروة القـومـيـة من ناحـيـة والاسـتـحـقاقات الاقتـصـادية للأفراد (أو العائلات) من ناحـيـة أخرى، فإن اعـتـبارات التـوزيع تكون مـهـمـة علاوة على اعـتـبـارات التـجـمـيـع. ذلك أن كـيـفـيـة توزيع الدخـول الإضافية المنتجة من شأنها أن تكشف عن فارق واضح.

وإن توفـر التـمـويل وسـبـل الوصـول إليـه يمكن أن يكون له أثر حـاسم على الاستحقاقات الاقتصادية التى تستطيع أن تؤمنها عمليا العناصر الاقتصادية الفاعلة. ويصـدق هذا سـواء بالنسـبـة للمـشـروعـات الكبـرى (حـيث يعـمل مـئـات الآلاف) أو المؤسسات الصـغرى التى تعمل اعتمادا على قروض ائتمانية صغيرة. ولا ريب فى أن أى عجز ائتمانى يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الاسـتحقاقات الاقتصادية المعتمدة على مثل هذا القرض الائتمانى.

وتشير الفرص الاجتماعية إلى الترتيبات التى يتخذها المجتمع بالنسبة لموضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها والتى تؤثر على الحرية الموضوعية للفرد من اجل حياة أفضل. وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط من أجل صياغة حياة خاصة (كأن ينعم المرء بحياة صـحية ويتجنب الأمراض التى يمكن التوقى منها كما يتجنب الموت المبكر)، بل مهمة أيضا لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية. مـثال ذلك أن الأميـة يمكن أن تكون عـائقـا كـبـيـرا يحـول دون المشـاركة فى الأنشطة الاقتـصـادية التـى تستلزم إنتاجا وفق مـواصـفـات مـحـددة أو تتطلب إدارة من نوعـيـة صـارمـة (وهـو ما نراه يتزايد باطراد فى التـجـارة المعولمة)، كذلك بالمثل يمكن إعاقـة المشـاركة السـيـاسـيـة بسبب العـجز عن قراءة الصـحـف أو عن الاتصال كتابة بالآخرين المشاركين فى الأنشطة السياسية.

وأنتقل الآن إلى الفئة الرابعة. يتعامل الأفراد مع بعضهم بعضا من خلال التفاعل الاجتماعى على أساس من الافتراض المسبق تقديريا بشأن ما هو مطروح عليهم وما يستطيعون توقعه. وحسب هذا المعنى يعمل المجتمع على أسـاس من الثقة المفترضـة

مسبقا. وتتعلق ضمانات الشفافية بالحاجة إلى الصراحة التى يتوقعها الناس: حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح. وإذا حدث أن انتهكت هذه الثقة على نحو خطر فإن نقص الصراحة يمكن أن يؤدى إلى الإضرار بحياة كثيرين سواء من الأطراف المباشرين أو أطراف وسيطة. وهكذا يمكن أن تمثل ضمانات الشفافية (بما فى ذلك حق الاطلاع) فئة مهمة بين فئات الحرية الأداتية. وطبيعى أن لهذه الضمانات دورها الأداتى الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسئولية المالية والتعاملات السرية.

أخيرا، ليس المهم مدى الإجادة فى تشغيل منظومة اقتصادية، ذلك أن بعض الناس يمكن أن يكونوا على شفا التعرض لخطر وثمة إمكانية فعلية للوقوع فريسة لحرمان نتيجة حدوث تغيرات مادية تضر بحياتهم. لهذا يكون الأمن الوقائى لازما لتوفير شبكة ضمان اجتماعى للحيلولة دون وقوع من أصابهم ضرر فريسة لفقر مدقع بل وفريسة لمجاعة أو للموت فى بعض الحالات. ويتضمن مجال الأمن الوقائى توفر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة وإضافات أو تكملات قانونية للدخول تضاف إلى دخول المعوزين. هذا علاوة على ترتيبات مخصصة لأغراض محددة مثل مساعدات الإغاثة فى حالة المجاعات أو توفير عمالة عامة للطوارئ بهدف توليد دخل للمعدمين.

العلاقات المتداخلة والتكاملية :

هذه الحريات الأداتية تعزز بشكل مباشر قدرات الناس، ولكنها أيضا تكمل بعضها بعضا، بل وتستطيع أكثر من هذا أن تقوى وترسخ بعضها بعضا. ومن الأهمية بمكان أن تدرك هذه الروابط المتداخلة عند التفكير فى سياسات التنمية والتطوير.

وثمة قبول على نطاق واسع لحقيقة مؤداها أن استحقاق عقد الصفقات الاقتصادية أميل إلى أن يكون بمثابة قاطرة كبرى لدفع النمو الاقتصادى. ولكن لا تزال هناك روابط أخرى كثيرة غير معروفة أو مستكشفة جيدا ويتعين الإلمام بها على نحو كامل فى تحليل السياسة. إن النمو الاقتصادى قادر على المساعدة ليس فقط من أجل زيادة الدخول الخاصة بل وأيضا من أجل أن يوفر للدولة إمكانية تمويل التأمين الاجتماعى والتدخل النشط للمصلحة العامة. معنى هذا أنه يتعين الحكم على إسهامات النمو الاقتصادى ليس فقط تأسيسا على زيادة الدخول الخاصة بل وأيضا التوسع فى الخدمات الاجتماعية (والتى تشتمل على أمور كثيرة من بينها شبكات الأمن الاجتماعى) وهى نتائج يهيئها لنا النمو الاقتصادى[٣].

كذلك بالمثل فإن خلق الفرص الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات من مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير صحافة حرة ونشطة وفعالة، يمكن أن يسهم فى كل من التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الوفيات بنسب كبيرة. ولا ريب فى أن خفض معدلات الوفيات يمكن بدوره أن يساعد فى خفض معدلات المواليد ويقوى من أثر التعليم الأساسى على السلوك المتعلق بالخصوبة - ويتجلى بخاصة عند تعليم الإناث القراءة والكتابة والتعليم المدرسى.

وتعتبر اليابان المثال الرائد لتعزيز النمو الاقتصادى من خلال الفرصة الاجتماعية خاصة فرصة التعليم الأساسى. وكثيرا ما ينسى الناس أن نسبة المتعلمين فى اليابان كانت أعلى منها فى أوروبا حتى وقت إصلاح الميجى فى منتصف القرن التاسع عشر، وقبل أن يبدأ التصنيع هناك، ولكن اليابان مع هذا سبقت أوروبا بعقود طويلة. وواضح أن التنمية الاقتصادية فى اليابان أفادت كثيرا بتنمية المورد البشرى المرتبط بالفرص الاجتماعية التى تولدت آنذاك. وجدير بالذكر أن ما يسمى معجزة شرق آسيا التى تتضمن بلدانا أخرى فى شرق آسيا إنما ارتكزت إلى حد كبير على روابط سببية مماثلة[٤].

والملاحظ أن هذا النهج يتعارض - بل ويقوض إلى حد كبير - الاعتقاد الذى هيمن على كثير من دوائر السياسة والذى يقضى بأن "التنمية البشرية" (شأن عملية التوسع فى التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من شروط الحياة البشرية) هى فى الحقيقة نوع من الترف الذى لا تستطيعه سوى البلدان الغنية. ولعل الأثر الأهم لنمط النجاح الذى حققته اقتصاديات شرق آسيا، ابتداء باليابان، هو أنه قوض تماما هذا الانحياز الضمنى. إذ المعروف أن هذه الاقتصادات اتجهت منذ وقت مبكر نسبيا إلى التوسع الكثيف فى التعليم ثم اتبعت ذلك بالرعاية الصحية. وحققت هذا كله، فى حالات كثيرة، قبل أن يحطموا قيود الفقر العام. وجنوا حصاد ما زرعوا. والحقيقة كما عبر عنها هيروميتسو إيشى أن إعطاء الأولوية لتطوير الموارد البشرية يصدق بخاصة على التاريخ الباكر للتنمية الاقتصادية اليابانية ابتداء من عصر ميجى (١٨٦٨-١٩١١). ولم يزدد هذا التركيز فى الاهتمام قوة مع الوفرة الاقتصادية بعد أن أصبحت اليابان أكثر غنى وأكثر ثروة وغزارة إنتاج[٥].

الصين والهند ومظاهر التباين المختلفة :

الدور المحورى للحريات الفردية فى عملية التنمية والتطوير يجعل من الأهمية بمكان أن تدرس محدداتها. ويتعين أن نولى اهتماما موضوعيا للمؤثرات الاجتماعية بما فى ذلك أعمال الدولة التى تساعد على تحديد طبيعة ومدى الحريات الفردية. إن الترتيبات الاجتماعية يمكن أن تكون حاسمة من حيث أهميتها لضمان وتوسيع نطاق حرية الفرد. وتتأثر الحريات الفردية من ناحية بالضمانات الاجتماعية للحريات والتسامح وإمكانية التبادل التجارى وعقد الصفقات. وتتأثر أيضا. من ناحية أخرى، بالمساندة العامة الموضوعية لتوفير هذه التسهيلات (مثل الرعاية الأساسية للصحة أو التعليم الأساسى) التى تعتبر تسهيلات حاسمة لتشكيل واستخدام القدرات البشرية. وثمة حاجة لأن نولى اهتماما لكل من نمطى المحددات للحريات الفردية.

إن المقابلة بين الهند والصين لها أهمية توضيحية فى هذا السياق. المعروف أن حكومة الصين والهند لهما جهودهما التى اضطلعا بها منذ حين (الصين منذ عام ١٩٧٩ والهند منذ عام ١٩٩١) بهدف التحرك فى اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحا ونشط دوليا وموجه نحو السوق. ولكن بينما حققت جهود الهند بعض النجاح، إلا أنها أخفقت فى إنجاز النتائج الضخمة التى شهدتها الصين. ويتمثل أحد العوامل الهامة فى هذه المفارقة فى واقع أن الصين، من زاوية الاستعداد الاجتماعى، متقدمة كثيرا عن الهند من حيث القدرة على استخدام اقتصاد السوق[٦]. وبينما كانت الصين فيما قبل الإصلاح مفرطة فى شكوكها إزاء الأسواق، إلا أنها لم تكن لتشك فى قيمة التعليم الأساسى والرعاية الصحية واسعة النطاق. لذلك عندما شرعت الصين فى التحول إلى اقتصاد السوق فى عام ١٩٧٩ كان لديها بالفعل شعب على مستوى عالٍ من التعليم، خاصة بين الشباب، ولديها منشآت مدرسية على نطاق البلاد جميعها. ولم تكن الصين بوضعها هذا بعيدة جدا عن الموقف التعليمى الأساسى فى كوريا الجنوبية أو فى تايوان، حيث كان لشعبيهما دور كبير فى امتلاك الفرص الاقتصادية التى أتاحتها لهم منظومة سوق داعمة. هذا بينما كان نصف سكان الهند من البالغين أميين وقتما شرعت فى التحول إلى اقتصاد السوق فى عام ١٩٩١، ولا يزال الموقف دون تحسن كبير حتى الآن.

كذلك كانت الأوضاع الصحية فى الصين أفضل كثيرا من الهند بسبب الالتزام الاجتماعى من قبل النظام الحاكم قبل الإصلاح إزاء الرعاية الصحية والتعليم على السواء. وكم هو غريب أن هذا الالتزام وإن بدا غير ذى علاقة على الإطلاق بدوره المساعد فى تحقيق نمو اقتصادى موجه للسوق، إلا أنه خلق فرصا اجتماعية كان من اليسير استخدامها كقوى دينامية مهيأة للحركة بعد أن تحولت البلاد إلى اقتصاد السوق. ولكن تخلف الهند واقتران هذا التخلف بالتركيز النخبوى على التعليم العالى والإهمال واسع النطاق للتعليم المدرسى، علاوة على إهماله الموضوعى للرعاية الصحية

الأساسية. كل هذا ترك البلاد فى وضع سيئ لا يهيئها للمشاركة على نطاق كبير فى التوسع الاقتصادى. وطبيعى أن المقارنة بين الهند والصين لها أوجه أخرى كثيرة (من بينها اختلاف النظام السياسى فى كل منها والتباين الشديد جدا داخل الهند للفرص الاجتماعية من مثل تعلم القراءة والكتابة والرعاية الصحية). وسوف نتناول هذه القضايا بالدراسة فيما بعد. ولكن لأن الاختلاف الجذرى لمستويات الاستعداد الاجتماعى فى الصين عن الهند كان وثيق الصلة بالتنمية واسعة النطاق الموجهة للسوق لهذا كان قمينا بأن نذكره حتى فى المرحلة الأولى من التحليل.

ولكن يتعين أن نشير أيضا إلى وجود معوقات حقيقية تعانى منها الصين عند مقارنتها بالهند نظرا لأنها تفتقر إلى الحريات الديمقراطية. ويتضح ذلك تحديدا عندما تصل إلى مرونة السياسة الاقتصادية واستجابية العمل العام إزاء الأزمة الاجتماعية وكوارث غير متوقعة. وربما يتمثل أهم مظهر للمفارقة فى واقع أن الصين واجهت دائما ما يعتبر يقينا أضخم مجاعة سجلها التاريخ (حيث توفى قرابة ثلاثين مليون نسمة خلال المجاعة التى أعقبت فشل خطة "قفزة كبرى إلى الأمام" فيما بين عامى ١٩٥٨-١٩٦١)؛ هذا بينما لم تواجه الهند أى مجاعة منذ الاستقلال عام ١٩٤٧, وطبيعى أنه حين تمضى الأمور برخاء ربما يقل الشعور بافتقاد القدرة الوقائية للديمقراطية، بينما يمكن أن تكون الأخطار متربصة (على نحو ما كشفت لنا الخبرات الأخيرة لبعض اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا). وهذه المسألة سوف نناقشها أيضا بتفاصيل أكثر فى هذا الكتاب.

وثمة روابط متداخلة ومختلفة كثيرة جدا تربط بين حريات أداتية متمايزة. وتعتبر الأدوار الخاصة بكل منها وتأثيرها المميز والمحدد على بعضها البعض من المظاهر المهمة لعملية التنمية والتطوير. وسوف تتهيأ فرصة فى الأبواب التالية من الكتاب لمناقشة عدد من هذه الروابط المتداخلة ومرماها بعيد المدى. بيد أننى رغبة منى فى توضيح كيف تؤثر وتعمل هذه الروابط المتداخلة أرجو أن يسمح لى القارئ أن أمضى

شوطا أطول قليلا لبيان التأثيرات المتباينة على متوسط الأعمار وتوقعات الحياة منذ الميلاد - وهى قدرات يقيمها الناس جميعا دون اختلاف تقريبا فى كل أرجاء الأرض.

الترتيبات الاجتماعية بواسطة النمو :

إن أثر الترتيبات الاجتماعية على الحرية من أجل البقاء يمكن أن يكون قويا للغاية، ويمكن أن يتأثر بروابط أداتية شديدة الاختلاف. ويذهب البعض أحيانا إلى أن هذا تفكير غير منفصل عن النمو الاقتصادى (فى صورة زيادة مستوى دخل الفرد) طالما وان هنا علاقة وثيقة بين دخل الفرد وطول الحياة. وهناك من دفع، فى حقيقة الأمر، بأننا نخطئ إذ نشعر بالقلق إزاء اختلاف إنجازات الدخل وفرص البقاء طالما رأينا أن الرابطة الإحصائية بينهما رابطة وثيقة تماما. وهذا صحيح تماما إذا نظرنا إلى الروابط الإحصائية بين البلدان فى عزلة، ولكن هذه العلاقة الإحصائية بحاجة إلى مزيد من الفحص والدرس قبل اعتبارها أساسا مقنعا لرفض القول بأن الترتيبات الاجتماعية ذات علاقة وثيقة (تتجاوز الوفرة المرتكزة على الدخل).

ولعل من المهم فى هذا السياق أن نشير إلى بعض التحليلات الإحصائية التى قدمها حديثا جدا سودهير أناند ومارتن رافاليون[٧]. إذ تبين لهما، على أساس المقارنات بين البلدان، أن ثمة معامل ارتباط إيجابى مهم بين العمر المتوقع للمرء ونصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. ولكن هذه العلاقة تتحقق أساسا من خلال أثر إجمالى الناتج القومى على ١- الدخول خاصة دخول الفقراء، ٢- الإنفاق العام وبخاصة فى مجال الرعاية الصحية. والحقيقة أننا ما أن ندرج هذين المتغيرين مستقلين فى العملية الإحصائية، حتى يتبين لنا أن إدراج نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى كمؤثر سببى إضافى لن يقدم لنا سوى تفسير إضافى ضئيل. ولكن الملاحظ أيضا أن الرابطة بين نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ومتوسط العمر (فى تحليل أناند - رافاليون) يكاد يختفى تماما عند اعتبار الفقر والإنفاق العام على الصحة متغيرين تفسيريين مستقلين بذاتهما.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن هذه النتيجة إذ أثبتت صحتها دراسات تجريبية أخرى لن توضح أن متوسط العمر المتوقع لا يعززه نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى، بل سوف تفيد أن الرابطة أميل إلى التحقق عمليا من خلال الإنفاق العام على الرعاية الصحية، ومن خلال النجاح فى القضاء على الفقر. وإن الفكرة الأساسية هنا هى أن أثر النمو الاقتصادى يتوقف إلى حد كبير على كيفية الإفادة بثمار النمو الاقتصادى. ويفيدنا هذا أيضا لتفسير لماذا بعض الاقتصادات، مثل اقتصاد كوريا الجنوبية وتايوان، استطاعت أن تزيد متوسط العمر المتوقع بسرعة كبيرة بفضل النمو الاقتصادى.

لقد كانت إنجازات اقتصادات شرق آسيا موضوع دراسات نقدية فاحصة - وحملات انتقادية أيضا - على مدى الأعوام القليلة الأخيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى طبيعة وقسوة ما سُمى "الأزمة الاقتصادية الآسيوية". إنها أزمة خطيرة حقا وتكشف عن مواطن فشل محددة عانت منها هذه الاقتصادات التى اعتاد الناس النظر إليها سابقا وعن خطأ باعتبارها اقتصادات ناجحة بكل المقاييس. وسوف أنتهز الفرصة للتفكير فى المشكلات الخاصة ومواطن الفشل المحددة التى انطوت عليها الأزمة الاقتصادية الآسيوية (خاصة فى البابين ٦، ٧). بيد أننا نخطئ إذا لم نرَ الإنجازات الضخمة التى حققتها اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا على مدى العقود الطويلة والتى غيرت جذريا حياة ومتوسط أعمار شعوبها. إن المشكلات التى تواجهها هذه البلدان الآن (ربما كانت كامنة خافية لزمن طويل) والتى تقتضى أن نوليها اهتمامنا (بما فى ذلك الحاجة العامة إلى الحريات السياسية والمشاركة الصريحة الحرة علاوة على الأمن الوقائى) حرى بأن لا تحفزنا إلى إغفال إنجازات هذه البلدان فى المجالات التى حققوا فيها أداء جيدا ونجاحا بارزا.

لقد كان إنجاز المشاركة الاقتصادية واسعة النطاق أمرا يسيرا فى اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك لأسباب تاريخية متنوعة من بينها التركيز على التعليم

الأساسى والرعاية الصحية الأساسية علاوة على استكمال عملية الإصلاح الزراعى على نحو فعال وفى وقت مبكر. وكان هذا الإنجاز أيسر فى هذه البلدان. ولهذه الأسباب عنه فى بلدان أخرى مثل البرازيل أو الهند أو باكستان حيث كانت عملية خلق الفرص الاجتماعية أبطأ كثيرا، وتحول هذا البطء إلى عائق حال دون التنمية الاقتصادية[٨]. وأفاد التوسع فى الفرص الاجتماعية فى تيسير التطوير الاقتصادى القائم على العمالة الكثيفة، كما خلق ظروفا مواتية لخفض معدلات الوفيات ومن ثم ارتفاع متوسط الأعمار. ونجد التباين واضحا وحادا مع بلدان أخرى تتمتع بمعدل نمو عال - مثل البرازيل - والتى زاد فيها بدرجة مماثلة نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ولكن لها تاريخ ممتد من المظالم الاجتماعية الحادة والبطالة وإهمال الرعاية الصحية العامة. والملاحظ أن إنجازات هذه الاقتصادات ذات النمو العالى فى مجال متوسط طول الأعمار كانت أبطأ كثيرا فى حركتها.

ونجد هنا مظهران مهمان ومتداخلان للتباين:

١ . بالنسبة لاقتصادات النمو الاقتصادى المرتفع، يتمثل التباين فى:

١-١ تلك التى حققت نجاحا كبيرا فى زيادة طول ونوعية الحياة (مثل كوريا الجنوبية وتايوان) و..

١-٢ تلك التى لم تحقق نجاحا مناسبا فى هذه المجالات الأخرى (مثل البرازيل).

٢ . بالنسبة للاقتصادات التى حققت نجاحا كبيرا فى زيادة طول ونوعية الحياة، يتمثل التباين فى:

٢-١ تلك التى حققت نجاحا كبيرا فى مجال النمو الاقتصادى المرتفع (مثل كوريا الجنوبية وتايوان)، و...

٢-٢ تلك التى لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح فى مجال إنجاز نمو اقتصادى مرتفع (مثل سرى لانكا والصين قبل الإصلاح وولاية كيرالا الهندية).

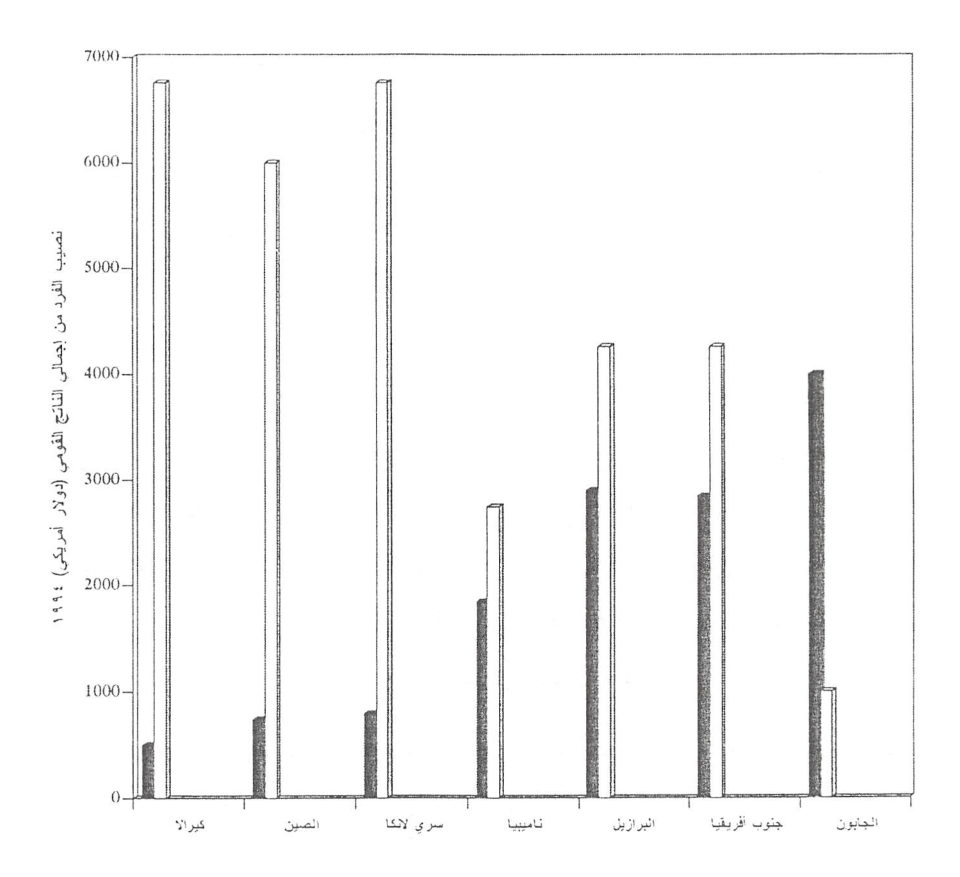
وسبق لى أن علقت على التباين الأول (أعنى بين كوريا الجنوبية والبرازيل). ولكن التباين الثانى جدير بأن نولى اهتماما بالسياسة. وأذكر هنا أننى وجين دريز فى كتابنا "الجوع والأداء العام" مايزنا بين نمطين من النجاح فى مجال الخفض السريع لنسبة الوفيات وسميناهما على التوالى عملية "بواسطة النمو" وعملية "بواسطة الدعم"(٩). وتتحقق العملية الأولى من خلال النمو الاقتصادى السريع، ويعتمد نجاحها على أن تكون عملية النمو واسعة النطاق وشاملة اقتصاديا (ومتجهة نحو عمالة مكثفة). وتعتمد كذلك على الاستفادة بالرخاء الاقتصادى المدعوم لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وثيقة الصلة بما فى ذلك الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعى. ولكن العملية "بواسطة الدعم" فإنها على عكس آلية العمل بواسطة النمو، لا تعمل من خلال النمو الاقتصادى السريع، وإنما تتحقق من خلال برنامج للدعم الاجتماعى الماهر للرعاية الصحية وللتعليم وغيرهما من الترتيبات الاجتماعية وثيقة الصلة. وتتجلى هذه العملية بوضوح فى تجارب لاقتصادات معينة مثل سرى لانكا أو الصين قبل الإصلاح أو كوستاريكا أو ولاية كيرالا الهندية. إذ حققت هذه البلدان خفضا سريعا جدا فى معدلات الوفيات وفى دعم ظروف المعيشة ولكن بدون نمو اقتصادى كبير.

الخدمات العامة والدخول المنخفضة :

والتكاليف النسبية :

العملية الموجهة بالدعم لا تنتظر زيادات درامية فى مستويات نصيب الفرد من الدخل الحقيقى، وتعمل تأسيسا على ما ترى أن له الأولوية لتقديم الخدمات الاجتماعية (خاصة الرعاية الصحية والتعليم الأساسى)، بغية خفض نسبة الوفيات وتعزيز نوعية الحياة. ويوضح الشكل ٢-١ أمثلة لهذه العلاقة إذ يعرض نصيب الفرد من إجمالى

الناتج القومى ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد لست بلدان (الصين وسرى لانكا وناميبيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والجابون) علاوة على ولاية كيرالا الهندية[١٠].
والملاحظ أنه على الرغم من المستويات شديدة الانخفاض لدخول شعب كيرالا أو الصين أو سرى لانكا: فإنهم يحظون بمستويات أعلى من حيث متوسط الأعمار المتوقعة من شعوب أغنى كثيرا فى البرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا ناهيك عن الجابون. وأكثر من هذا أن اتجاه مظاهر عدم المساواة يشير إلى العكس عندما نقارن كيرالا والصين وسرى لانكا من ناحية، بالبرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا والجابون من ناحية أخرى. وحيث أن تباينات متوسط العمر المتوقع له علاقة بفرص اجتماعية متباينة والتى تعتبر محورية لمسألة التنمية (بما فى ذلك السياسات الخاصة بمواجهة الأوبئة والرعاية الصحية والمرافق التعليمية ... الخ) لذلك يكون ضروريا ضرورة ملحة استكمال ذلك بنظرية متمركزة على الدخل حتى يتسنى لنا فهم أكمل وأوضح لعملية التنمية[١١].
وهذه التباينات وثيقة الصلة بالسياسة المطبقة وتكشف عن أهمية العملية الموجهة بواسطة الدعم[١٢].



المصادر: بيانات قطرية ١٩٩٤، البنك الدولى، تقرير التنمية العالمى ١٩٩٦، بيانات كيرالا، متوسط العمر المتوقع (١٩٨٩-١٩٩٣)، منظومة التسجيل حسب العينة - حكومة الهند (١٩٩٧)، إدارة التعليم، المرأة فى الهند: بيان إحصائى، نصيب الفرد من الإنتاج المحلى، ١٩٩٢-١٩٩٣، حكومة الهند (١٩٩٧) وزارة المالية، مسح اقتصادى (١٩٩٦-١٩٩٧).

ويحق للمرء أن يعرب عن دهشته بشأن إمكانية تمويل العمليات الموجهة بواسطة الدعم فى البلدان الفقيرة نظرا لمسيس الحاجة إلى الموارد لتوسيع نطاق الخدمات العامة بما فى ذلك الرعاية الصحية والتعليم. والحقيقة أن الافتقار إلى الموارد كثيرا ما يعرضه البعض كحجة من أجل إرجاء استثمارات مهمة اجتماعيا إلى حين أن يصبح البلد أكثر ثراء. والسؤال المشهور دائما من أين للبلدان الفقيرة أن تجد الوسائل لدعم هذه الخدمات؟ وهذا سؤال جيد حقيقة ولكن له إجابة جيدة أيضا تكمن إلى حد بعيد فى اقتصادات الكلفة النسبية. إن قابلية العملية الموجهة بالدعم للحياة والبقاء رهن واقع أن الخدمات الاجتماعية وثيقة الصلة (مثل الرعاية الصحية والتعليم) هى خدمات كثيفة العمالة جدا، ومن ثم فهى نسبيا غير مكلفة فى الاقتصادات الفقيرة والمنخفضة الأجور. إن الاقتصاد الفقير ربما يكون لديه مال أقل للإنفاق على الرعاية الصحية وعلى التعليم، ولكنه أيضا بحاجة إلى مال أقل للإنفاق من أجل توفير هذه الخدمات ذاتها والتى تكلف كثيرا فى البلدان الغنية. وغنى عن البيان أن الأسعار والتكاليف النسبية هى عوامل مهمة لتحديد المهام التى يمكن للبلد أن ينهض بها. إنه إذا ما توفر الالتزام الاجتماعى الملائم فسوف يكون من الأهمية بمكان إدراك وفهم قابلية تباين الكلفة النسبية للخدمات الاجتماعية فى مجال الصحة والتعليم[١٣].

ومن الواضح أن العملية بواسطة النمو تحظى بميزة على العملية البديلة الموجهة بواسطة الدعم. ذلك أن بإمكانها فى نهاية المطاف أن تقدم حصادا أوفر نظرا لوجود مظاهر حرمان أكثر - غير الوفيات المبكرة أو الاحتمالات العالية للإصابة بالأمراض أو الأمية - والتى ترتبط مباشرة بانخفاض الدخل (من مثل نقص الملبس والمأوى). وإنه لمن الأفضل، كما هو واضح، أن يحظى الناس بدخل عال وعمر أطول (وغير ذلك من مؤشرات دالة على جودة الحياة) بدلا من أن يقتصر الأمر على طول العمر فقط. وهذه نقطة جديرة بأن نؤكد عليها نظرا لخطر الاقتناع المبالغ فيه بالإحصاءات عن متوسطات الأعمار المتوقعة وغير ذلك من مؤشرات أساسية لنوعية الحياة.

مثال ذلك واقع ولاية كيرالا الهندية التى حققت ارتفاعا مهما فى متوسط الأعمار المتوقعة مع انخفاض الخصوبة وارتفاع نسبة التعليم وغير ذلك من إنجازات على الرغم من انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل. ولا ريب فى أن هذا إنجاز جدير بأن نحتفى به وأن نتعلم منه. ولكن يبقى سؤال، لماذا عجزت كيرالا عن أن تتخذ من نجاحاتها فى التنمية البشرية أساسا لزيادة مستويات الدخل فيها وهو ما من شانه أن يجعل نجاحها أكثر اكتمالا. إنه لعسير أن يفيد واقعها ليجعل منها "نموذجا" كما حاول أن يزعم البعض. ولكن يتطلب هذا من وجهة نظر السياسة، نظرة فاحصة نقدية لسياسات كيرالا الاقتصادية المتعلقة بالحوافز والاستثمارات (التسهيلات الاقتصادية بعامة) على الرغم من نجاحها غير العادى فى رفع متوسط العمر المتوقع ورفع مستوى نوعية الحياة[١٤]. وحسب هذا الفهم يظل نجاح العملية الموجهة بالدعم قاصرا من حيث الإنجاز إذا ما قيس بالنجاح المتحقق بواسطة النمو حيث تتوازى الزيادة فى الوفرة الاقتصادية وتعزيز نوعية الحياة ويتحركان صعودا معا.

ونجد من ناحية أخرى نجاح العملية الموجهة بالدعم تشير، من حيث كونها مسارا، إلى أن البلد، أى بلد، ليس بحاجة إلى الانتظار إلى حين يكون أكثر ثراء (من خلال عملية نمو اقتصادى على مدى فترة قد تطول كثيرا) ثم بعدها يشرع فى التوسع بخطى سريعة فى مجالات التعليم الأساسى والرعاية الصحية. إن نوعية الحياة يمكن الارتفاع بها كثيرا على الرغم من انخفاض الدخول وذلك من خلال برنامج ملائم للخدمات الاجتماعية. وثمة حقيقة واقعة وهى أن التعليم والرعاية الصحية عاملان منتجان فى زيادة النمو الاقتصادى. وتمثل هذه الحقيقة إضافة تعزز الحجة الداعية إلى المزيد من التأكيد على هذه الترتيبات الاجتماعية فى الاقتصادات الفقيرة دون حاجة إلى الانتظار إلى حين "الثراء" أولا[١٥]. وتعتبر العملية الموجهة بالدعم بمثابة وصفة لتحقيق إنجاز سريع من أجل نوعية حياة أفضل، وهذه وصفة لها أهمية كبيرة من وجهة نظر السياسة. ولكن تبقى هناك مسالة مهمة بامتياز تتعلق بالتحرك من هذا

الوضع إلى إنجازات أعم وأشمل تتضمن النمو الاقتصادى والارتفاع بالقسمات المعيارية لنوعية الحياة.

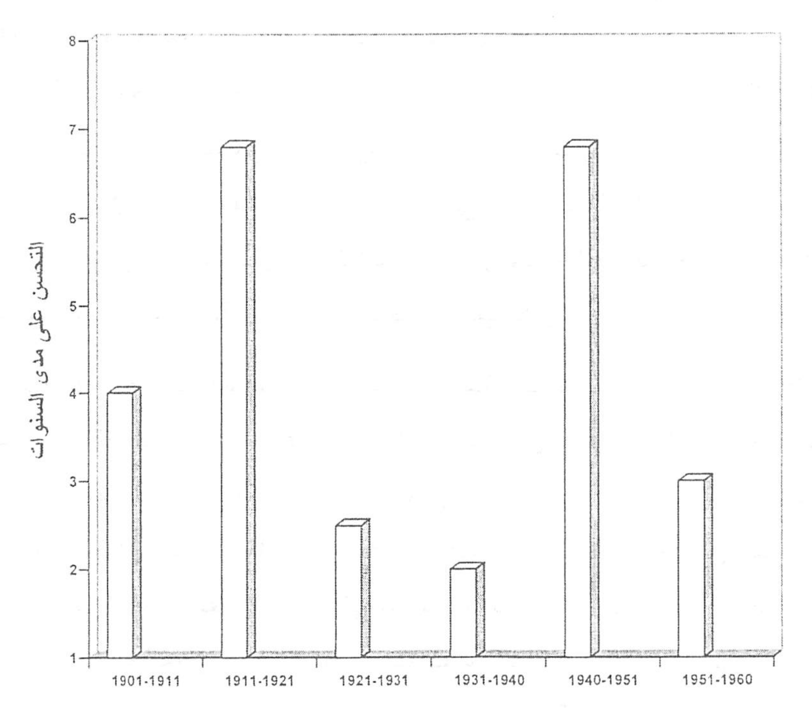
خفض نسبة الوفيات في بريطانيا القرن العشرين :

من المفيد فى هذا السياق أيضا أن نعيد دراسة النمط الزمنى لخفض نسبة الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة. وجدير بالذكر أن روبرت فوجيل وصمويل برستون وآخرين قدموا دراسات تحليلية جيدة عن دور الخدمات العامة فى مجال رعاية الصحة والتغذية ودور الترتيبات الاجتماعية العامة فى خفض نسبة الوفيات فى أوروبا والولايات المتحدة على مدى بضع قرون الأخيرة[١٦]. ويعتبر النمط الزمنى لامتداد متوسط العمر المتوقع فى هذا القرن (العشرين) ذاته ذا أهمية خاصة إذا تذكرنا أنه مع نهاية القرن التاسع عشر كان متوسط العمر المتوقع مع الميلاد فى بريطانيا ذاتها، وقد كانت آنذاك قائدة اقتصاد السوق الرأسمالى، أقل من متوسط العمر المتوقع فى البلدان منخفضة الدخل فى أيامنا هذه. ولكن الأعمار طالت فى بريطانيا سريعا على مدى القرن العشرين متأثرة فى هذا من ناحية باستراتيجيات البرامج الاجتماعية. ولا ريب أن النمط الزمنى لهذه الزيادة أمر له أهمية.

ولم تكن عملية امتداد وتوسع برامج دعم الغذاء والرعاية الصحية وغيرها فى بريطانيا لتمضى بسرعات متماثلة على مدى العقود. وإنما ثمة فترتان تميزتا بالتوسع السريع الملحوظ للسياسات الموجهة نحو الدعم فى هذا القرن. وهاتان الفترتان تقعان أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية. ذلك أن الموقف فى كل من الحربين أدى إلى قدر كبير من المشاركة واقتسام وسائل البقاء على قيد الحياة بما فى ذلك المشاركة فى الرعاية الصحية والإمدادات المحدودة للغذاء (عن طريق نظام حصص التموين

والإعانات المخصصة للغذاء). وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى تطورات مهمة فى المواقف الاجتماعية بشأن "المشاركة" والسياسات العامة الهادفة إلى إنجاز هذه المشاركة على نحو ما أوضح جاى ونتر فى دراسة تحليلية متميزة[١٧]. كذلك الحال أثناء الحرب العالمية الثانية إذ تم تطوير ترتيبات اجتماعية استثنائية للدعم والمشاركة مرتبطة بسيكولوجيا الاقتسام والمشاركة فى بريطانيا المحاصرة، مما جعل هذه الترتيبات الجذرية العامة من أجل توزيع الطعام والرعاية الصحية مقبولة وفعالة[١٨]. وأكثر من هذا أن مؤسسة الخدمات الصحية القومية كان ميلادها أثناء سنوات الحرب.

ترى هل أحدثت هذه السياسات فارقا حقيقيا بالنسبة للصحة والبقاء على قيد الحياة؟ هل اقترنت بما يقابلها فى واقع الأمر بانخفاض سريع فى الوفيات خلال هاتين الفترتين للسياسات الموجهة بواسطة الدعم فى بريطانيا؟ لقد أكدت دراسات تفصيلية عن التغذية خلال الحرب العالمية الثانية هذه الحقيقة، على الرغم من أن نصيب الفرد من المتاح من الطعام نقص كثيرا فى بريطانيا، بل وأكثر من هذا انخفضت بشدة حالات نقص التغذية، واختفت تقريبا مظاهر نقص التغذية الحاد[١٩]. وانخفضت بشدة أيضا نسب الوفيات (إلا ما يتعلق منها بالحرب بطبيعة الحال). وحدث شىء مماثل خلال الحرب العالمية الأولى[٢٠].



المصادر: إس. باترسون وإن. كيفيتز، وآر. سكوين، أسباب الوفاة: جداول عن حياة السكان القوميين (نيويورك: سمينار برس ١٩٩٢)

والشيء اللافت للنظر فى الحقيقة أن المقارنات فيما بين العقود المبنية على أساس إحصاءات كل عشر سنوات توضح الهامش شديد الاتساع للامتداد السريع للغاية لمتوسط العمر المتوقع خلال عقدى الحربين على وجه الدقة والتحديد (كما يبين الشكل ٢-٢ الذى يعرض الزيادة فى متوسط العمر المتوقع على مدى سنوات كل عقد للعقود الست الأولى من القرن العشرين)[٢١]. إذ بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع خلال العقود الأخرى بنسب متواضعة (ما بين عام وأربعة أعوام) نجده قفز فى كل من عقدى الحربين إلى ما يقرب من سبع سنوات.

ويجب علينا أن نسأل كذلك عما إذا كانت الزيادة الكبيرة فى متوسط العمر المتوقع خلال عقدى الحربين يمكن تفسيرها بالمقابل على أساس النمو الاقتصادى السريع على مدى هذين العقدين. تبدو الإجابة لنا بالسلب. لقد تصادف أن كان عقدا الزيادة السريعة فى متوسط العمر المتوقع هما فترتى نمو بطىء لنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى كما يبين شكل ٢-٣ . ولكن من المحتمل بطبيعة الحال أن نفترض أن نمو إجمالى الناتج المحلى كانت له آثاره على متوسط العمر المتوقع بعد الفاصل الزمنى لهذا العقد. وحيث أن هذا لا ينقضه الشكل ٢-٣ نفسه، فإنه لن يصمد للبحث والتمحيص مرة أخرى بما فى ذلك تحليل العمليات السببية المحتملة. وإن التفسير الأكثر معقولية للزيادة السريعة فى متوسط العمر المتوقع نجده فى التغيرات التى طرأت على مدى المشاركة الاجتماعية أثناء عقدى الحربين والزيادة الحادة فى الدعم العام للخدمات الاجتماعية (بما فى ذلك الدعم الغذائى والرعاية الصحية) التى تلازمت معها. وحرى بالذكر أن الدراسات عن الصحة وغيرها من ظروف معيشة السكان خلال فترات الحرب تلقى ضوءا كاشفا على هذه التباينات كما توضح ارتباطها بالمواقف الاجتماعية والترتيبات العامة[٢٢].

الديمقراطية والحوافز السياسية :

وثمة روابط كثيرة جدا توضح لنا حلقات الوصل. وليسمح لى القارئ هنا أن أضيف بإيجاز مثالا توضيحيا آخر: الرابطة بين الحرية السياسية والحقوق المدنية من ناحية، وحرية تحاشى الكوارث الاقتصادية من ناحية أخرى. إن أبسط شاهد يؤكد صحة هذه الرابطة يتمثل فى تلك الحقيقة التى سبق أن عقبت عليها (فى الباب الأول - ثم على نحو غير مباشر عند مناقشة الفارق بين الصين واليابان فى هذا الباب) وهى أن المجاعات لا تقع فى ظل النظم الديمقراطية. إذ لم تحدث فى الحقيقة أى مجاعة بالمعنى الموضوعى لها فى أى نظام ديمقراطى مهما كان البلد فقيرا[٢٣]. وسبب ذلك أنه

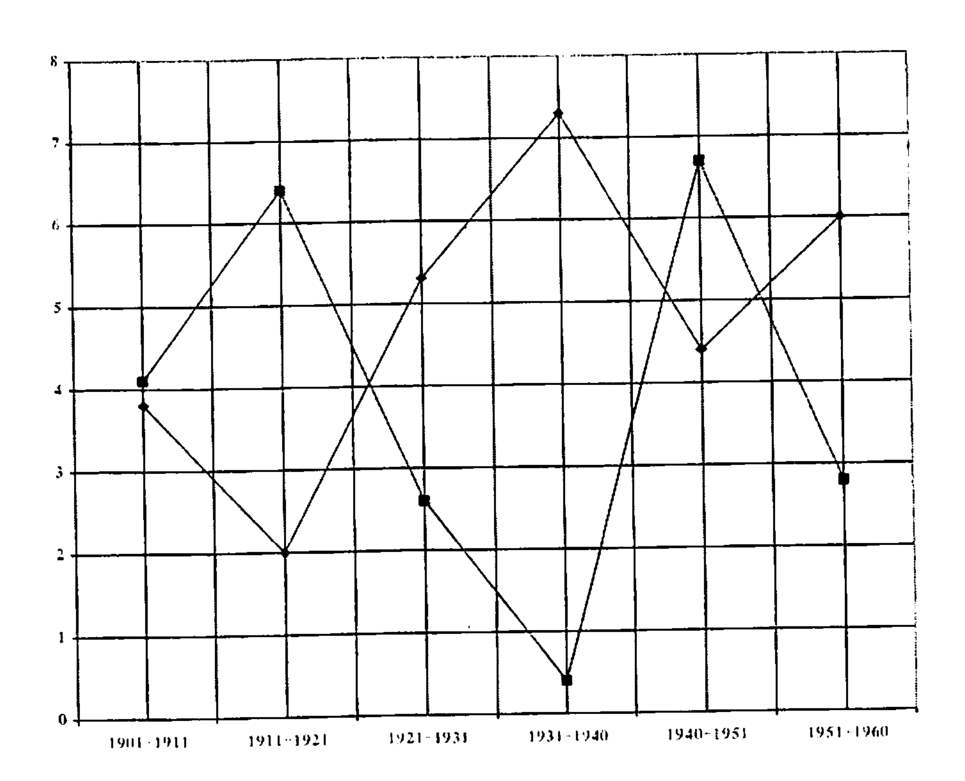
من اليسير للغاية الحيلولة دون وقوع المجاعة إذا ما حاولت الحكومة منعها، وإذا كانت الحكومة قائمة فى ظل ديمقراطية متعددة الأحزاب وانتخابات وإعلام حر فإن هذا كله يشكل حوافز سياسية قوية للنهوض بعبء الحيلولة دون المجاعة. معنى هذا أن الحرية السياسية فى صورة ترتيبات ديمقراطية تساعد فى تأمين وضمان الحرية الاقتصادية (خاصة التحرر من مجاعة مفرطة) والحرية من أجل البقاء (أى ضد الموت جوعا).

وإن البلد لا يغفل كثيرا الأمن الذى توفره له الديمقراطية عندما يحالفه الحظ ولا يواجه كوارث خطرة، وتجرى أموره رخاء. ولكن خطر عدم الاستقرار وفقدان الأمان الناجم عن تحولات فى الظروف الاقتصادية أو غيرها أو ناجم عن أخطاء فى السياسة لم يتسن تصحيحها فإنه قد يكون كامنا وراء ما يبدو فى ظاهر الأمر حالة صحية. وسوف تكون ثمة حاجة إلى معالجة الجوانب السياسية للأزمة الاقتصادية الآسيوية التى حدثت أخيرا وذلك عندما نناقش بتفصيل أكثر هذه الرابطة (فى البابين ٦، ٧).

شكل ٢-٣ زيادة إجمالي الناتج المحلى (بريطانيا)

والزيادات العشرية فى متوسط العمر المتوقع مع الميلاد (إنجلترا وويلز)

١٩٠١ - ١٩٦٠



التحسن العشرى فى متوسط العمر المتوقع، إنجلترا وويلز (الجدول على اليسار)

النسبة المئوية فى الزيادة العشرية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى فى بريطانيا ١٩٠١-١٩٦٠ (الجدول على اليمين).

المصادر - إيه. ماديسون، مراحل النمو الرأسمالي (نيويورك، مطابع جامعة أكسفورد، ١٩٨٢). إس. برستون وآخرون، أسباب الوفاة (نيويورك: سمينار برس، ١٩٧٢).

ملاحظة ختامية

يعمد التحليل المعروض فى هذا الباب إلى تطوير الفكرة الأساسية القائلة بأن دعم وتعزيز الحرية الإنسانية هو فى آن واحد الهدف الرئيسى والوسيلة الأساسية للتنمية. ويرتبط هدف التنمية بتقييم الحريات الفعلية التى يتمتع بها الشعب صاحب الشأن. وتعتمد القدرات الفردية بشكل حاسم على أمور كثيرة من بينها الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحرى عند صوغ الترتيبات المؤسسية الملائمة أن نضع فى الاعتبار الأدوار الأداتية للأنماط المتمايزة للحرية بما يتجاوز كثيرا الأهمية التأسيسية لعموم حرية الأفراد.

وتشتمل الأدوار الأداتية للحرية على مكونات عديدة متمايزة ولكنها متداخلة، مثل التسهيلات الاقتصادية والحريات السياسية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائى. وإن هذه الحقوق والفرص والاستحقاقات الأداتية بينها روابط متداخلة والتى يمكنها أن تمضى فى اتجاهات مختلفة. وتتأثر عملية التنمية على نحو حاسم بهذه الروابط المتداخلة. وجدير بالملاحظة أنه فى تطابق مع هذه الحريات العديدة المتداخلة والمتشابكة ثمة حاجة لتطوير ودعم تعددية المؤسسات بما فى ذلك المنظومات الديمقراطية والآليات التشريعية وهياكل السوق والخدمات التعليمية والصحية والميديا وغيرها من مرافق الاتصالات ... الخ. ويمكن لهذه المؤسسات أن تشتمل على مبادرات خاصة وترتيبات عامة، وكذلك المزيد من الهياكل المختلطة من مثل المنظمات غير الحكومية والكيانات التعاونية.

وتقضى وسائل وغايات التنمية والتطوير بأن يكون منظور الحرية هو محور المسرح. ويتعين النظر إلى الناس فى هذا المنظور باعتبارهم عناصر مشاركة بفعالية ونشاط - شرط أن تتهيأ الفرصة لهم - فى صوغ مصيرهم الخاص، لا أن يكونوا عناصر قابلة فى سلبية تتلقى ثمار برامج تنمية جذابة فى ظاهرها. وتتحمل الدولة كما

يتحمل المجتمع عبء القيام بأدوار شاملة من أجل تعزيز وضمان القدرات البشرية. وهذا دور داعم وليس دور من يتلقى شيئا جاهزا. إن المنظور المعنى بالوسائل والغايات ويتخذ الحرية محورا جدير بأن يحظى باهتمامنا.

هوامش

الفصل الثاني: غايات ووسائل التنمية

١- سبق أن ناقشت هذا التباين في بحث سابق "التفكير بشأن التنمية في مطلع القرن ٢١" ضمن كتاب أشرف على تحريره: Louis Emmerij: Economic and Social Development into the XXI Century, Johns Hopkins University Press, 199.

٢ - يمثل هذا الباب أساس الموضوع الرئيسي في ندوة البنك الدولي عن التمويل الكوكبي والتنمية في طوكيو، مارس/آذار ١٩٩٩ .

٣ - انظر جين دريز وأمارتيا صن، في: Hunger and Public Action (Oxford: Clarendon Press, 1989)

٤ - انظر البنك الدولي - معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسة العامة، أوكسفورد برس ١٩٩٣ .

٥ - انظر Hiromitsu Ishi, "Trends in the Allocation of Public Expenditure in Light of Human Resource Development_Overview in Japan," mimeographed, Asian Development~fiank, Manila, 1995. See ahiO Carol Gluck, Japan's Modern Myths Ideology in the Late Meiji Period (Princeton: Princeton University Press, 1985).

٦ - انظر جين دريز وأمارتيا صن: "الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية - دلهي - ١٩٩٥ .

٧ - Sudhir Anand and Martin Ravallion, "Human Development in Poor Countries: On the Role of Private Incomes and Public Services," 'Journal of Economics Perspectives' (1993).

٨ - انظر كتابي: الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية، ١٩٩٥ .

٩ - انظر Dreze and Sen, Hunger and Public Action (1989); see particularly chapter 10.

١٠ - ومع هذا فإن كيرالا ولاية وليست دولة، سكانها حوالي ٣٠ مليون نسمة، وهي أضخم من غالبية البلدان في العالم.

١١- انظر مقالي "من عدم المساواة في الدخل إلى عدم المساواة الاقتصادية"، مجلة Southern Economic Jornal, 64-Oct. 1997.

١٢ - انظر: Richard A. Easterlin, "How Beneficent Is the Market? A Look at the Modern History of Mortality," mimeographed. University of Southern California, 1997.

١٣ - نوقشت هذه المسألة فى كتاب دريز وصن "الجوع والعمل العام".

١٤ - سأعود إلى هذه المشكلة مرة أخرى.

١٥ - نوقشت هذه القضية فى كتابى "الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية"، ١٩٩٥ .

١٦ - انظر: Robert W. Fogel, "Nutrition and the Decline in Mortality since 1700: Some Additional Preliminary Findings," working paper 1801, National Bureau of Economic Research, 1986; Samuel H. Preston, "Changing Relations between Mortality and Level of Economic Development," Population Studies 19 (1975),

١٧ - انظر: J. M. Winter, The Great War and the British People (London: Macmillan,1986).

١٨ - انظر: R. M. Titmuss, History of the Second World War: Problems of Social Policy (London: HMSO, 1950).

١٩ - انظر: R. J. Hammond, History of the Second World War: Food (London: HMSO, 1951).

٢٠ - انظر: Winter, Great War and the British People (1986).

٢١ - البيانات خاصة بإنجلترا وويلز نظرا لعدم توافر بيانات إجمالية عن بريطانيا.

٢٢ - انظر أعمال: R. J. Hammond, R. M. Titmuss, and J. M. Winter، الوارد ذكرهما سابقا.

٢٣ - ناقشت هذا فى مقالى "التنمية: أى طريق الآن؟" Economic journal 92 (December 1982)

٣

الحرية وأسس العدالة

ليسمح لى القارئ بأن أبدأ حديثى بحكاية رمزية ذات دلالة. تريد أنابورنا شخصا ما لينظف لها الحديقة بعد إهمال طال على مدى الفترة الماضية. وتقدم إليها لشغل هذه الوظيفة ثلاثة من العمال العاطلين هم دينو وبيشانو وروجينى، وجميعهم فى مسيس الحاجة إلى الوظيفة. إنها تستطيع أن تؤجر أيا منهم للعمل لديها غير أن طبيعة العمل لا تقبل التقسيم، كما وأنها لا تستطيع توزيعه بين الثلاثة. ورأت أنابورنا أن بالإمكان أن تحصل من أى منهم على العمل المطلوب أداءه بالأجر نفسه طالما وأنه شخص ذو قــدرة عــلى إعمال فكره. وتساءلت فى نفسها ترى أيهم الشخص المناسب الذى لها أن تعينه؟

وذهب فكرها إلى أنه إذا كان الجميع فقراء إلا أن دينو أفقر الثلاثة، وهذا واقع يقره كل منهم. واستشعرت أنابورنا لهذا السبب، ميلا نحو استئجاره للعمل لديها (وتساءلت فى نفسها "أى شىء أهم من مساعدة أفقرهم").

بيد أن فكرها ذهب فى اتجاه آخر، إذ رأت أن بيشانو طحنه الفقر مؤخرا وبات لهذا السبب يعانى من اكتئاب نفسى وقلق بسبب ورطته الأخيرة. هذا على عكس دينو وروجينى اللذين عاشا حياتهما فقيرين واعتادا على هذه الحياة. ويتفق الجميع على أن بيشانو هو أكثر الثلاثة تعاسة، وأن العمل سوف يحقق له قدرا من السعادة أكثر من الاثنين الآخرين. وجعل هذا التفكير أنابورنا تميل إلى فكرة منح الوظيفة لبيشانو (وقالت فى نفسها "مؤكد أن إزاحة التعاسة عن النفس أمر له الأولوية قبل أى شىء آخر").

ولكن أنابورنا علمت أيضا أن روجينى أصابها الهزال والوهن بسبب سوء تغذية مزمنة ـ وهى التى لا تعرف الشكوى والتذمر منذ ميلادها ـ ومن ثم يكون بوسعها أن تفيد بالنقود وتنقذ نفسها من هذا المرض العضال. إنها لا تنكر أن روجينى ليست أقل فقرا من الاثنين الآخرين (وإن كانت فقيرة يقينا) وليست أيضا أقل تعاسة على الرغم مما تعانيه من حرمان دون أن يبدو على وجهها أثرا للأسى إذ اعتادت حياة الحرمان (فهى من أسرة فقيرة، وأقلمت نفسها، كامرأة، مع العقيدة السائدة ألا تشكو وأن لا يتجاوز طموحها حدود قدراتها وتقنع بواقع حياتها.) ومع هذا تساءلت أنابورنا فى نفسها. أليس الأصوب منح الوظيفة لروجينى (وراودها ظن بأن الوظيفة ستكون سببا فى أن تحظى بحياة مختلفة تماما من حيث النوع ومن حيث التحرر من المرض).

واحتارت أنابورنا بشأن ما يتعين عليها عمله. إنها تعترف بأنها لو لم تعلم سوى أن دينو هو أفقر الجميع (ولم تعرف شيئا آخر غير هذا) لاختارته يقينا ليشغل الوظيفة. واستطردت فى تفكيرها وقالت لنفسها لو أنها عرفت فقط حقيقة أن بيشانو هى أتعس الثلاثة، وأن فرصة العمل السانحة لها ستدخل على نفسها السعادة (ولم تعرف شيئا آخر) لتوفرت لديها أفضل الأسباب لاستئجارها للعمل لديها. ومضت فى خواطرها ورأت كذلك لو أنها لم تعلم سوى أن سوء التغذية الشديد الذى تعانى منه روجينى سوف يشفى بفضل النقود التى ستحصل عليها (ولم تعرف شيئا آخر غير هذه الحقيقة) لكان لديها المبرر البسيط والحاسم لكى تمنحها الوظيفة المطلوبة. بيد أنها تعرف واقع حياة كل من الثلاثة، وبات عليها أن تختار من بين هذه الحجج الثلاثة وهى حجج وثيقة الصلة بالموضوع ولا سبيل إلى التغاضى.

يشتمل هذا المثال البسيط على عدد من القضايا المهمة ذات الدلالة العملية. ولكن ما أريد أن أذكره هنا هو أن الفوارق بين المبادئ الأساسية المتضمنة ذات الصلة بالمعلومات المحددة التى تبدو لنا حاسمة. إذ لو أن الوقائع الثلاثة معروفة فإن القرار رهن أى المعلومات نوليها الأهمية القصوى قبل غيرها. وهكذا يكون من الأفضل النظر

إلى المبادئ الأساسية فى ضوء الأسس المعلوماتية الخاصة بكل منها. إن حالة دينو القائمة على المساواة فى الدخل تركز على الفقر من حيث الدخل. ولكن حالة بيشانو وهى حالة نفعية كلاسيكية فإنها تركز على قياس اللذة والسعادة. ونجد حالة روجينى المقترنة بنوعية الحياة تتمركز حول نوعيات الحياة التى يمكن أن يعيشها كل من الثلاثة - والملاحظ أن الحجتين الأولى والثانية من أكثر الحجج التى تناقشها وتستخدمها الدراسات الاقتصادية والأخلاقية. وسوف أعرض بعض الحجج المتعلقة بالجانب الثالث. ولكننى الآن وفى هذه اللحظة سأكون شديد التواضع فى مقصدى: إذ سوف أقنع ببيان الأهمية الحاسمة للأسس المعلوماتية للمبادئ المتنافسة.

وسوف أعقب فى المناقشة التالية على كل من(١) المسألة العامة المتعلقة بأهمية الأساس المعلوماتى للأحكام التقييمية، و(٢) القضايا المحددة الخاصة بكفاية الأسس المعلوماتية لكل من بعض النظريات المعيارية عن العدالة والأخلاق الاجتماعية وبخاصة مذهب المنفعة العامة والنزعة التحررية libertarianism ونظرية رولس Rawls عن العدالة Rawlsian theory. وإذا كان هناك الكثير جدا مما يمكن تعلمه من خلال طريقة معالجة القضية المعلوماتية فى هذه النُهُج الرئيسية المتبعة والفلسفة السياسية، إلا أن هناك من يؤكد علاوة على هذا أن كل أساس من الأسس المعلوماتية التى تستخدمها - صراحة أو ضمنا - نزعتا المنفعة العامة والتحريرية ونظرية رولس عن العدالة تشوبه عيوب وأوجه قصور خطرة إذا ما اعتبرنا الحريات الفردية الموضوعية أمرا مهما. وجدير بالذكر أن هذا التشخيص يحفزنا إلى مناقشة نهج بديل فى التقييم والذى يركز مباشرة على الحرية إذ ننظر إليها فى صورة قدرات فردية على أداء أمور لدى المرء المبرر ليراها أمرا قيما.

وجدير بالإشارة أن هذا الجزء البنائى الأخير من التحليل هو الذى نستخدمه بتوسع فى بنية الكتاب. وإذا لم يكن القارئ معنيا كثيرا بوجهات النظر النقدية للنُهُج الأخرى (والمزايا والمشكلات الخاصة بكل من مذهب المنفعة العامة والنزعة التحريرية

ونظرية رولس عن العدالة) فلن تكون هناك مشكلة بذاتها إذا ما تجاوزنا هذه المناقشات النقدية وانتقلنا مباشرة إلى الجزء الأخير من هذا الباب.

المعلومات المتضمنة والمستبعدة :

يمكن إلى حد كبير تحديد معالم أى نهج تقييمى وفقا للأساس المعلوماتى: أى المعلومات اللازمة لإصدار أحكام عن طريق استخدام هذا النهج وكذلك وبنفس القدر من الأهمية المعلومات "المستبعدة" حتى لا يكون لها دور تقييمى مباشر فى هذا النهج[١]. إن الاستثناءات المعلوماتية مكونات مهمة للنهج التقييمى. ذلك أن المعلومات المستثناة أو المستبعدة غير مسموح بأن يكون لها تأثير مباشر على الأحكام التقييمية. وإذ يجرى هذا عادة بطريقة ضمنية فإن طبيعة النهج المتبع يمكن أن تؤثر فيه بقوة حالة فقدان الاهتمام بالمعلومات المستبعدة.

مثال ذلك أن مبادئ مذهب المنفعة تعتمد أولا وأخيرا على المنافع وحدها، ومع هذا فإن القدر الأكبر من الحساب الأداتى يمكن أن نستمده من الحوافز، ومن ثم فإن المعلومات الخاصة بالمنفعة هى التى نراها فى نهاية المطاف الأساس الوحيد الصحيح لتقييم الأمور أو لتقييم الأفعال أو القواعد والقوانين. وجدير بالذكر أن الصيغة الكلاسيكية لمذهب المنفعة كما استحدثه على وجه التحديد جيرمى بنتام، تحدد المنفعة بأنها اللذة أو السعادة أو الإشباع والرضا، وبذلك يدور كل شيء فى فلك هذه الإنجازات الذهنية[٢]. ولكن أمورا يمكن أن تكون حاسمة مثل الحرية الفردية وإنقاذ أو انتهاك حقوق معترف بها أو مظاهر نوعية الحياة فهى أمور لا تتبدى على نحو كاف فى إحصائيات اللذة، ومن ثم لا سبيل لأن تكون عنصرا من عناصر التقييم المعيارى فى هذه البنية النفعية. نعم يمكن أن يكون لها دور مباشر فقط ولكن من خلال آثارها على أعداد المنفعة (أى إلى المدى الذى يمكن أن تؤثر فيه على الإشباع الذهنى أو اللذة أو السعادة). علاوة على هذا فإن الإطار التراكمى لمذهب المنفعة لا يعنيه – أو لا يأبه

ولا يتأثر بالتوزيع الفعلى للمنافع طالما وأن التركيز ينصب جملة وتفصيلا على إجمالى منفعة كل فرد. ويشكل هذا كله أساسا معلوماتيا محدودا للغاية، كما وأن هذه اللامبالاة الشائعة تمثل قيدا مهما للأخلاق النفعية[٣].

وغالبا ما يبدو محتوى "المنفعة" مختلفا فى الصيغ الحديثة لمذهب المنفعة: إذ لم تعد المنفعة لذة أو إشباعا أو سعادة، بل تحقق رغبة، أو نوع ما يمثل خيارا سلوكيا لدى المرء[٤]. وسوف أعرض أوجه التمايز هذه الآن. ولكن ليس عسيرا علينا أن نتبين أن هذا التعريف الجديد للمنفعة لا يلغى بذاته حالة اللامبالاة إزاء الحريات والحقوق وهو ما يعتبر قسمة مميزة لمذهب المنفعة العامة.

وإذا انتقلنا الآن إلى النزعة التحريرية libertarianism نجد أنها على عكس النظرية النفعية ليس لها اهتمام مباشر سواء بالسعادة أو بتحقيق الرغبة، ويتألف أساسها المعلوماتى بالكامل من الحريات والحقوق على اختلاف أشكالها. والملاحظ أنه حتى دون النفاذ إلى الصيغ الدقيقة والمحددة التى يستخدمها مذهب المنفعة أو مذهب التحرير من أجل توصيف العدالة، يبدو واضحا من مجرد المقارنة بين الأسس المعلوماتية لكل منهما أن كلا منهما لابد وأن تكون له نظرة إلى العدالة مغايرة تماما ومتناقضة.

وواقع الحال أن بإمكاننا أن نفهم إلى حد كبير "المقطع" الحقيقى لنظرية عن العدالة من أساسها المعلوماتى: ما هى المعلومات التى نعتبرها - أو لا نعتبرها - وثيقة الصلة على نحو مباشر[٥]. مثال ذلك أن مذهب المنفعة الكلاسيكى يحاول الإفادة بمعلومات عن السعادة أو اللذة لدى أشخاص مختلفين (وينظر إليها فى إطار المقارنة)؛ هذا بينما يطلب مذهب التحرير الامتثال لقواعد بعينها خاصة بالحرية واللياقة وتقييم الموقف تأسيسا على المعلومات عن هذا الامتثال. إن كلا منهما يمضى فى اتجاه مختلف مدفوعا إلى حد كبير بنوع المعلومات التى يعتبرها كل منهما معلومات محورية للحكم على العدالة أو للحكم على مدى قبول السيناريوهات

الاجتماعية المختلفة. والملاحظ أن الأساس المعلوماتى عن النظريات المعيارية بعامة، وعن نظريات العدالة بخاصة، له دلالة حاسمة ويمكن أن يكون بؤرة الاهتمام الفاصلة فى حوارات كثيرة عن السياسات العملية (كما سوف يتضح فى ضوء حجج كثيرة ستأتى لاحقا).

وسوف ندرس دراسة فاحصة فى الصفحات القليلة القادمة الأسس المعلوماتية لبعض النُهُج المتمايزة فى تناول العدالة بادئين بمذهب المنفعة. ويمكن إلى حد كبير أن نفهم ميزات وقيود وحدود كل نهج فى ضوء فحصنا النقدى لمدى وحدود أساسه المعلوماتى. وسوف تتحدد بإيجاز معالم نهج بديل إزاء العدالة تأسيسا على المشكلات التى نواجهها فى النُهُج المختلفة التى شاع استخدامها فى سياق عملية التقييم وصوغ السياسات. ويركز هذا النهج على الأساس المعلوماتى عن حريات المرء (وليس المنافع). بيد أنه يجسد مشاعر الحساسية والاهتمام إزاء النتائج المترتبة والتى تمثل، فى رأيى، رصيدا قيما للمنظور النفعى. إننى سوف أدرس وأمحص هذا النهج الذى أسميه "نهج القدرة والكفاءة" Capability approach إزاء العدالة على نحو تفصيلى واف فى جزء تال من هذا الباب والباب التالى.

المنفعة كأساس معلوماتى :

الأساس المعلوماتى لمذهب المنفعة المعيارى هو إجمالى المنفعة فى شئون المرء. وتفيد الصيغة الكلاسيكية لمذهب المنفعة عند بنتام أن منفعة شخص ما رهن تقدير ما للذته وسعادته. وتقضى الفكرة هنا بأن نولى اهتماما لرفاهة كل شخص وأن نرى بوجه خاص الرفاهة باعتبارها جوهريا خاصية ذهنية، أى ما يتولد عنها من لذة أو سعادة. وطبعى أن المقارنة بين سعادة الأشخاص لا يمكن أن تكون دقيقة تماما ولا حتى عن طريق مناهج علمية قياسية[٦]. ومع هذا فإن غالبيتنا لا ترى أن من العبث (أو من الباطل) تحديد بعض الناس باعتبارهم حتما أقل سعادة وأكثر بؤسا من آخرين.

وظل مذهب المنفعة هو النظرية الأخلاقية المهيمنة ـ وصاحبة النفوذ الأكبر كنظرية عن العدالة علاوة على أمور أخرى ـ على مدى زمن طويل يربو على القرن. وكان لهذا النهج السيادة زمنا طويلا على علوم الاقتصاد التقليدية المعنية بالرفاه وبالسياسة العامة، وذلك منذ أن ظهر فى صورته الحديثة على يدى جيرمى بنتام وتواصل من بعده على أيدى علماء اقتصاد عديدين من أمثال ستيوارت مل ووليام ستانلى جيفونز وهنرى سيدجويك وفرنسيس إيد جوارث وألفريد مارشال وإيه. سى. بيجو(٧).

ويمكن تقسيم شروط التقييم النفعى إلى ثلاثة مكونات متمايزة. المكون الأول "مذهب العبرة بالنتائج" consequentalism (وهو اسم غير جذاب) ويعنى أن جميع الخيارات (من أفعال وقواعد ومؤسسات وقوانين ...الخ) يتعين الحكم عليها فى ضوء النتائج المترتبة عليها، أى ما تسفر عنه من حصاد. والملاحظ أن هذا التركيز على حالة الأوضاع وما تؤول إليه إنما ينكر بوجه خاص ميل بعض النظريات المعيارية إلى اعتبار بعض المبادئ صائبة بغض النظر عن نتائجها. وواقع الأمر أنه يمضى إلى ما هو أكثر من اشتراط الوعى بالنتيجة طالما وأنه يلغى إمكانية القول بأن أى شىء آخر غير النتائج يمكن أن يكون موضوع اهتمام. وسوف يتعين علينا فيما بعد الحكم على مدى القيود التى يفرضها المذهب القائل بأن العبرة بالنتائج. ولكن ما يجدر ذكره هنا والآن أن هذا يعتمد بالضرورة جزئيا على ما هو متضمن وغير متضمن فى قائمة النتائج (مثال ذلك ما إذا كان عمل ما يؤديه المرء يمكن النظر إليه باعتباره "نتائج" مترتبة على هذا الفعل والذى يبدو واضحا أنه كذلك).

المكون الثانى لمذهب المنفعة هو "نزعة الرفاه" welfarism التى تقصر الأحكام بشأن حالة ما على منافع كل حالة (دون اعتبار لأمور أخرى مثل الوفاء أو انتهاك حقوق أو واجبات ما أو غير ذلك). وإذا جمعنا بين نزعة الرفاه ونزعة العبرة بالنتائج فإننا نكون إزاء شرط يقضى بأن أى اختيار يتعين الحكم عليه فى ضوء المنافع المتولدة عن كل منها. مثال ذلك أن أى عمل نحكم عليه تأسيسا على النتائج المترتبة عليه

(حسب نزعة العبرة بالنتائج)، كما نحكم على الوضع الناجم عن العمل فى ضوء المنافع التى يحققها (حسب نزعة الرفاه).

المكون الثالث هو "الإجمالى العام" sum-ranking والذى يقضى بأن نجمع حصاد منافع الناس على اختلافهم لنصل إلى إجمالى الميزات والاستحقاقات دون اعتبار لتوزيع هذا الإجمالى على الأفراد (بمعنى تقدير الحد الأقصى لإجمالى المنفعة بغض النظر عن مدى التفاوت وعدم المساواة فى توزيع المنافع). وتمثل هذه المكونات الثلاثة معا الصيغة النفعية الكلاسيكية للحكم على أى اختيار فى ضوء إجمالى المنافع المتولدة عن هذا الاختيار(٨).

وحسب هذه النظرة النفعية يتألف الظلم أو اللاعدالة من إجمالى خسارة المنفعة مقارنا بما كان بالإمكان إنجازه. إن المجتمع الظالم، حسب هذه النظرة، هو المجتمع الذى يكون أهله فى ضوء نظرة شاملة، أقل سعادة مما هم فى حاجة إليه. وجدير بالذكر أن بعض الصيغ الحديثة لمذهب المنفعة أسقط التركيز على السعادة أو اللذة. وتحدد إحدى هذه الصيغ المنفعة بأنها تحقيق رغبة. وتقضى هذه النظرة بأن المهم هنا هو شدة الرغبة المتحققة وليس كثافة السعادة المتولدة.

ونظرا لشدة صعوبة قياس السعادة أو الرغبة فإن المنفعة تتحدد غالبا فى التحليل الاقتصادى الحديث بأنها شكل من التمثيل العددى لخيارات الشخص التى يمكن ملاحظتها. وتتضمن قابلية التمثيل هذه على بعض القضايا التقنية والتى يتعين ألا تعوقنا عن الاستطراد هنا. والصيغة الأساسية هى ما يلى: إذا ما كان لشخص ما أن يختار البديل س بدلا من ص، فإن هذا الشخص الآن، والآن فقط له فى س منفعة أكثر مما له فى ص. ويتعين أن يمضى الترتيب التصاعدى للمنفعة حسب هذه القاعدة، من بين قواعد أخرى. والملاحظ أنه فى ضوء هذا الإطار لن يكون ثمة فارقا موضوعيا حين نؤكد أن شخصا ما يحصد من س منفعة أكثر مما يحصد من ص بدلا من أن نقول إنه كان ينبغى على هذا الشخص أن يختار س إذا ما كان له أن يختار بين الاثنين(٩).

مزايا النهج النفعى :

إن إجراء عملية الحساب على أساس الاختيار له بعض المزايا العامة مثلما أن له بعض المثالب. وإن أحد العيوب الكبرى فى سياق الحساب النفعى أنه لا يقودنا مباشرة إلى أى وسيلة لعمل مقارنات بين الأشخاص نظرا لأنه يركز على اختيار كل فرد على حدة منفصلا عن الآخرين: ويبدو واضحا أن هذا لا يتلاءم مع مذهب المنفعة حيث أن ليس بإمكانه تسوية الفوارق داخل الإجمالى العام وهو الأمر الذى يستلزم عقد مقارنة بين الأشخاص. وواقع الأمر أن نظرة المنفعة القائمة على أساس الاختيار جرى استخدامها أساسا فى سياق أساليب تعتمد فقط نزعتى الرفاه والنتائج. وهذا ضرب من الأساليب التى تتخذ النفع أساسا للحكم دون أن يكون معبرا عن مذهب المنفعة بمعناه الصحيح.

وإذا كان بالإمكان أن تكون مزايا النهج النفعى موضوعا للجدل على نحو ما، إلا أنه يكشف عن نفاذ بصيرة فى مواضع بذاتها، نذكر منها على وجه الخصوص:

١ - أهمية أن نضع فى الاعتبار "نتائج" التنظيمات والترتيبات الاجتماعية عند الحكم عليها (إن الاهتمام بالنتيجة أمر مستساغ للغاية حتى وإن بدت لنا نزعة العبرة بالنتائج متطرفة للغاية).

٢ - الحاجة إلى أن نولى اهتماما برفاه الناس عند الحكم على الترتيبات والتنظيمات الاجتماعية، والنتائج المترتبة عليها (الاهتمام برفاه الناس أمر له جاذبيته حتى وإن اختلفنا فى الرأى بشأن طريقة القياس الذهنى للحكم على الرفاه والمتمركزة على المنفعة.)

ولبيان مدى صلة النتائج الوثيقة بالموضوع يكفى أن نفكر فى أن الكثير من التنظيمات الاجتماعية تحظى بالتأييد بسبب ما لقسماتها التكوينية من جاذبية، دون أى إشارة إلى الحصاد المترتب عليها. ولنأخذ كمثال حقوق الملكية. رأى البعض أنها

تتمثل فى الاستقلال الفردى، ومضوا إلى حد المطالبة بعدم فرض قيود على الملكية والإرث واستخدام الملكية، وبلغ بهم الأمر إلى حد رفض مجرد فكرة فرض ضرائب على الملكية أو على الدخل. ولكن آخرين على الجانب السياسى المعارض رفضوا فكرة عدم المساواة فى الملكية - أن يمتلك البعض الكثير والكثير جدا، بينما يمتلك غيرهم النزر اليسير - واشتطوا إلى حد المطالبة بإلغاء الملكية الخاصة.

ويستطيع المرء أن يضيف آراء مختلفة عن القسمات الذاتية الجاذبة للملكية الخاصة أو المنفرة منها. ويرى مذهب العبرة بالنتائج أن علينا ألا نقصر حكمنا على هذه القسمات وحدها، بل يجب دراسة النتائج المترتبة على امتلاك - أو عدم امتلاك - حقوق للملكية. وواقع الأمر أن أقوى الدفاعات عن الملكية الخاصة تأتى على لسان من يبرزون نتائجها الإيجابية. ويبرز هؤلاء حقيقة أن الملكية الخاصة أثبتت، فى ضوء نتائجها، أنها محرك قوى للتوسع الاقتصادى وللرخاء العام. وحسب المنظور الذى يدعمه مذهب العبرة بالنتائج يتعين أن تحتل هذه الحقيقة موضعا محوريا عند تقييم مزايا الملكية الخاصة. ونجد على الجانب الآخر، وتأسيسا على النتائج أيضا، أن ثمة دلائل وشواهد تدعونا إلى القول بأن الاستخدام غير المقيد للملكية الخاصة - أعنى دون فرض قيود أو ضرائب - يمكن أن يسهم فى خلق حالات من الفقر المدقع ويجعل من العسير الحصول على دعم اجتماعى لصالح من يتساقطون ويحتلون المؤخرة لأسباب تخرج عن إرادتهم (من بينها العجز والشيخوخة والمرض والبؤس الاقتصادى والاجتماعى). ويمكن أيضا أن يعيب هذا النهج قصوره عن ضمان حماية للبيئة وقصوره عن تطوير البنية التحتية للمجتمع[١٠].

وهكذا فإن أيا من النهجين لا يبرأ من النقد تأسيسا على النتائج مما يوحى بضرورة الحكم على التنظيمات الخاصة بالملكية، ولو جزئيا، على أساس النتائج المترتبة عليها احتمالا. وتتسق هذه النتيجة مع الروح النفعية حتى على الرغم من أن مذهب النفعية فى صورته الخالصة سوف يصر على اتباع نهج محدد بذاته للحكم على النتائج

وعلى مدى صلتها الوثيقة بالموضوع. ولا ريب فى أن الوضع العام الذى يقتضى استبيانا كاملا بالنتائج عند الحكم على السياسات والمؤسسات يمثل شرطا حاسما ومطلبا مستساغا. وحظى هذا بدعم كبير من جانب أنصار الأخلاق النفعية.

وبوسعنا أن نعرض حججا مماثلة تدعم وجهة النظر الداعية إلى ضرورة أن نضع فى الاعتبار رفاهة البشر عند الحكم على النتائج بدلا من أن ننظر فقط إلى بعض السمات المجردة أو المجانية وغير ذات صلة بالوضع. وهكذا فإن تركيز الاهتمام على النتائج وعلى الرفاه معا ينطوى على نقاط تدعم رأى النفعيين. وإن هذا الدعم، وهو دعم جزئى فقط - للنهج النفعى إزاء العدالة يرتبط مباشرة بأساسه المعلوماتى.

قيود وحدود المنظور النفعى :

ويمكن أن نتتبع مواطن العجز فى النهج النفعى وصولا إلى أساسه المعلوماتى. وليس من العسير فى الحقيقة اكتشاف الخطأ بشأن المفهوم النفعى عن العدالة[١١]. ونذكر فيما يلى القليل من كثير مما يبدو بعض مظاهر القصور التى تشوب نهجا نفعيا خالصا:

١ - اللامبالاة فى التوزيع: ينزع الحساب النفعى إلى إغفال مظاهر عدم المساواة فى توزيع العدالة (إذ يعنيه فقط إجمالى الأمور - وليس مهما مدى عدم المساواة فى التوزيع). إننا قد تعنينا السعادة العامة بيد أننا يجب أن نولى اهتماما لمدى انتشار مظاهر عدم المساواة بشأن السعادة، وليس أن نهتم فقط بالمقادير فى تراكمها الإجمالى.

٢ - إغفال الحقوق والحريات وغيرها من اهتمامات ليست نفعية: لا يبدى النهج النفعى أى اهتمام أصيل بالمطالبات بالحقوق والحريات (إذ يجرى تقييمها على نحو غير مباشر فقط، وإلى مدى تأثيرها فقط على المنافع). إن من المفهوم تماما أن نعنى

بالسعادة بيد أننا لا ننشد بالضرورة أن نكون عبيدا سعداء أو توابع مصابين بالهذيان.

٣ – التكيف والاشتراط الذهنى: ويبلغ الأمر حدا نجد فيه النظرة النفعية إزاء رفاهة الفرد ليست نظرة شديدة الجدية والصرامة حيث يسهل التحكم فيها عن طريق الارتباط الشرطى الذهنى والمواقف التكيفية.

النقدان الأول والثانى أكثر مباشرة من النقد الثالث، وربما أعمد إلى التعقيب قليلا على الثالث فقط - أعنى مسألة الارتباط الشرطى الذهنى وأثره على الحساب النفعى. إن التركيز فقط على الخصائص الذهنية دون سواها (من مثل اللذة أو السعادة أو الرغبات) يمكن أن يكون عامل تقييد عند عقد مقارنات بين الأشخاص بشأن الرفاه والحرمان. والمعروف أن رغباتنا وقدراتنا على الحصول على الملذات تتكيف مع الظروف، خاصة لكى نجعل الحياة أكثر احتمالا عندما تكون الأوضاع معاكسة. ومن ثم يكون حساب المنفعة بعيدا كل البعد عن الإنصاف بالنسبة لمن يعانون حرمانا مزمنا: مثال ذلك من اعتادوا حياة الظلم والاضطهاد داخل مجتمعات طبقية، والأقليات المقهورة أبدا فى مجتمعات لا تعرف التسامح، والمزارعين بالمحاصة الذين يعيشون تقليديا حياة محفوفة بالمخاطر داخل عالم لا يعرف اليقين، والعاملين فى المؤسسات الصناعية الصغيرة الذين أرهقهم الكدح وألفوا الإهمال المستمر بسبب تنظيمات اقتصادية استقلالية، وربات البيوت اللائى يعانين القهر والبؤس بسبب ثقافات جنسية شديدة الصرامة والقسوة. والمعروف أن المحرومين من البشر ينزعون إلى التوافق مع حرمانهم بحكم دافع البقاء كضرورة حياتية. ويمكن، نتيجة لهذا، أن تعوزهم الشجاعة للمطالبة بأى تغيير جذرى، بل ويمكن أن يلائموا رغباتهم وتوقعاتهم مع ما يرونه مجديا وإن كان عاطلا من أى طموح[١٢]. معنى هذا أن القياس الذهنى للذة أو للرغبة قياس شديد المرونة والطواعية بحيث لا يصلح دليلا ثابتا واضحا على الحرمان والأذى.

لذلك ليس من المهم فقط أن ندرك حقيقة أن حرمان من عانى الحرمان أبدا يمكن أن يطمسه ويحجبه سلم تقدير درجات المنافع، وإنما يتعين أن ندرك كذلك ضرورة خلق الظروف التي تهيئ للناس فرصا حقيقية للحكم على نوع الحياة التي ينشدونها. إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية من مثل التعليم الأساسى والرعاية الصحية الأولية، وتأمين العمالة وغيرها هى عوامل مهمة ليس فقط لأنها هى مهمة فى ذاتها، ولكن أيضا لما لها من دور فى تهيئة فرص للناس للتعامل فى شجاعة وحرية مع العالم من حولهم. وتستلزم هذه الاعتبارات أساسا معلوماتيا أرحب وأعم، ويركز بوجه خاص على قدرة الناس على اختيار الحياة التى ينشدونها ولديهم مبرر تقييمها.

جون رولس وأولوية الحرية :

أنتقل الآن إلى أكثر النظريات المعاصرة عن العدالة نفوذا ـ وأكثرها أهمية من نواح كثيرة ـ وأعنى بها نظرية جون رولس[١٣]. وتشتمل نظريته على عناصر كثيرة بيد أننى سوف أستهل حديثى عنها بشرط محدد سماه جون رولس "أولوية الحرية". والملاحظ أن صياغة رولس نفسه لهذه الأولوية صياغة معتدلة جدا غير أن تلك الأولوية تأخذ صورة حادة صارمة فى النظرية التحريرية الحديثة. وتحاول هذه النظرية فى بعض صياغاتها (على نحو ما نجد، كمثال، عند روبرت نوزيك robert Nozick فى صياغته المحددة بامتياز) أن تعرض فئات شاملة للحقوق – تتراوح ما بين حريات شخصية وحقوق ملكية – باعتبار أن لها أسبقية سياسية كاملة على السعى لتحقيق أهداف اجتماعية (من بينها القضاء على الحرمان والمسغبة)[١٤]. وتأخذ هذه الحقوق صورة "ضغوط جانبية" والتى يتعين ببساطة انتهاكها. وثمة إجراءات متصورة لضمان الحقوق والتى يمكن قبولها بغض النظر عن النتائج المترتبة عليها. وليست هذه الحقوق (كما تذهب الدراسة) على قدم المساواة مع الأمور التى يمكن لنا الحكم عليها بأنها أمور مرغوب فيها (المنافع والرفاه، وتساوى النتائج أو الفرص ... الخ). ومن ثم فإن القضية فى هذه الصياغة ليست الأهمية النسبية للحقوق بل أوليتها المطلقة.

وثمة صياغات أقل تدقيقا وإحكاما عن "أولوية الحرية" تعرضها نظريات ليبرالية (خاصة فى كتابات جون رولس) نجد فيها أن الحقوق ذات الأسبقية اقل شمولا بكثير وتتألف بوجه خاص من حريات شخصية مختلفة - وتتضمن بعض الحقوق المدنية والسياسية الأساسية[١٥]. بيد أن الأسبقية التى تحظى بها هذه الحقوق الأكثر محدودية تعنى أنها كاملة تماما. وبينما تكون هذه الحقوق أكثر تقييدا من حيث المدى قياسا بالحقوق فى النظرية التحريرية فإنه ليس بالإمكان أيضا تسويتها بأى وسيلة عن طريق قوة الضغوط الاقتصادية.

ويمكن الاختلاف فى الرأى بشأن مثل هذه الأولوية الكاملة عن طريق إثبات قوة الاعتبارات الأخرى بما فى ذلك قوة الضغوط الاقتصادية. ونسأل لماذا يتعين أن يكون وضع الضغوط والمتطلبات الاقتصادية الشديدة، والتى يمكن أن تكون مسألة حياة أو موت، أدنى من ضغوط ومتطلبات الحرية الشخصية؟ ولقد أثار هذه القضية بقوة فى صيغة عامة هربرت هارت منذ زمن طويل مضى (فى مقال شهير له عام ١٩٧٣). واعترف جون بقوة هذه الحجة فى كتاب تال له بعنوان "الليبرالية السياسية" واقترح وسائل لملاءمتها داخل بنية نظريته عن العدالة[١٦].

وإذا شئنا أن تكون "أولوية الحرية" مستساغة حتى فى سياق البلدان التى يعضها الفقر الشديد، فلابد وأن يكون محتوى هذه الأولية، حسبما أعتقد وأؤكد، واضحا تفصيلا من حيث طبيعة خصائصه. بيد أن هذا لا يرقى إلى حد القول بأنه لا يتعين أن لا تكون للحرية أولوية، بل نقول إن صيغة وشكل هذا الطلب حرى به ألا يؤدى إلى التغاضى بسهولة عن المطالب والحاجات الاقتصادية. ولنا أن نمايز فى حقيقة الأمر بين(١) اقتراح رولس فى صيغته الصارمة عن الحاجة إلى أن تكون للحرية أسبقية طاغية عندما نكون فى حالة نزاع، و(٢) وإجراءه العام لفصل الحرية الشخصية عن أنماط المزايا الأخرى بشأن المعالجة الخاصة. ويتعلق المطلب الثانى، وهو الأكثر عمومية، بالحاجة إلى تقييم وتقدير الحريات على نحو مختلف عن المزايا الفردية للأنواع الأخرى.

وأؤكد أن القضية المحورية ليست هى الأسبقية الكاملة، بل هى ما إذا كان ينبغى أن تحظى حرية شخص ما بنفس نوع الاهتمام (لا أكثر) الذى تحظى به الأنماط الأخرى للمزايا الشخصية، من مثل الدخل والمنافع .... الخ. والسؤال على وجه التحديد هو ما إذا كانت أهمية ودلالة الحرية بالنسبة للمجتمع يعبر عنها بصدق الاهتمام الذى يوليه الشخص نفسه لها عند الحكم على مجمل مصلحته الخاصة. إن القول بتفوق وتميز الحرية (بما فى ذلك الحريات السياسية والحقوق المدنية الأساسية) يثير الشكوك فى الاعتقاد بأنه يكفى للحكم على الحرية بأنها مصلحة وفيرة (شأن أى وحدة إضافية إلى الدخل) يتلقاها المرء ذاته من تلك الحرية.

وحتى نحول دون أى سوء فهم أرى لزاما أن أوضح أن المقابلة ليست مع القيمة التى يضفيها المواطنون - ولديهم الحق فى ذلك - على الحرية والحقوق فى أحكامهم السياسية. وإنما على العكس تماما: إن ضمانة الحرية يتعين أن ترتبط فى نهاية المطاف بالقبول السياسى العام لأهميتها. ومن ثم فإن المقابلة هنا هى مع المدى الذى تؤدى إليه زيادة الحرية أو الحقوق إلى زيادة الميزة والمصلحة الشخصية للفرد والتى هى جزء فقط من المحتوى المتضمن. وإن الدعوى هنا هى أن الأهمية السياسية للحقوق يمكن أن تتجاوز كثيرا مدى تعزيز المصلحة الشخصية للحائزين على هذه الحقوق عندما ينالونها. كذلك فإن مصالح الآخرين متضمنة أيضا (نظرا لتداخل وتشابك حريات الناس على اختلافهم)، كما وأن انتهاك الحرية هو انتهاك وتعدٍ إجرائى لنا كل الحق فى مقاومته كشىء كريه مرذول فى ذاته. معنى هذا أن ثمة عدم تماثل إزاء المصادر الأخرى للمصلحة الفردية، من مثل الدخول، والتى ينبغى تقييمها بعامة على أساس كيفية ومدى مساهمتها بالنسبة للمصالح الشخصية لكل. إن ضمانة الحرية والحقوق السياسية الأساسية حرى أن تكون لها الأولوية الإجرائية المترتبة على هذا الوضوح العاطل من أى تماثل.

وهذه مسألة مهمة بوجه خاص فى سياق الدور التكوينى للحرية وللحقوق السياسية والمدنية لكى يصبح بالإمكان توفر خطاب عام وتأسيس تواصل بشأن معايير

وقيم اجتماعية متفق عليها. وسوف أتناول هذه المسالة الصعبة بتفصيل أكثر فى البابين السادس والعاشر.

روبرت نوزيك والنزعة التحريرية :

أعود الآن إلى مسألة الأولوية الكاملة للحقوق، بما فى ذلك حقوق الملكية، حسبما وردت فى أكثر الصيغ تدقيقا للنظرية التحريرية. مثال ذلك أن نظرية نوزيك (كما عرضها كتاب الفوضى والدولة واليوتوبيا) تفيد بأن "الصلاحيات" التى توفرت للناس من خلال ممارسة تلك الحقوق لا يمكن بوجه عام ترجيحها بسبب نتائجها - مهما كانت هذه النتائج غثة. وثمة استثناء واحد يقول به نوزيك ويتعلق بما يسميه "مظاهر الذعر الأخلاقى الكارثية". بيد أن هذا الاستثناء ليس مندمجا تماما مع بقية النهج الذى التزم به نوزيك، كما وأن هذا الاستثناء غير مصحوب بتبرير صحيح (إذ يظل قاصرا على الغرض المشار إليه). إن الأولوية المطلقة للحقوق التحريرية يمكن أن تمثل إشكالية محددة حيث أن النتائج الفعلية المترتبة على تفعيل هذه الصلاحيات يمكن جدا أن تتضمن نتائج مروعة. إذ يمكن أن تفضى بخاصة إلى انتهاك الحرية الموضوعية للأفراد فى إنجاز أمور لديهم كل الحق فى أن يولونها أهمية كبرى بما فى ذلك الإفلات من موت يمكن تجنبه أو أن يحظوا بتغذية جيدة وصحة جيدة، وأن تتوفر لهم قدرة على القراءة والكتابة والحساب ... الخ. إن أهمية هذه الحريات لا يمكن إغفالها على أسس الإيمان بفكرة "أولوية الحرية".

مثال ذلك، وكما أوضحت فى كتابى "الفقر والمجاعات"، يمكن حتى أن تقع مجاعات مروعة دون حدوث انتهاك للحقوق التحريرية (بما فى ذلك حقوق الملكية) لأى إنسان كان[١٧]. إن المعوزين من أمثال المتعطلين أو من أصابهم الفقر يمكن أن يتضوروا جوعا لا لشىء سوى لأن "صلاحياتهم" - وهى صلاحيات مشروعة - لا توفر

لهم طعاما كافيا. ويمثل هذا حالة خاصة لما يسمى "الذعر الأخلاقى الكارثى". ويمكن أن نوضح كيف أن مظاهر الفزع أيا كانت درجة خطرها - من مثل المجاعات شديدة الوطأة وحتى نقص التغذية المزمن والجوع المتوطن ولكن دون إفراط - تتلاءم مع نظام لا يشهد انتهاكا للحقوق التحريرية لأى فرد من أبنائه. كذلك بالمثل فإن الأشكال الأخرى من الحرمان (من قبيل نقص الرعاية الطبية للأمراض التى يسهل علاجها والشفاء منها) يمكن أن تتعايش مع إشباع جميع الحقوق التحريرية (بما فى ذلك حقوق الملكية الخاصة).

وجدير بالذكر أن اقتراح نظرية عن الأولوية السياسية ومستقلة عن النتائج يعيبها حالة من اللامبالاة الشديدة إزاء الحريات الموضوعية التى تتوفر أو لا تتوفر للناس فى نهاية المطاف. وكم هو عسير علينا قبول قواعد إجرائية بسيطة دون اعتبار للنتائج - مهما كانت هذه النتائج مفزعة وغير مقبولة بتاتا بالنسبة لحياة الناس ممن يعنيهم الأمر. ويمكن فى مقابل هذا أن يولى التفكير المعنى بالنتائج اهتماما كبيرا بإنجاز أو انتهاك الحريات الفردية (بل ويمكن أن يوفر لها معالجة خاصة ملائمة) دون إغفال للاعتبارات الأخرى بما فى ذلك التأثير الفعلى للإجراءات الخاصة بكل منها على الحريات الموضوعية التى يتمتع بها الناس فعليا[١٨]. ومن ثم فإن إغفال النتائج بعامة، بما فى ذلك الحريات التى يحظى بها الناس لممارستها، أو لا يحظون بها، يستحيل أن يكون أساسا كافيا لصوغ نظام تقييمى مقبول.

إن النزعة التحريرية كنهج للتعامل تمثل، فى ضوء أساسها المعلوماتى، نزعة شديدة المحدودية والتقييد. ذلك أنها لا تغفل فقط تلك المتغيرات التى توليها نظرية المنفعة ونظرية الرفاه أهمية كبرى، بل ولأنها تغفل أيضا أكثر الحريات أساسية التى لنا كل الحق فى أن نعتز ونطالب بها. وإننا حتى وأن افترضنا أن الحرية وضع خاص، فليس من المستساغ أبدا الزعم بأن لابد وأن تكون لها أولوية مطلقة على النحو الذى تصر عليه النظريات التحريرية. إننا بحاجة إلى أساس معلوماتى أعم وأشمل عن العدالة.

المنفعة والدخل الحقيقى والمقارنات بين الأشخاص :

يتحدد معنى "المنفعة" فى الأخلاق النفعية التقليدية بأنها السعادة أو اللذة، وأحيانا أخرى بمعنى تحقيق الرغبات. والملاحظ أن هذه الطرق فى تعريف المنفعة على أساس معايير قياسية ذهنية (عن السعادة أو الرغبة) لم يقتصر استخدامها على فلاسفة رواد من أمثال جيرمى بنتام، بل استخدمها ايضا علماء اقتصاد نفعيين مثل فرنسيس إدجورث وألفريد مارشال وإيه.سى. بيجو ودنيس روبرتسون. وكما ناقشنا فى مطلع هذا الباب نلحظ أن هذا المعيار القياسى الذهنى معرض لتشوشات نتيجة حالات التكيف النفسى مع الحرمان المزمن. ويمثل هذا فى حقيقة الأمر قيدا مهما على مصداقية النزعة الذاتية للمعايير القياسية الذهنية من مثل اللذات والآلام. ترى هل يمكن خلاص المذهب النفعى من هذا القيد؟

وجدير بالذكر أن نظرية الاختيار المعاصرة، نأت إلى حد كبير فى استخدامها الحديث "للمنفعة" عن مطابقتها باللذة أو تحقيق الرغبة فى محاولة لبيان أن المنفعة مجرد تمثيل عددى لاختيار الشخص. وأود أن أوضح أن هذاالتغير لم يحدث كاستجابة فقط لمشكلة التكيف الذهنى، بل حدث أساسا كرد فعل إزاء انتقادات كل من ليونيل روبنس وغيره من الوضعيين المنهجيين. إذ رأى هؤلاء أن المقارنات بين الأشخاص بشأن العقول المختلفة للناس أمر "غير ذى معنى" من وجهة نظر علمية. ودفع روبنس "بأنه ليست هناك وسيلة لإنجاز مثل هذه المقارنات. ومضى أكثر من ذلك وروى الشكوك التى عبر عنها لأول مرة – ويوافق هو عليها – دبليو. إس. جيفونز الأب الروحى النفعى الذى قال: "كل عقل هو لغز غامض إزاء أى عقل آخر، وليس بالإمكان وجود قاسم مشترك للمشاعر"[١٩]. واقتنع الاقتصاديون بأن ثمة خطأ منهجيا حقيقيا فى استخدام أسلوب مقارنة المنافع بين الأشخاص. وما أن تحقق هذا حتى تهاوت الصيغة الأصلية للتراث النفعى وحلت محلها أساليب مختلفة للتسوية والوصول إلى حل وسط. وثمة حل وسط توفيقى محدد شاع استخدامه الان ويقضى بأن لا نعتبر المنفعة

أى شىء آخر سوى تعبير عن الأفضلية لدى الشخص. وكما ذكرنا فى السابق فإننا إذ نقول، حسب هذه الصيغة لنظرية المنفعة، إن شخصا ما له منفعة فى الحالة س أكثر مما له فى الحالة ص، فإنه قول لا يختلف عن قولنا أنه كان علياالشخص أن يكون فى الحالة س بدلا منالحالة ص.

وميزة هذا النهج أنه لا يشترط علينا إجراء الممارسة الصعبة المتمثلة فى المقارنة بين الأوضـاع الذهنية (من مثل اللذات والرغبات) بين اشخاص مختلفين. إنه يغلق الباب تماما أمام إمكانية عقد مقارنة مباشرة بين الأشخاص بشأن المنافع (المنفعة هى القياس المنفصل لتعبير الفرد عن أفضلياته). وحيث أن المرء ليس لديه اختيار بأن يصبح شخصا آخر فإن المقارنات بين الأشخاص من حيث المنفعة القائمة على الاختيار لا يمكن استنتاجها من خلال الاختيارات الفعلية[٢٠].

وإذا كان لأشخاص مختلفين أفضليات مختلفة (تتجلى فرضا فى صورة المطالبة بوظائف مختلفة) فلن تكون هناك، كما هو واضح، وسيلة لعقد مقارنات بين الأشخاص تأسيسا على هذه الأفضليات المتباينة. ولكن ماذا لو أنهم يتقاسمون الأفضلية ذاتها، وكانت لهم الاختيارات ذاتها فى ظروف متماثلة؟ واضح أن هذه حالة خاصة جدا (ذلك أنه وكما قال هوراس هناك أفضليات كثيرة بقدر عدد الناس). ولكن لا يزال من المهم أن نسأل عما إذا كان بالإمكان عقد مقارنات بين الأشخاص فى مثل هذه الحالة الخاصة جدا. نلحظ فى حقيقة الأمر أن افتراض أفضلية مشتركة وخيار سلوكى مشترك أمر يحدث كثيرا فى التطبيق العملى لاقتصادات الرفاه ويجرى استخدامه مرارا لتبرير الفرض القائل بأن كل شخص لديه دالة المنفعة ذاتها. وهذه مطابقة أسلوبية مفرطة لمقارنة المنفعة فيما بين الأشخاص. ترى هل هذا افتراض منطقى مقبول لتفسير المنفعة على أنها تمثيل عددى للأفضليات؟

الإجابة، للأسف، بالسلب. إنه لصحيح يقينا أن افتراض أن كل من له دالة المنفعة نفسها سوف تكون له الأفضليات ذاتها والخيار السلوكى ذاته شأن الجميع. ولكن هذا

هو الحال بالنسبة لافتراضات كثيرة أخرى. مثال ذلك لو أن شخصا حصل بالضبط على نصف (أو ثلث أو واحد على مائة أو واحد على مليون) من المنفعة من كل حزمة سلع حصل عليها شخص آخر، فإن كلا منهما سيكون له الخيار السلوكى ذاته ودالة الطلب ذاتها. ولكن، كما هو واضح، لن يكون نفس مستوى المنفعة من أى حزمة سلع. وأكثر من هذا رياضيا أن التمثيل العددى للخيار السلوكى ليس فريدا، ذلك أن كل خيار سلوكى يمكن أن تمثله مجموعة واسعة من الدالات النفعية الممكنة[٢١]. إن توافق الخيار السلوكى لا يستلزم تطابقا فى المنافع[٢٢].

وهذه ليست مجرد "مشكلة" ظاهرية أو صورية تتعلق بالنظرية الخالصة وإنما يمكن أن يترتب عليها فارق ضخم جدا فى الممارسة العملية أيضا. مثال ذلك أنه لو وصل الأمر إلى حد أن شخصا ما محبطا أو عاجزا أو مريضا توفرت لديه مصادفة ذات دالة الطلب بشأن حزم سلعية التى لدى شخص آخر لا يعانى الحالة المرضية نفسها فسوف يكون من العبث تماما الإصرار على أن له المنفعة ذاتها (أو الرفاه أو نوعية الحياة ذاتها) من حزمة سلعية شأن المنفعة التى يمكن أن يحصل عليها آخر. مثال ذلك أن شخصا فقيرا يعانى من داء طفيليات المعدة ربما يفضل الحصول على كيلوجرامين من الأرز بدلا من كيلوجرام واحد وهو ما يمكن أن يفعله شخص آخر فقير مثله ولكنه لا يعانى من الداء نفسه. ولكن سوف يكون عسيرا التأكيد أن الاثنين سوف ينتفعان بالقدر ذاته من كيلوجرام الأرز. وهكذا فإن افتراض الخيار السلوكى ذاته ودالة الطلب ذاته (وهو ليس بافتراض مسبق واقعى أبدا) لا يهيئ لنا أى مبرر لكى نتوقع دالة المنفعة ذاتها. معنى هذا أن المقارنات فيما بين الأفراد مسألة متمايزة تماما عن تفسير الخيار السلوكى، ولا يمكن المطابقة بينهما إلا من خلال تشوش وخلط مفاهيمى فقط.

وغالبا ما يكون مصير هذه المشكلات الإغفال فيما يعرف باسم مقارنات المنفعة القائمة على أساس اختيار السلوك والذى يرقى، فى أحسن صوره، إلى مقارنات بين

"دخول حقيقية" فقط - أو مقارنات الأساس السلعى للمنفعة. ولكن الملاحظ أنه حتى مقارنات الدخل - الحقيقى ليست سهلة عندما تكون لأشخاص مختلفين دالات طلب متباينة، وهو ما من شأنه ان يحد من المبرر العقلانى لمثل هذه المقارنات (بل وحتى بالنسبة للأساس السلعى للمنفعة، ناهيك عن المنافع ذاتها). وغنى عن البيان أن قيود معالجة مقارنات الدخل الحقيقى باعتبارها مقارنات منفعة مفترضة هى قيود شديدة الصرامة. ويرجع هذا جزئيا إل الوضع التحكمى الكامل (حتى وإن تلاقت دالات الطلب عند أفراد مختلفين) لافتراض أن الحزمة السلعية الواحدة لابد وأن يتولد عنها مستوى المنفعة ذاته لدى الأشخاص المختلفين. ويرجع أيضا إلى صعوبات فى الاستدلال واستبيان حتى الأساس السلعى للمنفعة (عندما تتضارب دالات الطلب)[٢٣].

وربما نجد على المستوى التطبيقى أن المشكلة الأكبر فى معالجة موضوع الرفاه على أساس نهج الدخل الحقيقى إنما تكمن فى التباين بين البشر. ذلك لأن الاختلافات من حيث العمر والجنوسة والمواهب الخاصة، والعجز وقابلية المرض وغير ذلك، يمكن أن تهيئ لشخصين مختلفين عن بعضهما فرصا متعارضة تماما من حيث نوعية الحياة حتى وإن اشتركا معا بالدقة فى الحزمة السلعية نفسها. إن التنوع البشرى من بين الصعوبات التى تحد من الاستفادة من المقارنة على اساس الدخل الحقيقى عند الحكم على المزايا والمصالح النسبية بين أشخاص مختلفين. وسوف أبحث بإيجاز الصعوبات المختلفة فى القسم الثانى قبل أن اشرع فى بحث نهج بديل لمعالجة مقارنة المصالح والمزايا بين الأشخاص.

الرفاه: مظاهر التنوع وتغير الخواص :

نستخدم الدخل والسلع كأساس مادى لرفاهنا. ولكن الاستخدام المتوقع أن نفيد به على التوالى من حزمة ما من السلع أو، على نحو أكثر تعميما، من مستوى معين من

الدخل مقيد بشكل حاسم على عدد من الظروف الطارئة، الشخصية والاجتماعية على السواء[٢٤]. ولكم هو يسير أن نحدد على الأقل خمسة مصادر متمايزة للاختلاف بين دخلنا الحقيقى والمزايا ـ الرفاه والحرية ـ التى نحصل عليها منه.

١ – الفوارق البنيوية الشخصية: يتصف الناس بخصائص مادية متباينة ترتبط بحالات العجز أوالمرض أو العمر أو الجنوسة. وهذه الخصائص سبب فى تباين احتياجات كل عن الآخر. مثال ذلك، الشخص المريض ربما يحتاج إلى دخل أكبر ليكافح المرض ـ وهو دخل قد لا يحتاج إليه شخص غير مريض. ونلحظ أن المريض، حتى فى حالة توفر العلاج الطبى، ربما لا يتمتع بنوعية الحياة ذاتهاالتى ييسرها مستوى معين من الدخل لشخص آخر. إذ ربما يكون شخص معوق بحاجة إلى أعضاء صناعية، أو شخص مسن بحاجة إلى مساندة ودعم أكبر، أو ربما تحتاج امرأة حامل إلى تناول المزيد من مصادر التغذية، وهكذا. معنى هذا أن التعويض اللازم عن "الأضرار" سوف يتباين علاوة على أن بعض الأضرار ربما لا يتسنى "تصحيحها" بالكامل حتى مع توافر الدخل.

٢ – مظاهر التنوع البيئى: مظاهر التباين فى الأوضاع البيئية من مثل الظروف المناخية (اختلاف فى درجات الحرارة، وفى سقوط المطر والفيضانات ... الخ) يمكن أن تؤثر فيما يحصل عليه المرء من مستوى معين من الدخل. ونحن نعرف أن احتياجات الفقير من التدفئة والملابس فى الظروف المناخية الباردة تتسبب فى مشكلات ربما لا يشاركه فيها من يساويه فى الفقر فى مواقع دافئة. كذلك فإن وجود أمراض معدية فى إقليم ما (ابتداء من الملاريا والكوليرا حتى مرض الإيدز) من شأنها أن تغير نوعية الحياة التى يمكن أن يعيشها سكان هذا الإقليم. وهذا أيضا هو الحال بالنسبة للتلوث وغيره من المعوقات البيئية.

٣ – مظاهر التباين فى المناخ الاجتماعى: إن تحويل الدخل والموارد الشخصية إلى نوعية للحياة يتأثر كذلك بالظروف الاجتماعية بما فى ذلك الترتيبات التعليمية

العامة وشيوع أو اختفاء الجريمة والعنف فى موقع بذاته. كذلك فإن قضايا الأوبئة والتلوث هى قضايا بيئية وتتأثر بالظروف والأوضاع الاجتماعية. والملاحظ، علاوة على المنشآت والمرافق العامة أن طبيعة العلاقات السائدة داخل المجتمع المحلى يمكن أن تكون عليغاية الأهمية، وهذا ما تنزع إلى تأكيده الأدبيات المعاصرة عن "رأس المال الاجتماعى"(٢٥).

٤ - الفوارق من حيث الزوايا النسبية: إن المتطلبات السلعية لأنماط سلوكية راسخة يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر تأسيسا على الأعراف والتقاليد والعادات. مثال ذلك أن يكون المرء فقيرا نسبيا فى مجتمع محلى غنى يمكن أن يحول هذا بينه وبين إنجاز بعض "المهام" الأولية (مثل المشاركة فى حياة المجتمع) حتى وإن كان دخله، حسب التقديرات المطلقة، أعلى كثيرا من مستوى الدخل الذى يحصل عليه أبناء مجتمعات أفقر حالا ويمكن بواسطته أداء تلك المهام بنجاح وسهولة كبيرة. مثال ذلك أن تكون لدى المرء قدرة على الظهور بين الناس دون أدنى خجل، ربما يستلزم توفر مستويات أرقى من الملبس وغير ذلك من مظاهر الاستهلاك المظهرية فى مجتمع غنى أكثر مما يقتضيه الحال فى مجتمع فقير (وهذا هو ما أشار إليه آدم سميث منذ قرنين)(٢٦). وجدير بالملاحظة أن هذه القابلية ذاتها للتغير وفقا للمعايير والمقاييس يمكن أن تصدق على الموارد الشخصية اللازمة للوفاء بالاحترام الذاتى للمرء. ويعتبر هذا أساسا نوعا من التباين فيما بين المجتمعات قبل أن يكون تباينا بين الأفراد داخل مجتمع بذاته. غير أن المسألتين دائما ما تكونا متشابكتين.

٥ - التوزيع داخل الأسرة: الدخول التى يحصل عليها فرد أو أكثر من أبناء الأسرة يتقاسمها الجميع - سواء منهم من يعمل أو لا يعمل. وهكذا تصبح الأسرة الوحدة الأساسية للتفكير فى الدخل من زاوية استخدام الدخل والإفادة به. وطبعى أن رفاه أو حرية الأفراد فى أسرة ما سيكون رهن الكيفية التى تستخدم بها الأسرة دخلها من أجل تطوير ودعم مصالح وأهداف مختلف أبناء الأسرة. معنى هذا أن توزيع

الدخل داخل الأسرة يمثل متغيرا معياريا حاسما لربط الفرص والإنجازات الفردية بالمستوى الشامل لدخل الأسرة. ولا ريب فى أن قواعد التوزيع التى تلتزم بها الأسرة (من مثل ما يتعلق منها بالجنوسة أو العمر أو الاحتياجات المنظورة) يمكن أن تتسبب فى ظهور فارق أساسى بين ما يحققه المرء من أبناء الأسرة من إنجازات أو يواجهه من إعسار[٢٧].

وواضح أن هذه المصادر المختلفة للتباين فى العلاقة بين الدخل والرفاه من شأنها أن تجعل الوفرة ـ بمعنى ارتفاع الدخل الحقيقى ـ معلما محدود القدرة للكشف عن الرفاه ونوعية الحياة. وسوف أعود ثانية إلى الحديث عن هذه التباينات وأثرها (خاصة فى الباب الرابع). ولكن يتعين قبل ذلك بذل محاولة للإجابة عليالسؤال التالى: ما هو البديل؟ وهذا هو السؤال الذى سوف أتناوله فيما بعد.

الدخول والموارد والحريات :

القول بأن الفقر ما هو إلا نقص فى الدخول، قول شائع وراسخ فى الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع. وليس هذا بالقول الساذج، نظرا لأن الدخل ـ إذا ما تحدد معناه بدقة ـ له اثره الكبير على ما يمكن وما لا يمكن أن نفعله. وغالبا ما يكون نقص الدخل العلة الكبرى لمظاهر الحرمان التى نقرنها قياسيا بالفقر بما فى ذلك الجوع والمجاعات. وتتضمن الدراسات عن الفقر حجة متميزة تقضى بأن نستهل بما لدينا من معلومات عن توزيع الدخل خاصة الدخول الحقيقية المنخفضة[٢٨].

ولكن ثمة حجة مقنعة بالقدر نفسه تدعونا إلى أن لا نقنع فقط بتحليل الدخل. إذ ها هو جون راولس فى دراسته التحليلية عن "المنافع الأولية" primary goods يقدم لنا صورة أعم عن الموارد التى يحتاج إليه الناس بغض النظر عن غايات كل منهم. وتشتمل هذه الموارد على الدخل ولكن بالإضافة إلى "وسائل" أخرى ذات غرض عام.

وإن المنافع الأولية هى وسائل غرض عام تساعد أى فرد على النهوض بأهدافه وتشتمل على "الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة والأسس الاجتماعية لاحترام الذات"[٢٩]. وجدير بالملاحظة أن التركيز علياالمنافع الأولية فى إطار فكر راولس يرتبط بنظرته عن الميزة الفردية فى ضوء الفرص التى يحظى بها الفراد لمتابعة وتحقيق اغراض كل منهم. ورأى راولس هذه الأغراض على أنها السعى من أجل تحقيق مفاهيم المرء عن الخير والنفع"، وهو ما يختلف من شخص إلى آخر. إذ على الرغم من أن كل امرئ يملك نفس السلة من المنافع الأولية شأنه شأن الآخرين (أو حتى لو كان يملك سلة أكبر) فإنه يشعر فى نهاية المطاف بأنه أقل سعادة من غيره (كأن تكون لديه على سبيل المثال ميول ونوازع مسرفة) ومن ثم لا حاجة للقول بأن هذه اللامساواة فى حيز المنفعة بحاجة إلى أن تشتمل على ظلم. ويؤكد راولس بأن علياالمرء أن يكون مسئولا عن أفضلياته[٣٠].

بيد أن توسيع بؤرة المعلومات من الدخول إلى المنافع الأولية غير كاف لمعالجة جميع التباينات ذات الصلة فى العلاقة بين الدخل والموارد من ناحية وكذا بين الرفاه والحرية من ناحية أخرى. والحقيقة أن المنافع الأولية ذاتها هى فى الأساس انماط متباينة من الموارد العامة كما وأن استخدام هذه الموارد لتوليد القدرة على اداء أمور قيمة إنما يكون عرضة إلى حد كبير للقائمة ذاتها من التباينات التى عرضنا لها فى الجزء الأخير ضمن سياق استعراضنا للعلاقة بين الدخل والرفاه: مظاهر التغاير الشخصية، ومظاهر التباين البيئية، ومظاهر التباين فى المناخ الاجتماعى، واختلافات المنظور النسبى واختلافات التوزيع داخل الأسرة[٣١]. ونعرف على سبيل المثال أن الصحة الشخصية، وقدرة المرء على أن يكون فى حالة صحية جيدة تتوقف على مؤثرات كثيرة ومتنوعة للغاية[٣٢].

والبديل عن تركيز الاهتمام على وسائل الحياة الطيبة هو التركيز على الحياة الفعلية الواقعية التى يعمد الناس إلى تحقيقها (أو لنتجاوز هذا ويكون التركيز على

حرية إنجاز حياة فعلية واقعية يمكن أن يتوفر للمرء المبرر للشعور بقيمتها.) وشهد علم الاقتصاد المعاصر محاولات كثيرة في الواقع للاهتمام مباشرة "بمستويات العيش" والعناصر المكونة لها وكذا بالقدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية. وغير هذا على الأقل بداية من إيه. سى. بيجو وما بعده(٢٣). وجدير بالذكر أنه ابتداء من عام ١٩٩٠، وتحت قيادة رائدة لمحبوب الحق (عالم الاقتصاد الباكستاني المبرز الذي وافته المنية فجأة عام ١٩٩٨) بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في نشر تقارير سنوية عن "التنمية الإنسانية" والتي ألقت بانتظام ضوءا على الحياة الفعلية التي يعيشها الناس خاصة المحرومين نسبيا(٢٤).

وغني عن البيان أن الاهتمام بالحياة التي يحياها الناس فعلا ليس بالأمر الجديد في علم الاقتصاد. (كما اشرنا في الباب الأول). ولقد كان اهتمام أرسطو في الحقيقة بالحياة البشرية الصالحة (كما تناقش مارثا فوسبوم) مقترنا صراحة بضرورة "التأكيد أولا على وظيفة الإنسان"، ثم الانتقال بعد ذلك إلى استكشاف "الحياة بمعنى النشاط" باعتبار هذا الدعامة الأساسية للتحليل المعياري(٢٥). كذلك، وكما اشرنا سابقا، تجلى بقوة الاهتمام بظروف المعيشة في الكتابات الخاصة بالحسابات القومية والرخاء الاقتصادي التي كتبها الرواد من المحللين الاقتصاديين من أمثال وليام بيتي وجريجوري كنج وفرانسوا كويزناي وأنطوان – لورنت لافوازييه وجوزيف ـ لويس لاجرانج.

وهذا أيضا نهج عني به كثيرا آدم سميث. إذ كان آدم سميث، كما ذكرنا سابقا، معنيا بالقدرة عل الأداء باعتبارها "قدرة على الظهور في المجال العام دون خجل" (وليس فقط بفضل الدخل الحقيقي أو حزمة السلع المملوكة)(٢٦). وإن ما يعتبره مجتمع ما "ضرورة" يتعين تحديده، في ضوء تحليل آدم سميث، على اساس حاجة المجتمع لتوليد بعضا من الحريات اللازمة في حدها الأدنى من مثل القدرة على الظهور في المجال العام دون شعور بالخجل أو القدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي. وعرض آدم سميث القضية على النحو التالي:

الضرورات لا أفهم منها فقط السلع التى لا غنى عنها لدعم الحياة، بل كل ما تعتبره أعراف وعادات البلد أمرا غير لائق بذوى الاعتبار والتقدير من الناس، بل وحتى أدنى الناس مرتبة. إن قميصا من الكتان، كمثال، لا يمثل على سبيل الدقة والتحديد ضرورة من ضرورات الحياة. وعندى أن اليونانيين القدماء والرومان عاشوا حياة هنيئة للغاية على الرغم من أنهم لم يعرفوا الملابس الكتانية. ولكننا فى أيامنا هذه، وفى القطاع الأكبر من أوروبا، نجد عامل المياومة المحترم يخجل من الظهور بين الناس بدون قميص من الكتان، ذلك لأن افتقاره إليه يعنى أن الفقر بلغ به درجة تقارب الشعور بالعار بحيث أن من يعانى مثله لابد وأن يكون سلوكه سيئا إلى أقصى الحدود. كذلك ترى الأعراف الاجتماعية جعلت من الأحذية الجلدية ضرورة من ضرورات الحياة فى إنجلترا. ولهذا فإن أفقر الناس من ذوى الاعتبار سواء ذكرا أم أنثى يخجل من الظهور بين الناس بدونها(٣٧).

ونقول بالطريقة نفسها إن الأسرة فى أمريكا المعاصرة أو فى غرب أوروبا قد يشق عليها أن تشارك فى حياة المجتمع إذا لم تكن تملك بعضا من سلع بذاتها (من مثل الهاتف أو التليفزيون أوالسيارة) والتى لا تعتبر ضرورة للحياة فى المجتمعات الفقيرة. ومن ثم، وفى ضوء هذا التحليل يتعين أن ينصب الاهتمام على الحريات التى تولدها لنا السلع وليس على السلع ذاتها.

الرفاه والحرية والقدرة :

حاولت أن أدفع فيما سبق بأن "الحيز" الملائم، ولأسباب تقييمية كثيرة، ليس حيز المنافع (كما يزعم دعاة الرفاه) ولا حيز المنافع الأولية (كما يطالب راولس)، بل حيز

الحريات الموضوعية – القدرات – لاختيار المرء حياة لديه المبرر لإضفاء قيمة عليها[٣٨].
وإذا كان الهدف هو التركيز على الفرصة الحقيقية المتاحة للفرد من أجل السعى وإنجاز أهدافه (كما يوحى راولس صراحة) فإن الاهتمام لن يكون منصبا فقط على المصالح الأولية التى يعنى بها ويجنيها الفرد، بل سوف ينصب أيضا علياالخصائص الشخصية وثيقة الصلة التى تحكم تحول المصالح الأولية إلى قدرة للشخص على النهوض بأهدافه وتطويرها. مثال ذلك أن شخصا ما مصابا بحالة عجز ربما يحوز سلة أكبر من المنافع الأولية، بينما فرصته من أجل العيش حياة سوية عادية (أو فرصته للسعى ولإنجاز أهدافه) أقل من فرصة شخص صحيح البنية لديه سلة اصغر من المصالح الأولية. كذلك الحال لو أن شخصا مسنا أو عرضة للإصابة بالمرض يمكن أن يعانى، بالمعنى العام، من اضرار أكثر مع حيازته على حزمة أكبر من المصالح الأولية[٣٩].

وإن مفهوم "الأداء الوظيفى" وهو مفهوم له جذور أرسطية مميزة، يعكس مختلف الأشياء التى يمكن للمرء أن يراها ذات قيمة ليؤديها أو ليحياها[٤٠]. وإن المهام الوظيفية التى يؤديها الشخص عن إيمان منه بقيمتها يمكن أن تتباين من كونها مهاما أولية مثل أن يتناول غذاء كافيا وأن يكون حرا من حيث قدرته على تجنب المرض،[٤١] إلى أنشطة شديدة التعقيد أو حالات شخصية مثل كونه قادرا على المشاركة بنصيب فى حياة مجتمعه وضمان احترام الذات.

وتشير "قدرة" الشخص إلى المجموعات البديلة المؤلفة من عمليات الأداء الوظيفى التى يراها الشخص مجدية له. وهكذا تغدو القدرة نوعا من الحرية: الحرية الموضوعية لإنجاز مجموعات بديلة من عمليات أداء المهام الوظيفية (أو لنصفها بصورة أقل شكلية، الحرية فى إنجاز أساليب حياة متباينة). مثال ذلك الشخص الميسور الذى يصوم ربما يسعى لإنجاز أداء وظيفى مماثل من حيث الطعام أو التغذية مثله مثل المعوز الفقير الذى تجبره ظروفه على التضور جوعا. ولكن الشخص الأول لديه بالفعل "قدرة" مغايرة

لقدرة الآخر (إذ أن الأول بإمكانه أن يختار طعاما جيدا وان يحظى بتغذية متميزة لجسده، وهذا ما لا يستطيعه الشخص الثانى).

ويمكن أن يدور جدال موضوعى بشأن عمليات بذاتها من عمليات الأداء الوظيفى التى يتعين أن تتضمنها قائمة الإنجازات المهمة والقدرات المقابلة لها(٤٢). وإن هذه المسألة التقييمية لا فكاك منها عند ممارسة عملية تقديرية من هذا النوع. وإن من أهم مزايا هذا النهج ضرورة معالجة هذه القضايا التحكيمية بأسلوب صريح واضح بدلا من إخفائها داخل إطار ضمنى.

وليست هذه هى المناسبة التى تسمح لنا بالمضى قدما أكثر من ذلك فى تقنيات تمثيل وتحليل عمليات الأداء الوظيفى والقدرات. ذلك أن كم أو مدى كل عملية للأداء الوظيفى التى يقوم بها شخص ما يمكن أن يمثلها عدد حقيقى، وبعد أن يتحقق هذا يمكن أن نعتبر الإنجاز الفعلى لهذا الشخص القوة الموجهة للأداء الوظيفى. وسوف تتألف القدرة من القوى الموجهة للأداء الوظيفى البديلة التى يمكن للمرء ان يختار من بينها(٤٣). وبينما تعكس مجموعات الأداء الوظيفى للشخص إنجازاته الفعلية فإن القدرة تمثل حريته فى الإنجاز: المجموعات البديلة للأداء الوظيفى التى يمكن للمرء أن يختار من بينها(٤٤).

وإن التركيز التقييمى لهذا النهج المعنى بالقدرة يمكن أن ينصب إما على عمليات الأداء الوظيفى المتحققة فى الواقع (أى ما يستطيع شخص ما أداءه بالفعل) أو القدرات المتوفرة فى بدائل تملكها (أى الفرص الحقيقية المتاحة للشخص). ويفيد الاثنان نمطين مختلفين من المعلومات - النمط الأول عن الأشياء التى يفعلها امرئ ما، والثانى عن الأشياء التى يكون المرء موضوعيا حرا فى أن يفعلها. وجدير بالذكر أن كلا من هذين النهجين عن القدرة مستخدمان فى أدبيات الاقتصاد، بل وحدث أن جمع الباحثون بينهما أحيانا(٤٥).

ويفيد تراث راسخ فى علم الاقتصاد بأن القيمة الحقيقية لمجموعة من الخيارات تتمثل فى الاستخدام الأفضل الممكن لها، وكذا الاستخدام الفعلى لها من حيث أن يبلغ السلوك أقصى مداه مع انتفاء الشك وعدم اليقين. ومن ثم فإن القيمة الاستعمالية للفرصة تعتمد على قيمة أحد عناصرها (بمعنى الخيار الأفضل أو الخيار الذى تحقق فعلا)[٤٦]. والملاحظ فى هذه الحالة أن التركيز على قوة موجهة للأداء الوظيفى وقع الاختيار عليها يتطابق مع التركيز على بنية القدرة حيث أننا فى نهاية المطاف نحكم على هذه الأخيرة تأسيسا على الأولى.

ويمكن استخدام الحرية التى تتجلى فى بنية القدرة بأساليب أخرى مغايرة طالما وأنه لا حاجة بنا دائما لمطابقة قيمة بنية مع قيمة العنصر الأفضل فيها - أو العنصر المختار. وإن بالإمكان أن نضفى أهمية على توفر فرص لم يتم الاستفادة بها بعد. وهذا اتجاه طبيعى يمكن أن نمضى فيه إذا كانت العملية التى تتحقق لنا النتائج من خلالها مهمة فى ذاتها[٤٧]. ولنا فى الحقيقة أن نعتبر "الاختيار" أداء وظيفيا قيما، كما وأن وجود س فى حوزتنا وليس ثمة بديل عنه أمر مختلف ومتميز عن اختيارنا س مع وجود بدائل موضوعية أخرى[٤٨]. إن الصوم غير الجوع الاضطرارى القسرى. أن يكون للمرء خيار فى أن يأكل فهذا هو ما يضفى على الصوم قيمة ويسبغ عليه معناه، أى اختيار عدم تناول الطعام مع قدرة المرء على تناول الطعام إذا شاء.

الأهمية والتقييم والاختيار الاجتماعى

يمكن لعمليات الأداء الوظيفى الفردية أن تفضى إلى مقارنات بين الأشخاص أسهل من المقارنات بين المنافع (أو السعادة أو اللذاذات أو الرغبات). كذلك فإن الكثير من عمليات الأداء الوظيفى وثيقة الصلة - وتحديدا الخصائص غير الذهنية - يمكن الفصل بينها وبين التقييم الذهنى لها (دون أن تدخل ضمن "التكيف الذهنى").

والملاحظ أن قابلية تغير عملية تحول الوسائل إلى غايات (أى إلى حرية من أجل إنجاز غايات) تبدت عمليا فى المدى الذى يمكن أن تأخذه تلك الإنجازات أو الخريات ضمن قائمة الغايات.

بيد أن المقارنات بين الأشخاص بشأن مجمل المزايا تستلزم أيضا "جمعها" علاوة على المكونات المغايرة. وغنى عن البيان أن منظور القدرة منظور تعددى دون جدال. أولا توجد عمليات مختلفة للأداء الوظيفى بعضها أهم من بعضها الآخر. ثانيا ثمة مسألة تتعلق بمدى الأهمية التى نوليها للحرية الموضوعية (بنية القدرة) مقابل الإنجاز الفعلى (القوة الموجهة المختارة للأداء الوظيفى). أخيرا حيث لا يوجد من يزعم أن منظور القدرة يستنفد جميع الاهتمامات وثيقة الصلة بالأغراض التقييمية (إذ يمكننا، على سبيل المثال، أن نولى أهمية للقواعد والإجراءات وليس فقط للحريات والنتائج) فإن هناك مسالة أساسية تتعلق بمدى الأهمية التى نضفيها على القدرات مقارنة بأى اعتبار آخر وثيق الصلة[٤٩].

هل تشكل هذه الكثرة عائقا يحول دون الدفاع عن منظور القدرة لأغراض تقييمية؟ العكس تماما. إن الإصرار على وجود مقدار متجانس واحد فقط لنقيمه يعنى الخفض الجذرى لنطاق تفكيرنا التقييمى. إنه ليس من دواعى الفضل للمذهب النفعى الكلاسيكى، على سبيل المثال، أنه يكتفى فقط بتقييم اللذة دون أن يعبأ بشكل مباشر بمسائل الحرية أو الحقوق أو الإبداع أو الظروف المعيشية الفعلية. وإن الإصرار على مظهر الراحة الميكانيكية بأن نحظى فقط "بشىء طيب" متجانس إنما يعنى إنكار إنسانيتنا ككائنات تفكر بعقلها. فهذا أشبه بأن نسعى لكى تكون حياة رئيس الطهاة أيسر فنطالبه بأن يصنع شيئا (وحده دون سواه) نحبه جميعا (مثل السمك المدخن أو ربما طبق بطاطس محمر فرنسى) أو أن يطهو نوعية طعام يتعين علينا جميعا أن نفرط فى تقديرها.

ويعتبر تغاير العوامل المؤثرة فى المصلحة الفردية قسمة شائعة فى التقييم الفعلى. إذ نستطيع أن نقرر إغماض أعيننا عن هذه المسألة قانعين فقط بافتراض أن ثمة شيئا

ما متجانسا (من مثل الدخل أو المنفعة) يمكن فى ضوئه الحكم على إجمالى المصلحة العامة لكل فرد، فضلا عن المقارنة بين الأفراد على أساسها (وأن نستبعد اختلاف الحاجات والظروف الفردية وغير ذلك). بيد أن هذا لا يحسم المشكلة وإنما نتحاشاها فقط. وقد يكون لتحقيق الأفضلية قدر واضح من الجاذبية عند التعامل مع الحاجات الفردية لشخص ما ولكن هذا، كما ذكرنا سابقا، لا يفيد كثيرا عند المقارنة بين الأفرد، وهو أمر محورى لأى تقييم اجتماعى. وجدير بالذكر أننا قد نأخذ أفضلية كل شخص باعتبارها الحكم الأخير بشأن رفاه هذا الشخص، مع إغفال أى شىء آخر (مثل الحرية) عدا الرفاه، وكذلك مع افتراض أن كل شخص له دالة الطلب ذاتها أو خارطة الأفضلية نفسها. ولكن حتى إذا ما فعلنا هذا فإن المقارنة بين تقييمات السوق للحزم السلعية (أو وضعها النسبى فى خارطة مشتركة لنظام السواء فى الحيز السلعى) لن تفيدنا إلا قليلا بشأن المقارنات بين الأفراد.

والملاحظ أن تقاليد التقييم المشتملة على تخصيص أكمل للمواصفات تسمح صراحة بقدر كبير من التغاير. مثال ذلك أن تحليل راولس للمصالح الأولية يعتبر متنوعا فى بنيته (إذ يتضمن الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة والأساس الاجتماعى لاحترام الذات). ويعالجها راولس فى ضوء "مؤشر" شامل لحيازات المنافع الأولية(٥٠). ونجد فى كل من نهج راولس واستخدام أداء المهام الوظيفية أسلوبا مماثلا لممارسة الحكم على حيز مشتمل على خواص متغايرة. ولكن النهج الأول أفقر من حيث المعلومات، وذلك لأسباب سبق مناقشتها. ويرجع هذا إلى تباين محددات قياس الموارد والمصالح الأولية مقابل الفرصة المتاحة لبلوغ حياة رفيعة المستوى.

بيد أن مشكلة التقييم ليست من نوع الكل أو لا شىء. إن بعض الأحكام التى تنطوى على قصور تنبع مباشرة من تحديد خصائص الحيز البؤرى. إذ يتحدد مثل هذا البعد البؤرى عند انتقاء بعض عمليات الأداء الوظيفى باعتبارها مهمة، وتفضى علاقة الهيمنة ذاتها إلى تنظيم تراتبى منحاز للأوضاع البديلة. مثال ذلك لو أن شخصا س

أداؤه الوظيفى يتسم بالأهمية ويفوق الشخص ص، فإن الكمية الموجهة للوظيفة عند س تحظى بتقييم أعلى من ص. ويمكن لهذا التنظيم التراتبى المنحاز أن "يمتد" عن طريق المزيد من عمليات تحديد مظاهر الأهمية المحتملة. وطبيعى أن مجموعة فريدة من مظاهر الأهمية سوف تكفى لإنتاج نظام تراتبى كامل، ولكن هذا ليس ضروريا. وإذا سلمنا بوجود نطاق لمظاهر الأهمية متفق عليه (أى يكون الاتفاق على أن يجرى اختيار الأهمية من نطاق محدد المواصفات حتى وإن لم يكن ثمة اتفاقا بشأن النقطة المحددة بالدقة على امتداد هذا النطاق) فسوف يكون ثمة نظام تراتبى منحاز قائم على تقاطع المراتب. وجدير بالملاحظة أن هذا التنظيم التراتبى سوف يمتد على نحو نسقى كلما ضاق النطاق أكثر فأكثر. وسوف يكتمل النظام التراتبى المنحاز عند نقطة ما خلال عملية تضييق النطاق - وربما يتم ذلك قبل أن تكون مظاهر الأهمية فريدة الطابع[٥١].

وطبيعى أن يكون من الأمور الحاسمة فى أى ممارسة تقييمية من هذا النوع السؤال عن كيفية انتقاء الأهمية. وإن هذه الممارسة للحكم على القيمة لا يمكن حسمها إلا عن طريق تقييم عقلانى مبنى على الأسباب. ذلك لأن انتقاء مظاهر الأهمية بالنسبة لأى شخص يحكم عليها سوف يستلزم منه تفكيرا وتأملا وليس اتفاقا بين أشخاص (أو توافق آراء). ولكن الوصول إلى نطاق "متفق عليه" للتقييم الاجتماعى (فى الدراسات الاجتماعية عن الفقر كمثال) يستلزم بالضرورة توفر نوع من "توافق الآراء" المبنى على أسباب عقلانية بشأن مظاهر الأهمية، أو على الأقل بشأن نطاق محدد من الأهمية. وهذه ممارسة "للاختيار الاجتماعى" والتى تستلزم مناقشة عامة وفهما وقبولا على أساس ديمقراطى[٥٢]. وهذه ليست مشكلة خاصة مقترنة فقط باستخدام حيز الأداء الوظيفى.

ونجد هنا اختيارا مهما بين "التكنوقراطية" و"الديمقراطية" فى انتقاء الأهمية، وهو أمر ربما يجدر أن نستطرد قليلا فى مناقشته. إن إجراء الاختيار القائم على التماس الاتفاق أو توافق الآراء يمكن أن يثير حالة من التشوش المفرط. ويشعر

الكثيرون من التكنوقراط بالضيق إزاء هذا الوضع مما يجعلهم يتوقون بشدة لإيجاد صيغة رائعة تحدد لنا "الأهمية" فى صورة جاهزة والتى تتصف بالصواب. وطبيعى أن ليس ثمة صيغة كهذه موجودة، حيث إن مسألة تقدير الأهمية هى مسألة تقييم وحكم وليست مسألة تقانة لا شخصية.

وليس هناك على أية حال ما يمنعنا من القول بأن صيغة بذاتها ـ وليس أى صيغة بديلة ـ يمكن استخدامها للجمع، غير أن مكانتهافى هذه الممارسة التى لا مناص منها للاختيار الاجتماعى رهن إمكانية قبولها من الآخرين. ومع هذا تسود رغبة قوية لإيجاد صيغة "واضحة الصواب" والتى لا يمكن أن يعترض عليها عاقل. وتوفر لنا مثال جيد من خلال النقد القوى الذى قدمه تى. إن. سرينيفا زان وانتقد فيه نهج القدرة (واستخدامه المنحاز فى تقارير التنمية الإنسانية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة). ويعبر فى نقده عن شعوره بالقلق إزاء "تباين أهمية القدرات المختلفة" واقترح نبذ هذا النهج وإبداله "بإطار الدخل الحقيقى" الذى يتضمن قياسا إجرائيا لتقدير أهمية السلع ـ قياس القيمة التبادلية"[٥٣]. ترى إلى أى مدى يكون هذا النقد مقنعا؟ هناك يقينا قياس ما لتحديد القيمة السوقية ولكن ما الذى نفيده منها؟وكما قلت سابقا، فإن "القياس الإجرائى" للقيمة التبادلية لا يوفر لنا مقارنة لمستويات الانتفاع بين الأشخاص طالما وأن هذه المقارنات لا يمكن استخلاصها من سلوك اختيارى. ويسود بعض الخلط والتشوش بشأن هذا الموضوع بسبب القراءة الخاطئة لتراث نظرية الاستهلاك – وهى مفهومة فى سياقها – والتى تأخذ المنفعة باعتبارها التمثيل الحسابى لاختيار شخص بذاته. وهذه وسيلة مفيدة لتحديد المنفعة عند تحليل سلوك الاستهلاك لكل شخص على حدة.بيد أنها وحدها لا تقاوم أى إجراء مهما كان للمقارنة الموضوعية بين الأشخاص. ويتمثل الوجه الآخر للعملة فى وجهة نظر بول صمويليسون التى تقرر أن ليس ضروريا عند وصف التبادل عمل مقارنات بين الأشخاص بشأن المنفعة:[٥٤] "ذلك أننا لا نعرف شيئا خاصا بمقارنة المنفعة بين الأشخاص عند الالتزام بقياس القيمة التبادلية".

وكما ذكرنا آنفا تظل هذه المشكلة قائمة حتى لو كان لكل فرد دالة الطلب نفسها. وتزداد شدة عندما تختلف دالات الطلب الفردية. وتصبح فى هذه الحالة مقارنات الأساس السلعى للنفع إشكالية غير محسومة. وليس ثمة شىء فى منهج بحث تحليل الطلب، بما فى ذلك نظرية الأفضلية الواضحة، يعطينا أى قراءة عن المقارنات فيما بين الأشخاص بشأن المنافع أو مظاهر الرفاه المبنية على أساس اختيارات الحيازات السلعية، ومن ثم تكون مبنية على أساس مقارنات بين الدخل الحقيقى.

والحقيقة أنه مع التسليم بالتنوع فيما بين الأشخاص، والمرتبط بعوامل من مثل العمر والجنوسة والمواهب الفطرية وحالات العجز أو المرض، فإن الحيازات السلعية ستفيدنا عمليا بمعلومات قليلة عن طبيعة الحياة التى يمكن أن يحياها كل فرد من الناس. وهكذا يمكن أن تكون الدخول الحقيقية مؤشرات ضعيفة للدلالة على العناصر المهمة للرفاه ولنوعية الحياة التى يحق للناس أن يعتبروها حياة قيمة. ويمكن القول بوجه عام أن لا مناص من الحاجة إلى أحكام تقييمية عند مقارنة الرفاه الفردى أو نوعية الحياة. علاوة على هذا فإن أى إنسان يرى أن ثمة قيمة فى علمية الفحص الدقيق العام لابد وأن يكون ملتزما بتوضيح أن الحكم إنما يصدر تأسيسا على استخدام الدخول الحقيقية لهذا الغرض وأن مظاهر الأهمية المستخدمة ضمنا لابد وأنها خضعت بالضرورة لعملية فحص تقييمى. وجدير بالملاحظة فى هذا السياق أن التقييم المبنى على سعر السوق للمنفعة المستمدة من حزمة من السلع يعطى انطباعا خاطئا - بالنسبة للبعض على الأقل - بأن ثمة قياسا إجرائيا متاحا تم انتقاءه مسبقا - لاستخدامه للتقييم وأنه يشكل عامل تقييد لا عامل نفع. وإذا كان الفحص القائم على معلومات والذى يجريه الناس أمرا محوريا لأى تقييم اجتماعى (كما أعتقد أنا فى هذه الحالة) فإن القيم الضمنية يتعين إبرازها لتكون أكثر وضوحا بدلا من إخفائها عن عملية الفحص بحجة زائفة تزعم أنها جزء من قياس "متاح مسبقا" والذى يمكن للمجتمع أن يستخدمه مباشرة دون حاجة إلى مزيد من اللغط.

وحيث إن أفضلية التقييم المبنى على سعر السوق قوى جدا بين كثير من الاقتصاديين فإن من المهم أيضا الإشارة إلى أن جميع المتغيرات فيما عدا الحيازات السلعية (وتشتمل على أمور مهمة مثل الأخلاق، والحالات المرضية والتعليم والحريات والحقوق المعترف بها) تكون أهميتها الضمنية هى صفر فى عمليات التقييم المرتكزة فقط على نهج الدخل الحقيقى. ولا تحصل هذه على قدر من الأهمية غير المباشرة إلا إذا كانت تؤدى - وإلى المدى الذى تؤدى فيه - إلى تعظيم الدخل الحقيقى والحيازات السلعية. وغنى عن البيان أن الخلط بين مقارنة الرفاه بمقارنة الدخل يستلزم ثمنا باهظا.

وهكذا نكون إزاء قضية منهجية شديدة التأثير تهدف إلى تأكيد الحاجة إلى أن نعزو أهمية تقييمية صريحة لمكونات مختلفة لنوعية الحياة (أو للرفاه). ثم يلزم مع هذا أن نطرح الأهمية المختارة للنقاش العام الصريح وللفحص النقدى. وجدير بالذكر أنه فى أى اختيار للمعايير بغية الوفاء بأغراض تقييمية لن يقتصر الأمر فقط على استخدام أحكام القيمة، بل وغالبا ما نستخدم بعض الأحكام التى لا يتوفر اتفاق كامل بشأنها. وهذا واقع لا فكاك منه عند ممارسة اختيار اجتماعى من هذا النوع[٥٥]. والقضية الحقيقية هى إذا ما كان بإمكاننا استخدام بعض المعايير التى يمكن أن تحظى بمساندة عامة أكبر، لما تحققه من أغراض تقييمية، وتفوق بذلك المؤشرات الفجة التى غالبا ما يوصى بها البعض تأسيسا على حجج تقانية مزعومة من مثل مقاييس الدخل الحقيقى. إن هذه مسألة محورية للأساس التقييمى للسياسة العامة.

معلومات القدرة: استخدامات بديلة :

يمكن استخدام منظور القدرة بوسائل جد متمايزة. ويتعين أن نمايز بين أى استراتيجية علمية نستخدمها لتقييم السياسة العامة عن القضية الأساسية المتعلقة

بأفضل طريقة للحكم على المصالح الفردية وبيان المقارنات فيما بين الأشخاص لتكون أكثر وضوحا. والملاحظ على المستوى الأساسى أن منظور القدرة يحظى ببعض المزايا الواضحة (لأسباب أسلفناها) بالمقارنة بعملية التركيز على متغيرات أداتية من مثل الدخل. بيد أن هذا لا يعنى أن التركيز الأكثر إفادة وإنتاجا للانتباه العملى سيظل دائما وأبدا قياسا للقدرات.

إن بعض القدرات قياسها أصعب من غيرها، كما أن محاولات إخضاعها "لمقياس ما" يمكن أن يخفى أحيانا أكثر مما تكشف هى. والملاحظ غالبا أن مستويات الدخل ـ مع قدر من التصويبات المحتملة لفوراق الأسعار وتباينات الظروف الفردية أو الجماعية ـ يمكن أن تفيد كثيرا جدا كوسيلة لاستهلال تقييم عملى. إن الحاجة إلى البرجماتية ماسة للغاية عند استخدام الحافز الذى يرتكز عليه منظور القدرة،وذلك لاستخدام البيانات المتاحة لإجراء تقييم عملى وتحليل للسياسات.

وثمة ثلاثة أساليب عملية بديلة يمكن التفكير فيها لإضفاء صيغة عملية على الاهتمام الأساسى[٥٦].

١ . النهج المباشر: يأخذ هذا النهج صورة فحص مباشر لما يمكن أن يقال عن المزايا النسبية وذلك بفحص ومقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفى أو للقدرات. ويعتبر هذا النهج من نواح كثيرة الأسلوب الأكثر مباشرة والأصدق تماما لدمج اعتبارات القدرة فى عملية التقييم. ويمكن استخدامه مع هذا بأشكال مختلفة. وتتضمن الأشكال المختلفة ما يلى:

١-١ المقارنة الكلية وتشتمل على التنظيم التراتبى لجميع هذه الكميات الموجهة بعضها إزاء بعض على أساس الفقر أو عدم المساواة (أو أى موضوع كان).

١-٢ التنظيم التراتبى المنحاز، ويتضمن التنظيم التراتبى لبعض القوى الموجهة مقابل أخرى، دون اشتراط اكتمال التنظيم التراتبى التقييمى.

١-٣ مقارنة متميزة للقدرة، وتتضمن مقارنة بعض قدرات محددة يجرى اختيارها لتكون بؤرة الاهتمام دون النظر إلى اكتمال التغطية

واضح أن المقارنة الكلية أو الشاملة هى أكثر الوسائل الثلاثة طموحا ـ وهى غالبا شديدة الطموح. ويمكن لنا أن نمضى فى هذا الاتجاه ـ ربما بعيدا جدا ـ حين لا نصر على التنظيم التراتبى الكامل لجميع البدائل. ولنا أن نشهد أمثلة للمقارنة المتميزة للقدرات فى ما نوليه من اهتمام مركز لمتغير خاص بقدرة بذاتها من مثل العمالة أو طول العمر أو تعلم الأبجدية أو الغذاء.

ويمكن بطبيعة الحال أن ننتقل من مجموعة مقارنات منفصلة عن بعضها بين قدرات متمايزة إلى تنظيم تراتبى جامع لفئات القدرات. وها هنا يبرز الدور الحاسم لمظاهر الأهمية ليسد الثغرة بين "مقارنات القدرة المتميزة" و"التنظيم التراتبى المنحاز" (أو حتى "المقارنات الكلية")[٥٧]. ولكن من المهم أن أؤكد على أنه بالرغم من التغطية غير الكاملة الناتجة عن مقارنات القدرة المتميزة فإن هذه المقارنات يمكن أن تلقى ضوءا كافيا يفيد عمليات التقييم. وسوف تتهيأ فرصة لتوضيح هذه المسألة فى الباب التالى من الكتاب.

٢ . النهج التكميلى: نهج ثان غير جذرى نسبيا، ويتضمن استخداما متصلا لإجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص من حيث حيز الدخل ولكنه يستكمل هذه المقارنات باعتبارات خاصة بالقدرة. (وغالبا ما يكون بوسائل غير رسمية). ويمكن لأغراض عملية توسيع قاعدة المعلومات حتى خلال هذا الطريق. كذلك فإن عملية الاستكمال يمكن أن تنصب على أحد أمرين: إما المقارنات المباشرة لعمليات الأداء الوظيفى، أو على متغيرات أداتية مختلفة عن الدخل والتى من المتوقع أن تؤثر على تحديد القدرات. وثمة عوامل من مثل متاحية الرعاية الصحية وإمكانية تحقيقها، والدليل على الانحياز الجنوسى فى عمليات التخصيص داخل العائلة، وتفشى وتفاقم البطالة، يمكن أن تضاعف من الوضوح الانحيازى المترتب على المقاييس التقليدية فى حيز

الدخل. ويمكن لهذه التوسعات أن تثرى الفهم الكلى والشامل لمشكلات عن الظلم والفقر بما تضيفه إلى حصاد معارفنا من خلال مقاييس عدم مساواة الدخول وفقر الدخل. وجدير بالملاحظة أن هذا النهج يشتمل جوهريا على استخدام "مقارنة القدرة المتميزة" كوسيلة لإنجاز عملية الاستكمال[٥٨].

٣ . النهج غير المباشر: مسار ثالث لهذا النهج أكثر طموحا من النهج التكميلى وإن ظل مركزا على الحيز الأسرى للدخل الذى يجرى توفيقه وتعديله على نحو صحيح. وهنا فإن المعلومات بشأن محددات القدرات المختلفة عن الدخل يمكن الإفادة بها لحساب "الدخل المعدل". مثال ذلك أن مستويات دخل الأسرة يمكن تعديلها فى اتجاه تنازلى على أساس الأمية أو اتجاه صاعد على أساس المستويات العليا للتعليم وهكذا بهدف جعلها متعادلة تأسيسا على إنجاز القدرة. ويتعلق هذا الإجراء بالأدبيات العامة المعنية "بجداول التكافؤ". ويرتبط كذلك بالبحث المعنى بتحليل أنماط الإنفاق الأسرى بهدف عمل تقييم غير مباشر للمؤثرات السببية التى ربما لم يتسن ملاحظتها (مثل وجود أو عدم وجود أنماط بذاتها من الانحياز الجنسى داخل الأسرة"[٥٩].

وتتمثل ميزة هذا النهج فى واقع أن الدخل مفهوم أسرى وغالبا ما يسمح بعمل قياسى أكثر دقة وصرامة (ويمكن القول أكثر دقة من "المؤشرات"الشاملة للقدرات). وهذا من شأنه أن يهيئ فرصة أكبر للحركة، وربما يعطى تفسيرا أكثر سهولة. وجدير بالذكر أن حافز اختيار "قياس" الدخل فى هذه الحالة يماثل اختيار إيه. بى. أتكنسون لحيز الدخل لقياس آثار عدم المساواة فى الدخل (وذلك فى حسابه للدخل المتكافئ الموزع بالتساوى) بدلا من حيز المنفعة الذى اقترحه فى الأصل هوج دالتون[٦٠]. ويمكن النظر إلى عدم المساواة حسب نهج دالتون فى ضوء فقدان المنفعة الناجم عن التفاوت بينما التغيير الذى أحدثه أتكنسون تضمن تقييم الفقدان أو النقص الناجم عن عدم المساواة تأسيسا على "الدخل المتكافئ".

وجدير بالذكر أن مسألة "القياس" ليست أمرا يمكن إغفاله، كما وأن النهج غير المباشر حقق بعض الإيجابيات. ومع ذلك فإنه من الضرورى الاعتراف بأنه ليس

"أبسط" من عملية التقدير المباشر. أولا، إننا إذ نجرى تقديرا لقيم الدخل المتكافئ يتعين أن نفكر فى الكيفية التى يؤثر بها الدخل فى القدرات ذات الصلة، نظرا لأن أسعار التحويل لابد وأن تعتمد على الحافز الأساسى لتقييم القدرة. علاوة على هذا فإن جميع قضايا المبادلات بين قدرات مختلفة (وتلك ذات الأهمية النسبية) يتعين التصدى لها فى النهج غير المباشر تماما بنفس قدر التصدى لها من جانب النهج المباشر طالما وأن وحدة التعبير هى فقط كل ما تغير جوهريا. وحسب هذا المعنى فإن النهج غير المباشر لا يختلف فى الأساس عن النهج المباشر من حيث الأحكام التى يعمد إلى إنجازها بغية الوصول إلى مقاييس صحيحة وملائمة فى حيز الدخول المتكافئة.

ثانيا، من المهم أن نمايز بين الدخل من حيث هو وحدة نقيس عليها حالة عدم المساواة وبين الدخل كأداة لخفض حالة عدم المساواة.والملاحظ أنه حتى إذا ما تم قياس عدم المساواة فى القدرات قياسا جيدا تأسيسا على الدخول المتكافئة، فإنه لا يلزم عن هذا القول إن تحويل الدخل سيكون أفضل وسيلة لمعادلة حالة المساواة القائمة. وجدير بالذكر أن مسألة سياسة التعويض أو الإنصاف تثير قضايا أخرى (فعالية تغيير مظاهر التباين فى القدرات، والقوة النسبية لتأثيرات الحافز وغير ذلك). ومن القضايا الأخرى المثارة أن "القراءة" السهلة لثغرات الدخل يتعين ألا نعتبرها إشارة إلى أن تحويلات الدخل المقابلة سوف تعالج مظاهر التفاوت بفعالية كبيرة. وليست هناك بطبيعة الحال حاجة للوقوع فى القراءة الخاطئة للدخول المتكافئة، ولكن وضوح وفورية حيز الدخل يمكن أن يغرينا بذلك، وهو ما يجب مقاومته صراحة.

ثالثا، على الرغم من أن حيز الدخل يتميز بقدرة أكبر على القياس والتمفصل فإن المقادير الفعلية يمكن أن تكون مضللة للغاية من حيث بيان القيم المتضمنة. ولنتأمل على سبيل المثال حالة ينخفض معها الدخل ويبدأ المرء يعانى الجوع، هنا يمكن أن يحدث انخفاض حاد عند نقطة ما بالنسبة لفرص المرء للبقاء. ولكن مع هذا فإن "المسافة"

الفاصلة فى حيز الدخل بين قيمتين متبادلتين يمكن أن تكون قصيرة (عند قياسها على أساس الدخل فقط) إذا ما أدى هذا التغيير إلى تحول درامى فى فرص البقاء. ويمكن بعد ذلك أن يكون أثر هذا التغير القليل فى الدخل تغيرا كبيرا جدا فى حيز ما يهم بالفعل (وهو هنا القدرة على البقاء). لهذا فإننا قد ننخدع حين نتصور أن الفرق فارق ضئيل حقا نظرا لضآلة فارق الدخل. والحقيقة أنه طالما ظل الدخل مهما من حيث هو أداة فقط فإننا لا نستطيع أن نعرف مدى أهمية ثغرات أو فروق الدخل دون اعتبار النتائج المترتبة على ذلك. إن خسارة معركة بسبب نقص مسمار (خلال سلسلة من الروابط السببية التى يعرضها الشعر القديم) فإن المسمار يكون سببا فى حدوث فارق ضخم مهما كانت ضآلة حجمه فى حيز الدخل أو النفقات.

إن كل نهج من الثلاثة السابقة له ميزته التى يمكن أن تتغير اعتمادا على طبيعة الممارسة، ومدى توفر المعلومات، والضرورة الملحة للقرارات التى يتعين اتخاذها. ونظرا لأن منظور القدرة يفسره البعض أحيانا فى عبارات فائقة البراعة (مقارنات كاملة بموجب النهج المباشر) فإن من المهم أن نؤكد على ما يتحلى به هذا النهج من سعة أفق وشمولية. وإن التأكيد على أهمية القدرات يمكن أن يتوازى مع عدد من الاستراتيجيات المتباينة الخاصة بالتقييم العقلى المتضمن حلولا وسطا عملية. وغنى عن البيان أن الطبيعة البرجماتية للعقل العملى تتطلب هذا.

ملاحظات ختامية :

يروى أن أقليدس قال لبطليموس: "لا يوجد طريق ملكى إلى الهندسة"، وليس واضحا إن كان ثمة أى طريق ملكى لتقييم السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية. ذلك أن هناك العديد من الاعتبارات المتباينة التى تجذب الانتباه، كما يتعين إجراء التقييمات بحساسية شديدة لهذه المهام. والملاحظ أن القسط الأكبر من الجدال بشأن أساليب

التناول البديلة للتقييم ترتبط بالأولويات عند اتخاذ قرار بشأن ما الذى يتعين أن يكون لب اهتمامنا المعيارى.

وأكدنا هنا أن الأولويات المقبولة، ضمنيا فى الغالب، فى أساليب التناول المختلفة لدراسة الأخلاق واقتصاد الرفاه والفلسفة السياسية يمكن إبرازها وتحليلها عن طريق تحديد المعلومات التى تنبنى عليها الأحكام التقييمية فى كل نهج على حدة. وانصب اهتمامنا على هذا الباب تحديدا على بيان كيف تعمل هذه "القواعد المعلوماتية" وكيف تستخدم المنظومات الأخلاقية والتقييمية المختلفة قواعد معلوماتية جد مختلفة.

وجدير بالملاحظة أن التحليل الذى عرضناه فى هذا الباب انتقل من هذه القضية العامة إلى مناهج تقييمية بذاتها، نخص بالذكر منها مذهب المنفعة والنزعة التحريرية والعدالة عند راولس. واتساقا مع وجهة النظر القائلة بأنه لا يوجد فى الحقيقة طريقا ملكيا إلى التقويم، فقد ظهر أن لكل من هذه الاستراتيجيات المكينة ميزات خاصة بها وإن كان كل منها أيضا تعيبه حدود وقيود مهمة.

وبدأت مسيرة هذا الباب فى اتجاه فحص ودراسة آثار ودلالات تركيز الاهتمام مباشرة على الحريات الموضوعية للأفراد المعنيين. وحدد نهجا عاما يركز على قدرات الناس على أداء أمور بذاتها - وعلى حريتهم فى صوغ حياتهم - فى ضوء أسباب لديهم تضفى عليها قيمة. وسبق لى أن ناقشت هذا النهج أيضا فى مكان آخر[٦١] مثلما ناقشه آخرون غيرى ووضحت للعيان ما به من ميزات أو قيود دون أى مغالاة. وتبين أن هذا النهج ليس قادرا فقط على الإلمام مباشرة بأهمية الحرية بل قادر أيضا على أن يولى اهتماما موضوعيا بالحوافز الأساسية التى تسهم فى توثيق الصلة بالنهج الأخرى. وأخص بالذكر أن المنظور القائم على الحرية يمكن أن يعنى، علاوة على أمور أخرى، باهتمام المذهب النفعى برفاه البشر واهتمام النزعة التحريرية بعمليات الاختيار، وحرية التصرف، وكذا نظرية راولس التى تركز على الحرية الفردية وعلى الموارد اللازمة للحريات الموضوعية. وحسب هذا الفهم فإن نهج القدرة تتوفر له سعة

الأفق والحساسية مما يهيئ مدى شديد الاتساع ومما يسمح بأن نولى اهتماما لمجموعة اهتمامات متباينة ومهمة التى تفعل المناهج البديلة بعضها على نحو أو آخر. وتهيأ هذا المدى الواسع نظرا لإمكانية الحكم على حريات الأشخاص بالرجوع صراحة إلى النتائج وإلى العمليات التى ينشدونها ويرونها ذات قيمة لهم وفقا لأسباب محددة لديهم.

ونوقشت كذلك الوسائل المختلفة لاستخدام هذا المنظور المرتكز على الحرية، وقاومنا تحديدا فكرة أن لابد وأن يكون الاستخدام مبنيا على أساس قاعدة الكل أو لا شيء. والملاحظ فى كثير من المشكلات العملية أن إمكانية استخدام نهج مرتكز صراحة على الحرية هو إمكانية محدودة نسبيا. ولكن مع هذا كله ثمة إمكانية للاستفادة مما يشتمل عليه النهج المرتكز على الحرية من استبصارات مثيرة واهتمامات معلوماتية - دون التعنت فى إغفال الإجراءات الأخرى عندما يكون من النافع استخدامها فى سياقات محددة. وينبنى التحليل التالى على هذه الشروط فى محاولة لإلقاء الضوء على التخلف (منظورا إليه بعامة فى صورة غياب الحرية) والتقدم (منظورا إليه باعتباره عملية إزاحة مظاهر غياب الحرية وتوسيع نطاق الحريات الموضوعية لمختلف الأنماط التى يرى الناس أن لديهم الحق والمبرر لإضفاء قيمة عليها). إن بالإمكان استخدام نهج عام بوسائل مختلفة اعتمادا على السياق وعلى المعلومات المتاحة. ولا ريب فى أن هذا الجمع بين التحليل التأسيسى والاستخدام البرجماتى هو ما يهيئ لمنهج القدرة مداه الواسع الرهيب.

هوامش

الفصل الثالث: الحرية وأسس العدالة

١ – دور الاستثناء والشمول فى المعلومات ناقشته فى بحث لى بعنوان: Choice, Welfare and Measurement (Oxford: Blackwell; Cambridge, Mass.: MIT Press, 1982)

٢ – انظر Jeremy Bentham, An Introduction to the Principles of Morals and Legislation (Oxford: Clarendon Press, 1907).

٣ – نقرأ نقدا لمذهب المنفعة فى مقال لى فى مجلة الفلسفة: سبتمبر/أيلول ١٩٧٩، ومقال "الرفاه والفعالية والحرية" فى مجلة الفلسفة، إبريل/نيسان ، ١٩٨٥

٤ – عن أوجه التمييز، أنظر: J.C.B. Gosling, Pleasure and Desire (Oxford: Clarendon Press, 1969);

٥ – عن قضية منهج البحث الواردة، أنظر مقالىّ: "On Weights and Measures" (1977) and "Informational Analysis of Moral Principles" (1979).

٦ – كان ليونيل روبنز مقتنعا تماما حين أكد احتمال عدم وجود أساس علمى لمقارنة السعادة بين الناس، وكان لنقده دورا فعالا فى تقويض مذهب المنفعة كنهج رئيسى فى اقتصاد الرفاه.

٧ – Bentham, An Introduction to the Principles of Morals and Legislation (1789); John Stuart Mill, Utilitarianism (London, 1861).

٨ – هذه هى أبسط صيغة لمذهب المنفعة. لمن شاء صيغا أعقد واقل مباشرة أنظر:

R. M. Hare, Moral Thinking: Its Levels, Methods and Point (Oxford: Clarendon Press, 1981); and James Griffin, Well-Being: Its Meaning, Measurement, and Moral Importance (Oxford: Clarendon Press, 1986).

٩ – القضايا الفنية الواردة وبعض القيود فى تحديد المنفعة فى الإطار الثنائى للاختيار ناقشتها فى كتابى: Choice, Welfare and Measurement (1982), and more informally in On Ethics and Economics (Oxford: Blackwell, 1987).

١٠ – انظر المفوضية المستقلة المعنية بالسكان ونوعية الحياة فى: Caring for the future (Oxford: Oxford University Press, 1996.

١١ – عرضت تحفظاتى بشأن مذهب المنفعة فى: Collective Choice and Social Welfare (San Francisco: Holden-Day, 1970).

١٢ - انظر: Sen, Inequality Reexamined (1992), and Martha Nussbaum, Sex and Social Justice (New York: Oxford University Press, 1999).

١٣ - Rawls, A Theory of Justice (1971).

١٤ - Nozick, Anarchy, State and Utopia (1974).

١٥ - راولس، المرجع نفسه.

١٦ - H.L.A. Hart, "Rawls on Liberty and Its Priority," University in Reading Rawls, edited by Norman Daniels (New York: Basic Books, 1975); and Rawls, Political Liberalism (1993), lecture 8.

١٧ - انظر كتابي: Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation (Oxford and New York: Oxford University Press, 1981)

١٨ - تجد المزيد من المقترحات في بحثي:

"Rights and Agency," Philosophy and Public Affairs n (1982); and "Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984," Journal of Philosophy 81 (April 1985).

١٩ - انظر: Robbins, "Interpersonal Comparisons of Utility" (1938), p. 636.

ولنقد هذا الرأى، أنظر:

I.M.D. Little, A Critique of Welfare Economics (Oxford: Clarendon Press, 1950).

٢٠ - يوسع جون هارسانى من تعريف اختيار المنفعة إلى المقارنات بين الأشخاص عن طريق حساب اختيارات افتراضية John Harsanyi, Essays in Ethics, Social Behaviour, and Scientific Explanation, Reidel, 1976. ويعتمد منهجه فى الحقيقة فى دراسة اقتصاد الرفاه النفعى على تقييم التنظيم الاجتماعى من حيث توفر فرصة متساوية ليكون المرء شأن أى إنسان آخر فى المجتمع. وهذه تجربة فكرية مفيدة إلى أقصى حد وتمثل صيغة محددة لنهج عام نحو النزاهة، وتردد صداه كثيرا فى الدراسات الأخلاقية. ولكن مثل هذه الاختيارات ليس من اليسير استخدامها لمقارنات فعلية عن المنفعة. والميزة الأساسية لهذا النهج مفاهيمية خالصة.

٢١ - محتوى مجموعة الوظائف المحتملة للمنفعة المطابقة لسلوك اختيارى محدد سوف يتوقف على نمط قابلية القياس المفترضة مسبقا. وإن مقارنة المنافع بين الأشخاص تستلزم "ظروفا ثابتة" ومفروضة على مجموعات وظائف المنفعة لدى أشخاص مختلفين.

٢٢ - عن هذه المسألة أنظر:

Franklin M. Fishe, The Economic Theory of Price Indices (New York: Academic Press, 1972).

٢٣ - يجد القارئ دراسة ومسحا للنتائج الأساسية فى الأدبيات المعنية بمقارنات الدخل الحقيقى فى بحث لى بعنوان: "أساس الرفاه فى مقارنات الدخل الحقيقى" فى Journal of Economic Literature 17 (1979).

٢٤ - التأثيرات المتنوعة على الرفاه الشخصى موضوع دراسة متعمقة فى "الدراسات الإسكندنافية" عن مستويات المعيشة.

٢٥- انظر بوجه خاص:

Glen Loury, "A Dynamic Theory of Racial Income Differences," in Women, Minorities and Employment Discrimination, edited by P. A. Wallace (Lexington Books, 1977).

٢٦ – أدم سميث، ثروة الأمم (١٧٧٦).

٢٧ – انظر دراستى:

"Gender and Cooperative Conflict," in Persistent Inequalities: Women and World Development, edited by Irene Tinker (New York: Oxford University Press, 1990).

٢٨ – بعض السياقات تعرض مثل هذا التفسير للمجاعات (وتحليل السياسات الخاصة باتقاء المجاعات) ونقص الدخل لضحايا المجاعات المحتملين (واحتمال توليد دخول لهم)، وتحتل موضعا محوريا فى البحوث.

٢٩ – انظر: Rawls, A Theory of Justice.

٣٠ – دافع رونالد دووركين فى دراسة تلتزم نهجا وثيق الصلة عن "مساواة الموارد"، وعمد إلى توسيع شمول المنافع الأولية عند راولس لتتضمن فرص التأمين للحماية ضد تقلبات أوهام الحظ. أنظر مقاله: "ما هى المساواة؟" ج١، ج٢، فى Philosophy and Public Affairs، ١٠، ١٩٨١.

٣١ – انظر فى هذا بحثا لى بعنوان "مساواة فى ماذا؟" فى كتاب: Tanner Lectures on Human Values, volume I, edited by S. McMurrin (Cambridge University Press, 1980). هناك بعض اللبس بشأن المحتوى الدقيق لعبارة "المنافع الأولية" كما حددها راولس. ذلك أن بعض المنافع الأولية (من مثل الدخل والثروة) ليست أكثر من وسائل لغايات حقيقية (كما اشار أرسطو فى ملاحظته الشهيرة فى مستهل كتابه الأخلاق النيقوماخية. وهناك منافع أولية أخرى (من مثل "الأساس الاجتماعى لاحترام الذات التى يشير إليها صراحة راولس) يمكن أن تتضمن جوانب من المناخ الاجتماعى حتى على الرغم من أنها وسائل ذات طبيعة عامة (ففى حالة "الأساس الاجتماعى لاحترام الذات" وسيلة لتحقيق احترام الذات). وثمة منافع أخرى (مثل الحريات) يمكن تفسيرها بوسائل مختلفة: إما وسائل (الحريات تسمح لنا بعمل أشياء تعلى من قيمة أدائها) أو مثل الحرية الفعلية لإنجاز نتائج محددة (الأسلوب الآخر للنظر إلى الحريات مستخدم فى أدبيات الاختيار الاجتماعى. مثال ذلك فى كتابى "الاختيار الاجتماعى والرفاه الاجتماعى" (١٩٧٠) الباب السادس. ولكن برنامج راولس فى استخدام المنافع الأولية للحكم على الميزة الفردية فى كتابه "مبدأ الاختلاف" مدفوع أساسا بمحاولته لتشخيص الوسائل المعنية بغرض عام، ومن ثم يكون عرضة لتباينات فيما بين الأشخاص عند تحول الوسائل من الاتجاه إلى الحرية إلى وسائل لإنجاز غايات.

٣٢ – انظر: Alan Williams, "What Is Wealth and Who Creates It?" in Dependency to Enterprise, edited by John Hutton et al. (London: Routledge, 1991)؛ أنظر أيضا: Paul Farmer, Infections and Inequalities: The Modern Plagues (Berkeley, Calif.: University of California. Press, 1998); James Smith, "Socioeconomic Status and Health," American Economic Review 88 (1998), and "Healthy Bodies and Thick Wallets: The Dual Relationship between Health and Socioeconomic Status," Journal of Economic Perspectives 13 (1999).

٣٣ – انظر: A. C. Pigou, The Economics of Welfare, 4th edition (London: Macmillan, 1952). انظر أيضا: Pitambar Pant et al., Perspectives of Development, Implications of Planning for a Minimal Level of Living (New Delhi: Planning Commission of India,

1961); Amartya Sen, "On the Development of Basic Income Indicators to Supplement the GNP Measure," United Nations Economic Bulletin for Asia and the Far East 14 (1973); Mahbub ul Haq, The Poverty Curtain (New York; Columbia University Press, 1976); D. H. Costa and R. H. Steckel, "Long-Term Trends in Health, Welfare and Economic Growth in the United States," Historical Working Paper 76, National Bureau of Economic Research, 1995;

٢٤ - United Nations Development Programme, Human Development Report 1990 (New York: Oxford University Press, 1990), and the subsequent yearly reports. Mahbub ul Haq, Reflections on Human Development (New York: Oxford University Press, 1995). See also the applications and extensions illuminatingly presented by Nicholas F. R. Crafts, "The Human Development Index and Changes in the Standard of Living: Some Historical Comparisons," Review of European Economic History i (1997). The United Nations Children's Fund (UNICEF) has also been a pioneer in issuing annual reports on the lives of children; see UNICEF, The State of the World's Children (New York: Oxford University Press, 1987), and other annual issues. Mention must also be made of the informationally rich World Development Reports produced by the World Bank, with its increasing attempt to cover more ground on living conditions. The health conditions received extensive attention in the World Development Report 1993 (New York: Oxford University Press, 1993).

٢٥ - Aristotle, The Nicomachean Ethics, translated by D. Ross (Oxford: Oxford University Press, revised edition 1980), book i, section 7, pp. 12-14. On this see Martha Nussbaum, "Nature, Function and Capability: Aristotle on Political Distribution," Oxford Studies in Ancient Philosophy (1988; supplementary volume).

٢٦ - Smith, Wealth of Nations (1776), volume 2, book 5, chapter 2.

٢٧ - المصدر نفسه.

٢٨ - انظر مقالي: "Equality of What?" in Tanner Lectures on Human Values, volume I, edited by S. McMurrin (Cambridge: Cambridge University Press, 1981; Salt Lake City: University of Utah Press); reprinted in my Choice, Welfare and Measurement (1980); also in John Rawls et al.. Liberty, Equality and Law, edited by S. McMurrin (Cambridge: Cambridge University Press, and Salt Lake City: University of Utah Press, 1987), See also my "Public Action and the Quality of Life in Developing Countries," Oxford Bulletin of Economics and Statistics 43 (1981); Commodities and Capabilities (Amsterdam: North-Holland, 1985); "Well-Being, Agency and Freedom" (1985).

٢٩ - عن طبيعة شيوع هذه القابلية للتغير، انظر كتابي: Commodities and Capabilities (1985) and Inequality Reexamined (1992). On the general relevance of taking note of

disparate needs in resource allocation, see also my On Economic Inequality, chapter I; Alessandro Balestrino, "Poverty and Functionings: Issues in Measurement and Public Action," Giornale degli Economist! e Annali di Economia 53 (1994); Elena Granaglia, "More or Less Equality? A Misleading Question for Social Policy," Giornale degli Economist! 53 (1994);

٤٠ – انظر مقالي: Equality of What?"; See also Keith Griffin and John Knight, Human Development and the International Development Strategies for the 19905 (London: Macmillan, 1990); David Crocker, "Functioning and Capability: The Foundations of Sen's and Nussbaum's Development Ethic," Political Theory 20 (1992); Nussbaum and Sen, The Quality of Fife (1993); Anthony B. Atkinson, "Capabilities, Exclusion and the Supply of Goods," both in Choice, Welfare and Development^ edited by K. Basu, P. Pattanaik and K. Suzumura (Oxford: Clarendon Press, 1995); Stefano Zamagni, "Amartya Sen on Social Choice, Utilitarianism and Liberty," Italian Economic Papers 2 (1995); Herrero, "Capabilities and Utilities" (1996); Nolan and Whelan, Resources, Deprivation, and Poverty (1996); Frank Ackerman, David Kiron, Neva R. Goodwin, Jonathan Harris and Kevin Gal-lagher, eds.. Human Well-Being and Economic Goals (Washington, D.C.: Island Press, 1997); Prasanta K. Pattanaik, "Cultural Indicators of Well-Being: Some Conceptual Issues," in World Culture Report (Paris: UNESCO, 1998).

٤١ – أكثر من هذا أن الأداء الوظيفي الأولي لضمان تغذية جيدة يتضمن قضايا مفاهيمية وتجريبية مهمة، انظر بشأنها: Nevin Scrimshaw, C. E. Taylor and J. E. Gopalan. Interactions of Nutrition and Infection (Geneva: World Health Organization, 1968); T. N. Srinivasan, "Malnutrition: Some Measurement and Policy Issues," Journal of Development Economics 8 (1981); K. Blaxter and J. C. Waterlow, eds., Nutritional Adaptation in Man (London: John Libbey, 1985); Partha Dasgupta and Debraj Ray, "Adapting to Undernutrition: Biological Evidence and Its Implications," and S. R. Osmani, "Nutrition and the Economics of Food: Implications of Some Recent Controversies," in The Political Economy of Hunger, edited by Jean Dreze and Amartya Sen (Oxford: Clarendon Press, 1990); Partha Dasgupta, An Inquiry into 'Well-Being and Destitution (Oxford: Clarendon Press, 1993); S. R. Osmani, ed.. Nutrition and Poverty (Oxford: Clarendon Press, 1993).

٤٢ – ناقشت هذه القضايا في بحث لي بعنوان: Tanner Lectures included in my The Standard of Living, edited by Geoffrey Hawthorn (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

٤٣ – عندما يستحيل العرض الرقمي لكل أداء وظيفي يصبح لازما أن يجرى التحليل في ضوء الإطار الأعم لرؤية الإنجازات الفاعلة باعتبارها n-tuple، وكذلك مجموعة القدرة بعتبارها مجموعة n-tuples في

المكان الملائم. وقد تكون هناك مجالات كبيرة ومهمة من حالات عدم الاكتمال والتشوش. انظر هذا فى كتابى: السلع والقدرات، ١٩٨٥ . وجدير بالذكر أن الأدبيات الحديثة عن "نظرة فئةالشواش" يمكن أن تفيد فى تحليل تقييمنا لأداء مجموعات الموجهات والقدرات. انظر بوجه خاص: Enrica Chiappero Martinetti, "A New Approach to Evaluation of Well-being and Poverty by Fuzzy Set Theory" Giornale degli Economisti!, 53 (1994).

٤٤ - الصلة الوثيقة لمنظور القدرة فى مجالات كثيرة مختلفة تم اكتشافها، بين أمور أخرى، فى عدد من رسائل الدكتوراه فى جامعة هارفارد، والتى كان لى حظ الإشراف عليها.

٤٥ - انظر دراسة شاملة عن هذا أشرت إليها فى كتابى: On Economic Inequality, (Oxford, Clarendon Press, 1997). مع ملحق مهم كتبته بالاشتراك مع جيمس فوستر.

٤٦ - يسمى هذا النهج "التقييم الأولى" لفئة القدرة. وناقشت طبيعة ونطاق التقييم الأولى فى كتابى "السلع والقدرات"، ١٩٨٥ . أنظر أيضا G.A. Cohen وحجته فيما يسميه midfare فى مقال له بعنوان: On the Currency of Egalitarian Justice", Ethics, 99 (1989).

٤٧ - ناقشت هذه المسائل بالتفصيل فى كتابى "الحرية والعقلانية والاختيار الاجتماعى".

٤٨ - انظر كتابى: Commodities and Capabilities (1985) and "Welfare, Preference, and Freedom," journal of Econometrics 50 (1991). Patrick Suppes, "Maximizing Freedom of Decision: An Axiomatic Analysis," in Arrow and the foundations of Economic Policy, (London: Macmillan, 1987); James Foster, "Notes on Effective Freedom" (1993).

٤٩ - انظر فى هذا الشأن كتبى: Commodities and Capabilities (1985); Inequality Re-examined (1992); and "Capability and Well-Being" (1993).

٥٠ - انظر: Rawls, A Theory of Justice (1971) and Political Liberalism (1993). فى موازاة فرضية الاستحالة الشهيرة التى قدمها كينيث أرو ظهرت فرضيات استحالة اخرى تتناول وجود مؤشرات كافية عن المنافع الأولية عند راولس. وتلعب القيود المعلوماتية جانبا حاسما فى الإسراع بهذه النتائج. وناقشت الموقف ضد مثل هذه القيود المعلوماتية فى كتابى: "On Indexing Primary Goods and Capabilities" (mimeographed, Harvard University, 1991). حيث يحد من نتائج هذه الاستحالة المزعومة مع تطبيقها على إجراءات راولس.

٥١ - التطابقات التحليلية بين التضييق المنهجى لنطاق الأوزان والتوسع الاطرادى للتنظيمات الجزئية الوليدة (تأسيسا على تقاطعات التصنيفات المحتملة، معروضة فى كتابى: "Interpersonal Aggregation and Partial Comparability" (1970).

٥٢ - هذه المسألة وعلاقتها بكل من نظرية الاختيار الاجتماعى ونظرية الاختيار العام ناقشتها فى خطابى الرئاسى أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية تحت عنوان "العقلانية والاختيار الاجتماعى" American Economic Review 85, 1995.

٥٣ - T. N. Srinivasan, "Human Development: A New Paradigm or Reinvention of the Wheel?" American Economic Review, 84 (1994)، وعند عرض هذه الدراسة، اقتبس سرينيفاسان من روبرت سودجن "الرفاه والموارد والقدرات: عرض لدراسة أمارتيا صن، دراسة جديدة عن عدم المساواة". والملاحظ أن نزعته الشكية بشأن إمكانية تقييم القدرات المختلفة أقل حدة من الشك عند سرينيفاسان.

٥٤- Paul A. Samuelson, Foundations of Economic Analysis (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1947).

٥٥ - حاولت تناول هذه القضية فى خطابى الرئاسى للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٩٥، وكذلك فى محاضرتى بمناسبة حصولى على جائزة نوبل, ١٩٩٨.

٥٦ - هذان النهجان نوقشا فى الملحق الجديد]الذى كتبته بالاشتراك مع جيمس فوستر[، الطبعة المزيدة (١٩٩٧)، من كتابى عن "عدم المساواة الاقتصادية".

٥٧ - إنه لأمر يستهوى النفس أن نبحث إجراءات وتدابير التوزيع فى مجالات مختلفة (توزيع الدخل، متوسط طول العمر، محو الأمية... الخ) ثم نضعها جميعا معا. بيد أن هذا إجراء مضلل حيث أن قدرا كبيرا سيتوقف على كيفية علاقة هذه المتغيرات ببعضها فى الأنماط المشتركة بين الأشخاص. (وهو ما يمكن أن نسميه مسألة التغاير المشترك). مثال ذلك لو أن أصحاب دخول منخفضة يتجهون إلى أن تكون مستويات تعلمهم منخفضة أيضا، إذا سيدعم النوعان من الحرمان بعضهما. بينما إذا لم تكن هناك علاقة بينهما فلن يحدث هذا. وإذا كانت العلاقة بينهما علاقة تضاد فإن الحرمان فى ضوء متغير واحد سوف تخف حدتها، ولو إلى حد ما، بفعل المتغير الآخر. ونحن لا نستطيع أن نقرر أى الاحتمالات سوف يتحقق بمجرد النظر فقط إلى مؤشرات التوزيع المستقلة عن بعضها دون دراسة التغاير المشترك والمسار الخطى المشترك.

٥٨ - هذا النهج التكميلى هو المستخدم ومطبق فى غالب الأحيان فى دراسة عن الفقر فى إيطاليا، فى السياق الأوروبى، أنجزها بنك إيطاليا بقيادة فابريزيو بركا.

٥٩ - انظر: Angus Deaton, Microeconometric Analysis for Development Policy; Johns Hopkins University Press, 1997; Angus Deaton and Economics and Consumer Behaviour (Cambridge University Press, 1980).

٦٠ - Hugh Dalton, "The Measurement of the Inequality of Incomes," Economic Journal 30 (1920).

٦١ - انظر بوجه خاص دراستى "السلع والقدرات"، ١٩٨٥، "الرفاه والفعالية والحرية"، ١٩٨٥.

٦٢ - بحثت بعض القضايا الفنية فى تقييم الحرية فى دراستى: "الحرية والعقلانية والاختيار الاجتماعى"، يصدر قريبا.

٤

الفقر كحرمان من القدرة

أكدنا فى الفصل السابق أننا عند تحليلنا للعدالة الاجتماعية نجد مبررا قويا للحكم على الميزة الفردية فى ضوء ما لدى المرء من قدرات، أى الحريات الموضوعية التى يحظى بها لبناء نوع الحياة التى لديه الأسباب لإضفاء قيمة عليها. وحسب هذا المنظور يمكن اعتبار الفقر حرمانا من القدرات الأساسية وليس مجرد تدنيا فى الدخل وهو المعيار السائد لتحديد الفقر[١]. ولا يتضمن منظور فقر القدرة أى أفكار للنظرة المعقولة التى ترى الدخل المنخفض أحد الأسباب الرئيسية الواضحة للفقر طالما وأن نقص الدخل يمكن أن يكون سببا رئيسيا لحرمان الشخص من القدرة.

حقا إن نقص الدخل شرط مسبق قوى لحياة فقيرة. وإذا قبلنا هذا الرأى فإننا نتساءل لماذا إذن تلك الجلبة حين نرى الفقر من منظور القدرة (كمنظور معارض يرى الفقر فى ضوء معيار تقدير الفقر على أساس الدخل)؟ واعتقد أن الدعاوى المؤيدة لنهج القدرة فى النظر إلى الفقر هى ما يلى:

١ . يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة عقلا فى ضوء الحرمان من القدرة. ويركز هذا النهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريا (على عكس الدخل إذ أنه مهم فقط من حيث هو أداة).

٢ . توجد مؤثرات على الحرمان من القدرات ومن ثم على الفقر الحقيقى -عند انخفاض الدخل (الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات).

٣ . العلاقة الأداتية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة هى متغير بين المجتمعات المختلفة بل وبين الأسر المختلفة والأفراد المختلفين (إذ أن اثر الدخل على القدرات مشروط ورهن أمور أخرى)[٢].

والحالة الثالثة مهمة على وجه الخصوص عند التفكير فى وتقدير الفعل العام الهادف إلى خفض مظاهر الفقر أو عدم المساواة. وناقشت الدراسة (الفصل الثالث) الأسباب المختلفة للتباينات المشروطة. ونرى من المفيد أن نؤكد بعضها تحديدا فى سياق صياغة السياسة العملية.

أولا، العلاقة بين الدخل والقدرة تتأثر بقوة بعمر الشخص (أى الحاجات النوعية التى يحتاج إليها المسن والطفل أو الصبى، وتتأثر بنوع الجنس والدور الاجتماعى لكل من الجنسين (مثل المسئوليات الاجتماعية للأمومة والالتزامات التى تفرضها تقاليد الأسرة) وبالموقع (مثل احتمالات التعرض للامتهان أو الجفاف أو عدم الأمن أو العنف فى بعض الأحياء داخل المدينة) وبالمناخ الذى تسوده أمراض معدية (مثل أمراض معدية متوطنة) وبمتغيرات أخرى ليس للمرء عليها سلطان، أو سلطان محدود[٣]. وغنى عن البيان أن هذه المتغيرات المعيارية مهمة بخاصة عند عمل مقارنات بين جماعات سكانية جرى تقسيمها حسب العمر أو الجنس أو الموقع وغير ذلك.

ثانيا، يمكن أن يحدث "تزاوج" للأضرار بين: ١- الحرمان من الدخل، ٢- عسر فى تحويل الدخل إلى أداء وظيفى[٤]. ونعرف أن الإعاقات من مثل العمر أو العجز أو المرض من شأنها أن تنقص قدرة المرء على اكتساب الدخل[٥]. ولكنها تفاقم من صعوبة تحويل الدخل إلى قدرة، حيث أن الكهل أو العاجز أو المريض مرضا عضالا يمكن أن يكون بحاجة إلى دخل أكبر (مثال ذلك الحاجة إلى جراحة ترقيعية للعلاج) من أجل إنجاز الوظائف المطلوبة نفسها. (حتى حين يكون هذا الإنجاز ممكنا وميسورا)[٦] يفضى هذا إلى احتمال أن يكون "الفقر الحقيقى" (من حيث الحرمان من القدرة) أكثر شدة و حدة مما يظهر فى حيز الدخل. ويمكن أن يصبح هذا سببا حاسما للقلق عند

تقدير النشاط العام اللازم لمساعدة المسنين والجماعات الأخرى عن طريق "تحويل" المشكلات بالإضافة إلى انخفاض الدخل.

ثالثا، يثير التوزيع داخل الأسرة مزيدا من التعقيدات لنهج الدخل فى تقدير الفقر. إذ لو كان الدخل مستخدما على نحو غير متكافئ بالنسبة لمصلحة بعض أعضاء الأسرة دون آخرين (كأن يكون هناك على سبيل المثال نوع من التفضيل المنتظم للولد من حيث حصته من موارد الأسرة) فإن مدى حرمان أعضاء الأسرة الذين أصابهم الإهمال (البنات كمثال فى هذه الحالة) وبما لا ينعكس بوضوح كاف فى ضوء دخل الأسرة. وهذه مسألة موضوعية فى سياقات كثيرة. إذ يظهر الانحياز إلى الجنس بالفعل فى صورة عامل رئيسى فى توزيع حصص الأسرة فى كثير من بلدان آسيا وشمال أفريقيا. وأمكن الكشف عن حرمان البنات (من حيث النسبة الأعلى فى الوفيات والمرض وسوء التغذية والإهمال الطبى وغيرها) تأسيسا على مسألة الحرمان من القدرة أكثر مما هو الحال على أساس تحليل الدخل(٧).

وواضح أن هذه المسألة ليست محورية فى سياق حالة عدم المساواة والفقر فى أوروبا وشمال أمريكا. ولكن الافتراض المسبق ـ والضمنى فى القلب ـ بأن مسألة عدم المساواة بين الجنسين لا تصدق من حيث المستوى الأساسى على "البلدان الغربية" يمكن أن يكون، إلى حد ما، افتراضا مضللا. مثال ذلك أن إيطاليا أعلى المعدلات غير "المعترف بها" لعمل المرأة مقابل عمل معترفا به يرد فى الحسابات القومية المعيارية(٨). وجدير بالذكر أن حساب المستهلك من الجهد والوقت وما يرتبط به من نقص فى الحرية له تأثيره على تحليل الفقر حتى داخل أوروبا وشمال أمريكا. ونجد فى غالبية أنحاء العالم طرقا أخرى ترى من المهم إدراج مظاهر التفرقة القائمة داخل الأسرة ضمن الاعتبارات وثيقة الصلة بالسياسة العامة.

رابعا، الحرمان النسبى من حيث الدخل يمكن أن يفضى إلى حرمان مطلق من حيث القدرات. أن يكون المرء فقيرا نسبيا فى بلد غنى قد يمثل عقبة كبرى للقدرة

حتى وإن كان دخل المرء المطلق عاليا فى ضوء المعايير العالمية. والملاحظ فى بلد معروف بالوفرة تكون ثمة حاجة أكبر إلى الدخل لشراء ما يكفى من سلع لبلوغ المستوى نفسه للأداء الوظيفى الاجتماعى. وإن هذا الرأى - وقد كان آدم سميث هو الرائد فى تحديد معالمه فى كتابه "ثروة الأمم" (١٧٧٦) - رأى محورى للفهم السوسيولوجى لمعنى الفقر، وأجرى تحليلا له كل من دبليو. جى. رونسيمان وبيتر تاونسند وآخرين[٩].

مثال ذلك أن الصعوبات التى تواجهها بعض الجماعات البشرية فى سبيل المشاركة فى حياة المجتمع يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لأى دراسة عن "الاستبعاد الاجتماعى". وأن الحاجة إلى المشاركة فى حياة المجتمع يمكن أن تستلزم مطالبا من أجل معدات حديثة (التليفزيون ومسجلات الفيديو كاسيت والسيارات وغيرها) وذلك فى بلد يشيع فيه استخدام هذه الأجهزة (على خلاف ما هو لازم فى بلدان أقل وفرة). ويفرض هذا ضغوطا على الشخص الفقير نسبيا فى بلد غنى حتى وإن كان مستوى دخل هذا الشخص مرتفعا أكثر مقارنة بآخرين فى بلدان أقل وفرة[١٠]. والحقيقة أن ظاهرة الجوع المثيرة للتناقض فى البلدان الغنية - حتى فى الولايات المتحدة - لها أثرها إلى حد ما على هذه الاحتياجات السلعية المنافسة من هذه النفقات[١١].

وإن تحليل الفقر تأسيسا على منظور القدرة من شأنه أن يعزز فهم طبيعة وأسباب الفقر والحرمان إذ ينأى بالاهتمام الأول بعيدا عن الوسائل (ووسيلة محددة تحظى بكل الاهتمام وهى الدخل) إلى الغايات التى لدى الناس مبررا للسعى إليها، ومن ثم بالمقابل إلى الحريات فى إشباع هذه الغايات. وتوضح الأمثلة المعروضة بإيجاز هنا الفهم الإضافى الواضح المترتب على هذا التوسيع الأساسى. إذ ننظر إلى مظاهر الحرمان على مستوى أكثر أساسية - مستوى أقرب إلى المتطلبات المعلوماتية للعدالة الاجتماعية. وهكذا تتضح صلة المنظور الوثيقة والملائمة لفقر القدرة.

فقر الدخل وفقر القدرة :

إذا كان من المهم التمييز من حيث المفهوم بين فكرة الفقر كنقص فى القدرة والفقر كنقص فى الدخل إلا أنه ليس فى الإمكان ربط المنظورين ببعضهما طالما وأن الدخل وسيلة مهمة للحصول على القدرات. وحيث أن القدرات المعززة من أجل بناء الحياة تنزع طبيعيا إلى توسيع قدرة المرء ليكون أكثر إنتاجية وأقدر على الحصول على دخل أكبر، فإن لنا أيضا أن نتوقع وجود رابطة تسير فى الاتجاه من تحسن القدرة إلى المزيد من امتلاك السلطة وليس العكس.

ويمكن أن تكون الرابطة الأخيرة مهمة للقضاء على فقر الدخل. إن الأمر لا يقتصر على أن ،كمثال، توفر تعليم أساسى أفضل ورعاية صحية أفضل من شأنهما أن يؤديا إلى تحسن نوعية الحياة مباشرة، بل أنهما أيضا يزيدان من قدرة الشخص على الحصول على الدخل والتحرر من فقر الدخل أيضا. وكلما زاد المدى الذى يتحقق بفضل التعليم الأساسى والرعاية الصحية كلما أصبح من المرجح أكثر أن تتوفر لمن يتوقع حالة من الفقر فرصة أفضل للتغلب على ما يعانيه من عوز.

ونظرا لأهمية هذه الرابطة اتخذتها محورا رئيسيا فى كتابى الأخير عن الهند الذى ألفته بالمشاركة مع جين دريز والذى نتناول فيه الإصلاحات الاقتصادية[١٢]. لقد هيأت الإصلاحات الاقتصادية بوسائل كثيرة، للشعب الهندى، فرصا اقتصادية كانت من قبل مسدودة بسبب الإفراط فى استخدام وسائل المراقبة وفرض القيود بموجب ما يسمى "إجازة راج License Raj"[١٣].

ومع هذا فإن فرصة الإفادة بالإمكانيات الجديدة ليست مستقلة عن عملية الإعداد الاجتماعى المتاحة لقطاعات مختلفة من المجتمع الهندى. إذ بينما جاءت الإصلاحات متأخرة إلا أنه بالإمكان أن تغدو أكثر فائدة وإنتاجية لو كانت المرافق الاجتماعية متوفرة لدعم الفرص الاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع.

حقا إن بلدانا آسيوية كثيرة - اليابان أولا ثم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وأخيرا الصين بعد الإصلاح وتايلاند وبلدان أخرى فى شرق وجنوب شرق آسيا - حققت نجاحا كبيرا فى سبيل توسيع نطاق الفرص عن طريق توفير خلفية اجتماعية مساندة وعلى كفاءة كبيرة بما فى ذلك مستويات تعلم الكتابة والقراءة والحساب والتعليم الأساسى، ثم الرعاية الصحية واستكمال الإصلاح الزراعى وغير ذلك. وجدير بالذكر أن الدرس المستفاد من تطبيق الانفتاح الاقتصادى وأهمية التجارة تعلمته الهند بسهولة أكثر من بلدان الشرق(١٤).

وطبيعى أن الهند شديدة التنوع من حيث التنمية البشرية إذ توجد بها بعض المناطق (خاصة ولاية كيرالا) مستويات التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعى فيها أعلى من غيرها (ونذكر على الأخص بيهار وأوتار براديش وراجاستان ومادهيا براديش). واتخذت القيود أشكالا مختلفة فى الولايات المختلفة ويمكن القول أن كيرالا عانت مما كان سائدا حتى عهد قريب جدا من سياسات مناهضة للسوق مع الشك الشديد فى التوسع الاقتصادى المرتكز على السوق دون ضوابط. ولهذا لم تستخدم مواردها البشرية فى سبيل زيادة النمو الاقتصادى وهو ما كان بالإمكان عمله فى الماضى تأسيسا على استراتيجية اقتصادية أكثر تكاملية وهذا ما تحاوله الآن. ونجد من ناحية أخرى بعض الولايات الشمالية وقد عانت من انخفاض مستوى التنمية الاجتماعية مع درجات مختلفة من السيطرة والفرص المرتكزة على السوق و أن الحاجة إلى إدراك الصلة الوثيقة للطابع التكاملى ضرورية جدا من أجل علاج الانتكاسات المختلفة.

ولكن من المهم بيان أنه على الرغم من السجل المتواضع للنمو الاقتصادى لولاية كيرالا إلا أنها استطاعت أن تحد من فقر الدخل بمعدل أسرع من أى ولاية أخرى فى الهند(١٥). إذ بينما خفضت بعض الولايات فقر الدخل عن طريق نمو اقتصادى مرتفع (خير مثال على هذا البنجاب) نجد أن كيرالا اعتمدت كثيرا على التوسع فى التعليم

الأساسى والرعاية الصحية والتوزيع المتساوى للأرض ليكون هذا كله أساسا لنجاحها فى خفض حالة العوز.

وإذا كان من المهم التأكيد على هذه الروابط بين فقر الدخل وفقر القدرة إلا أنه من المهم أيضا ألا تغيب عن نظرنا حقيقة أساسية وهى أن خفض فقر الدخل وحده ربما لا يكون الحافز النهائى للسياسة المناهضة للفقر. وثمة خطر من النظر إلى الفقر بمعنى ضيق ومحدود هو الحرمان من الدخل ثم تبرير الاستثمار فى التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك على أساس أنها وسائل جيدة لبلوغ الغاية وهى خفض دخل الفقر. إذ أن هذا خلط بين الوسائل والغايات. إن القضايا التأسيسية الرئيسية تلزمنا لأسباب ناقشناها فى السابق بأن نفهم الفقر والحرمان فى ضوء الحياة التى يمكن للناس عمليا أن يحيوها والحريات التى يمكن فعليا أن يحظوا بها. لذا فإن توسيع نطاق القدرات البشرية يتطابق مباشرة مع هذه الاعتبارات الأساسية، كذلك فإن تعزيز القدرات البشرية يقترن أيضا بتوسيع الأنشطة الإنتاجية واكتساب القدرة. وتؤسس هذه الرابطة علاقة مهمة غير مباشرة تساعد من خلالها عملية تحسين القدرة، بشكل مباشر وغير مباشر معا، على إثراء الحياة الإنسانية وجعل مظاهر الحرمان البشرى أكثر ندرة وأقل حدة. إن الروابط الأداتية، مع أهميتها، لا يمكنها أن تحل محل الحاجة إلى فهم أساسى لطبيعة وخصائص الفقر.

عدم مساواة فى ماذا؟

تنطوى عملية معالجة عدم المساواة فى التقييم الاقتصادى والاجتماعى على معضلات كثيرة. إذ غالبا ما يكون عسيرا الدفاع عن مظاهر عدم المساواة الموضوعة فى ضوء نماذج "النزاهة". والمعروف أن اهتمام آدم سميث بمصالح الفقراء (وغضبه الشديد من الميل إلى إغفال هذه المصالح) يرتبط مباشرة باستخدامه أداة خيالية لما

يمكن أن يشبه "المشاهد المتجرد" أو النزيه وهو بحث أو استعلام يوفر استبصارات بعيدة المدى بشأن شروط نزاهة الحكم الاجتماعى[١٦]. ونجد بالمثل فكرة جون راولس عن "العدالة من حيث هى نزاهة" فى ضوء ما يمكن توقع اختياره فى "وضع أصلى" افتراضى لم يعرف الناس فيه بعد ماذا سيكونون إلا تأسيسا على فهم غنى لمتطلبات المساواة وتتولد عنه قسمات مناهضة لحالة عدم المساواة، وهو ما يشكل خصائص "مبادئ العدالة" عنده[١٧]. كذلك قد يكون عسيرا تبرير عدم المساواة فى براءات الاقتراع تأسيسا على حصافة أعضاء المجتمع الفعليين. (مثال ذلك حالة من مظاهر عدم المساواة التى لا يستطيع الآخرون "رفضها على أساس معقول ومقبول". وهذا معيار اقترحه توماس سكانلون واستخدمه للتقييم الأخلاقى)[١٨]. ومعروف يقينا أن مظاهر عدم المساواة الشديدة لا يمكن أن تكون مقبولة اجتماعيا وقد يدفع البعض بأن مظاهر عدم المساواة الخطيرة إنما هى مظاهر بربرية سافرة. علاوة على هذا فإن الشعور بالظلم أو عدم المساواة يمكن أن يقوض التلاحم الاجتماعى بل وإن بعض أنماط عدم المساواة قد تجعل من العسير حتى تحقيق قدر من الكفاءة والفعالية.

ومع هذا فإن محاولات استئصال عدم المساواة يمكن فى حالات كثيرة تسبب خسارة للغالبية العظمى، وربما للكل فى بعض الأحيان. وقد يظهر هذا النوع من التضارب فى صورة معتدلة أو شديدة اعتمادا على الظروف. لذلك يتعين على نماذج العدالة - ومن بينها "المشاهد المتجرد من الغرض" أو "الوضع الأصلى" أو الرفض غير المبرر عقلانيا - أن تلتفت إلى هذه الاعتبارات المختلفة.

ولا غرابة فى أن التضارب بين الاعتبارات التراكمية والتوزيعية حظى بقدر كبير من اهتمام الاقتصاديين. وهذا ملائم تماما طالما وأنها مسألة مهمة[١٩]. واقترح البعض الكثير من الصيغ التوفيقية لتقييم الإنجازات الاجتماعية وذلك بالعمل فى آن واحد على تسجيل الاعتبارات التراكمية والتوزيعية. وخير مثال على هذا نجده عند إيه.

بى. أتكنسون فيما يعرف باسم "الدخل المتكافئ الموزع بالتساوى". وهذا مفهوم يوفق بين الدخل التراكمى عن طريق طرح قيمته المحسوبة على أساس مدى عدم المساواة فى توزيع الدخل وبين موازنة الاهتمامات التراكمية والتوزيعية التى تكشف عنها اختيار المحددات التى تعكس حكمنا الأخلاقى[٢٠].

وتوجد، مع هذا، فئة مغايرة من التضاربات تتعلق باختيار "الحيز" - أو المتغير المحورى الذى يشكل أساسا لتقييم وفحص حالة اللامساواة. ويرتبط هذا بموضوعنا فى الباب السابق. ويمكن أن تختلف اللامساواة فى الدخول عن اللامساواة فى "حيازات" أخرى عديدة (أى تأسيسا على متغيرات أخرى وثيقة الصلة) مثل الرفاهية والحرية وأوجه أخرى لنوعية الحياة (بما فى ذلك الصحة وطول العمر). وأكثر من هذا أن الإنجازات التراكمية يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة اعتمادا على الحيز الذى تتشكل فيه أو تجرى فيه عملية الجمع. (مثال ذلك أن ترتيب المجتمعات على أساس متوسط الدخل يمكن أن يختلف عن ترتيبها وفق متوسط الشروط الصحية.

وجدير بالذكر أن التناقض بين المنظورات المختلفة عن الدخل والقدرة تؤثر مباشرة على الحيز الذى تجرى فيه دراسة اللامساواة والكفاءة. مثال ذلك شخص يحصل على دخل مرتفع ولكن ليست لديه فرصة للمشاركة السياسية ليس "فقيرا" بالمعنى المعتاد، ولكن كما هو واضح فقير من حيث حرمانه من حرية مهمة. كذلك لو أن شخصا أغنى كثيرا من غالبية المحيطين به ولكنه يعانى من علة مزمنة يستلزم علاجها كلفة باهظة جدا يصبح، وعلى نحو واضح، محروما إزاء وسيلة مهمة وتعنيه حتى وإن لم نصنفه فقيرا فى الإحصاءات العادية عن توزيع الدخل. وأيضا شخص محروم من فرصة العمل ولكن تقدم له الدولة صدقة "فى صورة إعانة بطالة" يمكن أن يبدو فى نظرنا أقل حرمانا داخل حيز الدخل عما يبدو فى ضوء الفرصة القيمة - والتى يراها موضع تقدير وذات قيمة عالية - للحصول على عمل. ونظرا للأهمية الخاصة للبطالة فى بعض البلدان فى العالم (بما فى ذلك أوروبا المعاصرة) فإننا نراها مجالا آخر نحن

بمسيس الحاجة لأن ندرك التناقض فيه بين منظورى الدخل والقدرة فى سياق تقدير حالة اللامساواة.

البطالة والحرمان من القدرة :

يمكن أن نوضح بسهولة من خلال بعض الأمثلة ذات الأهمية العملية أن الأحكام بشأن عدم المساواة فى حيز الدخول يمكن أن تختلف عن غيرها من أحكام لها علاقة بقدرات مهمة. وهذا التباين له دلالة مهمة فى السياق الأوروبى بسبب غلبة البطالة على نطاق واسع فى أوروبا المعاصرة(٢١). والمعروف أن خسارة الدخل بسبب البطالة يمكن إلى حد كبير تعويضه عن طريق دعم فى صورة دخل (بما فى ذلك إعانة البطالة) وهو ما يحدث تماما فى غرب أوروبا. وإذا افترضنا أن خسارة الدخل هى كل ما تنطوى عليه حالة البطالة فإن بالإمكان محو آثار هذه الخسارة إلى حد كبير -بالنسبة للأفراد المعنيين - عن طريق دعم مالى فى صورة دخل. (وهناك بطبيعة الحال مسألة أخرى تتعلق بالتكاليف الاجتماعية المترتبة على العبء المالى والآثار التشجيعية التى يشتمل عليها هذا التعويض).

ولكن إذا كان للبطالة آثار أخرى خطيرة على حياة الأفراد، وتسبب لهم حرمانا من أنواع أخرى، فإن تحسين الوضع من خلال الدعم المالى فى صورة دخل سيكون محدود الأثر فى هذا الصدد. ولدينا كم كبير من الشواهد على أن البطالة لها نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل بما فى ذلك الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة بالنفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات) وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعى وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين(٢٢).

ونظرا لتفشى البطالة على نحو خطير فى اقتصاد أوروبا المعاصرة فإن التركيز فقط على عدم تكافؤ الدخل يمكن أن يكون خادعا. حقا يمكن أن الدفع بأن ارتفاع

معدل البطالة فى أوروبا هذه الأيام يمثل على الأقل قضية مهمة عن اللامساواة فى ذاتها، من حيث توزيع الدخل. ولكن التركيز فقط على عدم المساواة فى الدخل دون سواه يعطى انطباعا بأن غرب أوروبا بذلت جهودا أفضل بكثير من الولايات المتحدة من أجل خفض حالات ومظاهر عدم المساواة ومن أجل تجنب هذا النوع من الزيادة فى عدم مساواة الدخل الذى تعانى منه الولايات المتحدة. ولكن أوروبا لها فى حيز الدخول سجل أفضل بكثير من حيث مستويات واتجاهات حالة عدم المساواة. وهذا ما يوضحه البحث الدقيق الذى نشرته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD. ويمثل هذا البحث دراسة أعدها كل من إيه. بى. آتكنسون ولى رينواتر وتيموثى سميدنج[٢٣]. ويلاحظ أن الأمر ليس قاصرا فقط على المقاييس العادية لعدم المساواة فى الدخل أعلى فى الولايات المتحدة عما هو الحال فى الجانب الأوروبى المطل على المحيط الأطلسى بل وإن حالة عدم المساواة فى الدخل فى الولايات المتحدة ارتفع بطريقة لم تحدث فى غالبية بلدان غرب أوروبا.

ولكن إذا انتقلنا ببصرنا من الدخل إلى البطالة سوف تختلف الصورة. لقد ارتفعت البطالة على نحو كبير جدا فى أغلب أنحاء غرب أوروبا بينما لا نجد مثل هذا الاتجاه فى الولايات المتحدة. مثال ذلك أنه خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٣ كان معدل البطالة فى الولايات المتحدة ٤,٥ بالمائة بينما كان فى إيطاليا ٥,٨ بالمائة وفى فرنسا ٢,٣ بالمائة وفى ألمانيا الغربية أقل من واحد بالمائة. ولكن الآن فإن هذه البلدان الثلاثة - إيطاليا وفرنسا وألمانيا - تتراوح فيها معدلات البطالة ما بين ١٠ و١٢ بالمائة. وإذا عرفنا أن البطالة تضر الحياة ضررا شديدا إذن يتعين علينا أن نضع هذا فى الاعتبار عند تحليل مظاهر عدم المساواة الاقتصادية. ولا ريب فى أن المقارنة بين حالة عدم المساواة فى الدخل يعطى أوروبا مسوغا للاعتداد بالنفس غير أن هذا الرضا يمكن أن يكون مضللا إلى حد كبير إذا فهمنا عدم المساواة من خلال منظور أرحب[٢٤].

ويثير التباين بين غرب أوروبا والولايات المتحدة مسألة أخرى مهمة، وتعتبر من نواح أخرى أكثر تعميما. إذ يبدو إن الأخلاق الاجتماعية الأمريكية، ترى من الممكن أن تكون غير واعية بقوة المعوزين والفقراء بحيث يكون عسيرا عليها قبول ما تفعله أوروبا الغربية بإنشاء دولة الرفاه. ولكن هذه الأخلاق الأمريكية ذاتها ترى أن ارتفاع البطالة بحيث تتجاوز النسبة عشرة بالمائة. كما هو الحال فى أوروبا، أمر لا يمكن التسامح معه. لقد استمرت أوروبا فى قبول حالة التعطل من العمل وزيادتها بقدر كبير من رباطة الجأش. ويرتكز هذا التباين على اختلاف فى الاتجاهات والمواقف من المسئوليات الاجتماعية والفردية. وهو ما سوف أعود إليه.

الرعاية الصحية ونسبة الوفيات :

المواقف الاجتماعية الأمريكية والأوروبية :

أثارت حالة عدم المساواة بين الجماعات العرقية المختلفة فى الولايات المتحدة اهتماما كبيرا فى المرحلة الأخيرة. مثال ذلك لوحظ أن فى حيز الدخل أن الأمريكان الأفارقة أفقر كثيرا وعلى نحو متعمَّد عن الأمريكان البيض. ونرى هذا كثيرا كمثال على الحرمان النسبى للأمريكان الأفارقة داخل الأمة، ولكن دون مقارنته بالشعوب الأفقر فى بقية العالم. حقا إننا إذا قارنا الأمريكان الأفارقة بسكان بلدان العالم الثالث سنجد أنهم أغنى كثيرا من حيث الدخل حتى بعد ملاحظة فوارق الأسعار. وإذا نظرنا على هذا النحو إلى حرمان السود الأمريكيين سيبدو لنا واهيا بل لا قيمة له من المنظور الدولى.

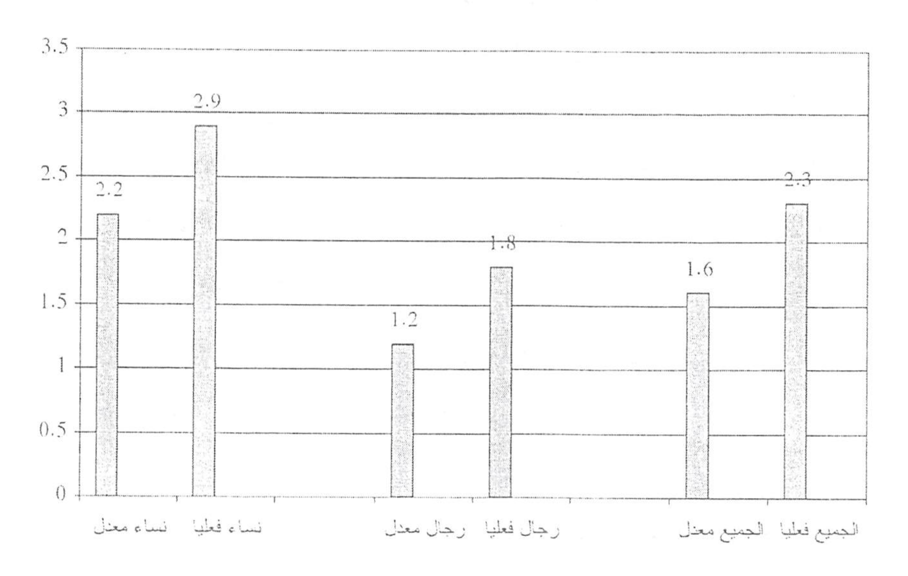
ولكن هل الدخل هو الحيز الصواب الذى نعقد فى ضوئه تلك المقارنات؟ وماذا عن القدرة الأساسية على الحياة حتى سن النضج دون السقوط فريسة لموت مبكر؟ كما ناقشنا فى الباب الأول فإن الأمريكى الأفريقى فى ضوء هذا المعيار مختلف كثيرا عن

أفقر الناس فى الصين أو فى ولاية كيرالا الهندية (انظر شكل ١-١ فى الباب الأول) وكذلك بالنسبة للفقر فى سرى لانكا وكوستاريكا وجامايكا وكثير غيرها من الاقتصادات الفقيرة. وهناك يفترض أحيانا أن الارتفاع الكبير فى معدل وفيات الأمريكيين الأفارقة يصدق فقط بالنسبة للرجال، ونقول ثانية الشباب منهم، بسبب تفشى العنف. حقا إن الموت بسبب العنف نسبته مرتفعة بين الرجال السود بيد أن هذا ليس هو كل شيء. حقا، وكما يبين الشكل ١-٢ فى الباب الأول، إن النساء السود متخلفات كثيرا ليس فقط بالقياس على النساء البيض فى الولايات المتحدة بل وأيضا بالنسبة للمرأة الهندية فى ولاية كيرالا، وتكاد تقترب كثيرا لتتخلف عن المرأة الصينية. ولنا أن نلحظ كذلك فى الشكل ١-١ أن الرجال السود الأمريكيين فى حالة خسارة مطردة فى مقابل الصينيين والهنود مع أطراد السنين - ونحن بحاجة إلى مزيد من التوضيح يتجاوز وفيات العنف.

والحقيقة أننا حتى لو أخذنا مجموعات الأعمار الأكبر (لنقل ما بين الخامسة والثلاثين والرابعة والستين) سنجد شواهد على أن نسبة وفيات الرجال السود أعلى منها بين الرجال البيض، كذلك حال المرأة السوداء بالقياس إلى المرأة البيضاء. وليس بالإمكان إلغاء هذه الفوارق عن طريق ملائمة وتعديل فوارق الدخل. وحرى أن نذكر إحدى الدراسات الطبية المدققة والتى ترجع إلى ثمانينيات القرن العشرين. توضح هذه الدراسة أن الفارق فى نسبة الوفيات بين السود والبيض يظل على نحو ملحوظ بالنسبة للمرأة حتى بعد تعديل فوارق الدخل. ويعرض الشكل ٤-١ نسب معدلات الوفيات بين السود والبيض فى البلد ككل (تأسيسا على عينة مسحية)[٢٥]. ونلحظ فى هذا المسح أنه بينما نسبة وفيات الرجال السود تعادل ١,٨ مرة من معدل وفيات الرجال البيض إلا أن نسبة وفيات النساء السود يقارب ثلاثة أمثال نسبة وفيات النساء البيض. ولكن بعد تعديل الفوارق من حيث دخل الأسرة نجد

نسبة وفيات الرجال السود أعلى ١,٢ مرة بينما هى أعلى ٢,٢ مرة بالنسبة للنساء السود. وهكذا يبدو أنه بعد الاهتمام الكامل بمستويات الدخل فإن النساء السود اللاتى توافيهن المنية وهن صغيرات السن نسبتهن أعلى كثيرا من النساء البيض فى الولايات المتحدة المعاصرة.

شكل ٤ - ١ نسبة معدلات وفيات السود إلى البيض
(العمر من ٣٥ - ٥٤) الفعلية والمعدلة حسب دخل الأسرة



المصدر إم. دبليو. أوين و إس. إم. تيوتش و دى. إف. وليامسون و جى. إس. ماركس "آثار عوامل المخاطرة المعروفة على فرط زيادة الوفيات بين البالغين السود فى الولايات المتحدة. صحيفة الرابطة الطبية الأمريكية ص٢٦٣، ٦٤ (٩ فبراير ١٩٩٠)

وإن توسيع قاعدة المعلومات لتمتد من الدخل إلى القدرات الأساسية من شأنه أن يثرى فهمنا عن اللامساواة وعن الفقر بوسائل جذرية للغاية. والملاحظ أننا حين ركزنا على القدرة على التوظف وتوفر مزايا التوظف المقترنة بهذه القدرة بدت الصورة الأوروبية كابية للغاية. وأننا حين نحول انتباهنا إلى القدرة على البقاء بدت صورة حالة

اللامساواة الأمريكية مكثفة للغاية. ونحن إذ نبرز بوضوح هذه الفوارق والأولويات المقترنة بكل منها سوف نشهد تباينا فى المواقف والاتجاهات إزاء المسئوليات الاجتماعية والفردية على جانبى الأطلسى. إذ نجد فى الأولويات الرسمية الأمريكية التزاما محدودا للغاية من أجل توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع. ويبدو لنا أن مئات الملايين من الناس (أكثر من ٤٠ مليون نسمة فى الحقيقة) بدون أى نوع من الحماية أو التأمين فى المجال الطبى فى الولايات المتحدة. وربما نجد لدى نسبة كبيرة من هؤلاء الذين لا يشملهم تأمين أسباب اختيارية لعدم الحصول على تأمين، إلا أن الغالبية العظمى من غير المؤمن عليهم تعوزهم فى الواقع القدرة على الحصول على تأمين طبى بسبب الظروف الاقتصادية، أو فى بعض الأحيان بسبب ظروف طبية قائمة مسبقا بتجنبها الأفراد الراغبين فى التأمين. وثمة وضع مقابل لهذا فى أوروبا حيث تعتبر التغطية الطبية حقا أساسيا للمواطنة بغض النظر عن الوسائل، ومستقلا عن الظروف القائمة مسبقا. الشىء المرجح للغاية أن هذا الوضع الأوروبى سيكون غير محتمل سياسيا، ونلحظ كذلك أن حدود الدعم الحكومى للمرضىَ والفقراء شديدة الصرامة فى الولايات المتحدة بحيث لا يمكن قبوله فى أوروبا. كذلك الحال بالنسبة للالتزامات الاجتماعية تجاه المرافق العامة إذ تتباين من تنظيمات الرعاية الصحية إلى التنظيمات الخاصة بالتعليم والتى تعتبرها دولة الرفاه فى أوروبا أمرا مسلما به.

ونجد من ناحية أخرى أن معدلات البطالة التى تتجاوز رقم العشرة والتى تحتملها أوروبا الآن ستكون على الأرجح تماما (وكما أكدنا فى السابق) بمثابة ديناميت سياسى داخل أمريكا حيث إن معدلات البطالة من هذا الحجم تمثل سخرية بقدرة الناس على مساعدة أنفسهم. وأعتقد أنه لا توجد حكومة فى الولايات المتحدة يمكن أن تخرج سالمة دون أذى إذا ما تضاعف مستوى البطالة الراهن والذى من شأنه أن يجعل نسبة البطالة فى الولايات المتحدة دون مستواها الآن فى إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا. ويبدو أن طبيعة الالتزامات السياسية بالنسبة لكل من هذه البلدان ـ ونقصها

كذلك ـ يختلف بشكل أساسى ما بين أمريكا وأوروبا. وتستلزم هذه الفوارق أن نرى حالة عدم المساواة فى ضوء حالات الفشل بذاتها للقدرات الأساسية.

الفقر والحرمان فى الهند وأفريقيا جنوب الصحراء :

الفقر المفرط يتركز الآن بكثافة شديدة الوطأة فى إقليمين محددين فى العالم: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، إذ بها من بين جميع مناطق العالم أدنى المستويات من حيث دخل الفرد. بيد أن هذا المنظور لا يعطينا فكرة واضحة وكاملة عن طبيعة ومحتوى حالات الحرمان فى كل منهما، ولا عن فقرهما النسبى. إننا بدلا من هذا، إذا نظرنا إلى الفقر باعتباره حرمانا من القدرات الأساسية، هنا سوف نحصل على صورة أكثر وضوحا ودلالة من المعلومات عن مظاهر الحياة فى هذه الأجزاء من العالم[٢٦]. ونعرض فيما يلى محاولة لتحليل موجز مبنيا على دراسة مشتركة مع جين دريز، وعلى عملين مكملين للمؤلف[٢٧].

كانت هناك حوالى عام ١٩٩١ اثنين وخمسين بلدا تبلغ نسبة العمر المتوقع فيها عند الميلاد دون الستين عاما، وتضم هذه البلدان سكانا يصل تعدادهم إلى ١,٦٩ بليون نسمة[٢٨]. وتوجد ست وأربعين بلدا من هذه البلدان فى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء – وست بلدان فقط خارج هاتين المنطقتين (هى أفغانستان وكمبوديا وهاييتى ولاوس وبابوا نيوجينيا واليمن). ويبلغ سكان هذه البلدان الست ٣,٥ بالمائة فقط من إجمالى سكان (١,٦٩ بليون نسمة) البلدان الاثنين والأربعين ذات مستوى العمر المتوقع المتدنى. وتنتمى إلى مجموعة الستة والأربعين بلدا الأخرى ذات نسبة العمر المتوقع المنخفضة كل بلدان جنوب آسيا فيما عدا سرى لانكا (أى الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وبوتان) وكل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فيما عدا جنوب أفريقيا وزيمبابوى وليسوتو وبوتسوانا ومجموعة جزر صغيرة (هى موريشيوس

وسيشيل). وهناك بطبيعة الحال تباينات داخل كل بلد. إذ إن القطاعات التى تضم ذوى المكانة الميسورين من سكان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء يتمتعون بنسبة أعمار طويلة. هذا علاوة على أن بعض سكان البلدان، حتى ممن يتمتعون بمتوسط عمر مرتفع جدا (مثل الولايات المتحدة) ربما يعانون، كما أشرنا فى السابق، من مشكلات البقاء التى تماثل ظروف الحياة فى العالم الثالث. (مثال ذلك الرجال السود الأمريكيون فى مدن الولايات المتحدة من قبل نيويورك أو سان فرانسيسكو أو سان لويس أو واشنطن العاصمة. إذ إن متوسطات الأعمار المتوقعة لهم أدنى كثيرا من ستين عاما[٢٩]). ولكن جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء فإنها فى الحقيقة، من حيث متوسطات البلد، تظهر باعتبارها المنطقتين اللتين تتمركز فيهما الحياة القصيرة والخطرة فى عالمنا المعاصر.

حقا إن الهند تمثل أكثر من نصف مجموع سكان هذه البلدان المحرومة البالغ عددها اثنين وأربعين بلدا. وليست على أية حال الأسوأ أداء من حيث المتوسط (إذ يبلغ فى الحقيقة متوسط العمر فى الهند قرابة الستين عاما كما تشير آخر الإحصاءات إلى أنه ارتفع عن ذلك). ولكن توجد اختلافات كبيرة بين الأقاليم من حيث مستوى المعيشة داخل الهند. ذلك أن بعض الأقاليم فى الهند (تضم سكانا تعادل وربما أكثر من سكان أغلب بلدان العالم) حالتها سيئة شأن أى بلد آخر فى العالم. ويمكن للهند أن تحقق نتائج أفضل كثيرا من حيث المتوسط عن أسوأ البلدان أداء (مثل إثيوبيا أو زائير والتى تسمى الآن جمهورية الكونغو الديموقراطية) من حيث العمر المتوقع وغيره من المؤشرات. ولكن توجد فى الهند مناطق واسعة لا تختلف كثيرا فيها نسبة متوسط الأعمار وغيرها من أوضاع المعيشة عما هو سائد فى أشد البلدان حرمانا[٣٠].

جدول ٤-١ الهند وأفريقيا جنوب الصحراء
مقارنات مختارة (١٩٩١)

	الإقليم	السكان (بالمليون)	معدل وفيات الأطفال (من كل ألف مولود)
		مقارنات لمعدل وفيات الأطفال	
الهند	الهند	٨٤٦,٣	٨٠
أسوأ ثلاث ولايات هندية	أوريسا	٣١,٧	١٢٤
	مادهيا	٦٦,٢	١١٧
	أوتار براديش	١٣٩,١	٩٧
أسوأ مقاطعة فى كل من أسوأ الولايات الهندية	جانجام (أوريسا)	٣,٢	١٦٤
	تيكا مجار (مادهيا براديش)	٠,٩	١٥٢
	هارودى (أوتار براديش)	٢,٧	١٢٩
أسوأ ثلاثة بلدان فى أفريقيا جنوب الصحراء	مالى	٨,٧	١٦١
	موزمبيق	١٦,١	١٤٩
	غينيا بيساو	١,٠	١٤٨
أفريقيا جنوب الصحراء	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٨,٩	١٠٤

ملاحظة: الحد العمرى هو ١٥ عاما للأرقام الأفريقية و٧سنوات للأرقام الهندية. ولنلاحظ أن نسبة تعلم القراءة والكتابة + ٧ فى الهند هى عادة أعلى من نسبة معدل تعلم القراءة والكتابة (بمعنى أن نسبة تعلم القراءة والكتابة فى كل الهند + ٧ فى عام ١٩٨١ كانت ٤٣,٦٪ بالمقارنة بنسبة ٤٠,٨٪ الخاصة بنسبة تعلم القراءة والكتابة + ١٥).

ويقارن الجدول ٤-١ مستويات وفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة عند الكبار فى أقل المناطق تطورا فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى الهند[٣١]. ويعرض الجدول تقديرات عام ١٩٩١ لهذين المتغيرين ليس فقط فى الهند وأفريقيا جنوب الصحراء إجمالا (الصفات الأول والأخير) بل ويعرضهما أيضا بالنسبة لأسوأ ثلاثة بلدان أداء فى أفريقيا جنوب الصحراء وأسوأ ثلاثة ولايات أداء فى الهند وأسوأ المقاطعات أداء فى كل من هذه الولايات الثلاثة. واللافت للنظر أنه لا يوجد بلد فى أفريقيا جنوب الصحراء - أو فى كل العالم حقيقة - تقديرات معدلات وفيات الأطفال فيه أعلى منها فى مقاطعة جانجام فى أوريسا أو حيث ينخفض فيه معدل محو الأمية بين الإناث بنفس درجة انخفاضه فى مقاطعة بارمار فى راجاستان.

مقارنة معدل محو الأمية بين الكبار		
الإقليم	السكان (بالمليون)	معدل محو الأمية بين الكبار (إناث /ذكور)
الهند	٨٦٤,٣	٦٤/٣٩
راجاستان	٤٤,٠	٥٥/٢٠
بيهار	٨٦,٤	٥٢/٢٣
أوتار براديش	١٣٩,١	٥٦/٢٥
بارمار (راجاستان)	١,٤	٣٧/٨
كيشانجانى (بيهار)	١,٠	٣٣/١٠
باهريتس (أوتار براديش)	٢,٨	٣٦/١١
بوركينا فاسو	٩,٢	٣١/١٠
سيراليون	٤,٣	٣٥/١٢
بنين	٤,٨	٣٥/١٧
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٨,٩	٦٣/٤٠

المصدر: جى. دريز وإيه. صن، الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية (دلهى: مطابع جامعة أكسفورد (١٩٩٥) جدول ١-٣

وجدير بالملاحظة أن هاتين المقاطعتين يزيد عدد سكان كل منهما عن سكان بوتسوانا أو ناميبيا، كما وأن مجموع سكان المقاطعتين أكبر من عدد سكان سيراليون أو نيكارجوا أو ايرلندا. والحقيقة أننا نجد ولايات بأكملها مثل أوتار براديش (ويبلغ تعداد سكانها مثل البرازيل أو روسيا) ليست أفضل حالا من أسوأ البلدان فى أفريقيا جنوب الصحراء من حيث هذه المؤشرات الأساسية لنوعية الحياة[٣٢].

والشىء المثير للاهتمام أننا إذا أخذنا الهند وأفريقيا جنوب الصحراء معا ككل نجد أن الإقليميين لا يختلفان كثيرا سواء من حيث معرفة القراءة والكتابة بين الكبار أو نسبة وفيات الأطفال ولكنهما يختلفان تماما، على الرغم من هذا، من حيث متوسط العمر المتوقع. إن متوسط العمر المتوقع فى الهند عام ١٩٩١ كان حوالى ستين عاما بينما نراه ينخفض كثيرا عن هذا الرقم فى أفريقيا جنوب الصحراء (حيث المتوسط حوالى اثنين وأربعين عاما)[٣٣]. ونجد من ناحية أخرى دليلا على أن مدى نقص التغذية فى الهند أكبر كثيرا مما هو فى أفريقيا جنوب الصحراء[٣٤].

وهكذا نجد نموذجا مهما للمقارنة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء فى ضوء المعايير المختلفة من حيث ١- نسبة الوفيات و ٢- التغذية. ويمكن الكشف عن ميزة البقاء لصالح الهند عن طريق، ليس فقط مقارنة متوسط العمر المتوقع، بل وأيضا عن طريق تباين إحصاءات الوفيات الأخرى. مثال ذلك أن العمر المتوسط لحالات الوفيات فى الهند بلغ سبع وثلاثين عاما حوالى عام ١٩٩١ . يضاهى هذا المتوسط المرجح (لمتوسط عمر الوفيات) فى أفريقيا جنوب الصحراء بخمس سنوات فقط[٣٥]. والملاحظ فى الحقيقة أن متوسط عمر الوفيات فى خمس بلدان أفريقية يبلغ ثلاث سنوات أو أقل. وإذا نظرنا إلى مشكلة الوفيات الباكرة من هذا المنظور سنجد أنها مشكلة بالغة الحدة فى أفريقيا أكثر منها فى الهند.

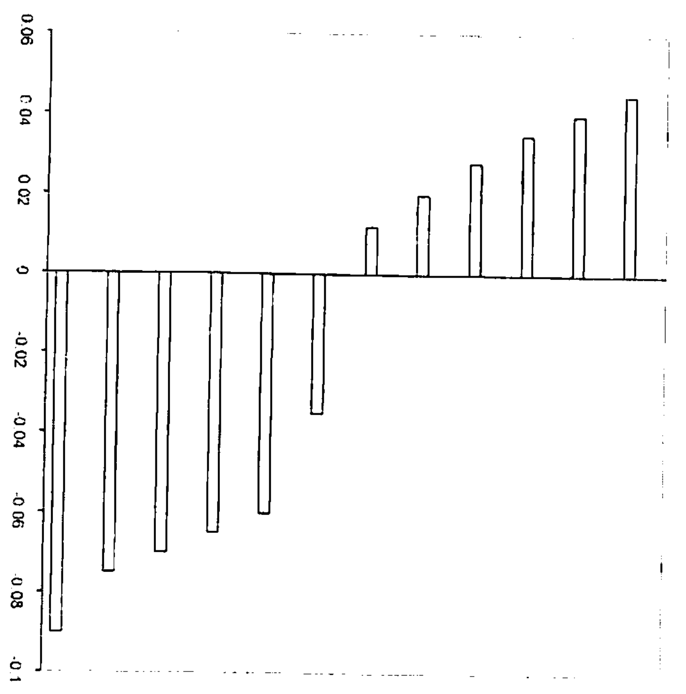
بيد أننا نحصل على ميزان مغاير تماما للأضرار إذا ما نظرنا إلى تفشى حالة نقص الغذاء فى الهند مقارنة بأفريقيا. ونلاحظ أن حسابات نقص التغذية بعامة أعلى كثيرا فى الهند مقارنة عنها فى أفريقيا جنوب الصحراء فى المتوسط[٣٦]. هذا على الرغم من أن الهند وليست أفريقيا جنوب الصحراء لديها اكتفاء ذاتى للغذاء. ويعتمد "الاكتفاء الذاتى" فى الهند على الوفاء بطلب السوق الذى يمكن تلبيته بسهولة فى السنوات العادية عن طريق العرض المنتج محليا. ولكن طلب السوق (المرتكز على القوة الشرائية) أقل من الاحتياجات الغذائية. وتبدو الحالة الفعلية لنقص الغذاء فى الهند أعلى كثيرا فى الهند عنها فى أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا نظرنا إليها فى ضوء المعايير المألوفة بشأن نقص الوزن مقابل العمر نجد أن نسبة الأطفال ناقصى التغذية فى أفريقيا تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٠ بالمائة، بينما نسبة الأطفال ناقصى التغذية فى الهند كبيرة جدا إذ تتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ بالمائة[٣٧]. ويبدو أن حوالى نصف مجموع الأطفال فى الهند مصابون بنقص تغذية مزمن. ولكن على الرغم من أن الهنود يعيشون أعمارا أطول من الأفارقة جنوب الصحراء، ومتوسط العمر عند الوفاة أكبر كثيرا من مثيله بين الأفارقة إلا أن عدد الأطفال ناقصى التغذية فى الهند أكبر كثيرا من مثيله فى أفريقيا جنوب الصحراء - ليس فقط من حيث الرقم المطلق بل وأيضا كنسبة إلى مجموع عدد الأطفال[٣٨]. وإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أن الانحياز الجنسى، أى القائم على التمييز بين الجنسين عند الوفاة يمثل مشكلة موضوعية فى الهند، وليس كذلك فى أفريقيا جنوب الصحراء سوف تظهر أمامنا صورة عن الهند أسوأ منها عن أفريقيا[٣٩].

وثمة قضايا سياسية مهمة تتعلق بطبيعة ومدى تعقد الأنماط النسبية للحرمان فى هذين الإقليمين اللذين يعانيان من أشد حالات الفقر حدة فى العالم. إن ميزة الهند على أفريقيا جنوب الصحراء من حيث البقاء ترتبط بعدد من العوامل المختلفة التى جعلت الأفارقة بخاصة أكثر عرضة للوفيات الباكرة. إذ إن الهند منذ الاستقلال

تخلصت نسبيا من مشكلات المجاعات ومن الحروب واسعة النطاق والمستمرة، التى تدهم بين الحين والآخر أعدادا كبيرة من البلدان الأفريقية. كذلك فإن الخدمات الصحية فى الهند، وعلى الرغم من عدم كفايتها، إلا أنها لم تتأثر بالاضطرابات السياسية أو العسكرية. علاوة على هذا فقد عانت بلدان كثيرة فى أفريقيا جنوب الصحراء من حالات تدهور اقتصادى - والتى ترجع جزئيا إلى الحروب والقلاقل والاضطرابات السياسية. ولهذا السبب كان عسيرا عليها تحسين مستويات المعيشة فيها. وأرى أن أى تقدير قائم على المقارنة بين إنجازات وإخفاقات هذين الإقليمين لابد وأن يضع فى الاعتبار هذه الأوضاع وغيرها المرتبطة بتجارب التنمية فى كل منهما[٤٠].

وحرى أن نلحظ أيضا أن ثمة مشكلة مشتركة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء وهى توطن الأمية على نحو مزمن - وهى قسمة شأنها شأن متوسط العمر المتوقع تفصل شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء عن بقية العالم. وكما يشير الجدول ١-٤ فإن معدل معرفة القراءة والكتابة متماثل إلى حد كبير فى المنطقتين. إذ يوضح الجدول تماثل عدد الأميين من البالغين فى كل من الهند وأفريقيا جنوب الصحراء.

عرضنا هنا ثلاثة قسمات محورية للحرمان من القدرات الأساسية وركزت عليها مقارناتى ومحاولة توضيح التباين فى طبيعة الحرمان فى الهند وفى أفريقيا جنوب الصحراء (وهى الوفيات الباكرة ونقص التغذية والأمية). ولكن هذه القسمات الثلاثة لا تعطينا بطبيعة الحال صورة كاملة عن فقر القدرة فى هذين الإقليمين. بيد أنها تكشف عن إخفاقات مثيرة وعن بعض القضايا السياسية الحاسمة التى تستلزم أن نوليها اهتماما مباشرا. ولم أحاول كذلك تقديم مقياس "تراكمى" للحرمان مبنيا على "ترجيح" ووزن الجوانب المختلفة من حرمان القدرة[٤١]. ذلك أن تحليل السياسة غالبا ما يكون اهتمامه بالقياس التراكمى أقل من اهتمامه بالنمط الموضوعى لعمليات الأداء المختلفة.



المصدر: محسوبة على اساس إحصائيات السكان للأمم المتحدة

عدم المساواة بين الجنسين والفاقد النسوى

انتقل الآن إلى مظهر محدد من مظاهر عدم المساواة العامة والذى حظى مؤخرا باهتمام كبير ويرتكز هذا الباب على مقال لى تحت عنوان "الفاقد النسوى" المنشور فى الصحيفة الطبية البريطانية عام ١٩٩٢[٤٢]. وأشير هنا إلى ظاهرة مروعة تتمثل فى فرط زيادة الوفيات ومعدلات البقاء المنخفضة عن تعمد للنساء فى كثير من أنحاء العالم. وهذا وجه ظاهر للعيان وبادى الفجاجة والحدة ويمثل عدم المساواة الاجتماعية

بين الجنسين والذى يتجلى غالبا فى أشكال أقل بشاعة وأكثر دهاء. ولكن على الرغم مما فيه من فجاجة إلا أن الارتفاع المصطنع فى معدل وفيات الإناث يعكس حالة غاية فى الأهمية لحرمان القدرة عند المرأة.

نلحظ فى أوروبا وشمال أمريكا اتجاها عاما لزيادة عدد النساء عن الرجال بأعداد ذات دلالة. مثال ذلك أن نسبة النساء إلى الرجال فى المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة تزيد عن ١,٠٥ والوضع مختلف تماما فى بلدان كثيرة فى العالم الثالث خاصة فى آسيا وشمال أفريقيا حيث يمكن أن تنخفض نسبة الإناث إلى الذكور إلى ٠,٩٥ (مصر) ٠,٩٤ (بنجلاديش والصين وغرب آسيا) و٠,٩٣ (الهند) بل وحتى ٠,٩٠ (باكستان). وهذه فوارق ذات دلالة اجتماعية مهمة عند تحليل مظاهر عدم المساواة بين الأنثى والذكر فى أنحاء العالم[٤٣]. ويعرض شكل ٢-٤ المعلومات بالنسبة لكلٍ.

وواقع الأمر أن عدد الصبية الذين يولدون أكثر من عدد البنات فى كل مكان (حوالى ٥ بالمائة زيادة). ولكن ثمة دلائل كثيرة على أن النساء يواجهن "حياة أشق" من الرجال ولهم فرصة بقاء أفضل حتى إذا سلمنا بتماثل ظروف الرعاية. (ويبدو فى الحقيقة أن الجنين الأنثى فرصته للبقاء أعلى كثيرا من فرص الجنين الذكر. كما أن نسبة حمل جنين ذكر أعلى من ذلك عن الميلاد[٤٤]. ويرجع ارتفاع نسبة الذكور - الإناث فى "الغرب" إلى انخفاض معدلات وفيات الإناث. وثمة أسباب أخرى لهذه الزيادة فى النساء. إذ لا تزال هناك آثار باقية لوفيات الذكور فى الحروب الماضية. وهناك بوجه عام نسبة من المدخنين بين الرجال أعلى علاوة على احتمالات أكثر للموت ضحية للعنف. ولكن يبدو واضحا أننا حتى لو أخذنا هذا كله فى الاعتبار سوف يتوجه عدد النساء لتجاوز عدد الرجال مع التسليم بتوفر رعاية متماثلة.

وتشهد النسب المنخفضة للذكور إلى الإناث فى بلدان آسيا وشمال أفريقيا إلى تأثير عوامل اجتماعية. ويمكن بسهولة حساب ما إذا كانت نسبة الإناث إلى الذكور فى

هذه البلدان تعادل النسبة فى أوروبا والولايات المتحدة فسوف يكون بها ملايين النساء أكثر (فى ضوء عدد الرجال)[٤٥]. وأمكن حساب "الفاقد النسوى" فى الصين وحدها على أساس النسبة الأوروبية أو الأمريكية فإذا بها أكثر من ٥٠ مليون. ويصل العدد، على هذا الأساس نفسه، فى كل تلك البلدان مجتمعة إلى أكثر من ١٠٠ مليون امرأة يمكن اعتبارهن ضمن "الفاقد".

ولكن قد لا يكون من الملائم استخدام النسبة الأوروبية أو الأمريكية وذلك لأسباب ليس منها فقط القسمات الخاصة المميزة مثل وفيات الحروب. والمعروف أن نسبة الإناث إلى الذكور ترتفع تدريجيا مع العمر بسبب انخفاض نسبة وفيات الإناث فى أوروبا وأمريكا. ولنا أن نتوقع نسبة أدنى فى آسيا أو شمال أفريقيا والتى تحدث جزئيا بسبب انخفاض متوسط العمر بعامة وارتفاع معدل الخصوبة. وأن أحد وسائل التعامل مع هذه المسألة أن يكون أساس المقارنة ليس نسبة الإناث إلى الذكور فى أوروبا أو أمريكا، بل فى أفريقيا جنوب الصحراء حيث تنخفض نسبة الأضرار التى تعانى منها المرأة من حيث نسبة الوفيات لكل، ولكن لأن متوسط العمر فيها ليس أعلى كما أن معدلات الخصوبة ليست أقل (بل بالعكس). وإذا اعتبرنا نسبة الإناث إلى الذكور فى جنوب الصحراء وهى ١,٠٢٢ هى المؤشر (والذى استخدمته فى دراساتى السابقة وكذا مع جين دريز) فإننا نحصل على نتيجة قدرها ٤٤ مليون نسمة، فاقد نسوى فى الصين و٣٧ مليون فى الهند كما أن لا يزال إجمالى عدد الفاقد النسوى فى هذه البلدان يزيد على ١٠٠ مليون[٤٦].

وسيلة أخرى للتعامل مع هذه المشكلة هى أن نحسب العدد المتوقع وجوده من النساء لو لم تكن هناك أى أضرار تصيب فرص بقاء الأنثى مع التسليم بالعمر المتوقع الفعلى ونسب الخصوبة الفعلية فى كل من هذه البلدان. وليس يسيرا حساب هذا مباشرة غير أن أنسلى كول حصل على تقديرات كاشفة عن طريق استخدام جداول نموذج سكانى مبنية على الخبرة التاريخية للبلدان "الغربية". وتمثل ناتج هذا الإجراء

فى ٢٩ مليون "فاقد نسوى" فى الصين، و٢٣ مليون فى الهند وحوالى ٦٠ مليون إجمالى العدد فى هذه البلدان[٤٧]. ولكنها لا تزال أرقاما كبيرة على نحو مروع على الرغم من أنها أقل من سابقتها. وثمة تقديرات أخرى أحدث عهدا مبنية على استخدام معلومات تاريخية تم فحصها وتوفيقها على نحو أفضل ولكنها أعطت نتائج تتمثل فى أعداد أكبر من الفاقد النسوى (حوالى ٩٠ مليون حسب تقدير ستيفان كلاسين)[٤٨].

ولكن لماذا إجمالى نسب وفيات الإناث أعلى من الذكور فى هذه البلدان؟ لنتدبر وضع الهند حيث نسبة وفيات الإناث حتى تتجاوز دائما نسبة وفيات الذكور إلى أن نصل إلى أواخر الثلاثين من العمر. والملاحظ أن زيادة الوفيات فى سن الإنجاب يمكن أن تكون نتيجة وفاة الأم (الوفاة أثناء الوضع أو عقب الوضع مباشرة). ولكن، مع هذا، فمن الواضح أنه لا يوجد تفسير للوضع غير المواتى للمرأة من حيث فرص البقاء خلال فترات الرضاع والطفولة. وعلى الرغم من الأحداث المؤسفة لوأد البنات فى الهند بين حين وآخر إلا أن هذه الظاهرة حتى وإن كانت موجودة لا تفيد شيئا لتفسير زيادة حجم الوفيات ولا التوزيع العمرى للوفيات. وأحسب أن الخطأ الأساسى ربما يتمثل فى إهمال صحة وغذاء الأنثى خاصة أثناء الطفولة، وإن لم يقتصر على فترة الطفولة وحدها. ونجد دلائل قوية فى الحقيقة على أن الأطفال الإناث يعانين من الإهمال من حيث الرعاية الصحية والعلاج فى المستشفيات بل والتغذية[٤٩].

وحظيت حال الهند بدراسة شاملة ومستفيضة أكثر من غيرها (إذ إن عدد الباحثين فى الهند العاكفين على هذه المشكلة أكبر من نظرائهم فى أى بلد آخر). وثمة شواهد مماثلة على الإهمال النسبى لصحة وغذاء الأطفال الإناث فى البلدان الأخرى أيضا. وأكثر من هذا أننا نجد فى الصين بعض الدلائل التى تؤكد أن مدى الإهمال زاد زيادة حادة فى السنوات الأخيرة خاصة بعد فرض قيود إجبارية لتنظيم الأسرة (سياسة طفل واحد فى بعض أنحاء الصين)، هذا علاوة على بعض الإصلاحات الأخرى التى جرى تطبيقها حوالى عام ١٩٧٩ . ونشهد فى الصين أيضا بعض علامات

جديدة مشئومة من مثل الزيادة الحادة فى النسب المسجلة لميلاد الذكور إلى الإناث والتى تشذ كثيرا عن بقية العالم. ويمكن أن يدل هذا على احتمال "إخفاء" إناث الأطفال المولودات حديثا (لتجنب صرامة تنفيذ القيود الإلزامية لتنظيم الأسرة). ويبدو أن الانحياز شديد الوطأة ضد الأنثى داخل الأسرة يتمثل كذلك فى حالات الإجهاض الانتقائية على أساس الجنس والتى شاعت فى الصين مع التقدم التكنولوجى.

ملاحظات ختامية :

هناك من ينتقد الاقتصاديين أحيانا لإفراطهم فى التركيز على الفعالية دون المساواة. وقد نجد بعض العذر لهذه الشكوى، ولكن يجب ملاحظة أن ظاهرة عدم المساواة حظيت باهتمام الاقتصاديين أيضا على مدى تاريخ هذا المبحث العلمى. إن آدم سميث الذى غالبا ما يراه البعض "أبو الاقتصاد الحديث" كان معنيا للغاية بالهوة بين الغنى والفقير. كذلك فإن بعض العلماء الاجتماعيين والفلاسفة المسئولين عن جعل موضوع عدم المساواة مادة محورية تحظى بالاهتمام العام (من أمثال كارل ماركس وجون ستيوارت مل وبى. إس. راونترى وهوغ دالتون حتى نذكر كتابا من مدارس فكرية مختلفة). ولقد كانوا جميعا من المعنيين موضوعيا بهذه الظاهرة وهم اقتصاديين نذروا جهدهم لدراستهم. والملاحظ فى السنوات الأخيرة ازدهار الدراسة الاقتصادية لظاهرة عدم المساواة كموضوع دراسى وذلك على أيدى رواد عظام من أمثال إيه. بى. أتكنسون(٥٠). وليس معنى هذا إنكار أن تركيز الاهتمام على الفعالية واستبعاد الاعتبارات الأخرى مسألة شديدة الوضوح فى بعض المؤلفات الاقتصادية. ولكن الاقتصاديين كمجموعة لا يمكن اتهامهم بإغفال ظاهرة اللامساواة كموضوع للدراسة.

وإذا كان ثمة سبب للامتعاض فإنه ينصب على الأهمية النسبية التى توليها أغلب الدراسات الاقتصادية لحالة عدم المساواة داخل نطاق محدود أعنى اقتصاد

اللامساواة. وتمثل أثر هذه المحدودية فى أنها أسهمت فى إهمال الوسائل الأخرى لرؤية عدم المساواة والمساواة كظاهرة بعيدة الأثر على صوغ السياسة الاقتصادية. وأدى التركيز المفرط على فقر الدخل وعدم مساواة الدخل إلى تشوش الجدل بشأن السياسة وإغفال مظاهر الحرمان الأخرى المرتبطة بمتغيرات أخرى من مثل البطالة واعتلال الصحة ونقص التعليم والاستبعاد الاجتماعى. ولسوء الحظ أن المطابقة بين عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة فى الدخل مسألة شائعة فى الدراسات الاقتصادية، وترى الاثنين كمترادفين. إنك إذا قلت لشخص ما أنك معنى باقتصاد اللامساواة سوف يفترض كقاعدة عامة أنك معنى بدراسة توزيع الدخل.

وهذه المطابقة الضمنية يمكن إلى حد ما أن نجدها فى الدراسات الفلسفية أيضا. مثال ذلك الفيلسوف المتميز هارى فرانكفورت فى بحثه المهم "المساواة كمثل أعلى أخلاقى" يعرض نقدا قويا مدعوما بالأسباب لما يسميه "نزعة المساواة الاقتصادية" ويحدد معناها بقوله "الاعتقاد بأنه ينبغى ألا تكون هناك مظاهر لعدم المساواة فى توزيع النقود"[٥١].

ولكن من المهم التمييز بين عدم مساواة الدخول وعدم المساواة الاقتصادية[٥٢]. والملاحظ أن غالبية النقد الموجه لنزعة المساواة الاقتصادية من حيث هى قيمة أو هدف يصدق إلى حد كبير على المفهوم الضيق لعدم المساواة الاقتصادية. مثال لذلك إعطاء حصة أكبر لشخص لديه احتياجات أكثر - لنفترض بسبب حالة عجز - يمكن اعتباره عملا ضد مبدأ مساواة الدخول ولكنه ليس مناقضا للشعارات العامة عن المساواة الاقتصادية طالما وأن الحاجة إلى موارد اقتصادية أكبر بسبب العجز لابد وأن توضع فى الاعتبار عند الحكم على متطلبات وشروط المساواة الاقتصادية.

والعلاقة بين عدم مساواة الدخل وحالة اللامساواة فى مجالات أخرى وثيقة الصلة يمكن أن تكون متنوعة ومشروطة بسبب المؤثرات الاقتصادية المختلفة غير الدخل والتى تؤثر على مظاهر عدم المساواة فى المصالح الفردية والحريات الموضوعية. مثال ذلك

ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمريكيين الأفارقة مقابل الصينيين أو الهنود فى كيرالا الأشد فقرا. إذ يمكن أن نلمس هنا أثر عوامل تعمل فى اتجاه مضاد لحالة عدم المساواة فى الدخل. وتشتمل هذه على قضايا خاصة بالسياسة العامة ذات مكونات اقتصادية فاعلة وقوية: تمويل الرعاية الصحية وعمليات التأمين وتوفير التعليم العام والترتيبات الخاصة بالأمن المحلى وهكذا.

ويمكن أن تفيد فى الواقع فوارق نسب الوفيات كمؤشر دال على مظاهر عدم مساواة شديدة العمق والتى تفرق بين الأعراق والطبقات والجنسين وهو ما وضحته أمثلة كثيرة فى هذا الباب. نذكر على سبيل المثال التقديرات الخاصة بالفاقد النسوى. إذ توضح لنا المدى الكبير للأضرار التى تعانى منها الأنثى فى أنحاء كثيرة فى العالم المعاصر، وتوضحها فى جلاء لا تكشف عنه إحصاءات أخرى. ونظرا لأن الدخل الذى يكسبه أعضاء الأسرة يقتسمه معهم آخرون من أبناء الأسرة فإننا، بالمثل، لا نستطيع أن نحلل عدم المساواة بين الجنسين أساسا فى ضوء فوارق الدخل. ومن ثم نكون بحاجة إلى معلومات أكثر مما هو متاح عادة بشأن تقسيم استخدام المورد داخل الأسرة حتى نحصل على فكرة أوضح عن مظاهر عدم المساواة فى العطاء الاقتصادى. بيد أن الإحصاءات الخاصة بنسب الوفيات، شأن مظاهر الحرمان الأخرى (من مثل نقص التغذية أو الأمية) يمكنها أن تقدم لنا صورة مباشرة عن عدم المساواة والفقر فى عدد من الأبعاد الحاسمة. ويمكن الإفادة بهذه المعلومات أيضا للربط بين مدى الحرمان النسبى للمرأة بالحالات القائمة لعدم المساواة فى الفرص (لكسب دخل خارجى أو للالتحاق بالمدارس أو غير ذلك). وهكذا فإن كلا من القضايا الوصفية وقضايا السياسة يمكن معالجتها من خلال هذا المنظور الأعم عن عدم المساواة والفقر فى ضوء الحرمان من القدرة.

وعلى الرغم من الدور الحاسم للدخل فى تحديد المزايا التى يتمتع بها أفراد مختلفون إلا أن العلاقة بين الدخل (وغيره من الموارد) من ناحية والإنجازات والحريات

الفردية من ناحية أخرى ليست ثابتة ولا هى بأى معنى من المعانى تلقائية وغير ممكن مقاومتها. إذ ثمة أحداث طارئة مختلفة تفضى إلى تباينات منتظمة فى "تحول" الدخل إلى ما يمكن أن نؤديه من وظائف مختلفة. ويؤثر هذا بدوره فى أسلوب الحياة الذى يمكن أن نحظى به. وحاولت فى هذا الباب أن أوضح الوسائل المختلفة لظهور تباينات منتظمة فى العلاقة بين الدخل المكتسب والحريات الموضوعية (فى صورة القدرة على أن يعيش الناس الحياة التى لديهم المبرر لاعتبارها قيمة) ويتعين عند وضع سياسة عامة أن نولى اهتماما جادا، وبالقدر الواجب لأدوار كل من التغايرات الشخصية والتنوعات البيئية. وتباينات المناخ الاجتماعى والاختلافات فى المنظور إلى العلاقات والتوزيع داخل الأسرة.

وهناك من يسوق أحيانا حجة تفيد بأن الدخل مقدار متجانس بينما القدرات متنوعة. ولكن هذا التباين الحاد ليس صوابا كله بمعنى أن أى تقييم للدخل يخفى تنوعات داخلية قائمة على افتراضات خاصة(٥٢). كذلك (وكما ناقشنا الأمر فى الباب الثالث) فإن المقارنات بين الأشخاص من حيث الدخل الحقيقى لا تعطينا أساسا لعقد مقارنات بين الأشخاص حتى ولو كانت مقارنات عن المنفعة (على الرغم من أن هذه الفجوة غالبا ما يكون مصيرها الإهمال فى اقتصاديات الرفاه التطبيقية بسبب وضع افتراضات تعسفية بالكامل). إننا لكى ننتقل من مقارنة الوسائل فى صورة فوارق دخل إلى شىء يمكن الزعم بأنه قيم فى ذاته (مثل الرفاه أو الحرية) يتعين علينا ملاحظة التباينات الظرفية التى تؤثر على معدلات التحويل. وكم هو عسير استدامة الفرض المسبق القائل بأن نهج مقارنة الدخل أسلوب "عملى" أكثر للحصول على الفوارق فى الميزات بين الأشخاص.

وأكدت، علاوة على هذا، أن الحاجة إلى مناقشة تقييم القدرات المختلفة فى ضوء الأولويات العامة تمثل رصيدا واقعيا يلزمنا أن نوضح ماهية أحكام القيمة فى مجال يستحيل علينا فيه تجنب أحكام القيمة ولا ينبغى علينا تجنبها. حقا إن المشاركة العامة

فى هذه الحوادث بشأن القيمة – سواء على نحو سافر أو ضمنى – تمثل جانبا حاسما فى سبيل ممارسة الديموقراطية والخيار الاجتماعى المسئول. ولا مفر فى المسائل الخاصة بالحكم العام من وجود مناقشة عامة بشأن القيمة. وليس بالإمكان إبدال الجهد العام للتقييم بافتراض آخر لهما بدا ذكيا وبارعا. إن بعض الافتراضات التى تبدو فى ظاهرها بأنها مفيدة ومجدية إنما تؤدى دورها عن طريق إخفاء اختيار القيم والأهمية وراء ستار كثيف من الغموض المتعمد. مثال ذلك افتراض يأتى ضمنيا فى الغالب ويقضى بأن شخصين لهما مطلب وظيفى واحد يجب أن تتوافر لديهما نفس العلاقة بين حزمة السلع والرفاه. هذا بغض النظر عما إذا كان أحد الشخصين عليلا والآخر سليما، أو أن أحدهما معوقا والآخر صحيح البدن أو غير ذلك. وطبيعى أن مثل هذا الافتراض هو فى الأساس وسيلة لتجنب الحاجة إلى التفكير فى كثير من المؤثرات المهمة فى الرفاه. ولكن هذا الهرب يصبح واضحا شفافا، كما حاولت أن أوضح، عندما نكمل بياناتنا عن الدخل والسلعة بمعلومات من أنماط أخرى (بما فى ذلك معلومات عن الحياة والموت).

وهكذا ترى أن مسألة المناقشة العامة والمشاركة الاجتماعية مسألة محورية عند صوغ سياسة داخل إطار ديمقراطى. ولا ريب فى أن استثمار الحقوق الديمقراطية ـ التى تشمل كلا من الحريات السياسية والحقوق المدنية ـ جانب حاسم من ممارسة صوغ السياسة الاقتصادية نفسها، علاوة على الأدوار الأخرى التى يمكن أن تؤديها. وغنى عن البيان أن الحريات المشتركة لا يمكن إلا أن تكون فى النهج الموجه إلى الحرية أمرا محوريا عند تحليل السياسة العامة.

هوامش

الفصل الرابع: الفقر كحرمان من القدرة

١- هذه النظرة إلى الفقر طورتها على نحو أكمل فى كتابى: الفقر والمجاعات، أكسفورد، كلارندون برس، ١٩٨١؛ و"الموارد والقيم والتنمية"، كامبريدج، هارفارد برس، ١٩٨٥ .

٢ - ناقشت على نحو أكمل هذه الدعاوى ودلالاتها فى دراستى بعنوان "الفقر كحرمان من القدرة"، روما - بنك إيطاليا.

٣ - مثال ذلك أن الجوع وسوء التغذية كلاهما مرتبط بكم الطعام الذى يتناوله المرء وبقدرته على الاستفادة منه غذائيا. ويتأثر الجانب الثانى كثيرا بالظروف الصحية العامة. ويتوقف هذا بدوره على الرعاية الصحية الاجتماعية وعلى تدابير الصحة العامة. أنظر فى هذا: Dreze and Sen, Hunger and Public Action (1989).

٤- انظر على سبيل المثال: James Smith, "Healthy Bodies and Thick Wallets: The Dual Relationship between Health and Socioeconomic Status," Journal of Economic Perspectives 13 (1999). هناك أيضا نمط آخر من المزاوجة بين (١) سوء التغذية الناجم عن فقر الدخل، (٢) فقر الدخل الناجم عن الحرمان من العمل نتيجة نقص التغذية.

٥- الإسهام الكبير من هذه المعوقات فى شيوع فقر الدخل فى بريطانيا أبرزه بوضوح لا مزيد عليه إيه. بى. أتكنسون فى دراسة تجريبية رائدة A. B. Atkinson, Poverty in Britain and the Reform of Social Security (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

٦- عن طبيعة هذه المعوقات، انظر: Dorothy Wedderburn, The Aged in the Welfare State (London: Bell, 1961); Peter Townsend, Poverty in the United Kingdom: A Survey of Household Resources and Standards of Living (Har-mondsworth: Penguin Books, 1979); J. Palmer, T. Smeeding and B. Torrey, The Vulnerable: America's Young and Old in the Industrial World (Washington, D.C.: Urban Institute Press, 1988); among other contributions.

٧ - حاولت بحث منظور حرمان القدرة لتحليل عدم المساواة بين الجنسين فى: Resources, Values and Development (1984; 1997); Commodities and Capabilities (Amsterdam: North-Holland, 1985); and "Missing Women," British Medical Journal 304 (March 1992).

٨ - انظر فى هذا الشأن برنامج التنمية للأمم المتحدة "تقرير التنمية الإنسانية ١٩٩٥".

٩ - انظر: W. G. Runciman, Relative Deprivation and Social Justice (London: Routledge, 1966).

١٠ - انظر فى هذا مقالى: "Poor, Relatively Speaking," Oxford Economic Papers 35 (1983), reprinted in Resources, Values and Development (1984).

١١- حللت الرابطة فى دراستى Inequality Reexamined (Oxford: Clarendon Press; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), chapter 7.

١٢ - Jean Dreze and Amartya Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (Delhi: Oxford University Press, 1995).

١٣ - انظر Isher Judge Ahluwalia and I.M.D. Little, eds., India's Economic Reforms and Development (Delhi: Oxford University Press, 1998).

١٤ - هذه الحجج مطورة على نحو أكمل فى: Dreze and Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (1995).

١٥ - انظر: G. Datt, Poverty in India and Indian States: An Update (Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute, 1997).

١٦ - Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments (1759).

١٧ - John Rawls, A Theory of Justice (Harvard University Press, 1971).

١٨ - Thomas Scanlon, "Contractualism and Utilitarianism," in Utilitarianism and Beyond, edited by Amartya Sen and Bernard Williams (Cambridge University Press, 1982).

١٩ - انظر على سبيل المثال: James Mirrlees, "An Exploration in the Theory of Optimal Income Taxation," Review of Economic Studies 38 (1971).

٢٠ - A. B. Atkinson, "On the Measurement of Inequality," Journal of Economic Theory z (1970), and Social Justice and Public Policy (Brighton: Wheatsheaf; Cambridge, Mass.: MIT Press, 1983). See also S. Ch. Kolm, "The Optimum Production of Social Justice," in Public Economics, edited by J. Margolis and H. Guitton (London: Macmillan, 1969); Amartya Sen, On Economic Inequality (Oxford: Clarendon Press, 1973; expanded edition, including an annex with James Foster, 1997); Charles Blackorby and David Donaldson, "A Theoretical Treatment of Indices of Absolute Inequality," International Economic Review 2.1 (1980), and "Ethically Significant Ordinal Indexes of Relative Inequality," Advances in Econometrics, volume 3, edited by R. Basmann and G. Rhodes (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1984).

٢١ - فى بحثى بعنوان: "عدم المساواة والبطالة وأوروبا المعاصرة"، والذى قدمته لمؤتمر لشبونة عن "أوروبا الاجتماعية" ناقشت الصلة الوثيقة بالموضوع لهذا التباين فى قضايا السياسة المعاصرة فى أوروبا. وتم تقديم تحليل متميز لما يوليه العاطلون أنفسهم من أهمية لفقدان الحرية والقدرة نتيجة البطالة. وقدم التحليل إريك شوكايرت بناء على بيانات بلجيكية.

٢٢ - انظر الدراسات الواردة فى بحثى "عدم المساواة والبطالة وأوروبا المعاصرة" (١٩٩٧). وعن الأضرار النفسية والاجتماعية للبطالة، انظر: Robert Solow, "Mass Unemployment as a Social Problem" in Choice, Welfare and Development, edited by K. Basu, Clarendon Press, 1995.

٢٣ - A. B. Atkinson, Lee Rainwater and Timothy Smeeding, Income Distribution in OECD Countries (Paris: OECD, 1996).

٢٤ - الحاجة ماسة الآن على وجه التحديد لمبادرات سياسية جديدة، انظر: Jean-Paul Fitoussi and R. Rosanvallon, Le Nouvel age des inegalites (Paris: Sevil, 1996); Edmund S. Phelps, Rewarding Work: How to Restore Participation and Self-Support to Free Enterprise (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997). See also Paul Krugman, Technology, Trade and Factor Prices, NBER Working Paper n0- 5355 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 1995); Stephen Nickell, "Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe versus North America," Journal of Economics Perspectives n (1997); Richard Layard, Tackling Unemployment (London: Macmillan, 1999); Jean-Paul Fitoussi, Francesco Giavezzi, Assar Lindbeck, Franco Modigliani, Beniamino Moro, Dennis J. Snov/er, Robert Solow and Klaus Zimmerman, "A Manifesto on Unemployment in the European Union," mimeographed, 1998.

٢٥ - البيانات من: M. W. Owen, et al., "The Effects of Known Risk Factors on the Excess Mortality of Black Adults in the United States," journal of the American Medical Association 263, number 6 (February 9,1990).

٢٦ - انظر فى هذا دراستى: "السلع والقدرات" (١٩٨٥). وقدمت برامج التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية معلومات وتقديرات مهمة بشأن هذا الأسلوب فى النظر إلى الفقر. نذكر بوجه خاص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧.

٢٧ - Dreze and Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (1995).

٢٨ - بالنسبة لمصادر هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الواردة فى هذا الباب انظر دريز وصن، الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية (١٩٩٥)، الباب ٣، والملحق الإحصائى. وتركز الصورة هنا على عام ١٩٩١ بسبب توفر البيانات. ومع هذا توجد زيادة كبيرة فى محو الأمية مسجلة أخيرا فى أحدث عينات مسحية قومية للهند. وتوجد أيضا بعض التحولات المهمة فى السياسة على أيدى بعض حكومات الولايات مثل البنغال الغربية ومادهايا براديش.

٢٩ - انظر: C.J.L. Murray et al., U.S. Patterns of Mortality by County and Race: 1964-1994 (Harvard Center for Population and Developmental Studies, 1998).

٣٠ - قسوة فشل الهند فى رصد موارد وجهود للتنمية الاجتماعية يناقشها على نحو مقنع ومثير: S. Guhan, "An Unfulfilled Vision," 1ASSI Quarterly 12 (1993).

٣١ – هذه البيانات من الجدول ٣-١ فى كتاب دريز وصن : الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية، ١٩٩٥ .

٣٢ – انظر أيضا: A. K. Shiva Kumar, "UNDP's Human Development Index: A Computation for Indian States," Economic and Political Weekly, October 12, 1991.

٣٣ – انظر البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤، أكسفورد، ١٩٩٥ .

٣٤ – انظر فى هذا المقارنة الإضافية الموسعة: Peter Svedberg, Poverty and Undernutrition: Theory and Measurement (Oxford: Clarendon Press, 1997). يقدم سفيدبيرج أيضا دراسة فاحصة للمناهج البديلة فى قياس نقص التغذية والصور المتضاربة الناجمة عن الإحصاءات المختلفة. ولكنه يتوصل إلى نتيجة مؤكدة ضد الهند من حيث نقص التغذية بالمقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء.

٣٥ – انظر البنك الدولى ـ تقرير التنمية فى العام ١٩٩٣، الجدول إيه٣. ويبين أن نسبة الوفيات تدهورت جدا مع انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز).

٣٦ – انظر: Svedberg, Poverty and Undernutrition (1997).

٣٧ – انظر: Nevin Scrimshaw, "The Lasting Damage of Early Malnutrition," in R. W. Fogel et al.. Ending the Inheritance of Hunger (Rome: World Food Programme, 1997).

٣٨ – ليس معنى هذا أن ننكر أن كلا من المعايير الموحدة لسوء التغذية يسمح بقدر من الشك. ولكن المؤشرات القائمة على الصحة والحالة البدنية لها ميزات تفضلها عليالمقاييس التى تعنى فقط ببحث المدخل من الغذاء. ومن الممكن كذلك الاستفادة من المعارف الطبية والوظيفية المتاحة لتحسين المعايير المستخدمة.

٣٩ – انظر: سفيدبيرج: الفقر ونقص التغذية. وانظر أيضا تقرير الأمم المتحدة عن التنمية "تقرير التنمية البشرية"، ١٩٩٥ .

٤٠ – تعانى أفريقيا أيضا من عبء أكبر كثيرا من الديون الدولية والذى أصبح عبئا مهولا للغاية. وهناك أيضا فارق آخر أن البلدان الإفريقية خضعت لفترات طويلة لنظم حكم ديكتاتورية أحيانا بسبب الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفييتى. وتنافس كل منهما فى تقديم المساندات للانقلابات العسكرية وغير ذلك من محاولات الهيمنة على أيدى حلفاء غير ديمقراطيين. وسوف نناقش فى البابين ٦، ٧ عقوبات النظام الديكتاتورى فى صورة فقدان القدرة على التعبير عن الرأى من جانب المستضعفين. والملاحظ أن نظم الحكم الديكتاتورية شجعت الميل إلى الاستدانة والوقوع فريسة لديون ضخمة للوفاء بأولويات الاحتياجات العسكرية وغيرها.

٤١ – قدم تقرير الأمم المتحدة للتنمية منذ ١٩٩٠ بيانات مهمة وذات دلالة عن طبيعة الحرمان فى أنحاء العالم المختلفة فى تقاريره السنوية التى استهلها الدكتور محبوب الحق. واشتملت على مقترحات وعروض لبعض المقاييس التراكمية خاصة دليل التنمية البشرية (HDI) ودليل الفقر بين البشر (HPI) وبدأت هذه المؤشرات تستحوذ على قدر كبير من اهتمام الناس بالصور التفصيلية والتجريبية المتنوعة التى تعرضها الجداول وغيرها من عروض تجريبية. ولقد كان هدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو جذب الاهتمام العام خاصة فيما يتعلق بمحاولته مكافحة المبالغة فى التركيز على القياس البسيط لنصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى المستخدم فى الغالب باعتباره المؤشر الوحيد والذى لا يلحظه العامة. وإن التصدى لإجمالى الناتج القومى يستلزم توفر مقياس آخر أعم له المستوى نفسه. وأمكن الوفاء جزئيا بهذه الحاجة بفضل استخدام دليل التنمية البشرية، كما قدم برنامج الأمم المتحدة دليل الفقر بين البشر كمنافس للمقاييس المعيارية لفقر

الدخل. وليس هدفى التشكيك فى هذا التنافس فى الاستخدام فى إطار جذب الاهتمام العام، ولكن تظل الحقيقة الواقعة هى أن تقارير التنمية البشرية أغنى من حيث المعلومات عن التقارير التى تتوفر لنا عن طريق التركيز فقط على المؤشرات التراكمية مثل دليل التنمية البشرية أو دليل الفقر بين البشر.

٤٢ - أمارتيا صن، "الفاقد النسائى"، ١٩٩٢ .

٤٣ - انظر كتابى: Resources, Values and Development (1984); Barbara Harriss and E. Watson, "The Sex Ratio in South Asia," in Geography of Gender in the Third World, edited byJ. H. Momson and J. Townsend (London: Butler & Tanner, 1987); Jocelyn Kynch, "How Many Women Are Enough? Sex Ratios and the Right to Life," Third World Affairs 1985 (London: Third World Foundation, 1985); Amartya Sen, "Women's Survival as a Development Problem," Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences 43, number 2. (1989), pp. 14-29; Ansley Coale, "Excess Female Mortality and the Balances of the Sexes in the Population: An Estimate of the Number of 'Missing Females,' " Population and Development Review 17, number 3 (1991), pp. 517-13; Stephan Klasen, "Missing Women Reconsidered," World Development 2.2. (1994).

٤٤ - I. Waldron, "The Role of Genetic and Biological Factors in Sex Differences in Mortality," in Sex Differences in Mortality, edited by A. D. Lopez and L. T. Ruzicka (Canberra: Department of Demography, Australian National University, 1983).

٤٥ - انظر فى هذا الشأن دراستى بعنوان "بقاء النساء كمشكلة تنموية" مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم (نوفمبر ١٩٨٩).

٤٦ - انظر: Dreze and Sen, Hunger and Public Action (1989).

٤٧ - انظر: Coale, "Excess Female Mortality."

٤٨ - Stephan Klasen, "Missing Women Reconsidered," World Development 22 (1994).

٤٩ - Chen, Huq, and D'Souza, "Sex Bias in the Family Allocation of Food and Health Care in Rural Bangladesh" (1981), p. 7; Sen, Commodities and Capabilities (1985), appendix B, and the empirical literature cited there (also Coale, "Excess Female Mortality," 1991).

٥٠ - انظر بوجه خاص: Atkinson, Social Justice and Public Policy, (1983)

٥١ - Harry Frankfurt, "Equality as a Moral Ideal," Ethics 98 (1987).

٥٢ - ناقشت أوجها مختلفة لهذا التمايز فى "من عدم المساواة فى الدخل إلى عدم المساواة الاقتصادية.

٥٣ - انظر فى هذا دراستى: "The Welfare Basis of Real Income Comparisons," Journal of Economic Literature 17 (1979).

٥

الأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية

يقول تى. إتش. هكسلى فى كتابه "العلم والثقافة": "المصير التقليدى للحقائق الجديدة أن تبدأ فى صورة بدعة وتنتهى فى صورة خرافة". ويبدو أن شيئا شبيها جدا بهذا حدث بالنسبة لحقيقة أهمية الأسواق فى الحياة الاقتصادية. إذ جاء حين من الزمن - ليس بعيدا جدا - وقتما كان كل اقتصادى شاب "يعرف" ما هى المجالات التى يكون فيها لمنظومات السوق حدودا خطرة. واعتادت جميع المراجع الدراسية أن تكرر قائمة بذاتها من "النواقص". وغالبا ما كان الرفض الفكرى لآلية السوق يفضى إلى مقترحات جذرية لمناهج مختلفة تماما لتنظيم العالم (تشتمل أحيانا على بيروقراطية راسخة مكينة وأعباء مالية لا يتخيلها عقل). ويأتى هذا دون دراسة جادة لإمكانية أن تشتمل المقترحات البديلة على إخفاقات أكبر مما كان متوقعا من السوق. وكثيرا ما كان يظهر اهتمام ضئيل بالمشكلات الجديدة الإضافية التى يمكن أن تخلقها التنظيمات البديلة.

وتغير المناخ الفكرى جذريا على مدى العقود القليلة الأخيرة وانقلب الوضع. وها هى فضائل آلية السوق موضع تسليم عام وكأنها معيار قياسى، وتبدو مواصفاتها غير ذات أهمية. وأصبحت أى إشارة إلى نواقص آلية السوق تبدو، فى الحالة المزاجية الراهنة، أسلوبا قديما باليا ومتناقضا لثقافة العصر. ونلحظ أن كل مجموعة من التحيزات تفسح الطريق لنقيض آخر يتمثل فى مجموعة من المفاهيم المسبقة. وهكذا نرى عقيدة الأمس غير المدروسة تصبح بدعة اليوم، وقد تحولت بدعة الأمس إلى أسطورة جديدة.

ولم يحدث أبدا أن كانت الحاجة إلى تدقيق نقدى للمفاهيم المعيارية المسبقة وللاتجاهات السياسية أقوى مما هى الآن[1]. ولا ريب فى أن تحيزات اليوم (الداعمة لآلية سوق خالصة) بحاجة الآن يقينا إلى بحث ودراسة دقيقين، بل وأؤكد أيضا إلى رفضها جزئيا. ولكن علينا أن نتجنب بعث حماقات الأمس التى أبت النظر إلى مزايا الأسواق، بل وضرورتها. ويجب علينا أن ندرس بدقة، وأن نقرر أى الأجزاء ذات قيمة ومعنى من خلال كل منظور على حدة. إن مواطنى اللامع جوتاما بوذا ربما كان مهيئا تماما لكى يدرك الحاجة الكونية "للطريق الوسط" (على الرغم من أنه لم يتطرق إلى الحديث عن آلية السوق تحديدا). ولكن ثمة شيئا نتعلمه من أحاديثه عن عدم الغلو والتطرف التى أدلى بها منذ ٢٥٠٠ سنة.

الأسواق والحرية والعمل :

على الرغم من أن مزايا آلية السوق معترف بها الآن على نطاق واسع، إلا أن أسباب افتقاد الأسواق غالبا ما لا تحظى بتقدير كامل. وناقشنا هذه المسألة فى المقدمة وفى الباب الأول من هذا الكتاب. بيد أننى أريد العودة إليها بإيجاز عند دراستى للجوانب المؤسسية للتنمية. والملاحظ فى المناقشة التى دارت أخيرا أن تركيز الانتباه على تقييم آلية السوق نزع إلى الاهتمام بالنتائج التى تولدها الأسواق من مثل الدخل أو المنافع. وهذه ليست قضية يمكن إغفالها وسوف أعرض لها هنا. ولكن القضية ذات العلاقة المباشرة أكثر بحرية معاملات السوق تكمن فى الأهمية الأساسية للحرية ذاتها. إن لدينا أسباب وجيهة للبيع وللشراء وللتبادل ولالتماس حياة يمكن أن تزدهر على أساس معاملات السوق. وسوف يخطئ المجتمع خطأ كبيرا إذا ما أنكر أن الحرية مهمة إلى هذا الحد. وحرى أن يكون هذا الاعتراف الأساسى مسألة أولية ومسبقة عن أى فرضية أخرى يمكننا - أو لا يمكننا - إثباتها لكى يتبين ماهية نتائج الأسواق فى صورتها النهائية من حيث الدخل والمنافع وغيرها[2].

والملاحظ أننا غالبا ما نغفل دور الصفقات التجارية المعروف لدى الجميع فى حياتنا الحديثة، وذلك لأننا نأخذه مأخذ التسليم. وثمة تناظر هنا مع دور غير معترف به بدرجة كافية - بل وغالبا ما نغفله - وهو دور بعض القواعد السلوكية (مثل القواعد الأساسية لأخلاق مشروعات الأعمال) فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة (مع تركيز الاهتمام فقط على مظاهر الزيغ والانحراف عند وقوعها). ولكن نظرا لأن هذه القيم لم تتطور بعد بشكل كامل فإن حضورها أو غيابها بعامة يمكن أن يكون سببا فى حدوث فارق حاسم. ولهذا فإنه عند تحليل التنمية يتعين إبراز دور الأخلاقيات الأولية لمشروعات الأعمال لتكون ماثلة للأعين وموضع اعتراف واضح. كذلك الحال بالنسبة لحرية التعاملات، إذ يمكن بذاتها أن تمثل قضية رئيسية فى سياقات كثيرة[٣].

وهكذا يجب أن يكون الوضع تحديدا، بطبيعة الحال، إذا ما أنكرت القوانين أو اللوائح التنظيمية أو الاتفاقات حرية أسواق العمل. إذ على الرغم من أن الرقيق من الأمريكان الأفارقة خلال فترة ما قبل حرب الجنوب كانوا يحصلون ربما على دخل نقدى يعادل (وربما أكبر) من أجر عمال فى مناطق أخرى، وربما كانوا يعيشون عمرا أطول من عمال الحضر فى الشمال[٤]. إلا أنه كان لا يزال ثمة حرمانا أساسيا يتمثل فى واقع العبودية ذاتها (أيا كان حجم الدخل أو المنافع المتولدة عنه). إن فقدان الحرية فى حالة فقدان اختيار العمل، وكذا فى الشكل الاستبدادى للعمل، يمكن أن يمثل حرمانا رئيسيا.

إن تطوير الأسواق الحرة بعامة والالتماس الحر للعمالة بخاصة واقع يحظى بتقدير بالغ فى الدراسات التاريخية. وها هو كارل ماركس، أعظم من انتقدوا الرأسمالية يرى فى ظهور حرية العمل مظهرا لتقدم كبير جدا. (وهو ما ناقشناه فى الباب الأول). بيد أن هذه المسألة لا تهم التاريخ فقط، بل الحاضر أيضا، نظرا لأن الحرية مهمة بشكل حاسم الآن تحديدا فى كثير من أنحاء العالم. وليسمح لى القارئ أن أوضح هذه النقطة من خلال أربعة أمثلة مختلفة عن بعضها تماما.

أولا، يمكن أن نجد أشكالا مختلفة للعمل العبودى فى كثير من بلدان آسيا وأفريقيا، علاوة على إنكار ثابت ومطرد للحرية الأساسية فى البحث عن عمل مأجور بعيدا عن الرؤساء التقليديين. ويحدث أحيانا أن تنشر الصحف الهندية تقارير تفيد بأن ملاك الأراضى من أبناء الطبقة العليا فى منطقة من أكثر مناطق الهند تخلفا (مثل بيهار) يعمدون إلى ترويع - عن طريق عمليات قتل واغتصاب منتقاة - لأسر العمال المسخرين رهن الأرض. إن هذا الوضع ينطوى بطبيعة الحال على قضية جنائية وتجريم، إذ لماذا مثل هذه الأحداث تحظى باهتمام وانتباه وسائل الإعلام (والتى يمكن أن تتمثل أخيرا فى سبب يدعو إلى إمكانية تغيير الوضع حتى فى داخل هذه المجتمعات المرعبة). ولكن الأنشطة الإجرامية ترتكز على وضع اقتصادى أساسى يتضمن معركة من أجل حرية العمالة وكذا حرية ملكية الأرض التى يعمل عليها قسرا العمال "المسخرين" رهن الأرض. وتطرد تلك التنظيمات على الرغم من عدم مشروعيتها (نتيجة تشريع صادر بعد الاستقلال ولم ينفذ إلا جزئيا). وحظى هذا الوضع بدراسة مكثفة فى الهند أكثر من غيرها، ولكن لا تزال ثمة شواهد على وجود مشكلات مماثلة فى العديد من البلدان الأخرى.

ثانيا، (ولننتقل الآن إلى مثال مختلف للغاية) ليس بالإمكان أن نفهم جيدا وعلى نحو كامل فشل الاشتراكية البيروقراطية فى شرق أوروبا وفى الاتحاد السوفيتى فى ضوء المشكلات الاقتصادية وحدها وإخفاقها فى توليد دخول أو غير ذلك من نتائج من مثل متوسطات الأعمار المتوقعة. حقا إن البلدان الشيوعية حققت إنجازات ناجحة فيما يتعلق بمتوسطات الأعمار المتوقعة. ونحن نسوق هذا الرأى على أساس نسبى حسب ما أوضحت الإحصاءات السكانية الخاصة بالاتحاد السوفيتى والصين قبل الإصلاح وفيتنام وكوريا وغيرها. والواقع أن العديد من البلدان الشيوعية سابقا تعانى الآن وضعا أسوأ كثيرا مما كانت عليه فى ظل الحكم الشيوعى - وربما لا نجد من بينها ما هو أسوأ من روسيا ذاتها (إذ انخفض متوسط الأعمار عند الميلاد بالنسبة للرجال

الروس إلى حوالى ثمانية وخمسين سنة - وهو أقل كثيرا من نظيره فى الهند أو باكستان)[٥]. ومع هذا لا يزال الناس عازفين عن الاقتراع للعودة إلى التنظيمات السابقة على نحو ما تشير نتائج الانتخابات. وأكثر من هذا أن الأحزاب الجديدة التى ورثت الوضع والنابعة من الوضع القديم لا تقترح مثل هذه العودة (وتطالب فقط بأقل قدر من عمليات إعادة تأسيس جذرية).

ويتعين عند تقدير ما حدث أن نعترف بطبيعة الحال بقصور فعالية النظام الشيوعى. ولكن ثمة أيضا قضية مباشرة أكثر ألا وهى غياب الحرية داخل نظام ألغى الأسواق فى كثير من مجالات النشاط، كذلك لم يكن بالإمكان السماح للناس باستخدام الأسواق حتى وإن كانت قائمة. مثال ذلك أنه كان بالإمكان الحيلولة دونهم والتماس عمل من خلال عملية تعبئة مطردة (بما فى ذلك إرسال بعض غير المرغوب فيهم للعمل حيث يريد لهم رؤساؤهم). وحسب هذا الفهم نرى أن فريدريك هاييك كان على صواب حين وصف الاقتصادات الشيوعية بأنها "الطريق إلى العبودية" على الرغم مما فى هذه اللغة من قسوة[٦]. وفى سياق مغاير - وإن كان غير مقطوع الصلة - لحظ ميشال كاليسكى (الاقتصادى البولندى العظيم الذى عاد إلى بولندا وقوبل بحماس كبير مع تأسيس النظام الشيوعى) فى معرض إجابته على سؤال صحفى عن تقدم بولندا من الرأسمالية إلى الاشتراكية: "نعم، نجحنا فى القضاء على الرأسمالية، وأصبح كل ما علينا أن نعمله الآن هو القضاء على الإقطاع".

ثالثا، وكما ناقشنا فى الباب الأول عند الحديث عن وضع مؤسف يتعلق بعمل الأطفال (وهو وضع سائد، على سبيل المثال، فى باكستان أو الهند أو بنجلاديش. توجد هنا قضية عبودية وسخرة ثاوية، حيث يعمل كثيرون من الأطفال لإنجاز مهام شاقة ومجهدة، ويجبرون على أدائها قسرا. وربما ترجع هذه العبودية إلى الحرمان الاقتصادى للعائلات التى وفد منها هؤلاء الأطفال. وقد نجد أحيانا الأبوين أنفسهما يعانيان من السخرة ذاتها حيث يعملان. وتبلغ هذه القضية المثيرة للاشمئزاز ذروتها

فى تشغيل الأطفال حين يجبر الأطفال كرها على أداء أعمال بأساليب وحشية بربرية. إذ العوائق كلها تحول دون حرية الأطفال من الالتحاق بمدرسة على وجه الخصوص. ويحدث هذا ليس فقط بسبب ضعف برامج التعليم الأولى فى هذه المناطق، بل وأيضا فى بعض الحالات، بسبب الحرمان من فرصة اختيار لكى يقرر الطفل (وأبواه) ماذا يريدون أن يفعلوا.

ويكاد الاقتصاديون فى جنوب شرق آسيا ينقسمون فى الرأى بسبب قضية عمل الأطفال. إذ دفع البعض بأن مجرد إلغاء عمل الأطفال دون عمل أى شىء لتعزيز الأوضاع الاقتصادية للأسر المعينة ربما لا يكون فى مصلحة الأطفال أنفسهم. وها هنا يقينا قضية مثيرة للجدل. ولكن تطابق عمل الأطفال دائما مع العبودية فى صورتها العقلية يجعل منها فى مثل هذه الحالات عملية اختيار. إن صرامة وقسوة العبودية تتولد عنها قضية حية تحفز إلى تنفيذ قوى ونشط لإصدار تشريعات ضد العبودية وضد تشغيل الأطفال. إن نظام عمل الأطفال على الرغم مما فيه ذاتيا من سوء، يبدو أشد إمعانا فى اللا أخلاقية والكراهية نظرا لتطابقه مع السخرة والعبودية.

رابعا، تمثل حرية المرأة فى البحث عن عمل خارج الأسرة قضية رئيسية فى كثير من بلدان العالم الثالث. والملاحظ أن ثقافات كثيرة تنكر وبشكل نسقى على المرأة هذه الحرية. وهذا وحده انتهاك لحرية المرأة وللمساواة بين الجنسين. وطبيعى أن غياب هذه الحرية يمثل عملا ضد تمكين المرأة اقتصاديا علاوة على ما له من نتائج أخرى كثيرة. وجدير بالذكر أنه باستثناء الآثار المباشرة لعمالة السوق وما تضيفه للمرأة من استقلال اقتصادى، فإن عمل المرأة فى الخارج مهم أيضا لكى تستطيع المرأة عقد "صفقة" أفضل فيما يتعلق بالتوزيعات داخل المنزل[٧]. رغنى عن البيان أن عمل المرأة فى البيت يمكن أن يكون من نوع العمل الذى يقصم الظهر، ولكن نادرا ما تلقى تكريما أو حتى اعترافا (ونادرا ما تؤجر عليه). كذلك فإن إنكار حق المرأة فى العمل خارج البيت يمثل انتهاكا كبيرا لحرية المرأة[٨].

والملاحظ أن حظر عمل المرأة فى الخارج يمكن أن ينفذ بطريقة وحشية قاسية وسافرة (كما هو الحال فى أفغانستان الآن كمثال). ولكن الخطر يمكن أن يحدث أحيانا بشكل ضمنى عن طريق قوة التقليد وسلطان التماثل الاجتماعى. وربما لا نجد أحيانا بأى معنى ظاهر خطرا صريحا على المرأة فى التماس عمل لها خارج البيت، ولكن المرأة مع هذا تنشأ وتتربى على قيم تقليدية تبث فى نفسها الروع والخوف من كسر التقاليد وصدمة الآخرين. وتشكل المدركات الاجتماعية السائدة عن "السواء" و"اللياقة" والملاءمة محور هذه المسألة.

وترتبط هذه القضية بقضايا مهمة أخرى موضع اهتمام هذا الكتاب، نذكر منها بخاصة الحاجة إلى حوار مفتوح بشأن القضايا الاجتماعية، وجدوى الأنشطة الجماعية لإحداث تغييرات اجتماعية موضوعية. ولقد بدأت تنظيمات المرأة للقيام بدور مهم للغاية فى سبيل إنجاز هذا التحول فى بلدان كثيرة فى العالم. أذكر هنا على سبيل المثال "رابطة النساء العاملات فى مهن حرة SEWA" ولها دور فعال للغاية لخلق مناخ فكرى مغاير وليس فقط مجرد تحقيق المزيد من عمالة المرأة فى جزء من الهند. بيد أننا إذ نؤكد على أهمية التعاملات التجارية وحق المشاركة الاقتصادية (بما فى ذلك حق التماس عمل بحرية) وكذا الأهمية المباشرة للحريات وثيقة الصلة بالسوق، يجب ألا يغيب عن أنظارنا الطابع التكميلى لهذه الحريات مع الحريات المتولدة عن تشغيل وتنشيط المؤسسات الأخرى (غير السوقية)[٩]. وغنى عن البيان أن تكاملية المؤسسات المختلفة – خاصة التكامل بين السوق والتنظيمات غير السوقية ـ تمثل كذلك موضوعا محورا فى هذا الكتاب.

الأسواق والفعالية :

سوق العمل يمكن أن يكون عامل تحرير فى سياقات كثيرة مختلفة، كما وأن الحرية الأساسية للمعاملات يمكن أن تكون ذات أهمية محورية بغض النظر عما يمكن

أو لا يمكن لآلية السوق أن تنجزه من حيث الدخل أو المنافع أو غير ذلك من نتائج. ولكن من المهم كذلك دراسة هذه النتائج اللاحقة. وسوف أنتقل الآن إلى هذه القضية المختلفة.

من المهم عند تقييم آلية السوق أن ننتبه إلى أشكال الأسواق: سواء أكانت تنافسية أم احتكارية (أى غير تنافسية)، وما إذا كانت بعض الأسواق مفتقدة (بحيث لا يمكن إصلاحها وعلاجها بسهولة) وغير ذلك. كذلك فإن طبيعة الظروف الواقعية (مثل توفر أو عدم توفر أنواع بذاتها من المعلومات، ووجود أو عدم وجود اقتصادات وفورات الحجم الكبير) يمكن أن تؤثر على الإمكانات الفعلية وتفرض قيودا حقيقية على ما كان يمكن إنجازه عن طريق أشكال مؤسسية مختلفة لآلية السوق[١٠].

وفى حالة عدم وجود مثل هذه العيوب (بما فى ذلك عدم قابلية تسويق بعض السلع والخدمات) استخدمت النماذج الكلاسيكية للتوازن العام لإثبات مزايا آلية السوق من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية. ويتحدد هذا معياريا فى ضوء ما يسميه الاقتصاديون "أمثلية باريتو": وهو الوضع الذى لا يمكن فيه زيادة منفعة (أو رفاه) أى فرد دون خفض منفعة (أو رفاه) شخص آخر. وجدير بالملاحظة أن هذا الإنجاز للفعالية - والمسمى فرضية أرو-ديبرو (على اسم المؤلفين الأصليين اللذين توصلا إلى هذه النتائج وهما كينيث أرو وجيرارد ديبرو)[١١]- ذو أهمية حقيقية على الرغم من الافتراضات التبسيطية[١٢].

وتوضح نتائج أرو- ديبرو، من بين أمور أخرى، أن نتائج آلية السوق - فى ضوء ظروف مسبقة محددة - يمكن التنبؤ بها بوسائل من شأنها أن تعزز منفعة كل فرد (أو تعزز منفعة البعض دون إنقاص منفعة أى شخص آخر)[١٣].

ولكن من الممكن أن نتساءل عما إذا كانت الفعالية المنشودة يجب أن لا نحسبها فى ضوء الحريات الفردية، بدلا من المنافع. وهذا سؤال مشروع تماما هنا طالما وأن

هذا الكتاب يركز معلوماتيا على الحريات الفردية (وليس المنافع). ولقد أثبت فى موضع آخر، أنه تأسيسا على عمليات تشخيص معقولة للحريات الفردية الموضوعية، فإن جزءا مهما من نتيجة فعالية آرو-ديبرو تتحول سريعا من "حيز" المنافع إلى حيز الحريات الفردية، ويعمل كلاهما فى ضوء حرية اختيار السلال السلعية وفى ضوء القدرات على أداء الوظيفة[١٤]. ورغبة فى إثبات قابلية هذا التوسع فى البقاء تم استخدام افتراضات مماثلة لتلك اللازمة للنتائج الأصلية فى أرو - ديبرو (مثل افتقاد عدم قابلية التسويق). ووضح فى هذه الافتراضات المسبقة أنه للحصول على تشخيص مقنع للحريات الفردية، فإن حالة التوازن للسوق التنافسية يضمن ألا تزيد حرية شخص إلى حد بعيد مع الحفاظ على حرية كل شخص آخر.

ويتعين، لتأكيد هذه الرابطة، أن يكون الحكم على الأهمية الموضوعية للحرية ليس فقط تأسيسا على عدد الخيارات لدى المرء، بل وفى ضوء حساسية كافية لجاذبية الخيارات المتاحة. ونعرف أن الحرية لها أوجه مختلفة، وسبق أن ناقشنا الحريات الشخصية وكذلك حرية عقد الصفقات. ولكن لكى تحقق الحرية هدفها فى توافق مع ما ينشده المرء يتعين أن تضع فى الاعتبار مزايا الخيارات المتاحة[١٥]. ورغبة منا فى تفسير ناتج فعالية الحرية المشار إليه (دون الدخول فى تفاصيل فنية) يمكن القول إنه إذا ما توفر للأفراد اختيار حكيم فإن الفعالية فى ضوء المنافع الفردية تكون، إلى حد كبير، رهن الفرص الملائمة المتاحة للأفراد التى سوف يختارون من بينها. وهذه الفرص ليست فقط وثيقة الصلة بما يختاره الناس (والمنفعة التى يحققونها) بل وثيقة الصلة أيضا بالخيارات المفيدة التى لديهم (والحريات الموضوعية التى يحظون بها).

تبقى مسألة محددة جديرة بالتوضيح، وتتعلق بدور تعظيم المصلحة الذاتية إلى أقصى حد عند إنجاز نتائج فعالية آلية السوق. يفترض الإطار الكلاسيكى (آرو-ديبرو) أن كل امرئ يسعى بالضرورة لإنجاز مصلحته الذاتية باعتبارها الحافز الشخصى دون سواه. وإن هذا الافتراض السلوكى استلزمته محاولة إثبات النتيجة

وهى أن ناتج السوق هو أمثلية باريتو (التى تحدد معناها على أساس المصالح الفردية)، وهكذا بحيث لا تلقى مصلحة فرد ما مزيدا من التعزيز دون الإضرار بمصالح الآخرين[١٦].

وكم هو عسير الدفاع عن افتراض مسبق يفيد بأن الأنانية صفة عامة. وثمة أيضا ظروف أكثر تعقدا من تلك التى يفترضها نموذج أرو - ديبرو (والتى تشتمل على مظاهر تكافل أكثر مباشرة بين مصالح الأفراد المختلفين)، وهى ظروف يمكن فيها أن يكون سلوك الحرص على المصلحة الذاتية أقل كفاءة فى توليد نتائج فعالة. ولهذا فإنه إذا كان ضروريا حقا افتراض نزعة أنانية عامة لإثبات كفاءة نتائج نموذج أرو-ديبرو، إذن يمكن اعتبار هذا قيدا خطيرا يعيب هذا النهج. بيد أن بالإمكان تجنب هذا القيد موضوعيا وذلك بدراسة متطلبات الفعالية فى ضوء الحريات الفردية بدلا من الاقتصار على المنافع وحدها.

ويمكن التخلص من قيد التزامنا بافتراض سلوك المصلحة الذاتية إذا ما كان همنا الأول منصبا على الحريات الموضوعية التى يتمتع بها الناس (بغض النظر عن الغرض الذى يستخدمون الحرية من أجل تحقيقه) وليس على مدى تحقق مصالحهم الذاتية (من خلال سلوكهم الخاص المعنى بالمصلحة الذاتية). وليست ثمة حاجة، فى هذه الحالة، لوضع افتراض ما بشأن ما يحفز الخيارات الفردية. وذلك لأن مناط الأمر ليس إنجاز المصلحة الذاتية، بل توفر الحرية (بغض النظر عما إذا كان هدف الحرية مصلحة ذاتية أم هدفا آخر). هكذا تكون النتائج التحليلية لفرضية أرو-ديبرو مستقلة تماما عن الحوافز الكامنة وراء أفضليات المرء، ويمكن تركها دون معالجة إذا كان الهدف هو بيان فعالية إنجاز الأفضلية أو الفعالية فى الحريات الفردية الموضوعية (بغض النظر عن الحافز)[١٧].

مزاوجة الأضرار وعدم المساواة فى الحريات :

حسب هذا المعنى يمكن توسيع نطاق النتيجة الأساسية بشأن فعالية السوق لتشمل منظور الحريات الموضوعية. بيد أن نتائج الفعالية هذه لا تفيدنا شيئا عن

مساواة الدخل أو عن مساواة توزيع الحريات. إن الوضع يكون فعالا بمعنى أن منفعة إنسان ما أو حريته الموضوعية يمكن أن تتعزز دون أن تعترض منفعة أو حرية شخص آخر، مع إمكانية حدوث مظاهر لعدم مساواة كبيرة فى توزيع المنافع والحريات.

إن مشكلة عدم المساواة فى واقع الأمر تتضخم مع تحول الاهتمام من عدم مساواة الدخل إلى عدم المساواة فى توزيع الحريات والقدرات الموضوعية. ويحدث هذا أساسا بسبب إمكانية حدوث قدر من "المزاوجة" بين عدم مساواة الدخل من ناحية، والمزايا غير المتساوية فى تحويل الدخل إلى قدرات من ناحية أخرى. ويميل هذا الأخير إلى تكثيف مشكلة عدم المساواة التى كانت بالفعل بادية فى مظهر عدم مساواة الدخل. مثال ذلك أن شخصا ما مصابا بحالة عجز أو مرض أو شيخوخة أو غير ذلك من أسباب الإعاقة، يمكن من ناحية أن يواجه مشكلات تحول دون كسب دخل مرضٍ، ويواجه أيضا من ناحية أخرى مشكلات أكثر صعوبة فى تحويل الدخل إلى قدرات وإلى حياة ميسورة. والملاحظ أن العوامل ذاتها التى تجعل المرء عاجزا عن الحصول على وظيفة جيدة وعلى دخل جيد (كأن يكون معوقا) يمكن أن تضع الشخص فى وضع غير موات لتحقيق حياة ذات نوعية جيدة حتى ولو توفرت له الوظيفة نفسها أو الدخل ذاته[١٨]. وإن هذه العلاقة بين اكتساب الدخل والقدرة على استخدام الدخل ظاهرة تجريبية معروفة تماما فى الدراسات المعنية بالفقر[١٩]. والملاحظ أن عدم المساواة فى الدخل بين الأشخاص فى حصيلة السوق يمكن أن تتضخم نتيجة هذه "المزاوجة" بين الدخل المنخفض ومظاهر الإعاقة فى تحويل الدخل إلى قدرة.

وإنه لأمر جدير بالاهتمام والتفكير فى آن واحد فى كل من فعالية الحرية لآلية السوق من ناحية وخطر مشكلات عدم المساواة فى الحرية من ناحية أخرى. ويتعين تناول مشكلات المساواة خاصة عند معالجة مظاهر الحرمان والفقر الخطيرة. وجدير بالذكر أن التدخل الاجتماعى بما فى ذلك الدعم الحكومى سيكون له، فى هذا السياق، دور مهم. وهذا هو تحديدا ما تحاول إنجازه إلى حد كبير منظومات الأمن الاجتماعى

فى دولة الرفاه عن طريق برامج متنوعة من بينها التدبيرات الاجتماعية للرعاية الصحية والدعم العام للعاطلين والمعوزين .. الخ. ولكن تظل الحاجة ماثلة من أجل الاهتمام فى آن واحد بأوجه الفعالية والمساواة للمشكلة. وذلك لأن التدخل بدافع المساواة فى عمل آلية السوق يمكن أن يضعف إنجازات الفعالية حتى وهى تدعم المساواة. ومن المهم أن يكون واضحا ضرورة العمل فى آن واحد عند التفكير فى الجوانب المختلفة للتقييم الاجتماعى وللعدالة.

وسبق التصدى فى هذا الكتاب فى معرض سياقات أخرى لضرورة تزامن التفكير فى الأهداف المتمايزة. وهذا ما حدث على سبيل المثال فى الباب الرابع حين قارنا بين الالتزام الاجتماعى فى أوروبا لدرجة أكبر (أى أكبر من الولايات المتحدة) من أجل ضمان الحد الأدنى للدخل والرعاية الصحية وبين التزام الولايات المتحدة بدرجة أكبر (أكبر من أوروبا) بالحفاظ على مستوى أعلى للعمالة. وهذان الطرازان من الالتزام يمكن، وإلى حد كبير، الجمع بينهما. ولكن يمكنهما أيضا ولو جزئيا أن يتعارضا. وبقدر ما يكون هناك من تعارض بقدر ما يكون من المهم شرط تزامن التفكير فى المسألتين معا بغية الوصول إلى أولويات اجتماعية شاملة والاهتمام بكل من الفعالية والمساواة.

الأسواق وجماعات المصالح :

إن الدور الذى تؤديه الأسواق يجب أن لا يعتمد فقط على ما يمكنها أن تفعله، بل وأيضا على ما هو مسموح لها بأن تفعله. والمعروف أن الأداء السلس للأسواق يخدم مصالح الكثيرين، ولكن هناك أيضا جماعات يمكن أن يلحق هذا الأداء الضرر بمصالحهم الثابتة. وإذا حدث وكانت هذه الجماعات الأخيرة أقوى سلطة ونفوذا من الناحية السياسية فسوف يكون بإمكانها أن تحاول بيان أن الأسواق لا تحظى بوضع ملائم داخل الاقتصاد. وها هنا نكون إزاء مشكلة جد خطيرة عندما تزدهر وحدات

الإنتاج الاحتكارية - على الرغم من حالة اللافعالية وأنماط القصور المختلفة - بفضل الابتعاد عن المنافسة المحلية أو الأجنبية. وينطوى هذا الإنتاج المدعوم اصطناعيا على ارتفاع لأسعار المنتج أو تدنى نوعية المنتج. وهذا يمكن أن يفرض على السكان بعامة تضحية كبيرة. بيد أن وجود جماعة منظمة من الصناعيين وذوى نفوذ سياسى يمكنهم العمل على ضمان وحماية أرباحهم.

وجدير بالإشارة هنا أن شكوى آدم سميث بشأن الاستخدام المقيد للأسواق فى بريطانيا القرن الثامن عشر لم تكن معنية فقط بإبراز المزايا الاجتماعية للأداء الجيد للأسواق، بل وأيضا بتحديد اثر الفوائد المكتسبة لضمان عزل أرباحهم المتضخمة عن نتائج المنافسة التى تتهددها بالخطر. حقا رأى آدم سميث أن الحاجة إلى فهم عمل الأسواق يمثل إلى حد كبير ترياقا ضد الحجج التى تستخدمها بشكل منتظم الفوائد المكتسبة ضد إعطاء المنافسة دورا ملائما. واستهدفت حجج سميث الفكرية جزئيا معارضة قوية وفعالية الدفاع انطلاقا من فوائد راسخة.

والملاحظ أن قيود السوق التى كان يعارضها سميث تحديدا يمكن اعتبارها، بمعنى عام، قيودا "قبل رأسمالية". إنها تختلف عن التدخل العام لحساب برامج الرفاه، على سبيل المثال، أو شبكات الأمن الاجتماعى التى لا نجد لها فى عصره سوى تعبيرات أولية ضمن تنظيمات من مثل قوانين الفقراء[٢٠]. وتختلف كذلك عن الأداء الوظيفى للدولة من أجل توفير خدمات من مثل التعليم العام الذى كان يؤيده سميث تأييدا تاما.

وكما ترى فإن الكثير من القيود التى تفسد الأداء الوظيفى للاقتصادات فى البلدان النامية اليوم - أو حتى البلدان التى وصفت بالأمس بالبلدان الاشتراكية - هى بمعنى عام من هذا الطراز "قبل الرأسمالى". وسواء اعتبرنا حظر بعض أنماط التجارة المحلية أو التبادل الدولى أو الحفاظ على التقنيات وطرق الإنتاج البالية فى مشروعات الأعمال التى تملكها وتديرها "البرجوازية المحمية" إلا أننا نجد تماثلا نوعيا بين

الدعوى الكاسحة للمنافسة المقيدة وازدهار القيم وعادات الفكر قبل الرأسمالية، إن متطرفى الأمس من مثل آدم سميث (التى ألهمت أفكاره الكثيرين من نشطاء الثورة الفرنسية) أو دافيد ريكاردو (الذى قاوم دفاع مالتوس عن الإسهام الإنتاجى لكبار الملاك النيام)، أو كارل ماركس (الذى اعتبر الرأسمالية التنافسية قوة رئيسية للتغيير التقدمى فى العالم) لا يناصرون إلا فى حدود ضيقة الحجج المناهضة للسوق بعادة التى أطلقها قادة الفكر قبل الرأسمالى.

إن من دواعى سخرية تاريخ الأفكار أن نرى بعض من يدعون إلى سياسات متطرفة يرتدون غالبا إلى مواقع اقتصادية قديمة سبق أن رفضها تماما آدم سميث وريكاردو وماركس. وإن ميشال كايسكى الذى أبدى امتعاضا مرًا إزاء بولندا المثقلة بالقيود (الذى قال نجحنا فى القضاء على الرأسمالية وأضحى علينا الآن القضاء على الإقطاع) والذى أشرنا إليه فى السابق إنما ننظر بتقدير لرأيه فى ضوء ما قلناه. ولا غرابة فى أن البرجوازية المحمية غالبا ما تبذل قصارى جهدها لتشجيع ودعم وهم نزعة التطرف والحداثة، وذلك بحثها على أن تستعيد من الماضى البعيد المواقف العامة المناهضة للسوق.

وكم هو مهم التصدى لهذه الحجج من خلال انتقادات عقل مفتوح للدعاوى المؤيدة لفرض قيود عامة على المنافسة. وليس معنى هذا أن ننكر ضرورة الانتباه أيضا إلى السلطة السياسية لتلك الجماعات التى تجنى منافع مادية جوهرية من تقييد التجارة والتبادل. وأوضح كتاب كثيرون، ولديهم كل الحق، ضرورة الحكم على الدعاوى المتضمنة عن طريق تحديد ما تتضمنه من فوائد مكتسبة، وكذا عن طريق إدراك نفوذ الأنشطة والمكتسبات الريفية التى تضمرها دعوى النأى عن المنافسة. وسبق أن أوضح فيلفريدو باريتو فى رسالة مشهورة ما يلى "إذا كان المقياس أ يفيد خسارة فرنك واحد من كل فرد من ألف شخص، وألف فرنك مكسب فرد واحد، فإن هذا الأخير سوف يبدد قدرا كبيرا من الطاقة بينما سيقاوم الأول مقاومة ضعيفة، ويصبح من المرجح فى

النهاية أن الشخص الذى يحاول أن يضمن لنفسه الألف فرنك عن طريق أ سوف ينجح"(٢١). "ويمثل النفوذ السياسى بحثا عن كسب اقتصادى ظاهرة واقعية تماما فى عالمنا اليوم"(٢٢).

ويجب أن لا يقتصر التصدى لمثل هذا النفوذ والتأثيرات على مجرد مقاومة - وربما فضح (إذا استخدمنا كلمة بالية - الباحثين عن الربح أو التربح من الأسواق الأسيرة، بل وأيضا نأخذ حججهم الفكرية موضوعا للفحص والتدقيق. ويملك علم الاقتصاد تراثا عريقا فى هذا الاتجاه النقدى، يمتد بجذوره حتى أدم سميث الذى عمد فى آن واحد إلى توجيه إصبع الاتهام إلى مرتكبى هذه الأفعال وواصل فضح زيف مزاعمهم دفاعا عن فرضية المنافع الاجتماعية عن طريق منافسة مرفوضة. وأكد سميث أن الفوائد المكتسبة تنزع إلى الفوز بسبب "معرفتها الأفضل بمصلحتها الخاصة" (وليس معرفتها بالمصلحة العامة) وقال:

> **ولكن مصلحة التجار فى أى فرع من فروع التجارة أو الصناعة هى دائما مختلفة من بعض النواحى عن، بل ونقيض، المصلحة العامة. وإن توسيع السوق وتضييق نطاق المنافسة يمثل دائما مصلحة التجار. وتوسيع السوق يمكن أن يتفق كثيرا مع المصلحة العامة، ولكن تضييق المنافسة لابد وأن يكون على النقيض، وقد يفيد فقط فى زيادة قدرة التجار بسبب زيادة أرباحهم أكثر مما يجب أن تكون فى الوضع الطبيعى، وكذا بسبب فرض الضرائب التى تدعو إلى السخرية على زملائهم المواطنين للوفاء بمصالحهم هم. وطبيعى أن اقتراح أى قانون أو تشريع أو تنظيم للتجارة عن طريق هذا النظام ينبغى أن نستمع إليه دائما وأبدا بحذر شديد، وينبغى أن لا يقره المجتمع إلا بعد أن يشبعه دراسة دقيقة وحذرة، ليس فقط من باب الدقة بل ومن باب الشك الشديد(٢٣).**

وليس ثمة من سبب يقضى بضرورة فوز الفوائد المكتسبة إذا ما سمح المجتمع بالحوار والحجج الصريحة العامة. إذ يمكن أن يكون هناك، كما أوضحت، حجة باريتو الشهيرة، ألف شخص لا تمثل فوائدهم إلا إصابة ضئيلة بسبب السياسة التى تفرط فى تغذية مصلحة رجل أعمال واحد. ولكن ما أن تتضح الصورة حتى نرى الغالبية تعارض هذه الحجة الخاصة. ويمثل هذا مجالا مثاليا لمزيد من الحوار العام بشأن المزاعم والمزاعم المضادة المتعلقة بالجوانب المختلفة. ويمكن أيضا، فى صورة اختبار للديمقراطية الصريحة أن تحظى المصلحة العامة بآفاق رائعة للفوز ضد المرافعة الحماسية لتلك الزمرة الصغيرة من المصالح المكتسبة. ويبين هنا أيضا، مثلما وضح فى مجالات أخرى كثيرة، درسناها فى الكتاب، أن العلاج يكمن فى المزيد من الحرية - بما فى ذلك حرية الحوار العام والمشاركة فى القرارات السياسية. وأعود لأقول إن الحرية من نوع واحد (وهى هنا الحرية السياسية) يمكن اعتبارها عاملا يساعد على تحقيق الحرية من الأنواع الأخرى (خاصة حرية الانفتاح الاقتصادى).

الحاجة للتدقيق النقدى :

لدور الأسواق :

يمثل الحوار العام النقدى، فى الحقيقة، شرطا مهما لا مناص منه لسياسة عامة جيدة طالما وأن الدور والمدى الملائمين للسوق لا يمكن تحديدهما مسبقا على أساس صيغة عامة حاكمة - أو على أساس موقف جامع شامل - سواء مؤيد لإخضاع كل شىء للسوق أو إنكار كل شىء على السوق. وأكثر من هذا أن آدم سميث، بينما كان يدعو بحزم من أجل استخدام السوق حيث يمكنها العمل على نحو جيد وناجح (مع إنكار أى مزايا للرفض العام للتجارة والتبادل) إلا أنه لم يتردد فى بحث ودراسة الظروف الاقتصادية التى يمكن أن يصدر فيها اقتراح بفرض قيود بذاتها؛ أو المجالات

الاقتصادية التى تكون فى مسيس الحاجة لمؤسسات غير ذات علاقة بالسوق لاستكمال ما يمكن أن تؤديه السوق(٢٤).

وحرى أن لا نفترض مقدما أن نقد سميث لآلية السوق كان دائما رفيقا لينا، أو أن النقاط الحرجة التى وقع اختياره عليها كانت صائبة دائما. ولنتأمل على سبيل المثال دفاعه من أجل فرض قيود تشريعية على الفائدة الربوية(٢٥). لقد كان سميث بطبيعة الحال معارضا لأى نوع من الحظر العام لفرض فوائد على القروض (وهو ما دعا إليه بعض المفكرين المناهضين للسوق)(٢٦). بيد أنه أراد أن تفرض الدولة قيودا تشريعية على الحد الأقصى لمعدلات الفائدة التى يمكن فرضها:

> **الملاحظ فى البلدان التى يُسمح فيها بتحصيل فائدة، يحدد القانون بعامة أعلى نسبة يمكن الحصول عليها دون التعرض للعقاب، وذلك لمنع ابتزاز الفائدة الربوية....**
>
> **وحرى أن نلحظ أنه على الرغم من أن النسبة القانونية ينبغى أن تكون أعلى بقدر ما إلا أنه ينبغى أن لا ترتفع كثيرا عن أدنى نسبة فى السوق. وإذا كانت النسبة القانونية فى بريطانيا على سبيل المثال مرتفعة عند معدل ثمانية أو عشرة بالمائة، فإن القسط الأكبر من المال المزمع إقراضه سيقترضه مسرفون وأصحاب خيالات مستقبلية، فهم وحدهم الذين يقبلون دفع مثل هذه الفائدة المرتفعة. ولكن المقتصدين أصحاب العقل الراجح الراغبين فى أن لا يدفعوا مقابل استخدامهم للمال أكثر من جزء من العائد الذى يعود عليهم نتيجة استخدامهم له. ومثل هؤلاء لن يغامروا بالدخول فى المنافسة. معنى هذا أن قسطا كبيرا من رأس مال البلد سيكون بعيدا عن متناول أيدى من هم من المرجح جدا سوف يستخدمونه فى أعمال مربحة ومفيدة، وسوف يجد**

طريقـه ليلقى فى أيدى من هم على الأرجح سـوف يبـددونه ويدمرونه[٢٧].

والملاحظ أن الحجة التى يعتمد عليها منطق سميث الاعتراضى هى أن إشارات السوق يمكن أن تكون مضللة، وأن النتائج المترتبة على السوق الحرة يمكن أن تتمثل فى تبديد القدر الأعظم من رأس المال الناجم عن الجهود الخاصة سعيا وراء مشروعات سيئة التدبير أو قصيرة النظر، أو مشروعات خاصة تبدد الموارد الاجتماعية. وحدث أن سطر جيرمى بنتام رسالة مطولة إلى آدم سميث فى مارس/آذار ١٧٨٧، مدافعا عن ترك السوق وحدها حرة[٢٨]. وهذه قصة مثيرة فى تاريخ الفكر الاقتصادى حيث نرى المفكر النفعى الأول يعترض مخاطبا الأب الروحى ورائد اقتصاد السوق بشأن فضائل تخصيص حصص السوق[٢٩].

والملاحظ أن مسألة فرض حد أقصى لمعدل الفائدة ليس موضوعا على قدر من الأهمية فى الحوارات المعاصرة (ويمكن القول من هذه الزاوية أن بنتام انتصر على سميث). ولكن من المهم أن نتبين لماذا التزم سميث هذه النظرة السلبية عن أثر "المبذرين وأصحاب المشروعات الخيالية" على الاقتصاد. لقد كان معنيا اشد العناية بمشكلة التبديد الاجتماعى وخسارة رأس المال الإنتاجى. وناقش بتفصيل أكثر كيف يحدث هذا (ثروة الأمم، المجلد الثانى، فصل٣). ورأى سميث فى المسرفين إمكانية كبرى للتبديد الاجتماعى نظرا لأنهم مدفوعين "برغبة عارمة للاستمتاع باللحظة الراهنة. ولهذا يبدو كل مسرف فى صورة عدو للناس". أما عن "أصحاب المشروعات الخيالية" فقد انصب قلق سميث مرة أخرى على التبديد الاجتماعى:

النتائج المترتبة على سوء السلوك غالبا ما تكون هى ذاتها المترتبة على الإسراف. ذلك أن كل مشروع طائش وغير ناجح فى الزراعة أو التعدين أو صيد الأسماك أو التجارة أو الصناعة يفضى بالطريقة نفسها إلى نقص الأموال المخصصة للحفاظ

على قوة العمل الإنتاجية. إذ يتضمن كل مشروع من هذه المشروعات ... بالضرورة دائما بعض النقص لما كان يمكن أن يكون، فى وضع غير هذا، رصيدا إنتاجيا للمجتمع[٣٠].

وليس المهم تحديدا هنا تقييم هذه الحجج المميزة لآدم سميث، ولكن المهم هو بيان همومه الفكرية العامة. إن ما يفكر فيه هو إمكانية حدوث خسارة اجتماعية نتيجة المساعى المنطلقة بدوافع ضيقة الأفق بغية جنى مكاسب خاصة. وهذا على عكس الملاحظة الشهيرة عن سميث: "نحن لا نتوقع غداءنا صدقة من الجزار أو البقال أو الخباز، بل من اهتمامهم وتقديرهم لفائدتهم هم. نحن لا نخاطب إنسانيتهم، بل حبهم لذواتهم..."[٣١] وإذا كان مثال الجزار - البقال - الخباز يلفت أنظارنا إلى الدور المتبادل النفع للتجارة القائمة على المصلحة الذاتية، فإن حجة المسرف - والخيالى تشير إلى إمكانية أن يكون حافز الربح الشخصى، فى ظروف معينة، على نقيض المصالح الاجتماعية. وهذا الاهتمام العام الذى لا يزال وثيق الصلة بحالنا اليوم (وليس تحديدا مثال المسرفين وأصحاب المشروعات الخيالية)[٣٢]. وهذا هو إلى حد كبير جدا التوجس الرئيسى عند التفكير فى الخسارة الاجتماعية التى تحدث، على سبيل المثال، جراء عمليات إنتاج خاصة تفسد أو تلوث البيئة. إذ أن هذا هو ما يتطابق مع وصف سميث لإمكانية "حدوث قدر من النقصان فيما كان يمكن أن يصبح، لولا هذا، رصيدا إنتاجيا للمجتمع".

وحرى أن ندرك أن الدرس المستفاد من تحليل سميث لآلية السوق ليس الالتزام بأى استراتيجية تقفز بنا إلى نتائج خاصة بالسياسة تفضى إلى موقف "مؤيد" أو "مناهض" بعامة للأسواق. إننا بعد إقرارنا بدور التجارة والتبادل فى حياة البشر لا يزال علينا أن ندرس حقيقة ماهية النتائج الأخرى المترتبة على مبادلات وصفقات السوق. إذ يتعين أن نقيِّم نقديا الإمكانيات العقلية مع الاهتمام الكافى بالظروف الطارئة التى يمكن أن تكون وثيقة الصلة بتقييم جميع نتائج تشجيع السوق أو تقييد

عملها. وإذا كان مثال الجزار - البقال - الخباز يشير إلى وضع شائع جدا يدعم فيها التبادل على نحو مشترك مصالحنا المتكاملة، إلا أن مثال المسرف والخيالى يوضح لنا أن هذا ربما لا يكون مجديا بالطريقة ذاتها فى كل حالة من الحالات. ولهذا لا مفر من ضرورة الدراسة النقدية الفاحصة والمدققة.

الحاجة لنهج متعدد الجوانب :

إن قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب بالنسبة للتنمية أصبحت أكثر وضوحا فى الأعوام الأخيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى الصعاب التى واجهتها، وكذا النجاحات التى حققتها البلدان المختلفة على مدى العقود الأخيرة[٢٣]. وترتبط هذه القضايا برباط وثيق بالحاجة إلى تحقيق توازن بين دور الحكومة - وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى - وبين الأداء الوظيفى للأسواق.

وتفيد كذلك بضرورة توفر "إطار تنموى شامل" من النوع الذى ناقشه جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولى[٢٤]. ويتضمن هذا الطراز من الأطر نبذ النظرة التجزيئية لعملية التنمية (مثال ذلك استهداف وتطبيق الليبرالية فقط أو غير ذلك من عمليات مفردة تجب غيرها). ونعرف أن البحث عن علاج واحد لجميع الأغراض (مثل "الأسواق المفتوحة" أو "تصحيح أوضاع الأسعار") كان هو المهيمن على فكر الاقتصاديين فى الماضى، ناهيك عن البنك الدولى ذاته. وأصبح المطلوب بدلا من ذلك الآن التزام نهج موحد متكامل ومتعدد الأوجه ويستهدف تحقيق تقدم آنى على جميع الجبهات المختلفة بما فى ذلك المؤسسات التى تدعم وتعزز وضع بعضها بعضا[٢٥].

وغنى عن البيان أن من الصعب فى غالب الأحيان "ترويج" النهج الأعم على عكس الإصلاحات المحدودة التى ينصب جهدها على محاولة إنجاز "شىء واحد فى وقت محدد". وقد يفسر لنا هذا لماذا تركزت جهود القيادة الفكرية القوية لمانموهان سنج

على "تطبيق الليبرالية" فقط عند محاولته إنجاز الإصلاحات اللازمة فى الهند، ١٩٩١، دون أن يولى اهتماما مقابلا بعملية توسيع نطاق الفرص الاجتماعية وقد كانت مطلبا أكثر إلحاحا. ولكن ثمة تكاملا بين العمل من ناحية على خفض نشاط الدولة المبالغ فيه فى إدارة وتطبيق القانون المعروف باسم "إجازة راج License Raj"، والعمل من ناحية أخرى على إزاحة النشاط القاصر للدولة والمتمثل فى الاستمرار فى إهمال التعليم الأولى وغيره من الفرص الاجتماعية. (إذ نعرف أن كان قرابة نصف البالغين من الهنود لا يزالون أميين وعاجزين عن المشاركة فى اقتصاد آخذ فى التعولم أكثر فأكثر)[٣٦]. وإزاء هذا الوضع قام مانموهان سنج بمبادرته لإجراء بعض الإصلاحات الجوهرية، وهذا دون ريب نجاح جدير بالإعجاب[٣٧]. ومع هذا كان بالإمكان أن يكون هذا النجاح أعظم شأنا بكثير لو اقترن بالتزام يقضى بتوسيع نطاق تطوير وتنمية الفرص الاجتماعية التى صادفت دائما وأبدا إهمالا فى الهند.

وهكذا يتعين النظر إلى الجمع بين توسيع نطاق استخدام السوق وتنمية وتطوير الفرص الاجتماعية باعتباره جزءا من نهج أعم وأشمل والذى يؤكد أيضا على الحريات من الأنواع الأخرى (الحقوق الديمقراطية وضمانات الأمن الاجتماعى، وفرص التعاون ..الخ). ويلحظ القارئ فى هذا الكتاب أن تحديد الحريات الأداتية المختلفة (مثل الاستحقاقات الاقتصادية، والحريات الديمقراطية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائى) يرتكز على الاعتراف بدور كل منها، وكذا الاعتراف بالتكامل فيما بينها. وطبيعى أن محور اهتمام النقد يمكن أن يتباين من بلد إلى آخر حسب البلد موضوع البحث، وذلك فى ضوء الخبرة الخاصة للبلد المعنى. مثال ذلك قد يكون إهمال الفرص الاجتماعية فى الهند هو محور اهتمام النقد على نحو مغاير لما هو فى الصين. هذا بينما افتقاد الحريات الديمقراطية يمكن أن يكون، وبشكل ملائم أكثر محور اهتمام النقد فى الصين أكثر مما هو فى الهند.

التكافل والمصالح العامة :

إن من نزعوا إلى القول بأن آلية السوق هى أفضل حل لكل مشكلة اقتصادية ربما هم بحاجة إلى بحث الحدود التى تمتد إليها هذه الآلية. وسبق لى أن عقبت على قضايا المساواة والحاجة إلى تجاوز اعتبارات الفعالية. وحاولت فى هذا السياق أن أناقش لماذا قد يستلزم هذا استكمال آلية السوق بأنشطة مؤسسية أخرى. ولكن حتى مع تحقق الفعالية فإن آلية السوق يمكن أن تكون أحيانا أقل كفاءة خاصة مع وجود ما نسميه "المصالح العامة".

إن أحد الافتراضات التى تساق بشكل منتظم لتوضيح كفاءة آلية السوق القول بأن كل سلعة ـ وبشكل أكثر تعميما كل شىء يعتمد عليه الرفاه الاجتماعى – يمكن بيعه وشراءه فى السوق. إذ يمكن تسويق كل شىء (إذا كان لنا أن نعرضه هناك) وليس ثمة ما يوصف بأنه غير قابل للتسويق سوى التأثير المهم على الرفاه. ولكن فى الواقع نجد أن بعضا من أهم ما يمكن أن يسهم فى القدرة البشرية ربما يكون عسيرا بيعه لشخص واحد فقط وفى وقت واحد. ويتبين لنا هذا بوجه خاص حين نفكر فيما يُسمى المصلحة العامة التى يستهلكها الناس معا وليس كل على حدة[٣٨].

ويصدق هذا تحديدا فى مجالات مثل الحفاظ على البيئة، كما يصدق على علم الأوبئة والرعاية الصحية العامة. إننى ربما أكون حريصا على الإسهام بنصيبى فى برنامج اجتماعى للقضاء على الملاريا، بيد أننى لا أستطيع شراء الجزء الخاص بى من هذه الوقاية فى صورة "مصلحة خاصة" (مثلما أشترى تفاحة أو قميصا). ولا ريب فى أن توفر منطقة خلو من الملاريا يمثل مصلحة عامة نفيد بها ونستهلكها معا[٣٩].

إن مبرر وجود آلية السوق متداخل ومتشابك مع المصلحة الشخصية (مثل التفاح والقمصان) وليس مع المصالح العامة (شأن البيئة الخلو من الملاريا). ويمكن أن نوضح أن بالإمكان وجود مثال جيد لتدبير المصالح العامة ويتجاوز ما تشجع عليه

الأسواق الخاصة(٤٠). وجدير بالذكر أن حججا مماثلة تماما تتعلق بالمدى المحدود لآلية السوق تصدق أيضا على عديد من المجالات المهمة الأخرى حيث نجد الوضع الذى تتضمنه يمكن أن يأخذ شكل المصلحة العامة. ونذكر من بين المجالات التى ينطبق عليها هذا التفكير مجال الشرطة والدفاع وحماية البيئة.

وثمة حالات أخرى مزيج. مثال ذلك المنافع المشتركة داخل المجتمع مثل التعليم الأساسى الذى يمكن أن يتجاوز مكاسب الشخص المتعلم. ذلك لأن التعليم الأساسى يحتوى على عنصر المصلحة العامة أيضا (ويمكن اعتباره شبه مصلحة عامة). ولا ريب فى أن الأشخاص الذين يتلقون التعليم يفيدون به. ولكن علاوة على هذا فإن التوسع العام فى التعليم وفى معرفة القراءة والكتابة داخل إقليم ما من شأنه أن ييسر عملية التغير الاجتماعى (بما فى ذلك خفض نسبة الخصوبة والوفيات، وهو ما سوف نناقشه بإسهاب فى البابين ٨، ٩). ويساعد التعليم الأساسى بالإضافة إلى هذا على تعزيز التقدم الاقتصادى الذى يفيد منه آخرون. وغنى عن البيان أن المدى الفعال لهذه الخدمات ربما يستلزم توفر أنشطة وتدابير تعاونية من جانب الدولة أو السلطات المحلية. حقا لقد قامت الدولة بدور مهم فى سبيل التوسع فى التعليم الأساسى فى كل أنحاء العالم. وجدير بالذكر أن الانتشار السريع لمعرفة القراءة والكتابة فى التاريخ الماضى للبلدان الغنية اليوم (فى الغرب وفى اليابان وفى بقية شرق آسيا) اعتمد على انخفاض كلفة التعليم العام فى ترابط مع ما أسهم به فى تحقيق منافع عامة.

والشىء اللافت للنظر فى هذا السياق أن بعض المتحمسين للسوق ينصحون الآن البلدان النامية بأن عليهم الاعتماد اعتمادا كاملا على السوق الحرة حتى ولو كان بالنسبة للتعليم الأساسى - وهم بذلك يحرمونهم من عملية التوسع التعليمى ذاتها التى كانت عاملا حاسما فى سرعة انتشار معرفة القراءة والكتابة فى أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وشرق آسيا فى الماضى. إن أتباع آدم سميث المزعومين يمكنهم تعلم شىء ما من كتاباته عن هذا الموضوع بما فى ذلك شعوره بالإحباط إزاء شح الإنفاق العام فى مجال التعليم:

إن النزر اليسير جدا من الإنفاق العام يمكن أن يشجع على، بل وان يفرض على غالبية الناس، الشعور بضرورة تحصيل أهم العناصر الجوهرية التى ييسرها لنا التعليم[٤١].

وهكذا، فإن حجة "المصالح العامة" تتجاوز آلية السوق وتستكمل الوضع اللازم لتدبير الاحتياطى الاجتماعى النابع من الحاجة إلى توفر القدرات الأساسية من مثل الرعاية الصحية الأولية وفرص التعليم الأساسى. إن اعتبارات الفعالية، حسب هذا الفهم، تتكامل مع حجة المساواة لدعم المساعدة العامة لتوفير التعليم الأساسى ومنشآت الصحة العامة وغيرها من المصالح العامة (أو شبه العامة).

الاحتياطات العامة والحوافز :

توفر هذه الاعتبارات أرضية جيدة للإنفاق العام فى مجالات حاسمة للتطوير الاقتصادى والتغيير الاجتماعى. بيد أنها مع هذا نقيض حجج يتعين التفكير فيها داخل السياق نفسه. إحدى هذه القضايا تتعلق بالعبء المالى للإنفاق العام الذى ربما يكون ضخما جدا ويتوقف على كم ما تم التخطيط لإنجازه. والملاحظ أن الخوف من عجز وتضخم الموازنة (وكذا عدم الاستقرار الاقتصادى الكلى) يستولى على المناقشات الراهنة بشأن السياسة الاقتصادية. وهذه فى الحقيقة مسألة فى غاية الأهمية. وثمة مسألة أخرى تتعلق بالحوافز والآثار المترتبة على دور منظومة الدعم العام وتثبيط المبادرة وإفساد الجهود الفردية. وهاتان المسألتان - الحاجة إلى حكمة مالية مع أهمية الحوافز - جديرة بالاهتمام الجاد، وسوف أبدأ بالثانية ثم أعود بعد ذلك إلى العبء المالى والنتائج المترتبة عليه[٤٢].

إن أى تحويل صاف – إعادة توزيع الدخل أو توفير الخدمات العامة مجانا – يمكن أن يؤثر فى منظومة حوافز الاقتصاد. مثال ذلك أن هناك من دفع بقوة بأن

التأمين السخى ضد البطالة يمكن أن يضعف من حل مشكلة المتعطل فى بحثه عن وظيفة، وإن هذا هو ما حدث بالفعل فى أوروبا. وتأسيسا على حجة المساواة الواضحة إزاء مثل هذا التأمين يمكن أن نلمس هنا قضية صعبة إذا ما ثبت أن التناقض المحتمل واقعى وضخم كميا. ولكن حيث أن المرء يبحث عن عمل لأسباب عديدة ـ وليس فقط للحصول على دخل - فإن إبدال الأجر المفتقد جزئيا بدعم عام يمكن أن لا يكون فى واقع الأمر بالقدر الذى يحول دون التماس عمل على نحو ما يفترض البعض. والحقيقة أنه لا يزال غير واضح حتى الآن مدى وحجم النتائج المثبطة للتأمين ضد البطالة. ومع هذا فإن الأمر بحاجة إلى دراسة تجريبية للتأكد من قوة الآثار المناهضة للحافز، وذلك حتى يتيسر إجراء مناقشة عامة قائمة على معلومات لمناقشة هذه القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، بما فى ذلك اختيار توازن ملائم بين المساواة والفعالية.

وتوجد فى غالبية البلدان النامية تدابير قليلة بشأن التأمين ضد البطالة بوجه عام. ولكن مشكلة الحافز ليست غائبة عن التفكير. ويمكن إثارة تساؤلات حتى بالنسبة للرعاية الطبية والخدمات الصحية المجانية، أو المؤسسات التعليمية المجانية. وتتعلق هذه الأسئلة بما يلى: ١) مدى حاجة المستفيدين لهذه الخدمات. و٢) مدى قدرة الشخص على سداد كلفة هذه الخدمات بنفسه (وهل يمكن أن يقوم بالسداد مع انعدام أية تدابير عامة مجانية). إن من يصفون هذه التدابير الاجتماعية الأساسية (الاهتمام الطبى والتعليم ... الخ) بأنها حق لا يقبل التصرف للمواطنين سوف ينزعون إلى اعتبار هذا الضرب من التساؤلات نوعا من العناد، بل وربما إنكارا مؤسفا للمبادئ المعيارية للمجتمع "المعاصر". وهذا وضع يمكن يقينا الدفاع عنه إلى حد محدود. ولكن مع التسليم بمحدودية الموارد الاقتصادية ستكون هنا خيارات جادة يتعذر إغفالها جملة على أساس مبدأ ما "اجتماعى" اقتصادى مسبق. وعلى أية حال يتعين التصدى لقضية الحافز حتى وإن كان هذا فقط لأن مدى الدعم الاجتماعى الذى يمكن أن يوفره المجتمع إنما يتوقف جزئيا على التكاليف والحوافز.

الحوافز والقدرات والأداء الوظيفي :

من العسير التغلب تماما على المشكلة الأساسية للحوافز. ويكاد يكون من المستحيل، بوجه عام، التماس بعض المؤشرات التى تكون فى وقت واحد ذات صلة بتحديد الحرمان ولا تؤدى عند استخدامها أساسا للدعم العام - إلى أى نتائج حافزية. بيد أن مدى النتائج المترتبة على الحافز يمكن أن تتغير حسب طبيعة وشكل المعايير المستخدمة.

وجدير بالذكر هنا أن بؤرة المعلومات فى تحليل الفقر فى هذا الكتاب تضمنت تحول الاهتمام من الدخل المنخفض إلى الحرمان من القدرات الأساسية. وحجتنا المحورية لهذا التحول حجة أساسية وليست إستراتيجية. ودفعت بأن الحرمان من القدرة من حيث هو معيار لقياس الضرر أهم من انخفاض الدخل حيث أن الدخل مهم كأداة وقيمته المشتقة مشروطة بالكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولنا الآن أن نستكمل هذه الحجة باقتراح يقضى بأن التركيز على الحرمان من القدرة له بعض الفائدة للحيلولة دون تشوهات الحافز بالمقارنة بالعمل على أساس انخفاض الدخل واعتباره معيارا للتحويل وللدعم المالى. وتضاف هذه الحجة الأداتية إلى السبب الرئيسى للتركيز على القدرات.

ويتعين أن ينطلق تقدير القدرات أولا على أساس ملاحظة الداء الوظيفى الفعلى للشخص، وذلك لاستكماله بمعلومات أخرى. ونلمس حدوث قفزة هنا (من الأداء الوظيفى إلى القدرات). ولكن حرى أن لا تكون قفزة كبيرة، وذلك فقط لأن تقييم الأداء الوظيفى الفعلى هو إحدى وسائلنا لتقدير كيف يقيم شخص ما اختياراته. إذ لو أن شخصا مات قبل الأوان أو يعانى من مرض مؤلم عضال فسوف يكون فى أغلب الحالات مشروعا استنتاج أنه كان يعانى من مشكلة قدرة.

وطبيعى أن لا يصح هذا فى بعض الحالات. مثال ذلك أن ينتحر شخص ما. أو أن يموت جوعا لا بسبب ضرورة بل بسبب قرار اتخذه بالصيام. ولكن هذه أحداث

نادرا ما تقع، ويمكن تحليلها على أساس معلومات تكميلية، والتى يمكن، فى حالة الصيام، أن تتعلق بممارسات دينية، أو استراتيجيات سياسية أو أسباب أخرى للصيام. ولكن من الصواب من حيث المبدأ تجاوز الأداء الوظيفى المختار من أجل تقدير قدرة الشخص. ولكن إلى أى مدى يمكن أن نمضى فذلك رهن الظروف. إن السياسة العامة بين الناس، شأن سياسة الدولة بمعناها الفنى، هى فن الممكن. وهذا معنى مهم يجب أن نتذكره عند الجمع بين الاستبصارات النظرية والقراءات الواقعية للجدوى العملية. ولكن ما يهم أن نؤكده هو أنه على الرغم من حصر التركيز المعلوماتى فى إطار الأداء الوظيفى (طول العمر والوضع الصحى ومعرفة القراءة والكتابة ... الخ) إلا أننا لدينا قياس يفيدنا بالمعلومات عن الحرمان أكثر مما تفيدنا إحصاءات الدخل.

هناك بطبيعة الحال مشكلات حتى عند ملاحظة إنجازات الأداء الوظيفى لبعض الأنواع. ولكن بعض هذه الإنجازات وهى إنجازات أولية وأساسية أكثر من غيرها يسهل ملاحظتها بشكل مباشر كما وأنها توفر قواعد معلوماتية مفيدة للسياسات المناهضة للحرمان. مثال ذلك أن القواعد المعلوماتية اللازمة لبيان الحاجة لحملات تعليم القراءة والكتابة والخدمات الطبية والاستكمالات الغذائية حرى أن لا تتسم بالغموض[٤٣]. علاوة على هذا فإن هذه الاحتياجات والإعاقات يمكن أن تكون أقل تعرضا لتشوش استراتيجى على عكس الحال بالنسبة لإعاقة الدخل المنخفض نظرا لأن الدخل يسهل إخفاءه خاصة فى غالبية البلدان النامية. وإذا كانت المنح الحكومية يتعين تقديمها للناس على أساس حالة الفقر وحدها (بينما ندعهم يتحملون هم نفقات الرعاية الطبية والمنشآت التعليمية من واقع دخولهم) فسوف يحدث على الأرجح قدر كبير من التلاعب فى المعلومات. ولكن التركيز على الأداء الوظيفى والقدرات (الذى نستخدمه على نطاق واسع هنا فى هذا الكتاب) ينزع إلى تقليص مشكلات التوائم الحافزى، لماذا؟

أولا، يمكن عادة أن يحجم الناس عن رفض التعليم أو تشجيع المرض أو إبقاء حالة نقص التغذية استنادا إلى أسس مرحلية خالصة. إن أولويات التفكير والاختيار

تميل إلى العمل بجدية ضد تعمد اطراد هذه الحالات من مظاهر الحرمان. وهناك استثناءات بطبيعة الحال. ونجد بين أكثر الحسابات مأساوية عن تجارب إعانات المجاعات تقارير بين الحين والآخر تحدثنا عن بعض الآباء والأمهات الذين يتركون طفلا من بين أبناء الأسرة يعانى جوعا شديدا حتى تكون الأسرة أهلا للحصول على دعم غذائى (فى صورة حصص غذائية يحملها المستفيد إلى المنزل)، وهكذا وكأنهم يعاملون الطفل وكأنه بطاقة للحصول على طعام[٤٤]. بيد أن مثل هذه النتائج التى تحفز الناس بوجه عام للإبقاء على البعض فى حالة من نقص التغذية أو البقاء دون علاج أو البقاء أميين حالات نادرة، وذلك لأسباب غير مثيرة للدهشة.

ثانيا، العوامل السببية التى تشكل أساسا لبعض مظاهر الحرمان الوظيفى يمكن أن تكون أعمق كثيرا من الحرمان من الدخل، ويمكن أن تكون عصية للغاية على التكيف لأسباب تكتيكية خالصة. مثال ذلك حالات العجز البدنى أو الشيخوخة أو خصائص الجنوسة (الجندر) وما شابه، إذ تمثل جميعها مصادر خطيرة ومحددة لإعاقة القدرة نظرا لأنها خارج سيطرة الأشخاص المعنيين. كذلك هى، وللسبب نفسه، ليست عرضة للتشوش وفقا للحافز شأن القسمات القابلة للتكيف. ويحد هذا من التشوشات الحافزية للإعانات الموجهة تأسيسا على هذه القسمات.

ثالثا، وهناك أيضا مسألة أكبر إلى حد ما وهى أن المستفيدين أنفسهم ينزعون إلى الاهتمام بما تحقق من أداء وظيفى وقدرات (ونوع الحياة المقترنة بهذا الإنجاز) أكثر من الاهتمام بمجرد كسب مزيد من النقود. وهكذا يمكن للسياسة العامة فى تقديرها الذى تستند فيه إلى متغيرات أوثق صلة باهتمامات الأفراد فيما يتخذونه من قرارات أن تستخدم القرارات الشخصية كأدوات انتخاب. وترتبط هذه المسألة باستخدام الاختيار الذاتى فى معرض تقديم المساعدة العامة مع شرط أساسى هو العمل والجهد على نحو ما هو متبع عند تقديم مساعدات الغوث من المجاعات. وطبيعى أن المعوزين والمحتاجين حقا للمال ستكون لديهم رغبة قوية فى العمل وبذل الجهد لما

يوفره لهم هذا طوعيا من فرص للعمل (غالبا ما يكون بأجر منخفض) كشكل من أشكال الإعانة العامة[٤٥]. وسبق استخدام هذا الطراز بنجاح فى تحديد الأهداف لتوفير وقاية من المجاعات. ويمكن أن يكون له دور أكبر فى تعزيز الفرص الاقتصادية للمحرومين ذوى الأجسام الصحية والسليمة[٤٦]. ويتمثل المبرر المنطقى لهذا النهج فى واقع أن خيارات المستفيدين تحكمها اعتبارات أوسع من مجرد اكتساب أقصى حد من الدخل. وحيث أن الأفراد المعنيين يركزون أكثر على مجمل الفرص (بما فى ذلك الكلفة البشرية للجهد وكذا المنفعة المترتبة على الدخل الزائد) فإن بإمكان السياسة العامة أن تفيد بهذا الاهتمام وتستخدمه بذكاء.

رابعا، التحول فى تركيز الاهتمام من ذوى الدخل المنخفض إلى إعاقات القدرة يدفعنا مباشرة إلى مزيد من التأكيد على العمل من أجل توفير المنشآت اللازمة لمثل الخدمات الصحية والبرامج التعليمية[٤٧]. وهذه الخدمات بطبيعتها غير قابلة للتعديل أو للبيع، علاوة على أنها لا تفيد الشخص كثيرا ما لم يكن عمليا فى حاجة إليها. ولهذا نرى أن هذه الإجراءات تتضمن ذاتيا ما يجعلها أكثر ملاءمة[٤٨]. وغنى عن البيان أن هذه القسمة المميزة للتدابير الموجهة مباشرة إلى القدرة تجعل إنجاز الهدف أيسر عن طريق الحد من نطاق التشوشات الحافزية.

الاستهداف واختيار الوسائل :

ولكن على الرغم من هذه المزايا فإن قرار استهداف إعاقات القدرة بدلا من انخفاض الدخل لا يلغى بذاته الحاجة إلى الحكم على الفقر الاقتصادى للمستفيدين المحتملين. وذلك لأنه لا تزال هناك مسألة أخرى هى كيف يجرى توزيع مخصصات المؤن العامة. ونذكر بوجه خاص مسألة سداد تكاليف الخدمات العامة وفقا للقدرة على الدفع، وهى المسألة التى ستعيد إلينا الحاجة إلى التأكد من دخل المستفيد المحتمل.

والملاحظ أن تدبير الخدمات العامة اتجهت أكثر فأكثر نحو اختبار الوسائل، وهو ما نراه في مختلف أنحاء العالم. وهذه مسألة من السهل فهمها من حيث المبدأ على الأقل. إنها تقلل من العبء المالى كما وأن الرصيد المالى العام ذاته يمكن توسيع نطاق الإفادة به ليشمل المعوز اقتصاديا إذا ما استطعنا أن نجعل الميسور نسبيا يسدد كلفة المنافع التى يتلقاها (أو نحفزه ليقدم مساهمة مهمة ضمن الكلفة العامة). وإن الشىء الأصعب فى التأكد منه هو اختبار الوسيلة بطريقة فعالة وبدقة مقبولة بحيث لا تفضى إلى نتائج معاكسة.

ويجب أن نمايز بوضوح بين مشكلتين مختلفتين تتعلقان بالحافز عند تدبير الرعاية الصحية أو التعليم على أساس اختبار الوسائل. وترتبط هاتان المشكلتان بالمعلومات بشأن (١) إعاقة قدرة الشخص (الحالة المرضية البدنية كمثال) و(٢) ظروف الشخص الاقتصادية (وقدرته على السداد). أما فيما يتعلق بالمشكلة الأولى فإن شكل المساعدة وقابليتها للتبادل يحدثان فارقا مهما. وكما سبق أن قلنا فإن الدعم الاجتماعى نعطيه على أساس التشخيص المباشر لحاجة بذاتها (مثال، بعد بحث ومراجعة الشخص ومعرفة أنه يعانى من حالة مرضية بعينها). ويجرى تقديمها مجانا فى صورة خدمات محددة وغير قابلة للتحويل (كأن يعالج طبيا من هذا المرض). هنا فى هذه الحالة سوف تنخفض كثيرا إمكانية تشوش معلومات النوع الأول. ونلحظ تغايرا هنا فيما يتعلق بتقديم نقود قابلة للتبادل لتمويل العلاج الطبى، وهو أمر يستلزم مزيدا من التدقيق غير المباشر. وها هنا تكون برامج الخدمات المباشرة مثل الرعاية الصحية والتعليم المدرسى أقل عرضة لاستخدامها استخداما سيئا.

ولكن المسألة الثانية جد مختلفة. إذا كان القصد تقديم خدمة مجانية للفقير وليس للقادرين على سداد القيمة، فإننا نكون بصدد مشكلة أخرى ألا وهى التحقق من الأوضاع الاقتصادية للشخص. وهذه إشكالية خاصة فى البلدان التى يتعذر فيها استبيان المعلومات عن الدخل والصحة. إن الصيغة الأوروبية لاستهداف حالة إعاقة

القدرة دون اختبار الوسائل عند تقديم رعاية طبية شاملة نزعت إلى اتخاذ صورة خدمة صحية قومية عامة - مفتوحة لكل المحتاجين إلى هذه الخدمات الطبية. وهذا من شأنه أن يجعل مهمة المعلومات أيسر، ولكنها لا تتصدى للتقسيم بين غنى وفقير. ونلاحظ أن الصيغة الأمريكية المعروفة باسم المساعدة الطبية أو Medicaid، تستهدف الحالتين معا (على مستوى أكثر تواضعا) وتحاول التلاؤم مع كل من التحديين المعلوماتيين.

ونظرا لأن المستفيدين المعنيين هم أيضا عناصر تأثير، فإن فن "الاستهداف" أبسط كثيرا مما يفترض بعض المدافعين عن اختبار الوسائل. ومن الأهمية بمكان أن ندرك المشكلات المتضمنة فى عملية الاستهداف دقيقة التوجيه بعامة وفى عملية اختبار الوسائل بخاصة. وجدير بالذكر أن التشوهات المحتمل حدوثها نتيجة محاولات إنفاذ عملية استهداف طموحة تتضمن ما يلى[٤٩].

١- **تشوش المعلومات**: إن أى منظومة تحاول الإمساك "بالغشاشين" الذى يدعون بأن ظروفهم الاقتصادية أقل من الحقيقة سوف يقعون فى الخطأ بين الحين والآخر ويحرمون الصادقين من الحصول على ما يستحقون. وليس أقل من ذلك أهمية أن هذا الأسلوب سوف يثبط من همة المستحقين للمساعدة أصلا (فلا يتقدمون بطلب للحصول على مستحقاتهم. وليس بالإمكان، فى ضوء حالة لا تماثلية المعلومات، القضاء على الغش دون تعرض بعض المستفيدين الأمناء لقدر من المخاطرة[٥٠]. والملاحظ أنه عند محاولة إلغاء الخطأ من "طراز ١" الذى يفضى إلى إدراج غير المحتاج ضمن المحتاجين فعلا، فإن من المرجح الوقوع فى أخطاء من "طراز ٢" وهى عدم إدراج بعض المحتاجين فعلا فى قائمة المحتاجين.

٢- **تشوش الحافز**: المعلومات المشوشة كثيرة، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تغير الواقع الاقتصادى الحقيقى. بيد أن الدعم المستهدف يمكن أن يؤثر أيضا على السلوك الاقتصادى للناس. مثال ذلك أن توقع المرء أن يفقد الدعم إذا كان يكسب كثيرا من شأنه أن يعيق الأنشطة الاقتصادية. وسوف يكون طبيعيا أن نتوقع حدوث قدر من

التحايلات ذات الدلالة والمسببة للتشوش إذا ما كانت أهلية المرء للمساعدة تتحدد تأسيسا على متغير (مثل الدخل) الذى يمكن تعديله بحرية عن طريق تغيير سلوك المرء الاقتصادى. لذا يتعين أن تتضمن التكاليف الاجتماعية للتحايلات السلوكية إجراءات من بينها فقدان ثمار الأنشطة الاقتصادية التى امتنع عنها المرء.

٣- **عدم الانتفاع ووصمة العار:** منظومة الدعم التى تشترط تحديد الشخص على أنه فقير (وتنظر إليه كمنتفع محدد من بين العاجزين عن إعالة أنفسهم) سيكون لها بعض الآثار على احترام المرء لنفسه واحترام الآخرين له. وهذا يمكن أن يفسد سعى المرء من أجل التماس العون. ولكن هناك أيضا كلفة وخسارة مباشرتين فى الشعور بوصمة عار وأن يكون كذلك فعلا. وحيث أن مسألة احترام الذات غالبا ما يعتبرها المسئولون عن السياسة مصلحة هامشية (وتعتبر ضربا من الاهتمام المتكلف) لذلك أجدنى حرا فى الإشارة إلى حجة جون راولس التى ترى أن احترام الذات "ربما يكون أهم المصالح الأساسية" التى يتعين أن تركز عليها أى نظرية عن العدالة باعتبارها إنصافا ونزاهة[٥١].

٤- **التكاليف الإدارية والفساد:** يمكن أن يتضمن إجراء الاستهداف تكاليف إدراية كبيرة - فى صورة إنفاق موارد وتسويفات بيروقراطية - ويمكن أن يتضمن كذلك خسائر تتعلق بالخصوصية الفردية والاستقلال الذاتى للمرء عند الحاجة إلى بيانات شاملة علاوة على برنامج بحث وتحرى ومتابعة من جانب الشرطة. وهناك علاوة على هذا تكاليف اجتماعية تتمثل فى عدم تماثل السلطة التى يتمتع بها سادة البيروقراطية فى مواجهة مقدمى التماسات من أجل الإعانة. وحرى أن نضيف أن هناك إمكانية اكبر للفساد هنا حيث أن هؤلاء السادة المشار إليهم يكتسبون داخل منظومة الاستهداف سلطة منح المنافع للمستفيدين ممن هم على استعداد لدفع مال تيسيرا لأعمالهم.

٥- **الاستدامة السياسية ونوعية الخدمات:** المستفيدون من الدعم الاجتماعى المستهدف غالبا ما يكونون عناصر ضعيفة سياسيا وربما لا يملكون قدرة على استدامة

البرامج داخل حلبة الصراع السياسى أو على الحفاظ على نوعية الخدمات. وكان هذا الرأى فى الولايات المتحدة أساس ارتكزت عليه حجج شهيرة تدعو من أجل توفر برامج "شاملة"، تلقى دعما أوسع نطاقا بدلا من البرامج مثقلة الأهداف والقاصرة فقط على الفقراء(٥٢). ولكن شيئا من هذه الحجة يتعلق بالبلدان الأفقر حالا أيضا.

ليس الهدف من عرض هذه المشكلات الإيحاء بأن الاستهداف لابد وأن يكون غير محدد المعالم والموضوع أو أن يكون دائما إشكاليا، بل فقط بيان أن ثمة اعتبارات وآراء تتعارض مع الحجة البسيطة الداعية إلى أقصى قدر من الاستهداف. والاستهداف فى واقع الأمر هو محاولة - وليس نتيجة. وجدير بالذكر أنه حتى حين يكون الحصاد المستهدف بنجاح صائبا فلن يلزم عن هذا بالضرورة القول بأن المحاولات فى صورة برامج مستهدفة سوف تحقق النتائج نفسها. والمعروف أن مسألة اختبار الوسائل والاستهداف الكثيف اكتسبت تأييدا كبيرا فى الدوائر العامة (تأسيسا على تفكير أولى) لذلك فإن من الجدير أيضا تأكيد النتائج المثبطة والمسببة للاضطراب فى هذه السياسة المقترحة.

الفعالية والأساس المعلوماتى :

ربما يكون من المستحيل أن نحاول التماس حالة للمصادقة الشاملة أو الرفض الشامل لاختبار الوسائل على أساس حجج شديدة العمومية. وتتمثل أهمية المناقشة السابقة من حيث صلتها بالموضوع، فى عرض الحجج المناقضة القائمة جنبا إلى جنب مع الحجج المؤيدة لإجراء اختبار دقيق ومتطابق للوسائل. وهنا تصبح عمليا (كما هو الحال فى مجالات أخرى عرضنا لها) الحلول الوسط ضرورة. وسوف نخطئ إذا حاولنا، فى دراسة عامة كهذه، التماس "صيغة" محددة للحل الأوسط الأمثل. ولعل النهج الصواب أن نكون حساسين إزاء الظروف المحيطة - سواء طبيعة الخدمات العامة

المزمع تقديمها أو خصائص المجتمع الذى سنقدم فيه هذه الخدمات. ويتعين أن يشتمل هذا الأخير على جماع القيم السلوكية على اختلاف أنواعها والتى تؤثر على الخيارات والحوافز الفردية.

بيد أن القضايا الأساسية التى نواجهها هنا تتسم بقدر عام من الأهمية بالنسبة للنهج الرئيسى المتبع فى هذا الكتاب، وتشتمل على كل من أهمية الفعالية (النظر إلى الناس باعتبارهم عناصر فاعلة وليسوا مجرد مرضى)، وتركيز الاهتمام معلوماتيا على الحرمان من القدرة (وليس الفقر إلى الدخل وحده). وتتعلق المسألة الأولى بالحاجة التى أكدناها فى طول هذا الكتاب وعرضه إلى أن ننظر إلى الناس - بما فى ذلك المنتفعين - باعتبارهم عناصر فاعلة وليسوا مجرد مرضى لا حول ولا طول لهم. إن موضوعات "الاستهداف" هم أنفسهم عناصر نشطة، ويمكن لأنشطتهم أن تجعل إنجازات عملية الاستهداف مختلفة تماما عن محاولات الاستهداف (لأسباب سبقت مناقشتها).

وتتعلق المسألة الثانية بالجوانب المعلوماتية للاستهداف. وتتضمن هذه إمكانية تحديد الخصائص وثيقة الصلة بنظام الحصص المختار. وجدير بالملاحظة هنا تحول الاهتمام من مجرد الفقر إلى الدخل إلى الحرمان من القدرات يساعدنا فى مهمة إمكانية التحديد وإذا كان نهج اختيار الوسائل لا يزال يشترط تطابق الدخل والقدرة على السداد، إلا أن النهج الآخر يفيد من التشخيص المباشر لإعاقة القدرة (من مثل المرض أو الأمية). وهذا جانب مهم للغاية لدور المعلومات فى اتخاذ الاحتياطات العامة للمساعدة.

الحكمة المالية والحاجة إلى التكامل :

أنتقل الآن إلى مشكلة الحكمة المالية التى أصبحت همًا رئيسيا فى كل أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة. والملاحظ أن المطالبة بالتزام النزعة المحافظة فى الشئون المالية أضحت قوية جدا الآن بعد الآثار المدمرة للتضخم المفرط وعدم الاستقرار التى

حظيت بالدراسة والمناقشة على أوسع نطاق. حقا إن المالية موضوع يحظى فيه المحافظون بقدر من الميزة الواضحة، كما وأن التزام الحكمة فى هذا المجال يمكن أن يتخذ بسهولة صبغة محافظة. بيد أننا يجب أن نكون واضحين بطبيعة المطالبات المالية من جانب النزعة المحافظة ولماذا.

إن بيت القصيد للنزعة المحافظة المالية ليس تلك الميزة التى تبدو واضحة فى ظاهر الأمر أن "يعيش المرء فى حدود قدراته" على الرغم مما فى هذا الرأى من جاذبية بلاغية. ولكن وكما عبر عن ذلك السيد ميكاوبر ببلاغة أيضا فى رواية دافيد كوبرفيلد للروائى شارلس ديكنز إذ قال: "الدخل السنوى عشرون جنيها، والإنفاق السنوى تسعة عشر فاصل ستة، النتيجة هى السعادة. الدخل السنوى عشرون جنيها، والإنفاق السنوى عشرون جنيها فاصل ستة، والحاصل بؤس". ولقد استخدم كثيرون من المحافظين المعنيين بالمالية هذه المماثلة بشأن القدرة على الإيفاء بالدين، ولعل مارجريت ثاتشر كانت أكثرهم بلاغة. بيد أن هذه الحجة لا تهيئ لنا قاعدة واضحة لسياسة الدولة. إذ على عكس ما ذهب إليه السيد ميكاوير تستطيع الدولة أن تستمر فى الإنفاق أكثر من دخلها وذلك عن طريق الاستدانة وغير ذلك من وسائل. وهذا ما تفعله فى الحقيقة جميع البلدان.

إن القضية الحقيقية ليست ما إذا كان هذا يمكن أن يحدث على هذا النحو (ويمكن يقينا أن يحدث) بل ما هى نتائج الإنفاق الزائد. لذلك فإن القضية الأساسية التى يتعين التصدى لها هى الأهمية المترتبة على ما يمكن أن نسميه أحيانا "الاستقرار الاقتصادى الكلى أو الماكرو" خاصة فى حالة عدم وجود ضغط تضخمى خطير. وتكمن قضية النزعة المحافظة المالية، إلى حد كبير، فى الإقرار بأن استقرار الأسعار مهم ويمكن أن يواجه خطرا مميتا بسبب التساهل واللامسئولية فى شئون المال.

ولكن ما هو دليلنا على الآثار الضارة للتضخم؟ يذكر ميشال برونو فى دراسة مسحية مهمة عن التجارب الدولية فى هذا المجال ما يلى: "إن العديد من الأحداث

المسجلة عن التضخم المعتدل (٢٠-٤٠ بالمائة (ارتفاع الأسعار سنويا) وأغلب حالات معدلات التضخم الأعلى (والتى يوجد منها عدد كبير) تشير إلى أن التضخم المرتفع يقترن بآثار نمو سلبية كبيرة. وعلى العكس فإن الشواهد المتجمعة تفيد بأن الاستقرار الحذر بعد تضخم مرتفع يفضى إلى نتائج نمو إيجابية قوية على المدى القصير والمتوسط"(٥٣).

وتستلزم النتيجة المستفادة هنا بعض البراعة. واكتشف برونو أيضا أن "نتائج التضخم بالنسبة للنمو تبدو هنا على أحسن الفروض غامضة عند معدلات التضخم المنخفضة (أقل من ١٥-٢٠ بالمائة فى السنة). ويمضى إلى أن يسأل: "لماذا القلق إزاء معدلات التضخم المنخفضة خاصة إذا كان بالإمكان تجنب تكاليف التضخم المتوقع مسبقا كما تبدو تكاليف التضخم غير المتوقع منخفضة؟(٥٤) ويوضح برونو كذلك أنه "بينما جذر جميع حالات التضخم المرتفعة هو العجز المالى (وكذا تمويله النقدى فى الغالب وليس دائما) فإن هذا بدوره يمكن أن يتطابق مع الموازنات التضخمية المتعددة".

وتكمن المشكلة الحقيقية فى واقع أن "التضخم فى جوهره عملية ثابتة علاوة على أن درجة الثبات تميل إلى الزيادة بمعدل التضخم". ويقدم لنا برونو صورة واضحة عن كيفية تسارع مثل هذا التضخم، ويزيد الدرس وضوحا عن طريق مثال مناظر "يكاد التضخم المزمن يشبه عادة التدخين: ما أن يتجاوز المرء الحد الأدنى من العدد حتى يكون من العسير عليه جدا التخلص من إدمان يفاقم من سوء حالته". وواقع الحال أنه "حين تقع الصدمات (أزمة شخصية تصيب المدخن أو أزمة أسعار بالنسبة للاقتصاد) حتى تتهيأ فرصة كبيرة لكى تقفز شدة العادة إلى مستوى أعلى وتظل ثابتة حتى بعد أن تخف حدة الصدمة" ويمكن لهذه العملية أن تتكرر(٥٥).

وهذه فى جوهرها حجة محافظة ومقنعة للغاية، وتتبنى على عديد من المقارنات الغنية. ولا أجد صعوبة فى المصادقة على كل من التحليل والنتيجة التى استخلصها ميشال برونو. ولكن الشىء المهم الذى يتعين أن نفعله هو أن نعى حقيقة تسلسل ما

تقرر بالدقة، وأن نعرف كذلك ما هو المطلب الحقيقى للنزعة المحافظة المالية. إنه تحديدا ليس مطلبا لما اسميه الراديكالية المناهضة للتضخم والتى غالبا ما يخلط بينها البعض وبين النزعة المحافظة المالية. وليس الهدف هو القضاء على التضخم نهائيا ـ بغض النظر عما يتعين التضحية به وصولا إلى هذا الهدف. ولكن الأصح هو أن الدرس يقضى بأن نضع فى الحسبان التكاليف المحتملة لبقاء التضخم مقابل تكاليف خفضه أو إلغائه تماما. والمسألة الحاسمة هى تجنب "حالة عدم الاستقرار الديناميـة" التى تقترن على ما يبدو بالتضخم المزمن الثابت وذلك حين يزيد على رقم منخفض. ويستخلص برونو درسا خاصا بالسياسة وهو ما يلى: "الجمع بين حالة الاستقرار المكلفة عند معدلات تضخم منخفضة والانحياز المتصاعد لثبات واطراد التضخم يمثل لنا حجة وثيقة الصلة بكلفة النمو تدعم الإبقاء على التضخم منخفضا حتى وإن بدت كلفة النمو الضخمة محفوظة بشكل مباشر عند حالات التضخم المرتفعة فقط"(٥٦). وواضح أن الشىء الذى يتعين أن نتجنبه فى هذه الحجة ليس التضخم المرتفع فقط بل وأيضا التضخم المتوسط بسبب حالة عدم الاستقرار الدينامية.

ولكن الراديكالية فى حالة التضخم صفر لا تظهر هنا سواء كنهج حكيم أو حتى باعتبارها قراءة ملائمة وصحيحة لمتطلبات النزعة المحافظة المالية. ويتجلى لنا بوضوح تام "حجب" قضايا مميزة فى عملية التثبيت المطردة بانتهاء موازنة الميزانية فى الولايات المتحدة والذى أدى منذ فترة غير بعيدة إلى إخفاقات جزئية للحكومة الأمريكية (وأخطار وقوع المزيد من حالات الإيقاف الوسع نطاقا). وأفضى هذا إلى حل وسط غير مستقر بين البيت الأبيض والكونجرس - ونجاح هذا الحل الوسط مشروط بأداء اقتصاد الولايات المتحدة على المدى القصير. ومن ثم يتعين التمييز بين الراديكالية المناهضة للعجز وبين النزعة المحافظة المالية الأصيلة. وهناك شاهد قوى فى الحقيقة على خفض العجز الضخم فى الميزانية وهو ما نلمسه فى كثير من بلدان العالم (إذ يتفاقم الوضع سوءا بسبب الأعباء الضخمة للدين القومى ومعدلات تصاعده المرتفعة).

ولكن حرى أن لا نخلط بين هذه الحجة والنزعة المتطرفة فى محاولة إلغاء عجز الميزانية تماما وبسرعة كبيرة (دون اعتبار للكلفة الاجتماعية المحتملة).

ولدى أوروبا أكثر من سبب لكى تكون معنية بعجز الميزانية أكثر من الولايات المتحدة. أولا، كان عجز ميزانية الولايات المتحدة ولسنوات طويلة حتى الآن عجزا متوسطا وأدنى من "المعايير" التى حددتها اتفاقية ماسترخت للاتحاد النقدى الأوروبى، (حيث عجز الميزانية لا يزيد عن ٣ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى). ويبدو أنه لا يوجد عجز الآن. ولكن فى المقابل واجهت غالبية البلدان الأوروبية، ولا تزال، حالات عجز موضوعية. وتبذل العديد من هذه البلدان الآن محاولات جادة لخفض مستويات العجز الضخم (وتعتبر إيطاليا أوضح مثال لهذا فى السنوات الأخيرة).

وإذا كان ثمة مسالة لا تزال عالقة فهى الأولويات الشاملة للسياسات الأوروبية - وهى مسألة سبقت مناقشتها فى الباب ٤ . ومناط الأمر هنا هل من المهم والمفيد أن نعطى أولوية مطلقة لهدف واحد فقط، ليكن مثلا تجنب التضخم (وهذه أولوية حددتها أكثر البنوك المركزية فى غرب أوروبا)، هذا بينما ندع مستويات البطالة المرتفعة جدا. إذا كان تحليلنا فى هذا الكتاب صائبا، فإن على السياسة العامة فى أوروبا أن تعطى أولوية حقيقية لموضوع القضاء على الحرمان من القدرة المترتبة على حالة البطالة الشديدة.

والملاحظ أن النزعة المحافظة المالية لديها مبرر منطقى مقبول وتفرض شروطا قوية، غير أن متطلباتها يجب تفسيرها فى ضوء الأهداف الشاملة للسياسة العامة. إن دور الإنفاق العام فى توليد وضمان الكثير من القدرات الأساسية يلزم الاهتمام به وأن يكون نصب الأعين. إذ يجب وضعه فى الحسبان قرين الحاجة الأداتية للاستقرار الاقتصادى الكلى (الماكرو). حقا يجب تقدير المطلب الأخير داخل إطار عام شامل الأهداف الاجتماعية.

ولا ريب فى أن قضايا السياسة العامة المختلفة يمكن أن تظهر فى نهاية المطاف مهمة للغاية اعتمادا على السياق الخاص بها. إذ ربما تكون القضية المهمة جدا فى أوروبا هى الوضع شديد الخطورة للبطالة الواسعة (توشك أن تكون ١٢ بالمائة فى العديد من البلدان الكبرى). وتواجه الولايات المتحدة تحديا حاسما يتمثل فى انعدام أى تأمين طبى أو تغطية آمنة لأعداد كبيرة جدا من الناس (الولايات المتحدة وحدها من بين البلدان الغنية التى تعانى هذه المشكلة، علاوة على أن عدد غير المؤمن عليهم طبيا يزيد على أربعين مليونا). وتعانى الهند من حالة فشل واسع النطاق للسياسة العامة المتمثلة فى الإهمال المفرط لمحو الأمية (نصف السكان البالغين - وثلثا النساء البالغات - لا يزالون أميين). ولكن فى شرق وجنوب شرق آسيا فإن النظام المالى يبدو أكثر فأكثر بحاجة إلى التزام شامل بالقواعد والقوانين، كما يبدو كذلك أن ثمة حاجة لوضع منظومة وقائية يمكنها التصدى ومواجهة أى خسائر مفاجئة فى الثقة فى عملة البلد أو فرص الاستثمار فيها (على نحو ما تبين خلال التجارب الأخيرة لهذه البلدان مما اضطرها إلى التماس عمليات إنقاذ ضخمة من صندوق النقد الدولى. معنى هذا أن المشكلات مختلفة، وأن كل منها تستلزم خاصة مع تعقدها، دراسة جادة للأهداف وللأدوات التى تحددها السياسة العامة. إن الحاجة إلى نزعة محافظة مالية - مع أهميتها - تتلاءم مع هذه الصورة المتنوعة والشاملة ولا يمكن أن تظل مكتفية بنفسها - فى عزلة - شأن التزام الحكومة أو البنك المركزى. كذلك فإن التدقيق والتقدير المقارن للمجالات البديلة للإنفاق العام هو من المسائل الحاسمة.

ملاحظات ختامية :

يعيش الأفراد ويعملون وسط عالم من المؤسسات. وتتوقف فرصنا وتوقعاتنا بشكل حاسم على أى من المؤسسات قائمة فعلا وكيف تعمل. وهذه المؤسسات لا تسهم فقط من أجل حرياتنا، إذ يمكن تقييم أدوارها تقييما معقولا ومقبولا فى ضوء

إسهاماتها من اجل حريتنا. وإننا إذ نرى التطوير/التنمية حرية، فإن هذه الرؤية تهيئ لنا منظورا يمكن على هديه أن نصدر تقييمنا على نحو منتظم عن المؤسسات.

وعلى الرغم من أن معلقين مختلفين آثروا تركيز اهتمامهم على مؤسسات بذاتها (مثل السوق أو النظام الديمقراطى، أو الإعلام "الميديا" أو منظومة التوزيع العامة) إلا أن الواجب يقتضى أن ننظر إليها جميعا معا فى تكامل حتى يتسنى لنا أن نتبين ما الذى يمكن أو لا يمكن أن يفعلوا معا فى تضافر مع المؤسسات الأخرى. ذلك أننا نستطيع من خلال هذا المنظور المتكامل والموحد أن نقيِّم وندرس ونفحص المؤسسات المختلفة.

إن آلية السوق التى تثير اهتماما وحماسا دفاعا عنها أو ضدها هى تنظيم أو تدبير أساسى يمكن للناس من خلاله أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض والنهوض بأنشطة تبادلية النفع. وكم هو عسير حقيقة فى ضوء هذا الفهم أن نفهم السبب فى أن يقف أى نقد معقول ضد آلية السوق فى ذاتها. إن المشكلة المنبثقة عن ذلك إنما تنبع نمطيا من مصادر أخرى - ليست هى السوق فى ذاتها أو من حيث هى - وتشتمل على اهتمامات من مثل قصور الاستعداد للإفادة من صفقات وتعاملات السوق والحجب غير المقيد للمعلومات أو الاستخدام المتحرر من الضوابط للأنشطة التى تسمح للقوى بأن يكون رأسمالا ويزداد قوة بناء على عدم تناظر ميزة هذه الأنشطة. ويجب أن لا نعالج هذا عن طريق قمع الأسواق بل السماح لها بأداء أفضل لوظيفتها وبنزاهة أكثر وباستكمال أوجه القصور على نحو ملائم. إن مجمل إنجازات السوق مشروطة فى أعماقها بالتدابير والترتيبات السياسية والاجتماعية.

لقد حققت آلية السوق نجاحا كبيرا بموجب هذه الشروط التى وفرت فرصا يمكن اقتسامها على نحو مشترك ومعقول. وحين يغدو هذا أمرا ممكنا فإن توفير التعليم الأساسى وقيام منشآت طبية أولية وتوفر الموارد (مثل الأراضى) والتى يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لبعض الأنشطة الاقتصادية (مثل الزراعة) كل هذا يستلزم سياسات

عامة ملائمة (تشتمل على التعليم المدرسى والرعاية الصحية والإصلاح الزراعى ... الخ). وطبيعى أن تستلزم هذه المنشآت والمرافق غير السوقية نشاطا عاما حذرا ودقيقا ومحددا حتى وإن كان المطلب الغالب هو إجراء "إصلاح اقتصادى" لكى يهيئ فرصة اكبر للأسواق.

وعرضنا ودرسنا دراسة فاحصة فى هذا الباب ـ وفى الأبواب السابقة ـ عددا من الأمثلة المختلفة لهذه التكاملية. وكم هو عسير الشك فى فعالية إسهامات آلية السوق، كما وأن النتائج الاقتصادية التقليدية التى كانت فيها حالة الرخاء أو الوفرة أو المنفعة هى أساس الحكم على الفعالية يمكن توسيع نطاقها لتشمل الفعالية والكفاءة فى ضوء الحريات الفردية كذلك. بيد أن نتائج الفعالية هذه لا تضمن، فى ذاتها، المساواة فى التوزيع. وتبدو المشكلة ضخمة على وجه الدقة والتحديد فى سياق عدم المساواة فى الحريات الموضوعية حين تتزاوج الأضرار (مثل مشكلة العاجز أو الشخص غير المدرب لكسب دخل فإذا بهذه المشكلة تتفاقم وتتضاعف بسبب صعوبة استخدام هذا المرء للدخل من أجل القدرة على الحياة أيضا). ومن ثم يتعين استكمال قدرات السوق بعيدة المدى بابتكار فرص اجتماعية أساسية من أجل المساواة الاجتماعية والعدالة.

والملاحظ فى سياق البلدان النامية عموما أن الحاجة إلى مبادرات فى نطاق السياسة العامة لابتكار فرص اجتماعية مهمة بشكل حاسم. وكما ناقشنا سابقا نستطيع أن نرى فى ماضى البلدان الغنية اليوم تاريخا واضحا جدا للنشاط العام، يتناول كلا من التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعى وغير ذلك. وإن اقتسام هذه الفرص الاجتماعية على نطاق واسع جعل من الممكن للكتلة الغالبة من الناس أن تشارك مباشرة فى عملية التوسع الاقتصادى.

والمشكلة الحقيقية هنا ليست الحاجة إلى النزعة المحافظة المالية فى ذاتها، بل الاعتقاد الأساسى ـ والذى لا يناقش غالبا ـ وكان سائدا فى بعض أوساط السياسة ويفيد بأن التنمية البشرية هى فى الحقيقة نوع من الترف لا تطيقه سوى البلدان الأكثر

ثراء. ولعل أهم تأثير لنوع النجاح الذى حققته اقتصادات شرق آسيا خلال فترتنا الراهنة (والذى حققته اليابان بداية قبل بضع عقود) هو التقويض الكامل لهذا الانحياز الضمنى. إذ نعرف أن هذه الاقتصادات بدأت نسبيا فى فترة باكرة التوسع فى التعليم العام ثم بعد ذلك أيضا الرعاية الصحية، وأنجزوا هذا فى حالات كثيرة قبل أن يحطموا قيود الفقر العام[٥٧]. وعلى الرغم من الفوضى والاضطرابات المالية التى عانت منها مؤخرا بعض هذه البلدان، إلا أن مجمل إنجازاتها على مدى عقود كانت إنجازات مثيرة للاهتمام. ويمكن القول تأسيسا على إنجازاتها فى مجال الموارد البشرية أنها حصدت ما زرعته. حقا إن أولوية تطبيق تطوير المورد الاقتصادى البشرى يصدق بخاصة على التاريخ الباكر للتطوير الاقتصادى اليابانى ابتداء من عصر ميجى فى منتصف القرن التاسع عشر. وجدير بالملاحظة أن هذه الأولوية لم تكن ملحة بقوة بعد أن أضحت اليابان بلدا أكثر غنى وأكثر وفرة[٥٨]. ذلك لأن التنمية البشرية هى أول وأهم حليف للفقير قبل الغنى والميسور.

ما الذى تحققه التنمية البشرية؟ إن خلق فرص اجتماعية يشكل إسهاما مباشرا للتوسع فى القدرات البشرية ونوعية الحياة. وإن التوسع فى الرعاية الصحية وفى التعليم والضمان الاجتماعى ... الخ يسهم مباشرة فى نوعية الحياة وازدهارها. وثمة شواهد لا حصر لها على أن البلد، حتى وإن كان دخله ضعيفا نسبيا، ولكنه يكفل الرعاية الصحية والتعليم للجميع يمكنه بالفعل إنجاز نتائج مبهرة من حيث طول ونوعية حياة جملة سكانه. ونعرف أن الرعاية الصحية والتعليم الأساسى وكذا التنمية البشرية بعامة يتسمون بطبيعة كثيفة العمالة للغاية، وهذا ما يجعل هذه الإنجازات زهيدة الكلفة فى المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية حين تكون كلفة العمل منخفضة.

ويتجاوز عائد التنمية البشرية، كما رأينا، حدود الدعم المباشر لنوعية الحياة، كما تتضمن أثرها المباشر على القدرات الإنتاجية للناس وبالتالى على النمو الاقتصادى لقاعدة مشتركة واسعة النطاق[٥٩]. ولا ريب فى أن تعلم القراءة والكتابة والحساب

يساعد الجماهير على المشاركة فى عملية التوسع الاقتصادى (وهو ما توضحه حالات اليابان حتى تايلاند). وطبيعى ن استخدام فرص التجارة الكوكبية، "مراقبة الجودة" وكذا "الإنتاج وفقا للمواصفات" يمكن أن يكون عاملا حاسما، وهو أمر عسير يتعذر إنجازه وصونه على الأمى والجاهل بعلم الحساب. زد على هذا أن ثمة دلائل كثيرة وقوية على أن تحسن الرعاية الصحية وكذا الغذاء يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجا وأفضل أجرا(٦٠).

وجدير بالذكر أن الأدبيات التجريبية المعاصرة تؤكد بقوة على موضوع آخر هو أثر التعليم، خاصة تعليم الأنثى، على خفض معدلات الخصوبة. ويمكن بيان أن معدلات الخصوبة العالية هى، وبحق، مناوئة لنوعية الحياة الجيدة خاصة بالنسبة للنساء صغيرات السن نظرا لأن تكرار الحمل وتنشئة الأطفال يقوض بشدة رفاه وحرية الأم الشابة. وإن هذا الوضع تحديدا هو ما يجعل مسألة تمكين المرأة (عن طريق فرص أكثر للعمل خارج المنزل وفرص أكثر لمزيد من مراحل التعليم .... إلخ) مسألة فعالة جدا لخفض معدلات الخصوبة. ذلك لأن المرأة الشابة يكون لديها المبرر القوى لتخفيف معدلات حالات الوضع فضلا عن أن قدرتها على التأثير فى قرارات الأسرة تزيد مع زيادة فرص تمكينها. وسوف أعود إلى هذه المسألة فى البابين ٨، ٩ .

والملاحظ أن من يرون فى أنفسهم أحيانا محافظين ماليين يعربون أحيانا عن شكهم إزاء التنمية البشرية. ولكن هذا رأى لا يقوم على أساس عقلى مكين. إن منافع التنمية البشرية واضحة ويمكن حصرها على نحو أكثر اكتمالا إذا ما ألقينا نظرة شاملة لاستكشاف أثرها الإجمالى. إن الوعى بالكلفة يمكن أن يساعد على توجيه التنمية البشرية فى قنوات أكثر إنتاجية - مباشرة أو غير مباشرة - لنوعية الحياة، غير أنها لا تشكل خطرا على جدواها المطلقة(٦١).

حقا إن ما يتعين أن تتهدده النزعة المحافظة حقا هو استخدام الموارد العامة لأغراض تكون فيها المصالح الاجتماعية غير واضحة مثل الإنفاقات الضخمة التى

تذهب إلى المجال العسكرى فى بلد فقير الواحد بعد الآخر (وغالبا وكثيرا ما يكون الإنفاق أكثر من الإنفاق العام على التعليم الأساسى أو الرعاية الصحية)[٦٢]. وحرى أن تظل النزعة المحافظة المالية الكابوس الذى يؤرق العسكريين لا المعلم فى مدرسته أو الممرضة والطبيب فى مستشفاهما. وحدوث ذلك مؤشر على الوضع المقلوب رأسا على عقب للعالم الذى نعيش فيه، حيث يشعر المعلم أو الطبيب أو الممرضة أن النزعة المحافظة المالية تتهدده أكثر مما تتهدد الجنرال العسكرى. ولا ريب فى أن تصحيح هذا الوضع الشاذ لا يستلزم تنقية النزعة المحافظة المالية بل يستلزم المزيد من الدراسة الفاحصة العملية وواسعة الأفق للمزاعم المنافسة المطالبة بالأموال الاجتماعية.

هوامش

الفصل الخامس: الأسواق والفرصة الاجتماعية

١- حاولت عرض بعض محاولات للتدقيق والتمحيص فى كتابى: On Ethics and Economics (Oxford: Blackwell, 1987).

٢ - عن التمييز بين منتجات الذروة ومنتجات الشمول، انظر دراستى: "Maximization and the Act of Choice," Econometrica 65 (Jul 1997). الناتج الشامل لا يعنى فقط بحالات النهاية، بل وأيضا بعملية الاختيار ذاتها.

٣ - هناك قضية مستقلة ولكنها مهمة ايضا، وهى نوع العلاقات التى يمكن اعتبارها على نحو صحيح ملائمة للتسويق والتسليع. انظر فى هذا الشأن: Margaret jane Radin, Contested Commodities (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1996).

٤ - انظر: Robert W, Fogel and Stanley L. Engerman, Time on the Cross: The Economics of American Negro Slavery (Boston: Little, Brown, 1974).

٥ - انظر: G. A. Cornia with R. Paniccia, The Demographic Impact of Sudden Impoverishment: Eastern Europe during the 1986-1996 Transition (UNICEF, 1995).

٦ - Friedrich Hayek, The Road to Serfdom (London: Routledge, 1944).

٧ - انظر دراستى: "Gender and Cooperative Conflict," in Persistent Inequalities: Women and World Development, edited by Irene Tinker (Oxford University Press, 1990).

٨ - انظر فى هذا: Ester Boserup, Women's Role in Economic Development (London:

٩ - الحاجة إلى إدراك آلية تشغيل السوق فى ترابط مع أدوار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكدها دوجلاس نورث فى كتابه "البيئة والتغير فى التاريخ الاقتصادى" - ١٩٨١ .

١٠ - تتوفر الآن دراسات وافية عن هذه القضايا وغيرها، انظر: Joseph Stiglitz and F. Mathewson, eds., New Developments in the Analysis of Market Structure (London: Macmillan, 1986).

١١ - انظر: See Kenneth J. Arrow, "An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics," in Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematical Statistics, edited by J. Neyman (University of California Press, 1951).

١٢ - صياغة نماذج لاقتصاد السوق فى التطورات الأخيرة للأدبيات أدت إلى توسع موضوعى فى الافتراضاتالمحددة التى اشتملت عليها صياغة أرو-ديبرو. واكتشفت تحديدا أهمية اقتصاد الحجم ودور المعرفة أو التعلم من الخبرة، وشيوع المنافسة الاحتكارية ومشكلات التآزر والتنسيق بين العناصر الاقتصادية المختلفة ومتطلبات النمو طويل المدى مقابل الفعالية الاستاتيكية. انظر فيما يتعلق بهذه التغيرات: Avinash Dixit and Joseph E. Stiglitz, "Monopolistic Competition and Optimum Product Diversity,".

١٣ - لمن شاء الاطلاع على مناقشة توضيحية للنتائج والدلالات الأخلاقية،انظر كتابى: "عن الأخلاق والاقتصاد" (١٩٨٥)، الباب الثانى. وتتضمن النتائج أيضا "الفرضية العكسية" التى تضمن إمكانية التوصل من خلال آلية السوق إلى أى من أمثلة باريتو عن طريق توزيع مبدئى مقبول للموارد (مع طائفة مقابلة من الأسعار العامة). ولكن الحاجة إلى تأكيد التوزيع المبدئى المحدد للموارد (لإنجاز النتيجة المنشودة) تستلزم سلطة سياسية مهولة ونزعة راديكالية إدارية مستدامة لتحقيق التوزيع المطلوب منالموجودات الذى يمكن أن يكون متطرفا تماما (إذا ظهرت المساواة واضحة فى الاختيار بين أمثليات مختلفة لباريتو). وحسب هذا المعنى فإن استخدام "الفرضية العكسية" كتبرير لآلية السوق ينتمى إلى "الدليل الثورى" (انظر فى هذا الشأن كتابى "عن الأخلاق والاقتصاد"، ص٣٧-٣٨). ولكن الفرضية المباشرة لا تفرض مثل هذا المطلب؛ إذ أن أى توازن تنافسى يظهر فى صورة أحد أمثليات باريتو إذا ما توفرت الشروط اللازمة (مثل غياب أنماط محددة من الظواهر الخارجية) لأى توزيع أولى للموارد.

١٤ - انظر كتابى: "Markets and Freedoms," Oxford Economic Papers 45 (1993).

١٥ - هناك أيضا سبل أخرى لبيان الحرية الفعالة وهو ما ناقشناه ودققناه فى كتابى الحرية والعقلانية والاختيار الاجتماعى: محاضرات أرو ومقالات أخرى، أكسفورد، كارندون برس (يصدر قريبا)، وانظر أيضا الدراسات المشار إليها هناك.

١٦ - انظر: Kenneth Arrow and Frank Hahn, General Competitive Analysis (San Francisco: Holden-Day, 1971).

١٧ - شكل الأفضليات يفرض نوعا من القيد على ما هو من المفترض أن يبحث عنه المرء، إلا أنه لا يوجد قيد آخر على لماذا هم يبحثون عما يبحثون عنه. للاطلاع على دراسة مدققة للشروط المحددة ومدى صلتها الوثيقة بالموضوع، انظر كتابى: "الأسواق والحريات" (١٩٩٣). النقطة الأساسية هنا هى أن نتيجة الفعالية - مع امتدادها لتنطبق على الحريات الموضوعية - ترتبط مباشرة بالأفضليات بغض النظر عن أسباب الأفضليات.

١٨ - انظر مقال: "Poverty, Relatively Speaking," Oxford Economic Papers 35 (1983).

١٩ - انظر على سبيل المثال: A. B. Atkinson, Poverty in Britain and the Reform of Social Security (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

٢٠ - انظر: Emma Rothschild, "Social Security and Laissez Faire in Eighteenth-Century Political Economy," Population and Development Review zi (December 1995).

٢١ - Vilfredo Pareto, Manual of Political Economy (New York: Kelley, 1927), p. 379. See also Jagdish N. Bhagwati, Protectionism (MIT Press, 1990), والذى يقتبس ويطور هذه الحجة.

٢٢ – أشار دانى رودريك إلى ظاهرة لاتماثل مهمة والتى يمكن إلى حد ما أن تساعد مؤيدى التعرفة والتى تقول، ويا للسخرية، إنها تجلب المال إلى داخل البلاد لكى تنفقه الحكومة. ويضيف رودريك أن الولايات المتحدة خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٤ ساهمت التعريفات الجمركية منها بما هو أكثر من نصف إجمالى عوائدها (بل كانت النسبة أعلى – أكثر من ٩٠ بالمائة ـ قبل الحرب الأهلية). وكان يجب الإشارة إلى أى مدى أسهم هذا فى تغذية الانحياز التقييدى. ولكن الاعتراف بمصدر انحياز هو فى حد ذاته مساهمة فى اتجاه التصدى له. انظر: Dani Rodrik, "Resistance to Reform," American Economic Review 81 (1991).

٢٣ – سميث، ثروة الأمم. هناك تأويلات حديثة لمعارضة سميث لتدخل الدولة للتنظيم. قد يكون هناك اعتراف قاصر بواقع أن هذا العداء لهذه التنظيمات وثيق الارتباط بقراءاته التى تفيد أن غالبية هذه التنظيمات تهدف إلى خدمة الأثرياء. والحقيقة أن سميث عبر بنفسه صراحة عن رأيه فى هذا فى كتابه "ثروة الأمم"، إذ قال:

> **كلما حاول المشرع تنظيم الفوارق بين السادة والعاملين لديهم فإن مستشاريه دائما هم السادة. لذلك فإن التنظيم حين يكون لصالح العاملين يكون دائما عادلا وقائما على المساواة. ولكنه يكون أحيانا على غير هذا النحو حين يكون لصالح السادة.**

٢٤ – انظر: Emma Rothschild, "Adam Smith and Conservative-Economics," The Economic History Review 45 (February 1992).

٢٥ – انظر دراستى: "Money and Value: On the Ethics and Economics of Finance," the first Paolo Baffi Lecture of the Bank of Italy (Rome: Bank of Italy, 1991).

٢٦ – أدم سميث لم يعتبر فقط حظر الفائدة سياسة خاطئة، بل أوضح أيضا أن مثل هذا التحريم سوف يزيد كلفة الإقراض للمقترض المحتاج. يقول:

حظرت بعض البلدان بالقانون الفائدة على النقود. ولكن حيث أن بالإمكان عمل شىء ما فى أى مكان بالنقود فلابد وأن يدفع مقابل هذا الاستخدام. وإن هذا التنظيم، بدلا من منعه تأسس بناء على خبرة زيادة شرور الربا. إن المدين ملزم بالسداد، ليس فقط مقابل استخدام النقود بل مقابل المخاطرة التى يواجهها الدائن بقبوله تعويضا عن هذا الاستخدام.

٢٧ – سميث، ثروة الأمم، ١٩٧٦ . ويستخدم سميث مصطلح "المخطط الخيالى" ليس بالمعنى المحايد، أى الشخص الذى يخطط لمشروع، بل بالمعنى الاستهجانى القديم.

٢٨ – خطاب ١٧٨٧ من جيرمى بنتام إلى أدم سميث، والمنشور فى كتاب بنتام: "دفاع عن الربا".

٢٩ – لم يقدم سميث أى دليل على أنه اقتنع بحجة بنتام على الرغم من أن بنتام اقتنع بأن لديه دليل غير مباشر على أنه أقنع سميث بأن يتخلى عن موقفه السابق. والحقيقة أن الطبعات التالية من كتاب "ثروة الأمم" لم تتضمن أى مراجعة للفقرة التى انتقدها بنتام.

٣٠ – سميث، ثروة الأمم.

٣١ – المرجع السابق.

٣٢ – هناك اهتمامات عديدة ومتمايزة بشأن قيود اقتصاد السوق. وظهرت دراسات تحليلية رائعة لمختلف أنماط القلق، من بينها Robert E. Lane, The Market Experience (Cambridge University Press, 1991).

٣٣ - انظر بوجه خاص: Alice H. Amsden, Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization (New York: Oxford University Press, 1989); Robert Wade, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization (Princeton: Princeton University Press, 1990); Lance Taylor, ed., The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution and Growth in the Developing World (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993); Jong-Il You and Ha-Joon Chang, "The Myth of Free Labor Market in Korea," Contributions to Political Economy 12 (1993) Jeffrey Sachs and Andrew Warner, "Sources of Slow Growth in African Economies," Harvard Institute for International Development, March i997; Jomo K.S., ed., Tigers in Trouble: Financial Governance, Liberalisation and Crises in East Asia (London: Zed Books, 1998).

٣٤- James D. Wolfensohn, "A Proposal for Comprehensive Development Framework," mimeographed. World Bank, 1999. See also Joseph E. Stiglitz, "An Agenda for Development in the Twenty-First Century," in Annual World Bank Conference on Development Economics 1997, edited by B. Pleskovi and J. E. Stiglitz (Washington, D.C.: World Bank, 1998).

٣٥ - انظر فى هذا الأبواب ١-٤ .

٣٦ - Jean Dreze and Amartya Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (Delhi: Oxford University Press, 1995). See also my "How Is India Doing?" New York Review of Books 21 (Christmas number, 1982), reprinted in Social and Economic Development in India: A Reassessment, edited by D. K. Basu and R. Sissons (London: Sage, 1986).

٣٧ - انظر فى هذا: Isher Judge Ahluwalia and I.M.D. Little, eds., India's Economic Reforms and Development (Delhi: Oxford University Press, 1998).

٣٨ - انظر التحليل الكلاسيكى عن "فشل السوق" فى توفير المنافع العامة، فى: Paul A. Samuelson, "The Pure Theory of Public Expenditure," Review of Economics and Statistics 36 (1954).

٣٩ - طبيعة الشك فى الصحة قضية أخرى تجعل تخصيص حصص السوق إشكالية فى مجال الطب والرعاية الصحية. انظر فى هذا كينيث أرو "الشك واقتصاد الرفاه للرعاية الصحية". وإن الميزات النسبية للعمل العام فى مجال الرعاية الصحية لها علاقات مهمة بالقضايا التى حددها أرو وصمويلسون. انظر فى هذا جين دريز وصن، الجوع والعمل العام، كلارندون برس، ١٩٨٩ .

٤٠ - دراسات كثيرة عن هذا الموضوع. تركز بعض المساهمات على التنوعات المؤسسية اللازمة لمعالجة مشكلة المنافع العامة والقضايا ذات الصلة. هذا بينما تركز أخرى على إعادة تعريف الفعالية بعد تسجيل كلفة العمليات والتواطؤ. ولكن إعادة التعريف تفضى إلى التهرب من الحاجة إلى تعزيز مؤسسى يتجاوز الاعتماد فقط على الأسواق التقليدية. ويحدث التهرب إذا كان الهدف يتجاوز حدود إنجاز ما يمكن للأسواق أن تنجزه تقليديا.

٤١ – سميث، ثروة الأمم.

٤٢ – انظر دراستى بعنوان: "Social Commitment and Democracy: The Demands of Equity and Financial Conservatism," in Living as Equals, (Oxford University Press, 1996).

٤٣ – نقص التغذية له بطبيعة الحال أوجه كثيرة معقدة، كما وأن بعض مظاهر الحرمان التغذوى يسهل ملاحظتها أكثر من غيرها.

٤٤ – انظر مناقشة هذه المسألة فى: Jean Dreze and Amartya Sen, Hunger and Public Action (Clarendon Press, 1989).

٤٥ – انظر المرجع السابق.

٤٦ – إنها لن تفيد من بلغوا من السن عتيا، أو المعاقين لأسباب شديدة، أو المصابين بأمراض عضال مما يعجزهم عن العمل بهذه الطريقة. ولكن كما ذكرنا فى السابق فإن من السهل تحديد هؤلاء فى ضوء إعاقات القدرة ومساندتهم بوسائل وخطط تكميلية أخرى. وناقشنا إمكانية ذلك والخبراتالفعلية فى مجال البرامج التكميلية فى كتاب "الجوع والعمل العام"، ١٩٨٩ .

٤٧ – انظر: Sudhir Anand and Martin Ravallion, "Human Development in Poor Countries: Do Incomes Matter?" Journal of Economic Perspectives 7 (1993).

٤٨ – انظر كتابى: عن عدم المساواة الاقتصادية، ١٩٧٣ .

٤٩ – ناقشت هذه القضايا باستفاضة فى دراستى "الاقتصاد السياسى للاستهداف"، وهى كلمتى أمام المؤتمر السنوى للبنك الدولى عن اقتصادات التنمية عام ١٩٩٢ .

٥٠ – فيما يتعلق بالمشكلات العامة التى تشكل أساس للمعلومات غير المتماثلة، انظر: George A. Akerlof, An Economic Theorist's Book of Tales (Cambridge University Press, 1984).

٥١ – انظر: John Rawls, A Theory of justice (Harvard University Press, 1971)

٥٢ – انظر بوجه خاص: William J. Wilson, The Truly Disadvantaged (University of Chicago Press, 1987). واجهت هذه الحجة لأول مرة (شأن كثيرين غيرى) خلال محادثة مع تيرينس جورمان فى مدرسة لندن للاقتصاد، ١٩٧١، على الرغم من أننى لم أصدق أنه كتب فى هذا الموضوع.

٥٣ – Michael Bruno, "Inflation, Growth and Monetary Control: Non-linear Lessons from Crisis and Recovery," Paolo Baffi Lecture (Rome: Bank of Italy, 1996).

٥٤ – المرجع السابق، ص ٧–٨ .

٥٥ – المرجع السابق، ص ٨، ٥٦ .

٥٦ – المرجع السابق، ص ٩ .

٥٧ – على الرغم من أن البنك الدولى أبطأ فى الاعتراف بدور الدولة فى النجاح الاقتصادى لشرق آسيا إلا أنه أقر بأهمية دور الدولة تحديدا فى النهوض بالتوسع فى التعليم والموارد البشرية. انظر البنك الدولى، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادى والسياسة العامة، أكسفورد، ١٩٩٣ .

٥٨ – Hiromitsu Ishi, "Trends in the Allocation of Public Expenditure in Light of Human Resource Development_Overview in Japan" (Asian Development Bank, 1995).

٥٩ - نوقشت طبيعة هذه العلاقة فى "دريز وصن، الجوع والعمل العام، ١٩٨٩, وانظر أيضا التحليل الوارد فى تقرير البنك الدولى "معجزة شرق آسيا - ١٩٩٣, ويتضمن قائمة تفصيلية بالأفضلياتالتجريبية. وانظر أيضا أوراق البحث المقدمة إلى المؤتمر الدولى لتمويل تنمية الموارد البشرية"، الذى نظمه بنك التنمية الآسيوى فى ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى، ١٩٩٥ .

٦٠ - انظر: Jere R. Behrman and Anil B. Deolalikar, "Health and Nutrition," in Handbook of Development Economics, edited by H. B. Chenery and T. N. Srinivasan (Amsterdam: North-Holland, 1988).

٦١ - بعض البلدان خاصة فى أفريقيا ربما تعجز بسبب عبء الدين الدولى المستحيل، عن ممارسة قدر كبير من الاختيار لتحديد أولوياتها التمويلية. وفيما يتعلق بهذه القضية هناك دعوة قوية دفاعا عن الحاجة إلى سياسة دولية مثالية (حالة) كجزء من إمكانات اقتصادية واقعية.

٦٢ - انظر: UNDP, Human Development Report 1994.

٦

أهمية الديمقراطية

تحيط بشاطئ البنغال على الطرف الجنوبى من بنجلاديش وغرب البنغال فى الهند غابة معروفة باسم سوندربان، أى "الغابة الجميلة". وهذه هى الموئل الطبيعى لنمر البنغال الملكى المشهور، وهو حيوان مهيب يتسم بالرشاقة والسرعة والقوة مع قدر من الوحشية القاسية. ولم يبق من هذا الحيوان سوى عدد قليل الآن، وما تبقى على قيد الحياة يحميه حظر بقانون يمنع صيده. وتشتهر غابة السوندربان أيضا بعسل النحل الذى تنتجه عناقيد ضخمة من خلايا نحل طبيعية. واعتاد الناس الذين يسكنون المنطقة، وهم فى فقر مدقع أن ينفذوا إلى داخل الغابة لجمع العسل الذى يجنون من بيعه أسعارا معقولة فى أسواق الحضر - إذ يصل السعر تقريبا روبية، أى ما يساوى خمسين سنتا أمريكيا للزجاجة - ولكن يتعين على جامعى العسل أيضا الفرار من وجه النمور. والمعروف أنه فى أحسن السنوات حالا تفتك النمور بحوالى خمسين شخصا من جامعى العسل. وربما يزيد هذا الرقم كثيرا إذا سارت الأمور على غير ما يرام. وهكذا تحظى النمور بالحماية، بينما لا شىء يحمى البشر البؤساء الذين يحاولون التقاط رزقهم عن طريق العمل وسط تلك الغابات - التى هى غابات عميقة ممتدة وجميلة تستهوى النفوس ـ وأيضا مكمن خطر قاتل.

هذه مجرد صورة توضيحية لقوة الاحتياجات الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم الثالث. وليس عسيرا الإحساس بأن هذه القوة ترجح بالضرورة أى مزاعم أخرى، بما فى ذلك مزاعم دعاة الحرية السياسية والحقوق المدنية. فإذا كان الفقر يدفع

البشر إلى إتيان مثل هذه المخاطر المخيفة - وربما أن يلقوا حتفهم فى ميتة مروعة - من أجل دولار أو دولارين عسل. وقد يبدو من شاذ القول أن نركز على مسألة حريتهم الشخصية وحريتهم السياسية. وتمضى الحجة لتقول يجب أن تُعطى الأولوية يقينا لاستيفاء المتطلبات الاقتصادية حتى وإن انطوت على حل وسط للحريات السياسية. وليس عسيرا أن ندرك أن تركيز الاهتمام على الديمقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا يتحمله بلد فقير.

الضرورات الاقتصادية والحريات السياسية :

تسمع مثل هذه الآراء مرارا وتكرارا فى المناقشات الدولية. لماذا القلق بشأن نقاد الحريات السياسية إذا سلمنا بالكثافة الطاغية التى لا تقاوم للضرورات الاقتصادية؟ إن مثل هذا السؤال وأسئلة أخرى وثيقة الصلة به والتى تعكس شكوكا بشأن الضرورة الملحة للحرية السياسية والحقوق المدنية حومت فى سماء مؤتمر فيينا للحقوق الإنسانية المنعقد فى ربيع عام ١٩٩٣ . وساق أعضاء الوفود الممثلين لعديد من البلدان حججا ضد المصادقة العامة على الحقوق السياسية والمدنية الأساسية فى كل المعمورة، خاصة فى العالم الثالث. وكان التأكيد على ضرورة أن ينصب الاهتمام على "الحقوق الاقتصادية" وثيقة الصلة بالاحتياجات المادية المهمة.

هذا النهج سائد راسخ فى التحليل، ودافع عنه بقوة وشراسة فى مؤتمر فيينا أعضاء الوفود الرسمية لعدد من البلدان النامية بقيادة الصين وسنغافورة وغيرهما من بلدان شرق آسيا. ولكن لم تعارضه الهند وغيرها من جنوب وغرب آسيا. ولم تعارضه كذلك الحكومات الإفريقية. ويتضمن هذا النهج فى التحليل تلك العبارات الإنشائية التى طالما تتكرر: أيهما أولا - القضاء على الفقر والبؤس، أم كفالة الحرية السياسية والحقوق المدنية التى لا يفيد بهما الناس كثيرا بأى حال من الأحوال؟

غلبة الحريات السياسيةوالديمقراطية :

هل هذا أسلوب مقبول فعلا أن نتناول مشكلات الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية فى ضوء تقسيم ثنائى أساسى من شأنه، كما يبدو، أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحا؟[1] أود أن أدفع بالنفى قائلا أن هذا هو النهج الخاطئ تماما أن ندرك فقط قوة المتطلبات الاقتصادية أو أن نفهم فقط بروز الحريات السياسية. إن القضايا الحقيقية التى يتعين التصدى لها تكمن فى غير هذا النهج، وتقضى بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وجدير بالملاحظة أن الارتباطات ليست أداتية فقط بل وبنيوية أيضا (إذ أن الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم فى توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة. إن صياغتنا لمفاهيمنا عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة وضمان أيها بحاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية.

وأود أن أؤكد أن شدة وكثافة المطالب الاقتصادية تضيف إلى - لا تنقص من - الضرورة الملحة للحريات السياسية. وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا فى اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية:

١ . أهميتها المباشرة فى الحياة الإنسانية فى اقتران بالقدرات الأساسية (بما فى ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية).

٢ . دورها الأداتى لتعزيز الحجج التى يدلى بها الناس عند التعبير ودعم مطالباتهم بالاهتمام السياسى (بما فى ذلك مطالباتهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية).

٣ . دورها البنائى فى صياغة المفاهيم عن "الاحتياجات" (بما فى ذلك فهم "الاحتياجات الاقتصادية" فى سياق اجتماعى).

وسوف نناقش الآن هذه الاعتبارات المختلفة. ولكن يتعين أولا أن ندرس الحجج التى يعرضها من يرون أن هناك تناقضا حقيقيا بين الحرية السياسية والحقوق الديمقراطية من ناحية، وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية الأساسية من ناحية أخرى.

حجج مناهضة للحريات السياسية والحقوق المدنية :

إن معارضة الديمقراطيات والحريات المدنية والسياسية الأساسية، فى البلدان النامية تأتى من اتجاهات ثلاثة. أولا، الزعم بأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادى والتنمية. وسبق أن عرضنا هذا الاعتقاد فى الباب الأول وهو الاعتقاد المسمى "فرضية لى" (على اسم لى كوان رئيس وزراء سنغافورة السابق والذى صاغه ببلاغة).

ثانيًا: هناك من دفع بأن الناس إذا ما أعطيت لهم حرية الاختيار بين أن تتوفر لهم الحريات السياسية أو إيفاء الحاجات الاقتصادية فإنهم جميعا سيختارون الثانية. وبناء على هذا التفكير ثمة تناقض بين ممارسة الديمقراطية وتبريرها: ومن دواعى السخرية أن الغالبية سوف تتجه إلى رفض الديمقراطية - إذا ما كان لها حق الاختيار. ولكن ثمة ضرب مخالف لهذه الحجة، وإن كان وثيق الصلة بها، يزعم أن القضية الحقيقية ليست فيما يختاره الناس فعلا، بل ما لديهم سبب لاختياره. وحيث أن الناس لديها سبب لكى تريد إلغاء أولا وقبل كل شىء الحرمان والبؤس الاقتصاديين فإن لديهم كل مبرر لعدم التشبث بالحريات السياسية التى ربما تعترض طريق أولوياتهم الحقيقية. وينطوى هذا القياس على مقدمة مهمة تقضى بأن ثمة تناقضا مسبقا بين الحريات السياسية وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وحسب هذا الفهم فإن هذه الصياغة للحجة الثانية إنما هى مبنية على الأولى (أى علي مدى صدق فرضية لى).

ثالثًا، كثيرًا ما يدفع البعض بأن التأكيد على الحرية السياسية والحريات الاجتماعية والديمقراطية إنما يمثل تحديدا أولوية "غربية" والذى يتعارض مع "القيم

الآسيوية" التى من المفترض أنها رهن النظام والانضباط أكثر مما هى رهن الحرية. مثال ذلك أن الرقابة على الصحافة، كما يقال، قد تكون مقبولة أكثر داخل مجتمع آسيوى (نظرا للتأكيد على النظام والانضباط) على عكس الحال فى الغرب. وأذكر أنه فى مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ حذر وزير خارجية سنغافورة من أن "الإقرار العالمى الشامل بأن حقوق الإنسان مثل أعلى يمكن أن يكون ضارا إذا ما استخدمنا النزعة العالمية الشاملة لإنكار أو إخفاء حقيقة التنوع". وأكثر من هذا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية سجل عبارة يبدو أنها سائدة فى الصين وفى غيرها من بلدان آسيا، إذ قال "يجب على الأفراد أن يولوا حقوق الدولة أولوية على حقوقهم هم"[٢].

وحرى أن نفهم هذه العبارة الأخيرة فى ضوء تفسير ثقافى. وإنى أحتفظ بهذا الرأى إلى حين مناقشته بعد ذلك فى الباب العاشر[٣]. وسوف أعرض الآن الحجتين الأخريين.

الديمقراطية والنمو الاقتصادى :

هل نظام الحكم الاستبدادى مثمر فعلا بالدرجة نفسها؟ الشىء المؤكد أن بعض الدول الاستبدادية نسبيا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة فى عهد لى والصين بعد الإصلاح) حققت معدلات نمو اقتصادى أسرع من بلدان أقل منها استبدادا (من ذلك الهند وكوستاريكا وجامايكا). ولكن فرضية لى تنبنى فى الواقع على أساس معلومات انتقائية ومحدودة جدا على أساس اختبار إحصائى عام شامل البيانات واسعة النطاق والميسورة. ونحن لا نستطيع فى الحقيقة أن نأخذ النمو الاقتصادى المرتفع فى الصين أو كوريا الجنوبية فى آسيا كبرهان حاسم على أن نظام الحكم الاستبدادى ناجح فى النهوض بالنمو الاقتصادى - إذ هذا لا يختلف عن قدرتنا على استنتاج النقيض لذلك على أساس واقع أن البلد الإفريقى الأسرع نموا (وواحد من أسرع البلدان نموا فى العالم) أى بوتسوانا باعتبارها واحة الديمقراطية على سطح هذه القارة المضطربة. إن قدرا كبيرا من الحكم هنا رهن الظروف المعينة والمحددة.

ونحن فى الواقع لا نملك سوى شواهد عامة محدودة تؤكد أن نظام الحكم الاستبدادى وقمع الحقوق السياسية والمدنية عوامل مفيدة فى تشجيع التنمية الاقتصادية. إن الصورة الإحصائية أكثر تعقيدا للغاية. والملاحظ أن الدراسات التجريبية المنهجية لا تمثل دعما حقيقيا للزعم بأن ثمة تناقضا عاما بين الحريات السياسية والأداء الاقتصادى[٤]. ويبدو أن الربط الدال على هذا الاتجاه يعتمد على كثير من الظروف والأوضاع الأخرى. وإذا كانت هناك بعض البحوث الإحصائية تكشف عن علاقة سالبة ضعيفة فإن بحوثا أخرى تكشف عن علاقة قوية. ومن ثم يبدو عسيرا رفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بينها فى أى من الاتجاهين. وهكذا يظل الوضع على ما هو عليه طالما وأن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لهما أهمية فى ذاتهما.

ومن المهم كذلك فى هذا السياق أن نتناول على نحو سريع مسألة أساسية أكثر تتعلق بمنهج البحث. إذ يجب ألا تنظر فقط إلى الروابط الإحصائية، بل إلى أكثر من ذلك وأعنى فحص ودراسة وتدقيق العمليات السببية المتضمنة فى النمو الاقتصادى وفى التنمية. إن السياسات والظروف الاقتصادية التى أفضت إلى النجاح الاقتصادى لاقتصادات شرق آسيا أضحت الآن مفهومة جيدا. والملاحظ أنه بينما تباينت دراسة تجريبية مختلفة فى تأكيدها. إلا أننا حتى الآن لا نرى سوى قائمة عامة متفقا عليها بشأن "السياسات المساعدة" التى تتضمن الانفتاح للمنافسة واستخدام الأسواق الدولية وتوفر مستوى عاليا من معرفة القراءة والكتابة والتعليم المدرسى والإصلاح الزراعى الناجح وأن يكون المناخ العام حافزا للاستثمار والتصدير والتصنيع. ونحن لا نجد أى شىء مهما كان يفيد بأن أى من هذه السياسات لا تتوافق مع توفر قدر أكبر من الديمقراطية، ويلزم عمليا دعمها واستدامتها على أيدى عناصر الحكم الاستبدادى الموجودة فى كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو الصين[٥].

علاوة على هذا فإننا حين نكون بصدد الحكم على التنمية الاقتصادية لا يكفينا النظر فقط إلى نمو إجمالى الناتج المحلى أو إلى بعض المؤشرات الأخرى للتوسع

الاقتصادى إجمالا. وإنما يتعين النظر أيضا إلى أثر الديمقراطية فى الحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين. وكم هو مهم بخاصة فى هذا السياق أن ندرس الرابطة بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة (مثل المجاعات) من ناحية أخرى. إن الحقوق السياسية والمدنية تهيئ للناس فرصة للانتباه بقوة إلى الاحتياجات العامة وإلى المطالبة بنشاط عام ملائم. وجدير بالذكر أن استجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس الحادة تتوقف غالبا على الضغط الذى يمارسه الناس على الحكومة. وهذا هو مضمار ممارسة الحقوق السياسية (الاقتراع والانتقاد والاحتجاج ... الخ) وهو ما يشكل فارقا حقيقيا. وهذا جزء من الدور الأداتى للديمقراطية والحريات السياسية. وسوف أعود ثانية إلى هذه المسألة المهمة بعد ذلك فى هذا الباب.

هل يعبأ الفقراء بالديمقراطية والحقوق السياسية ؟

أنتقل الآن إلى السؤال الثانى. هل مواطنو بلدان العالم الثالث غير مبالين بالحقوق السياسية والديمقراطية؟ هذا الزعم الذى يتكرر غالبا مبنى كما قلنا على شواهد تجريبية ضعيفة (تماما مثل فرضية لى). وإن السبيل الوحيد للتحقق من صدقه أن نطرح الأمر لاختبار ديمقراطى فى انتخابات حرة مع توفر حرية المعارضة والتعبير - وهذا تحديدا ما لا يسمح به مؤيدو الحكم الاستبدادى. وليس واضحا بالمرة كيف يمكن مراجعة هذا الرأى بينما لا يتمتع المواطن العادى سوى بفرصة سياسية محدودة للتعبير عن رأيه فى هذا الشأن بل وبفرصة أقل لشجب مزاعم أصحاب السلطان. والشىء اليقينى أن الحط من قدر هذه الحقوق والحريات هو جزء من منظومة القيم لدى قادة الحكم فى كثير من بلدان العالم الثالث. وممكن القول بأن هذا الرأى هو رأى الناس يعنى التسليم جدلا بمسألة غاية فى الأهمية.

ومن المهم إلى حد ما الإشارة إلى أن الحكومة الهندية برئاسة أنديرا غاندى حين حاولت ترويج حجة مماثلة فى الهند تبرر بها "حالة الطوارئ" أخطأها التوفيق وأعلنت

فى منتصف السبعينات عن إجراء انتخابات أدت إلى انقسام المقترعين على هذه المسألة تحديدا. وشهدت هذه الانتخابات المصيرية صراعا حاميا بشأن إمكانية قبول "الطوارئ". وظهر رفض حاسم لفكرة قمع الحقوق السياسية والمدنية الأساسية. وكشف الناخب الهندى ـ وهو من أفقر الناس فى العالم ـ عن أنه ليس دون سواه اهتماما وحماسا للاحتجاج ضد إنكار الحريات والحقوق الأساسية، وأنه فى معارضته هذه يقف على قدم المساواة مع معارضته وشكواه من الفقر الاقتصادى. والملاحظ أننا حين نضع مسألة أن الفقراء بعامة لا يعبأون بالحقوق المدنية والسياسية موضع اختبار، فإن الشواهد تأتى على نقيض هذا الزعم تماما. ويمكن بيان أوجه نظر تدعم هذا الرأى حين نتابع الصراع من أجل الحريات الديمقراطية فى كوريا الجنوبية وتايلاند وبنجلاديش وباكستان وبورما (أو ميانامار) وغيرها من بلدان آسيا. وبالمثل إذ نجد الحرية السياسية مرفوضة على نطاق واسع فى أفريقيا، فقد ظهرت حركات واحتجاجات ضد هذا الواقع كلما سمحت الظروف بذلك حتى على الرغم من أن الديكتاتوريين العسكريين عمدوا إلى السماح بقليل من الفرص فى هذا الشأن.

ولكن ماذا عن الصياغة الأخرى لهذه الحجة والتى تزعم، ويا للسخرية، أن الفقير لديه كل المبرر للتخلى عن الحقوق السياسية والديمقراطية لصالح الوفاء باحتياجاته الاقتصادية؟ هذه الحجة، وكما سبق أن أشرنا، هى امتداد لفرضية لى. وحيث أن هذه الفرضية لا تجد سندا تجريبيا يدعمها، فإن القياس غير وارد هنا لتأييد هذه الحجة.

الأهمية الأداتية للحرية السياسية :

أنتقل الآن من النقد السلبى للحقوق السياسية إلى بيان قيمتها الإيجابية. إن أهمية الحرية السياسية كجزء من القدرات الأساسية ناقشناه فى الأبواب السابقة. ولنا الحق فى أن نقيِّم الحرية السياسية وحرية التعبير والفعل فى حياتنا. وليس من المرفوض عقلا أن يقيِّم الناس ـ وهم كائنات اجتماعية ـ المشاركة غير المقيدة فى

الأنشطة السياسية والاجتماعية. كذلك فإن صياغتنا لقيمنا على أساس من المعلومات وبحرية تستلزم انفتاحا فى الاتصال وسوق الحجج كما تستلزم توفر الحريات السياسية والحقوق المدنية باعتبارها شرطا محوريا لهذه العملية. علاوة على هذا أننا نريد حرية تعبير وخيارا ديمقراطيا حتى يتسنى لنا أن نعبر صراحة وعلنا عما نراه ذا قيمة وعن حقنا فى المطالبة بالاهتمام بما نقول.

وحرى بنا إذ ننتقل من الأهمية المباشرة للحرية السياسية إلى دورها الأداتى أن نضع فى الاعتبار الحوافز السياسية المؤثرة فى كل من الحكومات والأشخاص والجماعات أصحاب المسئولية. إن الحكام يتوفر لديهم الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم فى الانتخابات. وسبق أن أشرنا إلى أنه لم تحدث أبدا مجاعة بمعنى الكلمة فى أى بلد مستقل يحظى بنظام حكم ديمقراطى وصحافة حرة نسبيا[٦]. وقعت المجاعات فى الممالك القديمة وفى المجتمعات الاستبدادية المعاصرة وفى المجتمعات القبلية البدائية وكذا فى النظم الديكتاتورية التكنوقراطية الحديثة، وفى الاقتصادات الاستعمارية التى كان يديرها الاستعماريون من أبناء الشمال، وفى البلدان المستقلة حديثا فى الجنوب التى يديرها قادة قوميون استبداديون أو أحزاب فردية واحدة تستأثر بالرأى والسلطة. ولكن لم تقع أبدا مجاعات بمعنى الكلمة فى أى بلد مستقل يجرى الانتخابات بشكل منتظم ولديه أحزاب معارضة تعبر صراحة عن انتقاداتها، ويسمح بصحافة حرة تكتب بحرية وتستجوب عن حكمة السياسات الرسمية دون أى رقابة[٧]. وسوف نناقش تباين هذه الخبرات بتفصيل أكثر فى الباب التالى المخصص لمعالجة موضوع المجاعات وعدد من الأزمات الأخرى.

الدور البنائى للحرية السياسية :

الأدوار الأدواتية للحرية السياسية وللحقوق المدنية يمكن أن تكون أدوارا بنائية للغاية، غير أن الرابطة بين الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية يمكن أن تكون

وجها بنائيا كذلك. وإن ممارسة الحقوق السياسية الأساسية تجعل من المرجح أكثر ليس فقط حدوث استجابة من قبل السياسة للاحتياجات الاقتصادية ولكن أيضا أن يشترط التصور المفاهيمى - بما فى ذلك الفهم - للاحتياجات الاقتصادية ممارسة هذه الحقوق. ويمكن فى الحقيقة الدفع بأن توفر فهم صحيح لماهية الاحتياجات الاقتصادية - من حيث المحتوى والقوة - يستلزم إجراء مناقشة وتبادل للآراء. وإن الحقوق السياسية والمدنية خاصة ما يتعلق منها بضمان صراحة فى المناقشة والجدل والحوار والنقد والاختلاف والانشقاق هى حقوق محورية بالنسبة لعمليات توليد اختبارات قائمة على المعلومات والتفكير الجاد العميق. وهذه عمليات حاسمة لصياغة القيم والأولويات. ونحن بعامة لا نستطيع أن نأخذ الأفضليات كأمر مسلم به فى استقلال عن المناقشات العامة، أى بغض النظر عما إذا كانت الحوارات وتبادل الآراء مسموح بهما صراحة أم لا.

وجدير بالملاحظة أنه غالبا ما نغض من قدر مدى الحوار العام وفعاليته عند تقييم المشكلات الاجتماعية والسياسية. مثال ذلك أن المناقشة العامة لها دور مهم فى خفض معدلات الخصوبة العالية التى تمثل سمة سائدة فى كثير من بلدان العالم الثالث. وثمة دلائل قوية فى الواقع تدل على أن الانخفاض الحاد فى معدلات الخصوبة الذى شهدته الولايات التى ترتفع فيها نسبة معرفة القراءة والكتابة إنما تأثرت كثيرا بالمناقشات العامة حول الآثار السيئة لمعدلات الخصوبة المرتفعة، خاصة آثارها على حياة النساء الشابات وأيضا على المجتمع بعامة. وأصبح معدل الخصوبة فى كيرالا الآن ١,٧ (وهو مماثل لنظيره فى بريطانيا وفرنسا، وأقل منه فى الصين الذى يصل إلى ١,٩). ولم يتحقق هذا قسرا أو نتيجة ضغوط، بل تحقق أساسا نتيجة ظهور قيم جديدة - وهى عملية كان للحوارات السياسية والاجتماعية دور كبير فيها. إن ارتفاع مستوى معرفة القراءة والكتابة بين سكان كيرالا، خاصة النساء، وهو مستوى أعلى من أى من مقاطعات الصين، إنما أسهم كثيرا فى تيسير تلك الحوارات الاجتماعية والسياسية (سيطالع القارئ الكثير عن هذه النقطة فى الباب التالى).

وغنى عن البيان أن هناك أنواع مختلفة من مظاهر البؤس والحرمان - بعضها أكثر قابلية من الآخر للعلاج الاجتماعى. وإن الصورة الكلية للحالة البشرية تشكل الأساس الإجمالى لتحديد "حاجاتنا". مثال ذلك أن هناك أشياء كثيرة لدينا مبرر قوى لكى نراها ذات قيمة إذا ما كانت مجدية وعملية. بيد أننا لا نراها "احتياجات". إن مفهومنا عن الاحتياجات وثيق الصلة بأفكارنا عن طبيعة بعض مظاهر الحرمان ومدى قابليتها للوقاية منها، كما أنها وثيقة الصلة كذلك بفهمنا لما يمكن أن نفيده بها. وواضح أن للحوارات العامة دورها الحاسم فى صوغ هذا الفهم وتشكيل تلك المعتقدات. ولهذا فإن الحقوق السياسية، بما فى ذلك حرية التعبير والحوار، ليست فقط محورية ولا غنى عنها لحفز الاستجابات الاجتماعية إزاء الحاجات الاقتصادية، بل إنها أيضا محورية فى صوغ مفاهيمنا عن الحاجات الاقتصادية ذاتها.

تفعيل الديمقراطية :

إن الديمقراطية يمكن أن يكون نطاقها أكثر شمولا، وذلك بحكم صلتها الجوهرية بالموضوع ودورها الوقائى وأهميتها البنائية. بيد أن عرض هذه الحجج عن مزايا الديمقراطيات لا يلغى أن ثمة خطرا فى المبالغة فى الحديث عن فعاليتها. وكما سبق أن أشرنا فإن الحريات السياسية والحريات الاجتماعية والاقتصادية هى مزايا طوعية وتتوقف فعاليتها على أسلوب ممارستها. ولقد نجحت الديمقراطية بخاصة فى منع تلك الكوارث التى كان من اليسير فهمها وحيث يتوفر قدر من التعاطف المباشر. ولكن هناك مشكلات أخرى ليس يسيرا إدراكها وتناولها. أذكر على سبيل المثال نجاح الهند فى القضاء تماما على المجاعات والذى لا يضاهيه أو يقابله نجاح فى القضاء على نقص التغذية المتواتر ولا التخلص من داء الأمية الراسخ، ولا إلغاء مظاهر التفاوت فى العلاقات بين الجنسين. إذ بينما من السهل تسييس ورطة ضحايا المجاعة نجد مظاهر الحرمان الأخرى تستلزم دراسة وتحليلا عميقين واستخداما أكثر كفاءة للاتصالات والمشاركة السياسية – أى باختصار تستلزم ممارسة كاملة للديمقراطية.

ويصدق قصور الممارسة أيضا على بعض مظاهر الفشل فى ديمقراطيات أكثر نضجا. مثال ذلك مظاهر الحرمان غير العادية بين الأمريكيين الأفارقة من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية، مما ساعد على الارتفاع الاستثنائى فى معدلات الوفيات بينهم. وواضح أن تفعيل الديمقراطية الأمريكية لم يحل دون حدوث ذلك. إذ يتعين النظر إلى الديمقراطية باعتبارها آلية خلق فرص، كما وأن استخدام هذه الفرص يستلزم نوعا آخر من التحليل يتناول ممارسة الحقوق الديمقراطية والسياسية. ولا يسعنا فى هذا الصدد أن نغفل تدنى النسبة المئوية للمقترعين فى الانتخابات الأمريكية، خاصة الأمريكيين الأفارقة، هذا غير مظاهر اللامبالاة والاغتراب. إن الديمقراطية ليست علاجا تلقائيا للأمراض شأن عقار الكينين لعلاج الملاريا. إنها تفتح لنا فرصا لكى نقتنصها بنشاط وجدية بغية إنجاز نتائج مستهدفة. وهذه بطبيعة الحال قسمة أساسية تميز الحريات جميعا - ومن ثم فإن مناط الأمر أساسا هو كيف تجرى عمليا وفعليا ممارستنا للحريات.

ممارسة الحرية ودور المعارضة :

إن إنجازات الديمقراطية لا تتوقف فقط على القواعد والإجراءات التى يتبناها ويكفلها المجتمع، بل وأيضا على طريقة استخدام المواطنين للفرص. وها هو فيديل فالديز راموس رئيس الفيليبين السابق، يطرح المسألة بوضوح شديد فى نوفمبر/تشرين الثانى عام ١٩٩٨، فى خطاب له بالجامعة الوطنية الأسترالية:

> **فى ظل نظام الحكم الديمقراطى لا يكون الناس بحاجة إلى أن يفكروا - ولا بحاجة إلى أن يختاروا - ولا بحاجة إلى إعمال العقل أو أن يبدوا موافقتهم. كل ما هو مطلوب منهم أن يتبعوا. وهذا هو الدرس القاسى الذى تعلمناه من الخبرة السياسية الفيليبينية منذ فترة غير بعيدة. ولكن الديمقراطية على النقيض،**

إذ لا بقاء لها بدون فضيلة مدنية ... إن التحدى السياسى أمام الناس فى كل أنحاء العالم اليوم ليس قاصرا فقط على إبدال نظم الحكم التسلطية بنظم حكم ديمقراطية. إذ يتعين بعد هذا كله تفعيل دور الديمقراطية لصالح الناس العاديين(٨).

وتخلق الديمقراطية هذه الفرصة ذات العلاقة بكل من أهميتها الأداتية ودورها البنائى. ولكن قوة تشبثنا بهذه الفرص رهن عوامل عدة من بينها قوة السياسة متعددة الأحزاب وكذا دينامية الحجج المعنوية وصياغة القيم(٩). ففى الهند على سبيل المثال أمكن التشبث والإصرار تماما على أولوية منع حدوث المجاعات وذلك مع تحقق الاستقلال (وهو ما حدث فى أيرلندا بفضل خبرتها الخاصة فى ظل الحكم البريطانى). ولقد كان الدور النشط من جانب المشاركين السياسيين فعالا للغاية لمنع حدوث المجاعات علاوة على الإدانة الشديدة للحكومات إذ تقبل وقوع المجاعة. وإن سرعة وقوة هذه العملية جعلا من مهمة منع وقوع مثل هذه الكوارث أولوية لا فكاك منها فى جدول أعمال كل حكومة. ومع هذا كانت مواقف أحزاب المعارضة المتعاقبة متساهلة تماما فى عدم إدانة الأمية المتفشية أو غلبة حالة نقص الغذاء التى لم تكن شديدة القسوة والحدة وإنما خطرة (خاصة بين الأطفال) أو الفشل فى إنجاز برامج الإصلاح الزراعى التى صدرت تشريعات بشأنها فى السابق. وطبيعى أن هذا التساهل من جانب المعارضة سمح للحكومات المتعاقبة أن تغفل هذه المسائل الحيوية فى السياسة العامة.

إن الدور النشط لأحزاب المعارضة يمثل فى الواقع، قوة مهمة فى المجتمعات غير الديمقراطية والديمقراطية على السواء. ويمكن القول بأنه على الرغم من نقص الضمانات الديمقراطية إلا أن نشاط وإصرار المعارضة فى كوريا الجنوبية قبل الديمقراطية بل وفى شيلى فى عهد بينوشيه كان لهما أثرهما الفعال غير المباشر. والملاحظ أن أكثر البرامج الاجتماعية التى أفادت هذه البلدان استهدفت جزئيا على الأقل الحد من جاذبية المعارضة. واستطاعت المعارضة بهذه الطريقة أن تحقق لنفسها قدرا من الفعالية حتى قبل أن تأتى إلى السلطة.

مـجال آخـر يدخل فى نطاق موضـوعنا هذا، وهو الإصـرار على ظاهـرة التفـاوت والتـمـيـيـز بين الجنسـين. ويسـتلزم هذا المشـاركـة بقـوة سـواء بالنقـد أو الدعـوة إلى الإصلاح. حقا إن هذه القضايا التى تلقى إهمالا إذا ما أضحت موضوعا للحوار العام والمواجـهة الصريحة فإن السلطات الحـاكمة ستضطر إلى الاستجابة بشكل أو بآخر. ويتجه الناس فى ظل الديمقراطية إلى الحصول على ما يطالبون به ويرفضون بشكل حاسم ما لا يريدونه. ولذلك نجد مجالين فى الهند كان مصيرهما الإهمال عادة - المساواة بين الجنسين والتعليم الابتدائى - أصبحا الآن موضع قدر كبير من اهتمام أحزاب المعارضة، وأصبحا، نتيجة لذلك، موضع اهتمام من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى الرغم من أن النتائج النهائية لهذه الجهود لن تظهر للعيان إلا مستقبلا، غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل التحركات المختلفة الجارية بالفعل (بما فى ذلك تشريع مقترح يقضى بأن يكون ثلث أعضاء البرلمان على الأقل من النساء، وكذا وضع برنامج تعليمى مدرسى يوسع من نطاق حق التعليم الأولى ليشمل أعدادا أكبر من الأطفال).

ويمكن الدفع فى الواقع بأن مساهمات الديمقراطية فى الهند لم تقتصر بأى حال من الأحـوال على منع الكوارث الاقـتـصـادية من مـثل المجـاعـات. وعلى الرغم من أن مـحدودية ممارسة الديمـقراطيـة فى الهند، إلا أنها هـيأت للهند قدرا من الاسـتقـرار والأمن وهو مـا كـان كثـيرون شديدى التشـاؤم إزاءه عندمـا استقلت الهند عام ١٩٤٧، إذ كانت الهند آنذاك نظاما حاكما تعوزه التجربة، فضـلا عن تقسيم غير مستساغ وانحيازات سياسية غير واضحة، علاوة على اتساع نطاق مظاهر العنف والاضطرابات الاجتماعية. وبدا عسيرا الثقة فى مستقبل هند موحدة وديمقراطية. ولكن بعد مضى نصف قرن نجد ديمقراطية أبلت بلاء حسنا على الرغم من الأحداث حلوها ومرها. وجدير بالملاحظة أن الاختلافات السياسية عولجت جميعها فى إطار إجراءات دستورية. وصعدت حكومات وسقطت أخرى وفقا لقوانين انتخابية وقواعد برلمانية. وها هى الهند جماع فوارق واختلافات صعبة المراس غير متوقعة وغير مصقولة ولكنها باقية وتعمل

على نحو ملفت للأنظار كوحدة سياسية تحظى بنظام ديمقراطى - إنها فى حقيقة الأمر متماسكة بفضل ديمقراطيتها الفاعلة.

وبقيت الهند على الرغم من التحدى المهول، إذ بها العديد من اللغات الأساسية، وبها عقائد دينية كثيرة ومتنوعة – تنوع فريد من حيث الديانة والثقافة. وطبيعى أن الفوارق الدينية والاختلافات الطائفية أمر عرضة للاستغلال من جانب السياسيين الطائفيين، ولقد استثمروه بالفعل فى مناسبات عديدة (حتى خلال السنوات الأخيرة) مما أثار حالة من الذعر داخل البلاد. ولكن إذا كان هذا الذعر يتبدى فى صورة عنف طائفى، وإذا كانت قطاعات كبيرة من الأمة تدين مثل هذه الأفعال، فإن هذا كله يمثل فى نهاية المطاف الضمان الديمقراطى الرئيسى ضد الاستغلال الحزبى ضيق الأفق للنزعة الطائفية. وهذا ضرورى لبقاء ورخاء بلد شديد التنوع مثل الهند التى بها غالبية هندوسية ولكنها فى الوقت نفسه ثالث بلد فى العالم من حيث حجم المسلمين فيها وكذا ملايين المسيحيين علاوة على السيخ والبارسيين أو الزرادشتيين وأتباع الديانة اليانية.

ملاحظة ختامية :

تمثل عملية تطوير وتعزيز نظام ديمقراطى عنصرا جوهريا فى عملية التنمية. وتتمثل أهمية الديمقراطية، كما أكدت، فى ثلاثة فضائل متمايزة: (١) أهميتها فى طبيعتها الجوهرية، (٢) إسهاماتها الأداتية، و(٣) دورها البنائى فى ابتكار قيم ومعايير. وليس من سبيل لتقييم الصيغة الديمقراطية لنظام الحكم سوى بوضع هذه الفضائل الثلاثة موضع الاعتبار.

ويجرى استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية، على الرغم مما فيها من قيود، استخداما فعالا للغاية. والملاحظ حتى فى المجالات التى لم يكن فيها استخدامها فعالا بصورة كافية إلا أن الفرصة قائمة لتفعيلهما. وإن الدور الاختيارى للحقوق

السياسية والمدنية (فى السماح - أو فى الحقيقة لتشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة، وسياسة المشاركة والمعارضة الحرة دون اضطهاد) يصدق على نطاق واسع للغاية حتى وإن كانت أكثر فعالية وكفاءة فى مجالات دون الأخرى. ومن الأهمية بمكان فائدتهما، الثابتة بالدليل والبرهان، فى منع وقوع كوارث اقتصادية. والملاحظ أنه حينما تسير الأمور رخاء، ويكون كل شىء على ما يرام، فإن الناس لا يشعرون بمسيس الحاجة إلى هذا الدور للديمقراطية. ولكنها تغدو مطلبا ملحا لذاتها عندما تتغير الأمور لسبب أو لآخر (مثل الأزمة المالية الأخيرة فى شرق وجنوب شرق آسيا التى ضربت بشدة اقتصادات عديدة وخلفت وراءها الكثيرين ضحية العوز والفقر). وتكتسب فى هذا الوقت الحوافز السياسية التى يوفرها نظام الحكم الديمقراطى قيمة عملية كبرى.

ولكن مع إقرارنا بأهمية المؤسسات الديمقراطية، إلا أنه ليس بالإمكان اعتبارها أدوات تعمل آليا من أجل التنمية والتطوير. وإن استخدامها مشروط بما نؤمن به من قيم وأولويات، وباستثمارنا للفرص المتاحة للتعبير والمشاركة . وهنا يكون دور جماعات المعارضة المنظمة مهم بخاصة فى هذا السياق.

كذلك فإن الحوارات والمناقشات العامة التى تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدى دورا رئيسيا فى صياغة القيم. حقا إن تعيين الاحتياجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين. إن قوة الحوار العام ليست فقط أحد متلازمات الديمقراطية، بما له من مدى واسع النطاق، بل إن غرسها كثقافة يمكن أن يجعل الديمقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل. مثال ذلك أن الحوار العام بشأن قضايا البيئة حين ينبنى على قدر أكبر من المعلومات وقدر أقل من التهميش فإن هذا لن يكون فقط مفيدا للبيئة بل ربما يكون مهما أيضا للصحة وللأداء السليم للنظام الديمقراطى نفسه[١٠].

ومثلما هو مهم تأكيد الحاجة إلى الديمقراطية، فإنه من الأمور الحاسمة كذلك كفالة وتأمين الشروط والظروف التى تضمن نطاق ومدى العملية الديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية على مثل هذا القدر من الأهمية باعتبارها مصدرا رئيسا للفرصة الاجتماعية (وهذا اعتراف يستلزم دفاعا قويا) فإن ثمة حاجة أيضا لدراسة وفحص سبل ووسائل تفعيلها لكى تعمل على نحو جيد، وتحقق كل ما فيها من إمكانات. والمعروف أن إنجاز العدالة الاجتماعية لا يتوقف فقط على أشكال مؤسسية (بما فى ذل القوانين واللوائح التنظيمية الديمقراطية) بل وأيضا على الممارسة الكفء والفعالة. وعرضت أسبابى لكى أعتبر مسألة الممارسة ذات أهمية محورية فى المساهمات المتوقعة من الحقوق المدنية والحريات السياسية. وهذا تحد تواجهه كل من الديمقراطيات الراسخة مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة (خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفارقة للجماعات العرقية المختلفة) والديمقراطيات الأحدث عهدا. إذ ثمة مشكلات مشتركة وأخرى متباينة.

هوامش

الفصل السادس: أهمية الديمقراطية

١ – الجزء الأول من هذا الباب يعتمد أساسا على بحثى: "Freedoms and Needs," New Republic, January 10 & 17, 1994.

٢ – الاقتباس وارد فى كتاب جون إف كوبر "سياسة بكين الخارجية عقب تيان أمن: عامل حقوق الإنسان"، مجلة .Issues and Studies 30 (October 1994)

٣ – التحليل الوارد هنا والمناقشات التالية له تعتمد على ورقة البحث سالفة الذكر "الحريات والحاجات" ١٩٩٤ .

٤ – انظر من بين دراسات أخرى: Adam Przeworski et al., Sustainable Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

٥ – انظر فى هذا دراستى مع دريز "الجوع والعمل العام".

٦ – انظر مقالى: "Development: Which Way Now?" Economic Journal 93 (December 1983).

٧ – ربما تجد من يدفع بأن أيرلندا وقت المجاعات فى أربعينيات القرن ١٩ كانت جزءا من المملكة المتحدة وليست مستعمرة. ولكن ليس الأمر قاصرا على هوة ثقافية واسعة بين الأيرلنديين والحكام الإنجليز مع شك عميق من جانب الإنجليز تجاه الأيرلنديين (يرجع على الأقل إلى القرن ١٦) بل وأيضا تقسيم السلطات السياسية، إذ كان متفاوتا إلى أقصى حد. وبسبب هذه القضية ظلت أيرلندا خاضعة لحكم شبيه بحكم المستعمرات بحكام أجانب. ونذكر ما قاله جوويل موكير: "كان البريطانيون يعتبرون أيرلندا أمة غريبة، بل ومعادية".

٨ – Fidel Valdez Ramos, "Democracy and the East Asian Crisis,"، كلمة الافتتاح أمام مركز المؤسسات الديمقراطية، الجامعة الأسترالية القومية، نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨ .

٩ – أحد العوامل المهمة هو مديالسياسات التشاورية واستخدام حجج أخلاقية فى الحوارات العامة. انظر بشأن هذه القضايا: Jiirgen Haberman, "Three Normative Models of Democracy," Constellations (1994).

١٠ – نوقش هذا فى كتاب دريز وصن: الجوع والعمل العام، ١٩٨٩ .

١١ – جدير بالملاحظة أيضا أن التحديات البيئية إذا ما أدركناها بصورة ملائمة فإنها تثير بعض قضايا الاختيار الاجتماعى والسياسات التشاورية.

٧

المجاعات والأزمات الأخرى

نحن نعيش فى عالم يسود فيه على نطاق واسع الجوع ونقص التغذية والمجاعات المتكررة. وكثيرا ما يقال - حتى وإن ضمنا - أن ليس باستطاعتنا الكثير الذى نعمله لمعالجة هذه الأوضاع المؤسية. وهناك من لا يكفون عن تكرار القول إن هذه الأمراض يمكن أن تسوء وتتفاقم أكثر على المدى الطويل خاصة مع زيادة النمو السكانى فى العالم. وتنعكس حالة من التشاؤم الصامتة فى ردود الأفعال الدولية إزاء مظاهر البؤس هذه فى عالم اليوم. وإن الافتقار إلى الحرية، على نحو ما هو واضح، فى معالجة الجوع يمكن أن يؤدى ذاته إلى نزعة من القدرية وانعدام أى محاولات جادة لعلاج حالات البؤس التى نشاهدها.

ولكن لا يوجد أساس قوى واقعى يبرر مثل هذا التشاؤم، كما لا يوجد أى سبب قوى مقنع لافتراض أبدية الجوع والحرمان. إن السياسات والإجراءات الملائمة يمكنها فى الحقيقة أن تستأصل شأفة مشكلات الجوع المروعة فى العالم الحديث. واعتقد أن بالإمكان، استنادا إلى تحليلات الأحدث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تحديد الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المجاعات وخفض حالات نقص الأغذية المزمنة خفضا كبيرا. وإن الشىء المهم فى وقتنا هذا هو وضع سياسات وبرامج مبنية على الدروس المستفادة من البحوث التحليلية والدراسات التجريبية[١].

وهذا الباب معنى تحديدا بالمجاعات وغيرها من أزمات عابرة يمكن أن تتضمن حالات جوع واضحة وإن تضمنت فجأة حالة من الحرمان شديد القسوة لقطاع كبير

من السكان (مثل الأزمات الأخيرة فى شرق وجنوب آسيا). إذ يتعين أن نمايز بين المجاعات والأزمات التى من هذا النوع وبين مشكلات الجوع والفقر المتوطنين والتى يمكن أن تفضى إلى معاناة مطردة ولكنها لا تتضمن حدوث أى انفجار جديد لحالة من الحرمان المفرط الذى يصيب فجأة قطاعا من السكان. إننا حتى حين نحلل حالة نقص الغذاء المتوطنة والحرمان المطرد على مدى طويل فى دراستنا هذه (خاصة الباب التاسع) فإننا سوف نعتمد على بعض المفاهيم التى توفرها لنا دراسة المجاعات (فى هذا الباب).

إننا لكى نقضى على الجوع فى العالم الحديث يتعين بشكل حاسم فهم أسباب حدوث المجاعات ضمن إطار تفكير عام وملائم وليس فقط فى ضوء توازن ميكانيكى بين الغذاء والسكان. والشيء الحاسم فى تحليل الجوع هو الحرية الموضوعية للفرد وللأسرة لتأكيد ملكيتهم لكمية كافية من الغذاء، وهو ما يتحقق سواء عن طريق أن يزرع المرء غذاءه بنفسه (كما يفعل المزارعون) أو عن طريق شرائه من السوق. وقد يحدث أن يتضور المرء جوعا رغما عنه بسبب فقده للدخل (بسبب البطالة مثلا أو انهيار سوق السلع التى ينتجها ويبيعها لكسب الرزق). ولكن نجد من ناحية أخرى أنه حتى مع الانخفاض الحاد فى إمدادات بلد أو قطر ما بحاجته من الغذاء فإن باستطاعة كل فرد أن ينقذ نفسه من الموت جوعا عن طريق أسلوب أفضل فى اقتسام المتاح من الغذاء (عن طريق خلق وظائف إضافية ودخل إضافى لمن يحتمل أن يكونوا ضحايا المجاعة). ويمكن استكمال هذا النهج ليكون أكثر كفاءة عن طريق استيراد الغذاء من الخارج. ولكن أمكن الحيلولة دون وقوع مجاعات كثيرة وشيكة بدون الاستيراد - وإنما الاكتفاء بالاقتسام المتعادل للكميات المنخفضة من إمدادات الغذاء المحلية. وحرى أن ينصب الاهتمام على القدرة الاقتصادية والحرية الموضوعية للأسر وللأفراد لشراء ما يكفيهم من غذاء دون الاكتفاء بالتركيز فقط على كمية الغذاء فى البلد المعنى.

وتبرز هنا الحاجة إلى عمل تحليل سياسى واقتصادى علاوة على إنجاز فهم أكثر شمولا واكتمالا للأزمات والكوارث الأخرى غير المجاعات. وخير مثال هو نوع الأزمة التى عانت منها مؤخرا بعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. إذ نلاحظ فى هذه الأزمات، مثلما هو فى المجاعات، أن بعض قطاعات السكان خسروا أنصبتهم الاقتصادية فجأة على غير توقع. ونجد أن سرعة وشدة الحرمان فى هذه الأزمات (وعدم توقع حدوث كارثة) تختلف جميعها عن ظاهرة الفقر العامة المتواترة، مثلما تختلف المجاعات عن الجوع المتوطن.

الاستحقاق والتكافل :

لا يرتبط الجوع فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعى بل ويرتبط كذلك بالأداء الوظيفى للاقتصاد فى مجموعه وكذلك وعلى نحو أعم بإدارة وتفعيل التنظيمات السياسية والاجتماعية التى يمكنها على نحو مباشر وغير مباشر أن تؤثر فى قدرة الناس على تحصيل الغذاء وتحقيق حاجتهم من الصحة والتغذية. علاوة على هذا فإن بالإمكان إنجاز الكثير من خلال سياسة حكومية مقبولة ومعقولة. ولكن من الأهمية بمكان تكامل دور الحكومة مع الأداء الوظيفى الكفء للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى - ويتفاوت هذا بين التجارة والأسواق إلى الأداء الوظيفى النشط للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التى تدعم وتيسر المناقشات العامة المبنية على المعلومات بما فى ذلك الإعلام النشط بكل وسائله.

إن نقص التغذية والجوع والمجاعات تتأثر بعمل وأداء الاقتصاد والمجتمع فى صورتهما الكاملة - وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية. ومن المهم بشكل حاسم أن نعى بشكل كامل مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالين الاقتصادى والاجتماعى الذين يحكمان إمكانية حدوث جوع فى عالمنا المعاصر. وغنى عن البيان أن الغذاء لا يجرى توزيعه فى الاقتصاد عن طريق الصدقات أو عن طريق نظام للمشاركة

الميكانيكية. وإنما يتعين اكتساب القدرة على تحصيل الرزق والغذاء. ومن ثم فإن ما يجب أن نركز عليه ليس جملة العرض من الغذاء فى إطار الاقتصاد بل "الاستحقاق" أو النصيب الذى يتمتع به كل شخص. السلع التى يمكن أن يؤسس عليها ملكيته وله أن يأمر ويتحكم فيها. إن الناس تعانى الجوع عندما يعجزون عن تأكيد استحقاقهم لملكية كافية من الغذاء[٢].

ولكــن ما الذى يحدد استحقاق الأسرة؟ الأمر رهن مؤثرات مختلفة ومتمايزة. أولا هناك الهبة التى توفر مصدرا للدخل: أى ملكية موارد إنتاجية وثروة تفرض لنفسها سعرا داخل السوق. وتمثل قوة العمل الهبة الوحيدة ومصدر الدخل الوحيد الأهم للغالبية العظمى من الناس. والمعروف أن غالبية شعوب العالم لديها مورد آخر قليل غير قوة العمل والذى يمكن أن يجمع بينه وبين قدر متفاوت من المهارة والخبرة. ولكن يمكن القول بوجه عام إن قوة العمل والأرض وغيرهما من موارد تؤلف معا سلة الأرصدة المملوكة.

ثانيا، هناك مؤثر مهم يتألف من إمكانات الإنتاج واستخدامها، وهذا هو مصدر التكنولوجيا. إذ تحدد التكنولوجيا المتاحة إمكانات الإنتاج التى تتأثر بالمعرفة المتاحة وكذا بقدرة الناس على تنظيم تلك المعارف والإفادة بها عمليا.

ويستلزم توليد الاستحقاقات الاستخدام المباشر للهبة الطبيعية الموجودة فى صورة أرض أو عمل لإنتاج الغذاء - كما هو الحال فى الزراعة، أو بدلا عن ذلك، يمكن لأسرة أو لفرد أن يكتسب القدرة على شراء الغذاء عن طريق الحصول على دخل فى صورة أجر. ويتوقف هذا على فرص العمالة ومعدلات الأجور السائدة. ويعتمد هذا بدوره على إمكانات الإنتـاج - فى الزراعـة وفى الصناعـة وفى الأنشطة الأخـرى. والمعروف أن غالبية الناس فى العالم لا ينتجون مباشرة الغذاء بل يكتسبون قدرتهم على توفير الغذاء بفضل الحصول على عمل لإنتاج سلع أخرى، الأمر الذى يتباين من إنتاج محاصيل تجارية إلى منتجات حرفية أو سلع صناعية أو خدمات متنوعة

وجميعها تنطوى على مهن جد متباينة. ويمكن لمظاهر التكافل هذه أن تكون محور دراسة تحليل المجاعات طالما وأن أعدادا كبيرة من الناس يمكن أن يخسروا القدرة على التحكم فى غذائهم بسبب مشكلات تتعلق بإنتاج سلع أخرى غير الغذاء.

ثالثا، يعتمد الكثير جدا على شروط التبادل. القدرة على بيع وشراء السلع وتحديد الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة (مثال: المنتجات الحرفية مقابل السلع الغذائية). ومع إدراكنا للأهمية المحورية بل والفريدة فى الحقيقة لقوة العمل كهبة طبيعية للغالبية العظمى من الناس يصبح ضروريا بشكل حاسم أن نركز اهتمامنا على تشغيل أسواق العمل. هل يجد الباحث عن وظيفة عملا وفقا للأجور السائدة؟ كذلك هل يستطيع الحرفى والعاملين من أجل توفير الخدمات أن يدبروا أمرهم لبيع ما يحاولون بيعه؟ وما هى الأسعار النسبية لذلك (مقارنا بسعر الغذاء فى السوق).

إن ظروف التبادل هذه يمكن أن تتغير جذريا مع حدوث طارئ اقتصادى يقودنا إلى حيث نواجه خطر حدوث مجاعة. ويمكن لهذه التحولات أن تقع بسرعة شديدة نتيجة عوامل مؤثرة متباينة. إذ حدثت مجاعات مقترنة بتحولات حادة فى الأسعار النسبية للمنتجات (أو معدلات الأجور مقابل أسعار الغذاء) وذلك لأسباب شديدة التباين مثل الجفاف أو الفيضانات أو نقص فى العمالة أو حتى بسبب انتعاش غير متكافئ يرفع دخل البعض دون الآخرين، بل وبسبب هلع مبالغ فيه من احتمال نقص الغذاء ويدفع بأسعار الغذاء مؤقتا إلى الارتفاع ويثير حالة من الفوضى أو الدمار[٣].

والملاحظ فى الأزمات الاقتصادية أن بعض الخدمات تضار بشدة أكثر من غيرها. مثال ذلك ما حدث فى مجاعة البنغال عام ١٩٤٣ إذ تغيرت جذريا معدلات التبادل بين الغذاء وأنماط محددة من المنتجات. وعلاوة على نسبة الأجر إلى سعر الغذاء حدثت تغيرات كبيرة فى الأسعار النسبية للسمك مقابل الحبوب ولذلك كان الصيادون فى البنغال من بين أسوأ الجماعات المهنية تضررا فى مجاعة ١٩٤٣ . وطبيعى أن السمك غذاء أيضا، ولكنه غذاء عالى الجودة وكان على الصيادين بيع صيدهم حتى يستطيعون

شراء سعرات حرارية أرخص فى صورة أغذية رئيسية (وهو الأرز أساسا فى بلد مثل البنغال) حتى تتوفر لهم السعرات الحرارية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وحفظ هذا التبادل حالة التوازن من أجل البقاء، ولكن الانهيار المفاجئ للأسعار النسبية للأسماك مقابل الأرز من شأنه أن يدمر هذا التوازن(٤).

وهناك مهن أخرى كثيرة مهيأة للتأثر بحدة بهذه التحولات فى الأسعار النسبية وفى عمليات البيع. ولنتأمل حالة مهنة مثل قص الشعر. إن الحلاقين أوذوا بسبب مجموعتين من المشكلات خلال فترة الأزمة الاقتصادية: ١- فى ظروف المحنة يرى الناس أن من السهل عليهم إرجاء قص شعورهم - وبهذا يمكن أن ينخفض بحدة الطلب على منتج الحلاق. ٢- تعلو قمة هذا الانخفاض فى "الكمية" انخفاض آخر حاد فى السعر النسبى لقص الشعر: إذ خلال مجاعة البنغال عام ١٩٤٣ انخفض معدل التبادل بين قص الشعر والسلع الغذائية فى بعض المقاطعات إلى ٧٠ أو ٨٠ بالمائة. وهكذا أصبح الحلاقون - الفقراء أصلا - فى وضع حرج شأن جماعات مهنية أخرى. وحدث كل هذا نتيجة انخفاض إجمالى بسيط فى المنتج من الأغذية أو فى إجمالى العرض. وهكذا نجد أن اقتران قوة شرائية أكبر لدى سكان المدن (الذين استفادوا من انتعاشة فترة الحرب) وسحب الغذاء من الأسواق للمضاربة بشكل مخيف ساعد على إحداث مجاعة عن طريق تغير حاد فى عمليات التوزيع. إن فهم أسباب الجوع والمجاعة يستلزم دراسة تحليلية لمجمل الآلية الاقتصادية وليس فقط حساب المنتج والمعروض الغذائى(٥).

أسباب المجاعة :

الفشل فى تنظيم الاستحقاقات والمؤدى إلى حدوث مجاعات يمكن أن ينشأ عن أسباب متباينة. ويتعين أن نضع فى الحسبان هذا التباين فى الأسباب المتقدمة على الحدث عند محاولة علاج المجاعات بل ومنع وقوعها. وتعكس المجاعات حالة أزمة مشتركة وإن لم تعكس بالضرورة أسبابا مشتركة.

والملاحظ بالنسبة لمن لا ينتجون غذاءهم بأنفسهم (مثل العمال الصناعيين أو عمال الخدمات) أو لا يملكون الغذاء الذى ينتجونه (من مثل العمال الزراعيين الأجراء) أن قدرتهم على تحصيل غذائهم من السوق رهن ما يتكسبونه وأسعار الغذاء السائدة وما يحتاجون إليه من نفقات ضرورية فى غير مجال الغذاء. وتعتمد قدرتهم على توفير الغذاء على الوضع الاقتصادى: العمالة ونسب الأجور للعمال الأجراء، وإنتاج السلع الأخرى وأسعارها بالنسبة للحرفيين وعمال الخدمات وغيرهم.

وأكثر من هذا أنه حتى بالنسبة لمن ينتجون غذاءهم بأنفسهم فإنه على الرغم من أن استحقاقهم رهن منتجهم الفردى من الغذاء، إلا أنه لا توجد اعتمادية مماثلة على المنتج القومى من الغذاء، الذى تركز عليه دائما دراسات كثيرة عن المجاعات. ويحدث أحيانا كذلك أن بعض الناس يضطرون إلى بيع أغذية باهظة الثمن من مثل المنتجات الحيوانية لشراء سعرات حرارية أرخص من الحبوب الغذائية على نحو ما يفعل فقراء الرعاة فى الغالب: وهذا ما يحدث على سبيل المثال بالنسبة للبدو فى منطقة الساحل وفى القرن الأفريقى حيث يعيشون على تربية الحيوانات. وجدير بالملاحظة أن الاعتمادية المتبادلة بين الرعاة الأفارقة إذ يضطرون إلى بيع المنتجات الحيوانية بما فى ذلك اللحوم لشراء سعرات حرارية رخيصة من السلع الغذائية أمر يشبه ما حدث بالنسبة للصيادين فى البنغال، كما سبق أن أشرنا إليهم، لاضطرارهم إلى بيع السمك لشراء سعرات حرارية رخيصة من الأرز. وطبيعى أن هذا التوازن التبادلى الهش يمكن أن تحطمه تحولات فى معدلات التبادل. إن هبوط أسعار المنتجات الحيوانية مقابل الحبوب الغذائية يمكن أن يحدث كارثة تحبط الرعاة. وحدث أن بعض المجاعات فى أفريقيا التى أصابت بقوة، من بين من أصابتهم الرعاة اشتملت على عملية من هذا النوع. ويمكن أن يؤدى الجفاف إلى انخفاض فى السعر النسبى للمنتجات الحيوانية، بما فى ذلك اللحوم مقابل الأغذية الرخيصة تقليديا حيث أن الناس غالبا ما يغيرون نمط استهلاكهم إزاء الأغذية باهظة الثمن (مثل اللحوم) والسلع غير الضرورية (مثل

المصنوعات الجلدية) وذلك حين تلم بهم نكبة اقتصادية. وإن هذا التغير النسبى فى الأسعار قد يجعل من المستحيل على الرعاة شراء السلع الغذائية اللازمة لهم للبقاء[٦].

ويمكن أن تحدث المجاعات أيضا دون حدوث أى انخفاض فى إنتاج أو توفر الغذاء. إن العامل يمكن أن يتدهور وضعه إلى حد الموت جوعا بسبب التعطل علاوة على عدم وجود نظام لشبكات الأمن الاجتماعى (مثل التأمين ضد البطالة). ويمكن أن يحدث هذا بسهولة بل ويمكن فى الحقيقة أن تقع مجاعة ضخمة حقيقية على الرغم من عدم حدوث نقص كبير فى مستوى الغذاء المتاح فى الاقتصاد ككل.

ومن أمثلة المجاعات على الرغم من ذروة توفر الغذاء مجاعة بنجلاديش عام ١٩٧٤[٧]. فقد وقعت خلال عام توفر فيه الغذاء بنسبة أكبر من حيث نصيب الفرد قياسا بأى سنة أخرى فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ (أنظر الشكل ١-٧). وبدأت المجاعة بحدوث بطالة إقليمية بسبب الفيضانات التى أثرت على إنتاج الغذاء على مدى شهور طويلة بعد ذلك عندما تم حصاد المحاصيل (حوالى ديسمبر أساسا). ولكن المجاعة حدثت قبل ذلك وبلغت ذروتها قبل جنى الحصاد الذى أضير. لقد أدت الفيضانات إلى حرمان مباشر من دخل العمال الفلاحين فى صيف ١٩٧٤ . خسروا أجورهم التى كانت سيكسبونها من زرع شتلات الأرز وغير ذلك من أنشطة وثيقة الصلة وهو ما كان سوف يهيئ لهم سبل الحصول على الغذاء. وأعقبت حالة الذعر والمجاعة المحلية انتشار حالة من الجوع واسعة النطاق وفاقمتها حالة القلق التى أصابت سوق الأغذية والارتفاع الشديد فى أسعار الأغذية نتيجة توقع مبالغ فيه بمستقبل يعانى نقصا من الغذاء. بالغ الناس فى تقديرهم للعجز المتوقع مستقبلا وناوروا وتلاعبوا إلى حد ما. وأعقب ارتفاع الأسعار انخفاض بعد ذلك أدى إلى تصحيح الأسعار[٨]. ولكن إلى أن حدث هذا كانت المجاعة قد حملت الناس خسارة فادحة.



المصدر أمارتيا صن – الفقر والمجاعات. (أكسفورد، أكسفورد يونيفرستى برس –١٩٨١)

وجدير بالملاحظة أنه حتى إذا ما اقترنت المجاعة بانخفاض حاد فى إنتاج الغذاء (كما هو واضح فى حالة المجاعة فى الصين ما بين عامى ١٩٥٨–١٩٦١ أو المجاعات فى أيرلندا فى أربعينيات القرن ال١٩)(٩) فإنه يتعين علينا تجاوز إحصاءات المُنْتَج لتفسير لماذا اكتسحت المجاعة هذه القطاعات تحديدا من السكان دون غيرها. والمعروف أن المجاعات تبقى عن طريق "فَرِّقْ تَسُدْ". مثال ذلك أن جماعة من الفلاحين يمكن أن يعانوا من خسارتهم لمستحقاتهم عندما ينخفض المنتج الغذائى فى أرضهم، ربما بسبب جفاف محلى، على الرغم من عدم وجود مجاعة فى البلاد. ويلاحظ أن الضحايا يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لشراء غذائهم من أى مكان آخر طالما وأن فقدوا كل ما لديهم لبيعه واكتساب دخل بسبب خسارتهم لإنتاجهم. ولكن آخرين وفرت

لهم مهنهم قدرا أكبر من المكتسبات الآمنة ربما نراهم قادرين على أن يحيوا حياة ميسورة عن طريق شرائهم لحاجاتهم من الغذاء من أماكن أخرى. وحدث شيء كهذا تماما فى مجاعة وواللو Wollo فى إثيوبيا عام ١٩٧٣حيث كان الفقراء من سكان مقاطعة وواللو عاجزين عن شراء غذائهم على الرغم من أن أسعار الغذاء فى ديسى عاصمة وواللو ليست مرتفعة عن أسعارها فى أديس أبابا أو أسمرة. حقا كان هناك دليل على تسرب بعض الغذاء من وواللو إلى المناطق الأكثر رخاء فى إثيوبيا حيث السكان لديهم دخل أكبر ومن ثم يستطيعون شراء الغذاء.

أو حسب ما يقع فى حالة من نوع آخر، يمكن أن ترتفع أسعار الغذاء ارتفاعا صاروخيا لأن زيادة القدرة الشرائية لبعض الجماعات المهنية ونتيجة لذلك يضار آخرون ممن يضطرون إلى شراء غذائهم وإذا بقدرتهم الشرائية تكاد تنهار. ويمكن أن تحدث مثل هذه المجاعة دون حدوث أى انخفاض فى المنتج الغذائى وإنما نتجت عن زيادة فى الطلب التنافسى وليس نتيجة انخفاض إجمالى العرض. وهذا هو السبب الذى انطلقت منه المجاعة فى البنغال عام ١٩٤٣ حين استفاد سكان الحضر من "انتعاشة الحرب" ـ الجيش اليابانى فى وضع حرج ونفقات الدفاع البريطانية والهندية ضخمة جدا فى مدن البنغال بما فى ذلك كالكوتا[١٠]. وما أن بدأت أسعار الأرز فى الارتفاع الحاد حتى سادت حالة من الذعر العام مع المضاربة للتربح مما أدى إلى دفع الأسعار وارتفاعها إلى عنان السماء بحيث تجاوزت قدرة قطاع كبير من سكان ريف البنغال. واستأثر الشيطان بمن هم فى ذيل الركب[١١].

ومثال لحالة ثالثة من نوع آخر، يحدث أحيانا أن يكتشف بعض العمال أن "مهنتهم إلى زوال" مع حدوث تحولات فى الاقتصاد وتحول أنماط ومواقع الأنشطة التى تدر عليهم ربحا. حدث هذا على سبيل المثال فى أفريقيا جنوب الصحراء مع تغير الظروف البيئية والمناخية. كان بالإمكان فى السابق أن يبقى العمال الإنتاجيون بدون عمل أو بدون إيراد ولا مخرج أمامهم خاصة مع انعدام نظم الضمان الاجتماعى.

ومن الممكن فى بعض الحالات أن يكون التعطل من عمل مربح ظاهرة دقيقة مقترنة بآثار شديدة الوطأة تستهل مرحلة مجاعة. مثال ذلك ما حدث فى مجاعة بنجلاديش عام ١٩٧٤ . إذ كانت بوادر المحنة بين عمال الريف المعدومين عقب فيضانات الصيف التى قضت على تشغيل عمال لغرس شتلات الأرز. واضطر هؤلاء العمال الذين لا يملكون سوى قوت يومهم إلى أن يتضوروا جوعا نتيجة فقدان العمل المأجور. ووقعت هذه الكارثة قبل موعد حصاد المحاصيل التى أضيرت بوقت طويل(١٢).

إن المجاعات ظواهر تثير الفرقة إلى حد كبير. ومن ثم فإن محاولات فهمها فى ضوء متوسط نصيب الفرد من الغذاء المتاح هى أساليب مضللة. ونادرا ما نرى مجاعة أضرت بأكثر من ٥ أو ١٠ بالمائة من السكان. ونحن على يقين من وجود حسابات مزعومة تدعى أن المجاعة أحاقت بالجميع وأضحى كل امرئ فى البلاد يتضور جوعا. بيد أن هذه الأقاصيص لا تحتمل أى نظرة فاحصة مدققة. أذكر على سبيل المثال ما روته الانسيكلوبيديا البريطانية وهى مرجع له قدره واحترامه إذ ذكرت فى طبعتها الحادية عشرة القديمة فى معرض حديثها عن المجاعة فى الهند خلال الأعوام ١٣٤٤-١٣٤٥ . ووصفتها بأنها أدت إلى أن "إمبراطور المغول عجز عن الحصول على ضروريات بيته"(١٣). بيد أن هذه قصة تصطدم بالعديد من المشكلات. وكم هو محزن أن نقرر أن إمبراطورية المغول لم تكن تأسست فى الهند حتى عام ١٥٢٦. ولعل ما هو أهم أن الإمبراطور طغلق (محمد بن طغلق) حين كان فى السلطة فى العامين ١٣٤٤-١٣٤٥ لم يواجه صعوبات كبيرة لتأمين حاجات منزله بل وأكثر من هذا أن توفرت له وسائل كثيرة لتنظيم برنامج من أفضل البرامج فى التاريخ للإغاثة من المجاعة(١٤). وهكذا يبين أن القصص التى تحكى عن مجاعة توحد بين الناس لا تتطابق مع حقيقة تفاوت الحظوظ.

اتقاء المجاعات :

حيث إن المجاعات مقترنة بفقدان جماعة مهنية أو أكثر لاستحقاقاتها فى أقاليم بذاتها، فإن حالة الجوع الناجمة يمكن اتقائها بالعمل على نحو منهجى منتظم على

إعادة خلق حد أدنى لمستوى الدخل والاستحقاقات للمضارين بالتغيرات الاقتصادية. وإن الأعداد التى شملها الحدث، وهى غالبا كبيرة العدد، إنما تمثل عادة قطاعات صغيرة من إجمالى السكان. لذلك فإن الحد الأدنى لمستويات القوة الشرائية اللازم لتجنب المجاعة يمكن أن يكون ضئيلا. معنى هذا أن كلفة مثل هذا الإجراء العام لاتقاء المجاعة ستكون عمليا متواضعة حتى بالنسبة للبلدان الفقيرة شريطة الالتزام بإجراءات وتنظيمات منتظمة وفعالة فى الوقت المناسب.

إننا لكى نكوّن فكرة عن الأحجام المعنية نفترض الآتى. إذا كان من المحتمل أن يمثل العدد المحتمل من ضحايا المجاعة ١٠ بالمائة، كمثال، من إجمالى عدد سكان البلد (والمجاعة عادة تصيب نسبة أقل من ذلك كثيرا) فإن حصة هؤلاء الفقراء من إجمالى الدخل لن تزيد، فرضا، فى الظروف العادية عن ٣ بالمائة من إجمالى الناتج القومى. كذلك فإن حصتهم العادية من استهلاك الغذاء ربما لا تزيد عن ٤ أو ٥ بالمائة من الاستهلاك القومى للغذاء. معنى هذا أن الموارد اللازمة لإعادة توليد دخل كامل لهم، أو لإعادة إمدادهم بحصتهم العادية من استهلاك الغذاء، ابتداء من الصفر، لن تكون كبيرة جدا شريطة التنظيم الكفء للإجراءات الوقائية. وطبيعى أن ضحايا المجاعة لديهم دائما بعض الموارد المتبقية (مما يعنى أن استحقاقاتهم لن يعاد تكوينها من الصفر). ومن ثم صافى المتطلبات من الموارد يمكن أن يكون أقل من ذلك.

كذلك فإن قدرا كبيرا من الآثار المعنوية المقترنة بالمجاعات ناجم عن الأمراض التى تستشرى بسبب حالات الوهن والضعف وبسبب انهيار التنظيمات الصحية وتحركات السكان وانتشار الأمراض المعدية المتوطنة فى المنطقة[١٥]. وهذه أيضا أمور يمكن الحد منها عن طريق إجراء عام معقول بما فى ذلك السيطرة على العدوى واتخاذ تدابير صحية شاملة. وهنا فى هذا المجال أيضا قد يفيد كثيرا جدا العائد من الإنفاق العام إذا ما أحسنا التخطيط له.

واتقاء المجاعات يعتمد اعتمادا كبيرا على الترتيبات السياسية لحماية الاستحقاقات. وتوفر البلدان الغنية هذه الحماية عن طريق برامج ضد الفقر وكذا

التأمين ضد البطالة. ولكن غالبية البلدان النامية ليست لديها أى منظومة عامة للتأمين ضد البطالة. غير أن بعضها يوفر بالفعل نظاما عاما لعمالة الطوارئ لتطبيقه عند حدوث حالات تعطل عن العمل واسعة النطاق بسبب كوارث طبيعية أو غير طبيعية. ويمكن للإنفاق الحكومى التعويضى لخلق عمالة أن يساعد على نحو فعال جدا لتفادى حدوث مجاعة وشيكة. وهذه هى السبيل فى الحقيقة التى أمكن بها اتقاء مجاعات محتملة فى الهند منذ بداية الاستقلال - ويعتمد هذا الأسلوب أساسا على خلق عمالة مقابلة. مثال ذلك أنه فى عام ١٩٧٣ عمدت حكومة الهند إلى تعويض البطالة المقترنة بشيوع حالة من الجفاف الحاد فى ماهارا شترا إلى خلق ٥ مليون وظيفة مؤقتة. ويمثل هذا العدد فى واقعه قدرا كبيرا جدا (خاصة إذا حسبنا أيضا عدد أفراد أسر العمال). وكانت النتيجة مثيرة وغير متوقعة: لم تحدث أى زيادة واضحة فى الوفيات على الإطلاق، بل ولم يحدث أى تدهور واضح فى عدد المصابين بنقص غذائى، هذا على الرغم من الهبوط الحاد (الذى بلغ فى مناطق كثيرة ٧٠ بالمائة أو أكثر) فى إنتاج الغذاء على نطاق واسع فى الإقليم.

المجاعة والاغتراب

الاقتصاد السياسى عن أسباب المجاعات واتقائها يتضمن إنشاء مؤسسات وتنظيمات. ولكنه علاوة على هذا يعتمد على إدراك وفهم مصاحبين لممارسة القوة والسلطة. ويعتمد بوجه خاص على اغتراب أو عزلة الحكام عن المحكومين. وحتى إن بدا أن السبب المباشر لمجاعة ما مختلف تماما عن هذا فإن المسافة الاجتماعية أو السياسية بين الحكام والمحكوين يمكن أن يكون لها دور حاسم فى عدم اتقاء المجاعة.

ومن المفيد فى هذا السياق أن نتدبر مجاعات الأربعينات من القرن ١٩ التى اجتاحت ايرلندا منذ حوالى ١٥٠ عاما مضت وأودت بحياة نسبة كبيرة من السكان تفوق نسبة القتلى فى أى مجاعة أخرى عرفها التاريخ المكتوب[١٦]. وغيرت المجاعة

أيضا طبيعة ايرلندا بطريقة حاسمة. إذ أدت إلى مستوى من الهجرة ـ حتى فى ظل أقسى ظروف السفرـ لم نشهد مثيلا له فى أى مكان آخر فى العالم(١٧). ولا يزال تعداد سكان ايرلندا حتى يومنا هذا أصغر كثيرا عما كانوا عليه عام ١٨٤٥ وقتما بدأت المجاعة.

ما سبب هذه الكارثة إذن؟ فى رواية "الإنسان والسوبرمان" من تأليف برنارد شو نقرأ أن السيد مالون، وهو أمريكى ثرى من أصل ايرلندى يرفض وصف مجاعات ايرلندا التى حدثت فى أربعينات القرن ال١٩ بأنها "مجاعة". ويقول لزوجة ابنه وتدعى فيوليت إن أباه "مات من الجوع فى طاعون ٤٧". وعندما تقول فيوليت متسائلة "المجاعة؟" يجيب مالون قائلا: "لا، الجوع. عندما يكون بلد ما مليئا بالغذاء ويصدره لا يمكن أن تكون هناك مجاعة".

ثمة أشياء عديدة خاطئة فى عبارة مالون الشائكة. إن الشىء الصحيح يقينا أن الغذاء كان يجرى تصديره من ايرلندا الجائعة إلى إنجلترا المستمتعة بالرخاء. ولكن ليس صحيحا أن ايرلندا كانت مليئة بالغذاء (الحقيقة أن تلازم وجود الجوع مع تصدير الغذاء ظاهرة شائعة فى مجاعات كثيرة). كذلك إذا أخذنا كلمتى "جوع" أو "يتضور جوعا أو يموت جوعا" بمعناهما القديم المستخدم سابقا – وأصبح لغة ميتة الآن – ويعنى أن يقضى الناس حياتهم بدون غذاء مما يودى تحديدا بحياتهم جوعا فإن من العسير أن ننكر أنه قد أصابت ايرلندا مجاعة بالفعل آنذاك حسب المفهوم من الكلمات.

ولكن مالون كان يشير إلى نقطة أخرى أكثر عمقا على نحو ما تسمح به اللغة. إذ تتعلق القضية المحورية بدور الفعالية البشرية كسبب فى حدوث ودوام المجاعات. إذ لو كانت المجاعات الايرلندية حدثا كان بالإمكان اتقائه تماما، وإذا كان تحديدا من يتصدرون السلطة عملوا على منعها، فإن الاتهام بترك "الايرلندى" يموت جوعا اتهام يكشف عن ذكاء. إن إصبع الاتهام لا يمكن إلا وأن يشير هنا إلى دور السياسة العامة وقدرتها على منع أو عدم منع حدوث المجاعات كما يشير إلى المؤثرات السياسية

والاجتماعية والثقافية التى تحدد طبيعة السياسة العامة. وإن قضايا السياسة المطلوب دراستها تتعلق بأفعال خاصة بالإهمال وأخرى خاصة بالتصدى للمسئولية. وحيث إن المجاعات اطرد حدوثها فى بلدان مختلفة حتى فى ظل عالمنا الحديث الذى يشهد رخاء شاملا غير مسبوق فإن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة ومدى فعاليتها تظل وثيقة الصلة بموضوعنا اليوم مثلما كانت منذ ١٥٠ سنة مضت.

إذا اتجهنا بأنظارنا أولا إلى الأسباب الأكثر مباشرة للمجاعات فى ايرلندا نلحظ بوضوح فى هذه الحالة انخفاضا فى منتج الغذاء فى ايرلندا والذى يرجع أساسا إلى فساد محصول البطاطس. ولكن يمكن تقييم دور المعروض الشامل من الغذاء فى إحداث تلك المجاعة بأساليب مختلفة تعتمد على مدى شمول الإحصائيات التى لدينا عن الغذاء. ويعتمد الجانب الأكبر على المنطقة التى تعنينا والغذاء المنتج فيها. وكما سبق أن أوضح كورماك أو. جرادا إذا وضعنا فى الاعتبار المنتج من الغذاء والمعروض منه على نطاق المملكة المتحدة لكان لنا أن نقول لم تكن هناك أزمة منتج أو عرض غذائى بالقياس إلى ما حدث تحديدا فى ايرلندا[١٨]. إن الشىء اليقينى أن الغذاء كان سينتقل من بريطانيا إلى ايرلندا لو كانت لدى الايرلنديين قدرة على شرائه. ولكن هذا ما لم يحدث فى الواقع، بل حدث العكس تماما نظرا لفقر ايرلندا والحرمان الاقتصادى الذى عانى منه الضحايا الايرلنديون. ويعرض تيرى ايجلتون هذه الحال فى معالجته الأدبية المتميزة للمجاعات الايرلندية فى روايته "هيث كليف والجوع الكبير" إذ يقول: حسب هذا المعنى لنا أن نزعم عن حق أن الايرلنديين لم يموتوا فقط لنقص فى الغذاء وإنما لافتقارهم الشديد للأموال اللازمة لشراء الغذاء الذى كان متوفرا داخل المملكة ككل ولكنه لم يكن متاحا لهم بما يكفى"[١٩].

وكم هو مهم عند تحليلنا لأسباب المجاعات، أن ندرس مدى شيوع الفقر فى البلد أو الإقليم المنكوب. ففى حالة ايرلندا نجد أن الفقر فى ايرلندا بعامة وكذا تواضع حجم الأصول عندهم جعلهم مستضعفين وعرضة للتدهور الاقتصادى الذى حدث مقترنا

بأزمة فساد البطاطس[٢٠]. ويتعين، فى هذا السياق، أن نركز اهتمامنا ليس فقط على الفقر المتوطن الذى يصيب الشعب المعنى بل وأيضا على حالة الضعف الخاصة التى نجعل من أصحاب الاستحقاقات الهشة عرضة للخطر عند حدوث تحولات اقتصادية[٢١]. إن حالة أشد الناس فقرا وعجزهم التام عن المقاومة، علاوة على ما يعانونه من بؤس ومآسى بسبب التحولات الاقتصادية هو سبب حدوث ضحايا للمجاعات القاسية والمفاجئة. لقد لحقت بصغار مزارعى البطاطس الايرلنديين أشد الأضرار بسبب الأزمة، كما امتدت الأضرار لتصيب آخرين بسبب زيادة أسعار الغذاء.

أما عن الغذاء، وهو ما يعنينا، نلحظ أنه لم يظهر جهد منتظم لاستيراد الغذاء إلى ايرلندا لكسر حدة المجاعة بل كانت هناك حركة فى الاتجاه العكسى: تصدير الغذاء من ايرلندا إلى إنجلترا (خاصة الأغذية جيدة النوعية). وإن هذه الحركة العكسية للأغذية ليست نادرة تماما فى حالة حدوث مجاعات من النوع المعروف باسم مجاعات الكساد حيث يسود الاقتصاد كساد شامل وتتدهور معه القدرة الشرائية للمستهلكين ويكون للمعروض من الغذاء (على الرغم من انخفاض أسعاره) سعر أفضل فى أماكن أخرى. وحدثت هذه الحركة العكسية للأغذية كمثال خلال مجاعة وولو فى إثيوبيا عام ١٩٧٣ والتى سبق ذكرها. إذ كان سكان هذه المقاطعة عاجزين عن شراء الغذاء اللازم لهم على الرغم من أن أسعار الأغذية لم تكن أعلى - بل أدنى كثيرا - من أسعارها فى أماكن أخرى من البلاد. واتضح أن الأغذية تنتقل إلى خارج مقاطعة وولو إلى المناطق الأكثر رخاء فى إثيوبيا حيث يوجد من يتمتعون بدخل أكبر ومن ثم أقدر على شراء الأغذية[٢٢].

وحدث هذا على نطاق واسع فى ايرلندا خلال أربعينات القرن ١٩ حيث كانت السفن تبحر تباعا محملة بالقمح والشوفان والماشية والخنازير والبيض والزبد وتتجه إلى إنجلترا التى لم يصبها أذى بسبب المجاعة التى نكبت بها ايرلندا. ولقد كان تصدير الغذاء من ايرلندا إلى إنجلترا فى عز المجاعة سببا فى الشعور بمرارة قاسية

داخل ايرلندا بل ولا يزال أثرها ممتدا حتى اليوم وهو ما يتجلى فى عدم الثقة المتبادلة بين إنجلترا وايرلندا.

وجدير بالذكر أن حركة الغذاء من ايرلندا إلى إنجلترا خلال فترة المجاعات ليست ورائها أى سر اقتصادى. إذ أن قوى السوق تشجع دائما حركة الغذاء إلى الأماكن التى يقطنها القادرون على دفع السعر الأعلى. وهكذا كان الإنجليزى الميسور قادرا على هذا قياسا إلى حال الايرلندى الذى طحنه الفقر. وبالمثل فى عام ١٩٧٣ كان بإمكان سكان أديس أبابا شراء الأغذية التى لا يقدر على شرائها الجوعى والتعساء سكان مقاطعة وولو.

وحرى بنا أن لا نقفز من هذا إلى نتيجة مفادها أن الأسلوب الصحيح للقضاء على المجاعة هو وقف صفقات وتعاملات السوق. حقا إن مثل هذا الإجراء فى بعض الحالات يمكن أن يفيد ويحقق هدفا محدودا (إذا كان بالإمكان مساعدة المستهلكين الايرلنديين إذ تم تقييد الحركة العكسية للأغذية المتجهة إلى إنجلترا). بيد أن هذا بوجه عام سيترك المشكلة الأساسية كما هى دون علاج وأعنى بها مشكلة الفقر والجوع الذى يعانى منهما ضحايا المجاعة. ولكن تغيير الوضع يستلزم سياسات أكثر إيجابية - ليس فقط السياسة السلبية التى تقضى بحظر تعاملات السوق فى أنواع بعينها. إن السياسات الإيجابية التى تعمل على إعادة توليد الدخل المفقود للجائع (عن طريق برامج عمالة عامة كمثال) يمكن أن تؤدى تلقائيا إلى الحد من أو وقف الحركة العكسية للغذاء طالما وأن المشترين المحليين كان باستطاعتهم طلب ما يحتاجون إليه.

والمعروف أن حكومة المملكة المتحدة قدمت مساعدة ضئيلة للغاية لتخفيف حدة العوز والجوع بين الايرلنديين خلال فترة المجاعة. وسبق أن شهدت الإمبراطورية أحداثا مماثلة، ولكن الفارق هنا أن ايرلندا جزء من الجزر البريطانية ذاتها. وها هنا نلمس حالة الاغتراب الثقافى المقابل لحالة اللاتماثل السياسية الخالصة. ونجد للاغتراب هنا بعض الدلالة (هذا على الرغم من أن الاغتراب الثقافى هو سياسى أيضا بالمعنى الواسع).

ومن المهم فى هذا السياق أن نتذكر أنه بحلول أربعينات القرن ١٩ ومع بداية المجاعة فى ايرلندا، تم وضع نظام شامل للإغاثة من الفقر فى بريطانيا وخاصة ببريطانيا ذاتها. ونالت إنجلترا أيضا حصتها من الفقر بل كانت حياة العامل الإنجليزى أبعد من أن تكون حياة رخاء ويسر. (وجدير بالذكر أن عام ١٨٤٥ وهو العام الذى بدأت معه سلسلة المجاعات الايرلندية، هو أيضا العام الذى كتب فيه فريدريك أنجلز دراسته الكلاسيكية عن الفقر والبؤس الاقتصادى للعمال الإنجليز تحت عنوان "ظروف الطبقة العاملة فى إنجلترا وصدر الكتاب عام ١٨٤٥). ولكن كان لا يزال ثمة التزاما بمنع حدوث مجاعة صريحة داخل إنجلترا. ولكن التزاما كهذا لم يكن قائما بالنسبة للإمبراطورية - ولا حتى بالنسبة لايرلندا. والملاحظ أيضا أنه حتى قوانين الفقراء أعطت للمعوز الإنجليزى حقوقا أكثر من الحقوق التى حصل عليها المعوز الايرلندى بموجب قوانين الفقر الأضعف والتى صدرت من أجل ايرلندا. والحقيقة كما لحظ جوويل موكير "إن بريطانيا كانت تعتبر ايرلندا أمة غريبة بل ومعادية"[٢٣]. وأثر هذا الاستبعاد على جوانب كثيرة للعلاقات الايرلندية البريطانية. إنها أولا، وكما أشار موكير حالت دون تشجيع استثمار رأس المال البريطانى فى ايرلندا. ولكن ما نراه وثيق الصلة أكثر بالسياق الراهن أن خلقت مشاعر لا مبالاة نسبيا إزاء المجاعات والمعاناة فى ايرلندا مع موقف أقل عزما وتصميما فى لندن للعمل على منع حالة الحرمان والعوز فى ايرلندا. وأكد ريشر نيد ليبو أنه فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تعزو الفقر فيها إلى تغيرات وتقلبات اقتصادية، سادت نظرة تعزو الفقر فى ايرلندا إلى الكسل واللامبالاة وعدم الكفاءة. ولهذا رؤى أن "رسالة بريطانيا (ليست) العمل على تخفيف المحنة الايرلندية بل العمل على تحضر شعبها وقيادتهم للعمل والشعور بأنهم بشر"[٢٤]. وقد تبدو هذه نظرة مبالغ فيها إلى حد ما، ولكن من العسير تصور إمكانية السماح بحدوث مجاعة فى بريطانيا مثل تلك التى حدثت فى ايرلندا فى أربعينات القرن التاسع عشر.

وحين ننظر إلى خلفية المؤثرات الاجتماعية والثقافية التى تصوغ السياسة العامة والتى سمحت فى هذه الحالة بحدوث المجاعات يكون من المهم تقييم الشعور بالانفصال والتفوق الذى ميز الموقف البريطانى تجاه الايرلنديين. إن الجذور الثقافية للمجاعات الأيرلندية تعود فى التاريخ إلى العهد الذى كتب فيه إدموند سبنسر "الملكة الجان" المنشورة عام ١٥٩٠ وربما إلى ما قبل ذلك. والملاحظ أن الاتجاه إلى لوم الضحايا، وهو ما تزخر به رواية الملكة الجان، امتد على مدى مجاعات أربعينات القرن ١٩ .

ويتوحد الاعتقاد بالتفوق الثقافى مع لا تماثلية السلطة السياسية[٢٥]. ونذكر هنا ملاحظة ونستون تشرشل الشهيرة إزاء مجاعة البنغال عام ١٩٤٣ وقد كانت آخر مجاعة فى الهند البريطانية (وأيضا الأخيرة فى الهند قاطبة). إذ أشار إلى أن سبب المجاعة ميل المواطنين "للتنشئة كأنهم أرانب". وتعود هذه الملاحظة إلى هذا التراث العام الذى يلوم الرعية الاستعمارية. ولعل هذه الملاحظة تكتمل بعقيدة تشرشل أيضا التى تؤمن بأن الهنود "من أكثر الشعوب وحشية فى العالم بعد الألمان"[٢٦]. ولا يسع المرء إلا أن يتعاطف مع شعور ونستون تشرشل بالخطر المزدوج المحدق به من جانب الألمان المتوحشين الساعين إلى الإطاحة بحكمه والهنود المتوحشين الذين ينشدون حكما صالحا.

ونذكر أيضا شارلز إدوارد تريفيليان وزير الخزانة أثناء المجاعات الايرلندية. إذ لم ير أن ثمة خطأ من جانب السياسة الاقتصادية البريطانية المطبقة فى ايرلندا (والمسئول هو عنها). ولكنه أشار إلى عادات الايرلنديين باعتبارها السبب الذى يفسر حدوث المجاعات. ويذكر أن من أهم مظاهر الفشل الذى يرجع إلى العادات الاجتماعية ميل الفقير الايرلندى إلى الاكتفاء بالبطاطس فقط طعاما له مما جعلهم معتمدين على محصول واحد. وإن نظرة تريفيليان فى تفسير المجاعات الايرلندية سمحت له بأن يربطها برؤيته التحليلية للمطبخ الايرلندى، إذ قال "نادرا ما تجد امرأة من طبقة الفلاحين فى غرب ايرلندا تزيد معرفتها للطهى عن مجرد سلق البطاطس"[٢٧]. وها هنا

نجد الإشارة بإصبع الاتهام إلى هزال غذاء الفقير الايرلندى صورة واضحة ومعبرة عن الميل إلى إلقاء اللوم على الضحية. إن الضحايا جروا على أنفسهم الكارثة على الرغم من الجهود "المتميزة" التى بذلتها الإدارة فى لندن للحيلولة دون وقوعها.

وحرى أن نضيف الاغتراب، الثقافى إلى افتقاد الحوافز السياسية عند تفسير لماذا لم تحرك بريطانيا ساكنا وقت المجاعات البريطانية. إن من اليسير فى الواقع اتقاء المجاعات بحيث إن ما يثير الدهشة أن ندعها تقع أصلا[٢٨]. إن الإحساس بالمسافة الفاصلة التى تبعد الحاكم عن المحكوم - بيننا وبينهم - قسمة حاسمة تميز المجاعات. وأن هذا البعد الفاصل يبدو شديد القسوة فى ايرلندا وفى الهند فى ظل الهيمنة الأجنبية خلال القرن الماضى.

الإنتاج والتنويع والنمو :

أعود الآن إلى علم اقتصاد اتقاء المجاعة. من المفيد لاتقاء المجاعات أن يكون لدينا اقتصاد غنى ونام. ولا ريب فى أن التوسع الاقتصادى يقلل الحاجة إلى حماية الاستحقاقات، كما يعزز إتاحة الموارد لإنجاز تلك الحماية. وهذا درس واضح الأهمية بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء حيث كان نقص النمو الاقتصادى الشامل عاملا أساسيا وراء الحرمان. والمعروف أن التعرض السهل للمجاعات يكون فى أعلى درجاته حين يكون السكان فى حالة فقر عام شامل وعندما يتعذر على احتياطى المال العام توفير ضمانات.

ويتعين توجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى حوافز لتوليد زيادة ونمو المخرجات والدخول ـ بما فى ذلك التوسع فى إنتاج الغذاء وكذا أشياء أخرى. ويستلزم هذا تدبير حوافز سعرية معقولة وكذا إجراءات لتشجيع ودعم التغير الثقافى المتمثل فى تكوين المهارات والإنتاجية - سواء فى الزراعة أو فى مجالات أخرى[٢٩].

ومع أهمية زيادة المنتج الغذائى إلا أن القضية الرئيسية تتعلق بنمو الاقتصاد فى مجموعه طالما وأن الغذاء سلعة للشراء فى السوق العالمية. إن البلد يستطيع شراء غذائه من الخارج إذا ما توفرت لديه الوسائل لهذا (تأسيسا على الإنتاج الصناعى كمثال). وإذا قارنا على سبيل المثال نصيب الفرد من إنتاج الغذاء فى ١٩٩٣-١٩٩٥ ونصيبه فى ١٩٧٩-١٩٨١ فى بلدان مختلفة فى آسيا وأفريقيا نجد حدوث انخفاض بنسبة ١,٧ بالمائة فى جنوب كوريا و ١٢,٤ بالمائة فى اليابان و ٣٣,٥ بالمائة فى بتسوانا و ٢٨,٠ بالمائة فى سنغافورة. ومع هذا لا نلحظ أى زيادة فى الجوع فى هذه الاقتصاديات لأنها تمتعت بتوسع سريع فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى عن طريق وسائل أخرى (من مثل الصناعات والتعدين) وأضحت أغنى على أية حال. وأدى اقتسام الدخل الزائد إلى جعل مواطنى هذه البلدان أقدر على تأمين الغذاء لأنفسهم عما كانوا فى السابق، على الرغم من هبوط المنتج الغذائى. ونجد النقيض حتى على الرغم من عدم انخفاض، أو حدوث انخفاض ضئيل فى نصيب الفرد من إنتاج الغذاء فى اقتصايات أخرى مثل السودان (٧,٧ بالمائة زيادة) أو بوركينا فاسو (٢٩,٤ بالمائة زيادة). إذ عانت هذه الاقتصادات من تعرضها الشديد للجوع بسبب حالة الفقر العام وضعف الاستحقاقات الاقتصادية لكثير من الجماعات المهمة الكبيرة. ولذلك فإن من المهم التركيز على العمليات الفعلية التى تكفل للفرد أو للأسرة قدرة على التحكم وضمان غذائه.

وكثيرا ما يقال، عن صواب، أن نصيب الفرد من المنتج الغذائى فى أفريقيا جنوب الصحراء ظل فى انخفاض مطرد حتى عهد قريب. وهذا صحيح وموضع اهتمام واضح وله آثاره على كثير من جوانب السياسة ابتداء من البحوث الزراعية وحتى ضبط النسل. ولكن كما أسلفنا فإن انخفاض نصيب الفرد من المنتج الزراعى يصدق كذلك على كثير من البلدان فى أقاليم أخرى من العالم[٣٠]. غير أن هذه البلدان لم تواجه مجاعات (١) لأنها حققت معدلات نمو عالية نسبيا فى مجالات إنتاج أخرى

و(٢) لأن الاعتماد على المنتج الغذائي كمصدر للدخل أقل كثيرا في هذه البلدان عنه في اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء.

والملاحظ أن الاتجاه إلى التفكير في زيادة المزروع من الغذاء باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة الغذاء اتجاه قوى وله إغراءاته وغالبا ما يكون له مبرره المنطقى. ولكن الصورة أكثر تعقدا من ذلك فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية البديلة وإمكانات التجارة الدولية. أما من حيث نقص النمو وهي المسألة التي تعنينا هنا وتمثل القسمة الرئيسية لمشكلات أفريقيا جنوب الصحراء فإنه ليس قاصرا على نمو وزيادة المنتج الغذائي من حيث هو، بل النقص العام في النمو الاقتصادي جملة (والذي تمثل مشكلة المنتج الغذائي جانبا واحدا منه). إن أفريقيا جنوب الصحراء في مسيس الحاجة وبشدة إلى بنية إنتاجية أكثر تنوعا خاصة إذا عرفنا التقلبات المناخية غير المطمئنة من ناحية وإمكانية التوسع في المجالات الأخرى للنشاط الإنتاجي من ناحية أخرى. وإن الاستراتيجية التي كثيرا ما يروج لها والداعية إلى التركيز فقط على التوسع في الزراعة - خاصة المحاصيل الغذائية هي أشبه بمن يضع كل البيض في سلة واحدة ومن ثم فإن مخاطر مثل هذه السياسة كبيرة جدا في الحقيقة.

وطبيعي أن ليس مرجحا أن تحد أفريقيا جنوب الصحراء فجأة على المدى القصير من اعتمادها على إنتاج الغذاء كمصدر للدخل. ولكن يمكن السماح بقدر من التنويع سريعا، ومع هذا فإن الحد من الاعتماد المفرط على محاصيل قليلة يمكن أن يدعم الأمان للدخول، ويمكن لأفريقيا جنوب الصحراء على المدى البعيد أن تلحق بركب التوسع الاقتصادي الذي تحقق في كثير من بلدان العالم الأخرى. ولكي تحقق ذلك لابد وأن تعنى بشدة بالبحث عن واستخدام مصادر للدخل وللنمو خارج إنتاج الغذاء بل وخارج مجال الزراعة.

طريق العمالة ومسألة الفعالية:

الملاحظ أنه حتى مع عدم توفر فرص للتجارة الدولية فإن من المهم بشكل حاسم كيفية اقتسام كل العرض من الغذاء بين الجماعات المختلفة في البلد المعنى. إن

المجاعات يمكن اتقاؤها عن طريق إعادة خلق الدخول التى يفقدها الضحايا المحتملين (مثال ذلك عن طريق خلق عمالة مأجورة مؤقتا فى مشروعات عامة يجرى إعدادها خصيصا لذلك). إذ أن هذا يعطيهم القدرة على المنافسة بغية الحصول على الغذاء من السوق مما يساعد على اقتسام المعروض المتاح على نحو أكثر تكافؤا. وجدير بالذكر أنه فى غالبية الحالات التى واجهت مجاعات كانت المشاركة الأكثر تكافؤا للغذاء عاملا حال دون وقوع مجاعة (على الرغم من أن توسيع نطاق عرض الغذاء من شأنه أن يجعل الأمور أيسر كثيرا). واستخدمت بلدان كثيرة من بينها الهند وبتسوانا وزيمبابوى أسلوب اتقاء المجاعة عن طريق خلق عمالة مع أو بدون توسع فى إجمالى المتاح من الغذاء[٣١].

ويجرى تطبيق أسلوب العمالة كذلك من أجل تشجيع عمليات التجارة دون الإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية. ويمكن لمن يتلقون العون والمساعدة أن يستمروا فى وضعهم كما هم على طبيعتهم وثيقى الصلة بأنشطتهم الاقتصادية (مثل الفلاحة) بحيث لا تضار هذه الأعمال الاقتصادية. ويمكن كذلك للحياة الأسرية أن تستمر كالعادة بدلا من سوق الناس كالقطيع إلى معسكرات الطوارئ. وهكذا نشهد اطرادا اجتماعيا أكثر علاوة على الحد من أخطار انتشار الأمراض المعدية التى تتفشى داخل المعسكرات المكتظة. معنى هذا بوجه عام أن نهج الإغاثة عن طريق العمالة يهيئ إمكانية أيضا لمعاملة ضحايا المجاعة المحتملين باعتبارهم قوى نشطة فاعلة وليسوا مجرد متلقين سلبيين لصدقات الحكومة[٣٢].

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها هنا (وتتسق مع النهج الشامل المتبع فى هذا الكتاب). وأعنى بها الاستخدامات المشتركة للمؤسسات الاجتماعية المختلفة فى عملية اتقاء المجاعة. وتأخذ السياسة العامة هنا صورة الاعتماد على تنظيمات مؤسسية مختلفة للغاية:

١- دعم الدولة لخلق دخل وعمالة.

٢- تشغيل الأسواق الخاصة للغذاء والقوى العاملة.

٣- الاعتماد على التجارة ومشروعات الأعمال فى صورتها الطبيعية.

إن تكامل الأدوار بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة - بما فى ذلك التنظيمات الخاصة بالسوق أو غير معنية بالسوق - أمر شديد الأهمية كضمان نهج عام ملائم لاتقاء المجاعات، مثلما هى مهمة جدا فى واقع الأمر للتنمية الاقتصادية بعامة.

الديمقراطية واتقاء المجاعة :

أشرت فى مستهل هذا الكتاب إلى دور الديمقراطية فى اتقاء المجاعات. وحجتى وثيقة الصلة تحديدا بالحوافز السياسية وليدة الانتخابات وسياسات تعدد الأحزاب والتحريات الصحافية. والشىء المؤكد عن يقين أنه لم تحدث أبدا مجاعة فى ظل ديمقراطية تعدد الأحزاب تؤدى دورها الحقيقى بكفاءة.

ترى هل هذا الاقتران التاريخى الملحوظ هو اقتران سببى أم أنه مجرد حدث عارض؟ إن احتمال أن تكون الرابطة بين الحقوق السياسية الديمقراطية وانعدام حدوث المجاعات "علاقة زائفة" قول يبدو مقبولا إذا فكرنا فى أن البلدان الديمقراطية بلدان غنية ومن ثم ربما منيعة ضد المجاعات لأسباب أخرى. ولكن غياب المجاعات يصدق كذلك بالنسبة للبلدان الديمقراطية الفقيرة جدا مثل الهند أو بتسوانا أو زيمبابوى.

حقا إن البلدان الديمقراطية الفقيرة واجهت أحيانا انخفاضا فى إنتاج وعرض الغذاء مثلما عانت من انهيارات حادة للقوة الشرائية لدى قطاعات واسعة من السكان أكثر مما حدث فى بلدان غير ديمقراطية. ولكن الملاحظ أنه فى الوقت الذى عانت فيه البلدان الدكتاتورية من مجاعات ضخمة فإن البلدان الديمقراطية عرفت كيف تدبر أمورها لتفادى المجاعات على الرغم من أن وضعها الغذائى كان أسوأ حالا. مثال ذلك

أن بتسوانا واجهت انخفاضا فى إنتاج الغذاء قدره ١٧ بالمائة وزيمبابوى ٣٨ بالمائة فيما بين ١٩٧٩-١٩٨١ و ١٩٨٣-١٩٣٤ . وحدث هذا فى الفترة نفسها التى بلغ فيها انخفاض إنتاج الغذاء مستوى متواضعا نسبيا حوالى ١١ أو ١٢ بالمائة فى السودان وإثيوبيا. ولكن السودان وإثيوبيا على الرغم من أن انخفاض الإنتاج الغذائى فيهما أقل نسبيا إلا أنهما ابتليتا بالمجاعة. هذا بينما لم تصب بتسوانا أو زيمبابوى بشىء. والسبب الأساسى أن هذين البلدين الأخيرين التزما فى الوقت المناسب سياستين شاملتين لاتقاء المجاعة[٣٣].

وواضح أنه لو أخفقت حكومتا بتسوانا وزيمبابوى فى النهوض بإجراء فى الوقت المناسب لتعرضتا لنقد قاسٍ وضغط شديد من قبل المعارضة علاوة على قصف كثيف من الصحافة. ولكن حكومتا إثيوبيا والسودان لم يكونا ليعبئا بكل هذا ولهذا افتقدا هذان البلدان الحوافز السياسية التى توفرها المؤسسات الديمقراطية. وواضح أن المجاعات فى السودان وفى إثيوبيا - وفى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء - اعتمدت على الحصانة السياسية التى يتمتع بها قادة البلدان الاستبدادية ويصدق هذا على ما يبدو على الوضع الراهن فى كوريا الجنوبية أيضا.

والحقيقة أن المجاعات من السهل جدا اتقائها عن طريق إعادة توليد قوة الشراء المفقودة لدى الجماعات التى أضيرت بشدة. ويمكن إنجاز هذا بفضل برامج متباينة من بينها - كما سبق أن قلنا - خلق عمالة الطوارئ فى المشروعات العامة قصيرة الأجل. لقد واجهت الهند بعد الاستقلال وفى مناسبات مختلفة انخفاضات واسعة النطاق فى إنتاج الغذاء وتوفره، كما عانت أيضا من تدمير شديد أصاب القدرة الاقتصادية على إيفاء استحقاقات جماعات كبيرة ومع هذا لا تزال قادرة على اتقاء المجاعات عن طريق تقديم استحقاقات وأنصبة غذاء لضحايا المجاعة المحتملين. وتقدم هذه الاستحقاقات فى صورة دخل هو أجر عمالة موجهة لمشروعات علاوة على وسائل أخرى. وواضح أن الحصول على مزيد من الغذاء فى المنطقة المنكوبة بالمجاعة يسهم

فى تخفيف حدة المجاعة إذا كان ضحايا المجاعة المحتملين لديهم قدرة اقتصادية على شراء الغذاء. ذلك أن خلق دخل للمعدمين أو لمن لديهم دخل ضئيل جدا يعد أمرا حاسما للغاية. والملاحظ أن خلق دخل للمعوزين حتى مع توقف أى استيراد للمواد الغذائية للمنطقة، يساعد على تخفيف حدة الجوع عن طريق مشاركة أفضل فى اقتسام المتاح من الغذاء[٣٤].

وحدث أن ضرب الجفاف مقاطعة ماهاراشترا فى الهند عام ١٩٧٣ وانخفض إنتاج الغذاء انخفاضا حادا حتى بلغ نصيب الفرد من المنتج الغذائى نصف نظيره فى أفريقيا جنوب الصحراء. ومع هذا لم تحدث مجاعة فى ماهاراشترا (حيث تم استخدام خمسة ملايين نسمة فى عمالة لمشروعات عامة جرى تنظيمها على وجه السرعة)، هذا بينما تعانى أفريقيا جنوب الصحراء من مجاعات شديدة الحدة[٣٥]. وواضح أن هذه المقارنة بين تجربة البلدين فى منع المجاعات تؤكد بقوة الدور الوقائى للديمقراطية. علاوة على هذا ثمة شواهد مهمة لمراحل انتقالية تتعلق بانتقال بلد ما إلى الديمقراطية. نذكر على سبيل المثال أن الهند ظلت تعانى باستمرار من المجاعات إلى حين وقت استقلالها عام ١٩٤٧ . وكانت المجاعة الأخيرة هى الأضخم وهى مجاعة البنغال فى ربيع وصيف ١٩٤٣ (التى شاهدتها بنفسى وهى فى عنفوانها وكنت فى التاسعة من عمرى). وأفادت التقديرات أن عدد الضحايا الذين قتلوا بسببها ما بين ٢ مليون و٣ ملايين. ولكن منذ الاستقلال وقيام نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب لم تشهد الهند مجاعة بالمعنى الموضوعى للكلمة على الرغم من حالات الفشل الشديدة فى إنتاج المحاصيل والخسارة الكبيرة للقدرة الشرائية التى تكررت مرارا (على سبيل المثال الأعوام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٧).

الحوافز والمعلومات واتقاء المجاعات :

ليس عسيرا تلمس الرابطة السببية بين الديمقراطية وعدم وقوع مجاعات. إن المجاعات تقتل ملايين البشر فى أقطار مختلفة فى العالم ولكنها لا تقتل الحكام. لم

يحدث أن كان من ضحايا المجاعات الملوك ورؤساء الجمهوريات والبيروقراطيين ورؤساء الإدارات وقادة الجيوش. وإذا انعدمت الانتخابات وأحزاب المعارضة افتقدت البلاد مجالا للنقد العام دون رقابة فإن رجال السلطة لن يعانوا من جراء سياستهم الفاشلة حتى يعملوا على اتقاء المجاعة. ولكن الديمقراطية على النقيض ستوسع من نطاق أضرار المجاعة لتصيب الحكام والقادة السياسيين أيضا. ويشكل هذا الاحتمال حافزا سياسيا يحفزهم على محاولة اتقاء المجاعة (إذ تتطابق الحجة السياسية مع الحجة الاقتصادية فى هذه المرحلة) فسوف تختفى يقينا المجاعات الوشيكة.

وتتعلق القضية الثانية بالمعلومات. إن الصحافة الحرة وممارسة الديمقراطية تسهمان كثيرا فى إبراز المعلومات التى يمكن أن تؤثر كثيرا فى السياسات من أجل اتقاء المجاعة (مثال ذلك المعلومات عن الآثار الباكرة لحالات الجفاف والفيضانات وعن الطبيعة وأثر البطالة). والمصدر الأول والأساسى جدا للمعلومات الرئيسية من مجالات بعيدة عن مجاعة وشيكة هو ما تقدمه وسائل الإعلام الإخبارية خاصة حين تتوفر حوافز - بفضل نظام ديمقراطى - تحفز إلى إبراز الوقائع التى يمكن أن تحرج الحكومة (وقائع تنزع الحكومات التسلطية عادة إلى حجبها رقابيا). حقا، أود أن أؤكد أن الصحافة الحرة والمعارضة السياسية النشطة تؤلفان أفضل نظام للإنذار المبكر بالنسبة للبلد تهدده المجاعات.

ويمكن توضيح الرابطة بين الحقوق السياسية والاحتياجات الاقتصادية فى سياق اتقاء المجاعة عن طريق تدبر المجاعات الصينية الضخمة فى أعوام ١٩٥٨-١٩٦١ . لقد كانت الصين حتى قبل سنوات الإصلاح قريبة العهد، أكثر نجاحا من الهند فى مجال التطوير الاقتصادى فى مجالات مهمة كثيرة. مثال ذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع فى الصين بحيث كان أعلى كثيرا من نظيره فى الهند، حتى كاد قبيل سنوات الإصلاح فى عام ١٩٧٩ يقارب كثيرا الأرقام المرتفعة المذكورة الآن (حوالى سبعين عاما حسب تقدير العمر عند الميلاد). ومع هذا أخفقت الصين تماما وعجزت عن اتقاء

المجاعات. وأودت مجاعات الصين في الأعوام ١٩٥٨-١٩٦١ بحياة ما يقرب من ثلاثين مليون نسمة، حسب التقديرات الحالية. ويزيد هذا الرقم عن عشر أمثال من قتلتهم المجاعة المهولة في الهند عام ١٩٤٣ وهي في ظل السيادة البريطانية[٣٦].

والمعروف أن ما سمي "خطوة كبيرة إلى الأمام" والتي بدأت في آواخر الخمسينات أصيبت بفشل كامل. ولكن الحكومة الصينية رفضت التسليم بذلك وواصلت بجمود عقائدي نفس السياسات الكارثية لسنوات ثلاثة أخرى. وكم هو عسير تخيل إمكانية حدوث شيء كهذا في بلد يلتزم بنظام الاقتراع بانتظام ويملك صحافة حرة مستقلة. ولكن الحكومة خلال هذه الكارثة المروعة لم تواجه ضغطا من جانب الصحافة الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولم تواجه أحزابا معارضة لعدم وجودها.

كذلك فإن انعدام نظام حر لتوزيع الأنباء ضلل الحكومة ذاتها، التي طربت لدعايتها هي وللتقارير الوردية للرسميين من أعضاء الحزب المحليين المتنافسين على كسب ود بكين. والحقيقة أن ثمة شواهد على أنه في الوقت الذي أوشكت فيه المجاعة على بلوغ ذروتها كانت الحكومة الصينية تعتقد عن خطأ أن لديها مائة مليون طن مترى من الحبوب زيادة عما هو في حوزتها واقعيا[٣٧].

وكم هو مثير للاهتمام أن الرئيس ماو نفسه صاحب الآمال والمعتقدات المتطرفة التي بادرت بمشروع "قفزة كبرى إلى الأمام" وكانت أساسا للإبقاء رسميا عليه، إذا به هو نفسه يتحدث عن ويحدد أهمية الدور المعلوماتي للديمقراطية. ولكن جاء ذلك عند الاعتراف الرسمي بالفشل ولكن بعد فوات الأوان. وفي عام ١٩٦٢ وبعد أن صرعت المجاعة ملايين عديدة من القتلى أبدى ماو الملاحظة التالية في اجتماع يضم سبعة آلاف من كوادر الحزب:

> **"بدون ديمقراطية لن يتوفر لنا فهم لما يحدث في المستويات الأدنى. سيظل الموقف غير واضح؛ وسنكون عاجزين عن تجميع آراء كافية من جميع الأطراف. وسنفقد الاتصال بين القمة**

والقاعدة. وستعتمد قيادات المستوى الأعلى على مادة أحادية الجانب وخاطئة عند اتخاذ قرار بشأن القضايا المطروحة. وهكذا سيكون عسيرا على المرء تفادى الإغراق فى الذاتية. سيكون مستحيلا تحقيق وحدة فى الفهم ووحدة فى العمل، كما سيكون مستحيلا إنجاز مركزية صادقة وصحيحة"[٣٨].

والملاحظ أن دفاع ماو هنا عن الديمقراطية محدود جدا. إن بؤرة الاهتمام مركزة فقط على الجانب المعلوماتى - وإغفال دورها الحافزى. وكذلك إغفال الأهمية الأصيلة والتأسيسية للديمقراطية[٣٩]. ومع هذا فإن المهم إلى أقصى حد أن ماو بنفسه يعترف كيف أن انعدام الحلقات المعلوماتية أفضى إلى تلك السياسات الرسمية الكارثية وهو ما لا يحدث فى نظام أكثر ديمقراطية مما يجعله قادرا على تفادى كوارث من النوع الذى ابتليت به الصين.

الدور الوقائى للديمقراطية :

تظل هذه المسائل وثيقة الصلة فى عالمنا المعاصر - حتى فى صين اليوم التى حققت نجاحا اقتصاديا. وجدير بالذكر أنه منذ الإصلاحات الاقتصادية فى عام ١٩٧٩ كشفت تصريحات الرسميين الصينيين عن قدر كبير من التسليم بأهمية الحوافز الاقتصادية دون اعتراف مماثل بدور الحوافز السياسية. وعندما تمضى الأمور سلسلة لن يكون ثمة شعور بافتقاد دور الديمقراطية المتسامح كثيرا ولكن ما أن تقع أخطاء كبيرة فى السياسة حتى تصبح هذه الثغرة كارثية حقا. ويتعين الحكم فى هذا الضوء على أهمية ودلالة حركات الديمقراطية فى الصين المعاصرة.

وثمة مجموعة أخرى من الأمثلة من أفريقيا جنوب الصحراء التى ابتليت بمجاعات مستمرة منذ مطلع سبعينات القرن العشرين. وتوجد عوامل كثيرة تشكل أساسا

لقابلية تعرض هذا الإقليم للمجاعة. وتتفاوت من مسائل ايكولوجية تتعلق بتدهور المناخ - مما يجعل المحاصيل مشكوكا فيها - حتى النتائج السلبية للغاية الناجمة عن الحروب والمناوشات المستمرة. ولكن الطبيعة التسلطية النمطية لكثير من سياسات أفريقيا جنوب الصحراء لها دور كبير كسبب فى حدوث المجاعات المتكررة[٤٠].

لقد كانت الحركات القومية مناهضة بقوة للاستعمار ولكنها لم تكن دائما متجهة وبإصرار نحو الديمقراطية. ولم يحدث سوى مؤخرا فقط أن حظى التأكيد على قيمة الديمقراطية ببعض التقدير السياسى فى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولم تسهم الحرب الباردة التى كانت دائرة فى العالم بأى دور كان فى هذا الوسط السياسى. إذ كانت الولايات المتحدة والغرب مستعدين لمساندة الحكومات غير الديمقراطية إذا كانت معادية تماما للشيوعية. وكان الاتحاد السوفيتى والصين على استعداد لمساندة الحكومات التى تنزع إلى الانحياز إلى جانب أى منهما دون اعتبار لموقفها المعادى للمساواة فى سياساتها المحلية. وطبيعى أن كانت الاحتجاجات الدولية قليلة جدا مع حظر الأحزاب المعارضة وكبت الصحافة.

ولكن لا يسعنا أن ننكر وجود حكومات أفريقية، حتى داخل دول الحزب الواحد، تتحرك بحافز قوى تجاه تجنب الكوارث والمجاعات. وتتباين الأمثلة على هذا من بلد صغير مثل الرأس الأخضر (كيب فيرد) وحتى تنزانيا. ولكن غياب المعارضة وكذا كبت الصحافة الحرة من شأنه أن يهيئ لكل من هذه الحكومات حصانة ضد النقد والضغط السياسى الذى يترجمه الواقع إلى سياسات تتسم بفقدان الحس والقسوة الشديدة. وكثيرا ما تأخذ المجتمعات أمر المجاعات كشىء مسلم به. وشاع إلقاء اللوم بسبب الكوارث على أسباب طبيعية وعلى خيانة بلدان أخرى. وتكشف بلدان مثل السودان والصومال وإثيوبيا والعديد من بلدان الساحل وغيرها كيف تسير الأمور فى اتجاه خاطئ بدون نظام يسمح بأحزاب معارضة وصحافة وإعلام يتمتعان بالحرية دون رقيب.

وليس معنى هذا أن ننكر أن المجاعات فى هذه البلدان اقترنت فى غالب الأحيان بفشل المحاصيل. والمعروف أنه حين يفشل محصول فإنه لا يؤثر فقط على المعروض من الغذاء، بل يدمر أيضا العمالة ومعيشة كم غفير جدا من الناس. غير أن فشل المحاصيل ليس منفصلا عن السياسة العامة (مثل تحديد الحكومة للأسعار النسبية أو السياسة الخاصة ببحوث الرى والزراعة). علاوة على هذا فإن بالإمكان، حتى مع فشل المحاصيل تجنب حدوث مجاعة عن طريق سياسة ذكية حذرة لإعادة التوزيع (بما فى ذلك خلق عمالة مؤقتة). والحقيقة أن البلدان الديمقراطية، كما أسلفنا، مثل بتسوانا أو الهند أو زيمبابوى نجحت تماما فى اتقاء المجاعات على الرغم من النقص الحاد فى المنتج الغذائى واستحقاقات قطاعات كبيرة من السكان. هذا بينما تعانى البلدان غير الديمقراطية من مجاعات تعجز عن تفاديها على الرغم من أن أوضاعها الغذائية أفضل كثيرا. ونحن لن نجانب العقل إذا خلصنا من هذا كله إلى القول بأن الديمقراطية يمكن أن تكون عاملا إيجابيا للغاية يؤثر فى اتقاء المجاعات فى عالمنا المعاصر.

الشفافية والأمن والأزمة الاقتصادية الآسيوية :

هذا الدور الوقائى للديمقراطية يتطابق تماما مع المطالبة بما يسمى "الأمن الوقائى" فى بيان الأنماط المختلفة للحريات الأدائية. إن توافر الحكم الديمقراطى بما فى ذلك الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والإعلام المفتوح الحر يجعل من المرجح جدا تأسيس بعض الترتيبات والتنظيمات اللازمة للأمن الوقائى الذى تحققه الديمقراطية. وإن الدور الإيجابى للحقوق السياسية والمدنية يصدق تماما بالنسبة لاتقاء الكوارث الاقتصادية والاجتماعية بعامة.

وجدير بالذكر أن المجتمع لا يفتقد دور الديمقراطية طالما وأن الأمور تجرى سلسة وعلى نحو روتينى جيد. ولكن تظهر الحاجة إلى الديمقراطية واضحة عندما تتعقد الأمور لسبب أو لآخر. وهنا تكتسب الحوافز السياسية التى يوفرها نظام الحكم

الديمقراطى أهمية عملية كبيرة. وهنا يمكن أن نستفيد بعض الدروس الاقتصادية وكذا السياسية المهمة. والمعروف أن كثيرين من الاقتصاديين التكنوقراط يوصون باستخدام الحوافز الاقتصادية (التى لا يمكن أن تكفلها النظم الديمقراطية). ولكن الحوافز الديمقراطية على أهميتها ليست بديلا عن الحوافز السياسية، كما وأن عدم وجود نظام ملائم للحوافز السياسية سوف يمثل ثغرة لا يمكن ملؤها بواسطة تفعيل الحفز الاقتصادى.

هذه مسألة مهمة لأن خطر فقدان الأمان الناجم عن تحولات فى السياسة الاقتصادية أو عن ظروف أخرى أو نتيجة أخطاء فى السياسة ولم تبذل السلطة جهودا لإصلاحها، هذا الخطر سيظل يحوم خلف ما يبدو فى ظاهرة وكأنه اقتصاد صحيح وصحى. وجدير بالذكر هنا أن المشكلات التى واجهت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا أخيرا، تكشف، من بين أمور أخرى كثيرة، وكأنها وقعت جزاء وفاقا لنظام الحكم غير الديمقراطى. ويتجلى هذا بوضوح فى مجالين يثيران الاهتمام نذكر من بينها إهمال نوعين من الحريات الأدائية التى سبق أن ناقشناها أى "الأمن الوقائى" (الذى نعرض له الآن) و"ضمان الشفافية" (وهو مهم لتوفير الأمن وتوفير حوافز للقوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية).

أولا، إن تطور الأزمة المالية فى بعض هذه الاقتصادات ارتبط ارتباطا وثيقا بنقص الشفافية فى قطاع الأعمال. ونذكر بخاصة نقص المشاركة العامة فى مراجعة التنظيمات المالية وتنظيمات قطاع الأعمال. وترتب على هذا الإخفاق غياب منبر ديمقراطى فعال. إن الفرصة التى كان يمكن أن توفرها العمليات الديمقراطية لتحدى قبضة عائلات أو جماعات محددة من شأنها أن تحدث فارقا كبيرا.

وإن نظام الإصلاح المالى الذى حاول صندوق النقد الدولى فرضه على الاقتصادات القاصرة والمقصرة ارتبط إلى حد كبير بنقص الانفتاح والصراحة ووجود روابط غير أخلاقية فى قطاع الأعمال وهى سمات تميزت بها بعض قطاعات هذه

الاقتصادات. وطبيعى أن هذه السمات ترتبط بقوة بمنظومة عدم الشفافية فى التنظيمات التجارية. ونحن نعرف أن المودع حين يودع ماله فى مصرف ما إنما يودعه على أمل استخدام وديعته، مع أموال أخرى، بوسائل لا تنطوى على مخاطرة غير محسوبة ويمكن الكشف عنها صراحة. ولكن هذه الثقة كان مصيرها الانتهاك فى غالب الأحيان مما كان يستلزم تغيير الأوضاع. وحرى بى أن أذكر أننى هنا لست بصدد التعليق عما إذا كانت إدارة صندوق النقد الدولى للأزمات صحيحة تماما أم لا، ولا ما إذا كان الإصرار على إصلاحات مباشرة كان بالإمكان إرجاءه لأسباب معقولة أم لا إلى حين استعادة هذه الاقتصادات الثقة التى فقدتها[٤١]. ولكن بغض النظر عن أفضل الوسائل لإجراء هذه التعديلات إلا أن الشىء الذى لا مراء فيه هو دور حرية الشفافية - أو بمعنى أصح انعدام الشفافية - فى تطور الأزمة الآسيوية.

إن نمط المخاطرة والاستثمارات الخاطئة كان يمكن أن تكون موضوعا لدراسة فاحصة أوسع وأهم لو كان بوسع النقاد الديمقراطيين أن يطالبوا بذلك فى إندونيسيا أو كوريا الجنوبية على سبيل المثال. ولكن أيا من هذه البلدان كان لديه نظاما ديمقراطيا يسمح بأن تصدر مثل هذه المطالبات من خارج الحكومة؟ وهكذا تحولت بسهولة سلطة الحكم التى لا تقبل التحدى إلى تسليم أعمى بواقع عدم المحاسبة وعدم الشفافية. وهذا واقع عززته روابط أسرية قوية بين الحكومة وأرباب المال. وكانت للطبيعة غير الديمقراطية للحكومات دورا مهما فى نشوء الأزمات الاقتصادية.

ثانيا، ما أن أفضت الأزمة المالية إلى كساد اقتصادى عام حتى أصبح المجتمع يفتقد بشدة إلى القوة الوقائية للديمقراطية - وهذه لا تختلف عن السلطة الوقائية للديمقراطية لاتقاء المجاعات فى البلدان الديمقراطية. ولكن المحرومين الجدد لم تكن لديهم الفرصة اللازمة للإدلاء بآرائهم[٤٢]. وإن انخفاض إجمالى الناتج القومى على سبيل المثال من ١٠ بالمائة قد لا يبدو انخفاضا كبيرا جدا إذا جاء فى أعقاب نمو اقتصادى فى الماضى بحوالى ٥ أو ١٠ بالمائة فى السنة وعلى مدى بضع عقود. ولكن

هذا الانخفاض يمكن أن يتسبب فى بؤس وهلاك حياة الملايين إذا لم يتقاسم الجميع عبء الانكماش وإنما ترك المجتمع هذا العبء كله يلقى على كاهل أضعف الناس قدرة على تحمله وهو العاطلين أو من أصبحوا اقتصاديا فى الوضع الجديد عمالة زائدة. وغنى عن البيان أن المستضعفين فى إندونيسيا لم يفتقدوا الديمقراطية عندما كانت الأمور تسير رخاء، ولكن هذه الثغرة ذاتها هى التى حجبت أصواتهم وأفقدتهم كل قدرة أو فعالية مع نشوب الأزمة التى يتقاسمها المجتمع كله على قدم المساواة. إن الدور الوقائى للديمقراطية يفتقده المجتمع بقوة حين تشتد حاجته إليه.

ملاحظات ختامية :

يتضمن تحدى التنمية كلا من القضاء على الحرمان المزمن المتوطن والحرمان الناجم عن فقر مفاجئ قاسى. ولكن متطلبات كل منهما بشأن المؤسسات والسياسات يمكن أن تكون متطلبات متمايزة بل وغير متماثلة على الإطلاق. ومن ثم فإن النجاح فى مجال لا يكفل النجاح فى الآخر. مثال ذلك لو تأملنا الأداء النسبى لكل من الصين والهند على نصف القرن الأخير. نجد واضحا أن الصين أحرزت نجاحا أكبر من الهند من حيث ارتفاع متوسط العمر المتوقع وخفض نسبة الوفيات. والحقيقة أن أداءها الأعظم يعود تاريخيا إلى ما قبل الإصلاحات الاقتصادية لعام ١٩٧٩ . (إن إجمالى التقدم الذى حققته الصين فى سبيل تعزيز متوسط العمر المتوقع كان فى حقيقة الأمر خلال فترة ما بعد الإصلاح أبطأ مما كان قبل الإصلاح). ولكن الهند تختلف عن الصين من حيث إن الهند أكثر تنوعا، كما توجد مناطق فى الهند (مثل كيرالا) ارتفع فيها متوسط العمر على نحو أسرع من نظيره فى الصين. ولكن على الرغم من ذلك فإن المقارنة بين البلدين إجمالا من حيث الزيادة العامة فى متوسط العمر المتوقع إنما هى لصالح الصين. ومع هذا، وكما أشرنا سابقا فإن الصين لها سجل أكبر من الهند من حيث المجاعات فى التاريخ. ويكفى أن نذكر أن ثلاثين مليون نسمة لقوا حتفهم فى

المجاعات التى أعقبت فشل خطة "قفزة إلى الأمام" خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ . ولكن اتقاء المجاعات وغيرها من أزمات كارثية هى نظام مختلف عن نظام الزيادة الكلية فى متوسط العمر المتوقع وغيره من الإنجازات.

وغنى عن البيان أن لظاهرة عدم المساواة دور مهم فى تطور المجاعات وغيرها من الأزمات القاسية. حقا إن غياب الديمقراطية هو فى حد ذاته عدم مساواة - وهو فى هذه الحالة عدم مساواة فى الحقوق السياسية والسلطات. ولكن ما هو أكثر من ذلك أن المجاعات وغيرها من الأزمات إنما تنمو وتطرد على أساس تزايد عدم المساواة بصورة قاسية ومفاجئة أحيانا. وهذا ما توضحه حقيقة أن المجاعات يمكن أن تحدث حتى مع عدم حدوث نقص كبير - أو أى نقص - فى مجمل المعروض من الغذاء بسبب أن بعض الجماعات يمكن أن تعانى من فقدان مفاجئ لقوة السوق (نتيجة بطالة مفاجئة وواسعة النطاق على سبيل المثال) مع معاناة الجوع الناجم عن حالة اللامساواة الجديدة[٤٣].

وتبرز لنا قضايا مماثلة تتعلق بفهم طبيعة الأزمات الاقتصادية من مثل أزمات شرق وجنوب شرق آسيا التى وقعت أخيرا. ولناخذ على سبيل المثال أزمة كل من إندونيسيا وتايلاند بل وأزمة كوريا الجنوبية السابقة عليهما. ويمكن أن نتساءل فى دهشة لماذا كان انخفاض إجمالى المنتج القومى فى سنة بنسبة ٥ أو ١٠ بالمائة كمثال حدثا كارثيا إلى أقصى حد بينما البلد المعنى حقق نموا ما بين ٥ أو ١٠ بالمائة فى السنة على مدى عقود. حقيقة الأمر أن هذا على المستوى التراكمى ليس وصفا كارثيا فى جوهره. ومع هذا فإن هذا الخفض البالغ ٥ أو ١٠ بالمائة إن لم يتم تقاسمه على نحو متساو بين الناس، فسوف يلقى العبء كله على كاهل القطاع الأفقر من السكان، ومن ثم فإن هذا القطاع لن يتبق له سوى النزر اليسير جدا من الدخل (وليس مهما هنا إجمالى النمو فى الماضى). والملاحظ أن مثل هذه الأزمات الاقتصادية العامة، شأن المجاعات، إنما تستشرى على أساس قاعدة أن الشيطان يفترس من هو فى آخر

الركب. ويوضح لنا هذا جزئيا لماذا تمثل التنظيمات بشأن "الأمن الوقائى" فى صورة شبكات أمن اجتماعى حرية أداتية مهمة، ولماذا نعتبر الحريات السياسية فى صورة فرص للمشاركة وكذلك الحقوق المدنية والحريات إنما هى فى نهاية المطاف أمر حاسم ولازم حتى بالنسبة للحقوق الاقتصادية وللبقاء.

وتعتبر قضية عدم المساواة بطبيعة الحال مهمة أيضا كسبب لاطراد حالة الفقر المتوطنة. ولكن هنا أيضا نجد أن طبيعة عدم المساواة والمؤثرات السببية يمكن أن تختلف إلى حد ما بين مشكلة الحرمان المزمن ومشكلة الفقر المفاجئ. مثال ذلك حالة كوريا الجنوبية إذ حققت نموا اقتصاديا مع توزيع للدخل متساو نسبيا[٤٤]. بيد أن هذا لم يكن ضمانا لكى تتجه الاهتمامات على قدم المساواة فى وضع الأزمة مع انعدام السياسة الديمقراطية. ونخص بالذكر هنا أنها لم توظف أى شبكة للأمن الاجتماعى المنتظم، أو أى منظومة للاستجابة السريعة مع توفير حماية تعويضية. ولهذا فإن ظهور حالة جديدة من عدم المساواة والعوز غير القابل للتحدى يمكن أن يتعايش مع خبرة سابقة عن "النمو فى إطار العدالة" (كما كان يسمى غالبا).

ولقد عنى هذا الباب أساسا بمشكلة تفادى المجاعات واتقاء الأزمات الكارثية. ويمثل هذا جانبا من عملية التنمية باعتبارها حرية. ذلك لأنه يتضمن تعزيز الأمن والحماية اللذين ينعم بهما المواطنون. والرابطة هنا هى فى آن واحد تأسيسية وأداتية. أولا، الوقاية من المجاعات والأوبئة والحرمان القاسى والمفاجئ. يمثل كل هذا تعزيزا لفرصة أن يعيش المرء حياة آمنة ورضية. وحسب هذا المعنى فإن اتقاء الأزمات الكاسحة والمدمرة هى من صميم الحرية التى يرى الناس عن حق أنها ذات قيمة بالنسبة لهم. ثانيا، إن عملية اتقاء المجاعات وغيرها من الأزمات أفادت كثيرا باستخدامها الحريات الأداتية مثل فرصة الحوار المفتوح والمراجعة العامة من قبل الجمهور والسياسة المرتكزة على نظام انتخابى، والإعلام الحر بدون رقيب. مثال ذلك أن سياسة المعارضة والمنفتحة فى بلد ديمقراطى تتجه إلى إرغام حكومة على اتخاذ

خطوات فعالة في الوقت المناسب من أجل اتقاء المجاعات. ويحدث هذا بأسلوب لا تعهده التنظيمات غير الديمقراطية حال وقوع المجاعة - سواء في الصين أو كمبوديا أو إثيوبيا أو الصومال (كما كان الحال في الماضي) أو في كوريا الشمالية أو السودان (كما يحدث الآن). إن التنمية لها جوانب كثيرة، وكل منها يستلزم تحليلا وتدقيقا ملائما ومتمايزا.

هوامش

الفصل السابع: المجاعات وأزمات أخرى

١ - الجزء الأول من هذا الباب مبنى على كلمتى أمام اتحاد البرلمانات الدولى فى مجلس الشيوخ الإيطالى بمناسبة قمة الغذاء العالمى فى روما، إيطاليا، ١٥ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٦. التحليل مستمد من كتابى: الفقر والمجاعات: بحث فى الاستحقاق والحرمان (كلارندون برس، ١٩٨١)؛ ودراستى بالاشتراك مع جين دريز الجوع والعمل العام (كلارندون برس، ١٩٨٩).

٢ - للاطلاع على عرض عن "تحليل استحقاقات" انظر كتابى: الفقر والمجاعات (١٩٨١)، وكتابى بالاشتراك مع دريز : الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٣ - للاطلاع على أمثلة عن مجاعات ناشئة لأسباب مختلفة دون حدوث انخفاض أو مع حدوث انخفاض قليل فى المنتج الغذائى والمتاح منه، انظر كتابى: الفقر والمجاعات (١٩٨١)، الفصول ٦-٩ .

٤ - انظر كتابى: الفقر والمجاعات (١٩٨١)، وانظر أيضا: Meghnad Desai, "A General Theory of Poverty," Indian Economic Review 19 (1984).

٥ - يمكن الاطلاع على مسح نقدى مهم للأدبيات عن المجاعات فى: Martin Ravallion, "Famines and Economics," Journal of Economic Literature 35 (1997).

٦ - انظر كتابى: الفقر والمجاعات، ١٩٨١ .

٧ - مجاعة بنجلاديش عام ١٩٧٤، يوجد تحليل لها فى كتابى الفقر والمجاعات، (١٩٨١).

٨ - انظر Ravallion, Markets and Famines (1987).

٩ - حقيقة أن أيرلندا كانت تصدر الغذاء إلى إنجلترا وقت المجاعات يوردها البعض كدليل على أن المنتج الغذائى لم ينخفض فى أيرلندا، ولكن هذه نتيجة خاطئة لسببين: الأول لأن لدينا دليل مباشر على نقص المنتج الغذائى (مقترنا بالأمراض التى أصابت محصول البطاطس). والثانى بسبب أن حركة الغذاء تحددها الأسعار النسبية وليس فقط المنتج الغذائى فى البلدان المصدرة. والحقيقة أن حركة الغذاء العكسية ظاهرة شائعة فى المجاعات المفاجئة، حيث يوجد هبوط اقتصادى عام من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الطلب على الغذاء حتى بنسبة أكبر من انخفاض العرض. والملاحظ فى مجاعات الصين أيضا أن نسبة كبيرة من المنتج الغذائى المنخفض للريف الصينى كان يذهب إلى المدن بناء على السياسة الرسمية.

١٠ - هناك عوامل أخرى وراء فارق الوفيات فى مجاعة البنغال عام ١٩٤٣، من بينها القرار الحكومى بإيواء سكان الحضر فى كلكتا على أساس حصص غذائية محددة، وضبط الأسعار، ومن ثم بقى سكان الريف الفقراء بدون حماية. انظر فى هذا الشأن كتابى: الفقر والمجاعات (١٩٨١).

١١ - الشائع عادة أن يعانى سكان الريف من المجاعات أكثر من سكان المدن الأخرى سياسيا واقتصاديا . وقدم ميشال ليبتون تحليلا لطبيعة "الانحياز الحضرى" فى دراسة كلاسيكية: Why Poor People Stay Poor: A Study of Urban Bias in World Development (London: Temple Smith, 1977).

١٢ - انظر: Alamgir, Famine in South Asia (1980), and my Poverty and Famines (1981). قدم مارتن رافاليون تحليلا وافيا لأسعار الغذاء وغير ذلك من عوامل سببية فى كتابه: الأسواق والمجاعات"، ١٩٨٧, ويوضح رافاليون أيضا كيف أن سوق الأرز بالغ فى مدى الهبوط المستقبلى للعرض من الغذاء فى بنجلاديش مما جعل سعر الأرز المتوقع يرتفع أكثر مما كان.

١٣ - الإنسكلوبيديا البريطانية ـ الطبعة ١١، مجلد ١٠ ص ١٦٧ .

١٤ - انظر: A. Loveday, The History and Economics of Indian Famines (London: G. Bell, 1916), and also my Poverty and Famines (1981), chapter 4.

١٥ - انظر: Alex de Waal, Famines That Kill (Oxford: Clarendon Press, 1989).

١٦ - التحليل هنا يستخدم دراساتى: "Famine as Alienation," in State, Market and Development: Essays in Honour of Rehman Sobhan, edited by Abu Abdul-lah and Azizur Rahman Khan (Dhaka: University Press, 1996), and "Nobody Need Starve," Granta 51 (1995).

١٧ - انظر: Robert James Scally, The End of Hidden Ireland (New York: Oxford University Press, 1995).

١٨ - انظر: Cormac 0 Grada, Ireland before and after the Famine, Manchester University Press, 1988.

١٩ - Terry Eagleton, Heath cliff and the Great Hunger: Studies in Irish Culture (London: Verso, 1995).

٢٠ - عن تحليل المجاعات الأيرلندية، انظر: Joel Mokyr, Why Ireland Starved: A Quantitative and Analytical History of the Irish Economy, 1800-1850 (London: Alien & Unwin, 1983)مسألة المعدمين غير المالكين لأرض مسألة خطيرة فى سياق المجاعات فى جنوب آسيا، وأيضا إلى حد ما فى أفريقيا جنوب الصحراء.

٢١ - انظر: Alamgir, Famine in South Asia (1980).

٢٢ - عن الحركة العكسية للغذاء، انظر كتابى الفقر والمجاعات، ١٩٨١ .

٢٣ - Mokyr, Why Ireland Starved (1983).

٢٤ - انظر تقديرا متوازنا عن هذاالنهج فى التشخيص عند موكير فى كتابه: لماذا تضورت أيرلندا جوعا (١٩٨٣).

٢٥ - انظر: Cecil Woodham-Smith, The Great Hunger: Ireland 1845-1849 (London: Hamish Hamilton, 1962).

٢٦ - انظر: Andrew Roberts, Eminent Churchillians (London: Weidenfeld & Nicolson,1994).

٢٧ – الاقتباس من وودهام – سميث، الجوع الأكبر (١٩٦٢).

٢٨ – الصلة الوثيقة للتفكير الأخلاقى فى الموضوع لاتقاء الجوع والمجاعات نقرأ له تحليلا متميزا فى: Onora O'Neil, Faces of Hunger: An Essay on Poverty, Justice and Development (London: Alien and Unwin, 1986).

٢٩ – توجد دراسات كثيرة عن هذا كما نوقش الموضوع وجرى تقييمه نقديا فى: دريز وصن: الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٣٠ – انظر دريز وصن: الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٣١ – انظر فى هذا دريز وصن: الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٣٢ – فيما يتعلق بميكانيكا هذه الإجراءات انظر المرجع السابق.

٣٣ – انظر المرجع السابق.

٣٤ – انظر بشأن هذه القضايا المترابطة كتابى: الفقر والمجاعات، ١٩٨١ .

٣٥ – الصورة المقارنة معروضة فى دريز وصن: الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٣٦ – انظر : Basil Ashton, Kenneth Hill, Alan Piazza and Robin Zeitz, "Famine in China 1958-61," Population and Development Review 10 (1984).

٣٧ – T. P. Bernstein, "Stalinism, Famine, and Chinese Peasants," Theory and Society 13 (1984).

٣٨ – الاقتباس من : Mao Tse-tung, Mao Tse-tung Unrehearsed, Talks and Letters: 1956-1971 edited by Stuart R. Schram (Harmondsworth: Penguin Books, 1976).

٣٩ – انظر فى هذا Ralph Miliband, Marxism and Politics (1977).

٤٠ – انظر دريز وصن: الجوع والعمل العام (١٩٨٩).

٤١ – نجد "تفسيرا داخليا" للاستراتيجية العامة لصندوق النقد الدولى لاتقاء الأزمة والإصلاح طويل المدى فى شـرق وجنوب آسـيـا فى: Timothy Lane, Atish R. Ghosh, Javier Hamann, Steven Phillips, Marianne Schultz-Ghattas and Tsidi Tsikata, IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea and Thailand: A Preliminary Assessment (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1999).

٤٢ – انظر: James D. Wolfensohn, The Other Crisis: Address to the Board of Governors of the World Bank (World Bank, 1998).

٤٣ – الجوع يمكن أن لا يكون فقط نتيجة كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية مفاجئة، بل وأيضا نتيجة حروب وصراعات عسكرية: "Economic Regress: Concepts and Features," in Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1993 (Washington, D.C.: World Bank, 1994).

٤٤ – انظر: Torsten Persson and Guido Tabellini, "Is Inequality Harmful to Growth? Theory and Evidence," American Economic Review 84 (1994).

٨

فعالية المرأة والتغير الاجتماعى

أصدرت مارى وولستونكرافت فى عام ١٧٩٢ كتابها "دفاع عن حقوق المرأة". ويتضمن الكتاب مطالبات عديدة متمايزة داخل الإطار العام "للدفاع" الذى خطت معالمه. وتضمنت الحقوق التى دافعت عنها بعضا يتعلق برفاه المرأة (والاستحقاقات وثيقة الصلة مباشرة بدعم الرفاه) هذا علاوة على حقوق تهدف أساسا إلى تأكيد الفعالية الحرة للمرأة.

وتتجلى جميع هذه الموضوعات واضحة فى جدول أعمال الحركات النسائية اليوم. بيد أن من الإنصاف القول حسبما أعتقد أن جوانب الفعالية بدأت تحظى ببعض الاهتمام أخيرا على عكس السابق، حيث تركز الاهتمام على جوانب الرفاه. والمعروف أن المهام التى واجهت هذه الحركات حتى فترة غير بعيدة، تضمنت العمل أولا وأساسا من أجل إنجاز معاملة أفضل للمرأة - فى صورة صفقة عادلة ومتعادلة. وأنصب الاهتمام أساسا على رفاه المرأة - وكانت الخطة تعبيرا عن تصحيح للأوضاع مطلوب بإلحاح. بيد أن الأهداف، مع هذا، تطورت وأتسع نطاقها تدريجيا مع الاهتمام بالدعوة من أجل "الرفاه" إلى تجسيد وتأكيد دور فعالية المرأة. ولم تعد النساء مجرد متلقيات سلبيات لعون يعزز الرفاه، بل بدأن يأخذن فى عين المرأة والرجل أكثر فأكثر صورة عناصر فعالة نشطة فى مجال الدعوة للتغيير: قوى دينامية داعمة للتحولات الاجتماعية التى يمكن أن تغير حياة كل من المرأة والرجل[١].

الفعالية والرفاه :

يحدث أحيانا أن تخفى عن الأعين طبيعة هذا التحول فى التركيز والتأكيد بسبب التداخل بين النهجين. إن الفعالية النشطة للمرأة لا يمكنها بأى طريقة جادة أن تغفل الضرورة الملحة لتصويب الكثير من مظاهر عدم المساواة التى تفسد رفاه المرأة وتخضعها لمعاملة غير متكافئة. ولهذا يتعين أن يعنى دور الفعالية كثيرا برفاه المرأة أيضا. وإذا تناولنا الموضوع من الطرف الآخر نجد بالمثل أن أى محاولة عملية لتعزيز رفاه المرأة لا يسعها إلا أن تعتمد على فعالية المرأة ذاتها لإحداث هذا التغيير. لهذا فإن مظهر الرفاه ومظهر الفعالية للحركات النسائية بينهما بالحتم تقاطع موضوعى. ومع هذا لا يمكن إلا أن يكونا مختلفين من حيث المستوى الأساسى طالما وأن دور الشخص كعنصر فاعل متمايز أساسا عن (وليس مستقلا عن) دور الشخص ذاته "كمريض" أى موضوعا للعلاج[٢]. وإن حقيقة أن يرى العنصر الفاعل نفسه كموضوع للعلاج لا تغير الشروط الإضافية والمسئوليات المقترنة بالضرورة بفعالية الشخص.

إننا إذ نرى الأفراد كيانات لها خبرتها وتعيش حالة من الرفاه فإن هذا يمثل اعترافا مهما. ولكن أن نقف عند هذا الحد فإننا نصل إلى رؤية مقيدة ومحدودة لحقيقة الذاتية الشخصية للمرأة. ولهذا فإن فهم دور الفعالية يمثل ركنا محوريا للاعتراف بالناس كأشخاص مسئولين: ليس فقط هل نحن أصحاء أم مرضى، بل وأيضا هل نعمل أم نرفض العمل ويمكن أن نختار أن نعمل بهذه الطريقة دون غيرها. وهكذا يتعين علينا نساء ورجالا أن نضطلع بمسئولية إنجاز أو عدم إنجاز الأشياء. إذ ثمة فارق بين الاثنين وعلينا أن ندرك هذا الفارق. وعلى الرغم من أن هذا الاعتراف الأول بسيط من حيث المبدأ. إلا أنه يمكن أن ينطوى على أثار ونتائج كثيرة من حيث التحليل الاجتماعى والنشاط العملى.

وهكذا يمثل تغيير محور اهتمام الحركات النسائية إضافة حاسمة إلى الاهتمامات السابقة، وليست رفضا لتلك الاهتمامات. وطبيعى أن التركيز فى السابق

على رفـــاه المـــرأة، أو إن شـئت الــدقة علـــى "شـقـــاء المرأة" لم يكن عـمـلا أخـرق بغير هدف. إن مظاهر الحرمـان النسبية فى رفـاه المرأة كانت ولا تزال حـاضـرة يقينا فى العالم الذى نعيش فيه، وواضـحة الأهمية بالنسبة للعدالة الاجتماعية بما فى ذلك العـدالة للمـرأة. مـثـال ذلك هناك شـواهـد كـثـيـرة تطابق النقـيض البـيـولوجى (المتـولد اجتمـاعيـا) لزيادة الوفيـات من الإناث فى أسيـا وشمـال أفريقيـا والأعـداد المهولة من "الفـاقـد النسـائى" - والفـاقـد هنـا بمعنى المفـقـود أو من هو فى عـداد الموتى نتـيـجـة الانحيـاز الجنوسى أو التمييز بين الجنسين فى توزيـع الرعـاية الصـحية وغـيرهـا من ضـروريات الحـيــاة. (يمكن الاطلاع فى هـذا الشــأن على مـقــال لى بعنوان "الفـاقـد النسائى" "Missing Women", in British Medical Journal, March 1992 [٣]).

وهـذه مـشكلة لا مـراء فى أهمـيـتـهـا لرفـاه المرأة ولفـهـم مـعـاملة المرأة مـعـاملة "دون التكافؤ". وهـناك مؤشرات كثيرة عن احتياجات ثقافية للمرأة مهملة فى كل أنحاء العالم. وثمة أسباب رائعة تحدونا إلى إبراز هذه الحرمانات فى الضوء وإلى أن نضع مطلب القضـاء على هذه المظالم باعتباره مطلبا ملحا وأكيدا ضمن جدول الأعمال.

ولكن القضـية أيضـا أن الدور المحدود والمقيد للفعالية النشطة للمرأة يضـر ضـررا بليغا بحيـاة جميع النـاس - الرجـال والنسـاء، الأطفـال والكبار على السواء. وإذا كـانت هناك الأسبـاب الملحة التى تدعونا إلى أن لا نتوانى فى الاهتمام برفـاه المرأة وشقـائها، وإلى أن نواصل الاهتمام بمظاهـر مـعـاناة وحـرمـان المرأة، هـنـاك أيضـا ضـرورة ملحة وأسـاسـية، خاصـة فى وقـتـنا هـذا تدعونا إلى أن نلتزم نـهـجا فـاعلا ونشطا إزاء جدول أعمال المرأة.

ولعل أقوى حجة مباشرة للتركيز على فعالية المرأة هى تحديدا الدور الذى يمكن أن تؤديه هذه الفـعـالية من أجل القـضـاء على المظالم التى تحد من رفـاه المرأة. وجـدير بالذكر أن النشاط التجريبى خلال السنوات الأخيرة أبرز بوضوح لا مزيد عليه كيف أن

رفاه المرأة تؤثر فيه بقوة متغيرات من مثل قدرة المرأة على اكتساب دخل مستقل، وعلى توفير عمل خارج المنزل، وأن تتوافر لها حقوق ملكية خاصة، وأن تعرف القراءة والكتابة، وأن تكون مشاركا متعلما فى اتخاذ القرارات داخل وخارج الأسرة. وأكثر من هذا أن الوضع المتدنى للمرأة من حيث البقاء آخذ فى التلاشى إذا ما قورن بوضع الرجال فى البلدان النامية - وربما ينتفى تماما - مع التقدم الحاصل فى جوانب الفعالية المشار إليها[٤].

وإن هذه الجوانب المختلفة (قدرة المرأة على اكتساب الرزق، ودورها الاقتصادى خارج الأسرة، ومحو الأمية والتعلم وحقوق الملكية وغير ذلك) قد تبدو للوهلة الأولى أمورا مختلفة ومتباينة. ولكن الشيء المشترك بينها جميعا هو مساهمتها الإيجابية فى تعزيز وتقوية صوت المرأة ودورها الفعال - من خلال الاستقلال والتمكين. مثال ذلك إن عمل المرأة خارج البيت وتحصيل دخل مستقل يكون له أثره الواضح على دعم الوضع الاجتماعى للمرأة داخل البيت وفى المجتمع. وهنا تكون مساهمتها فى رخاء الأسرة أكثر وضوحا وتكون لها هى الأخرى كلمتها لأنها أقل تبعية واعتمادا على غيرها. علاوة على هذا فإن العمل خارج البيت غالبا ما يكون مفيدا "تعليميا" من حيث معايشة المرأة للعالم خارج حدود البيت ومن ثم تكون فعاليتها أقوى تأثيرا. ويعزز تعليم المرأة بالمثل دورها الفاعل فضلا عن أنها تصبح أغنى معلومات وأكثر مهارة. كذلك امتلاك المرأة للممتلكات يجعلها أقوى فعالية فى اتخاذ القرارات الأسرية.

إن المتغيرات المتنوعة التى تحددت فى الدراسة لها دور موحد من حيث تمكين المرأة. ويتعين ربط هذا الدور باعترافنا بأن قوة المرأة - استقلالها الاقتصادى وتحررها الاجتماعى - يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على القوى وعلى المبادئ المنظمة التى تحكم التقسيمات داخل الأسرة وفى المجتمع ككل. ويمكن بخاصة أن تؤثر فيما هو مقبول ضمنا باعتباره استحقاقات المرأة[٥].

الصراع التعاوني :

لكى نفهم العملية لنا أن نبدأ بالإشارة إلى أن النساء والرجال لهما معا مصالح متطابقة ومتصارعة تؤثر على حياة الأسرة. ولهذا نرى أن اتخاذ القرار داخل الأسرة أميل إلى أن يأخذ صورة السعى حثيثا للتعاون، مع حل متفق عليه - عادة ضمنا - إزاء الجوانب المتصارعة. ومثل هذا الصراع التعاونى يعتبر نسخة مميزة للكثير من العلاقات الجماعية. ولهذا فإن تحليل الصراعات التعاونية من شأنه أن يهيئ لنا وسيلة مفيدة لفهم المؤثرات التى تؤثر فى "دور" المرأة داخل تقسيمات الأسرة. وثمة مكاسب يجنيها الطرفان عن طريق الالتزام بأنماط السلوك المتفق عليه ضمنا. ولكن هناك الكثير من الاتفاقات البديلة المكنة - بعضها أكثر ملاءمة لطرف دون الآخر. وإن اختيار واحد من بين البدائل المكنة لهذه التدابير التعاونية يفضى إلى توزيع محدد للمنافع المشتركة[٦].

وإن الصراعات بين المصالح المتفاوتة للأطراف المختلفين داخل الأسرة يجرى حسمها تأسيسا على أنماط سلوكية متفق عليها ضمنيا والتى يمكن أو لا يمكن أن تكون متساوية بصورة متميزة. وإن طبيعة حياة الأسرة ـ المشاركة فى بيت وبناء حياة مشتركة ـ تستلزم عدم إبراز وتأكيد عناصر الصراع صراحة (لأن اطراد الصراع يبدو علامة على إخفاق الوحدة)، ويحدث أحيانا أن تعجز المرأة حتى عن أن تقيم بوضوح مدى حرمانها النسبى. كذلك فإن تصور من الذى يعمل وكم ما ينجزه من عمل إنتاجى، أو من الذى "يسهم" وكم قدر إسهاماته لضمان رخاء الأسرة، يمكن أن يكون عاملا شديد التأثير على الرغم من أن "النظرية" الأساس فيما يتعلق كيفية وكم "الإسهامات" و"الإنتاجية" يجرى تقييمها ولكن نادرا ما تجرى مناقشتها صراحة.

تصورات عن الاستحقاق :

تصور الإسهامات الفردية والاستحقاقات الملائمة للنساء والرجال له دور رئيسى فى تقسيم منافع الأسرة المشتركة بين الرجال والنساء[٧]. ونتيجة لذلك فإن الظروف

المؤثرة فى تصور هذه الإسهامات والاستحقاقات الملائمة (من مثل قدرة المرأة على اكتساب دخل مستقل وقدرتها على العمل خارج البيت أو على التعلم أو امتلاك ممتلكات خاصة بها) يمكن أن يكون لها دور حاسم فى هذه التقسيمات. ولهذا فإن تأكيد وتوطيد مزيد من تمكين واستقلالية فعالية المرأة يتضمن تصحيح المظالم التى تفسد حياة ورفاه المرأة مقابل الرجل. إن الحياة التى تنقذها المرأة بفضل مزيد من الفعالية لابد يقينا وأن تشمل حياتها هى أيضا(٨).

بيد أن هذا ليس كل القصة. إذ هناك حياة لأشخاص آخرين، لرجال وأطفال، تدخل ضمن هذه العملية. ذلك أن حياة الأطفال تتأثر بهذا الوضع داخل الأسرة حيث توجد دلائل قوية تؤكد أن تمكين المرأة داخل الأسرة يمكن أن يحد كثيرا من وفيات الأطفال. وإذا تجاوزنا حدود الأسرة نجد أن فعالية المرأة وكلمتها النابعة من مناخ التعليم والعمل، يمكن بدورها أن يؤثرا فى طبيعة الحوار العام بشأن العديد من الموضوعات الاجتماعية المتباينة بما فى ذلك معدلات الخصوبة المقبولة (سواء داخل الأسرة الخاصة بالمرأة وخارجها) والأولويات البيئية.

وثمة مشكلة مهمة أيضا تتعلق بتقسيم الغذاء والرعاية الصحية وغير ذلك من تدابير داخل الأسرة. إن قدرا كبيرا رهن كيفية استخدام الأسرة لوسائلها الاقتصادية للوفاء بحاجات مختلف أعضاء الأسرة: الرجال والنساء والبنات والأولاد والأطفال والكبار والشيوخ والشباب(٩).

وجدير بالملاحظة أن ترتيبات المشاركة والاقتسام داخل الأسرة تحددها إلى مدى بعيد تقاليد مستقرة، وإن تأثرت أيضا بعوامل أخرى مثل الدور الاقتصادى للمرأة وتمكينها علاوة على منظومة القيم السائدة فى المجتمع(١٠). وطبيعى أن تعليم المرأة وتمكين الأنثى وتمتعها بحق الملكية لها دور مهم فى تطوير منظومة القيم والتقاليد الخاصة بالتقسيم داخل الأسرة. ويمكن أن تكون هذه "القسمات الاجتماعية" حاسمة للغاية بالنسبة للأنصبة والحظوظ الاقتصادية (من مثل الرفاه والحرية) الخاصة لمختلف أبناء الأسرة(١١).

وهذه العلاقة جديرة بأن نوليها مزيدا من الاهتمام فى سياق الفكرة العامة لهذا الكتاب. إن أفضل وسيلة لفهم المجاعات، كما سبق أن ذكرنا، فى ضوء خسارة الاستحقاق - انخفاض حاد فى الحرية الموضوعية لشراء الغذاء. إذ ربما يفضى هذا إلى انهيار فى كمية الغذاء الذى يمكن أن تشتريه وتستهلكه الأسرة. ويمكن أن تكون مشكلات التوزيع داخل الأسرة مشكلات خطيرة حتى أثناء ظروف المجاعة بيد أنها حاسمة بوجه خاص فى تحديد الحالة العامة ونقص الغذاء والجوع بين مختلف أفراد الأسرة حين يكون الفقر مزمنا. وهى حالة "عادية" فى كثير من المجتمعات. وجدير بالذكر أنه فى حالة اطراد مظهر عدم المساواة فى تقسيم الغذاء - وربما أيضا بالنسبة للصحة العامة - هنا تتجلى ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين فى صورة أكثر سفورا واستمرارية داخل المجتمعات الفقيرة المؤمنة بالتحيز ضد الأنثى.

ويتأثر هذا الانحياز ضد الأنثى بالوضع الاجتماعى والسلطة الاقتصادية للمرأة بعامة. وترتبط هيمنة الرجل النسبية بعدد من العوامل نذكر منها وضعه باعتباره "من يكسب قوت الأسرة" ومن ثم تفرض سلطته الاقتصادية احترامه من داخل الأسرة[١٢]. ويكشف الوجه الآخر للعملة عن دلائل قوية تؤكد أن المرأة حين تكتسب دخلا من خارج البيت فإن هذا يعزز الوضع النسبى لها حتى فيما يتعلق بتوزيع احتياجات البيت.

وإذا كانت المرأة تعمل ساعات طوال خارج البيت إلا أن عملها هذا لا يدر دخلا أو مكافأة ولهذا مصيره الإهمال غالبا عند حساب إسهامات كل من الرجل والمرأة فى تحقيق الرخاء المشترك للأسرة[١٣]. ولكن حين يكون عملها خارج البيت وتكتسب أجرا فإن مساهمتها فى رخاء الأسرة تغدو واضحة للعيان. كذلك تكون كلمتها مسموعة أكثر لأنها باتت أقل اعتمادا على الآخرين. ويبدو واضحا أيضا أن المكانة العالية للمرأة تؤثر فى الأفكار المتعلقة بحقوق الطفلة الأنثى. ولهذا فإن حرية المرأة فى التماس وشغل وظيفة خارج البيت يمكن أن تسهم فى الحد من الحرمان النسبى - والمطلق - للمرأة. ويبدو أن الحرية فى مجال ما (فى أن يكون من حقها العمل خارج البيت) تساعد على

ترسيخ الحرية فى المجالات الأخرى (تعزيز التحرر من الجوع والمرض والحرمان النسبى).

وهناك أيضا دلائل قوية على أن معدلات الخصوبة تتجه إلى الانخفاض كلما زاد مستوى تمكين المرأة. ولا غرابة فى هذا حيث أن حياة المرأة الشابة هى التى يتهددها خطر الحمل المتكرر وعبء تربية الأطفال. وإن كل ما من شأنه أن يعزز سلطة المرأة فى اتخاذ القرار، ويزيد من الاهتمام بمصالحها، يفضى بعامة إلى الحيلولة دون تكرار الحمل إلى ما فوق الطاقة. مثال ذلك تلك الدراسة المقارنة التى شملت ما يقرب من ثلاثمائة مقاطعة فى الهند. وكشفت هذه الدراسة عن أن تعليم المرأة وعمالتها أهم عاملين يؤثران فى خفض معدلات الخصوبة[١٤]. إن العوامل المؤثرة التى تساعد على تحرر المرأة (بما فى ذلك معرفة القراءة والكتابة والعمالة) تحدث فارقا كبيرا فى معدلات الخصوبة. وسوف أعود لهذه النقطة ثانية فى سياق تقييمى لطبيعة وحدة "المشكلة السكانية فى العالم". إن المشكلات العامة المتعلقة بازدحام البيئة بالسكان، وهى مشكلة يعانى منها الرجال والنساء، وثيقة الصلة بحرية المرأة وتحررها من الحمل المستمر وتنشئة الأطفال دون انقطاع، ذلك الداء الذى يهدد حياة النساء الشابات فى كثير من مجتمعات العالم النامى.

بقاء الطفل وفعالية المرأة :

تؤكد دلائل كثيرة على أن تعليم المرأة أو محو أميتها يفضى إلى خفض معدلات الوفيات بين الأطفال. ويتحقق هذا من خلال قنوات كثيرة لعل أكثرها مباشرة ما توليه الأمهات من اهتمام لرفاه أطفالها، والفرص المتاحة للأمهات حين يحترم المجتمع دورها كعنصر فاعل وتحظى بعوامل التمكين لتكون عاملا مؤثرا فى قرارات الأسرة فى هذا الاتجاه. ويبدو بالمثل أن تمكين المرأة يؤثر تأثيرا قويا فى خفض ظاهرة

الانحياز الجنوسى أو التمييز بين الجنسين من حيث فرص البقاء (والتى تظهر بخاصة ضد صغار البنات).

إن البلدان التى تسودها ظاهرة الانحياز الجنوسى - الهند وباكستان وبنجلاديش والصين وإيران وبلدان غرب آسيا، وبلدان شمال أفريقيا وغيرها - ترتفع فيها غالبا وفيات الإناث من الرضع والأطفال على عكس الحال فى أوروبا أو أمريكا أو أفريقيا جنوب الصحراء حيث إناث الأطفال يحظين بميزة بقاء واضحة. إن معدلات وفيات الذكور والإناث فى الهند من أعمار صفر - ٤ تكاد تكون متقاربة من حيث المتوسط للبلد فى مجموعه. ولكن نلحظ وجها شديد السلبية ثابتا بالنسبة للنساء فى المناطق التى تسودها تقاليد التمييز بين الجنسين ومنها غالبية الولايات فى شمال الهند[١٥].

وجدير بالإشارة هنا دراسة من أهم الدراسات عن هذه القضايا نجدها معروضة فى مساهمة إحصائية مهمة شارك فى اعددها كل من مامتا مورتى وآن كاترين جويو وجين دريز. وتتناول بيانات مستقاة من ٢٩٦ مقاطعة فى الهند تضمنها التعداد السكانى للهند عام ١٩٨١[١٦]. وتبعتها دراسات تكميلية أعدتها كل من مامتا مورتى وجين دريز وتتناول آخر الشواهد خاصة التعداد السكانى لعام ١٩٩١ والذى يؤكد بعامة الاكتشافات المبنية على أساس التعداد السكانى لعام ١٩٨١[١٧].

وفحصت هذه الدراسات طائفة من العلاقات السببية والمتداخلة وتشتمل المتغيرات موضوع الدراسة والتفسير معدلات الخصوبة ونسب وفيات الأطفال وكذلك الأضرار التى تلحق بالإناث من حيث بقاء الأطفال (وتعكس نسبة وفيات الإناث إلى الذكور خلال الفترة العمرية صفر - ٤) فى ضوء مقارنات بين المقاطعات. وترتبط هذه المتغيرات بعدد من المتغيرات الأخرى على مستوى المقاطعة متضمنة احتمالات التفسير مثل نسب معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، ومشاركة الإناث فى قوة العمل، وتوفر المرافق الطبية ونسبة المحرومين اجتماعيا من الامتيازات من بين السكان (من يعتبرهم المجتمع بمثابة طوائف وقبائل)[١٨].

ما هو الأثر الذى نتوقعه على بقاء ووفيات الأطفال فى ضوء المتغيرات التى يمكن أن تكون وثيقة الصلة بفعالية المرأة - وهى فى هذه الحالة مشاركة المرأة فى قوة العمل ومعرفتها القراءة والكتابة وكذا تعليمها؟ طبيعى أن نتوقع أن تكون الرابطة إيجابية تماما حين تعرف المرأة القراءة والكتابة أو تتعلم. وهذا ما أكدته الدراسة بقوة.

ولكن فى حالة مشاركة المرأة فى قوة العمل فقد اتجهت الدراسات التحليلية الاجتماعية والاقتصادية إلى تحديد عوامل مؤثرة فى اتجاهات مختلفة.

أولا، انخراط المرأة فى عمل مربح يدر عائدا له نتائج ايجابية كثيرة على دور المرأة كعنصر فاعل والذى يشتمل على مزيد من الاهتمام برعاية الطفل، ومزيد من القدرة على إعطاء الأولوية لرعاية الطفل فى القرارات المشتركة للأسرة. ثانيا نظرا لأن الرجال يبدون قدرا كبيرا من الإحجام عن المشاركة فى الأعمال الروتينية المنزلية فإنه سيكون عسيرا على المرأة الوفاء برغبة الأسرة المتزايدة فى إعطاء الأولوية لرعاية الطفل حيث أن المرأة تكون رازحة تحت وطأة أعمال البيت علاوة على عملها خارج البيت أو هكذا تكون المحصلة النهائية فى الاتجاه الآخر. والملاحظ أن دراسة مورتى والآخرين لتحليل البيانات الهندية على مستوى المقاطعات لم تقدم أى نمط مهم ومحدد عن الرابطة بين عمل المرأة فى الخارج وبقاء الأطفال(١٩).

وتبين فى المقابل أن معرفة الأنثى للقراءة والكتابة لها تأثير مهم إحصائيا وواضح الدلالة فى خفض نسبة وفيات من هم دون الخامسة من العمر حتى بعد المقابلة بمحو أمية الرجل. ويتسق هذا تماما مع البراهين المتزايدة التى تؤكد العلاقة الوثيقة بين محو أمية الإناث وبقاء الأطفال فى كثير من بلدان العالم وخاصة فى المقارنات بين البلدان(٢٠).

وهناك قضية أخرى تتعلق بالانحياز الجنوسى (التمييز بين الجنسين) فى بقاء الأطفال (مقابل إجمالى الأطفال). واتضح بالنسبة لهذه المتغيرات معدل مشاركة الأنثى فى قوة العمل ونسبة معرفة القراءة والكتابة لهما معا آثار قوية جدا لتحسين الأضرار

التى تحيق بالأنثى من حيث بقاء الأطفال. إذ تبين أن ارتفاع مستويات محو أمية الأنثى ومشاركتها فى القوة العاملة يقترنان على نحو وثيق بانخفاض مستوى الأضرار النسبية للأنثى فيما يتعلق ببقاء الأطفال. ونجد فى المقابل أن المتغيرات ذات الصلة بالمستوى العام للتنمية والتحديث ليس لها آثار إحصائية مهمة أو أنها لا تفيد حتى يمكن لنا أن نقول أن التحديث (إذا لم يقترن بتمكين المرأة) يمكن أن يقوى، لا أن يُضعِف، الانحياز الجنوسى بالنسبة لبقاء الأطفال. ويصدق هذا على أمور من بينها التوسع الحضرى ومحو أمية الذكور وتوفر المرافق الطبية ومستوى الفقر (حيث مستويات الفقر المرتفعة مقترنة بارتفاع معدلات الإناث ـ الذكور بين الفقراء). وتبين حتى الآن أن ثمة رابطة إيجابية قائمة فى الهند بين مستوى التنمية وانخفاض الانحياز الجنوسى فى مجال البقاء. ويبدو أن هذا يتحقق أساسا بفضل متغيرات ترتبط مباشرة بفعالية المرأة مثل محو أمية المرأة ومشاركة الأنثى فى قوة العمل.

وحرى بنا أن نضيف تعليقا آخر بشأن تعزيز فعالية المرأة عن طريق مزيد من تعليم الأنثى. تشير تحليلات مورتى وجويو ودريز إلى أن محو أمية الأنثى له من الناحية الكمية أثر كبير جدا على وفيات الأطفال. إنه عامل قوى جدا كمؤثر يؤدى إلى خفض وفيات الأطفال، وهو فى هذا الصدد أقوى كثيرا من المتغيرات الأخرى التى تعمل فى الاتجاه نفسه. مثال ذلك أنه إذا ظلت المتغيرات الأخرى ثابتة فإن مجرد زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الإناث لنفترض من ٢٢ بالمائة (وهذا هو الرقم الفعلى فى الهند عام ١٩٨١م) إلى ٧٥ بالمائة فإن هذا يؤدى إلى خفض القيمة المتوقعة للوفيات للذكور والإناث معا ممن هم دون الخامسة من العمر من ١٥٦ فى الألف (مرة أخرى هذا هو الرقم الفعلى عام ١٩٨١م إلى ١١٠ فى الألف.

والملاحظ أن التأثير القوى لمحو أمية الأنثى يكشف عن وجوه اختلاف واضحة إزاء الأدوار غير الفاعلة نسبيا لمظاهر أخرى مثل محو أمية الذكور أو خفض الفقر العام كأداتين لخفض وفيات الأطفال. إذ تبين أن زيادة محو أمية الذكور إلى أكثر من

المدى نفسه (أى من ٢٢ إلى ٧٥ بالمائة) تؤدى فقط إلى خفض الوفيات للأطفال دون الخامسة من ١٦٩ فى الألف إلى ١٤١ فى الألف. وتبين أيضا أن خفض ٥٠ بالمائة من احتمالات حدوث الفقر (من المستوى الفعلى لعام ١٩٨١) يؤدى فقط إلى خفض القيمة المتوقعة لوفيات دون الخامسة من ١٥٦ فى الألف إلى ١٦٣ فى الألف.

وهنا وللمرة الثانية تبدو الرسالة كالآتى: إن بعض المتغيرات ذات الصلة بفعالية المرأة (وهى هنا محو أمية الإناث) غالبا ما يكون لها دور أهم كثيرا للنهوض ودعم الرفاه الاجتماعى (خاص بقاء الأطفال) من متغيرات أخرى ذات صلة بالمستوى العام للوفرة فى المجتمع. وهذه اكتشافات ذات دلالات عملية مهمة[٢١]. ويمكن التأثير فى كلا النمطين من المتغيرات عن طريق العمل الاجتماعى النشط وإن كان كل منهما يستلزم صيغا مختلفة من التدخل العام.

الفعالية والتحرير وخفض الخصوبة :

كذلك يعتبر دور المرأة كعنصر فاعل مهم أيضا لخفض معدلات الخصوبة. إن النتائج الضارة لارتفاع معدلات المواليد تنطوى على إنكار للحريات الموضوعية - من خلال الإصرار على اطراد الحمل وتربية الأطفال - وهو إنكار مفروض تقليديا على المرأة الآسيوية والأفريقية. ونتيجة لهذا نجد رابطة وثيقة بين رفاه المرأة وفعاليتها من أجل إحداث تغيير فى نمط الخصوبة. ولهذا ليس لنا أن ندهش حين نعرف أن حالات خفض معدلات المواليد أعقبت فى الغالب تعزيز مكانة المرأة وسلطتها.

وتنعكس هذه الروابط فى التباينات الظاهرة بين المقاطعات من حيث إجمالى معدل الخصوبة فى الهند. وإذا استعرضنا جميع المتغيرات الواردة فى الدراسة التحليلية لكل من مورتى وجويو ودريز نجد أن المتغيرات الوحيدة التى لها نتيجة مهمة إحصائيا بشأن الخصوبة هى معرفة الإناث للقراءة والكتابة ومشاركتهن ضمن قوة

العمل. ونعود لنقول إن أهمية فعالية المرأة تظهر قوية فى هذه الدراسة التحليلية خاصة عند مقارنتها بالآثار الأضعف لمتغيرات ذات صلة بالتقدم الاقتصادى العام.

ويظهر الترابط السلبى بين محو أمية الأنثى والخصوبة أمرا مؤكدا تجريبيا فى مجمل الصورة[٢٢]. وتأكدت ملاحظة هذه الروابط على نطاق واسع فى أقطار أخرى أيضا ومن ثم لا غرابة إذ تظهر فى الهند كذلك. إن عزوف المرأة المتعلمة عن أن تكون مغلولة اليد باستمرار من أجل رعاية وتربية الأطفال له دور مهم فى إحداث هذا التغيير. ويساعد التعليم أيضا على توسيع أفق الرؤية كما يساعد على مستوى شئون الدنيا على نشر المعارف الخاصة بتنظيم الأسرة. وطبيعى أن تنزع المرأة المتعلمة إلى أن تتمتع بحرية أكبر فى ممارستها لفعاليتها عند اتخاذ قرارات أسرية فى أمور من بينها الخصوبة والوضع.

وجدير بنا هنا الاهتمام بحالة أكثر ولايات الهند تقدما وأعنى بها ولاية كيرالا نظرا لما أحرزته من نجاح مميز فى خفض معدلات الخصوبة استنادا إلى فعالية المرأة. إذ بينما لا يزال إجمالى نسبة الخصوبة فى كل الهند أعلى من ٣,٠ فإن هذه النسبة فى كيرالا الآن آخذه فى الانخفاض كثيرا إلى ما دون "مستوى الاستبدال" (حوالى ٢,٠ أى حوالى طفلين لكل زوجين) إذ بلغت ١,٧ وهى نسبة أقل كثيرا من نظيرتها فى الصين وهى ١,٩. ولقد كان لارتفاع مستوى تعلم المرأة فى كيرالا أثرا كبيرا فى إحداث خفض واضح فى معدل المواليد. وحيث أن فعالية الأنثى ومحو أميتها لهما أهمية أيضا لخفض نسب الوفيات فإن هذا طريق آخر غير مباشر يمكن أن تساعد من خلاله فعالية المرأة لخفض نسب المواليد. وثمة دلائل على أن خفض نسب الوفيات، خاصة وفيات الأطفال، يسهم فى خفض معدلات الخصوبة. وتميزت كيرالا أيضا بعدد من القسمات الأخرى المتعلقة بتمكين وفعالية المرأة من بينها الإقرار على نطاق واسع بحقوق الملكية للمرأة والتى يحظى بها قطاع واسع ومؤثر فى المجتمع[٢٣]. ولا تزال هناك فرصة فى كتابنا هذا لمزيد من سبر غور هذه الروابط بالإضافة إلى كشف ارتباطات سببية أخرى محتملة.

دور المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا :

شواهد كثيرة تؤكد أن المرأة حين تتهيأ لها الفرص التى يستأثر بها الرجل لن تكون أقل نجاحا فى الاستفادة من هذه التسهيلات التى زعم الرجال أنها حكر عليهم على مدى القرون. وحدث أن شغلت المرأة أعلى المناصب السياسية فى كثير من البلدان النامية ولكن فقط فى ظروف خاصة - تتعلق غالبا بوفاة زوج أو أب له قوة أو سلطان - وإذا كان التاريخ الحديث عن دور المرأة فى شغل مناصب القمة والقيادة يعترف بما أنجزته فى سرى لانكا أو الهند أو بنجلاديش أو باكستان أو الفلبين أو بورما أو اندونيسيا إلا انه لا تزال بنا حاجة إلى أن نولى اهتماما أكبر للدور الذى يمكن أن تؤديه المرأة - إذا ما سنحت لها الفرصة - على المستويات المختلفة للأنشطة السياسية والمبادرات الاجتماعية[٢٤].

وإن أثر نشاطات المرأة على الحياة الاجتماعية يمكن أن يكون بالمثل واسع النطاق. ويحدث أحيانا أن تكون الأدوار معروفة جيدا أو متوقعة مقدما أو هى بسبيلها إلى ذلك (أثر تعليم المرأة إلى خفض معدلات الخصوبة والذى سبقت مناقشته يعتبر خير مثال فى هذا الصدد). ولكن هناك أيضا روابط أخرى بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل. ويتناول أحد الفروض المهمة العلاقة بين نفوذ الرجل وشيوع جرائم العنف. وواقع الحال أن غالبية جرائم العنف فى العالم يرتكبها الرجال، وهذه مسألة معروفة للجميع. ولكن هناك مؤثرات سببية محتملة لم تحظ بعد بالاهتمام اللازم.

وثمة اكتشاف إحصائى مهم فى الهند يتعلق بالتباينات الواسعة فيما بين المقاطعات والتى تكشف عن علاقة قوية وغاية فى الأهمية إحصائيا بين نسبة الإناث - الذكور فى السكان وندرة جرائم العنف. ولحظ باحثون كثيرون الرابطة العكسية بين معدل جرائم القتل ونسب الإناث - الذكور بين السكان. وتوجد تفسيرات بديلة لما تشتمل عليه من عمليات سببية[٢٥]. بحث البعض عن تفسيرات سببية تمتد من حدوث جرائم العنف لتربطها بالإغراق فى تفضيل الأبناء (إذ يكون مهيأ أكثر للتصدى لمجتمع

يتسم بالعنف) بينما أرجع البعض الظاهرة إلى غلبة وجود المرأة (أقل ميلا إلى العنف) مما يفضى إلى انخفاض معدل الجريمة[٢٦]. ويمكن أن نجد عاملا ثالثا يربط كليهما بجريمة العنف والهيمنة الذكورية فى نسبة الجنس. وهنا قضايا كثيرة بحاجة إلى فرز، ولكن أهمية الجنوسة (التمييز الثقافى الاجتماعى بين الجنسين) وأثر فعالية المرأة مقابل الرجل يتعذر إغفالها بموجب أى تفسيرات بديلة.

وإذا انتقلنا الآن إلى الأنشطة الاقتصادية نلحظ أن مشاركة المرأة يمكن أن تحدث فارقا كبيرا. إن أحد أسباب الانخفاض النسبى فى إمكانية وصولها إلى الموارد الاقتصادية. والملاحظ أن ملكية المرأة للأرض ولرأس المال فى البلدان النامية يتجه إلى الانحياز الشديد لصالح الذكور من أفراد العائلة. إذ كم هو عسير على المرأة أن تبدأ مشروع أعمال حتى وإن كان حجمه شديد التواضع وذلك بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة.

ومع هذا نجد دلائل كثيرة جدا على أن التنظيمات الاجتماعية كلما انطلقت من الممارسة المعيارية التى تحبذ ملكية الذكر فإن المرأة يمكنها أن تحقق نجاحا كبيرا حين تكون لها السيطرة على مشروع الأعمال أو المبادرة الاقتصادية. وواضح أيضا أن ناتج مشاركة المرأة لا يقتصر فقط على توليد دخل للمرأة بل يحقق كذلك منافع اجتماعية هى نتاج تعزيز مكانة المرأة واستقلالها (بما فى ذلك خفض نسبة الوفيات ونسبة الخصوبة). ولهذا فإن مشاركة المرأة اقتصاديا هو مكافأة جديرة بها (وما يقترن بها من خفض للانحياز الجنوسى فى معاملة المرأة عند اتخاذ قرارات أسرية) وعامل قوى يؤثر فى التغيير الاجتماعى بعامة.

وخير مثال هنا ذلك النجاح الملحوظ الذى أحرزه بنك جرامين فى بنجلاديش. إن الحركة الخيالية للائتمان الصغير التى قادها محمد يونس استهدفت القضاء على الأضرار التى تعانى منها المرأة بسبب المعاملة التمييزية فى سوق الائتمان الريفى وذلك ببذل جهد خاص يوفر الائتمان اللازم للمقترضات من النساء. وكانت النتيجة أن

نسبة كبيرة جدا من النساء أصبحن عميلات لبنك جرامين. وسجل البنك نسبة عالية جدا من السداد (تقارب ٩٨ بالمائة). وهذا الوضع ليس مقطوع الصلة بطريقة استجابة النساء للفرص التى أتاحها لهن البنك وتوقعاتهن بضمان استمرار هذه التنظيمات[٢٧]. ونجد وصفا مماثلا آخر فى بنجلاديش حين وضع بنك براك BRAC تحت قيادة رائد حالم آخر وهو فضل حسن عابد ثقته فى مشاركة المرأة[٢٨]. وجدير بالذكر أن هذه الحركات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فى بنجلاديش حققت نتائج ايجابية كثيرة ليست قاصرة على "الصفقات" التى حصلت عليها النساء، بل وأيضا وبفضل فعالية المرأة ـ إحداث تحولات كبيرة فى المجتمع. مثال ذلك أن الانخفاض الحاد فى معدل الخصوبة الذى شهدته بنجلاديش فى السنوات الأخيرة يرتبط بوضوح بالتزايد المطرد فى مشاركة المرأة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية. هذا علاوة على توفر الكثير من المرافق الخاصة بتنظيم الأسرة حتى داخل ريف بنجلاديش[٢٩].

مجال آخر يتفاوت فيه مستوى مشاركة المرأة فى الشئون الاقتصادية، وهو الأنشطة الزراعية ذات الصلة بملكية الأرض. لوحظ هنا أيضا أن الفرص الاقتصادية التى تهيأت للمرأة كان لها تأثير حاسم على تنشيط الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية ذات الصلة. والحقيقة، كما يقال أن ملكية المرأة لفدان واحد يمكن أن يؤثر كثيرا على مبادرة المرأة وعلى انخراطها فى نجاح المشروع مما يكون له نتائج بعيدة المدى على ميزان السلطة الاقتصادية والاجتماعية بين الرجل والمرأة[٣٠]. وتبرز للعيان قضايا مماثلة عند محاولة فهم دور المرأة فى التطويرات البيئية خاصة ما يتعلق منها بالحفاظ على الموارد الطبيعية (مثل الأشجار) التى لها صلة وثيقة مميزة بحالة المرأة وعملها[٣١].

إن تمكين المرأة إحدى القضايا المحورية فى عملية تنمية وتطوير بلدان كثيرة فى عالم اليوم. وتتضمن العوامل ذات الصلة بتعلم المرأة ونمط الملكية الخاصة بها وفرصها للعمل وأنشطة سوق العمالة[٣٢]. وإذا تجاوزنا هذه المتغيرات "الكلاسيكية"

نجد أن من بين هذه العوامل أيضا طبيعة تنظيمات العمالة واتجاهات الأسرة والمجتمع بالمعنى الواسع إزاء أنشطة المرأة الاقتصادية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تشجع أو تحول دون التغيير فى هذه الاتجاهات(٣٣). ونذكر هنا دراسة رائعة كتبتها نايلة كبير عن عمل المرأة البنجلاديشية ومشاركتها الاقتصادية فى دهاكا ولندن. وتوضح هذه الدراسة أن اطراد أو انقطاع تنظيمات الماضى إنما تؤثر فيه بقوة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية العاملة فى البيئة المحلية(٣٤). إن الفعالية المتغيرة للمرأة هى أحد الوسائط الكبرى للتغير الاقتصادى والاجتماعى، وإن تحديدها وكذا نتائجها المترتبة عليها أمر وثيق الصلة بالقسمات المحورية المميزة لعملية التنمية(٣٥).

ملاحظة ختامية :

التركيز على دور فعالية المرأة له تأثيره المباشر على رفاه المرأة وإن تجاوز مداه هذا الحد. وحاولت فى هذا الباب أن أستكشف التمييز - والعلاقات المتداخلة - بين الفعالية والرفاه. واستطردت لأوضح مدى وقوة فعالية المرأة خاصة فى مجالين محددين: (١) فى سبيل دعم بقاء الطفل، و(٢) فى المساعدة على خفض معدلات الخصوبة. وجميع هذه القضايا لها أهمية من حيث التنمية تتجاوز حدود السعى من أجل رفاه الأنثى. هذا على الرغم من أن رفاه الأنثى - كما رأينا - متضمن فيها على نحو مباشر وله دور وسيطى حاسم لتعزيز هذه الإنجازات العامة.

يصدق الشىء نفسه على مجالات أخرى كثيرة اقتصاديا وسياسيا وإنشطة اجتماعية تتباين من الائتمان الريفى والأنشطة الاقتصادية من ناحية إلى الإثارة السياسية والحوارات الاجتماعية من ناحية أخرى(٣٦). ويعتبر المدى الواسع لفعالية المرأة واحدا من المجالات التى أغفلتها كثيرا دراسات التنمية ومطلوب بإلحاح تصحيح الوضع. ولا أعتقد أن ثمة ما هو مهم اليوم فى الاقتصاد السياسى للتنمية مثل الإقرار الملائم لمشاركة المرأة وقيادتها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا فى حقيقة الأمر جانب حاسم فى "التنمية باعتبارها حرية".

هوامش

الفصل الثامن: فعالية المرأة والتغير الاجتماعي

١ - ناقشت هذه المسألة في أعمال سابقة لي، من بينها: "Economics and the Family," Asian Development Review 1 (1983).

٢ - ورقة بحث لي بعنوان: "Well-Being, Agency and Freedom; The Dewey Lectures 1984," Journal of Philosophy 8z (April 1985), تبحث التمايز الفلسفي بين "درجات الفعالية" و"وجه الرفاه" للشخص، وتحاول تحديد الدلالات العملية بعيدة المدى لهذا التمايز مع تطبيقه على مجالات كثيرة مختلفة.

٣ - تقديرات إحصائية بديلة عن مدى "زيادة الوفيات" للمرأة في بلدان كثيرة في آسيا وشمال أفريقيا، ناقشتها في كتابي: Resources, Values and Development (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984).

٤ - توجد دراسات غزيرة عن هذا. وإن محاولاتي لتحليل واستخدام الشواهد المتاحة يمكن الاطلاع عليها في "الجنوسة والصراع التعاوني"، ١٩٩٠ .

٥ - ناقشت هذه القضايا في كتابي: Resources, Values and Development (1984), "Gender and Cooperative Conflict" (1990), وثمة دراسة رائدة في هذا المجال معروضة في: Ester Boserup's classic work, Women's Role in Economic Development (London: Alien & Unwin, 1971). والدراسات الأخيرة عن عدم المساواة بين الجنسين في عديد من البلدان النامية تتضمن عددا من الدراسات المهمة والمفيدة عن الأنماط المختلفة لتحديد المتغيرات.

٦ - التقسيمات بين الجنسين داخل الأسرة تجرى دراستها أحيانا وكأنها "مشكلات مساومة". وتتضمن الدراسات في هذا الشأن، من بين مساهمات كثيرة، كتبا مثل: Marilyn Manser and Murray Brown, "Marriage and Household Decision Making: A Bargaining Analysis," International Economic Review 21 (1980).

٧ - انظر في هذا: Okin, Justice, Gender, and the Family (1989); Dreze and Sen, Hunger and Public Action (1989).

٨ - بدأت القضيةحين حظيت باهتمام كبير في الهند. انظر: Asoke Mitra, Implications of Declining Sex Ratios in India's Population (Bombay: Allied Publishers, 1980).

٩ - انظر في هذا: Tinker, Persistent Inequalities (1990). وورقتي في هذه المجموعة ("الجنوسة والصراع التعاوني") تتناول المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التقسيمات داخل

الأسرة، وتناقش لماذا تختلف التقسيمات كثيرا جدا بين الأقاليم (مثال ذلك الانحياز ضد الأنثى فى جنوب وغرب آسيا، وفى شمال أفريقيا، وفى الصين اقوى منه فى أفريقيا جنوب الصحراء أو فى جنوب شرق آسيا)، وكذلك داخل مجالات مختلفة فى البلد الواحد (مثال ذلك الانحياز الجنوسى على هذا المستوى قوى جدا فى بعض ولايات الهند مثل البنجاب وأوتار براديش ويكاد يختفى فى كيرالا). وتوجد أيضا روابط وثيقة بين المؤثرات المختلفة على الوضع النسبى للمرأة مثل تلك التى تربط الحقوق الشرعية والتعليم الأساسى (حيث أن استخدم التدابير الشرعية وثيق الصلة بالقدرة على القراءة والكتابة). انظر: Salma Sobhan, Legal Status of Women in Bangladesh (Dhaka: Bangladesh Institute of Legal and International Affairs, 1978).

١٠- دور التقسيمات على اساس التمييز بين الجنسين فى المشاركة فى الجوع، درسه دراسة متميزة: Megan Vaughan, The Story of an African Famine: Hunger, Gender and Politics in Malawi (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

١١ - نوقشت بعض هذه القضايا فى السياق المحدد للهند مع مقارنات داخل وخارج الهند فى: Dreze and Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (1995).

١٢ - انظر دراستى: "Gender and Cooperative Conflict," in Tinker, Persistent Inequalities (1990).

١٣ - انظر: L. Beneria, ed., Women and Development: The Sexual Division of Labor in Rural Societies (New York: Praeger, 1982).

١٤ - انظر: Mamta Munhi, Anne-Catherine Guio and Jean Dreze, "Mortality, Fertility and Gender Bias in India: A District Level Analysis," Population and Development Review 21 (December 1995). يمكن يقينا إثارة تساؤلات بشأن اتجاه التعليل فى العلاقات المحددة - مثال ذلك ما إذا كان محو أمية المرأة يؤثر على مكانة وموقف المرأة فى الأسرة، أو ما إذا كان وضع المرأة فى مستوى رفيع يحفز الأسرة على إلحاق البنات بالمدرسة. ويمكن أيضا أن يوجد إحصائيا عامل ثالث يربط بين الاثنين. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن غالبية الأسر - حتى المتخلفة منها اجتماعيا - فى الهند - تفضل كثيرا تعليم أطفالها، بما فى ذلك البنات. ويشير مسح مهم إلى أن نسبة الأبوين اللذين يريان من المهم إلحاق البنات بالمدارس حتى فى أقل الولايات حظا من التعليم الأنثوى ما يلى: ٨٥ بالمائة فى راجاستان، ٨٨ بالمائة فى بيهار، و٩٢ بالمائة فى أوتار براديش، و٩٣ بالمائة فى مادهيا براديش. ويظهر أن الحاجز الأساسى دون تعليم البنات هو عدم وجود مدارس ملائمة قريبة.

١٥ - يشير تعداد السكان فى الهند عام ١٩٩١ إلى أن نسبة الوفيات فى الألف فى الأعمار من صفر - ٤ كانت ٢٥.٦ من الذكور، ٢٧.٥ من الإناث عليمستوى كل الهند. وكانت نسبة وفيات الإناث فى هذه المجموعة العمرية أدنى من نسبة وفيات الذكور فى أندهار براديش وآسام، وهيماشال براديش وكيرالا وتاميل نادو، ولكنها أعلى فى كل الولايات الهندية الأخرى. وكانت حالة الأنثى غير مواتية بشكل واضح جدا فى بيهار وهاريانا ومادهيا براديش.

١٦ - Murthi, Guio and Dreze, "Mortality, Fertility and Gender Bias in India" (1995).

١٧ - Jean Dreze and Mamta Murthi, "Female Literacy and Fertility: Recent Census Evidence from India," Cambridge, U.K., 1999.

١٨ – لم تتوفر على ما يبدو بيانات كاملة مع تباينات ملائمة بين المقاطعات بحيث تفي بدراسة اثر الأشكال المختلفة لحقوق الملكية، التى تبدو متماثلة نسبيا فى الهند. ونجد على اساس متفرد مقالا قويا ونوقش كثيرا خاص بكل من نيرس وكيرالا، إذ بها ميراث على أساس نسب الأم منذ زمن طويل (وهذا اقتران يؤكد ولا يناقض الأثر الإيجابى لحقوق الملكية الخاصة بالأنثى على بقاء الطفل بوجه عام وبقاء إناث الأطفال بوجه خاص.

١٩ – هناك على مايبدو رابطة إيجابية بين مشاركة الأنثى فى قوة العمل ونسبة الوفيات دون الخامسة، بيد أن هذه الرابطة ليست مهمة إحصائيا.

٢٠ – انظر من بين مساهمات أخرى هامة كثيرة: J. C. Caldwell, "Routes to Low Mortality in Poor Countries," Population and Development Review n (1986).

٢١ – ناقشنا هذا باستفاضة فى كتابى بالاشتراك مع جين دريز: India: Economic Development and Social Opportunity (1995).

٢٢ – المصادر المختلفة للدليل على هذا كانت موضوع دراسة نقدية فاحصة وليس غريبا أن تظهر الدراسات التجريبية المختلفة بقوة فى هذه الدراسات. انظر الأطر النقدية لهذه القضية فى: Caroline H. Bledsoe, John B. Casterline, Jennifer A. Johnson-Kuhn and John G. Haaga, eds., Critical Perspectives on Schooling and Fertility in the Developing World (Washington, D.C.: National Academy Press, 1999).

٢٣ – انظر فى هذا الشأن دراستى: "Population: Delusion and Reality," New York Review of Books, September 22, 1994.

٢٤ – United Nations, ESCAP, Integration of Women's Concerns into Development Planning in Asia and the Pacific (New York: United Nations, 1997), وأخص بالذكر ورقة بحث رحمان سبحان وكذا المراجع الواردة معها. وترتبط القضايا العملية على نحو وثيق بالمفهوم الاجتماعى عن دور المرأة فى المجتمع، وبهذا يصيب بؤرة الاهتمام لدراسات الحركة النسائية. وتوجد مجموعة واسعة من أوراق البحث (من بينها دراسات كثيرة كلاسيكية) فى كتاب Susan Moller Qkin and Jane Mansbridge, eds., Feminism (U.K.: Edward Elgar, 1994).

٢٥ – تفسيرات هذه الاكتشافات المهمة يمكن أن تستدعى عوامل ثقافية وكذا عوامل اقتصادية واجتماعية. وإذا كان النقاش الموجز هنا يتركز على الجانب الأخير، إلا أن هناك روابط واضحة بالمسائل النفسية والقيمية التى أثارها من يرون أن ثمة تباينا جنوسيا أساسيا فى الأخلاق والمواقف، ومن أبرز هؤلاء كارول جيليجان. ويمكن أن نولى اهتماما بواقع أن أبرز مظاهر إصلاح السجن البشرى فى الهند إنما هو وليد هذه التنشئة النادرة أعنى قائدة سجن للنساء، كيران بيدى. ونقرأ تفسيرها للتغيير الجذرى، والمعارضة التى واجهتها فى كتابها: Kiran Bedi, It's Always Possible: Transforming One of the Largest Prisons in the World (New Delhi: Sterling, 1998).

٢٦ – يدافع أولدنبرج عن الفرض الأول، ولكن انظر أيضا: Arup Mitra, "Sex Ratio and Violence: Spurious Results," Economic and Political Weekly, January 2-9 1993.

٢٧ – عامل آخر هو استخدام المسئولية الجماعية من أجل التماس نسبة أعلى للسداد.

٢٨ – انظر: Catherine H. Lovell, Breaking the Cycle of Poverty: The BRAC Strategy (Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1992.).

٢٩ – انظر: John C. Caldwell, Barkat-e-Khuda, Bruce Caldwell, Indrani Pieries and Pat Caldwell, "The Bangladesh Fertility Decline: An Interpretation," Population and Development Review 15 (1999).

٣٠ – انظر: Agarwal, A Field of One's Qwn (1995).

٣١ – انظر: Henrietta Moore and Megan Vaughan, Cutting Down Trees: Gender, Nutrition and Agricultural Change in the Northern Province of Zambia, 1590-1990 (Portsmouth, N.H.: Heinemann, 1994).

٣٢ – المشكلات التى يتعين على المرأة التغلب عليها فى سوق العمل وفى العلاقات الاقتصادية فى المجتمع كثيرة جدا حتى فى اقتصادات السوق المتقدمة.

٣٣ – هنا خطر التبسيط المخل عند النظر إلى قضية فعالية المرأة أو استقلالها الذاتى فى ضوء صيغ ومعادلات تركز على علاقات إحصائية بسيطة ذات متغيرات مثل محو أمية الإناث أو العمالة.

٣٤ – انظر: Naila Kabeer, "The Power to Choose", University of Sussex, 1998.

٣٥ – دور المرأة المتغير (والآثار بعيدةالمدى لهذا) فى الهند منذ الاستقلال ناقشته مجموعة أوراق مهمة أشرف على تحريرها: Bharari Ray, From Independence towards Freedom (Delhi: Oxford University Press, 1999).

٣٦ – تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٥، (نيويورك) - يعرض بحثا مقارنا بين البلاد عن فوارق الجنوسة فى القيادات الاجتماعية والسياسية وقطاع الأعمال، علاوة على تقرير عن عدم المساواة بين الجنسين فى ضوء مؤشرات أكثر تقليدية.

٩

السكان والغذاء والحرية

العصر الراهن لا تعوزه الأحداث المروعة والمثيرة للاشمئزاز، غير أن استمرار حالة الجوع واسعة النطاق فى عالم يتوفر فيه قدر غير مسبوق من الرخاء يعتبر من أسوأ تلك الأحداث. المجاعات تدهم الكثير من البلدان بقسوة مثيرة "شراسة تفوق ضراوة الغضب عشر مرات، ورعب كأنه الجحيم" (إذا استعرنا كلمات جون ميلتون). زد على هذا أن الجوع الشامل المتوطن يتسبب فى بؤس عظيم ترزح تحته أنحاء كثيرة من العالم - يصيب بالوهن الملايين، ويقتل أعدادا غفيرة منهم بانتظام تثبته الإحصاءات. وإن ما يجعل هذا الجوع المستشرى أكثر من مأساة أو تراجيديا هو طريقتنا فى قبوله والتسامح معه وكأنه جزء من طبيعة العالم الحديث، وكأننا نعيش تراجيديا هى القدر ولا سبيل لاتقائها.

وسبق أن دفعت ضد الحكم على طبيعة وشراسة مشكلات الجوع ونقص الغذاء والمجاعات بالتركيز فقط على المنتج من الغذاء.ولكن يجب أن يكون المنتج من الغذاء عاملا واحدا فقط من بين المتغيرات التى يمكنها، من بين أمور أخرى، أن تؤثر فى مدى انتشار الجوع. وأكثر من هذا أن السعر الذى يمكن أن يشترى به المستهلكون الغذاء سوف يؤثر فيه حجم المنتج من الغذاء. علاوة على هذا فإننا حين نفكر فى مشكلات الغذاء على مستوى الكوكب (وليس على المستوى المحلى القومى) لا نجد، كما هو واضح، أى فرصة للحصول على الغذاء عن طريق خارج "الاقتصاد". ولهذه الأسباب يشيع الخوف من أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء آخذ فى التناقص فى العالم، وهو خوف لا يمكن أن نرفضه دون تفكير أو تدبير.

ولكن هل لهذا الخوف ما يبرره؟ هل المنتج الغذائى العالمى يتناقص قياسا إلى تعداد السكان فى العالم، وكأننا نرى "سباقا" بين الاثنين؟ إن الخوف من أن هذا تحديدا هو ما يحدث، أو وشيك الوقوع، بدا راسخا على الرغم من عدم توفر دليل قوى نسبيا يؤكده. ونذكر على سبيل المثال أن مالتوس توقع قبل قرنين أن إنتاج الغذاء يخسر السباق، وان كوارث مروعة ستحدث جراء اختلال التوازن فى "التناسب بين الغذاء والزيادة الطبيعية للسكان". وكان مقتنعا تماما فى عالمه، عالم أواخر القرن الثامن عشر، أن "الفترة التى يتجاوز فيها عدد الناس قدرة وسائلهم لتوفير مقومات الرزق حلت بنا من زمان"[1]. ولكن العالم زاد قرابة ستة أمثال ما كان عليه منذ أن نشر مالتوس كتابه الأول الشهير "مقال عن السكان" عام ١٧٩٨، ومع هذا فإن نصيب الفرد من إنتاج واستهلاك الغذاء أعلى كثيرا عما كان عليه أيام مالتوس. وحدث هذا مقترنا بزيادة غير مسبوقة بوجه عام فى مستويات المعيشة.

بيد أن خطأ مالتوس الشديد فى تشخيصه للزيادة السكانية المفترضة فى عصره، وتكهنه بشأن النتائج المروعة المترتبة على النمو السكانى لا يعنى أن جميع المخاوف المتعلقة بموضوع الزيادة السكانية لابد وأنها فى جميع الأزمان خاطئة. ولكن ماذا عن الحاضر؟ هل إنتاج الغذاء فى سبيله حقيقة لأن يخسر السباق مع النمو السكانى؟ يعرض الجدول ١-٩ مؤشرات عن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى (على أساس إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) للعالم إجمالا ولبعض المناطق الرئيسية على أساس متوسطات ثلاث سنوات (تفاديا للوقوع فى الخطأ نتيجة التقلبات السنوية). ويمثل متوسط الأعوام ١٩٧٩-١٩٨١ سنة الأساس (١٠٠). وتمتد قيم المؤشر حتى عامى ١٩٩٦-١٩٩٧ . (وإضافة أرقام عام ١٩٩٨ لا تغير شيئا من الصورة الأساسية). والملاحظ أن الأمر ليس قاصرا على عدم وجود انخفاض حقيقى فى نصيب الفرد من منتج الغذاء فى العالم (وإنما العكس تماما)، بل إن أكبر الزيادات

فى نصيب الفرد موجودة فى أكثر المناطق كثافة سكانية فى العالم الثالث (خاصة الصين والهند وبقية آسيا).

جدول ١-٩ مؤشرات نصيب الفرد من إنتاج الغذاء حسب الأقاليم

الأقاليم	١٩٧٦/١٩٧٤	١٩٨١/١٩٧٩	١٩٨٦/١٩٨٤	١٩٩٦/١٩٩٤	١٩٩٧/١٩٩٦
العالم	٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠٤,٤	١٠٨,٤	١١١,٠
أفريقيا	١٠٤,٩	١٠٠,٠	٩٥,٤	٩٨,٤	٩٦,٠
آسيا	٩٧,٧	١٠٠,٠	١١١,٦	١٣٨,٧	١٤٤,٣
الهند	٩٦,٥	١٠٠,٠	١١٠,٧	١٢٨,٧	١٣٠,٥
الصين	٩٠,١	١٠٠,٠	١٢٠,٧	١٧٧,٧	١٩٢,٣
أوروبا	٩٤,٧	١٠٠,٠	١١٧,٢	١٠٢,٣	١٠٥,٠
شمال ووسط أمريكا	٩٠,١	١٠٠,٠	٩٩,١	٩٩,٤	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	٨٩,٨	١٠٠,٠	٩٩,٣	١٠٢,٥	١٠٣,٩
أمريكا الجنوبية	٩٤,٠	١٠٠,٠	١٠٢,٨	١١٤,٠	١١٧,٢

ملاحظة: متوسط الأعوام ١٩٧٩-١٩٨١ هو الأساس، ومتوسطات الأعوام الثلاثة من كل ١٩٨٤-١٩٨١، ١٩٩٤-١٩٩٦، ١٩٩٦-١٩٩٧ مصدرها الأمم المتحدة (١٩٩٥-١٩٩٨) جدول ٤ .

المصادر: الأمم المتحدة، منظمة الغذاء والزراعة "النشرة الإحصائية الربع سنوية، ١٩٩٥ و١٩٩٨؛ ومنظمة الغذاء والزراعة النشرة الشهرية للإحصاءات، أغسطس/آب ١٩٨٤ .

غير أن منتج أفريقيا من الغذاء انخفض (وسبق أن عقبت على هذا) كما وأن تفشى الفقر فى أفريقيا يضعها فى موقف ضعيف جدا. ولكن مشكلات أفريقيا جنوب الصحراء، التى ناقشناها سابقا، تعبر بشكل أساسى عن أزمة اقتصادية عامة (وهى فى الحقيقة أزمة تشتمل على عناصر قوية اجتماعية وسياسية واقتصادية) - وليست تحديدا أزمة إنتاج غذائى. وتدخل قصة إنتاج الغذاء ضمن أزمة أكبر يتعين تناولها فى إطار أوسع.

واضح أنه لا توجد أزمة كبرى فى إنتاج الغذاء العالمى فى وقتنا الراهن. وطبيعى أن معدل التوسع فى إنتاج الغذاء يتغير ويتفاوت مع الزمن (وفى بعض سنوات الشدة حين يسوء المناخ يحدث نقص فى الغذاء مما يهيئ لدعاة الذعر فرصة سانحة لمدة عام أو عامين) ولكن الاتجاه العام اتجاه صاعد.

الحوافز الاقتصادية وإنتاج الغذاء :

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن تلك الزيادة فى إنتاج الغذاء العالمى حدثت على الرغم من الاتجاه الحاد فى هبوط الأسعار العالمية للغذاء من حيث القيمة الحقيقية كما يوضح الجدول ٢-٩، ويشمل الجدول فترة تزيد عن خمس وأربعين سنة من ١٩٥٠-١٩٥٢ إلى ١٩٩٥-١٩٩٧ . واقتضى هذا هبوطا فى الحوافز الاقتصادية لإنتاج المزيد من الغذاء فى مناطق كثيرة لإنتاج الغذاء التجارى فى العالم، بما فى ذلك أمريكا الشمالية.

وطبيعى أن أسعار الغذاء تتقلب على المدى القصير، وغالبا ما صدرت بيانات مذعورة كرد فعل للزيادة فى منتصف تسعينات القرن العشرين. ولكن هذه كانت زيادة طفيفة مقارنة بانخفاض كبير تتابع منذ ١٩٧٠ (أنظر شكل ١-٩). حقا هناك اتجاه طويل المدى للهبوط، ولا شيء حتى الآن يشير إلى أن اتجاه الانخفاض طويل المدى للأسعار النسبية للغذاء قد أخذ منحى عكسيا. والملاحظ فى العام الماضى، خلال ١٩٩٩، أن الأسعار العالمية للقمح والحبوب انخفضت ثانية بنسبة ٢٠ بالمائة و١٤بالمائة بالنسبة لكل منهما[٢].

جدول ٢-٩ أسعار الغذاء بسعر ١٩٩٠
للدولار الأمريكى فى الأعوام من ١٩٥٠-١٩٥٢
إلى ١٩٩٥-١٩٩٧

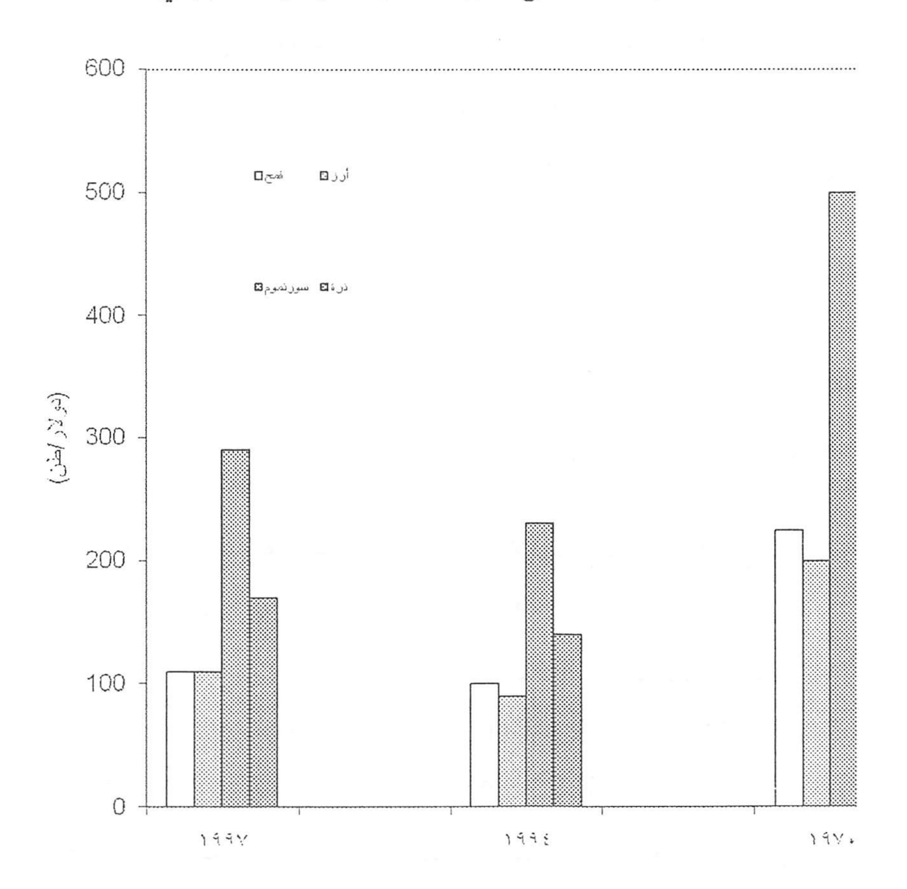
الغذاء	١٩٥٠-١٩٥٢	١٩٩٥-١٩٩٧	٪ تغير
القمح	٤٢٧,٦	١٥٩,٣	-٦٢,٧
أرز	٧٩٨,٧	٢٨٢,٣	-٦٤,٢
السورغوم	٣٢٨,٧	١١٠,٩	-٦٦,٢
الذرة	٣٧٢,٠	١١٩,١	-٦٨,٠

الوحدات مثبتة (على أساس سعر الدولار الأمريكى عام ١٩٩٠ للطن المترى، مع التعديل حسب مؤشر قيمة وحدة التصنيع G5(MUV)

المصدر: البنك الدولى، أسواق السلع والبلدان النامية نوفمبر/تشرين ثان، ١٩٨٨، جدول أ١ (واشنطن العاصمة) ـ البنك الدولى (توقعات الأسعار للسلع الأولية الرئيسية، مجلد ٢، جدول أ٥، أ١٠، أ١٥ (واشنطن العاصمة ١٩٩٣)

ونحن لا نستطيع فى سياق تحليل اقتصادى للوضع الراهن، أن نغفل الأثر السلبى لانخفاض الأسعار العالمية للغذاء على إنتاج الغذاء.والمثير حقا أن المنتج العالمى من الغذاء استمر على الرغم من هذا فى الزيادة متقدما على النمو السكانى. والحقيقة أنه تم إنتاج غذاء أكثر (دون علاج نقص الدخل الذى يعانى منه الجوعى فى العالم) ولهذا فإن بيع الغذاء سيمثل مشكلة أكبر مما ينعكس فى انخفاض أسعار الغذاء. ولا غرابة فى أن أضخم زيادة إنما مصدرها المناطق التى فيها أسواق الغذاء المحلية منعزلة نسبيا (مثل الصين والهند) عن الأسواق العالمية وعن الاتجاه الهابط للأسعار العالمية للغذاء.

شكل ١-٩ : أسعار الغذاء مع تثبيت سعر الدولار الأمريكي، ١٩٩٠



ملاحظة: الوحدات على أساس تثبيت سعر الدولار لعام ١٩٩٠، والانكماش فى ضوء مؤشر قيمة وحدة التصنيع G-5

المصدر: البنك الدولى: أسواق السلع والبلدان النامية، واشنطن العاصمة؛ والبنك الدولى ١٩٨٨ جدول أ١

ومن المهم أن ننظر إلى إنتاج الغذاء باعتباره نتيجة للفعالية البشرية، وأن نفهم الحوافز المؤثرة فى قرارات وأفعال الناس. إن الإنتاج التجارى للغذاء، شأن الأنشطة

الاقتصادية الأخرى، يتأثر بالأسواق وبالأسعار. والملاحظ فى وقتنا هذا أن نقص الطلب وهبوط أسعار الغذاء أديا إلى كبح إنتاج العالم للغذاء، ويعكس هذا بدوره فقر بعض من هم فى أمس الحاجة إليه. ولكن الدراسات التقانية عن فرص إنتاج مزيد من الغذاء (إذا وحالما يزداد الطلب) تكشف عن إمكانية توفر فرص مهمة وموضوعية جدا تحقق زيادة فى إنتاج الغذاء للفرد بوتيرة أسرع كثيرا من نصيب الفرد. ولقد استمرت فى الحقيقة زيادة غلة الهكتار فى كل مناطق العالم، كما زاد متوسط المنتج فى العالم ككل بحوالى ٤٢,٦ كيلوجرام لكل هكتار فى السنة خلال الأعوام ١٩٨١-١٩٩٣[٣]. والملاحظ على أساس الإنتاج العالمى للغذاء أن ٩٤ بالمائة من الزيادة فى إنتاج الحبوب فيما بين عامى ١٩٧٠ و١٩٩٠ إنما تعكس زيادة فى غلة الوحدة من الأرض، وأن ٦ بالمائة فقط ترجع لزيادة المساحة[٤]. ولنا أن نتوقع مع زيادة الطلب على الغذاء أن تستمر عملية تكثيف الزراعة خاصة وأن الفوارق من حيث غلة كل هكتار لا تزال كبيرة جدا بين المناطق المختلفة من العالم.

بعيدا عن نصيب الفرد من المنتج الغذائى :

كل هذا لا ينفى الحاجة إلى الحد من الزيادة السكانية. حقا إن التحدى البيئى ليس مجرد تحدى الإنتاج الغذائى - إذ ثمة قضايا أخرى كثيرة متعلقة بالنمو والاكتظاظ السكانى. ولكن هذا يشير إلى ضعف مبررات التشاؤم الشديد والظن بأن المنتج الغذائى سيبدأ عاجلا فى التناقص ليتخلف عن النمو السكانى. إن الميل إلى التركيز على إنتاج الغذاء فقط، مغفلين استحقاقات الغذاء، يمكن أن يكون معوقا للغاية. ويمكن لصناع السياسة أن يخطئهم التوفيق إذا انعزلوا عن الحالة الحقيقية للجوع - بل وخطر المجاعات - بسبب أوضاع مواتية للمنتج الغذائى.

مثال ذلك ما حدث فى مجاعة البنغال عام ١٩٤٣ . إذ وقع المديرون تحت تأثير حقيقة أن المنتج الغذائى لا يواجه نقصا كبيرا (وهو صحيح) ولهذا أخفقوا فى التنبؤ -

بل وظلوا لبضعة شهور يرفضون الاعتراف بالمجاعة المحتملة إلى أن دهمت البنغال كلها عاصفة عاتية[٥]. وهكذا مثلما حدث بالنسبة "لنزعة التشاؤم المالتوسية" إذ أخطأه التوفيق كمتنبئ بالوضع الغذائى فى العالم، كذلك الحال بالنسبة لما يمكن أن تسميه "نزعة التفاؤل المالتوسية" التى يمكن أن تفتك بالملايين حين يقع المسئولون أسرى منظور خاطئ عن نصيب الفرد من المنتج الغذائى ويغفلون البوادر الأولى المنذرة بكارثة ومجاعة. إن نظرية نسىء فهمها يمكن أن تقتل، وها هو المنظور المالتوسى عن نسبة الغذاء إلى السكان مخضب بدماء كثيرة.

النمو السكانى والدفاع عن أسلوب القسر :

إذا كانت مخاوف مالتوس بعيدة المدى بشأن المنتج الغذائى لا أساس لها أو سابقة لأوانها، إلا أن هناك مبررات جيدة للقلق بشأن معدل نمو السكان فى العالم بعامة. وثمة شك ضئيل فى أن معدل نمو السكان فى العالم قد تسارع على مدى القرن الماضى بنسبة كبيرة. ونعرف أن سكان العالم عاشوا ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم البليون نسمة، ثم بعد ١٢٣ سنة أكملوا البليون الثانية.ومضت بعد ذلك ٣٣ سنة لتكتمل البليون الثالثة. و١٤ سنة لاكتمال الرابعة، ثم ١٣ سنة ليكمل سكان العالم البليون الخامسة، مع وعد باكتمال البليون السادسة مع نهاية ١١ سنة (حسب توقعات الأمم المتحدة)[٦]. ولقد زاد عدد سكان الكرة الأرضية حوالى ٩٢٣ مليون نسمة (١٩٨٠-١٩٩٠ فقط)، وهذه زيادة تكاد تعادل حجم إجمالى السكان فى العالم كله زمن مالتوس.

وإذا استمر الوضع على هذه الحال، فإن العالم يقينا سوف يكتظ بسكانه على نحو مهول قبل نهاية القرن ٢١ . ومع هذا هناك مؤشرات كثيرة واضحة تفيد بأن معدل نمو السكان فى العالم بادئ فى الانخفاض، ولكن السؤال هو هل ستقوى

الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض؟ وإذا كان كذلك، فبأى معدل؟ وليس دون هذا أهمية أن نسأل عما إذا كان هناك ما يتعين أن نعمله عن طريق السياسة العامة لمساعدة عملية الإبطاء.

هذا موضوع اختلفت وانقسمت الآراء بشأنه بشدة. ولكن توجد مدرسة فكرية تؤيد، وإن ضمنا، أتباع حل قسرى لحسم هذه المشكلة. وظهرت أخيرا حركات عملية عديدة فى هذا الاتجاه: أشهرها الصين ومجموعة سياساتها التى طبقتها منذ عام ١٩٧٩ . وتثير مسألة الإجبار أو القسر ثلاثة أسئلة مختلفة:

١ . هل الإجبار مقبول أصلا فى هذا المجال؟

٢ . فى حالة غياب أسلوب القسر، هل سيكون النمو السكانى سريعا على نحو غير مقبول؟

٣ . هل من المحتمل أن تكون سياسة القسر فعالة وتحقق نتائجها المرجوة دون آثار جانبية ضارة؟

القسر وحقوق التناسل :

إمكانية قبول سياسة القسر فيما يتعلق بموضوع القرارات الأسرية يثير أسئلة عميقة للغاية. ويمكن أن تصدر معارضة هذه السياسة من جانب كل من يعطون الأولوية للأسرة كى تقرر هى عدد من تنجبهم من أطفال (إذ أن هذا قرار أسرى فى جوهره حسب هذه النظرة) وكذا من يدفعون بأن هذا أمر موكول حسمه أساسا للأم المحتملة مستقبلا (خاصة حين يتعلق الموضوع بالإجهاض أو بغيره من أمور ترتبط مباشرة بجسد المرأة). ولا ريب فى أن الوضع الأخير نراه صراحة فى سياق تأكيد حق الإجهاض (وتطبيق أسلوب تنظيم النسل بعامة). ولكن هناك رأى مقابل يرى أن نترك الأمر للمرأة لكى تقرر أنها لا تريد الإجهاض إذا كانت هذه هى رغبتها (مهما

كانت حالتها). وها هنا نكون إزاء شيء موضوعي يقاوم مكانة وأهمية حقوق التناسل[٧].

ويسود الحوارات السياسية المعاصرة في كل أنحاء العالم خطاب الحقوق. ولكن هذه الحوارات تنطوي على غموض بشأن معنى "الحقوق" خاصة إذا ما كانت الإشارة هنا إلى حقوق أقرتها مؤسسات ومن ثم لها قوة القانون، أم أن الأمر موكول إلى القوة الإرشادية لحقوق معيارية يمكن أن تسبق عملية التمكين الشرعي. إن التمييز بين المعنيين ليس واضح المعالم تماما. ولكن ثمة قضية واضحة تتعلق بما إذا كانت الحقوق ذات أهمية معيارية أصيلة، وليست مجرد علاقة أداتية وثيقة داخل سياق تشريعي.

وجدير بالذكر أن القول بأن الحقوق ذات قيمة أصيلة في ذاتها، وربما سابقة على التشريع قول أنكره كثيرون من فلاسفة السياسة خاصة النفعيون. إن جيرمي بنتام تحديدا من ابرز من وصفوا فكرة الحقوق الطبيعية بأنها هراء، ووصف مفهوم "الحقوق الطبيعية الأصيلة التي يمكن انتزاعها بالقانون" بأنه "هراء يقف على عكازين". لقد اعتاد بنتام أن يرى الحقوق جملة باعتبارها أدوات وعنى بأدوارها المؤسساتية لبلوغ أهداف محددة (من بينها تعزيز المنفعة المتراكمة).

ويمكن لنا أن نلحظ تباينا حادا بين نهجين في التعامل مع الحقوق. إذا كان لنا أن ننظر إلى الحقوق بعامة، بما في ذلك حقوق التناسل، في ضوء فلسفة بنتام فإن بحث ما إذا كان القسر سيكون أو لن يكون مقبولا في هذا المجال سوف يتعارض تماما مع النتائج المترتبة عليه خاصة نتائج المنفعة. ويتم هذا دون إلحاق أي أهمية مهما كانت لإنجاز أو انتهاك الحقوق المفترضة ذاتها ولكن في مقابل هذا فإننا إذا نظرنا إلى الحقوق لا باعتبارها مهمة فقط بل وأن لها أيضا أولوية على أي حساب للنتائج، إذن يتعين قبول الحقوق دون أي شروط. وهذا هو ما تقرره بالعقل نظرية التحرير بالنسبة للحقوق المحددة بوضوح والتي نراها ملائمة بغض النظر عن النتائج المترتبة عليها. ومن ثم تعتبر هذه الحقوق عناصر ملائمة وصحيحة من التنظيمات الاجتماعية بغض النظر عن نتائجها.

وسبق لى فى موضع آخر أن دفعت ضد القول بضرورة اختيار أحد النهجين دون الآخر فى هذا التقسيم الثنائى. وعرضت حججا لمنظومة مترابطة منطقا تجسد إنجاز الحقوق بين أهداف أخرى[٨]. وتشترك هذه المنظومة مع مذهب المنفعة فى نهج منطقى التسلسل (ولكنه يختلف عنه فى أنه لا يحصر انتباهنا فى إطار نتائج المنفعة وحدها). وتشترك مع المذهب التحررى فى إعطاء أهمية أصلية للحقوق (ولكن تختلف عنه من حيث أنها لا توليها أهمية كاملة بغض النظر عن نتائج أخرى). وإن مثل هذه المنظومة "منظومة الحقوق الهادفة" لها خصائص تستهوى الفكر مثلما يتميز بالمرونة، وتوفر غاية فى المتناول وهو ما حاولت مناقشته فى موضع آخر[٩].

لن أعيد هنا الحجج المؤيدة لنهج الحقوق الهادفة (وإن كنت سأنتهز الفرصة لأقول كلمات قليلة عن هذا النهج فى الباب التالى). ولكن من العسير أن نعتقد عند مقارنته بمذهب المنفعة، أنه كاف لتفسير مساندتنا للحقوق على اختلاف أنواعها (بما فى ذلك حقوق الخصوصية والاستقلال الذاتى والحرية) وأن يكون التفسير قاصرا فى ضوء النتائج النافعة دون سواها. إن حقوق الأقليات غالبا ما يتعين الحفاظ عليها ضد تطفل اضطهاد الأغلبية وما تجنيه من مكاسب كثيرة نافعة. ونذكر ما قاله جون ستيوارت مل وهو من أبرزا لنفعيين يحدث أحيانا أن لا يكون هناك تكافؤ بين المنفعة وليدة الأنشطة المختلفة من مثل (كما قال مل) "شعور شخص إزاء رأيه الخاص، وشعور آخر بغضب من هذا الرأى"[١٠]. وينطبق فى هذا السياق افتقاد التكافؤ على الأهمية التى يوليها الوالدان لقرار بشأن تحديد عدد الأطفال، ومقارنة تلك الأهمية التى يوليها آخرون، ومن بينهم المسئولون عن إدارة دقة الحكم إزاء الموضوع نفسه. ويمكن القول عموما إن مسألة النظر إلى الأهمية الأصيلة للاستقلال الذاتى والحرية ليست من السهل التخلص منها، ويمن أن تتضارب بسهولة مع المبالغة القصوى فى نتائج المنفعة (دون اعتبار لعملية توليد المنافع)[١١].

وهكذا ليس مستساغا حصر التحليل المترابط للنتائج فى إطار المنافع فقط وبخاصة استبعاد إنجاز أو انتهاك الحقوق ذات الصلة بالحريات والاستقلال الذاتى.

ولكن ليس معقولا أيضا افتراض حصانة هذه الحقوق، كما هو الحال فى الصياغة التحريرية، إزاء النتائج المترتبة عليها - مهما كانت هذه النتائج مروعة. والملاحظ فى إطار حقوق التناسل أن الدفع بأهميتها لا يستلزم القول بأهميتها الشاملة الطاغية مما يوجب حمايتها تماما حتى وإن أفضت إلى كوارث أو بؤس شامل وجوع عام. عموما فإن النتائج المترتبة على التمتع بحق وممارسته يجب أن يكون لها فى نهاية المطاف أثرها على إمكانية القبول العام والشامل لهذا الحق.

وسبق أن ناقشنا آثار النمو السكانى على مشكلة الغذاء والجوع، وتبين أن لا أساس واقعى للانزعاج الشديد هنا والآن. ولكن إذا اطردت عملية الانفجار السكانى فإن العالم سيصبح على الأرجح فى وضع أكثر صعوبة من حيث الغذاء. وهناك علاوة على هذا مشكلات أخرى مرتبطة بالنمو السكانى، من بينها اكتظاظ المدن بالسكان وكذلك التحديات البيئية على المستويين المحلى والكوكبى(١٢). ومن الأهمية بمكان أن ندرس الآفاق المحتملة لخفض النمو السكانى وأن نستشرفها الآن. وينقلنا هذا إلى السؤال الثانى من الأسئلة الثلاثة.

التحليل المالتوسى :

يعتبر مالتوس صاحب الفضل الحقيقى فى أنه قدم التحليل الرائد عن احتمال تزايد السكان كثيرا جدا. واحتمال أن تؤدى هذه الزيادة المطردة فى السكان إلى "نقص مطرد للسعادة". ولكن للحقيقة فإن هذا الرأى أشيع قبل مالتوس من قبل كوندورسيه عالم الرياضيات الفرنسى ومفكر عصر التنوير الذى كان أول من عرض لب السيناريو الذى يشكل أساسا لتحليل مالتوس لمشكلة السكان. إذ قال: "إنه مع زيادة أعداد الناس بحيث يتجاوز عددهم وسائل إعاشتهم، سوف يترتب على هذا "إما نقص مطرد فى السعادة وفى الناس، وهى حركة انتكاسية، أو أن يحدث على الأقل نوع من التذبذب ما بين الخير والشر"(١٣).

أحب مالتوس تحليل كوندورسيه واستلهمه واقتبسه مع الموافقة عليه كثيرا فى مقاله الشهير عن السكان. واختلف رأى الاثنين فيما يتعلق بنظرة كل منهما إلى سلوك الخصوبة. تنبأ كوندورسيه بحدوث انخفاض طوعى فى معدلات الخصوبة، كما تنبأ بظهور معايير جديدة خاصة بأسرات ذات حجم صغير تأسيسا على "تقدم العقل". وتوقع أن يحين زمن "سيعرف فيه الناس انه إذا كان عليهم واجب إزاء من لم يولدوا بعد، فإن هذا الواجب ليس أن يهبوهم وجودا فى الحياة بل سعادة". إن هذا النمط فى التفكير العقلى مدعوما بالتوسع فى التعليم خاصة تعليم الإناث (إذ كان كوندورسيه من أول وأهم الدعاة لهذا) سوف يقود الناس، حسب تفكير كوندورسيه، إلى خفض معدلات الخصوبة وتكوين اسر صغيرة. وإن الناس سيختارون ذلك طوعا بدلا من أن يزحموا العالم عن حمق بكائنات بائسة لا نفع منها(١٤). وبعد أنحدد كوندورسيه المشكلة أشار إلى حلها المرجح.

ظن مالتوس أن هذا كله غير مرجح الحل. ورأى بعامة أن ثمة فرصة محدودة لحل المشكلات الاجتماعية عن طريق قرارات عقلانية من قبل الناس أصحاب الشأن. وكان مالتوس مقنعا فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على النمو السكانى، بحتمية تجاوز عدد السكان المعروض من الغذاء. وهنا وحسب هذا السياق اعتبر أن حدود إنتاج الغذاء غير مرنة نسبيا. وبدا مالتوس مرتابا خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة. إذ بينما يشير إلى "القيد الأخلاقى" لأسلوب بديل لخفض الضغط السكانى (أو بديل عن البؤس وارتفاع نسبة الوفيات) رأى أن الأمل ضئيل فى أن يجرى تنفيذ هذا القيد اختياريا.

ولكن الملاحظ أن آراء مالتوس بشأن ما هو حتمى تغيرت مع السنين.وبدا أقل يقينا بشأن تكهناته الباكرة مع تقدم السنين. ونجد ميلا لدى مؤسسة مالتوس الدراسية الحديثة إلى تأكيد عناصر "التحول" فى موقفه. وثمة فى الحقيقة أساس للتمييز بين مالتوس فى باكر عهده، ومالتوس المتقدم فى العمر. ولكن عدم ثقته فى سلطة العقل مقابل قوة القهر الاقتصادى فى دفع الناس طوعا إلى اختيار تأسيس

أسر صغيرة ظل دون تعديل إلى حد كبير. ونقرأ فى أحد كتبه الأخيرة الصادر عام ١٨٣٠ (وقد توفى عام ١٨٣٤)، إصراره على النتيجة التى انتهى إليها وهى:

ليس من مبرر على الإطلاق لافتراض أن ثمة أى شىء آخر غير تعذر تدبير ضرورات الحياة الكامنة هو الذى سينفر تلك الأعداد الغفيرة من الناس من الزواج المبكر أو يجعلهم عاجزين عن رعاية أسر ضخمة فى صحة جيدة"[١٥].

إنه بسبب فقدان الثقة هذه فى النهج الإرادى حدد مالتوس الحاجة إلى خفض قسرى فى معدلات نمو السكان، وظن أن هذا لن يتحقق إلا إذا أكرهت الطبيعة الناس على ذلك. إن انخفاض مستويات المعيشة الناجم عن النمو السكانى لن يؤدى فقط إلى زيادة الوفيات زيادة جذرية (وهو ما أسماه مالتوس "الكبح الإيجابى") بل سيجبر الناس أيضا من خلال الفقر الاقتصادى المدقع إلى تكوين أسر أصغر حجما. والحلقة الأساسية فى هذه الحجة هى اقتناع مالتوس - وهذه هى النقطة المهمة - بأن معدل النمو السكانى لا يمكن خفضه خفضا حقيقيا ومؤثرا "بأى شىء غير تعذر توفير ضرورات الحياة بقدر كاف"[١٦]. إن معارضة مالتوس لقوانين الفقراء ومساندة المعوزين وثيقة الصلة بإيمانه بتلك الرابطة بين الفقر والنمو السكانى المنخفض.

والملاحظ أن تاريخ العالم منذ جدل مالتوس-كوندورسيه لم يأت متطابقا مع وجهة نظر مالتوس. ذلك أن معدلات الخصوبة انخفضت انخفاضا كبيرا بفضل التطور الاجتماعى والاقتصادى. حدث هذا فى أوروبا وفى أمريكا الشمالية، ويحدث الآن على نطاق كبير فى آسيا، كما يحدث بدرجة كبيرة فى أمريكا اللاتينية. وظلت معدلات الخصوبة هى الأعلى وثابتة نسبيا فى أقل البلاد نموا - خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهذه هى البلدان التى لم تحقق بعد قدرا كبيرا من التطور الاقتصادى أو الاجتماعى. وهذه أيضا هى البلدان التى استمرت فقيرة ومتخلفة من حيث مستوى التعليم الأساسى والرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع[١٧].

ويمكن تفسير الانخفاض العام فى معدلات الخصوبة بأساليب مغايرة والملاحظ أن الرابطة الإيجابية بين التنمية وخفض الخصوبة غالبا ما نجتزئها فى شعار أخرس غير ذى دلالة "التنمية خير أداة لمنع الحمل". وعلى الرغم من أن هذا الفكر الكليل ينطوى على قدر من الصدق، إلا أن هناك عناصر مختلفة تتكون منها التنمية. وهذه هى العناصر التى عايشها الغرب ومن بينها زيادة دخل الفرد، والتوسع فى التعليم، ومزيد من استقلالية المرأة، وخفض معدلات الوفيات وانتشار فرص تنظيم الأسرة (وهى عناصر مما نسميه التنمية أو التطور الاجتماعى. ومن ثم نحن بحاجة إلى تحليل تمييزى.

تطوير اقتصادى أم اجتماعى :

نظريات عديدة تحدثنا عن سبب انخفاض الخصوبة. أذكر من بين أهم الأمثلة نموذج جارى بيكر عن تحديد الخصوبة. وعلى الرغم من أن بيكر عرض نظريته باعتبارها "امتدادا" لتحليل مالتوس، وعلى الرغم أيضا من أن تحليله يشارك تحليل مالتوس فى كثير من القسمات (بما فى ذلك تراث النظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة اتخاذ قرار واحدة بدون أى تقسيمات داخلها) إلا أن بيكر نفى النتيجة التى انتهى إليها مالتوس والتى تقول إن الرخاء يزيد النمو السكانى لا يخفضه. ولكن تحليل بيكر يفيد بأن نتائج التطوير الاقتصادى وآثاره على الاستثمار لتحسين "نوعية" الأطفال (مثل الاستثمار فى التعليم) لها دور هام فى هذا الشأن(١٨).

ونجد فى مقابل نهج بيكر، النظريات الاجتماعية عن انخفاض الخصوبة والتى تبرز تغيرات فى مجال الأفضليات كنتيجة للتطوير الاجتماعى من التوسع فى التعليم بعامة وتعليم الأنثى بخاصة(١٩). وهذه هى إحدى العلاقات التى أكدها كوندورسيه. ولكن علينا أن نمايز بين (١) تغيرات فى عدد الأطفال الذين ترغب فيهم الأسرة على

الرغم من عدم تغير الأفضليات بسبب أثر تكاليف ومنافع التغيير؛ و(٢) التحولات فى هذه الأفضليات نتيجة التغير الاجتماعى من مثل تعديل المعايير الاجتماعية المقبولة، وزيادة الاهتمام بالمرأة ضمن جماع أهداف الأسرة. وأكد كوندورسيه على الثانية بينما أكد بيكر على الأولى.

وهناك أيضا قضية بسيطة تتعلق بتوفر إمكانيات ضبط النسل ونشر المعارف والتقانة ذات الصلة فى هذا المجال. وعلى الرغم مما أحاط بهذا الموضوع من شكوك فى السابق إلا أنه أصبح واضحا الآن أن المعارف والقدرة على توفير الإمكانات عمليا تحدث فارقا مهما فى سلوك الأسرة نحو الخصوبة فى البلدان التى ترتفع فيها معدلات المواليد وتندر فيها إمكانات تنظيم الأسرة[٢٠]. مثال ذلك أن الانخفاض الحاد الذى طرأ على الخصوبة فى بنجلاديش ربطه الباحثون بحركة تنظيم الأسرة وبخاصة توفر المعارف والمرافق المعينة. وجدير بالذكر أن بنجلاديش استطاعت أن تخفض معدل الخصوبة فيها من ٦,١ إلى ٣,٤ خلال عقد ونصف (ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٦)[٢١]. ويؤكد هذا الإنجاز زيف الاعتقاد بأن الناس فى البلدان الأقل نموا لن تقبل طواعية تنظيم الأسرة. ومع هذا لا يزال أمام بنجلاديش طريق طويل، وأن عليها أن تمضى فى هذا الطريق (مع استمرار انخفاض معدل الخصوبة سريعا) بغية الاقتراب من المستوى البديل (الذى يصل بإجمالى معدلات الخصوبة إلى حوالى ٢,٠ أو ٢,١). ولكن إلى حين يتحقق هذا لا يزال ثمة شىء إضافى أكثر من مجرد توفير إمكانات ضبط النسل سنكون بحاجة إلى استكماله.

تمكين المرأة الشابة :

نهج تحليلى واحد برز بقوة كبيرة خلال السنوات الأخيرة يرى فى تمكين المرأة دورا محوريا فيما يتعلق بقرارات الأسرة وفى نشوء معايير اجتماعية جديدة. ولكن

طالما وأن هذه المتغيرات المختلفة، كما تفيد البيانات التاريخية ذات الصلة، تتجه إلى التحرك معا، فإنه ليس يسيرا فصل نتائج النمو الاقتصادى عن نتائج التغيرات الاجتماعية (تأسيسا على ما يسميه الإحصائيون "ارتباط المتغيرات المستقلة ضمن معادلة انحدار معينة multicollinearity"). وسوف أواصل هذا التمييز هنا، وأمضى به إلى ما هو أبعد مع استخدام المقارنات المقطعية بدلا من المقارنات الزمنية. ولكن ما يجب أن يكون واضحا تماما هو أن بعض الأمور "غير تعذر توفير ضرورات الحياة بقدر كاف"، جعلت الناس تختار وبشكل حاسم تكوين أسر صغيرة. ليس هناك من سبب يوضح لماذا البلدان النامية ذات الخصوبة العالية عاجزة عن التزام طرق اتبعها غيرها وأدت إلى خفض معدلات الخصوبة بفضل عملية تجمع بين التطوير الاقتصادى والاجتماعى. (بغض النظر عن ما هو الدور المحدد الذى يقوم به أى مكون من مكونات عملية التطوير).

ولكن حرى أن نكون أكثر وضوحا بشأن المحددات الحاسمة فى تغيير مناخ الخصوبة. تتوفر لدينا الآن دلائل إحصائية واسعة النطاق مبنية على المقارنة بين بلدان وأقاليم مختلفة (أى دراسات تقوم على مقارنات مقطعية) والتى تربط تعليم المرأة (بما فى ذلك محو الأمية) وخفض الخصوبة على نطاق بلدان مختلفة فى العالم[٢٢]. وثمة عوامل أخرى موضوعة فى الاعتبار، من بينها مشاركة المرأة فيما يسمى أنشطة تدر عائدا خارج البيت، وفرصة المرأة لاكتساب دخل مستقل، وحقوق الملكية للمرأة، ومكانة ووضع المرأة فى الثقافة الاجتماعية. وسبق لى أن عرضت هذه القضايا فى هذا الكتاب، ولكن ثمة حاجة لربط هذه المناقشات ببعضها.

لوحظت هذه الروابط فى المقارنات بين البلدان، وكذا فى المقارنات داخل بلد كبير - مثلما هو الحال بين المقاطعات المختلفة فى الهند. وإن أحدث وأشمل دراسة فى هذا الشأن هى المساهمة الإحصائية بالغة الأهمية التى أعدتها كل من مامتا مورتى وآن كاترين جويو وجين دريز، والتى ناقشناها فى الباب الثامن[٢٣]. وأشرنا فى معرض

حديثنا إلى أن هذا التحليل تضمن عديدا من المتغيرات. وإن أهم هذه المتغيرات جميعا من حيث الدلالة الإحصائية وأثرها على الخصوبة: (١) محو أمية الأنثى، و(٢) مشاركة الأنثى فى قوة العمل. وتنبع أهمية فعالية المرأة قوية واضحة فى هذا التحليل خاصة عند المقارنة مع الآثار الأضعف لمتغيرات ذات صلة بالتطوير الاقتصادى.

واتساقا مع ما ذهب إليه هذا التحليل، يمكن أن يكون التطوير الاقتصادى أكثر كثيرا من مجرد "أفضل مانع حمل". ولكن التطوير الاجتماعى - خاصة التعليم وعمالة المرأة - يمكن أن يكون فعالا جدا فى الحقيقة. إن مقاطعات كثيرة هى من أغنى مقاطعات الهند، مثل البنجاب وهاريانا بها معدلات خصوبة أعلى كثيرا من نظيرتها فى مقاطعات الجنوب حيث دخل الفرد أقل كثيرا، ولكن نسبة تعلم الأنثى وفرصها للتوظف أعلى كثيرا جدا. والحقيقة أن المقارنة بين قرابة ثلاثمائة مقاطعة هندية تكشف عن أن مستوى الدخل الحقيقى للفرد يكاد يكون عديم الأثر عند مقارنته بالفارق الكبير والفعال الناجم عن تعلم المرأة واستقلالها الاقتصادى. وإذا كان البحث الأصلى المقدم من مورنى-جويو-دريز اعتمد على التعداد السكانى العام ١٩٨١، إلا أن النتائج التى انتهى إليها البحث أكدتها الدراسة التحليلية التى أعدتها دريز وموريتى عن التعداد السكانى لعام ١٩٩١ (وهو ما ذكرناه آنفا).

النظرة من خارج والقيم والاتصال :

يجب أن نمايز الدليل القوى الداعم لهذه العلاقات الإحصائية عن التفسير الاجتماعى الثقافى لهذه المؤثرات بما فى ذلك ما سبق أن أشرنا إليه وهو أن كلا من التعليم واكتساب دخل من خارج البيت يزيدان الاستقلال الذاتى للمرأة فى اتخاذ القرار. وتوجد فى الواقع سبل كثيرة مختلفة يمكن للتعليم المدرسى أن يعزز من خلالها سلطة قرار المرأة الشابة داخل الأسرة: من حيث تأثيرها على وضعها الاجتماعى، وقدرتها على الاستقلال، وسلطتها فى التعبير ومعارفها عن العالم الخارجى، ومهارتها فى التأثير على قرارات الجماعة، وغير ذلك.

وأود أن أشير إلى أن الدراسات وفرت بعض الحجج المعارضة للاعتقاد بأن الاستقلال الذاتى للمرأة يزداد مع تعلمها المدرسى، وأن هذا يساعد على خفض معدلات الخصوبة. وبرز الدليل المعارض فقط من خلال دراسات عن دخل الأسرة (على نقيض الدراسات داخل المقاطعات)[٢٤]. وإذا كان مدى شمول المعلومات فى هذه الدراسات صغيرا نسبيا (أصغر كثيرا من دراسة مورتى وجويو ودريز التى شملت كل الهند، إلا أننا نخطئ إذ نرفض الدليل المعارض مقدما.

ولكن ما نأخذه باعتباره وحدة التحليل الصحيحة يسبب فارقا واضحا. إننا إذا افترضنا أن نفوذ المرأة يزداد مع المستوى العام لمعرفة القراءة والكتابة فى إقليم ما (عن طريق مناقشة اجتماعية مبنية على معلومات وصياغة القيم) فإن دراسة عن داخل الأسرة لن تمسك بهذا التأثير. وجدير بالملاحظة أن المقارنات داخل المقاطعة التى بحثتها وتحققت منها مورتى وجويو ودريز تجسد العلاقات "الخارجية" بالنسبة للأسرة ولكنها "داخلية" بالنسبة للإقليم مثل الاتصال بين اسر مختلفة فى إقليم ما[٢٥]. لذلك فإن أهمية النقاش العام وتبادل الآراء أراه من أهم الأفكار العامة التى يعرضها هذا الكتاب.

إلى أى مدى يفيد القسر؟

ما مدى ما تحققه هذه المؤثرات مقارنة بما يتحقق عن طريق سياسات القسر من النوع الذى حاولته الصين؟ حاولت الصين منذ عهد الإصلاح عام ١٩٧٩ تطبيق سياسة "طفل واحد للأسرة"، فى أنحاء كثيرة من البلاد. وكثيرا ما ترفض الحكومة أيضا تقديم إسكان أو منافع ذات صلة إلى الأسر التى أنجبت أطفالا كثيرين، وبهذا تعاقب الأطفال مثلما تعاقب الكبار الناشزين. والمعروف أن إجمالى معدل الخصوبة فى الصين (قياس متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم امرأة) بلغ الآن ١,٩، وهو أقل كثيرا من نظيره فى الهند، وهو ٣,١، واقل كثيرا أيضا من ٥,٠ وهو المتوسط المرجح للبلدان ذات الدخل المنخفض غير الصين والهند[٢٦].

ويستهوى المثال الصينى كثيرين ممن يستبد بهم الذعر عند التفكير فى "القنبلة السكانية" ويلتمسون حلا سريعا. ومن المهم عند التفكير فى مدى قبول هذه الطريق أن نشير أولا إلى أن هذه العملية كلفت المجتمع ثمنا من بينه انتهاك حقوق ذات أهمية جوهرية أصيلة. إذ من الملاحظ أن فرض القيد الخاص بحجم الأسرة كان فى بعض الأحيان عقابا شديد القسوة. وأشير هنا إلى مقال حديث العهد صادر فى مجلة نيويورك تايمز، يحكى عن فظائع اقترنت بتنفيذ هذا القانون قسرا[٢٧]. وأبدت جماعات حقوق الإنسان وتنظيمات المرأة اهتماما خاصا بما تنطوى عليه هذه العملية من فقدان للحرية[٢٨].

ثانيا، علاوة على القضية الأساسية الخاصة بحرية التناسل وغيرها من الحريات، ثمة نتائج أخرى يتعين التفكير فيها عند تقييم التنظيم القسرى للنسل. إننا نكون فى غالب الأحيان إزاء نتائج اجتماعية مروعة تترتب على مثل هذا النهج القسرى، بما فى ذلك أساليب رد الفعل من جانب السكان الرافضين حين تفرض عليهم السلطات هذا التنظيم غصبا. مثال ذلك المطالبة "بأسرة ذات طفل وحيد" يمكن أن يؤدى إلى إهمال الأطفال أو إلى ما هو أسوأ من ذلك. مما يزيد من معدل وفيات الأطفال. علاوة على هذا فإن الملاحظ فى بلد يفضل بقوة الأطفال الذكور- وهذه خاصية مشتركة بين الصين والهند وبلدان كثيرة فى آسيا وشمال أفريقيا - ستتحول سياسة السماح بطفل واحد للأسرة إلى سياسة مدمرة للبنات. مثال ذلك ما يحدث من إهمال قاتل لإناث الأطفال. ويبدو أن هذا هو ما حدث على نطاق واسع فى الصين.

ثالثا، إن أى تغير فى سلوك التناسل المفروض قسرا ليس بحاجة إلى أن يكون مستقرا ثابتا. وأذكر هنا ما قاله متحدث باسم مفوضية الدولة لتنظيم الأسرة فى الصين لبعض الصحفيين:

> **معدلات الإنجاب المنخفضة الآن ليست ثابتة فى الصين. سبب ذلك أن مفهوم الإنجاب لدى قطاعات واسعة من الناس لم يطرأ عليه أى تغير أساسى[٢٩].**

رابعا، ليس واضحا على الإطلاق كم معدل خفض الخصوبة الإضافى حققته الصين بهذه الوسائل القسرية. إنه من المعقول قبول أن الكثير من برامج الصين الاقتصادية والاجتماعية كانت ذات قيمة كبيرة فى خفض الخصوبة، بما فى ذلك برامج التوسع فى التعليم (للرجال والنساء على السواء) وبرامج توفير الرعاية الصحية عامة، وتوفير المزيد من فرص تشغيل المرأة، ثم أخيرا البرامج التى حفزت النمو الاقتصادى السريع. إن هذه العوامل ذاتها أسهمت فى خفض معدلات المواليد. وغير واضح كم حجم الخفض فى معدلات الخصوبة حققتها الصين لأسباب أخرى إضافية مثل أسلوب القسر. إننا حتى مع انتفاء مظاهر القسر لنا أن نتوقع أن يصبح معدل الخصوبة الصينى أقل كثيرا من متوسط نظيره فى الهند تأسيسا على إنجازات الصين المهمة فى التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل للإناث وغيرها من عناصر التطوير الاجتماعى.

إننا لكى "نستخرج" أثر هذه المتغيرات الاجتماعية، المناقضة للقسر، نستطيع أن نلحظ كم التغاير وإلى أى حد هو أكبر فى الهند عنه فى الصين، وأن نتدبر وضع الولايات الهندية التى حققت تقدما نسبيا فى هذه المجالات الاجتماعية. ونذكر بوجه خاص هنا ولاية كيرالا، إذ تكشف عن مقارنة مهمة مع الصين حيث يتمتع الاثنان بمستويات عالية من التعليم الأساسى والرعاية الصحية وغيرها، وتتقدم على الصين من حيث المتوسط العام[٣٠]. وتحظى كيرالا أيضا ببعض القسمات الأخرى المميزة من حيث تمكين وفعالية المرأة، بما فى ذلك قدر أكبر من الإقرار، بحكم التقليد التشريعى، بحقوق المرأة فى الملكية والتى تتناول جانبا موضوعيا ومؤثرا من المجتمع[٣١].

وجدير بالملاحظة أن نسبة المواليد فى كيرالا ١٨ فى الألف، وهى أقل من الصين ١٩ فى الألف. وتحقق هذا دون أى إكراه من الولاية. ويبلغ معدل الخصوبة فى كيرالا ١,٧ مقارنا بالصين ١,٩ فى منتصف تسعينات القرن العشرين. ويتسق هذا مع ما نتوقعه بفضل تقدم عوامل تساعد على الخفض الطوعى فى نسب المواليد[٣٢].

سرعة خفض الخصوبة وآثاره الجانبية :

جدير بالإشارة أيضا أن ما أنجزته كيرالا من خفض طوعى للخصوبة لم تصاحبه أى علامة لآثار معاكسة ضارة على نحو ما لوحظ فى حالة الصين. مثال ذلك ارتفاع نسبة وفيات إناث الأطفال وانتشار إجهاض الحميل الأنثى. ويبلغ معدل وفيات الرضع فى كيرالا من بين كل ألف حالة وضع (١٦ للبنات و١٧ للأولاد). وهذا أقل كثيرا من نظيره فى الصين (٣٣ للبنات و٢٨ للأولاد). هذا على الرغم من أن كلا من الإقليمين كانت معدلات وفيات الأطفال فيهما متماثلة عام ١٩٧٩ وقت الشروع فى سياسة الطفل الواحد فى الصين[٣٣]. ولا نجد فى كيرالا ما نجده فى الصين اتجاها نحو الإجهاض الانتقائى للحميل الأنثى.

ومن الضرورى كذلك دراسة الزعم الذى يقال فى سبيل مساندة برامج ضبط النسل قسريا، ويفيد بأن الخفض السريع لمعدلات الخصوبة بوسائل قسرية يكون أعلى كثيرا من معدلات الخفض الطوعى. بيد أن هذا التعميم هنا لا تدعمه تجربة كيرالا. ذلك أن نسبة المواليد فى كيرالا انخفضت من ٤٤ فى الألف فى الخمسينات، إلى ١٨ فى الألف بحلول عام ١٩٩١ - وهذا خفض ليس أقل سرعة مما حدث فى الصين.

ولكن يمكن الدفع بأن النظر إلى هذه الفترة الطويلة جدا ليس من الإنصاف فى شىء لبيان فعالية سياسة "الأسرة ذات الطفل الواحد" وغير ذلك من سياسات قسرية والتى لم يبدأ تطبيقها إلا منذ عام ١٩٧٩، والتى يتعين مقارنتها بما حدث فيما بين ١٩٧٩ تاريخ بدء تطبيق سياسة الطفل الواحد فى الصين كان معدل الخصوبة فى كيرالا أعلى من الصين: ٣,٠ مقابل ٢,٨ للصين. وبحلول عام ١٩٩١ أصبح معدل الخصوبة فيها ١,٨ أى أقل كثيرا من الصين، ٢,٠، بعد أن كانت أعلى منها فى عام ١٩٧٩ . وعلى الرغم من الميزة المضافة لسياسة الطفل الواحد وغيرها من وسائل قسرية، يبدو أن معدل الخصوبة انخفض بسرعة أبطأ كثيرا فى الصين عنه فى كيرالا حتى خلال هذه الفترة.

نذكر ولاية هندية أخرى هى ولاية تاميل نادو. لم ينخفض معدل الخصوبة فيها ببطء، بل سريعا من ٣,٥ فى عام ١٩٧٩ إلى ٢,٢ فى عام ١٩٩١ . وتطبق ولاية تاميل نادو برنامجا لتنظيم الأسرة يتسم بالنشاط والتعاون فى آن واحد، وبوسعها أن تستخدم لإنجاز هذا الغرض وضعا جيدا نسبيا من حيث الإنجازات الاجتماعية الموجودة فى الهند: إنها من أعلى معدلات محو الأمية بين الولايات الكبرى فى الهند، وبها قدر مرتفع من مشاركة الإناث فى العمالة التى تدر عائدا، علاوة على معدل وفيات للأطفال منخفض نسبيا. ولم تستخدم لا كيرالا ولا تاميل نادو أسلوب القسر المتبع فى الصين، وحققت الولايتان خفضا فى الخصوبة أسرع كثيرا مما حققته الصين منذ أن طبقت سياسة الطفل الواحد وما يصاحبها من إجراءات.

وإذا نظرنا إلى داخل الهند فإن المقابلة بين سجلات الولايات المختلفة تهيئ لنا مزيدا من نفاذ البصيرة إلى هذا الموضوع. والملاحظ أنه فى الوقت الذى حققت فيه ولايتا كيرالا وتاميل نادو خفضا جذريا لمعدلات الخصوبة، نجد ولايات أخرى فى الشمال (مثل أوتار براديش، وبيهار، ومادهيا براديش، وراجاستان) بها مستويات أدنى كثيرا من التعليم، وبخاصة تعليم الإناث، وفى الرعاية الصحية العامة. وتوجد فى هذه الولايات معدلات خصوبة عالية - ما بين ٤,٤ و,١,٥[٣٤] هذا على الرغم من اتجاه هذه الولايات وبشكل ثابت ودائم إلى استخدام وسائل تنطوى على الضغط والإرغام لتنظيم الأسرة بما فى ذلك أسلوب القسر (على نقيض النهج الطوعى التعاونى المستخدم فى كيرالا وتاميل نادو)[٣٥]. وتمثل المقارنات بين أقاليم الهند دعما قويا للنزعة الطوعية (التى تركز من بين أمور أخرى على المشاركة النشطة للمرأة المتعلمة) على نقيض أسلوب القسر.

إغراءات أسلوب الإكراه :

بينما كانت الهند أكثر حذرا من الصين فى التفكير فى خيار ضبط النسل بوسائل قسرية، إلا أننا نجد دلائل كثيرة على أن إمكانية استخدام السياسات القسرية

تستهوى كثيرا عديدين من الناشطين فى الهند. ونذكر هنا أن حكومة الهند فى منتصف السبعينات بزعامة أنديرا غاندى حاولت بذل كثير من الضغط فى هذا المجال مستخدمة الفرص القانونية التى هيأتها لنفسها من خلال إعلانها حالة "الطوارئ"، وتطبيق بعض الحمايات المعيارية للحقوق المدنية والشخصية. وتوجد فى الولايات الشمالية، كما ذكرنا سابقا، قوانين وتقاليد عديدة تفرض قسرا إجراءات تنظيم الأسرة خاصة بأسلوب لا رجعة عنه يتمثل فى التعقيم الذى ينصب غالبا على المرأة(٣٦).

وحتى حين لا يكون القسر جزءا من سياسة رسمية، فإن إصرار الحكومة بشدة على "الوفاء بأهداف تنظيم الأسرة" غالبا ما يدفع المسئولين والعاملين فى مجال الرعاية الصحية على مختلف المستويات إلى الاستعانة بكل أنواع أساليب الضغط التى تقارب الإكراه(٣٧). ومن أمثلة ذلك أساليب التهديد أو اشتراط التعقيم للإفادة من برامج محاربة الفقر أو حرمان الأم من مزايا معينة إذا أنجبت أكثر من طفلين، أو حجب إجراءات وخدمات صحية عن أشخاص لم يجر تعقيمهم أو حظر المشاركة فى انتخابات الحكومات المحلية بالنسبة للأشخاص الذين لديهم أكثر من طفلين(٣٨).

وهناك من يؤكد أحيانا أننا نخطئ إذ يستبد بنا القلق فى بلد فقير بشأن عدم مقبولية أسلوب القسر - وهو ترف لا يليق إلا بالبلدان الغنية - والزعم بأن الفقراء لا يضيقون بأسلوب القسر. وليس واضحا البتة على أى دليل تعتمد هذه الحجة. إن أكثر الناس معاناة من هذه الإجراءات القسرية - الذين يرغمون بقسوة على فعل أشياء لا يريدونها - هم غالبا من أفقر الناس وأكثر حرمانا فى المجتمع. والملاحظ أن القوانين واللوائح التنظيمية والأسلوب المتبع فى تطبيق هذا هى جميعها تعتمد أسلوب العقاب إزاء ممارسة المرأة لحرية التناسل. إن الممارسات البربرية من مثل محاولة تجميع النساء الفقيرات للتعقيم وبأساليب ضغط مختلفة جرى استخدامها فى العديد من المناطق الريفية فى شمال الهند كلما اقترب موعد الوفاء بأهداف التعقيم.

إن مدى قبول القسر مع الفقراء لا يمكن اختباره إلا من خلال مواجهة ديمقراطية، وهذه تحديدا هى الفرصة التى تعمد الحكومات الاستبدادية إلى حرمان المواطنين منها. ولم يحدث مثل هذا الاختبار فى الصين، ولكن جرت محاولته فى الهند خلال "فترات الطوارئ" فى السبعينات عندما حاولت حكومة السيدة أنديرا غاندى فرض تنظيم النسل إجباريا مع تعليق العديد من الحقوق الشرعية والحريات المدنية. وكان مصير هذه السياسة الهزيمة فى الانتخابات العامة التى أجريت بعد ذلك. وإن الاهتمام بالحرية وبالحقوق الأساسية يمكن بيانه بوضوح فى الحركات السياسية المعاصرة فى كثير من البلدان الأخرى فى أسيا وأفريقيا.

وهناك قسمة أخرى تميز رد فعل الناس إزاء أسلوب القسر، ألا وهو الاقتراع بالرحيل - أو كما يقال الاقتراع بالأقدام. إذ لحظ أخصائيو تنظيم الأسرة فى الهند أن برامج التنظيم الطوعى للمواليد فى الهند منيت بنكسة قاسية بسبب برنامج التعقيم الجبرى بعد أن استبد الشك بالناس إزاء كل حركة تنظيم الأسرة. إن الإجراءات التى اتبعت خلال فترة الطوارئ كان لها أثر مباشر ضعيف على معدلات الخصوبة فى بعض الولايات، ولكنها علاوة على هذا أدت إلى فترة ركود طويلة بالنسبة لمعدل المواليد، ولم تنته هذه الفترة إلا حوالى عام ١٩٨٥[٣٩].

ملاحظة ختامية :

غالبا ما نبالغ فى حجم المشكلة السكانية. ولكن ثمة مبررات قوية تحفزنا للبحث عن سبل ووسائل لخفض معدلات الخصوبة فى غالبية البلدان النامية. ويتضمن النهج الجدير بأن نوليه اهتماما خاصا رابطة قوية بين السياسات العامة الداعمة للمساواة بين الجنسين وحرية المرأة (خاصة فرص التعليم والرعاية الصحية والتوظيف) والمسئولية الفردية للمرأة داخل الأسرة (على الرغم من سلطة اتخاذ القرار للوالدين المحتملين وخاصة الأمهات)[٤٠]. وتكمن فعالية هذا الطريق فى الرابطة الوثيقة بين رفاه المرأة الشابة وفعاليتها.

وتنطبق هذه الصورة العامة على البلدان النامية كذلك على الرغم من فقرها. وليس ثمة مبرر لاستثنائها من ذلك. وإذا كان البعض يسوق حججا ترى أن الشعوب شديدة الفقر لا تعلى من قيمة الحرية بعامة وحرية التناسل بخاصة، إلا أن العكس هو الصحيح يقينا حتى الآن. إن الناس يعلون من قيمة أشياء كثيرة بالمثل، ولديهم كل الحق والمبرر لذلك من مثل قيمة الرفاه والأمن. بيد أن هذا لا يعنى أنهم غير مبالين إزاء الحقوق السياسية أو المدنية أو حقوق التناسل.

وهناك شواهد ضعيفة على أن القسر يحقق نتائج أسرع مما يمكن إنجازه عن طريق التغيير الاجتماعى والتطوير الطوعى. إن تنظيم الأسرة قسريا يمكن أن ترتب عليه أضرار خطيرة غير انتهاك حرية التناسل. ونخص بالذكر هنا الأثر الضار على وفيات الرضع (خاصة وفيات الإناث الرضع فى بلدان ترسخ فى ثقافتها الاجتماعية الانحياز ضد الأنثى). وليس ثمة ما يبرر هنا انتهاك الأهمية الأساسية لحقوق التناسل وفاء بهدف إنجاز نتائج أخرى جيدة.

وتتوفر لدينا الآن فى ضوء تحليل السياسات شواهد قوية مبنية على المقارنات داخل البلاد وداخل الأقاليم فى بلد كبير. وتؤكد هذه الشواهد أن تمكين المرأة (بما فى ذلك تعليم الإناث وتوفير فرص العمالة للأنثى وحقوق الأنثى فى الملكية) والتغيرات الاجتماعية الأخرى (مثل خفض الوفيات) لها أثر قوى فى خفض معدل الخصوبة. حقا إنه لعسير إغفال ما تتضمنه هذه التطورات من دروس سياسية. وواقع أن هذه التطورات مرغوبة بشدة لأسباب أخرى كذلك (من بينها خفض مظاهر عدم المساواة بين الجنسين) يجعلها محور اهتمام عند تحليل التطور والتنمية. كذلك فإن الأخلاق الاجتماعية التى تعتبر سلوكا معياريا ليست مستقلة عن فهم وتقييم طبيعة المشكلة. ولهذا نرى أن النقاش العام يحدث فارقا كبيرا.

وخفض معدل الخصوبة مهم ليس فقط لما يترتب عليه من نتائج لصالح الرخاء الاقتصادى، بل وأيضا بسبب أثر ارتفاع نسبة الخصوبة فى الحد من حرية الناس -

خاصة النساء فى سن الشباب - من أن يعيشوا نوع الحياة التى ينشدونها، ولديهم كل مبرر لاختيارهم هذا. وواقع الحال أن الحياة الأكثر تضررا بسبب تكرار الحمل ورعاية وتربية الأطفال هى حياة المرأة الشابة التى انحط قدرها لتكون آلة ولودا على نحو ما نرى فى بلدان كثيرة فى عالمنا المعاصر. وامتد واطرد هذا "التوازن" جزئيا بسبب تدنى سلطة المرأة الشابة من حيث اتخاذ القرار داخل الأسرة، وأيضا بسبب تقاليد عمياء ترى أن تكرار الحمل ممارسة مقبولة ليس من سبيل لنقدها (مثلما كان الحال فى أوروبا حتى القرن الماضى) - ولا يرى المجتمع أى ظلم فى هذا. إن النهوض بتعليم المرأة وتهيئة فرص العمل للأنثى وكفالة حريتها علاوة على النقاش العام المفتوح والقائم على المعلومات. كل هذا يمكن أن ينجز تغيرات جذرية فى فهم معنى العدالة والظلم.

وإن نظرة "التنمية باعتبارها حرية" عززتها هذه الروابط التجريبية، نظرا لأن حل مشكلة الزيادة السكانية (شأن حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى) يكمن فى توسيع نطاق حرية الناس ممن تتأثر مصالحهم مباشرة نتيجة الإفراط فى الحمل ورعاية وتنشئة الأطفال، اعنى المرأة الشابة. ولهذا فإن حل المشكلة السكانية يقتضى مزيدا من الحرية وليس أقل من هذا.

هوامش

الفصل التاسع: السكان والغذاء والحرية

١ - Thomas Robert Malthus, Essay on the Principle of Population, (London: J. Johnson, 1798).

٢ - توجد دراسة فنية مهمة للمعهد الدولى لبحوث سياسة الغذاء تؤكد إمكانية حدوث انخفاض آخر مهم للغاية فى الأسعار الحقيقية العالمية للغذاء فيما بين ١٩٩٠-٢٠٢٠، وتتوقع الدراسة مزيدا من الانخفاضات فى أسعار الغذاء تصل إلى حوالى ١٥ بالمائة للقمح، و٢٢ بالمائة للأرز، و٢٣ بالمائة للأذرة، و٢٥ بالمائة للحبوب الخشنة الأخرى.

٣ - انظر: Tim Dyson, Population and Food: Global Trends and Future Prospects (London and New York: Routledge, 1996).

٤ -المرجع السابق.

٥ - انظر كتابى: Poverty and Famine (Oxford University Press, 1981).

٦ - مذكرة للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى لجنة المؤتمر العام المعنى بالسكان والتنمية - الدورة الثالثة.

٧ - الحجج التالية مبنية على أوراق بحث سابقة لى بشأن مشكلة السكان وبخاصة "الخصوبة والأسلوب القسرى".

٨ - انظر دراستى: "Rights and Agency," Philosophy and Public Affairs 11 (1982).

٩ - انظر دراستى: "Rights and Agency" (1982); "Rights as Goals" (1985); On Ethics and Economics (Oxford: Blackwell, 1987).

١٠ - John Stuart Mill, On Liberty

١١ - أكدت فى موضع آخر أن هذا التضارب منتشر جدا حتى أن الحد الأدنى من الاعتراف بأولوية الحرية يمكن أن يتضارب مع الحد الأدنى للمبدأ الأساسى الاجتماعى القائم على المنفعة، أى أمثلية باريتو.

١٢ - انظر: See Massimo Livi Bacci and Gustavo De Santis, eds., Population and Poverty in the Developing World (Oxford: Clarendon Press, 1999).

١٣ - الترجمة الإنجليزية بقلم مالتوس نفسه من مقال له عن السكان، الباب الثامن، Penguin Classics يستخدم مالتوس هنا الصيغة الأصلية لعام ١٧٩٥ التى ذكرها دى كوندورسيه فى كتابه: بحث فى الجدول التاريخى لتقدم الروح الإنسانى.

١٤ – كوندورسيه، المرجع السابق.

١٥ – على الرغم من أن مالتوس ظل محايدا إزاء دور العقل (على عكس الإرغام الاقتصادى) فى مجال خفض معدلات الخصوبة إلا أنه قدم تحليلا متميزا عن دور أسواق الغذاء فى تحديد استهلاك الغذاء من قبل الطبقات والجماعات المهنية المختلفة. انظر كتابه: بحث فى أسباب ارتفاع السلع الغذائية (١٨٠٠).

١٦ – يؤكد مالتوس شكه فى قدرة الأسرة على اتخاذ قرارات ذات قيمة، ولهذا عارض تقديم إعانة عامة للفقر بما فى ذلك قانون الفقر الإنجليزى.

١٧ – انظر: J. C. Caldwell, Theory of Fertility Decline (New York: Academic Press, 1982).

١٨ – Gary S. Becker, The Economic Approach to Human Behavior (Chicago: University of Chicago Press, 1976), and A Treatise on the Family (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).

١٩ – Nancy Birdsall, "Government, Population, and Poverty".

٢٠ – John Bongaarts, "The Role of Family Planning Programmes in Contemporary Fertility Transitions," in The Continuing Demographic Transition, edited by Gavin W. Jones et al. (New York: Oxford University Press, 1997).

٢١ – تقرير البنك الدولى ١٩٩٨–١٩٩٩ .

٢٢ – انظر على سبيل المثال: R. A. Easterlin, ed.. Population and Economic Change in Developing Countries (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

٢٣ – Mamta Murthi, et al, "Mortality, Fertility, and Gender Bias in India" Population and Development Review 21 (December 1995).

٢٤ – انظر بوجه خاص مجموعة أوراق بحث مهمة حررها: Roger Jeffery, Girls' Schooling, Women's Autonomy and Fertility Change in South Asia (New Delhi: Sage, 1997).

٢٥ – المجتمع المتعلم يمكن أن تطرأ عليه تغيرات قيمية لا تحدث لأسرة متعلمة ومحاطة بأسر أمية. إن مسألة اختيار "وحدة" التحليل الإحصائى مهمة لأقصى حد. ويمكن فى هذه الحالة تفضيل مجموعات أكبر (مثل الأقاليم أو المقاطعات) بدلا من المجموعات الأصغر (مثل الأسر).

٢٦ – تقرير البنك الدولى عن التنمية، ١٩٩٧ .

٢٧ – Patrick E. Tyier, "Birth Control in China: Coercion and Evasion," New York Times, June 15, 1995.

٢٨ – عن موضوع حرية التناسل وعلاقته بالمشكلة السكانية، انظر: Gita Sen, Population Policies Reconsidered (1994).

٢٩ – International Herald Tribune, February 15, 1995, p. 4.

٣٠ – كيرالا ليست بطبيعة الحال دولة، بل ولاية، سكانها ٢٩ مليون نسمة، ويمكن أن تكون من أكبر البلدان فى العالم – بل أكبر من كندا – لو كانت بلدا مستقلا بذاته، ولهذا لا يمكن تجاهل خبرتها.

٣١ – انظر فى هذا الشأن دراستى: "Population: Delusion and Reality," New York Review of Books, September 22, 1994.

٣٢ – توجد فى كيرالا أعلى نسبة إناث بالغات يعرفن القراءة والكتابة (٨٦ بالمائة) أعلى من الصين (٦٨ بالمائة). والحقيقة ان نسبة محو أمية الإناث أعلى من أى مقاطعة فى الصين. كذلك عند مقارنة نسبة متوسط الأعمار المتوقعة للذكور والإناث فى الصين عند الميلاد، وهى فى الصين ٦٨ للذكور و٧١ للإناث، نجد أرقام عام ١٩٩١ توضح أن نسبة متوسط أعمار الذكور فى كيرالا ٦٩ والإناث ٧٤ .

٣٣ – عن مصادر هذه البيانات وبعض التحليلات الأخرى، انظر: Dreze and Sen, India: Economic Development and Social Opportunity (1995).

٣٤ – يمكن ملاحظة انخفاض نسبة الخصوبة إلى حد ما فى ولايات الشمال أيضا، وإن كانت أقل سرعة من ولايات الجنوب. وهناك ورقة عمل بقلم كل من مونيكا داس جوبتا، وبى. إن. مارى بهات مقدمة إلى مركز هارفارد للسكان والتنمية عام ١٩٩٥، فى هذه الورقة يلفتان الأنظار إلى وجه آخر لمشكلة خفض الخصوبة وهو اتجاهها إلى زيادة حدة الانحياز الجنوسى فى الانتخاب الجنسى من حيث الإجهاض على أساس نوع الجنس، وكذلك وفيات الأطفال بسبب الإهمال (وهاتان الظاهرتان موجودتان فى الصين). ويبدو هذا شديد الوضوح فى الهند فى الولايات الشمالية أكثر منه فى الجنوب. وهنا يكون مقبولا الدفع بأن خفض الخصوبة بوسائل الإكراه والقسر يجعل هذه الظواهر أكثر ترجيحا على نحو ما ناقشنا عند المقارنة بين الصين وكيرالا.

٣٥ – انظر كتابى: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية.

٣٦ – علاوة علىالضرورة المطلقة لرفض طرق القسر والإكراه، من المهم أيضا دعم نوعية وتنوع الوسائل غير القسرية لتنظيم الأسرة. وتشير الوقائع إلىأن تنظيم الأسرة فى الهند تغلب عليه بشدة عملية التعقيم حتى فى ولايات الجنوب. ولتوضيح ذلك نذكر أنه تم تعقيم ما يقرب من ٤٠ بالمائة من النساء المتزوجات ممن تبلغ أعمارهن بين ١٣ و٤٩ سنة فى جنوب الهند. وأن ١٤ بالمائة فقط منهن استعملن وسائل حديثة لمنع الحمل. والملاحظ أن المعارف فى الهند بشأن الطرق الحديثة لتنظيم الأسرة محدودة إلى أقصى حد. ويبدو أن نصف المتزوجات الريفيات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٣-٤٧ عاما هن اللاتى يعرفن شيئا عن موانع الحمل الذكرية.

٣٧ – انظر فى هذا المراجع الواردة فى كتابى ودريز: الهند، التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية.

٣٨ – انظر المرجع السابق.

٣٩ – انظر فى هذا الشأن الدراساتالسكانية والاجتماعية الواردة فى المرجع السابق.

٤٠ – انظر دراستى: "Population and Reasoned Agency: Food, Fertility and Economic Development."

١٠

الثقافة وحقوق الإنسان

اكتسبت فكرة حقوق الإنسان فى السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من الدعم والتأييد، وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية فى الخطاب الدولى. وتلتقى بانتظام لجان لها تقديرها واحترامها للتباحث بشأن الالتزام بحقوق الإنسان أو انتهاكها فى مختلف بلدان العالم. ويحظى خطاب حقوق الإنسان الآن يقينا بقبول على أوسع نطاق - أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى. ويبدو على الأقل أن لغة الاتصال على الصعيدين القومى والدولى تعكس تحولا فى الأولويات ومناط التأكيد إذا ما قورنت بالأسلوب الجدلى الذى كان سائدا منذ بضعة عقود، وأصبحت حقوق الإنسان أيضا جانبا مهما فى أدبيات التنمية والتطوير.

ومع هذا فإن الانتصار الواضح لفكرة واستخدام حقوق الإنسان يتعايش مع قدر من نزعة الشك الحقيقية تتردد داخل أوساط متشددة فى نقدها بشأن مدى عمق وتلاحم هذا النهج. ويدور الشك حول إمكانية توفر قدر من السذاجة بشأن إجمالى البنية المفاهيمية التى يرتكز عليها خطاب خصوص الإنسان.

ثلاثة أنواع من النقد :

ما هى إذن المشكلة فى ظاهرها؟ أحسب أن هناك ثلاثة اهتمامات متمايزة يبنى حولها النقاد الصرح الفكرى لحقوق الإنسان. هناك أولا القلق من أن حقوق الإنسان

تخلط بين منظومات قانونية تعطى الناس بعض الحقوق المحددة جيدا ومبادئ سابقة على التشريع لا يمكنها أن تعطى المرء حقا قابلا للنظر فيه أمام العدالة. وهذه هى قضية مشروعية مطالبات حقوق الإنسان: كيف يمكن أن يكون لحقوق الإنسان أى مكانة إلا من خلال الاستحقاقات التى تجيزها الدولة باعتبارها السلطة الشرعية الأخيرة؟ وترى هذه النظرة أن البشر بالطبيعة لا يولدون بحقوق الإنسان، وهم فى هذا شأنهم إذ يولدون عراة بغير ملابس. ومن ثم يتعين اكتساب الحقوق عن طريق التشريع تماما مثلما نكتسب ملابسنا عن طريق التفصيل والخياطة. ولا توجد ملابس جاهزة مسبقا مثلما لا توجد حقوق سابقة على التشريع. وسوف أسمى هذا النهج الهجومى نقد الشرعية.

يتعلق خط الهجوم الثانى بالشكل الذى تتخذه أخلاق وسياسة حقوق الإنسان. الحقوق حسب هذا الرأى استحقاقات تستلزم واجبات مرتبطة بها. إذا كان للشخص أ حق فى شيء من س إذن لابد من وجود عنصر فاعل ما، وليكن ب، وعليه واجب تزويد أ بحاجته من س. وإذا لم يكن ثمة اعتراف بهذا الواجب فإن الحقوق المشروعة حسب هذه النظرة لن تكون سوى خواء. ويرى أصحاب هذا الرأى أن هذا يفرض مشكلة مهولة تتعلق بإمكانية اعتبار حقوق الإنسان حقوقا أصلا. وتمضى الحجة قائلة، كل هذا قد يكون جميلا جدا، إذ نقول إن لكل إنسان حق فى الغذاء أو الطب، ولكن ما لم تتحدد خصائص واجبات مميزة للعنصر الفاعل، فإن هذه الحقوق لن تعنى كثيرا فى واقع الأمر. وحسب هذا الفهم فإن حقوق الإنسان مشاعر تثير حمية وحماسا، ولكنها أيضا، إذا شئنا الدقة، متنافرة. وتأسيسا على هذه النظرية فإن الأفضل ألا نعتبر هذه الدعاوى حقوقا، بل بمثابة احتقان فى الزور. وسوف أسمى هذا الخط نقد الاتساق المنطقى.

الخط الثالث لنزعة الشك لا يأخذ بالدقة شكلا قانونيا أو مؤسسيا وإنما يرى حقوق الإنسان عنصرا فى نطاق الأخلاق الاجتماعية. وتقضى هذه النظرية بأن

السلطة الأخلاقية لحقوق الإنسان مشروطة بطبيعة الأخلاق التى يمكن قبولها. ولكن هل هذه الأخلاق حقيقة كونية شاملة؟ ماذا لو أن بعض الثقافات لم تعتبر الحقوق أمرا ذا قيمة مميزة بالمقارنة بقيم أو سجايا أخرى تحظى بالإعجاب؟ والملاحظ أن الجدل بشأن مدى حقوق الإنسان إنما نبع فى الغالب من مثل هذه الأنواع من النقد الثقافى. ولعل أبرزها يرتكز على فكرة الشك المزعوم من جانب القيم الآسيوية تجاه حقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان لكى يكون لها ما يبررها تستلزم الشمول الكلى. ولكن النقاد يدعون أن ليست هناك قيم كونية شاملة على هذا النحو. وسوف أسمى هذا النهج النقد الثقافى.

نقد الشرعية :

نقد الشرعية له تاريخ طويل. وأخذ صورا مختلفة على أيدى كثيرين من المتشككين فى الاستدلال المنطقى المبنى على أساس الحقوق بشأن القضايا الأخلاقية. وهناك أوجه تماثل مهمة مثلما هناك أوجه اختلاف بين الصور المختلفة لهذا النقد. هناك من ناحية إصرار كارل ماركس على أن الحقوق تسبق واقعيا (ولا تتبع) تأسيس الدولة. وعبر عن هذا فى كتيب تضمن سجالا قويا تحت عنوان "عن المسألة اليهودية". وهناك من ناحية أخرى الأسباب التى قدمها جيرمى بنتام عند وصفه "الحقوق الطبيعية بأنها هراء". وأن مفهوم الحقوق الطبيعية التى لا يجوز انتزاعها ما هو إلا "هراء على عكازين".ولكن يشترك مع هذين الخطين النقديين - ومع كثير غيرهما - إصرار على أن ننظر إلى الحقوق من حيث وضعها بعد التكوين المؤسسى باعتبارها أدوات وليست استحقاقات أخلاقية قبلية. ويتحدى هذا الرأى بأسلوب جوهرى الفكرة الأساسية عن أن حقوق الإنسان كونية شاملة.

يقينا إننا إذا أخذنا الدعاوى الأخلاقية السابقة على التشريع باعتبارها كيانات تشريعية تعبر عن طموح الإنسان، فسوف يكون عسيرا النظر إليها كحقوق يمكن

الدفاع عنها أمام المحاكم وغيرها من المؤسسات المنوط بها التنفيذ. ولكن رفض حقوق الإنسان تأسيسا على هذه الحجة يعنى إسقاط جانب الممارسة. إن مطلب الشرعية ليس أكثر من أن مطلبا ما تبرره الأهمية الأخلاقية للاعتراف بأن حقوقا معينة هى استحقاقات ملائمة لجميع البشر. ويمكن حسب هذا المعنى أن تمثل حقوق الإنسان الدعاوى والقوى والحصانات (وغير ذلك من أشكال الضمانات المقترنة بمفهوم الحقوق) التى تدعمها الأحكام الأخلاقية التى ترى فى هذه الضمانات والمبررات أهمية أصيلة وجوهرية.

ويمكن أيضا أن تتجاوز حقوق الإنسان نطاق الممكن مقابل الفعلى من الحقوق الشرعية. إن الحق الإنسانى يمكن إثارته بقوة فى سياقات كثيرة حتى وإن بدا أن فرض تنفيذه قانونيا غير ملائم. إن الحق الأخلاقى للزوجة فى أن تشارك مشاركة كاملة وندّية فى قرارات الأسرة ذات الأهمية - مهما كان زوجها متحيزا إلى نفسه - يمكن أن يعترف به كثيرون ممن لا يشترطون على الرغم من هذا إقرارا شرعيا لهذا الشرط وإنفاذه على أيدى الشرطة. مثال آخر هو "حق الاحترام"، إذ نجد مسألة تشريعه ومحاولة فرضه مسألة إشكالية، بل ومحيرة.

ولعل الأفضل فى الحقيقة اعتبار حقوق الإنسان مجموعة من الدعاوى الأخلاقية التى يتعين أن لا نطابق بينها وبين الحقوق الشرعية المقررة بتشريع. ولكن حرى بهذا التفسير المعيارى أن لا يطمس جدوى فكرة حقوق الإنسان داخل نوع السياق الذى تبرز فيه. وإن الحريات المقترنة بحقوق بذاتها يمكن أن تكون هى بؤرة الاهتمام أثناء الحوار. ويتعين علينا أن نحكم على حقوق الإنسان باعتبارها منظومة حجج أخلاقية وأساسا لمطالبات سياسية.

نقد الاتساق المنطقى :

أنتقل الآن إلى النقد الثانى: ما إذا كان بالإمكان أن نتحدث حديثا متسقا منطقيا عن الحقوق دون تحديد من عليه ضمان الوفاء بالحقوق. ثمة فى الحقيقة نهج رئيسى

فى تناول الحقوق يؤمن بأن الحقوق لا سبيل إلى صياغتها على نحو معقول إلا فى ترابط مع الواجبات المتداخلة. إذ يجب أن نزاوج حق الشخص فى شىء ما بواجب عنصر فاعل آخر لتزويد الأول بهذا الشىء. والملاحظ أن من يصرون على الرباط الثنائى ينزعون إلى أن يكونوا بعامة نقديين للغاية إزاء إثارة خطاب "الحقوق" فى "حقوق الإنسان" دون تحديد دقيق مميز للعناصر الفاعلة المسئولة ولواجباتهم التى يتعين عليهم أداؤها لإنجاز هذه الحقوق. معنى هذا أن المطالبات بحقوق الإنسان ما هى فى نظرهم إلا حديث طليق.

وإن السؤال الذى يحفز بعض أصحاب هذه النزعة الشكية هو: كيف لنا أن نتأكد من أن الحقوق قابلة للتحقق ما لم تكن تقابلها واجبات؟ والحقيقة أن البعض لا يرى أى معنى فى الحق ما لم يكن متوازنا بفضل ما سماه الفيلسوف عمانويل كانط "الإلزام الكامل" - واجب محدد لعنصر فاعل محدد من أجل إنجاز هذا الحق[1].

ومع هذا فإن بالإمكان مقارنة الدعوى بأن أى استخدام للحقوق باستثناء الاستخدام المقترن برباط مشترك مع التزامات كاملة إنما تعوزه الفعالية. والملاحظ فى سياقات قانونية كثيرة أن هذه الدعوى ربما تكون لها ميزة ما غير أن الحقوق فى المناقشات المعيارية غالبا ما تأخذ صورة استحقاقات أو قوى أو حصانات من الخير أن تتوفر للناس. ونحن نرى حقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مشتركة بين الجميع - بغض النظر عن المواطنة – وأن من حق كل فرد أن يحظى بمنافعها. وإذا لم يكن من الواجبات المحددة على أى فرد أن يتأكد من أن المرء أوفيت له حقوقه فإن بالإمكان توجيه الدعاوى إلى جميع من هم فى وضع يسمح لهم بالمساعدة. والحقيقة أن عمانويل كانط نفسه وصف هذه المطالبات العامة بأنها "التزامات ناقصة" ومضى إلى حد مناقشة مدى صلتها الوثيقة بالحياة الاجتماعية. والدعاوى موجهة بعامة إلى أى امرئ قادر على المساعدة، حتى وإن لم يكن هناك أى شخص أو ذات فاعلة منوط بها الوفاء بالحقوق المعنية.

ولكن إذا صيغت الحقوق على هذا النحو فإن بالإمكان أحيانا أن تظل دون تحقق. ولكن بإمكاننا يقينا أن نمايز بين حق يتمتع به شخص دون أن يتم الوفاء به، وحق لشخص محروم منه. وأخيرا فإن التأكيد الأخلاقى لحق ما إنما يتجاوز قيمة الحرية المقابلة فقط إلى المدى الذى تكون فيه بعض المطالبات ملقاة على عاتق آخرين ولن يحاولوا بذل المساعدة. وإذا كان بإمكاننا أن نتعامل جيدا مع لغة الحرية دون الحقوق (والواقع أن لغة الحرية هى التى أحرص عليها فى كتابى التنمية حرية) فسوف يكون لدينا أحيانا المبرر لكى نقترح أو نطلب أن يساعد الآخرون على إنجاز الحرية المعنية هنا موضوع الحديث. معنى هذا أن لغة الحقوق يمكن أن تكمل لغة الحرية.

النقد الثقافى والقيم الآسيوية :

الخط الثالث للنقد ربما يكون أكثر إثارة وإغراء، وقد حظى بالفعل بمزيد من الاهتمام. هل فكرة حقوق الإنسان حقيقة فكرة كونية شاملة؟ ألا توجد أخلاق، مثل ما فى الثقافات الكونفوشية العالمية تنزع إلى التركيز على النظام والانضباط أكثر من الحقوق، وعلى الولاء أكثر من الاستحقاق؟ والملاحظ أنه بقدر ما تشتمل حقوق الإنسان على دعاوى للحرية السياسية والحقوق المدنية بقدر ما ظهرت تواترات مزعومة انطلقت بخاصة من قِبَل مفكرين آسيويين.

أثير موضوع طبيعة القيم الآسيوية كثيرا خلال السنوات الأخيرة بهدف توفير مبرر للتنظيمات السياسية التسلطية فى آسيا. وإن هذه التبريرات للنزعة التسلطية لم تصدر تحديدا عن مؤرخين مستقلين، بل من السلطات نفسها (على لسان الرسميين أو المتحدثين باسمهم) أو ممن هم وثيقى الصلة بأصحاب السلطان. غير أن آراءهم متسقة منطقيا مع أساليبهم فى حكم الدول، ومع الرغبة فى التأثير فى العلاقة بين بلدان مختلفة.

هل القيم الآسيوية نقيض – أو لا مبالية بـ – الحقوق السياسية الأساسية؟ غالبا ما نرى مثل هذه التعميمات، ولكن هل تدعمها براهين؟ واقع الحال أن التعميمات بشأن آسيا ليست أمرا يسيرا خاصة فى ضوء حجمها. إن آسيا يسكنها ٦٠ بالمائة من إجمالى سكان العالم. ومن ثم ما هو الذى يمكن اعتباره قيما سائدة فى هذا الإقليم الواسع بهذا القدر من التنوع؟ لا توجد قيم جوهرية تنطبق على كل هذه الأعداد الضخمة من السكان المتغايرة، ولا شىء يفصلهم ويمايزهم كجماعة مختلفة عن بقية العالم.

وينزع أحيانا دعاة "القيم الآسيوية" إلى النظر أساسا إلى شرق آسيا باعتبار هذه هى المنطقة الأنسب. والملاحظ أن التعميم بشأن التقابل بين الغرب وآسيا غالبا ما يتركز على اليابسة، وحتى شرق تايلاند. هذا على الرغم من وجود دعوى أكثر طموحا ترى أن بقية آسيا "متماثلة". مثال ذلك يحدد لى كوان يو "الفارق الأساسى بين المفاهيم الغربية عن المجتمع والحكم ومفاهيم شرق آسيا". ويفسر هذا بقوله: "إننى حين أقول أبناء شرق آسيا فأنا أعنى كوريا واليابان والصين وفيتنام باعتبارها متمايزة عن جنوب شرق آسيا التى هى مزيج بين الصينى والهندى على الرغم من أن الثقافة الهندية تؤكد على قيم مماثلة"[٢].

ومع هذا فإن منطقة شرق آسيا ذاتها تنطوى على تنوع شديد وثمة تباينات كثيرة نلمسها بين اليابان والصين وكوريا وأنحاء أخرى من شرق آسيا. والمعروف أن مؤثرات ثقافية متباينة من داخل ومن خارج الإقليم أثرت فى حياة البشر على مدى تاريخ هذا الإقليم الفسيح. ولا تزال هذه التأثيرات باقية بوسائل متباينة. ورغبة فى توضيح ذلك أذكر أن نسختى من تقويم "ألماناك almanac" الدولية طبعة هوغتون ميغلين، تصف ديانة ١٢٤ مليون يابانى على النحو التالى: ١١٢ مليون يدينون بالشنتوية، و٩٣ مليون بوذى[*].[٣] ولا تزال هناك مؤثرات مختلفة الألوان والأصول

(*) هذه هى الأرقام فى النص، على الرغم من التفاوت الظاهر فى المجموع الذى يتجاوز المائتين، ومجموع سكان اليابان الآن قرابة ١٢٦,٥ مليون نسمة، ولكن تركت الأرقام كما فى الأصل. (المترجم)

تصبغ بلونها جوانب الذاتية لليابانى المعاصر، ويمكن للشخص الواحد أن يكون شنتويا وبوذيا فى آن واحد.

ويمكن للثقافات والتقاليد أن تتداخل عبر الأقاليم من مثل شرق آسيا، بل وداخل البلدان مثل اليابان أو الصين أو كوريا، ولهذا فإن محاولات التعميم عند الحديث عن "القيم الآسيوية" هو ضرب من التبسيط المفرط. وأكثر من هذا أن سكان سنغافورة وتعداده ٢,٨ مليون نسمة، بينهم تنويعات ثقافية وتباينات فى التقاليد التاريخية. حقا إن سنغافورة لها سجل يثير الإعجاب فى ترسيخ التعايش الودى بين الطوائف.

الغرب المعاصر ومزاعم التفرد :

خطوط التفكير التسلطى فى آسيا - وبوجه عام فى المجتمعات غير الغربية - غالبا ما تلقى تأييدا غير مباشر من أنماط فكر داخل الغرب ذاته. وهناك ميل واضح فى أمريكا وفى أوروبا إلى افتراض، حتى وإن كان ضمنيا، أسبقية الحرية السياسية والديمقراطية كقسمة أساسية وعريقة فى الثقافة الغربية - وهذه ميزة ليس من السهل أن نجد لها مثيلا فى آسيا. إننا هنا الآن، مثلما كان الحال فى الماضى، إزاء مفاضلة بين النزعة الاستبدادية الموجودة ضمنا فى الكونفوشية كمثال مقابل احترام الحرية الفردية والاستقلال الذاتى المزعوم أنهما راسختان فى أعماق الثقافة الليبرالية الغربية. وغالبا ما يعتبر الغربيون أنصار النهوض بالحرية الشخصية والسياسية الغربية وتطبيقها فى العالم غير الغربى أن دعوتهم هذه محاولة لغرس القيم الغربية فى آسيا وإفريقيا. وها هنا يغدو العالم مدعُوًّا إلى الانضمام إلى نادى "الديمقراطية الغربية" وإلى أن يبدى إعجابه ومناصرته "للقيم الغربية" التقليدية.

ونجد فى كل هذا ميلا موضوعيا إلى استنتاج ما هو ماض متخلف من ما هو حاضر راهن. إن القيم التى عمد التنوير الأوروبى وغيره من التطورات الحديثة نسبيا

إلى إشاعتها لتكون قيما مشتركة لا يمكن اعتبارها حقيقة جزءا من الإرث الغربى بعيد المدى - عاشه الغرب على مدى آلاف السنين[٤]. إن ما نجده فى كتابات مؤلفين كلاسيكيين غربيين (من أمثال أرسطو) هو كتابات تدعم عناصر انتقائية من بين العقيدة الشاملة التى تتألف منها الفكرة المعاصرة عن الحرية السياسية. ولكن دعم مثل هذه العناصر نجده أيضا فى كتابات كثيرة فى التراثات الآسيوية.

ورغبة منا فى توضيح هذه النقطة، لنتأمل معا فكرة أن الحرية الشخصية مهمة للجميع من أجل خير المجتمع. هذه الدعوى تبدو مؤلفة من عنصرين متمايزين ١) قيمة الحرية الشخصية: بمعنى أن الحرية الشخصية مهمة ويتعين كفالتها لمن "يعنيهم أمر" مجتمع خير. و(٢) مساواة الحرية: كل امرئ يعنيه الأمر ومن ثم يجب ضمان الحرية المكفولة لشخص ليحظى بها الجميع. وهاتان النقطتان معا يستلزمان الإيمان بضرورة ضمان الحرية الشخصية على أساس مشترك يتقاسمه الجميع. وكتب أرسطو وأفاض فى الحديث عن دعم القضية الأولى ولكنه استثنى المرأة والعبيد، وبهذا تخلى عن الدفاع عن القضية الثانية. والحقيقة أن الدعوة إلى المساواة بهذه الصورة دعوة حديثة النشأة. والملاحظ حتى فى مجتمع مقسّم على أساس من الطبقات والطوائف، يمكن فيه النظر إلى الحرية باعتبارها أمرا ذا قيمة كبيرة يحظى بها الأقلية المتميزون (مثل الماندارين(الصفوة من الإداريين فى الصين القديمة)، أو البرهمانيين) شأن الحال بالنسبة للحرية وتقييم غير العبيد لها من الرجال فى المفاهيم الإغريقية المقابلة عن المجتمع الخير.

وهناك تمييز آخر مفيد بين ١) قيمة التسامح: حيث يتعين التسامح بين مختلف العقائد والالتزامات والأعمال لجميع الناس على اختلافهم، و(٢) المساواة فى التسامح: بمعنى ما يحظى به البعض من تسامح يتعين عقلا أن يحظى به الجميع (إلا إذا كان التسامح عند البعض سيفضى إلى تعصب مع آخرين). ونعود لنقول إن الحجج الداعية إلى بعض التسامح يمكن أن نجد لها مثيلا بوفرة فى الكتابات الغربية الباكرة، ولكن

دون أن يكتمل هذا التسامح بالدعوة إلى المساواة فى التسامح. ولهذا فإن جذور الأفكار الديمقراطية والليبرالية الحديثة يمكن أن نلتمسها من حيث هى عناصر تكوينية وليست كل البنية.

وإن السؤال الذى يتعين أن نسأله عن عمل دراسة مقارنة هو ما إذا كانت هذه العناصر التكوينية يمكن أن نلتمسها فى الكتابات الآسيوية على نحو ما التمسناها فى الفكر الغربى. ويجب ألا نخلط بين وجود هذه العناصر مع انعدام أو افتقار النقيض، أعنى الأفكار والمعتقدات التى ترفض بوضوح تأكيد الحرية والتسامح. إن الدعوة إلى مناصرة النظام والانضباط يمكن أن نجدها فى الكلاسيكيات الغربية أيضا. ولهذا ليس واضحا لى فى الحقيقة أن كونفوشيوس أكثر استبدادية فى هذا المجال عن أفلاطون أو القديس أوغسطين كمثال. وليست القضية الأساسية هنا ما إذا كانت هذه الأطر المناهضة للحرية موجودة حاضرة فى التراث الآسيوى على تنوعه، بل ما إذا كانت الأطر الهادفة إلى الحرية غائبة هناك.

ها هنا يصبح تنوع منظومات القيم الآسيوية أمرا محوريا، وهى المنظومات التى تجسد التنوع الإقليمى وإن تعالت عليه. ولعل المثال الواضح هنا هو دور البوذية كصيغة للفكر. يولى التراث البوذى أهمية كبرى للحرية، كما وأن الجانب الأقدم من التفكير النظرى الهندى الذى ينتمى إليه الفكر البوذى يفسح مجالا واسعا للإرادة وللاختيار الحر. إن نبالة السلوك تتحقق فى سياق الحرية، بل وإن الأفكار عن التحرير (من مثل موكشا) لها هذه القسمة المميزة. وطبيعى أن وجود هذه العناصر فى الفكر البوذى لا يطمس النظام المنضبط والمتراتب بالنسبة لآسيا والذى أكدته الكونفوشية. بيد أننا نخطئ إذا قلنا إن الكونفوشية هى تراث آسيا الوحيد - حتى داخل الصين نفسها. وحرى أن نؤكد هذا التنوع طالما وأن التفسير المعاصر للطابع الاستبدادى للقيم الآسيوية يتركز على الكونفوشية.

تأويلات كونفوشيوس :

إن قراءة الكونفوشية التى يتخذها معيارا موحدا القائلون بأن القيم الآسيوية تسلطية لا تنصف التنوع القائم داخل تعاليم كونفوشيوس نفسه(٥). إن كونفوشيوس لم يدع إلى الولاء للدولة ولاء أعمى(٦). وحين سأله زيلو "كيف نخدم أميرا؟" أجاب كونفوشيوس: "قل له الحقيقة حتى وإن أغضبته"(٧). ولكن المسئولين عن الرقابة فى سنغافورة أو بكين ربما ينظرون إلى هذا القول نظرة مغايرة. ولم يكن كونفوشيوس ممانعا للحذر واللباقة، غير أنه لم يمتنع عن التوصية بمعارضة الحكم السيئ. "عندما يسود الطريق القويم الدولة، تكلم بجرأة واعمل بجرأة. وعندما تفقد الدولة الطريق اعمل بجرأة وقل قولا لينا"(٨).

يقدم كونفوشيوس فى الحقيقة مؤشرا جيدا يوضح أن عمادى الصرح المتخيل للقيم الآسيوية، وهما الولاء للأسرة والطاعة للدولة، يمكن أن يكون بينهما صراع ضار. والملاحظ أن كثيرين من دعاة سلطة "القيم الآسيوية" إنما يرون دور الدولة باعتباره امتدادا لدور الأسرة. ولكن، كما قال كونفوشيوس، يمكن أن ينشأ توتر بين الاثنين. ونذكر أن حاكم مقاطعة شى قال لكونفوشيوس: "يوجد بين شعبى رجل يتحلى باستقامة لا يشوبها لين: حين سرق أبوه خروفا أدانه على فعلته". أجاب كونفوشيوس على هذا بقوله: "بين شعبى الرجال ذوو الاستقامة يقضون أمورهم على نحو مختلف: أب يقى ابنه، وابن يقى أباه - وهنا استقامة فيما يفعلون"(٩).

آشوكا وكوتيليا :

كانت أفكار كونفوشيوس أكثر تعقيدا وإمتاعا للعقل من الحكم والأقوال المأثورة التى تجرى على الألسن باسمه. وهناك أيضا ميل نحو إغفال غيره من الكتاب الذين عرفتهم الثقافة الصينية، وإلى تجاهل الثقافات الصينية الأخرى. إننا إذا ما اتجهنا

إلى التراثات الهندية نستطيع أن نرى فى واقع الأمر عديدا من الآراء عن الحرية والتسامح والمساواة. ولعلنا نجد أهم صياغة عن ضرورة الحرية على أساس من العدالة والمساواة فى كتابات الإمبراطور آشوكا. وهذا هو الإمبراطور الذى ترأس فى القرن الثالث ق.م. إمبراطورية هندية أكبر من أى مملكة لملك هندى آخر (بما فى ذلك المغول بل وراج ناهيك عن الولايات المحلية التى تركها البريطانيون على وضعها). أبدى أشوكا اهتماما كبيرا بالأخلاق العامة والسياسات المستنيرة بعد أن روعته الأشلاء التى شاهدها فى معركته المظفرة ضد مملكة كالينجا (وهى الآن أوريسا). وتحول إلى البوذية ولم يكتف بالعمل على تحويلها إلى ديانة عالمية، بل أرسل البعوث التبشيرية إلى خارج الهند حاملين رسالة بوذية إلى الشرق وإلى الغرب. وعمد أيضا إلى تغطية جدران البلاد بنقوش حجرية تصف أشكال الحياة الطيبة وطبيعة الحكم الصالح.

وتكشف النقوش عن اهتمام خاص بالتسامح مع التنوع. مثال ذلك المرسوم (الذى يحمل الآن رقم ١٢) إلى إيراجودى يعرض القضية على النحو التالى:

يجب على المرء أن لا يبجل طائفته هو أو يحط من قدر طائفة أخرى دون سبب. إن الانتقاص من قدر أحد حرى أن يكون لسبب محدد فقط. ذلك لأن طوائف الآخرين تستحق التبجيل لسبب أو لآخر..

وإذ يلتزم المرء بهذا السلوك فإنه يعلى من قدر طائفته ويسدى فى الوقت نفسه خدمة لطوائف غيره من الناس. ولكن إذا سلك المرء سلوكا على النقيض من هذا فإنه يضر بطائفته ويسىء إلى طوائف الآخرين. ذلك لأن من يبجل طائفته هو ويحط من قدر الآخرين بهدف تأكيد الفخار بطائفته، إنما هو فى الواقع بسلوكه هذا يلحق بطائفته أشد الأضرار(١٠).

ونجد التأكيد على التسامح فى هذه المراسيم منذ القرن الثالث ق.م. والحديث موجه للحكومة ليكون سياسة عامة وليكون كذلك نصيحة لكيف يكون سلوك المواطنين مع بعضهم البعض.

وجدير بالذكر أن أشوكا كان عالميا فى نظرته إلى إطار ومضمار التسامح، وطالب بالتسامح للجميع ومع الجميع، بما فى ذلك من وصفهم بقوله "شعب الغابات" أى القبائل التى تعيش على نظام اقتصادى سابق على عصر الصناعة. وربما يرى بعض المعلقين أن مناصرة أشوكا للتسامح العالمى القائم على المساواة دعوة غير آسيوية، بيد أن آراءه ضاربة بجذورها فى نهج تحليلى رائج فى الدوائر الفكرية التى عرفتها الهند خلال قرون سابقة.

ولعل من المهم أن ننظر فى هذا السياق إلى مفكر هندى آخر صاحب "رسالة عن الحكم والاقتصاد السياسى"، وكان لفكره نفوذ عميق وأهمية كبرى. وأشير هنا إلى كوتيليا مؤلف "آرثا شاسترا" والتى يمكن ترجمتها إلى "علم الاقتصاد"، وإن كانت الدراسة معنية بالسياسة العملية وبعلم الاقتصاد معا. وكان كوتيليا معاصرا لأرسطو فى القرن الرابع ق.م. وشغل منصب كبير وزراء الإمبراطور شاندراجوبتا موريا، إمبراطور جد أشوكا، والذى أسس إمبراطورية موريا الشاسعة التى امتدت عبر أرجاء شبه القارة الهندية.

وكثيرا ما يستشهد البعض بكتابات كوتيليا كبرهان على أن الحرية والتسامح كانتا غير ذات قيمة فى التراث الهندى الكلاسيكى. ونجد فى آرثا شاسترا جانبين للتفسير التفصيلى الرائع للاقتصاد والسياسة حتى ليمكن القول إن العرض أشبه بتشخيص حالة. أولا، يعتبر كوتيليا صاحب فكر مترابط ومتسق منطقيا من نوع محدود جدا. إنه يرى أن أهداف النهوض بسعادة الرعايا وتوطيد النظام داخل المملكة تلقى تأييدا قويا بفضل المشورة السياسية التفصيلية. ولكنه مع هذا يرى أن الملك حاكم مستبد عادل مطبوع على الخير وسلطته مكرسة لفعل الخير، ويبلغ سلطانه أقصاه

بفضل التنظيم الصالح. وهكذا فإن أرثا شاسترا تعرض من ناحية أفكارا واقتراحات نافذة بشأن موضوعات عملية من مثل اتقاء المجاعة والفعالية الإدارية وهى قضايا لا تزال وثيقة الصلة بحياتنا حتى اليوم (وهى سابقة علينا بأكثر من ألفى سنة)[١١]. ونجد كاتبها من ناحية أخرى على استعداد لإبداء النصح والمشورة للملك لبيان كيف يلتمس طريقه إذا اضطر إلى انتهاك حرية خصومه وأعدائه.

ثانيا، يبدو أن كوتيليا يولى أهمية بسيطة لموضوع المساواة السياسية والاقتصادية، كما وأن نظرته إلى المجتمع الصالح نظرة طبقية للغاية حسب تقسيمات الطبقة والطائفة. ولكن على الرغم من هذا فإن هدف النهوض بالسعادة التى تحظى بوضع رفيع جدا فى سلم القيم يصدق أيضا على جميع الأهداف التى تبدو وكأنها لا تقوم على أساس من المساواة من حيث الشكل والمحتوى. ونجد التزاما بتوفير الدعم والمساندة لأقل الناس حظوظا فى المجتمع مما يساعدهم على الخلاص من البؤس، ومن ثم الاستمتاع بالحياة. ويحدد كوتيليا على سبيل التخصيص أن واجب الملك أن يراعى "اليتامى والكهول والعاجزين والأيامى والضعفاء والبائسين"، علاوة على توفير أسباب الرزق والقوت للبائسات من النساء وقت الحمل وكذا للرضع من أطفالهن عقب ولادتهن[١٢]. ولكن هذا الالتزام بالمساندة بعيد كل البعد عن إعلاء قيمة حرية هؤلاء الناس لكى تكون لهم حرية اتخاذ القرار فى كيف يعيشون ـ التسامح مع الهراطقة وأصحاب البدع.

ما الذى نستخلصه من كل ما سبق؟ يقينا لم يكن كوتيليا ديمقراطيا، ولا من دعاة المساواة والعدالة، ولا داعية للنهوض بحرية كل فرد من البشر. ولكن حين تحدد السمات التى يجب أن يتحلى بها أفضل أصحاب الامتياز فى المجتمع، أى الطبقات العليا، تظهر لنا الحرية باعتبارها الخاصية الأبرز والأهم. ويبين لنا أن من غير المقبول أبدا إنكار الحرية الشخصية على أبناء الطبقات العليا (المسماة آريا). والملاحظ أن مظاهر القصاص التقليدية وبعضها كان شديد القسوة، تحددت بالنسبة لمن يرغبون

كبارا أو أطفالا على العمل لصالحهم على الرغم من أن استرقاق الرقيق المقيمين كان أمرا مقبولا تماما فى المجتمع[١٣]. ولا ريب فى أننا لا نقرأ عند كوتيليا أى شىء يشبه التعبير الواضح الذى قاله أرسطو الدال على أهمية الممارسة الحرة للقدرة. ولكن التركيز على الحرية واضح جدا فى حديث كوتيليا عن الطبقات العليا فى المجتمع. ويختلف اختلافا واضحا عن الواجبات الحكومية إزاء المراتب الاجتماعية الأدنى التى تأخذ الشكل الأبوى من حيث الاهتمام العام ومساعدة الدولة لتفادى مظاهر الحرمان والبؤس الشديدين. وتتسق هذه النظرة تماما من حيث التعبير عن الحياة الصالحة، مع مذهب أخلاقى يعلى من قيمة الحرية. حقا إن نطاق الاهتمام قاصر هنا على الفئات العليا من المجتمع. ولكن هذا لا يختلف جذريا عن مناط اهتمام الإغريق بالأحرار مقابل العبيد أو النساء. ولكن من حيث شمولية الحديث، فإن كوتيليا يختلف عن أشوكا العالمى الشمولى بينما لا يختلف تماما عن أرسطو صاحب النظرة الاصطفائية.

التسامح فى الإسلام :

ناقشت توا ببعض التفصيل الأفكار السياسية والأسباب العلمية فى عرضين قويين، ولكنهما مختلفين تماما، عرفتهما الهند فى القرن الرابع وفى القرن الثالث ق.م. على التوالى. وسبب اختيارى أن لأفكارهما تأثيرها الممتد فى الكتابات الهندية بعد ذلك. ولكن لنا الحق فى أن نلقى نظرة إلى الكثير من الكتابات الأخرى. وأذكر أن من أهم الشارحين والممارسين لمعنى التسامح مع التنوع فى الهند الإمبراطور المغولى العظيم أكبر الذى حكم ما بين عام ١٥٥٦ و١٦٠٦ . وأعود لأقول نحن هنا لا نتعامل مع ديمقراطى بل مع ملك قوى أكد على قبول الأشكال المتنوعة للسلوك الاجتماعى والدينى، وقبل حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة بما فى ذلك حرية الملكية وحرية الممارسة الدينية وهى حريات لم يكن يسيرا التسامح معها فى أوروبا فى زمن أكبر.

نذكر على سبيل المثال أنه بحلول عام ١٠٠٠ هجرية، أو ١٥٩١-١٩٥٢ ميلادية، حدثت بعض الإثارة بشأن التقويم فى دلهى وأجرا (ليس مثل ما يجرى الآن مع اقتراب العام ٢٠٠٠ من التقويم المسيحى). أصدر أكبر قوانين عدة مع حلول هذا المنعطف التاريخى. وركزت هذه القوانين، من بين أمور أخرى، على التسامح الدينى، بما فى ذلك ما يلى:

لا يحق لأى امرئ التدخل فى تفسير الدين، وإن من حق أى إنسان أن يعتنق الدين الذى يرضاه.

إن هندوسيا إذا أرغم، فى سن الطفولة أو غير ذلك، على أن يكون مسلما على غير إرادته فإن له الحق، إذا ارتضى ذلك، أن يرتد إلى دين آبائه"(١٤).

وأعود لأقول إذا كان نطاق التسامح محايدا بالنسبة للدين فإنه لم يكن كليا شاملا بالنسبة للنواحى الأخرى بما فى ذلك المساواة بين الجنسين أو المساواة بين الشباب والشيوخ. استطرد التشريع إلى الدفاع عن الإعادة القسرية لفتاة هندوسية هجرت أسرة أبيها لتلحق بعشيقها المسلم. والملاحظ أنه عند الاختيار بين مساندة العاشقين الشابين والهندوسى أبو الفتاة، فإن عواطف أكبر المسن كانت مع الأب تماما. إن التسامح والمساواة عند مستوى معين تلتقى بعدم التسامح وعدم المساواة عند مستوى آخر. ولكن مدى التسامح العام فى شئون العقيدة والممارسة الدينية يبدو واضحا جليا للغاية. وقد يكون ملائما فى هذا السياق، خاصة فى ضوء الإصرار على الحديث عن "الليبرالية الغربية" الإشارة إلى أن أكبر طبق سياساته وأفكاره هذه فى وقت كانت محاكم التفتيش فى عنفوانها فى أوروبا.

وجدير بالملاحظة ونحن نعايش خبرة المعارك السياسية المعاصرة، خاصة فى الشرق الأوسط، أن الحضارة الإسلامية كثيرا ما يصورها البعض على أنها غير

متسامحة فى جوهرها وأساسها ومعادية للحرية الفردية. ولكن يصدق على الإسلام ما قلناه بشأن وجود التنوع والاختلاف والتعدد داخل تراث ما. إن أكبر وغالبية المغول الآخرين فى الهند يقدمون أمثلة جيدة على التسامح السياسى والدينى فى كل من النظرية والتطبيق. ويمكن أن نجد أمثلة مشابهة فى أجزاء أخرى من الثقافة الإسلامية. فقد كان الأباطرة الأتراك أكثر تسامحا فى غالب الأحيان من معاصريهم الأوروبيين. ونجد أمثلة كثيرة جدا دالة على هذا فى بغداد وفى القاهرة. وأكثر من هذا أن الفيلسوف اليهودى مايمونيد فى القرن الثانى عشر اضطر إلى الهرب من أوروبا المتعصبة (موطن بلاده) ومن اضطهادها لليهود إلى أمن وأمان حاضرة القاهرة المتسامحة، وليعيش فى رعاية السلطان صلاح الدين.

ونذكر بالمثل عالم الرياضيات البيرونى الذى ألف أول كتاب عام عن الهند فى مطلع القرن الحادى عشر (علاوة على ترجمة رسائل رياضية هندية إلى العربية) إذ يعتبر واحدا من أوائل المفكرين الأنثروبولوجيين فى العالم. تحدث البيرونى واحتج ضد واقع "الحط من قدر وقيمة الأجانب ... الشائع فى نظرة كل الأمم تجاه بعضها البعض." ونذر القسط الأكبر من حياته من أجل غرس وتعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين فى عالم القرن الحادى عشر.

وكم هو يسير أن نذكر الكثير من الأمثلة. ولكن مناط الحديث وما نريد أن نبرزه هو أن المدافعين فى العصر الحديث عن النظرة الاستبدادية فى "القيم الآسيوية" إنما يبنون قراءتهم على أساس تأويلات تعسفية للغاية، واختيارات محدودة إلى أقصى حد من بين موضوعات التراث والكتاب. إن اعتبار الحرية قيمة ليس أمرا قاصرا على ثقافة واحدة فقط دون سواها، وإن التراث الغربى على اختلاف أشكاله ليس التراث الوحيد الذى يهيئنا لاتباع نهج قائم على الحرية من أجل إنجاز فهم لحياتنا الاجتماعية.

العولمة : الاقتصاد والثقافة والحقوق :

قضية الديمقراطية لها أيضا تاثيرها الوثيق على موضوع ثقافى آخر صادف أخيرا قدرا من الاهتمام له ما يبرره. وتتعلق هذه القضية بالسلطة الطاغية للثقافة الغربية ولأسلوب الحياة الغربى ودورها فى تقويض نماذج تقليدية للعيش وللأخلاق الاجتماعية. ويمثل هذا فى نظر كل من يعنيه قيمة التراث وطرز الثقافة الأصلية خطرا حقيقيا.

إن العالم المعاصر يهيمن عليه الغرب. وعلى الرغم من انهيار السلطة الإمبريالية لحكام العالم القدامى إلا أن هيمنة الغرب لا تزال قوية مثلما كانت ـ بل وهى فى بعض النواحى أقوى مما كانت فى السابق، خاصة فى الموضوعات الثقافية. وها هى الشمس لا تغرب عن إمبراطورية الكوكاكولا أو MTV.

وإن الخطر الذى يتهدد الثقافات الوطنية فى عالم اليوم الآخذ فى التعولم خطر لا فكاك منه إلى حد كبير. والحل الوحيد غير المتاح هو إيقاف عولمة التجارة والاقتصاد، حيث أن قوى التبادل الاقتصادى وتقسيم العمل من الصعب مقاومتها فى عالم متنافس يؤججه تطور تقانى شامل يهيئ للتقانة الحديثة حدا تنافسيا اقتصاديا.

هذه مشكلة، ولكنها ليست مجرد مشكلة فقط. حيث أن التجارة والاقتصاد العالميين يمكن أن يقترنا – كما تنبأ آدم سميث – برخاء اقتصادى أكبر لكل أمة من الأمم. ولكن يمكن أن يكون هناك خاسرون وفائزون حتى وإن كان صافى إجمالى الأرقام صاعدا غير نازل. والملاحظ فى نطاق التفاوتات الاقتصادية أن الاستجابة الصحيحة لابد وأن تتضمن جهودا متضافرة لجعل شكل العولمة أقل تدميرا للعمالة وللحياة التقليدية وتحقيق انتقال تدريجى. وحتى تكون عملية الانتقال سلسة يتعين أن تتوفر فرص لإعادة التدريب واكتساب مهارات جديدة (لأولئك الذين سيفقدون أعمالهم بدون ذلك). هذا علاوة على توفير شبكات الأمن الاجتماعى (فى شكل ضمان اجتماعى

وغير ذلك من تنظيمات داعمة) التى أضيرت مصالحهم - على المدى القصير على الأقل - بسبب التغيرات الناجمة عن العولمة.

وجدير بالذكر أن هذه الفئة من الاستجابات سيكون لها إلى حد ما أثر إيجابى على الجانب الاقتصادى أيضا. إن المهارة فى استخدام الكومبيوتر والإفادة من ثمار الإنترنت وغير ذلك من تسهيلات مماثلة لن تفضى فقط إلى تحول الإمكانات الاقتصادية، بل وأيضا حياة الناس الواقعين تحت تأثير مثل هذا التغيير التقانى. وأعود هنا لأقول أن هذا بالضرورة ليس شيئا نأسف له. وتظل هناك، بعد هذا مشكلتان - إحداهما مشتركة مع عالم الاقتصاد والأخرى مختلفة تماما[١٥].

أولا - إن عالم الاتصالات والتبادلات الحديث يستلزم توفر تعليم أساسى وتدرب. ونحن نجد بعض البلدان الفقيرة فى العالم حققت تقدما رائعا فى هذا المجال (بلدان شرق وجنوب شرق آسيا تعتبر أمثلة جيدة على هذا). ولكن بلدانا أخرى (مثل بلدان جنوب آسيا وأفريقيا) آخذة فى التخلف بفارق كبير. وطبيعى أن المساواة فى الفرص الثقافية وكذلك فى الفرص الاقتصادية مهمة للغاية فى عالم متعولم. وهذا تحدٍ مشترك أمام العالمين الاقتصادى والثقافى.

القضية الثانية مختلفة تماما وتباعد المشكلة الثقافية عن الوضع الاقتصادى. إذ الملاحظ أنه حين يحدث توفيق للأوضاع الاقتصادية فإن الناس تذرف دموعا قليلة على طرق الإنتاج التى تم تجاوزها وللتقانة التى ولى عهدها. ربما يكون ثمة قدر من الحنين لموضوعات متخصصة وممتازة الأداء (مثل قاطرة تجارية قديمة أو ساعة حائط من طراز قديم). ولا ريب فى أن الآليات القديمة البالية ليست مطلوبة لذاتها بوجه عام. ولكن الوضع مختلف فى حالة الثقافة، ذلك أن التقاليد التراثية البالية يمكن أن يفتقدها الناس إلى حد كبير. إن الوضع هنا يشبه قليلا انقراض الأنواع الأقدم من الحيوانات. ذلك أن اختفاء الأنواع القديمة لصالح أنواع "أكثر صلاحا وملاءمة" والقدرة "على نحو أفضل" أن تواجه وأن تتكاثر يمكن أن يكون سببا للأسف. كما وأن الأنواع الجديدة "الأفضل" حسب نظرية المقارنة الداروينية ليست عزاء كافيا[١٦].

وهذه قضية تنطوى على قدر من الجدية والخطر. ولكن الأمر موكول إلى المجتمع ليحدد ماذا يريد، إن كان هناك ما يريده، للحفاظ على الأشكال القديمة للحياة حتى وإن كلفه ذلك ثمنا اقتصاديا كبيرا. ويمكن الحفاظ على أساليب الحياة إذا ما قرر المجتمع أن يفعل هذا دون سواه. والمسألة هنا مسألة موازنة بين كلفة الحفاظ والقيمة التى يضفيها المجتمع على الموضوعات وأساليب الحياة المحفوظة. وليست هناك بطبيعة الحال معادلة جاهزة لهذا التحليل الخاص بالكلفة والمنفعة. ولكن الأمر الحاسم بالنسبة لأى تقييم عقلانى لمثل هذه الخيارات هو قدرة الناس على المشاركة فى الحوارات العامة بشأن الموضوع. ونعود ثانية إلى منظور القدرات: أن تكون قطاعات المجتمع المختلفة (وليس الصفوة من أصحاب الامتيازات فقط) قادرة على أن تكون قوى نشطة فى هذه القرارات المتعلقة بماذا نحتفظ وعن ماذا نتخلى. وليس ثمة إجبار للحفاظ على كل أسلوب للحياة ولَّى زمانه حتى وإن كلفنا هذا كثيرا، ولكن أن تكون هناك حاجة حقيقية - على أساس من عدالة اجتماعية – لكى يكون الناس قادرين على المشاركة فى هذه القرارات الاجتماعية إذا شاءوا ذلك[١٧]. ويمثل هذا سببا إضافيا لكى يولى المجتمع أهمية لمثل هذه القدرات الأولية مثل معرفة القراءة والكتابة (من خلال التعليم الأساسى) وأن تتوفر للناس المعلومات الكافية والموجزة (عن طريق "الميديا"، الإعلام الحر) وأن تتهيأ لهم فرص واقعية للمشاركة بحرية (عن طريق الانتخابات والاستفتاءات والاستخدام العام للحقوق المدنية). وطبيعى أن هذه الممارسة تشتمل على حقوق الإنسان بأوسع معانيها.

التبادل الثقافى والاعتماد المتبادل الشامل :

نجد عند قمة هذه الاعترافات الأساسية أن من الضرورى أيضا ملاحظة أن الاتصالات ونظرات التقدير فيما بين الثقافات ليست بحاجة إلى أن تكون لزوما مسائل تتعلق بالخجل والعار. إن لدينا يقينا قدرة على الاستمتاع بأشياء نشأت فى أماكن أخرى، وإن النزعة القومية الثقافية أو الغلو فيها يمكن أن تكون عامل وهن خطير كنهج

فى الحياة. وسبق أن علق ببلاغة متميزة على هذه القضية الشاعر البنغالى العظيم رابندرانات طاغور، إذ قال:

> **إن كل ما نستمتع به ونفهمه من المنتجات البشرية يغدو على الفور خاصا بنا أيا كان موطن نشأته. إننى أزهو بإنسانيتى حين أكون قادرا على الاعتراف بشعراء وفنانى البلدان الأخرى وكأنهم أبناء بلدى، دعونى أشعر بالسرور الخاص بأن الأمجاد العظيمة للإنسان أمجادى أنا أيضا[١٨].**

وإذا كان هناك بعض الخطر من إغفال تفرد الثقافات، فإن هناك أيضا إمكانية لأن نكون مخدوعين نتيجة التسليم بالعزلة الشاملة.

إن بالإمكان حقيقة التأكيد على أن العلاقات المتداخلة والتأثيرات فيما بين الثقافات فى العالم أكثر كثيرا مما يعترف به المذعورون من احتمالات التخريب الثقافى[١٩]. وغنى عن البيان أن الخائف ثقافيا غالبا ما يتبنى نظرة غاية فى الهشاشة والضعف عن أى ثقافة، وينزع إلى الغض من قيمة قدرتنا على التعلم من الآخرين دون أن تطغى علينا وتستبد بنا تلك الخبرة. والحقيقة أن خطاب "التراث القومى" يمكن أن يسهم فى إخفاء المؤثرات الخارجية على التقاليد التراثية المختلفة. مثال ذلك يمكن أن يكون الفلفل الشيلى عنصرا محوريا فى الطهى الهندى، كما نفهم نحن. ولكن من الحقائق المعروفة أيضا أن هذا الفلفل لم يكن معروفا فى الهند إلى أن أتى البرتغال به منذ بضع قرون قليلة. (المطبخ الهندى القديم يستخدم الفلفل وليس الشيلى). ولهذا لم يعد الكارى الهندى "هنديا" لهذا السبب.

إن صورة الاكتفاء الذاتى الإقليمى فى الشئون الثقافية صورة مضللة جدا، كما وأن قيمة الحفاظ على تقاليد التراث خالصة نقية فكرة يتعذر دعمها. ويحدث أحيانا أن تكون المؤثرات الثقافية من الخارج غير مباشرة ومتعددة الجوانب. مثال ذلك أن بعض الشوفينيين أو المتعصبين للثقافة الهندية اشتكوا من استخدام المصطلحات "الغربية"

فى المقررات الدراسية على نحو ما يحدث كمثال فى الرياضيات الحديثة. ولكن تداخل العلاقات فى عالم الرياضيات يجعل من العسير التعرف على ما هو "غربى" وما هو ليس غربى. ورغبة منا فى توضيح ذلك لنتأمل مصطلح جيب الزاوية sine المستخدم فى حساب المثلثات، والذى وفد إلى الهند مباشرة عن طريق البريطانيين، ومع ذلك فإن تطوره يحتوى على عنصر هندى واضح. واذكر أن أريا بهاتا عالم الرياضيات الهندى العظيم فى القرن الخامس ناقش مفهوم "جيب الزاوية" فى كتابه وسماه باللغة السنسكريتية جيا ـ أردها (وتعنى نصف وتر الدائرة). وانتقل المصطلح من هناك على مدى رحلة هجرة مهمة كما يصفها هوارد إيفز:

> **سماه أريا بهاتا أردها – جيا ardha-jya (نصف الوتر)، وجيا ـ أردها (الوتر النصف)، ثم اختصر المصطلح فى كلمة جيا (وتر). واشتق العرب من جيا على أساس صوتى كلمة جيبا، والتى كتبت حسب الممارسة العربية فى إسقاط الأحرف المتحركة جب jb. وكلمة جيبا الآن، باستثناء دلالتها التقنية، كلمة لا معنى لها فى العربية. ولكن الكتاب الذين جاءوا بعد ذلك وصادفوا كلمة جب كاختصار لكلمة جيبا التى لا معنى لها، أبدلوها بكلمة جيب، التى تشتمل على نفس الأحرف وتعتبر كلمة عربية ذات معنى "تجويف"، أو "فجوة" وبعد ذلك جاء جيراردو الكريمونى (١١٥٠م) وترجمها عن العربية وأبدل الكلمة العربية جيب بمعادلها اللاتينى sinus (بمعنى تجويف أو فجوة إلى داخل ومن هنا جاءت كلمة sine التى نستعملها الآن[٢٠].**

هدفى هنا ليس أبدا أن أسوق حججا ضد الأهمية الفريدة لكل ثقافة، بل الدفاع عن الحاجة إلى بعض الحنكة فى فهم التأثيرات عبر الثقافية، وكذا قدرتنا الأساسية على الاستمتاع بمنتجات الثقافات والبلدان الأخرى. ويجب أن لا نفقد قدرتنا على فهم

بعضنا بعضا، وقدرتنا على الاستمتاع بالمنتجات الثقافية للبلدان المختلفة فى خضم دفاعنا الحماسى عن المحافظة والنقاء.

افتراضات كلية شاملة :

قبل أن أختم هذا الفصل أرى لزاما علىّ أن أفكر فى قضية أخرى ذات علاقة بمسألة النزعة الاستقلالية للثقافة فى ضوء النهج العام لهذا الكتاب. ولعل القارئ لم يفته أن هذا الكتاب مؤسس على إيمان بقدرة الناس على اختلافهم من بين ثقافات مختلفة على المشاركة فى كثير من القيم المشتركة والاتفاق على بعض الالتزامات المشتركة. والحقيقة أن غلبة قيمة الحرية باعتبارها المبدأ المنظم فى هذا الكتاب تتميز بأنها افتراض كلى شامل.

وإن الزعم بأن القيم الآسيوية تتصف بعدم المبالاة إزاء الحرية، أو الاعتقاد بأن أهمية الحرية إنما هى قيمة "غربية" فى جوهرها، هذا الزعم كان مصيره الشجب فى كل ما ورد قبل هذا فى الكتاب. ولكن أحيانا نجد من يقول إن التسامح مع المخالفين فى شئون الدين بخاصة إنما هو ظاهرة "غربية خالصة". وأذكر أننى حين نشرت دراسة فى مجلة أمريكية تشجب تأويل القيم الآسيوية على أنها قيم تسلطية استبدادية (تحت عنوان "حقوق الإنسان والقيم الآسيوية" - مجلة ذى نيو ريبا بليك، يوليو/تموز ١٤، ٢١، عام ١٩٩٧) تضمنت الاستجابات الواردة بعض المساندة لتفنيدى "الحالة الخاصة المزعومة للقيم الآسيوية" (أى وصفها بأنها استبدادية). بيد أن أصحاب الردود استطردوا ليؤكدوا أن الغرب من ناحية أخرى يتحلى بوضع خاص مميز من حيث التسامح.

وهناك من زعم أن التسامح إزاء نزعة الشك والهرطقة الدينية فضيلة غربية خالصة. ونقرأ لأحد المعقبين أنه يرى حسب تفكيره أن "التراث الغربى" فريد على نحو

مطلق فى قبوله التسامح الدينى على مستوى كاف إلى حد السماح للإلحاد باعتباره رفضا مبدئيا للعقائد". ولا ريب فى أن هذا المعلق على صواب إذ يزعم أن التسامح الدينى بما فى ذلك التسامح مع نزعة الشك والإلحاد، وجه مركزى للحرية الاجتماعية (كما فسر ذلك بإسهاب جون ستيوارت مل)[٢١]. ولكن المخالف فى الرأى استطرد وقال: "إنى أتساءل أين فى التاريخ الآسيوى يمكن لأمارتيا صن أن يجد أى شىء معادلا لهذا التاريخ المميز لنزعة الشك والإلحاد وحرية الفكر؟"[٢٢].

هذا فى الحقيقة سؤال جيد والإجابة عليه ليست عسيرة. الواقع أن هناك بعض الارتباك عندما يقرر الأثرياء أى جزء من تاريخ آسيا يركزون عليه طالما وأن الإجابة يمكن أن تأتى من مكونات كثيرة مختلفة لهذا التاريخ. مثال ذلك، وفى سياق الهند تحديدا، يمكن أن يشير المرء إلى أهمية المدارس الإلحادية فى كارفاكا ولوكاياتا التى تأسست قبل المسيحية بزمن طويل، وأثمرت أدبيات عن الإلحاد خالدة وقوية النفوذ وواسعة النطاق[٢٣]. وإذا استثنينا الوثائق الفكرية التى تسوق الحجج دفاعا عن المعتقدات الإلحادية، نجد آراء عن البدع والهرطقة فى كثير من الوثائق التقليدية أيضا. وأكثر من هذا أن الملحمة القديمة رامايانا، التى يذكرها غالبا الناشطون السياسيون الهندوس باعتبارها الكتاب المقدس لحياة راما الربوبية، تحتوى على آراء انشقاقية حادة الطابع. مثال ذلك أن رامايانا تحكى عن مناسبة استمع فيها راما إلى محاضرة على لسان معلم يسمى جافالى، وتحدث فيها عن حمق المعتقدات الدينية: "آه يا راما، كن حكيما، لا عالم غير عالمنا هذا، هذا يقينى! استمتع بما هو قائم بين يديك، والق خلف ظهرك كل ما هو غير سار"[٢٤].

ومن الموضوعات وثيقة الصلة هنا حاجتنا إلى أن نتأمل حقيقة أن الديانة العالمية الوحيدة اللا أدرية بكل معنى الكلمة هى البوذية، وهى ديانة آسيوية المنشأ. نعم لقد نشأت فى الهند خلال القرن السادس ق.م. حوالى الزمن الذى نشطت فيه الكتابات الإلحادية لمدرستى كارفاكا ولوكاياتا. وأكثر من هذا أن الأوبانيشاد ذاتها، وهى من

المكونات المهمة للمخطوطات الهندوسية التى نشأت قبل ذلك التاريخ بقليل - والتى اقتبست منها قصة ميترابى، ناقشت باحترام واضح الرأى القائل بأن الفكر والذكاء هما نتاج شروط مادية فى الجسد، وعندما يتحطمان، أى بعد "الموت"، فلا ذكاء ولا فكر باق هناك(٢٤). وعاشت مدارس الفكر الشكى فى أوساط الفكر الهندى على مدى آلاف السنين. وأذكر أنه حتى فى القرن الرابع عشر ظهر مادهايا أكاريا (وهو هندوسى صالح من طائفة فيشنانا التى تعبد الإله فشنو). وألف كتابا كلاسيكيا بعنوان سارفا دارسانا سامجراها (مجموعة كل الفلسفات). والباب الأول كله يقدم عرضا جادا ومهما لحجج المدارس الهندية الإلحادية. ولهذا أقول إن النزعة الشكية فى الدين وما يقترن بها من تسامح ليست ظاهرة غربية فريدة.

وأشرنا فى السابق إلى التسامح بوجه عام فى الثقافات الآسيوية (مثل الثقافات العربية والصينية والهندية) وإلى أن التسامح الدينى جزء من صميمها على نحو ما أوضحنا بالأمثلة. وليس عسيرا أن نجد أمثلة لانتهاك التسامح - بل وانتهاكات صارخة - فى أى ثقافة من الثقافات (من محاكم التفتيش فى العصور الوسطى إلى معسكرات الاعتقال الحديثة فى الغرب، ومن المذابح الدينية إلى القهر القاتل لجماعة طالبان فى الشرق). ولكن الأصوات ارتفعت دائما وأبدا دفاعا عن الحرية - بأشكال مختلفة - فى الثقافات المتمايزة والمتباعدة. وإذا كان الرفض هو مصير المسلمات الكلية الشاملة فى هذا الكتاب، وخاصة ما يتعلق منها بإعلاء قيمة الحرية وأهميتها، فلابد وأن أسس هذا الرفض كامنة فى مكان آخر.

ملاحظة ختامية :

قضية الحريات الأساسية والصياغات المقترنة بها فى صورة حقوق تنبنى على:

١ - أهميتها الأصيلة الجوهرية؛

٢ . دورها المترابط منطقيا من حيث النتائج لتوفير حافز سياسى تكفل الأمن الاقتصادى؛

٣ . دورها البنائى فى نشوء وتطور القيم والأولويات.

والقضية لا تختلف فى آسيا عن أى مكان آخر، وإن رفض هذا القول على أساس الطبيعة الخاصة للقيم الآسيوية لا يقوى على البقاء أمام دراسة نقدية فاحصة[٢٦].

ويبدو واضحا أن الرأى القائل بأن القيم الآسيوية قيم استبدادية خالصة إنما جاء فقط فى آسيا على لسان متحدثين باسم من هم فى السلطة (وتكمله أحيانا - وتعززه - أحكام غربية تطالب الناس بتأييد ما يرونه "قيما ليبرالية غربية خالصة"). ولكن وزراء الخارجية أو الرسميين الحكوميين أو فقهاء الدين ليس لهم احتكار حق تأويل الثقافة والقيم المحلية. إذ من المهم الإنصات إلى أصوات المنشقين والمخالفين فى كل مجتمع[٢٧]. إن أونج سان سو كوى له مشروعية لا تقل عن غيره - وربما له أكثر - فى تفسير ما يريده شعب بورما أكثر مما لحكام ميانامار العسكريين خاصة بعد أن منى مرشحوهم بهزيمة فى انتخابات حرة قبل أن تضعهم فى السجن العصبة العسكرية المهزومة.

إن الإقرار بالتنوع داخل الثقافات المختلفة أمر غاية فى الأهمية فى عالمنا المعاصر[٢٨]. ولكن فهمنا لحقيقة وجود التنوع يمكن أن تعوضه التعميمات فى صورة من التبسيط المخل عن "الحضارة الغربية" و"القيم الآسيوية" و"الثقافات الإفريقية" ... الخ. وغنى عن البيان أن غالبية هذه القراءات عن التاريخ والحضارة ليست فقط ضحلة فكريا، بل إنها تضاعف من مظاهر الانقسام والتشيع فى العالم الذى نعيش فيه. وواقع الحال أن الناس فى كل ثقافة يروق لهم المحاجاة مع بعضهم البعض، ويكررون هذا تماما كلما سنحت الفرصة. وطبيعى أن وجود منشقين مخالفين يجعلنا إزاء إشكالية تتعلق باتخاذ رأى غامض عن "الطبيعة الحقيقية" للقيم المحلية. ولا ريب فى أن

المنشقين المخالفين موجودون فى كل مجتمع - وغالبا ما يكونون موجودين بوفرة - ويبدون رغبتهم مرارا فى القيام بمخاطرات فذة تتعلق بأمنهم الخاص. والحقيقة لو لم يكن لهؤلاء المنشقين الخوارج وجود قوى متماسك فإن السياسات الاستبدادية ما كانت لتتخذ مثل هذه الإجراءات القمعية فى الممارسة العملية لتستكمل بها معتقداتها القائمة على التعصب وعدم التسامح. إن وجود المنشقين يغرى الجماعات الحاكمة الاستبدادية إلى ترويج نظرة قمعية عن الثقافة المحلية، ثم إن هذا الحضور نفسه، يؤدى فى الوقت ذاته إلى تقويض الأساس الفكرى لهذا التأويل أحادى المعنى والنظرة للمعتقدات المحلية واعتبارها فكرا متجانسا(٢٩).

والملاحظ أن المناقشة الغربية بشأن المجتمعات غير الغربية غالبا ما تبدى احتراما شديدا للسلطة - الحاكم والوزير والطغمة العسكرية وكبار رجال الدين. وأن هذا "الانحياز نحو الاستبداد" يلقى دعما من واقع أن البلدان الغربية ذاتها يمثلها غالبا فى التجمعات الدولية رسميون حكوميون ومتحدثون باسم الحكومات، ويلتمسون بدورهم الآراء المعارضة لهم فى البلدان الأخرى. ولهذا فإن النهج الملائم لبحث التنمية والتطوير لا يمكن أن يتخذ من هم فى السلطة محورا وحيدا للبحث. وإنما يجب أن يكون المدى والنطاق أوسع كثيرا. كما وأن مطلب المشاركة الشعبية ليس مجرد هراء قائم على النفاق. والحقيقة أن فكرة التنمية والتطوير لا يمكن أن تنفصل عن هذا الفهم.

وحرى بنا، فى حدود اهتمامنا بالدعاوى الاستبدادية عن "القيم الآسيوية" أن نعترف بأن القيم التى ناصرتها البلدان الآسيوية فى الماضى - فى شرق آسيا وفى كل آسيا - اشتملت على قدر هائل من التنوع(٣٠). وهى تشبه من نواح كثيرة التنوعات الموضوعية التى نلمسها فى تاريخ الأفكار فى الغرب أيضا. إننا إذ ننظر إلى تاريخ آسيا من خلال فئة ضيقة محدودة من القيم الاستبدادية إنما نبغى على هذه التنوعات الغنية التى يزخر بها الفكر فى التراثات الفكرية الآسيوية. إن التاريخ الغامض المشكوك فيه لا يبرئ ولا يؤكد صواب السياسات الغامضة المشكوك فيها.

هوامش

الفصل العاشر: الثقافة وحقوق الإنسان

١ - عمانويل كانط، نقد العقل العملى (١٧٨٨).

٢ - الثقافة مصير - حوار مع لى كوان يو أجراه فريد زكريا Foreign Affairs 73 (March/April 1994).

٣ - Information Please Almanac 1993 (Boston: Houghton Mifflin, 1993).

٤ - هذا التشخيص عارضه أورلاندو باترسون فى: Orlando Patterson in Freedom, volume 1: Freedom in the Making of Western Culture (New York: Basic Books, 1991). وتشير حجته فى الحقيقة إلى الحرية السياسية فى الفكر الغربى الكلاسيكى (خاصة فى اليونان وروما قديما). ولكن نجد عناصر مماثلة فى الكلاسيكيات الغربية التى لم يلتفت إليها باترسون.

٥ - The Analects of Confucius, (New York: Norton, 1997.

٦ - انظر تعليقات: Brooks and Brooks, The Original Analects (1998).

٧ - Leys, The Analects of Confucius.

٨ - المرجع السابق.

٩ - المرجع السابق.

١٠ - Translation in Vincent A. Smith, Asoka (Delhi: S. Chand, 1964).

١١ - انظر: Jean Dreze and Amartya Sen, Hunger and Public Action (Oxford: Clarendon Press, 1989).

١٢ - Kautilya's Arthashastra, translated by R. Shama Sastry, 8th edition (Mysore Printing and Publishing House, 1967).

١٣ - R. P. Kangle, The Kautilya Arthashastra (Bombay, 1972).

١٤ - Translation from Vincent A. Smith, Akbar: The Great Mogul (Clarendon Press, 1917).

١٥ - اعتمدت فى تحليلى هنا على ورقة بحث أعددتها لمنظمة اليونسكو تحت عنوان "الثقافة والتنمية: منظور كوكبى وشك بنائى" (١٩٩٧).

١٦ - بعض التدقيق الوارد هنا عن مفهوم داروين للتقدم تضمنته دراستى: "On the Darwinian View of Progress," London Review of Books 14 (November 5, 1992).

١٧ - إذا كان الحرس الفظ القديم ضاق لشهرة كنتاكى حتى بعد أن توفرت للناس الفرصة للتفكير فى خياراتهم، فإننا لا نستطيع أن نهيئ قدرا أكبر من الراحة للمعترضين، غير أن الفرصة للاختيار وللدراسة محورية تماما يتعين أن ينعم بها كل شخص.

١٨ - من رابندرانات طاغور: رسائل إلى صديق.

١٩ - انظر مقالى: "Our Culture, Their Culture," New Republic, April 1, 1996.

٢٠ - Howard Eves, An Introduction to the History of Mathematics, 6th edition (New York: Saunders College Publishing House, 1990).

٢١ - John Stuart Mill, On Liberty (1859).

٢٢ - انظر خطاب إدوارد جاين فى مجلة نيو ريبابليك عدد سبتمبر ١٩٩٧ .

٢٣ - مقدمة سريعة لهذه الدراسة فى: A Sourcebook in Indian Philosophy, edited by S. Radhakrishnan and C. A. Moore (Princeton: Prince-ton University Press, 1973).

٢٤ - الترجمة الإنجليزية من: H. P. Shastri, The Ramayana of Valmiki (London: Shanti Sadan, 1952).

٢٥ - Brihadaranyaka Upanishad.

٢٦ - انظر Chris Patten, East and West (London: Macmillan, 1998).

٢٧ - Stephen Shute and Susan Hurley, eds., On Human Rights: The Oxford Amnesty Lectures 1993 (New York: Basic Books, 1993).

٢٨ - Irene Bloom, J. Paul Martin and Wayne L. Proudfoot, eds., Religious Diversity and Human Rights (New York: Columbia University Press, 1996).

٢٩ - Martha Nussbaum and Amartya Sen, "Internal Criticism and Indian 'Rationalist Tradition,'" in Relativism: Interpretation and Confrontation (South Bend, Ind.: University of Notre Dame Press, 1989).

٣٠ - Joanne R. Bauer and Daniel A. Bell, eds., The East Asian Challenge for Human Rights (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

١١

الاختيار الاجتماعى والسلوك الفردى

فكرة استخدام العقل لتحديد والنهوض بمجتمعات أفضل وأكثر قبولا كانت عاملا قويا محركا للبشر فى الماضى ولا تزال حتى الآن. اتفق أرسطو وأجاثون على أن الماضى لا يمكن أن يغيره أحد حتى الأرباب. ولكنه رأى أيضا أن المستقبل حق لنا أن نبنيه. ويمكن أن يتحقق هذا بأن نقيم اختياراتنا على أساس العقل[1]. لهذا نحن بحاجة إلى إطار تقييمى ملائم، كما نحتاج أيضا إلى مؤسسات تعمل على النهوض بأهدافنا والتزاماتنا القيمية. ونحتاج بعد هذا إلى معايير سلوكية وعلى قدرة على الاستدلال العقلى مما يسمح لنا أن ننجز ما نحاول إنجازه.

وقبل أن أمضى بعيدا فى هذا النهج، يجب أيضا أن أناقش بعض أسس نزعة الشك التى تتشكك فى إمكانية التقدم تأسيسا على العقل والتى نجدها فى بعض الدراسات. إذ لو كانت هذه الأسس مفحمة وملزمة فإنها فى الحقيقة سوف تسحق النهج الذى التزمنا به فى هذا الكتاب. وإنه لمن الغباء أن نبنى صرحا طموحا على أسس من الرمل المتحرك الذى تغوص فيه الأقدام.

وأود أن أحدد ثلاثة خطوط متمايزة لنزعة الشك، والتى تستلزم اهتماما خاصا. أولا، الفكرة التى تتردد أحيانا زاعمة أنه فى ضوء تغاير الأفضليات والقيم بين الشعوب المختلفة، حتى داخل مجتمع واحد، لن يكون بالإمكان وضع إطار متسق منطقيا للتقييم الاجتماعى القائم على العقل. ويرى أصحاب هذه النظرة أن لا مجال لوجود شىء اسمه التقييم العقلانى والاجتماعى المتسق. ويثير هؤلاء أحيانا فرضية

كينيث أرو الشهيرة المعروفة باسم "فرضية الاستحالة"، وهدفهم من إثارتها فى هذا السياق تأكيد فكرتهم هم[٢]. ويجرى تفسير هذه الفرضية المهمة على أنها برهان يؤكد استحالة إقامة اختيار اجتماعى على أساس عقلانى من خلال الأفضليات الفردية. ويرون أننا بصدد نتيجة تشاؤمية إلى أقصى حد. بيد أنه يلزم دراسة المحتوى التحليلى لهذه الفرضية وكذا تأويلاتها الموضوعية. وجدير بالذكر أن فكرة القاعدة المعلوماتية التى استكشفناها فى الباب الثالث ستكون حاسمة فى هذا السياق.

الخط الثانى فى النقد يأخذ صورة محددة لمنهج البحث ويعتمد على حجة تتشكك فى قدرتنا على أن نحقق ما نقصد إنجازه، ويؤكد أن النتائج غير المقصودة هى التى لها الهيمنة على التاريخ الفعلى. ونذكر أن أهمية النتائج غير المقصودة أكدها بوسائل مختلفة كل من آدم سميث وكارل منجر وفردريك هاييك وآخرون[٣]. وإذا كانت غالبية الأمور المهمة التى تتحقق هى أمور غير مقصودة (وليست وليدة عمل هادف) إذن فإن المحاولات المبنية على العقل لمتابعة وإنجاز ما نريده ربما تبدو محاولات خرقاء. إن الواجب يقتضينا أن ندرس ما هى تحديدا الآثار الضمنية للاستبصارات الناشئة عن العمل فى هذا المجال الذى استهله سميث كرائد له.

فئة ثالثة من الشكوك ذات علاقة بنزعة الشك والتى يتحدث عنها كثيرون وتتناول النطاق المحتمل للقيم وللمعايير السلوكية الإنسانية. هل يمكن لأنماط سلوكنا أن تتجاوز المصلحة الذاتية بمعناها الضيق والمحدود؟ وإذا كان من غير الممكن فإننا نسمع من يؤكد أنه فى الوقت الذى تكون فيه آلية السوق لا تزال تعمل ومجدية (حيث من المفترض أنها لا تستثير شيئا آخر غير الأنانية البشرية) فإننا لا نستطيع توفير التنظيمات الاجتماعية التى تستلزم أى شىء آخر "اجتماعيا" أو "أخلاقيا" أو "إلزاما". وحسب هذه النظرة فإن إمكانية التغيير الاجتماعى المبنى على التفكير العقلانى لا يمكن أن تتجاوز نشاط آلية السوق (حتى وإن أدت إلى حالة عدم فاعلية أو إلى عدم مساواة أو فقر). وطبيعى أن البحث عما هو أكثر من هذا المنظور سيكون ضربا من التفكير الطوباوى اليائس.

إن مناط الاهتمام الأول والأساسى فى هذا الباب هو عمل دراسة فاحصة للعلاقة الوثيقة بين القيم والاستدلال العقلى من أجل تعزيز الحريات وتحقيق التنمية والتطوير. وسوف أتناول الحجج الثلاثة الواحدة بعد الأخرى.

الاستحالة والقواعد المعلوماتية :

فرضية أرو لا توضح فى الحقيقة ما يأخذه التفسير العام منها عادة باعتباره المعنى المقصود. إنها لا تؤكد استحالة الاختيار الاجتماعى العقلانى بل الاستحالة التى تواجهنا حين نحاول أن نبنى الاختيار الاجتماعى على أساس فئة محدودة من المعلومات. وليسمح لى القارئ أن نفكر بإيجاز فى أحد أساليب فهم فرضية أرو على الرغم مما فى هذا من مخاطر التبسيط المخل.

لنأخذ المثال القديم عن "مفارقة الاقتراع" التى اهتم بها كثيرا علماء الرياضيات الفرنسيين فى القرن الثامن عشر من أمثال كوندورسيه وجين ـ شارلس دى بوردا. إذا كان الشخص ١ يفضل الاختيار س على الاختيار ع كما يفضل ع على و، بينما الشخص ٢ يفضل ع على و، وكذا و على س، بينما الشخص ٣ يفضل و على س، س على ع، فإننا هنا نعرف أن قاعدة الأغلبية ستفضى إلى حالة تنافر. والملاحظ بوجه خاص أن س لها أغلبية على ع التى لها أغلبية على و التى تحظى هى الأخرى بأغلبية على س. توضح فرضية أرو، من بين استبصارات أخرى تقدمها، أن الأمر ليس قاصرا فقط على قاعدة الأغلبية، بل إن جميع آليات اتخاذ القرار تعتمد على قاعدة معلومات واحدة، وأن هذا سيفضى إلى بعض التنافر أو اللاتناسبية ما لم نتجه إلى الحل الدكتاتورى لجعل التصنيف التراتبى لتفضيل شخص ما هو الحاكم.

هذه فرضية رائعة وصقيلة على نحو غير مألوف ـ إنها واحدة من أجمل النتائج التحليلية فى مجال العلم الاجتماعى. بيد أنها لا تلغى على الإطلاق آليات القرارات

التى تستخدم قواعد معلومات - أو قواعد معلومات مختلفة - أكثر مما تستخدم قواعد الاقتراع. إننا كى نتخذ قرارا اجتماعيا بشأن الأمور الاقتصادية سيكون طبيعيا أن نفكر فى أنماط أخرى من المعلومات.

إن قاعدة الأغلبية - سواء كانت متسقة أم لا - يجب ألا تكون هى الخطوة الأولى كميكانيزم لحسم الخلافات الاقتصادية. ولنحاول أن نفكر معا فى حالة تقسيم كعكة بين ثلاثة أشخاص ١، ٢، ٣ مع افتراض أن كل شخص يرى أن يكون نصيبه أقصى حجم ممكن من الكعكة. (هذا الافتراض يهدف إلى تبسيط المثال، ولكن لا شىء أساسا يتوقف عليه ويمكن إبداله بأنماط تفضيلات أخرى). ولنأخذ أى قطعة من قطع الكعكة الثلاثة. إننا نستطيع دائما أن نحقق "تحسين الغالبية" عن طريق استقطاع جزء من نصيب أى شخص (لنفترض نصيب الشخص ١) ثم نقسمه بين الاثنين الآخرين (أى ٢، ٣). هذه الطريقة "لتحسين" المنتج الاجتماعى ستفيد - على أساس أن الحكم الاجتماعى رهن قاعدة الأغلبية - حتى وإن تصادف أن كان الشخص الذى ضحى هو أفقر الثلاثة. ونستطيع فى الحقيقة أن نواصل استقطاع المزيد والمزيد من حصة الشخص الأفقر وتقسم الغنيمة بين الاثنين الأغنى. وفى كل مرة نحقق تحسين الأغلبية. والملاحظ أن عملية "التحسين" هذه يمكن أن تمضى وتستمر حتى لا يتبقى شىء من الكعكة ليأخذه الشخص الأفقر. ما أروع هذه السلسلة فى عملية التحسين الاجتماعى من منظور الأغلبية.

إن القواعد من هذا النوع تنبنى على قاعدة معلومات مؤلفة فقط من التصنيفات التراتبية لأفضليات الأشخاص دون أى اعتبار لمن أفقر من من، أو من الرابح (ومن الخاسر) وكم حجم المكسب والخسارة الناجم عن تحولات الدخل، أو أى معلومات أخرى (من مثل كيف حدث أن الأشخاص المعنيين اكتسب كل منهم حصته). إن قاعدة المعلومات لهذه الفئة من القواعد والتى يعتبر إجراء اتخاذ القرار على أساس الأغلبية مثالا بارزا عليها، إنما هى قاعدة معلومات محدودة إلى أقصى حد، وقاصرة عن أن

تفيد لإصدار أحكام مبنية على معلومات بشأن مشكلات الرفاه الاقتصادى. وليس سبب ذلك أساسا أنها تقودنا إلى حالة من عدم الاتساق أو التنافر (على نحو التعميم بشأن فرضية أرو)، بل لأننا حقيقة لا نستطيع إصدار أحكام اجتماعية على أساس معلومات ضئيلة جدا.

العدالة الاجتماعية والمعلومات الأغنى :

تنزع القواعد الاجتماعية المقبولة إلى ملاحظة تنوع الوقائع الأخرى وثيقة الصلة عند الحكم على تقسيم الكعكة: مَن أفقر مِن مَن، ومن يربح وكم يربح فى ضوء الرفاه أو المقومات الأساسية للحياة، وكيف تم الحصول على الكعكة "ككسب" أو "كغنيمة". ولكن الإصرار على أن لا حاجة إلى معلومات أخرى (وأن المعلومات الأخرى، إذا كانت متاحة، لن تؤثر فيما نتخذه من قرارات) من شأنه أن يجعل هذه القواعد غير ذات أهمية كبيرة لاتخاذ القرار الاقتصادى. وتأسيسا على هذا الإقرار، علاوة على مشكلة التنافر أو عدم الاتساق - فى تقسيم الكعكة على أساس الأصوات - فإن الأمر كله لن يبدو كمشكلة، بل تخفف مُرْضٍ وسار من حالة التنافر التى لا إجابة عليها لأنها تجرى تأسيسا على إجراءات فجة وفقيرة معلوماتيا للغاية.

وإذا عدنا إلى مثالنا السابق فى مستهل الباب الثالث، نجد أن أيا من الحجج المستخدمة لا يفيد فى حل مشكلة توظيف أى من ديتو أو بيشانو أو روجينى إذا اعتمدنا على قاعدة معلومات أرو. استقرت حالة دينو على أنه الأفقر، وحالة بيشانو على أنه الأتعس، وحالة روجينى على أنها تعانى من مرض عضال - وجميعها حقائق خارجية، خارج قاعدة معلومات تصنيف أفضليات الأشخاص الثلاثة (تأسيسا على شروط فرضية أرو). وواقع الحال أننا عند إصدار أحكام اقتصادية، نتجه بوجه عام إلى استخدام أنماط من المعلومات أكثر عمومية مما هو مسموح به فى فئة الآليات المتوائمة مع إطار أرو.

وأعتقد فى الحقيقة أن القول "بالاستحالة" ليس هو السبيل الصحيح لفهم "فرضية الاستحالة" عند أرو[٤]. إن أرو يقدم لنا نهجا عاما للتفكير بشأن القرارات الاجتماعية المبنية على شروط فردية. وتوضح أيضا فرضيته - علاوة على فئة من نتائج أخرى تأكدت عقب عمله الرائد - أن ما هو ممكن وما هو ليس بممكن قد يطرأ عليه تحول حاسم تأسيسا على المعلومات الموضوعة فى الحسبان أساسا لاتخاذ القرارات الاجتماعية. والحقيقة أن بالإمكان، من خلال توسيع نطاق المعلومات، أن نحصل على معايير متسقة ومتماسكة منطقيا لتكون أساسا للتقييم الاجتماعى والاقتصادى. ولهذا نرى أن أدبيات "الاختيار الأخلاقى" (كما يسمى هذا المجال الاستكشافى التحليلى) التى ترتبت على حركة أرو الرائدة إنما هى عالم من الممكنات مثلما هى عالم مستحيلات مشروطة[٥].

التفاعل الاجتماعى والتوافق الجزئى :

نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وتتعلق بقضية وثيقة الصلة، وهى أن سياسات التوافق الاجتماعى فى الآراء لا تستلزم فقط العمل على أساس أفضليات فردية معروفة، بل وأيضا من أجل حساسية القرارات الاجتماعية بشأن تنمية وتطوير الأفضليات والمعايير الفردية. ويتعين فى هذا السياق أن نولى أهمية خاصة لدور المناقشة والتفاعلات العامة فى ظهور قيم والتزامات مشتركة[٦]. إن أفكارنا عما هو عدل وليس بعدل يمكن أن تستجيب للحجج التى تعرضها المناقشات العامة. ونحن نميل إلى الاستجابة إلى آراء بعضنا البعض مع قدر من الحلول الوسط أحيانا أو عمل صفقة، ونميل أحيانا أخرى إلى الصلابة والعناد. ولا ريب فى أن صياغة الأفضلية من خلال التفاعل الاجتماعى تمثل موضوع اهتمام رئيسى فى دراستنا هذه، وسوف نمضى بها شوطا أبعد فى هذا الباب وما يليه.

ومن المهم كذلك أن نعترف بأن التنظيمات الاجتماعية المتفق عليها والسياسات العامة الملائمة لا يستلزمان وجود "تنظيم اجتماعى" فريد يصنف تراتبيا وبشكل تام

جميع الاحتمالات الاجتماعية البديلة. إن الاتفاقات الجزئية لا تزال تفرز الخيارات المقبولة (وتتخلص من الخيارات غير المقبولة). ومن ثم فإن الحل المثمر والمجدى يمكن أن ينبنى على القبول المشروط لنصوص جزئية دون اشتراط إجماع اجتماعى كامل(٧).

ويمكن الدفع أيضا بأن أحكامنا بشأن "العدالة الاجتماعية" لا تستلزم دقة هائلة فى التوافق. إذ أن هذا يشبه الزعم بأن معدل ضريبة ٣٩,٠ بالمائة معدل عادل، بينما ٣٩,٥ بالمائة ليس عادلا (إذ أن الأول أعدل من الآخر). ولكن ما هو مطلوب اتفاق له فعاليته بالنسبة لبعض الموضوعات الأساسية لإمكانية تحديد مدى اللاعدالة أو اللاإنصاف.

والحقيقة أن التشبث باكتمال الأحكام الخاصة بالعدالة إزاء كل اختيار ممكن ليس عدوا فقط للنشاط الاجتماعى العملى بل إنه يعكس أيضا قدرا من سوء الفهم المتعلق بطبيعة العدالة ذاتها. ولنأخذ مثالا متطرفا. إننا حين نتفق على أن وقوع مجاعة كان بالإمكان اتقاؤها عمل ظالم أو غير عادل اجتماعيا. ونحن لا نطرح ادعاء مقدرتنا على تحديد ما هى الحصة الدقيقة والمضبوطة من الغذاء التى تعتبر "أكثر عدلا" بين جميع المواطنين. وإن الاعتراف بأن ثمة ظلما واضحا فى حرمان يمكن اتقاءه من مثل جوع واسع النطاق، أو حالة مرضية لا ضرورة لها، أو وفيات قبل الأوان، أو فقر شديد الوطأة أو إهمال الإناث الأطفال أو إذلال المرأة وظواهر أخرى من هذا النوع لا داعى لأن تنتظر إلى حين وضع تنظيم كامل يسيطر على الاختيارات التى تشتمل على فوارق أدق شأنا. والحقيقة أن المغالاة فى استخدام مفهوم العدالة يحد من قوة الفكرة عند تطبيقها على مظاهر الحرمان وعدم المساواة المروعة التى يتصف بها عالمنا اليوم. إن العدالة شأن المدفع، لا حاجة لأن نطلقه لنقتل بعوضة (كما تقول حكمة بنغالية قديمة).

التغيرات المقصودة والنتائج غير المقصودة :

أنتقل الآن إلى الأسباب الثانية المحددة المتعلقة بالشك فى فكرة التقدم المبرر عقليا، والهيمنة المزعومة للنتائج "غير المقصودة" وما يتعلق بهذا من شكوك بشأن

إمكانية تحقيق تقدم مقصود وقائم على حجج عقلية. وليس عسيرا تقييم فكرة أن النتائج غير المقصودة للنشاط الإنسانى مسئولة عن الكثير من التغيرات الكبيرة فى العالم. إن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهيه النفس. أحيانا تتوفر لدينا أسباب رائعة تجعلنا نعترف بفضل هذه الفكرة سواء نفكر فى اكتشاف البنسلين من طبق مهمل ولم يكن موضوعا لهذا السبب، أو أن نفكر فى تدمير حزب النازى نتيجة ثقة هتلر المبالغ فيها عسكريا دون أن يقصد التدمير. إن المرء عليه أن يلتزم نظرة محدودة للغاية إلى التاريخ لكى يتوقع أن النتائج تواكب توقعاتنا كقاعدة عامة.

ولكن لا شىء حتى الآن فى كل هذا يثير الحيرة بالنسبة للنهج العقلانى الذى يرتكز عليه هذا الكتاب. إن المطلوب لهذا النهج ليس أى شرط عام يقضى بعدم وجود أى نتائج غير مقصودة، بل فقط أن المحاولات القائمة على أسباب عقلانية وتستهدف إحداث تحول اجتماعى ينبغى فى الظروف الملائمة لها أن تساعدنا على الوصول إلى نتائج أفضل. ولدينا أمثلة كثيرة جدا عن النجاح فى عمليات الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى التى استرشدت ببرامج ممتعة عقليا. مثال ذلك محاولات القضاء التام على الأمية وتعليم الجميع القراءة والكتابة، إذا ما أخذها المجتمع مأخذا جادا فإنها تنجح، على نحو ما حدث فى أوروبا وأمريكا الشمالية وكذا فى اليابان وبلدان أخرى فى شرق آسيا. وأمكن كذلك القضاء على، أو الحد كثيرا من أمراض معدية مثل الجدرى وغيره. وساعد تطوير الخدمات الصحية القومية فى البلدان الأوروبية على جعل الرعاية الصحية ميسورة لغالبية المواطنين على نحو غير مسبوق. وغالبا ما تأتى النتائج كما هو متوقع لها، ومتطابقة إلى حد ما مع ما تصوره العاملون والذين كدوا واجتهدوا لتحقيق هذا الغرض. وإذا كانت قصص النجاح هذه جديرة بأن نستكملها بحسابات عن الفشل والانحراف، إلا أننا نتعلم دروسا من الأخطاء التى نقع فيها حتى تكون حصيلة جهودنا أفضل فى المرات القادمة. إن التعلم عن طريق العمل حليف عظيم للمصلح العقلانى.

ماذا نرى إذن فى فرضية يزعمون أن آدم سميث ناصرها كما دعا إليها ودافع عنها تحديدا كارل منجر وفريدريك هاييك، والتى تقول إن أكثر وربما أغلب الأشياء الجيدة التى تحدث فى حياتنا إنما هى نتائج غير مقصودة من النشاط البشرى؟ إن "الفلسفة العامة" التى تمثل ركيزة هذا الزيف فى القول بأن النتائج غير المقصودة جديرة بأن تحظى بدراسة جادة. سوف أبدأ بالحديث عن آدم سميث، ذلك لأنهم زعموا أنه أول من قال بهذه النظرية، ثم ثانيا لأن هذا الكتاب يحمل طابع "سميث" قويا واضحا.

حرى أن نبدأ بالإشارة إلى أن سميث كان شكاكا للغاية فى أخلاقيات الغنى - ولا يوجد مؤلف (ولا حتى كارل ماركس) أبدى مثل هذا النقد القوى لدوافع الميسور اقتصاديا مقابل مصالح الفقير. وأكد سميث رأيه هذا فى كتابه "نظرية المشاعر الأخلاقية" الصادر عام ١٧٥٩ (قبل "ثروات الأمم" بسبعة عشر عاما)، إذ يقول: "ليس فى أنانيتهم الطبيعية وجشعهم الضارى سوى زهوهم الفارغ ونزواتهم التى لا تشبع"(٨). ومع هذا يمكن لآخرين فى ملابسات كثيرة أن يفيدوا من تصرفاتهم طالما وأن أفعال الناس على اختلافهم يمكن أن يكمل بعضها بعضا إنتاجيا. ولم يذهب سميث إلى حد الثناء على الغنى لأنه يسدى خيرا عن وعى إلى الآخرين. وتضمنت فرضية النتائج غير المقصودة استمرارا لنزعة سميث الشكية إزاء الغنى. ويؤكد سميث أن الأنانى والسلاب تقودهما "يد خفية لكى تتقدم مصلحتهما على مصلحة المجتمع" ويتحقق لهم هذا "دون أن يقصدوا إليه ودون أن يعرفوه". وجدير بالملاحظة أن هذه هى الكلمات التى ولدت منها نظرية النتائج غير المقصودة - مع مساعدة بسيطة من منجر وهاييك.

وحدد سميث فى هذا السياق العام أيضا مناقشة له كثيرا ما يستشهد بها البعض - وسبق أن ذكرناها - وهى عن ميزات المعاملات الاقتصادية فى كتابه "ثروات الأمم":

نحن لا نتوقع غداءنا أن يأتينا كرما ومنة من الجزار أو البقال أو الخباز. بل نأخذه من منطلق نظرتهم إلى مصلحتهم. نحن لا نخاطب إنسانيتهم، بل حبهم لأنفسهم..(٩).

إن الجزار يبيع اللحم لزبونه لا لأنه يقصد دعم رفاه الزبون، ولكن لأنه يريد مالا. وكذلك الخباز والبقال، كل منهما ينشد مصلحته الخاصة وإن انتهى الأمر بمساعدة الآخرين. والزبون بدوره لا يحاول تعزيز مصالح الجزار أو الخباز أو البقال، بل يستهدف مصلحته هو إذ يشترى اللحم أو الخبز أو غير ذلك. وطبيعى أن الجزار أو الخباز أو البقال يفيد من سعى الزبون لإشباع حاجته. إن الفرد، كما رآه سميث: "تقوده يد خفية لأداء غاية لم تكن جزءا من مقصده ونيته"(١٠).

وانطلقت فكرة "مناصرة النتائج غير المقصودة" من هذه البدايات شديدة التواضع. ودفع كارل منجر على وجه الخصوص بأن هذه قضية محورية فى علم الاقتصاد (على الرغم من أنه رأى أن سميث لم يكشف عنها كاملة). ثم عمل من بعده فريدريك هايك على تطوير هذه النظرية إلى أبعد من هذا واصفا إياها بأنها "بصيرة نافذة إلى هدف النظرية الاجتماعية فى شمولها"(١١).

ما أهمية ودلالة هذه النظرية؟ كان هايك مأخوذا بحقيقة أولية وهى أن النتائج الهامة غالبا ما تكون غير مقصودة. وهذه الحقيقة فى ذاتها لا تثير دهشتنا إلا نادرا. إن أى عمل أو تصرف له نتائج كثيرة ولا يقصد الفاعل إلا بعضها فقط. إننى أخرج من بيتى صباحا لأودع رسالة فى مكتب البريد. أنت ترانى. لم يكن بعض قصدى حين خرجت أن ألتقى بك فى الطريق (إذ لم أكن أقصد شيئا غير إيداع رسالتى). ولكن حدث هذا اللقاء نتيجة خروجى من البيت متجها إلى صندوق البريد. وطبيعى أن ما حدث نتيجة لتصرفى، وهى نتيجة غير مقصودة. مثال آخر: إن ازدحام غرفة بعدد كبير من الناس يضاعف من حرارتها، وطبيعى أن أحدا من الحضور لم يقصد رفع درجة حرارة الغرفة، ولكن حضور هذا الجمع أدى إلى نتيجة غير مقصودة.

هل الأمر بحاجة إلى ذكاء شديد للاعتراف بمثل هذه الحقائق؟ لا أبدا. وكم هو عسير الظن بأننا بحاجة إلى عمق تفكير للوصول إلى نتيجة عامة مؤداها أن نتائج كثيرة فى حياتنا غير مقصودة[١٢]. إننى معجب بشخص وبأفكار فريدريك هاييك. إذ أسهم ربما أكثر من غيره فى فهمنا لمعنى الدستورية والتطابق مع المبادئ الدستورية، والصلة الوثيقة بين هذا والحقوق، وأهمية العمليات الاجتماعية وكثير من المفاهيم المحورية الاجتماعية الأخرى والمفاهيم الاقتصادية. ولكن، وعلى الرغم من هذا، أود أن أقول إن هذا الاعتراف المتواضع نادرا ما يراه أحد فكرا مهما جدا. وإذا كان صحيحا كذلك كما قال وأكد هاييك حين أكد أنه "بصيرة نافذة إلى الأعماق" فإننا نقول إن ثمة خطأ ما فى معنى الأعماق.

ولكن ثمة أسلوب آخر للنظر إلى القضية نفسها، وربما هذا الأسلوب هو ما أراد هاييك تأكيده. نعم إنه لأمر مألوف أن بعض النتائج التى تحدث غير مقصودة. بيد أن هذا التحليل السببى يمكن أن يجعل النتائج غير المقصودة حدثا يمكن التنبؤ به بصورة معقولة. إن الجزار فى الحقيقة يمكنه أن يتنبأ بأن مبادلة اللحم بالنقود لا يفيده هو وحده فقط، بل ويفيد الزبون أو مشترى اللحم أيضا. وهكذا فإن العلاقة يمكن التنبؤ بوقوعها من الجانبين، ومن ثم نتوقع اطرادها واستمرارها. إن النتيجة غير المقصودة ليست غير قابلة للتنبؤ، وإن قدرا كبيرا رهن هذه الحقيقة. والحقيقة أن ثقة كل طرف فى استمرار علاقات السوق هذه إنما تعتمد على مثل هذه التنبؤات سواء افترضناها صراحة أم ضمنا.

إذا كان هذا هو أسلوبنا فى فهم فكرة النتائج غير المقصودة (بمعنى استباق نتائج مهمة ولكن غير مقصودة) فإنه ليس بحال من الأحوال ضد إمكانية إجراء إصلاح عقلانى رشيد. بل يصبح النقيض تماما. إن الاستدلال العقلى الاقتصادى والاجتماعى يمكن أن يضع فى الاعتبار النتائج غير المقصودة المحتملة والتى يمكن على الرغم من هذا أن تحدث نتيجة تنظيمات مؤسسية. ويمكن فى هذه الحالة عمل تقييم

أفضل للتنظيمات المؤسسية على أساس أن نضع فى الاعتبار احتمالات حدوث نتائج مختلفة غير مقصودة.

أمثلة توضيحية من الصين :

أحيانا تحدث نتائج لم تكن فقط غير مقصودة، بل ولم نكن نستبقها أو نتوقعها. ومثل هذه الأمثلة مهمة ليس فقط لكى تؤكد حقيقة أن التوقعات البشرية قابلة للخطأ، بل وتوفر أيضا مدخلات نتعلم منها من أجل صوغ سياسة المستقبل. ولعل مثالين من تاريخ الصين الحديث يفيدان فى توضيح هذه القضايا.

شهدت الصين نقاشا طويلا وواسع النطاق منذ الإصلاحات الاقتصادية التى بدأت عام ١٩٧٩ . وتناول النقاش الأثر السلبى الواضح للإصلاح الاقتصادى على عدد من الأهداف الاجتماعية المهمة بما فى ذلك جدوى تنظيمات الرعاية الصحية. وطبيعى أن الإصلاحيين لم يقصدوا إلى هذه النتائج الاجتماعية السلبية، ولكن يبدو أن بعضها وقع فعلا. مثال ذلك تطبيق "نظام المسئولية" فى الزراعة الصينية فى أواخر السبعينات، الذى أطاح بالمنظومات التعاونية السابقة (واستهلت فترة توسع زراعى غير مسبوق). وجعلت هذه الإصلاحات كذلك تمويل رعاية الصحة العامة أكثر صعوبة بكثير. إذ كان المعتاد تمويل نظام الرعاية الصحية إلى حد كبير عن طريق النظام التعاونى على أساس غير طوعى. وثبت أن من الصعوبة بمكان إبدال هذا التنظيم بنظام تطوعى للتأمين البطىء يتولى مسئولية إنجازه سكان الريف. ولهذا أصبح من الصعب جدا الحفاظ على التحسينات التى طرأت على الرعاية الصحية العامة خلال الفترة التى أعقبت الإصلاحات مباشرة. ويبدو أن هذه النتائج وقعت مفاجئة، وأذهلت الإصلاحيين. وإذا صح هذا يمكن الدفع بأن النتائج كان يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل على أساس من دراسة أكثر استيفاء لعملية تمويل الرعاية الصحية فى الصين وفى غيرها.

ولنتأمل معا مثالا من نمط آخر، وأعنى به الإجراءات القسرية لتنظيم الأسرة (بما فى ذلك سياسة "طفل واحد لكل أسرة")، والذى شرعت الصين فى تطبيقه عام ١٩٧٩ بهدف خفض نسبة المواليد. ويبدو أن تطبيق هذه السياسة أدى إلى نتيجة عكسية بالنسبة لخفض وفيات الأطفال خاصة الرضع من الإناث. ويبدو أنه زادت إلى حد ما درجة إهمال الرضع الإناث ومن ثم الوفيات (ما لم نقل وأد الإناث). وحدث يقينا المزيد من حالات الإجهاض على أساس نوعية جنس الجنين حتى تظل الأسر ملتزمة بالمعايير التى حددتها الحكومة بالنسبة لإجمالى عدد الأطفال دون التخلى عن تفضيل الأسر للطفل الذكر. وطبيعى أن المسئولين عن رسم سياسة الإصلاح الاجتماعى والتنظيم الإجبارى للأسرة لم يقصدوا إلى تلك الآثار المعاكسة على وفيات الأطفال بعامة ووفيات الإناث الرضع بخاصة. وطبيعى أيضا أنهم لم يريدوا تشجيع الإجهاض على أساس التمييز بين الجنسين. ولكنهم قصدوا فقط وتحديدا إلى خفض الخصوبة. ولكن هذه النتائج المعاكسة ترتبت عمليا على ذلك، وجديرة بالاهتمام والعلاج.

القضية المحورية هى ما إذا كان بالإمكان التنبؤ بهذه النتائج المعاكسة، وكان ينبغى استباقها حتى على الرغم من أنها غير مقصودة. إن طبيعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فى الصين كان يمكن أن تفيد من دراسات تحليلية معنية أكثر بالتنبؤ بالأسباب والنتائج بما فى ذلك الآثار المترتبة وغير المقصودة. وإذا كانت النتائج المعاكسة غير مقصودة فى واقع الأمر فإن هذا لا يفيد ضمنا استحالة التنبؤ بها. ومن ثم فإن توفر فهم أوضح لهذه النتائج كان يمكن أن يهيئ لنا فهما أفضل لما تتضمنه التغيرات المقترحة وربما ساعدت على اتباع سياسات وقائية أو تصويبية.

تعالج هذه الأمثلة المستقاة من التجربة الصينية المعاصرة موضوع النتائج غير المقصودة التى تحدث عنها آدم سميث وكارل منجر وفريدريك هاييك، حيث النتائج التى حدثونا عنها جميعا نتائج مواتية. ولكن ثمة إمكانية أساسية للمقارنة بين فعالية وجدوى النمطين حتى على الرغم من أن طبيعة النتائج غير المقصودة طبيعة جذابة فى إحدى الحالتين وغير جذابة فى الأخرى.

واقع الحال أن حدوث النتائج غير المقصودة والمواتية فى حالة سميث - منجر - هاييك، أمر له أيضا بعض الوقائع المواتية فى مجال التخطيط الاقتصادى المركزى فى الصين. هذا على الرغم من أننا بحاجة إلى أن نتأمل أنحاء أخرى من تاريخ الصين الحديث. إن المزيد من الدراسات التحليلية المستفيضة للتقدم الاقتصادى السريع فى اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا أوضح أكثر فأكثر أن الانفتاح الاقتصادى - والمزيد من الاعتماد على التجارتين المحلية والدولية - ليسوا فقط علة النقلة الاقتصادية السريعة التى شهدتها هذه الاقتصادات، إن القاعدة الأساسية لهذا كله أرستها تحولات اجتماعية إيجابية من مثل الإصلاح الزراعى ونشر التعليم ومعرفة القراءة والكتابة وتحسين الرعاية الصحية. ومن ثم فإن ما نبحث عنه هنا ليس فقط النتائج الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى، بل النتائج الاجتماعية للإصلاح الاجتماعى. إن اقتصاد السوق يزدهر تأسيسا على هذا التطوير الاجتماعى. وهذا هو ما اعترفت به الهند أخيرا، إن قصور التطور الاجتماعى يعوق بشدة مدى ونطاق التنمية أو التطوير الاقتصادى[١٣].

متى وكيف حدثت هذه التغيرات الاجتماعية فى الصين؟ كانت الانطلاقة الرئيسية لهذه التغيرات الاجتماعية خلال فترة ما قبل الإصلاح، أى قبل ١٩٧٩- وجرى القدر الأكبر منها حقيقة خلال الأيام النشطة لسياسة ماو. هل كان ماو يقصد بناء الأسس الاجتماعية لاقتصاد السوق والتوسع الرأسمالى (كما نجح يقينا فى ذلك)؟ هذا فرض يتعذر قبوله. ومع هذا فإن سياسات ماو للإصلاح الزراعى والتوسع فى محو الأمية والتعليم، والتوسع فى الرعاية الصحية العامة وغير ذلك، أحدثت نتيجة مواتية جدا بالنسبة للنمو الاقتصادى فى الصين بعد الإصلاح. إن مدى اعتماد صين ما بعد الإصلاح على النتائج التى تحققت فى صين ما قبل الإصلاح موضوع بحاجة إلى مزيد من الاعتراف[١٤]. إن النتائج الإيجابية غير المقصودة مهمة هنا.

وحيث أن ماو لم يفكر جديا فى احتمال أن يظهر من داخل الصين اقتصاد سوق مزدهر، إذن ليس لنا أن ندهش لأنه لم يفكر فى هذه النتائج المترتبة على التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى عهده. ومع هذا ثمة رابطة عامة هنا وثيقة الصلة ببؤرة

القدرة فى هذا العمل. إن التغيرات الاجتماعية موضوع البحث (التوسع فى محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية الأساسية والإصلاح الزراعى) عززت بالفعل القدرة البشرية على صنع حياة جديرة بالاعتبار وأقدر على المقاومة والبقاء. بيد أن هذه القدرات مقترنة أيضا بتحسين الإنتاجية وفرص العمل للناس أصحاب الشأن (التوسع فيما يسمى "رأس المال البشرى"). إن الاعتماد المتبادل بين القدرة البشرية ورأس المال البشرى على وجه الخصوص يمكن اعتباره أمرا قابلا للتنبؤ بنتائجه على أساس عقلانى. إذ على الرغم من أنه على الأرجح لم يكن جزءا من قصد ماو أن ييسر الأمور للتوسع الاقتصادى القائم على السوق فى الصين، إلا أن المحلل الاجتماعى الذى يحيط علما بمثل هذه القضايا يمكنه التنبؤ ولو بهذه العلاقة، وطبيعى أن استباق مثل هذه العلاقات الاجتماعية والروابط السببية يساعدنا على التفكير السديد بشأن التنظيم الاجتماعى وعن المسارات المحتملة للتغير والتقدم الاجتماعيين.

وهكذا يعتبر استباق النتائج غير المقصودة جزءا من - وليس نقيضا لـ - النهج العقلانى للإصلاح التنظيمى والتغيير الاجتماعى. وجدير بالذكر أن استبصارات سميث ومنجر وهاييك تلفت انتباهنا إلى أهمية دراسة النتائج غير المقصودة (مثلما حاول كل منهم عمل ذلك)، ولذلك سوف نخطئ تماما إذا ما ذهب بنا الظن إلى أن أهمية النتائج غير المقصودة من شأنها أن تقوض الحاجة إلى تقييم عقلانى لجميع النتائج المحتملة - غير المقصودة والمقصودة على السواء. لا شىء هنا يلغى أهمية محاولة استباق جميع النتائج المحتملة للسياسات البديلة، كما لا يوجد ما من شأنه أن يلغى الحاجة إلى أن تؤسس القرارات الخاصة بسياساتنا على تقييم عقلانى للسيناريوهات البديلة.

القيم الاجتماعية والمصلحة العامة :

أنتقل الآن إلى الحجة الثالثة. ماذا عن الزعم بأن البشر أنانيون تعنيهم المصلحة الذاتية دون حل وسط؟ كيف تستجيب نزعة الشك العميقة بشأن إمكانية قيم اجتماعية

أعم؟ هل كل حرية يتمتع بها الناس تجرى ممارستها على أساس من المحورية الذاتية مما يجعل أى توقع عقلانى لعمل تقدم الاجتماعى وسلوك عام ما هو إلا محض أوهام؟

أود أن أدفع بأن مثل هذه النزعة الشكية لا مبرر لها على الإطلاق. طبيعى أن المصلحة الذاتية تمثل حافزا مهما إلى أقصى حد، وأن الكثير من الأعمال فى مجال التنظيم الاقتصادى والاجتماعى عانت من مشكلة أنها لم تول هذا الحافز الأساسى اهتماما كافيا. ومع هذا نرى أيضا أعمالا يوما بعد آخر تعكس قيما ذات مكونات اجتماعية واضحة تتجاوز بنا الحدود الضيقة للسلوك الأنانى الخالص. إن ظهور معايير اجتماعية يمكن أن ييسره كل من التفكير العقلى التواصلى والانتخاب التطورى لأنماط السلوك. وبين أيدينا الآن دراسات كثيرة عن هذا الموضوع ولهذا لن أسترسل فى الحديث عنها طويلا[١٥].

إن استخدام التفكير العقلانى المسئول والأفكار عن العدالة يرتبط ارتباطا وثيقا بمحورية الحرية الفردية. ليس معنى هذا الزعم بأن الناس جميعا ودون استثناء يستلهمون أفكارهم عن العدالة أو يستعينون بقواهم المتعلقة بالتفكير العقلانى الاجتماعى الحساس عند تقرير كيف يمارسون حريتهم. ولكن توفر حس العدالة من بين المهام والهموم التى يمكن أن تحفز الناس وغالبا ما يفعلون. ولا ريب فى أن القيم الاجتماعية يمكن أن تؤدى - وأدت بالفعل - دورا مهما فى نجاح مختلف أشكال التنظيم الاجتماعى بما فى ذلك آلية السوق والسياسات الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية الأولية وتوفير المنافع العامة الأساسية ومؤسسات النشاط العام والمعارضة العامة.

إن أشخاصا مختلفين يمكن أن يتبعوا أساليب مختلفة فى تفسير الأفكار الأخلاقية بما فى ذلك الأفكار عن العدالة الاجتماعية. ويمكن أن يكونوا أيضا بعيدين عن ما هو يقينى أو متفق عليه بشأن كيفية تنظيم أفكارهم فى هذا الشأن. بيد أن الأفكار الأساسية عن العدالة ليست غريبة عن الكائنات الاجتماعية ممن تؤرقهم

مصالحهم الخاصة، ولكنهم قادرون أيضا على التفكير فى أمر أبناء الأسرة والجيران ورفاقهم من المواطنين وأيضا آخرين فى العالم. إن التجربة الفكرية التى تتضمن "المتفرج المحايد" والتى قدم آدم سميث تحليلا جميلا عنها (والتى يستهلها بسؤال قوى معبر: ماذا عسى أن يفيد بها" المتفرج المحايد؟) إن هى إلا صياغة لفكرة دارجة وشائعة تطرأ على أذهاننا جميعا. إن فكرة العدالة أو الإنصاف لم نصطنع لها افتعالا حيزا فى العقل البشرى - نتيجة إلحاح لا يتوقف أو خطب وعظات رنانة. إن هذا الحيز موجود مسبقا، والمسألة هى أن نفيد على نحو منظم ومعرفى وفعال من الاهتمامات العامة للناس.

دور القيم فى الرأسمالية :

غالبا ما يعتبر الناس الرأسمالية تنظيما يعمل فقط على أساس الرغبة النهمة لكل فرد - غير أن الدور الفاعل والكفء للاقتصاد الرأسمالى إنما يعتمد فى الواقع على منظومات قوية من القيم والمعايير. والحقيقة أن القول إن الرأسمالية ما هى إلا نظام قائم على تجمع سلوك نهم هو قول يغض إلى أقصى حد من قدر أخلاق الرأسمالية التى أسهمت بجدارة فى إنجازاتها التى لا يدانيها شك.

إن استخدام نماذج اقتصادية إصلاحية لفهم تشغيل آليات السوق كما هو الحال فى الممارسة المعيارية للنظرية الاقتصادية، هو إلى حد ما سلاح ذو حدين. يمكن للنماذج أن تيسر لنا استبصارات بشأن طريقة العمل الصحيحة فى العالم[١٦]. ولكن من ناحية أخرى يمكن لهيكل النموذج أن يخفى بعض الافتراضات الضمنية التى تنتج العلاقات المنتظمة التى تبنى عليها النماذج. والمعروف أن الأسواق الناجحة لا تعمل فقط على أساس التبادلات "المسموح" بها، بل وأيضا على الأساس الصلب للمؤسسات (مثل الهياكل القانونية الفعالة التى تدعم الحقوق الواردة فى العقود) والأخلاق السلوكية (التى تهيئ للعقود المتفق عليها فرصا للبقاء والحياة دون حاجة إلى التقاضى

بشكل دائم لضمان الإذعان). إن تطور واستخدام الثقة فى كلمات ووعود بعضنا إلى بعض يمكن أن يكون عنصرا مهما فى نجاح السوق.

وكان واضحا بطبيعة الحال فى نظر المدافعين الأوائل عن الرأسمالية أن هناك شيئا آخر غير الأطماع الطليقة يتضمنه ظهور وتطور النظام الرأسمالى. إن الليبراليين فى مانشستر لم يحاربوا فقط من أجل انتصار النهم وحب الذات. لقد جسَّد مفهومهم عن الإنسانية نطاقا أعم وأرحب من القيم. وبينما كانوا شديدى التفاؤل إزاء ما يمكن أن يفعله البشر وما سوف يفعلونه (إذا ما تُركوا لأنفسهم)، كانوا كذلك على صواب إذ رأوا قدرا من التلقائية فى المشاعر المتبادلة بين الناس، وإذ آمنوا بإمكانية توفر فهم مستنير لمعنى الحاجة إلى سلوك متبادل النفع (دون إقحام سلطة الدولة دائما).

ويصدق الرأى نفسه على آدم سميث الذى شغله التفكير بشأن مجموعة متنوعة من القيم تتضمنها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وجدير بالملاحظة أنه حتى المعلقين الأوائل (من أمثال مونتسكيو وجيمس ستيوارت) الذين اعتبروا الرأسمالية نوعا من إحلال "المصلحة" محل "العواطف والانفعالات"، عمدوا إلى لفت الأنظار إلى واقع أن السعى لإنجاز المصلحة بطريقة ذكية عقلانية يمكن أن يكون مظهرا لتحسن أخلاقى كبير يفوق السعى بدافع من الحماس والرغبة الشديدة والنزوع إلى التحكم والطغيان. وذهب جيمس ستيوارت فى تفكيره إلى أن المصلحة هى أكفأ "لجام" ضد "حمق وجنون النزعة الاستبدادية". وذهب ألبرت هيرشمان فى تحليل جميل له إلى أن أبطال الرأسمالية الأوائل رأوا فى الأخلاق الرأسمالية تحسنا كبيرا فى الحوافز الدافعة للسلوك. إنها ستنشط بعض النوازع البشرية الحميدة على حساب نوازع أخرى خبيثة(١٧).

ولكن الأخلاق الرأسمالية على الرغم من فعاليتها محدودة للغاية فى بعض المجالات التى تتعلق تحديدا بقضايا المظالم الاقتصادية وحماية البيئة والحاجة إلى

التعاون بين الأنواع المختلفة العاملة خارج السوق. ولكن الرأسمالية داخل نطاقها تعمل بكفاءة من خلال منظومة أخلاقية تهيئ لنا الرؤية والثقة اللازمين للاستخدام الناجح لآلية السوق والمؤسسات ذات الصلة.

أخلاق قطاع الأعمال والثقة والعقود :

يعتمد التشغيل الناجح لاقتصاد المعاملات على الثقة المتبادلة وعلى استخدام المعايير - الصريحة والضمنية[١٨]. وحين تكون أنماط السلوك هذه وفيرة كثيرة يصبح يسيرا التوقف عن متابعة دورها. ولكن حين يتعين غرسها وتشجيعها فإن تلك الهوة يمكن أن تكون حاجزا رئيسا دون النجاح الاقتصادى، وهناك أمثلة لمشكلات كثيرة واجهتها اقتصادات ما قبل الرأسمالية بسبب تخلف الفضائل الرأسمالية. إن حاجة الرأسمالية إلى هياكل حافزة أكثر تعقدا من مجرد العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح الخالص أمر يعترف به فى صوره المتباينة منذ زمن طويل الكثيرون من رواد العلوم الاجتماعية من أمثال كارل ماركس وماكس فيبر وتاونى وآخرين[١٩]. والقول بأن حوافز عدم استهداف الربح لها دور فى نجاح الرأسمالية قول ليس بالجديد على الرغم من أن الثروة الكبيرة من الدلائل التاريخية والحجج المفاهيمية فى هذا الاتجاه غالبا ما تصادف إغفالا من جانب علم الاقتصاد المهنى المعاصر[٢٠].

ثمة شفرة أساسية للأسلوب الجيد لقطاع الأعمال تشبه قليلا الأكسجين: نحن نهتم بوجودها فقط حين تغيب. وأشار آدم سميث إلى هذا الميل العام فى ملاحظة مهمة له فى بحثه "تاريخ علم الفلك":

> **... الشىء الذى نألف وجوده تماما، ونراه كل يوم يؤثر فينا تأثيرا ضئيلا على الرغم من أنه يجمع بين العظمة والجمال. ذلك لأن إعجابنا به لا تدعمه الدهشة أو المفاجأة[٢١].**

إن ما لا يثير الدهشة أو مفاجأة فى زيورخ أو لندن أو باريس ربما يبدو، على الرغم من هذا، إشكاليا تماما فى القاهرة أو بومباى أو لاجوس (أو موسكو) وذلك فى صراع المنافسة من أجل إرساء دعائم المعايير والمؤسسات اللازمة لاقتصاد سوق فاعل وكفء. وأكثر من هذا أن مشكلة الفساد السياسى والاقتصادى فى إيطاليا التى نوقشت كثيرا خلال السنوات الأخيرة (وأدت إلى تغييرات جذرية فى التوازن السياسى داخل إيطاليا) وثيقة الصلة بالطبيعة الثنائية للاقتصاد الإيطالى حيث توجد عناصر من "التخلف" فى بعض قطاعات الاقتصاد مع الرأسمالية الدينامية فى عنفوانها فى قطاعات أخرى من الاقتصاد نفسه.

والملاحظ فى المشكلات الاقتصادية التى عانى منها الاتحاد السوفييتى السابق وبلدان شرق أوروبا أن غياب الهياكل المؤسسية والقوانين السلوكية التى تعتبر محورية لقيام رأسمالية ناجحة كان سببا مهما للغاية. ثمة حاجة لاستحداث منظومة بديلة من المؤسسات والتشريعات التى تتميز بمنطقها الخاص وولاءاتها والتى يمكن اعتبارها معيارا موحدا فى الاقتصادات الرأسمالية المتطورة. بيد أن من العسير تأسيس هذا كله فجأة كجزء من "الرأسمالية القائمة على التخطيط". إن مثل هذه التغييرات تحتاج إلى بعض الوقت حتى تعمل وتؤدى وظيفتها - وهذا درس وعاه أخيرا بعد الآلام الشديدة كل من الاتحاد السوفييتى السابق وبعض بلدان شرق أوروبا. إذ توارت أهمية المؤسسات والخبرات السلوكية هناك وراء فورة الحماس الأولى والافتتان بزعم أن عمليات السوق تلقائية.

إن الحاجة إلى تطويرات مؤسسية حاجة لها رابطة واضحة تجمع بينها وبين دور تشريعات السلوك حيث أن المؤسسات القائمة على تنظيمات مشتركة بين الأشخاص وتفاهمات متبادلة تعمل على أساس أنماط السلوك المشتركة والثقة المتبادلة والثقة فى أخلاق الطرف الآخر. وجدير بالذكر أن الاعتماد على قواعد السلوك يمكن أن يكون ضمنيا لا صراحة - بل ضمنيا إلى حد كبير حتى أننا يمكن أن نغفل أهميته بسهولة

فى مواقف لا تمثل الثقة فيها أى مشكلة. ولكن حيثما بدت فى صورة إشكالية يصبح إغفال الحاجة إليها كارثيا. والملاحظ أن ظهور عمليات تماثل أسلوب المافيا فى الاتحاد السوفييتى السابق أثارت أخيرا الانتباه، ولكن التعامل مع هذه القضية يستلزم منا أن ندرس سوابقها ومقدماتها السلوكية بما فى ذلك تحليل آدم سميث للدور بعيد المدى "لقواعد السلوك الراسخة والمعترف بها".

اختلاف المعايير والمؤسسات :

داخل اقتصاد السوق :

تتباين القواعد والسنن السلوكية حتى داخل الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، وكذلك تتباين فعاليتها فى النهوض بالأداء الاقتصادى. وإذا كانت الرأسمالية حققت نجاحا كبيرا فى تعزيز المنتج وزيادة الإنتاجية على نحو كبير للغاية فى العالم الحديث، إلا أن خبرات البلدان المختلفة لا تزال شديدة التباين. وجدير بالملاحظة أن نجاحات الاقتصادات الآسيوية (فى العقود الأخيرة) ونجاح اليابان على وجه أخص (الذى يعود إلى فترة زمنية أطول) يثير أسئلة مهمة عن الصياغة النموذجية للرأسمالية فى النظرية الاقتصادية التقليدية. إننا إذ نعتبر الرأسمالية منظومة لجنى أقصى قدر من الربح الخالص القائمة على الملكية الفردية لرأس المال إنما نترك الكثير جدا من العوامل التى جعلت هذا النظام ناجحا للغاية فى زيادة الإنتاجية وفى توليد الدخل.

اعتاد الناس اعتبار اليابان أعظم مثال للرأسمالية الناجحة، وعلى الرغم من طول فترة الكساد الأخيرة والاضطراب المالى إلا أن هذا التشخيص ظل صامدا ولا يبدو من المرجح التخلى عنه. بيد أن نمط الحفز المهيمن على قطاع الأعمال اليابانى يتضمن محتوى أكثر كثيرا مما يعنيه تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح الصافى. وأكد المعلقون على اختلافهم وجود قسمات حفز متمايزة فى اليابان. وها هو ميشيو

موريشيما يحدد معالم السمات الخاصة للسلوك اليابانى ويرى أنه وليد قسمات تميز تاريخ اليابان وميلها تجاه أنماط سلوك مرتكز على قواعد واضحة[٢٢]. وحدد كل من رونالد دور وروبرت واد تأثير "الأخلاق الكونفوشية"[٢٣]. ورأى ماسا هيكو أيوكى التعاون والسنن السلوكية فى ضوء القدرة الاستجابية الكبيرة للتفكير العقلانى الاستراتيجى[٢٤]. وأكد كوتارو سوزو مورا الجمع بين الالتزام والمناخ التنافسى مع السياسة العامة القائمة على التفكير العقلانى[٢٥]. ويشدد إيكو إيكيجامى على أثر ثقافة الساموراى[٢٦]. وهناك العديد من التفسيرات الأخرى المبنية على السلوك.

ونجد بعض الصدق حتى فى الدعوى المحيرة فى ظاهرها المنشورة فى صحيفة وول ستريت The Wall Street Journal، إذ تقول "الأمة الشيوعية الوحيدة الناجحة"[٢٧]. وتشير هذه الملاحظة الملغزة إلى الحوافز التى لا تهدف إلى الربح، وتشكل أساسا للكثير من الأنشطة الاقتصادية ومشروعات الأعمال فى اليابان. وحرى بنا أن نفهم وأن نؤول واقعا محددا واقعا وهو أن أمة من أكثر الأمم الرأسمالية نجاحا فى العالم تزدهر اقتصاديا تأسيسا على هيكل حافز يحيد فى مجالات مهمة عن الالتزام البسيط بالمصلحة الذاتية التى يقال إنها الأساس الوطيد للرأسمالية.

المؤسسات ومعايير السلوك والمافيا :

حتى نختتم مناقشتنا للجوانب المختلفة لدور القيم فى نجاح الرأسمالية يجب أن نعتبر أن منظومة الأخلاق التى تشكل ركيزة الرأسمالية تتضمن ما هو أكثر كثيرا من إجازة الذاتية الجشعة. إن نجاح الرأسمالية فى تغيير المستوى العام للرخاء الاقتصادى فى العالم اعتمد على أخلاقيات وسنن سلوكية جعلت صفقات السوق عملا اقتصاديا فعالا. وإذا شاءت البلدان النامية أن تفيد من الفرص التى تتيحها لها آلية السوق وأن تستخدم التجارة والتبادلات على نحو أوسع نطاقا، فإن عليها أن تهتم ليس فقط بفضائل السلوك المتصف بالحكمة، بل وأيضا بدور القيم المكملة من مثل

القيم التى تخلق وتعزز الثقة وتجنب غوايات الفساد المستشرية، وأن تصطنع بديلا فاعلا ومؤثرا يغنيها عن أسلوب الإكراه بفرض عقوبات قانونية.

إن أخطر التحديات التى تواجه الرأسمالية فى عالمنا المعاصر تتضمن قضايا عدم المساواة (خاصة قضايا الفقر الطاحن المدقع فى عالم يحظى برخاء غير مسبوق) وقضايا "المنافع العامة" (أى المنافع المشتركة بين الناس مثل البيئة). ولا ريب فى أن حل هذه المشكلات يستلزم قيام مؤسسات تتجاوز بنا نطاق اقتصاد السوق الرأسمالية. بيد أن مدى اقتصاد السوق الرأسمالية ذاته قابل للامتداد والاتساع بأساليب كبيرة عن طريق تطوير صحيح لأخلاق حريصة وحساسة لكل هذه الاهتمامات. وطبيعى أن توائم آلية السوق مع نطاق واسع من القيم يمثل مسألة غاية فى الأهمية، ويتعين مواجهتها فى اقتران بمحاولة لاستكشاف مدى اتساع التنظيمات المؤسسية إلى ما بعد حدود آلية السوق الخالصة.

وحظيت المشكلات المتعلقة بقواعد وسنن السلوك باهتمام كبير خلال المداولات الأخيرة. وتتضمن مشكلة الفساد الاقتصادى وارتباطاتها بالجريمة المنظمة. وكشفت المناقشات الإيطالية لهذه المسألة عن دور ما يسمى "قواعد نظرية الالتزامات الأخلاقية" والتى أثيرت كثيرا فى المناقشات العامة. واهتم أصحاب الرأى بالاستخدام المحتمل لهذه القواعد المتعلقة بالشرف والواجب للتصدى ومكافحة الإجراءات غير الشرعية وغير النزيهة بهدف التأثير على السياسة العامة. وناقشوا أيضا إمكانية استخدام هذا النهج العلاجى كوسيلة للحد من قبضة المافيا على أعمال الحكومة[٢٨].

ونعرف أن هناك وظائف اجتماعية يمكن لتنظيم مثل المافيا أن يؤديها فى مجالات أولية نسبيا من الاقتصاد بهدف دعم صفقات مفيدة لكل الأطراف على نحو متبادل. وتعتمد الأدوار الوظيفية لمثل هذه التنظيمات اعتمادا كبيرا على الأنماط السلوكية الفعلية السائدة فى الاقتصاد الشرعى الذى يعمل على المكشوف. أذكر كمثال ما قامت به بعض التنظيمات المماثلة من أجل ضمان فرض تنفيذ العقود والصفقات على النحو

الذى ناقشه ستيفانو زاماجنى وآخرون[٢٩]. والمعروف أن نظام السوق يستلزم تنظيمات خاصة بالتنفيذ لمنع طرف متعاقد من الإطاحة بالآخرين ويصدر مثل هذا التنفيذ إما عن طريق القانون وإجراءاته التنفيذية - أو - البديل - اعتمادا على الثقة المتبادلة وحس ضمنى بالالتزام[٣٠]. ولكن نظرا لأن مدى سيطرة الحكومة بأسلوب فعال يمكن أن يكون محدودا وبطيئا فى هذا المجال فإن صفقات كثيرة بين رجال الأعمال تجرى على أساس الثقة وكلمة الشرف.

وطبيعى أن العقود يتعذر اطرادها إذا لم تستقر وترسخ معايير أخلاق السوق وإذا لم تتطور مشاعر الثقة فى مشروعات الأعمال. ويمكن فى مثل هذه الظروف أن تفيد منظمة خارجية من هذه الثغرة وتقدم خدمة تحظى بتقييم اجتماعى فى صورة عملية تنفيذ قسرى باستخدام القوة. ولهذا فإن تنظيما مثل المافيا يمكنه أن يقوم بدور هنا، ويمكنه أن يحظى بتقدير من الاقتصادات ذات الطبيعة قبل الرأسمالية والتى تعجلت بالمشاركة فى صفقات رأسمالية. وإن مثل هذا الإكراه فى التنفيذ يمكن أن يكون نهاية المطاف، اعتمادا على طبيعة العلاقات المتداخلة إلى عمل مفيد لأطراف مختلفين ليس أكثرهم مصلحة على الإطلاق فى الفساد أو الجريمة. ويلاحظ هنا أن كل طرف متعاقد ليس بحاجة إلى أكثر من "ضمان مؤكد" بأن الأطراف الاقتصاديين الآخرين يعملون الشىء الصحيح ذاته[٣١].

وإن الدور الذى تقوم به تنظيمات التنفيذ القسرى لإنتاج مثل هذا "الضمان" إنما يعتمد على غياب القواعد والسنن السلوكية التى من شأنها أن تحد من الحاجة إلى مثل هذا التنفيذ القسرى من الخارج. وطبيعى أن وظيفة الإنفاذ القسرى على أيدى تنظيمات خارجة على القانون سوف تنكمش بقدر زيادة السلوك الداعم والمنتج للثقة. وهكذا فإن التكاملية بين معايير السلوك والإصلاح المؤسسى وثيقة الصلة ببعضهما إلى أقصى حد[٣٢]. هذه قضية عامة جدا حرى أن نفكر فيها عند مناقشة قبضة منظمات مماثلة للمافيا خاصة فى بعض الاقتصادات المتخلفة.

ومع تسليمنا بأن المافيا تنظيم يثير الاشمئزاز إلا أن علينا أن نفهم الأساس الاقتصادى لنفوذها وذلك باستكمال اعترافنا بقوة البندقية والقنبلة بفهم بعض الأنشطة الاقتصادية التى جعلت المافيا جزءا وثيق الصلة وظيفيا بالاقتصاد. إن هذه الجاذبية الوظيفية سوف تتوقف عندما يصبح دور المافيا فى مجال الاقتصاد شيئا زائدا لا لزوم له. وسوف يكون كذلك عندما يتضافر نفوذ الإنفاذ القانونى للعقود مع الامتثال السلوكى لجانب الثقة المتبادلة وللقواعد والسنن السلوكية المعيارية. وهكذا نجد رابطة عامة تربط بين الظهور المحدود لمعايير مشروعات الأعمال وقبضة الجريمة المنظمة فى مثل هذه الاقتصادات.

البيئة والقوانين المنظمة والقيم :

نوقشت باستفاضة خلال الفترة الأخيرة الحاجة إلى تجاوز قواعد السوق وذلك فى سياق حماية البيئة. وكانت هناك بعض التنظيمات والكثير من المقترحات بشأن إصدار قوانين منظمة حكومية واشتراك حوافز ملائمة عن طريق الضرائب والإعانات المالية. ولكن تبقى هناك أيضا مسألة السلوك الأخلاقى ذات العلاقة بمعايير البيئة الصديقة. وتتلاءم هذه المسألة تماما مع نمط الاعتبارات التى ناقشها آدم سميث بإسهاب فى كتابه "نظرية العواطف الأخلاقية"، هذا على الرغم من أن حماية البيئة لم تكن مشكلة محددة وغالبة آنذاك (بل ولم تكن مشكلة أولاها آدم سميث اهتماما صريحا).

ونجد هنا أيضا رابطة بين قلق سميث الشديد بشأن ظاهرة التبديد الناجمة عن أنشطة "المسرفين والخياليين". التمس سميث وسيلة للحد من أثر الاستثمار التبديدى وذلك عن طريق ضبط وتحديد معدلات الفائدة نظرا لأنه كان يخشى المستثمر المسرف لقدرته الكبيرة على تقديم فائدة عالية مع عجزه عن تقديم نفع كبير للحياة على الكوكب[٣٣]. وربط سميث بين مساندته للتدخل والحاجة إلى ضبط وتحديد الربا - وهى توصية طالبه جيرمى بنتام أن يتولى مسئوليتها[٣٤].

إن "المسرفين والخياليين" فى يومنا هذا متورطون فى تلويث الهواء والماء، وإن التحليل العام الذى قدمه سميث لهذه الظاهرة وثيق الصلة بفهمنا للمشكلات والصعاب المترتبة على نشاطهم، وكذا الأساليب المختلفة الممكنة للعلاج. ونرى أن من الأهمية بمكان مناقشة دور القوانين المنظمة والقيود السلوكية الخاصة بكل من هذه الحالات. إن التحدى البيئى جزء من مشكلة أعم ذات صلة بتخصيص حصص الموارد من "المنافع العامة" حيث يجرى الاستمتاع بالسلع على نحو مشترك وعام ويسمى عن طريق مستهلك واحد مستقل. وحرى بنا لضمان توفر المنافع العامة على نحو فعال أن لا نقنع ببحث إمكانية نشاط الدولة فقط بل وأن ندرس أيضا الدور الذى يمكن أن تؤديه عملية تطوير القيم الاجتماعية وتوفر حس بالمسئولية مما يقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى فعل قسرى من جانب الدولة. مثال ذلك أن تطوير أخلاق بيئية يمكن أن يسهم بدور بديل عن الدور المقترح أن تؤديه القوانين بطريقة الإجبار.

الحصافة والتعاطف والالتزام :

مصطلح "الاختيار العقلانى" يجرى استخدامه ببساطة مثيرة فى بعض دراسات علم الاقتصاد وعلم السياسة (ولكن بدرجة أقل فى الفلسفة للدلالة على نظام الاختيار النسقى القائم فقط على الميزة الشخصية. وإذا تحددت الميزة الشخصية على أساس محدود وضيق فإن هذا النمط من صياغة النماذج على نحو عقلانى سوف يجعل من العسير أن نتوقع أن تفكيرنا فى الأخلاق أو العدالة أو مصلحة أجيال المستقبل سيكون له دور كبير فى اختياراتنا وأفعالنا.

هل يجب تحديد سمات الرشاد أو العقلانية على هذه الصورة المحدودة جدا؟ إذا كان السلوك الرشيد يتضمن تقدما بعيد النظر لأهدافنا إذن ليس هناك من سبب يجعلنا لا نعتبر السعى الحكيم للتعاطف أو النهوض الحكيم بالعدالة من بين ممارسات الاختيار الرشيد أو العقلانى. وإذا حدنا عن السلوك القائم على المصلحة الذاتية فى

معناها المحدود والضيق يصبح من الملائم أن نميز بين نهجين مختلفين للحَيْدة أى "التعاطف" و"الالتزام"[٣٥]. أولا إن مفهومنا عن المصلحة الذاتية يمكن أن يتضمن اهتمامنا بالآخرين، ويمكن أن يتجسد التعاطف هنا ضمن فكرة الرفاه الذاتى للشخص حسب معنى واسع أعم وأشمل. ثانيا، إن تجاوزنا للرفاه أو للمصلحة الذاتية بالمعنى الواسع العام يهيئنا لتقديم تضحيات بغية السعى من أجل فضائل أخرى من مثل العدالة الاجتماعية أو الوطنية أو الرفاه الجمعى (حتى وإن جاء على حساب الشخص جزئيا). هذا النوع من الحيدة المتضمن التزاما (وليس مجرد تعاطف) يستحضر قيما أخرى غير الرفاه الشخصى أو المصلحة الذاتية (بما فى ذلك المصلحة الذاتية المتضمنة فى عملية دعم مصالح من نتعاطف معهم).

يمكن توضيح التمايز بمثال. إذا ساعدت فقيرا لأن فقره يجعلك تشعر بالتعاسة الشديدة فإن هذا سيكون منك بمثابة تصرف قائم على التعاطف. ولكن إذا كان حضور الفقير الجائع لا يجعلك تشعر بالتعاسة ولكن يحفزك على أن تعقد العزم على تغيير النظام الذى تراه ظالما فإن هذا يكون منك تصرفا مبنيا على الالتزام.

لا توجد تضحية بالمصلحة الذاتية أو بالرفاه الذاتى حين نستجيب لتعاطفاتنا. إن مساعدة فقير جائع يمكن أن يجعلك تشعر أن هذا أفضل من أن تعانى لمعاناته. ولكن السلوك الملتزم يمكن أن يتضمن تضحية ذاتية طالما وأن سبب محاولتك تقديم المساعدة هو إحساسك بالظلم وليس مجرد الرغبة فى التخفف من معاناتك الوجدانية الذاتية. ومع هذا يبقى عنصر خاص "بالذات" يتضمنه العمل على إنجاز الالتزامات حيث إن الالتزامات أمر يخص المرء ذاته. والأهم من هذا أنه على الرغم من أن السلوك الملتزم يمكن أو لا يمكن أن يؤدى إلى تعزيز المصلحة الشخصية للمرء (أو الرفاه) إلا أن مثل هذا الجهد لا يتضمن بالضرورة أى إنكار لإرادة الشخص العقلانية[٣٦].

ناقش آدم سميث الحاجة إلى النوعين من الحيدة. إذ أكد أن "غالبية تصرفات الإنسان لا تستلزم إنكار الذات، ولا ضبطا للنفس ولا ممارسة مجهدة للإحساس

بالملكية طالما وأن تصرفاته تتبع ما يحثنا إليه تعاطفنا"[٣٧]. ولكنها تختلف عن ذلك مع الكرم. وهكذا تكون مع قيم أعم مثل العدالة التى تقتضى من الشخص أن يكبح مصلحته الذاتية وأن يجعل "المتفرج غير المنحاز يندرج ضمن مبادئ سلوكه" وربما يستلزم مزيدا من ممارسة سلوك الروح العامة"[٣٨].

وإن الأمر الحاسم فى نظر سميث بشأن "التوافق مع الإنسانية والعدالة" هو الانسجام بين وجدانات العنصر الفاعل ووجدانات المشاهدين"[٣٩]. إن مفهوم سميث عن الشخص العقلانى يضع هذا الشخص عن جدارة فى صحبة الآخرين - تماما فى منتصف المجتمع الذى ينتمى إليه. ذلك أن تقييمات الشخص وأفعاله يستثيران حضور الآخرين، كما وأن الفرد ليس منفصلا عن "الجمهور العام".

ومن المهم فى هذا السياق أن ننازع الوصف العام لآدم سميث - أب علم الاقتصاد الحديث - بأنه نبى المصلحة الذاتية المخلص. ثمة تراث راسخ فى علم الاقتصاد (وفى النقاش العام) يرى أن سميث عنى فقط بالمصلحة الذاتية فى العالم العقلانى (وأنه بدا سعيدا جدا لما زعموا أنه فكره). واستند أصحاب هذا الزعم على بعض فقرات انتقوها من كتاباته الكثيرة الوفيرة. وأدى هذا إلى رواج نظرة شائهة للغاية عن سميث والتى يلخصها جورج ستجلر (وهو مع هذا مؤلف واقتصادى جاد) بقوله: "تهيمن المصلحة الذاتية على غالبية البشر"[٤٠].

الشيء المؤكد أن سميث دفع بقوة فى تلك الفقرة تحديدا التى اعتاد البعض اقتباسها وإخراجها عن سياقها النصى، إننا لسنا بحاجة إلى أن نستحضر بعض "الكرم" لكى نفسر لماذا الجزار أو البقال أو الخباز يريد أن يبيع لنا منتجاته، ولماذا نحن نريد شراءها منه[٤١]. كان سميث على صواب حين أبرز أن الحافز لتبادل المنفعة ليس بحاجة إلى أكثر مما سماه سميث "حب النفس". وهذا أمر من المهم تماما أن نلحظه طالما وأن التبادل محورى للغاية فى التحليل الاقتصادى. ولكن حين نتعامل مع مشكلات أخرى - مثل التوزيع والمساواة والتزام القاعدة لتوكيد كفاءة إنتاجية - نرى

سميث يؤكد على حوافز أعم وأشمل. ونرى فى هذه الأطر الأوسع أن الحكمة تظل دون كل الفضائل العامل المساعد للفرد أكثر من سواها. ولكن مع هذا فسر لماذا الإنسانية والكرم والروح العامة هى أنفع الخصال بالنسبة للآخرين[٤٢]. إن اختلاف الحوافز التى نرى من الحق أن نتلاءم معها هو أمر محورى فى الدراسة التحليلية الخصبة عن سميث للسلوك الإنسانى. وهذا بعيد كل البعد عن سميث الذى يحدثنا عنه جورج ستيجلر، وبعيد كل البعد عن الصورة الساخرة التى تصور سميث على أنه نبى المصلحة الذاتية[٤٣].

القضية هنا هى ما سماه فيلسوفنا العظيم المعاصر جون راولس "القوى الأخلاقية المشتركة بيننا: قدرة على تكوين حس بالعدالة، وتكوين مفهوم عن الخير". ويرى راولس أن الافتراض المسبق لهذه القوى المشتركة محورى "لتراث الفكر الديمقراطى" فى موازاة قوى العقل (أى الحكم والفكر والاستدلال العقلى وجميعها مرتبطة بهذه القوى)[٤٤]. والحقيقة أن دور القيم فى سلوك البشر واسع ممتد، وإنكار ذلك لا يعنى فقط انحرافا وحيدة عن تراث الفكر الديمقراطى، بل وأيضا تقييدا لعقلانيتنا. إن قوة العقل هى التى تهيئ لنا قدرة على التفكير فى التزاماتنا ومثلنا العليا وكذا مصالحنا وامتيازاتنا. وإنكار حرية الفكر هذه يفضى إلى تقييد صارم لمدى ونطاق عقلانيتنا.

الاختيار الحافزى والبقاء التطورى :

من المهم أيضا عند تقييم متطلبات السلوك الرشيد أن نتجاوز الاختيار المباشر لأهداف منعزلة إلى ظهور ودوام الأهداف من خلال فعاليتها وقدرتها على البقاء. ثمة دراسات حديثة عن تشكل الأفضليات وعن دور التطور فى هذا التشكل. واتجهت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق ومدى نظرية الاختيار العقلانى[٤٥]. وإذا لم يكن هناك فى نهاية الأمر أى فرد لديه سبب مباشر للاهتمام بالعدالة وبالأخلاق فإن هذه الاعتبارات

يمكن، على الرغم من ذلك، أن تكون مفيدة ذاتيا للنجاح الاقتصادى، ويمكن بفضل تلك الميزة أن تبقى وتدوم على نحو أفضل من منافسيها فى القواعد الاجتماعية للسلوك.

هذا النمط من التفكير العقلى "المشتق" يمكن مقارنته بالقواعد السلوكية التى يختارها فرد بعد ترو وتدبر من خلال تمحيص أخلاقى لمعرفة ماذا عليه أن يفعل (على نحو ما اشتهر، كمثال عن عمانويل كانط وآدم سميث)(٤٦). إن الأسباب الأخلاقية للاهتمام "المباشر" - وليس المشتق - بالعدالة والغيرية حظيت باهتمام مختلف الأشكال فى الكتابات الأخلاقية الحديثة أيضا. وتجسد الأخلاق العملية للسلوك مؤثرات متنوعة ذات طبيعة اجتماعية ونفسية، علاوة على اهتمامات أخلاقية خالصة، وتتضمن معايير وأعراف تتسم ببعض التعقد(٤٧).

ويمكن من خلال تداولنا أن نلائم اعتبارات العدالة مع كل من الأسباب "المباشرة" و"المشتقة" دون حاجة ضرورية إلى اعتبارهما بديلين. وإذا ظهرت معايير واهتمامات سلوكية على أسس أخلاقية أو اجتماعية أو نفسية فإن وجودها على المدى الطويل نادرا ما يكون مستقلا عن نتائجها وعن العمليات التطورية التى يمكن أن يكون لها دور فاعل. والملاحظ من ناحية أخرى أنه عند دراسة الانتخاب التطورى داخل إطار عام لا توجد حاجة إلى قصر قبول السلوك غير المعتمد على المصلحة الذاتية على الانتخاب التطورى فقط مع نفى أى دور مستقل للتفكير العقلانى التشاورى. ويمكن الجمع بين السلوك الملتزم التشاورى والانتخابى التطورى داخل إطار موحد واحد(٤٨).

إن القيم التى تؤثر فينا يمكن أن تظهر بأساليب مختلفة تماما. أولا، يمكن أن تكون وليدة تأمل وتحليل. ويمكن أن ترتبط التأملات مباشرة باهتماماتنا ومسئولياتنا (على نحو ما أكد كانط وسميث) أو أن ترتبط بصورة غير مباشرة بنتائج السلوك الخير (مثال ذلك الميزات التى تعود على المرء بفضل سمعته الطيبة أو تشجيع الثقة).

ثانيا، يمكن أن تنشأ من رغبتنا الإرادية فى الالتزام بالأعراف وأن تفكر وتعمل وفق ما تراه من عاداتنا وتقاليدنا(٤٩). هذا النمط من "السلوك التوافقى" يمكن أن

يوسع نطاق ومدى الاستدلال العقلى ليتجاوز حدود التقييم النقدى الذاتى للفرد طالما وأن باستطاعتنا أن نبارى الآخرين فى عمل وجدوا أسبابا تبرر لهم عمله[٥٠].

ثالثا، يمكن أن تكون للمناقشة العامة تأثير قوى على صياغة القيم. وأشار الاقتصادى العظيم فى جامعة شيكاغو فرانك نايت إلى أن القيم "تأسست أو صودق عليها وأصبح معترفا بها من خلال المناقشة التى هى فى آن واحد نشاط اجتماعى وفكرى وإبداعى[٥١]. وأوضح جيمس بوكانان فى سياق الاختيار العام ما يلى: "تعريف الديمقراطية بأنها 'الحكم عن طريق المناقشة' يعنى ضمنا أن القيم الفردية يمكن أن تتغير، وهى بالفعل تتغير، خلال عملية اتخاذ القرار"[٥٢].

رابعا، يمكن للانتخاب التطورى أن يكون له دور حاسم. إن أنماط السلوك يمكن أن تبقى وتزدهر بفضل دورها فى تحقيق نتائج متسقة منطقيا. وإن كلا من فئات الاختيار السلوكى هذه (الاختيار على أساس التأمل، والسلوك التوافقى، والنقاش العام، والانتخاب التطورى) تتطلب اهتماما وانتباها. كما وأنه عند التصور المفاهيمى للسلوك البشرى ثمة حالة تقتضى معالجتها معا على نحو مشترك وأيضا على نحو فردى. وغنى عن البيان أن دور القيم فى السلوك الاجتماعى يتلاءم تماما مع هذه الشبكة العامة.

القيم الأخلاقية وصوغ السياسة :

أنتقل الآن من مناقشة الأخلاق والمعايير عند الناس فى صورتها العامة إلى القيم وثيقة الصلة فى صوغ السياسة العامة. إن صناع السياسة لديهم مجموعتين متمايزتين، وإن كانتا متداخلتين، من الأسباب للاهتمام بقيم العدالة الاجتماعية. السبب الأول والأكثر مباشرة هو أن العدالة مفهوم محورى فى تحديد أهداف وغايات السياسة العامة، كما وأنه محورى أيضا فى اتخاذ القرار بشان الأدوات الملائمة

لإنجاز الغايات المختارة. وجدير بالذكر أن أفكارنا عن العدالة، وبخاصة قواعد المعلومات الخاصة بأسلوب محدد لتناول ودراسة العدالة يمكن أن تكون حاسمة فى الاقتناع بالسياسة العامة وبلوغ مداها.

السبب الثانى، وهو سبب غير مباشر يفيد بأن جميع السياسات العامة رهن كيفية سلوك الأفراد والجماعات فى المجتمع. إن هذه السلوكيات تتأثر، من بين أمور أخرى، بفهمنا وتأويلنا بمتطلبات الأخلاق الاجتماعية. ومن المهم عند صوغ السياسة العامة ألا نكتفى فقط بتقدير متطلبات العدالة ونطاق القيم عند اختيار أهداف وأولويات السياسة العامة بل وأيضا أن نفهم قيم الجمهور فى إطارها العام بما فى ذلك فهمهم للعدالة.

وحيث إن الدور الثانى (غير المباشر) للمفاهيم التشريعية أكثر تعقدا فيما يبدو (ولم يكن يقينا موضوعا للتحليل على قدم المساواة) فقد يكون مفيدا أن نوضح دور معايير وأفكار العدالة فى تحديد السلوك وكيف يؤثر هذا فى اتجاه السياسة العامة. وسبق أن أوضحنا (البابان ٨، ٩) هذه الرابطة من خلال مناقشتنا لأثر معايير سلوك الخصوبة. بيد أننى سأبحث الآن مثالا آخر مهما: تفشى الفساد.

الفساد والحوافز وأخلاق قطاع الأعمال :

انتشار الفساد يعتبر عن حق من أهم العوائق على طريق التقدم الاقتصادى الناجح فى كثير من بلدان آسيا وأفريقيا على سبيل المثال. ذلك أن ارتفاع مستوى الفساد يمكن أن يجعل السياسات العامة عديمة الجدوى، كما يمكن أن يحول الاستثمار والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المسارات الإنتاجية لتتجه نحو أنشطة سرية تدر عوائد مالية مرتفعة للغاية. ويمكن أن تفضى، علاوة على هذا، إلى تشجيع منظمات العنف مثل المافيا.

ومع هذا ليس الفساد ظاهرة جديدة، ولا الاقتراحات الخاصة بالتعامل معه. وتقدم لنا الحضارات القديمة شواهد على تفشى الأنشطة غير المشروعة والفساد. وصدرت عن بعضها أعمال كثيرة مهمة تحدثنا عن سبل الحد من الفساد خاصة فساد موظفى الدولة العموميين. وتكشف لنا هذه الدراسات التاريخية عن بصيرة نافذة بشأن سبل محاربة الفساد مما يفيدنا اليوم.

ما هو إذن السلوك "الفاسد"؟ يتضمن الفساد انتهاك القواعد والقوانين المعتمدة من أجل تحقيق كسب وربح شخصى. وواضح أن ليس بالإمكان استئصاله عن طريق حث الناس لكى يكونوا أكثر اهتماما بمصالحهم الذاتية. كذلك لا معنى لأن نحاول الحد من الفساد مكتفين بمطالبة الناس كى يكونوا أقل اهتماما بمصالحهم الذاتية بشكل عام - إذ لابد وأن يكون هناك سبب محدد للتضحية بالكسب الشخصى.

من الممكن إلى حد ما أن نغير ميزان المكاسب والخسائر للسلوك الفاسد، وذلك عن طريق إصلاح تنظيمى. أولا، إنشاء نظم تفتيش وعقاب، وهذا ما نراه واضحا وسائدا فى كل العصور، مع الالتزام بقوانين محاربة الفساد. أذكر على سبيل المثال كواتيليا، المحلل السياسى الهندى، فى القرن الرابع ق.م. مايز كواتيليا بدقة بين أربعين وسيلة مختلفة لإغواء الموظف العام كى يفسد ماليا. ووصف كيف يمكن لنظام المراجعة والتحريات السريعة مشفوعا بعقوبات وجزاءات أن يحول دون هذه الأنشطة(٥٣). إن توفر منظومات قوانين وعقوبات واضحة مع قدرة على التنفيذ الصارم من شأنه أن يغير أنماط السلوك.

ثانيا، بعض القواعد التنظيمية لإدارة الحكم تشجع الفساد حين تعطى لموظفيها سلطة تقديرية تهيئ لهم سلطة محاباة آخرين - رجال قطاع الأعمال تحديدا - بما يساوى أموالا كثيرة لهم. وجدير بالذكر أن الاقتصاد الخاضع لسيطرة مبالغ فيها (مثل نظام "إجازة راج license Raj فى الهند) هو عش مثالى لتربية خصبة للفساد. وهذا ما تؤكده أحداث جنوب آسيا أخيرا. ولكن حتى لو كانت هذه القواعد التنظيمية

لإدارة الحكم غير ذات فاعلية فى مجالات أخرى إلا أن الخسارة الاجتماعية الناجمة عن الفساد تعتبر سببا كافيا لكى يتجنب المجتمع مثل هذه التنظيمات.

ثالثا، غواية الإفساد تكون أقوى حين يتمتع الموظف العام بقدر كبير من السلطة، ولكنه هو نفسه فقير نسبيا. هذه هى الحال عند المستويات الدنيا للإدارة فى كثير من الاقتصادات الخاضعة لسيطرة إدارية مفرطة. ويفسر لنا هذا لماذا ينتشر الفساد إلى كل أنحاء المستوى الأدنى فى النظام البيروقراطى ليشمل صغار وكبار موظفى الدولة على السواء. وحاولت الصين فى العصور القديمة أن تعالج جزئيا هذه المشكلة فقررت منح كثير من البيروقراطيين بدلات مالية باسم "منحة محاربة الفساد" (وتسمى يانج - لبين) لتكون حافزا لهم على البقاء نظيفى اليد وملتزمين بالقانون(٥٤).

وطبيعى أن هذه الإغراءات وغيرها يمكن أن تكون لها فعالية. ولكن من العسير أن تعتمد سياسة محاربة الفساد بالكامل على حوافز مالية. إن خطوط الهجوم الثلاثة المشار إليها توالها حدودها وقيودها. أولا، نظم القبض على اللص غير مجدية فى أغلب الأحيان نظرا لأن الرقابة والتفتيش ليسا على مستوى الكفاءة دائما. وهناك أيضا القضية المعقدة الخاصة بتوفير الحوافز الصحيحة لمن يقبضون على اللص (حتى لا يشتريهم اللصوص). ثانيا، أى نظام حكم لا يسعه إلا أن يمنح بعض السلطة للموظفين، وهى سلطة لها بعض القيمة لدى الآخرين ممن سيحاولون إغراء الموظفين بالفساد. ولا ريب فى أن بالإمكان الحد من نطاق هذه السلطة، ولكن أى قدر من السلطة التنفيذية مهيأ لاحتمال استخدامه استخداما سيئا. ثالثا، يلاحظ أنه حتى أثرياء الموظفين يحاولون أن يكونوا أكثر ثراء، ويخاطرون فى سبيل ذلك وهو ما يفعلونه إذا كان ثمن المخاطرة مرتفعا. وهناك الكثير والكثير من الأمثلة على ذلك خلال السنوات الأخيرة فى بلدان مختلفة.

ولكن هذه القيود ينبغى ألا تمنعنا من عمل ما يمكن عمله لجعل التغييرات التنظيمية كفئا وفعالة. ولكن الاعتماد فقط على حوافز رهن مكسب شخص لا يمكن أن

يقضى تماما على الفساد. وجدير بالذكر أنه فى المجتمعات التى نجد فيها السلوك الفاسد حسب المستوى النمطى سلوكا غير معتاد نلحظ أن الاعتماد إلى حد كبير رهن الإذعان لقوانين وأعراف السلوك وليس الحافز المالى للامتناع عن الفساد. ويحفزنا هذا إلى الاهتمام بالمعايير وبأنماط السلوك السائدة فى مختلف البلدان.

ذهب أفلاطون فى كتابه القوانين إلى أن الحس القوى بالواجب يساعد فى منع الفساد. ولكنه لحظ أيضا عن حق أن هذا ليس "أمرا سهلا". ليست القضية هنا إحساسا عاما بضرورة الالتزام بالواجب، ولكن الموقف المحدد من القواعد والقوانين وضرورة الامتثال، وهو موقف له دوره المباشر بالنسبة للفساد. ويندرج هذا كله تحت القاعدة العامة التى سماها آدم سميث "آداب المجتمع". وتعطى هذه القاعدة الأولوية لمبادئ الأمانة والسلوك القويم لتكون من بين القيم التى تحظى باحترام وتقدير الشخص. ونجد فى مجتمعات كثيرة أن احترام هذه القواعد يشكل حصنا منيعا ضد الفساد. والحقيقة أن الاختلاف بين الثقافات من حيث السلوك المبنى على قواعد هى من أكثر مظاهر التنوع إثارة فى عالمنا المعاصر سواء قارنا أنماط مشروعات الأعمال بين غرب أوروبا وجنوب أو جنوب شرق آسيا، أو (داخل أوروبا ذاتها) بين سويسرا وأجزاء من إيطاليا.

ولكن أنماط السلوك ليست أبدية لا تتغير. إن كيفية سلوك الناس تعتمد غالبا على الكيفية التى يرون بها - أو يدركون بها - الآخرين فى سلوكهم. لذلك فإن قدرا كبيرا رهن قراءتنا لمعايير السلوك السائد. إن الحس "بعدالة نسبية" مقابل جماعة مقارنة (خاصة أن يكون الآخرون فى وضع مماثل) يمكن أن يؤثر كثيرا فى السلوك. والملاحظ أن الحجة القائلة "الآخرون يفعلون الشيء نفسه" كانت من أكثر الأسباب شيوعا التى يبرر بها البعض الفساد حسبما كشف استبيان لحساب البرلمان الإيطالى فى محاولة للكشف عن الرابطة بين الفساد والمافيا عام ١٩٩٣(٥٥).

وأكد هؤلاء المعلقين أهمية المحاكاة واتباع الأعراف السائدة، وحفزهم هذا إلى دراسة أثر "العواطف الأخلاقية" على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولحظ آدم سميث ما يلى:

كثيرون يتصرفون بأدب جم ولباقة، ويعمدون طوال حياتهم إلى تجنب أى لوم مهما كان ضئيلا، وربما لم يشعروا أبدا بعاطفتنا إزاء آداب سلوكهم الذى نستحسنه وإنما قنعوا فقط بالتصرف من منطلق ما رأوه قواعد راسخة ومعتمدة للسلوك(٥٦).

إننا حين نقرأ "القواعد الراسخة والمعتمدة للسلوك" ندرك أهمية سلوك الناس فى مواقع القوة والسلطة. وهذا يجعل سلوك كبار الموظفين المدنيين بخاصة مهما غاية الأهمية لترسيخ معايير السلوك. وهذه مشكلة عرضها فى الصين عام ١٢٢ ق.م. مؤلفو كتاب هوى ـ نان تسو على النحو التالى:

إذا كان خط القياس صحيحا فإن الخشب سيكون مستقيما لا لأن المرء بذل جهدا خاصا بل لأن أداة القياس التى التزمنا بها جعلته كذلك. كذلك وبالمثل إذا كان الحاكم مخلصا ومستقيما فإن الموظفين الأمناء هم الذين سيعملون فى حكومته دون الأوغاد الذين سيختفون. وإذا لم يكن الحاكم مستقيما فإن الأشرار سيجدون سبيلهم ممهدا، أما المخلصون الأمناء فسوف ينسحبون إلى حيث يعتزلون متوحدين(٥٧).

أعتقد أن هذه الكلمة تحمل عبق الحكمة القديمة. السلوك الفاسد فى "المستويات العليا" يحدث آثارا تتجاوز النتائج المباشرة لهذا السلوك. وإن الإصرار على أن نبدأ من القمة قول له معنى ومبرر.

إننا كى نفهم على نحو كامل تحدى الفساد علينا أن نسقط من أذهاننا الافتراض المسبق القائل إن الأرباح الشخصية هى وحدها فقط التى تحرك الناس، أما القيم والمعايير فلا قيمة لها. لا، إنها ذات قيمة كما أوضحت مظاهر تباين أنماط السلوك فى

المجتمعات المختلفة. ثمة فرصة للتغيير وإن بعض هذا التغيير يمكن أن يتراكم وأن ينتشر. إذ مثلما أن مجرد وجود السلوك الفاسد من شأنه أن يشجع على المزيد من السلوك الفاسد. كذلك فإن الحد من قبضة الفساد يمكن أن يضعف الفساد أكثر فأكثر. وحرى بنا أن ندرك ونحن نحاول تغيير مناخ الفساد أن كل دائرة خبيثة تستلزم كنتيجة لها ظهور دائرة فاضلة إذا انعكس الاتجاه.

ملاحظات ختامية

بدأنا هذا الباب بدراسة فاحصة لبعض الحجج المؤيدة لنزعة الشك فى فكرة التقدم الاجتماعى المعتمد على العقل - وهى فكرة محورية للغاية بالنسبة للنهج المتبع فى كتابنا هذا. تتساءل إحدى الحجج عن إمكانية عمل اختيار اجتماعى عقلانى مشيرة بوجه خاص إلى "فرضية الاستحالة" المشهورة التى قال بها كينيث أرو. وتبين مع هذا أن القضية الحقيقية ليست إمكانية عمل اختيار اجتماعى عقلانى، بل استخدام قاعدة معلومات ملائمة وكافية من أجل إصدار أحكام وقرارات اجتماعية. وهذا فهم مهم للقضية وليس تشاؤميا. وناقشنا فى الأبواب السابقة الدور الحاسم لقواعد المعلومات وقضية نالت حظها من التقييم الملائم فى هذا الضوء.

وتعبر الحجة الثانية عن الشك فى التفكير تأسيسا على النتائج المقصودة، وتركز بدلا من ذلك على الأهمية الطاغية للنتائج "غير المقصودة". وثمة ما يمكن أن نتعلمه من هذا الشك أيضا. ولكن الدرس الرئيسى المستفاد ليس جدوى التقدير العقلانى للخيارات الاجتماعية بل الحاجة إلى استباق النتائج غير المقصودة، ولكن يمكن التنبؤ بها. إن المسألة هى أن لا تطغى علينا قوة القصد، وكذلك ألا نغفل ما يسمى آثارا جانبية. وتشير الأمثلة التوضيحية التجريبية - وأكثرها من تجارب الصين - إلى أن سبب الفشل ليس عدم القدرة على تتبع الأسباب بل التشبث برؤية منحازة. ويستلزم الاستدلال العقلى الحساس المزيد من البحث.

وتتعلق الحجة الثالثة بفهم الحوافز. وتأخذ شكل الدفاع عن أن البشر يعتمدون بشكل مطلق دون أى وسطية على المحورية الذاتية والمصلحة الذاتية. ومن ثم وتأسيسا على هذا الفرض المسبق تصبح القضية هى أن المنظومة الوحيدة المجدية بكفاءة هى اقتصاد السوق الرأسمالية دون سواها. بيد أن هذه النظرة إلى طبيعة الحفز البشرى ليس من اليسير دعمها تأسيسا على ملاحظات تجريبية. وليس من الصواب أن نخلص إلى أن نجاح الرأسمالية كنظام اقتصادى يعتمد فقط على سلوك المصلحة الذاتية وليس على منظومة قيم معقدة وحكيمة والتى تشتمل على عناصر أخرى من بينها إمكانية الاعتماد على الآخر سلوكا وقولا، والثقة المتبادلة والأمانة فى العمل (فى مواجهة الغوايات المناقضة). إن كل منظومة اقتصادية تفرض متطلبات بالنسبة لأخلاقيات السلوك، وليست الرأسمالية استثناء من هذا. وإن القيم تهيئ نطاقا مهما للغاية للتأثير على سلوك الأفراد.

ولم يكن القصد، حين أكدت على الدور المحتمل للقيم والمعايير فى السلوك الفردى أن أدفع بأن الغالبية العظمى من الناس يحركهم حسهم بالعدالة أكثر مما تحركهم مهامهم الحصيفة والمادية. إننى أبعد ما أكون عن هذا. إننا حين نضع تنبؤاتنا بشأن سلوك ما - سواء فى عمل شخصى أو مشروع أعمال خاص أو خدمات عامة - يكون من المهم أن نتجنب خطأ افتراض أن الناس أصحاب فضيلة بشكل فريد واستثنائى، ومن ثم حريصين كل الحرص على أن يلتزموا جانب العدل. والحقيقة أن الكثير من الممارسات المتعمدة حسنة النية فى الماضى أخفقت وأفضت إلى كارثة بسبب الاعتماد المفرط على السلوك الفردى الغيرى. ونحن إذ نقر بدور القيم الأعم والأشمل يجب ألا نغفل الدور واسع النطاق للالتماس الذكى للمصلحة الذاتية وكذا الطمع والجشع فى صورتهما الفجة.

المسألة هى تحقيق التوازن فى افتراضاتنا السلوكية. يجب أن لا نستسلم لافتراضات "المشاعر النبيلة" التى تزعم أن كل امرئ أخلاقى إلى أقصى حد تحركه

الفضيلة. كما يجب ألا نبدل هذا بافتراض غير واقعى هو النقيض تماما– وهو ما يمكن أن نسميه "المشاعر الوضيعة". إن هذا الافتراض الذى يفضله بعض الاقتصاديين يزعم أننا جميعا لا تؤثر فينا الفضائل (إلا من حيث اعتبارات فجة خاصة بالمصلحة الشخصية)[٥٨]. إننا ونحن نتعامل سواء مع "أخلاق العمل" أو "أخلاقيات مشروعات الأعمال" أو مع "الفساد" أو "المسئولية العامة" أو "القيم الخاصة بالبيئة" أو "المساواة بين الجنسين" أو مع "أفكار عن الحجم المناسب والصحيح للأسرة"، علينا فى هذا كله أن ندرك التباينات والاختلافات – وقابلية التغيير – فى الأولويات والمعايير. إن دور القيم لا يمكن إلا أن يكون حاسما عند تحليل قضايا الكفاءة والمساواة أو القضاء على الفقر.

والغرض من المناقشات التجريبية عن الفساد (ومن قبل عن سلوك الخصوبة) ليس مجرد دراسة قضايا مهمة فى ذاتها، لكن أيضا توضيح أهمية المعايير والقيم فى أنماط السلوك، وهو ما يمكن أن يكون حاسما بالنسبة لوضع السياسة العامة. وتفيد الأمثلة التوضيحية كذلك فى بيان دور التفاعل العام فى صياغة المفاهيم والأفكار عن العدالة. ووضح أنه يتعين عند وضع السياسة العامة أن نضع فى الاعتبار فعالية "الجمهور" من أطر مختلفة. وجدير بالذكر أن الروابط التجريبية لا تكشف لنا فقط عن مدى ونطاق مفاهيم العدالة والأخلاق التى يؤمن بها الناس، بل وتوضح كذلك إلى أى مدى تعتبر عملية صياغة القيم هى عملية اجتماعية قائمة على التفاعلات العامة.

وأصبح جليا أن لدينا مبررا قويا لأن نهتم بابتكار الظروف لتوفير المزيد من الفهم القائم على المعلومات والمناقشة العامة المستنيرة. وهذا نهج له تأثيراته القوية على السياسة، مثال ذلك ما يتعلق منها بحرية فكر وعمل المرأة الشابة، خاصة عن طريق التوسع فى محو الأمية وفى التعليم المدرسى وعن طريق تعزيز فرص العمالة للمرأة والقدرة على اكتساب الرزق والتمكين الاقتصادى. وهناك أيضا دور كبير لحرية الصحافة والإعلام "الميديا" من حيث قدرتهما على الوصول بهذه القضايا إلى جماهير كبيرة على قاعدة واسعة.

ولوحظ أن الوظيفة الحاسمة للمناقشات العامة لا يتم الاعتراف بها أحيانا إلا جزئيا. ففى الصين، وعلى الرغم من السيطرة على الصحافة فى المجالات الأخرى، نجد أن قضايا حجم الأسرة نوقشت على نطاق واسع، وبحث كبار القادة بجد واهتمام ظهور مجموعة أخرى من المعايير المتعلقة بحجم الأسرة. ولكن ثمة اعتبارات مماثلة تنطبق على كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التى يفيد فيها كثيرا النقاش العام والصريح. والمعروف أن حدود الإباحة (والتشجيع أيضا) فى الصين تعكس أولويات سياسة الدولة. إنه ينعكس فى غرائب النجاح الجزئى فى المجالات المختارة. مثال ذلك أن خفض معدلات الخصوبة فى الصين اقترن بازدياد حدة الانحياز الجنوسى فى مجال وفيات الرضع وزيادة حادة فى حالات الإجهاض على أساس اختيار الجنس. ولا ريب فى أن خفض معدلات الخصوبة الذى يتحقق لا عن طريق القسر وإنما عن طريق اتساع دائرة قبول العدالة بين الجنسين (والذى يتضمن بين أمور أخرى حرية المرأة بأن لا ترهق نفسها بعمليات حمل وإنجاب أكثر من طاقتها علاوة على تربية الأطفال) يؤدى إلى قدر أقل من التوتر الداخلى.

وإن دور السياسة العامة ليس قاصرا على محاولة تنفيذ الأولويات التى تبرزها القيم والتأكيدات الاجتماعية، بل وأيضا على تيسير وضمان نقاش عام أكثر اكتمالا. وثمة أنواع مختلفة من السياسات العامة التى تسهم إيجابيا فى مدى ونطاق ونوعية المناقشات المفتوحة. نذكر من بينها حرية الصحافة واستقلال الإعلام (ومن بين ذلك انعدام الرقابة) والتوسع فى التعليم الأساسى وفتح المدارس (لتعليم الذكور والإناث على السواء)، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى (خاصة عن طريق العمالة بما فى ذلك عمالة النساء)، وغير ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية تساعد على جعل الأفراد مواطنين مشاركين. والفكرة المحورية فى هذا النهج هى الفكرة التى ترى الجمهور العام مشاركا نشطا وفعالا فى عملية التغيير وليس مجرد متلقى سلبى سلس الانقياد يطيع التعاليم أو يستسلم فى رضا لما يتلقاه من عون ومساعدة.

هوامش

الفصل ١١: الاختيار الاجتماعى والسلوك الفردى

١ - كل من كتابى الأخلاق النيقوماخية والسياسة لأرسطو يضطلعان بمهمة دراسة أنواع الاستدلال العقلى التى يمكن استخدامها.

٢ - Kenneth Arrow, Individual Values and Social Choice (New York: Wiley, 1951).

٣ - انظر بوجه خاص: Friedrich Hayek, Studies in Philosophy, Politics, and Economics (Chicago: University of Chicago Press, 1967).

٤ - هذا النهج فى التفكير معروض بالكامل فى كتابى: Collective Choice and Social Welfare, 1970.

٥ - أحكمت صياغة هذه الحجة أكثر فى محاضرتى بمناسبة جائزة نوبل "إمكانية الاختيار الاجتماعى".

٦ - هذه العلاقات درستها فى كلمتى بمناسبة شغلى منصب الرئيس أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية.

٧ - الحقيقة إننا إذا تكلمنا فنيا فإن التعظيم إلى أقصى حد لا يستلزم تنظيما عاملا طالما وأن التنظيم الجزئى يسمح لنا بأن نفرز فئة "أكبر" من البدائل ليست أسوأ من أى خيارات متاحة.

٨ - أدم سميث، نظرية العواطف الأخلاقية، ١٧٥٩

٩ - أدم سميث: ثروة الأمم، ١٧٧٦

١٠ - أدم سميث: ثروةالأمم، (فى طبعة ١٩٧٦).

١١ - انظر: Hayek, Studies in Philosophy, Politics, and Economics (1967).

١٢ - أكدت فى موضع آخر أننا ربما نجد بصيرة نافذة فى رؤية ألبرت هيرشمان بشأن أهمية النتائج المقصودة التى لم تتحقق. انظر مقدمتى بمناسبة الاحتفال السنوى العشرين لطبعة كتابه: The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph (Princeton University Press, 1977).

١٣ - انظر كتابى بالاشتراك مع دريز: الهند التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية.

١٤ - المرجع نفسه.

١٥ - ناقشت القضايا الواردة باستفاضة فى كتابى: الرفاه والقياس، ١٩٨٢؛ ١٩٩٧

١٦ - التشخيص الكلاسيكي للسوق التنافسية الذي قدمه كينيث أرو وآخرون قدم استبصارا مهما على الرغم من الإيجاز الشديد للافتراضات البنيوية. انظر: Kenneth J. Arrow, "An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics," in Proceedings of the Second Berkeley Symposium of Mathematical Statistics, (University of California Press, 1951).

١٧ - Hirschman, The Passions and the Interests (1977).

١٨ - اكتشفت هذه الروابط في مقالي "الثروة الاقتصادية والعواطف الأخلاقية"، (زيورخ، بنك هوفمان - ١٩٩٤).

١٩ - كارل ماركس، الأيديولوجيا الألمانية، ١٨٤٦

٢٠ - أحدى القضايا الجوهرية تتمثل في أهمية ما سماه برونو فراي الحافز الأصلي.

٢١ - آدم سميث، "تاريخ الفلك"، في مقالات عن موضوعات فلسفية.

٢٢ - Michio Morishima, Why Has Japan 'Succeeded'? Western Technology and the Japanese Ethos (Cambridge University Press, 1982).

٢٣ - Ronald Dore, "Goodwill and the Spirit of Market Capitalism," British Journal of Sociology 36 (1985).

٢٤ - Masahiko Aoki, Information, Incentives, and Bargaining in the Japanese Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

٢٥ - Kotaro Suzumura, Competition, Commitment, and Welfare (Oxford and New York: Clarendon Press, 1995).

٢٦ - Eiko Ikegami, The Taming of the Samurai: Honorific Individualism and the Making of Modern Japan (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995).

٢٧ - Wall Street Journal, January 30, 1989.

٢٨ - See the proceedings of the conference on "Economics and Criminality" in Rome in May 1993, organized by the Italian Parliament's Anti-Mafia Commission, chaired by Luciano Violante, Economica e criminalita (Roma: Camera dei deputati, 1993). The text of my contribution, "On Corruption and Organized Crime," analyzes, with particular reference to the Italian situation, some of the issues briefly touched on here.

٢٩ - Stefano Zamagni, ed., Mercati illegali e Mafie (Bologna: Il Mulino, 1993). See also Stefano Zamagni, ed., The Economics of Altruism (Aldershot: Elgar, 1995), especially his introduction to the volume; Daniel Hausman and Michael S. McPherson, Economic Analysis and Moral Philosophy (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Avner Ben-Ner and Louis Putterman, eds., Economics, Values and Organization (Cambridge; Cambridge University Press, 1998).

٣٠ - Diego Gambetta, ed., Trust and Agency (Oxford: Blackwell, 1987).

٣١ - انظر مقالي: "Isolation, Assurance and the Social Rate of Discount," Quarterly journal of Economics 81 (1967), reprinted in Resources, Values and Development

(Harvard University Press, 1984); and On Ethics and Economics (Oxford: Blackwell, 1987).

٣٢ - عن طبيعة وأهمية العلاقة المتداخلة بوجه عام، انظر: Alan Hamlin, Ethics, Economics and the State (Brighton: Wheatsheaf Books, 1986).

٣٣ - ثروة الأمم.

٣٤ - Jeremy Bentham, Defense of Usury, (London: Payne, 1790).

٣٥ - ناقشت التمييز باستفاضة في: "Rational Fools: A Critique of the Behavioural Foundations of Economic Theory," Philosophy and Public Affairs 6 (summer 1977); reprinted in Philosophy and Economic Theory, edited by Frank Hahn and Martin Hollis (Oxford: Oxford University Press, 1979); in my Choice, Welfare and Measurement (1982), and in Beyond Self-interest, edited by Jane Mans-bridge (Chicago: Chicago University Press, 1990). See also my "Goals, Commitment and Identity," Journal of Law, Economics and Organization i (fall 1985); and On Ethics and Economics (1987).

٣٦ - رأى جاري بيكر في كتابه المهم ذي النفوذ الواسع "النهج الاقتصادي في دراسة السلوك البشري" أن ثمة مساحة للتعاطف وليس للالتزام. Gary Becker "economic approach to human behaviour," (The Economic Approach to Human Behaviour, Chicago University Press, 1976)، الحد الأكمل الذي ينشده الشخص العقلاني يمكن أن يشتمل على قدر من الافتراض الكلاسيكي الموحد عن الأفراد المعتمدين على المحورية الذاتية، ولكن الحد الأكمل هنا يعكس عند بيكر المصلحة الذاتية للشخص. وهذه قسمة مميزة للتعاطف، وليس الالتزام. ولكن من الممكن الحفاظ على إطار التعظيم إلى الحد الأقصى ويظل يتعدل داخل مبحث التعظيم إلى الحد الأقصى. وتقييم الآخر بدلاً من التزام المصلحةالذاتية. (عن طريق توسيع الوظيفة الموضوعية إلى ما يتجاوز فكرة المصلحة الذاتية).

٣٧ - سميث: نظرية العواطف.

٣٨ - سميث: نظرية العواطف.

٣٩ - سميث: نظرية العواطف.

٤٠ - George J. Stigler, "Smith's Travel on the Ship of the State," in Essays on Adam Smith, edited by A. S. Skinner and T. Wilson (Oxford: Clarendon Press, 1975).

٤١ - سميث: ثروة الأمم.

٤٢ - سميث: نظرية العواطف.

٤٣ - انظر مقالي: "Adam Smith's Prudence," in Theory and Reality in Development, edited by Sanjay Lal and Francis Stewart (London: Macmillan, 1986).

٤٤ - John Rawls, Political Liberalism (New York: Columbia University Press, 1993).

٤٥ - أربعة أمثلة لأنماط مختلفة من الروابط المبنية على العقل.

٤٦ - عمانويل كانط، نقد العقل العملي، (١٧٨٨).

٤٧ - انظر: Thomas Nagel, The Possibility of Altruism (Oxford: Clarendon Press, 1970).

٤٨ - انظر فى هذا كتابى: عن الأخلاق والاقتصاد.

٤٩ - سميث: نظرية العواطف الأخلاقية.

٥٠ - يمكن أن تضللنا أيضا فكرة "سلوك القطيع".

٥١ - Frank H. Knight, Freedom and Reform: Essays in Economic and Social Philosophy (New York: Harper & Brothers, 1947).

٥٢ - Buchanan, "Social Choice, Democracy and Free Markets" (1954).

٥٣ - Kautilya, Arthashastra.

٥٤ - نظام سداد كهذا يمكن أن يساعد على الحد من الفساد عن طريق "أثر الدخل". قد يكون المسئول أقل احتياجا لعمل ناتج سريع، ولكن سيكون أيضا هناك "أثر بديل": إذ سيعرف المسئول أن السلوك الفاسد يفضى إلى خسائر خطيرة فى العمالة ذات الرواتب العالية إذا سارت الأمور على نحو خاطئ.

٥٥ - Economica e criminalita.

٥٦ - الاستخدام الماهر للمعايير الاجتماعية يمكن أن يكون حليفًا قويًا للمشروعات التى لا تهدف إلى الربح وتتطلب سلوكا ملتزما. ويوضح هذا جيدا المنظمات غير الحكومية فى بنجلاديش مثل بنك جارمين لمحمد يونس.

٥٧ - الترجمة الإنجليزية من العطاس: "سوسيولوجيا الفساد"، ١٩٨٠ .

٥٨ - حاولت مناقشة هذه القضايا المتنوعة فى عدد من أوراق البحث الواردة فى مجموعة "الموارد والقيم والتنمية"، ١٩٨٤ .

١٢

الحرية الفردية

التزام اجتماعى

سئل برتراند رسل ذات يوم، وهو فيلسوف ملحد راسخ الفكر، ماذا عساه أن يفعل إذا حدث وأن التقى الرب بعد وفاته. أجاب رسل حسب ما هو مفترض: "سأسأله: أيها الرب ذو القوة المكين لماذا قدمت لنا أدلة قليلة للغاية على وجودك؟[١] يقينًا إن العالم المروع الذى نعيش فيه لا يشبه - على الأقل فى ظاهره - عالمًا تسوده قوة خيرية لها السيادة والسلطان. وكم هو عسير أن نفهم كيف لنظام عالمى قائم على التراحم يمكن أن يشتمل على هذا الكم الهائل ممن أضناهم البؤس الحاد، والجوع المزمن وحياة اليأس والحرمان، ولماذا ملايين الأطفال الأبرياء يلقون حتفهم سنويًا بسبب نقص الطعام أو بسبب الإهمال الطبى للعلاج أو بسبب نقص الرعاية الاجتماعية".

وطبيعى أن هذه مسألة ليست جديدة، بل كانت موضوعًا لمناقشات بين فقهاء الدين. ثمة حجة تقول: إن الرب لديه أسبابه لكى يبتلينا بهذه الأمور بيد أنها حجة لا نملك نحن إزاءها ما يدعمها فكريًا بقوة. أما أنا كرجل لا دينى لست فى وضع يسمح لى بتقييم المزايا الدينية لهذه الحجة. ولكننى أستطيع تقييم قوة الدعوى التى ترى أن الواجب يقتضى من الناس أنفسهم أن يتحملوا المسئولية لتطوير وتغيير العالم الذى نعيش فيه. وإن قبول هذه العلاقة الأساسية لا شأن له بالتقوى أو عدمها. إننا كبشر

نعيش معًا بالمعنى الواسع للكلمة لا نستطيع التهرب من التفكير فى أن الأحداث المروعة التى تحيط بنا هى فى جوهرها وطبيعتها مشكلاتنا نحن. إنها مسئوليتنا - سواء أكانت مشكلاتنا أم مشكلات أى جهة أخرى.

نحن كبشر أكفاء وذوو صلاحية لا نستطيع التهرب من مهمة الحكم على الأشياء، كيف هى وما الذى يتعين عمله؟ ونحن ككائنات قادرة على التفكير والتأمل لدينا القدرة على تأمل حياة الآخرين. وإن إحساسنا بالمسئولية يجب أن لا يقتصر على الأضرار الناجمة عن سلوكنا (مع الأهمية القصوى لذلك) بل يمكن لنا أن نوجه اهتمامنا بعامة إلى مظاهر البؤس حولنا وإلى ما نملك من قوة على المساعدة فى علاجها. وطبيعى أن هذه المسئولية ليست الاعتبار الوحيد الذى يمكن أن يسترعى انتباهنا، بل إن إنكار ما لهذه الدعوى العامة من علاقة وثيقة بموضوعنا يعنى أن نفقد أمرًا محوريًا خاصًا بوجودنا الاجتماعى. إن الأمر ليس بالأولى أن تتوفر لنا القواعد المضبوطة التى تحدد لنا كيف يكون سلوكنا، بل أولاً أن نقر بأن إنسانيتنا المشتركة بيننا هى صاحبة الشأن الأولى فى تحديد الاختيارات التى نواجهها(٢).

التكافل بين الحرية والمسئولية

هذا السؤال عن المسئولية يثير سؤالاً آخر. ألا ينبغى أن يكون المرء، رجلاً أم امرأة، مسئولاً بالكامل عما يحدث له؟ لماذا يتولى آخرون مسئولية التأثير فى حياته؟ إن هذا الفكر، فى صورة أو أخرى، يستثير على ما يبدو الكثيرين من المعلقين السياسيين، كما وأن فكرة الاعتماد على النفس تتلاءم تمامًا مع مناخ العصر الراهن. وهناك من يمضى إلى أبعد من ذلك ويدفع بأن الاعتماد على الآخرين لا يمثل فقط إشكالية أخلاقية بل إنه نهج انهزامى عمليًا إذ يهدر المبادرة والجهد الفرديين بل ويهدر حتى احترام الذات. من أفضل من نفس الإنسان للاعتماد عليه التماسًا لإنجاز المصالح الذاتية أو حل المشكلات الذاتية؟

إن الاهتمامات التى تضفى قوة على هذا النهج فى التفكير يمكن فى الحقيقة أن تكون مهمة للغاية. وإن تقسيم المسئولية على نحو يضع عبء إنجاز مصلحة المرء على كاهل شخص آخر يمكن أن يؤدى إلى فقدان أشياء كثيرة فى صورة حفز ومشاركة ومعرفة للذات وهى أمور يكون المرء نفسه فى وضع فريد يؤهله لإنجازها. ومن ثم فإن تأكيد المسئولية الاجتماعية على نحو يعفى الفرد من المسئولية لا يمكن أن يكون معوقًا بدرجة أو بأخرى. إذن لابد من المسئولية الفردية.

ولعل الأفضل أن لا نناقش الاعتماد فقط ودون استثناء على المسئولية الفردية إلا بعد بيان وإقرار دورها الجوهرى على الرغم من معقوليتها ونطاقها المحدود. ولكن الحريات الموضوعية التى نتمتع بها لممارسة مسئولياتنا مشروطة إلى أقصى حد بالظروف الشخصية والاجتماعية والبيئية. إن الطفل الذى أنكر عليه المجتمع فرص التعلم فى مدرسة أولية ليس محرومًا فقط بل معاقًا أيضًا على مدى حياته (كشخص عاجز عن أداء أمور أساسية تستلزم قدرة على القراءة والكتابة ومعرفة مبادئ الحساب). كذلك حال البالغ الذى تعوزه وسائل العلاج الطبى من سوء التغذية والضعف العام الذى يعانى منه ليس فقط ضحية لحالة مرضية كان بالإمكان منعها، ولا من احتمال وفاة بالإمكان الحيلولة دونها، بل إنه أيضًا محروم من الحرية فى عمل أمور مختلفة - لنفسه وللآخرين - يمكن أن يكون راغبًا فيها كشخص مسئول. وإن العامل الذى يعمل بنظام السخرة والمولود فى مجتمع شبه عبودى، وكذا الفتاة التى تعانى الإذلال منذ طفولتها ويخنقها مجتمع قامع، والعامل الزراعى المعدم الذى لا حول له ولا طول يعيش عاطلا من أى وسيلة لكسب الرزق أو الدخل، جميع هؤلاء محرومين ليس فقط من الرفاه بل وأيضا من حيث القدرة على بناء حياة مسئولة. ونعرف أن مثل هذه الحياة المسئولة مشروطة بتوفر قدر معين من الحريات الأساسية. إن المسئولية تقتضى الحرية.

لذلك فإن الحجة الداعية إلى مساندة اجتماعية لتوسيع نطاق حرية الناس ممكن اعتبارها حجة داعية إلى المسئولية الفردية وليست ضدها. إن علاقة الحرية بالمسئولية

علاقة فى الاتجاهين معًا. وغنى عن البيان أن المرء بدون حرية موضوعية وبدون قدرة على عمل شىء لا يمكن أن يكون مسئولاً عن عمل أى شىء. ولكن توفر الحرية والقدرة معًا لعمل شىء ما فى الواقع العملى يعنى أننا نفرض حتى على الإنسان واجبا بأن يفكر فيما إذا كان ينجز هذا العمل أم لا، وهذا يتضمن بطبيعة الحال مسئولية فردية. وهنا تكون الحرية ضرورية وكافية للمسئولية.

وليس البديل عن الاعتماد الكامل وفقط على المسئولية الفردية هو، كما يفترض حتى البعض أحيانا، ما يسمى دولة التدليل ورعاية الأطفال. إذ ثمة فارق بين "التدليل ورعاية الأطفال" فى معادلة الاختيارات الفردية وبين خلق المزيد من الفرص للاختيار ولاتخاذ قرارات موضوعية من جانب أفراد يتحلون بالقدرة على العمل المسئول وعلى هذا الأساس. وطبيعى أن الالتزام الاجتماعى إزاء الحرية الفردية ليس بحاجة إلى أن ينفذ فقط من خلال الدولة بل ولابد وأن يتضمن أيضا مؤسسات أخرى: منظمات اجتماعية وسياسية، وتنظيمات تتخذ المجتمع المحلى أساسا لها، والقوى الفاعلة غير الحكومية من مختلف الأنواع، والإعلام وغير ذلك من الوسائل الأخرى للفهم وللاتصالات العامة، وكذا المؤسسات التى تهيئ الفرصة لعمل الأسواق لتؤدى وظيفتها والعلاقات التعاقدية. ولكن النظرة المحدودة الضيقة على نحو تعسفى إلى المسئولية الفردية - وكأن الفرد فى جزيرة من نسج الخيال حصينة ولا عائق يعوقه - ينبغى توسيع نطاقها. ويتأتى هذا ليس فقط باعترافنا بدور الدولة بل وأيضا بإقرار وظائف المؤسسات والقوى الفاعلة والمؤثرة الأخرى.

العدالة والحرية والمسئولية :

فكرتنا عن المجتمع المقبول من جانبنا هى إحدى التحديات التى تواجه العالم المعاصر. لماذا يتعذر علينا الإعجاب والتشبث ببعض التنظيمات الاجتماعية؟ ما الذى يمكن أن نفعله ليكون المجتمع أكثر تسامحًا؟ ترتكز هذه الأفكار على بعض نظريات

التقييم بل ولو بشكل ضمنى على قدر من الفهم الأساسى لمعنى العدالة الاجتماعية. وطبيعى أن هذا ليس هو المجال لبحث نظريات عن العدالة بالتفصيل خاصة وأننى حاولت ذلك فى مكان آخر سابقا[٣]. بيد أننى استعنت فى هذا الكتاب ببعض الأفكار التقييمية العامة (وناقشتها بإيجاز فى البابين ١-٣) والتى تستفيد بأفكار عن العدالة وشروطها المعلوماتية. وقد يكون من المفيد أن ندرس علاقة تلك الأفكار بما سبق وناقشناه خلال الأبواب الوسيطة.

أولاً- دفعت بأولية الحريات الموضوعية عند الحكم على المصلحة الفردية وعند تقييم الإنجازات أو العثرات الاجتماعية. وجدير بالذكر أن منظور الحرية ليس بحاجة إلى أن يكون إجرائيًا فقط (وإن كانت العمليات مهمة، من بين أمور أخرى، فى تقييم ما حدث). وأكدت أن الهم الأساسى يتعلق بقدرتنا على أن نبنى نوع الحياة التى نملك مبررًا لنعتبرها قيمة[٤]. وهذا نهج يمكن أن يهيئ لنا نظرة مختلفة تماما عن التنمية - التطوير ينأى بنا عن النهج المعتاد الذى يركز على إجمالى الناتج القومى أو على التقدم التقنى أو التصنيع. وهذه جميعها ذات أهمية مشروطة دون أن تكون الخصائص المحددة للتنمية - التطوير[٥].

ثانيًا- يمكن للمنظور الموجه إلى الحرية أن يلائم تباينات واختلافات كثيرة داخل النهج العام. إذ لا مناص من التسليم بأن الحريات أنواع مختلفة وهناك تحديدا التمييز المهم، والذى سبق أن ناقشناه، بين "جانب الفرصة" و"جانب العملية" للحرية. وعلى الرغم من أن هذين العنصرين المختلفين المكونين للحرية يمضيان معا فى غالب الأحيان، إلا أن هذا يحدث أحيانا. ولهذا فإن قدرًا كبيرًا رهن ما نوليه من ثقل وأهمية نسبية لمختلف العناصر[٦].

كذلك يمكن للنهج الموجه إلى الحرية أن يمضى بدرجات تأكيد مختلفة على الدعاوى النسبية الخاصة بالكفاءة والمساواة. قد يحدث تنازع بين ١) توفر قدر أقل من عدم المساواة فى الحريات و٢) الحصول على أكبر قدر ممكن من الحرية للجميع

بغض النظر عن حالات عدم المساواة. ويسمح النهج المشترك بصياغة مجموعة من النظريات المختلفة عن العدالة والتى تلتزم النهج العام نفسه. وطبيعى أن التنازع بين الاعتبار الموجه للمساواة والاعتبار الموجه إلى الفعالية والكفاءة ليس "خاصا". بمنظور الحريات. إنه ينشأ سواء ركزنا على الحريات أو على أسلوب آخر للحكم على الميزة الفردية (على أساس "السعادة" كمثال أو "المنافع" أو "الموارد" أو "المنافع الأولية" التى تتحقق للشخص). والملاحظ فى النظريات المعيارية عن العدالة يجرى تناول هذا التنازع عن طريق اقتراح بعض صيغ خاصة جدا من مثل المطلب النفعى لزيادة مجمل المنافع إلى أقصى حد ممكن بغض النظر عن توزيعها، أو "مبدأ الاختلاف عند راولس" الذى يشترط تحقيق أقصى زيادة فى الميزان لمن هو أسوأ حالاً دون اعتبار لأثر ذلك على ميزان الآخرين(٧).

لم أدافع فى المقابل عن صيغة محددة "لحسم" هذه المسألة وركزت بدلاً من ذلك على الاعتراف بقوة وشرعية الموضوعين الجمعى والإفرادى. وإن هذا الاعتراف نفسه، مقترنًا بالحاجة إلى أن نولى اهتمامًا كبيرًا بكل من القضيتين، يوجه اهتمامنا بقوة نحو الصلة الوثيقة لبعض القضايا الأساسية وإن كانت مغفلة فى السياسة العامة والتى تعالج قضايا الفقر وعدم المساواة والأداء الاجتماعى منظوراً إليها من منظور الحرية. وإن العلاقة الوثيقة لكل من الأحكام الجمعية والإفرادية فى تقييم عملية التنمية هى علاقة محورية وحاسمة لفهم تحديات التنمية. ولكن هذا لا يستلزم منا أن نصنف جميع الخبرات التنموية فى منظومة خطية واحدة. وأعتقد أن الشىء المهم إلى أقصى حد ولا غنى عنه هو توفر فهم ملائم وصحيح عن الأساس المعلوماتى للتقييم – نوع المعلومات التى نريدها للدراسة لكى يتسنى تقييم ما يجرى وما الذى كان مصيره على نحو خطر الإهمال.

وواقع الحال أننا، كما ناقشنا فى السابق على مستوى النظرية البحتة عن العدالة، سوف نخطئ أن نحصر أنفسنا قبل الأوان داخل منظومة محددة "لتقدير وزن"

يعطى هذه المهام المتنافسة. إذ أن هذا سوف يقيد بشدة ساعة اتخاذ القرار على نحو ديمقراطى لحسم هذا الوضع المحورى. إن الأفكار الأساسية عن العدالة يمكن أن تفرز بعض القضايا الرئيسية باعتبارها وثيقة الصلة لا محالة. ولكننى أكدت أن ليس بإمكانها أن تنتهى، على نحو مقبول عقلاً، باختيار وحيد لصيغ محددة تمامًا على الأوزان النسبية باعتبارها المخطط الوحيد "للمجتمع العادل"[٨].

مثال ذلك أن المجتمع الذى يسمح بوقوع مجاعات بينما بالإمكان اتقائها مجتمع ظالم على نحو واضح. بيد أن هذا التشخيص يجب أن لا يستند إلى اعتقاد بأن نمطًا فريدًا لتوزيع الغذاء أو الدخل أو الاستحقاقات بين الجميع فى هذا البلد سيكون عادلا تماما، مقترنًا بتوزيعات أخرى دقيقة (كلها منظمة على نحو كامل متكافئ). وإن أعظم ما يكشف عن الصلة الوثيقة بالأفكار عن العدالة يكمن فى تحديد الظلم الصارخ المتفشى الذى يمكن عقد اتفاق بشأنه على أساس من تفكير عقلانى وليس مجرد استخلاص بعض الصيغ الموجودة عن الكيفية التى ينبغى أن يدار بها العالم تحديدا.

ثالثًا– ليس مهمًا حتى فى حدود قلقنا بشأن الظلم الصارخ المتفشى، معرفة إلى أى مدى فى ضوء الحجج الأخلاقية التأسيسية لابد وأن يتوقف فى الممارسة العملية ظهور اعتراف مشترك بذلك الظلم على نقاش صريح مفتوح بشأن القضايا والجدوى. إن مظاهر عدم المساواة المفرطة فى شئون العرق والجنوسة والطبقة غالبا ما تظل باقية فى إطار الفهم الضمنى المتمثل فى عبارة "لا بديل" (هذا إذا استخدمنا عبارة مارجريت تاتشر والتى راجت على يديها على الرغم من اختلاف السياق) مثال ذلك يلاحظ فى المجتمعات التى تفشى فيها الانحياز ضد الأنثى وبدا وكأنه إحدى المسلمات أن فهم الناس لحتمية هذا الوضع ربما يستلزم معرفة تجريبية ودراسات تحليلية. وهذه عملية تقتضى جهدا ومثيرة للتحدى فى كثير من الأحيان[٩]. ولا ريب فى أن دور النقاش العام من خلال الجدل بشأن حكمة التقاليد والأعراف فيما يتعلق بالمسائل العملية والأحكام التقييمية يمكن أن يمثل دورا محوريا من حيث الاعتراف بالظلم القائم.

ومع التسليم بدور الحوارات والنقاشات العامة وضرورتهما لصوغ واستخدام قيمنا الاجتماعية (التى تتعامل مع دعاوى متنافسة عن المبادئ والمعايير المختلفة) فإن الحقوق المدنية الأساسية والحريات السياسية لا غنى عنها من أجل نشوء قيم اجتماعية. والحقيقة أن حرية المشاركة فى التقييم النقدى وفى عملية صياغة القيم هى من أهم الحريات الحاسمة للوجود الاجتماعى. إذ ليس بالإمكان حسم أمر اختيار القيم الاجتماعية بمجرد صدورها عن سلطة لها الهيمنة على دعامات الحكم. وإنما يتعين علينا، كما عرضنا سابقا، النظر فى سؤال كثيراً ما يتكرر فى الدراسات الخاصة بالتنمية ويأخذ وجهة خاطئة من أساسها: هل الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية الأساسية تسهم فى النهوض بعملية التنمية - التطوير؟ أو بمعنى أصح أن ندرك أن نشوء ورسوخ هذه الحقوق يمثل عاملاً تأسيسياً لعملية التنمية - التطوير.

وهذه النقطة مستقلة تماما عن الدور الأداتى للديمقراطية والحقوق السياسية الأساسية لتوفير الأمن والحماية لجماعات المستضعفين. ذلك أن ممارسة هذه الحقوق يمكن أن تساعد فى الحقيقة فى جعل الدول أقدر على الاستجابة لأزمة المستضعفين، مما يسهم فى اتقاء وقوع كوارث اقتصادية من مثل المجاعات. ولكن بعيداً عن هذا الإطار فإن الدعم العام للحريات السياسية والمدنية يمثل عاملاً محورياً لعملية التنمية - التطوير ذاتها. وإن الحريات وثيقة الصلة بموضوعنا هذا تتضمن حرية العمل كمواطنين لهم شأنهم ولأصواتهم اعتبار وليسوا مجرد بشر يحيون خانعين قانعين بحظهم الجيد من طعام ولباس وكرم ضيافة. إن الدور الأداتى للديمقراطية ولحقوق الإنسان مهم ولا يدانيه أى ريب ولهذا يتعين أن نمايزه عن ما له من أهمية تأسيسية.

رابعًا- إن نهجا فى بحث ودراسة العدالة والتنمية ويركز على الحريات الموضوعية لابد له لزوما أن يضع فى بؤرة الاهتمام فعالية الأفراد وأحكامهم. إذ لا يمكن النظر إليهم باعتبارهم مجرد حالات مرضية سيتلقون منافع عملية التنمية - التطوير. وإنما يتعين على البالغين المسئولين أن يتحملوا مسئولية الرفاه الخاص بحياتهم. وأن عليهم

هم أن يقرروا كيف يفيدون بقدراتهم. ولكن القدرات التى يتمتع بها المرء عمليا (وليس نظريًا) تتوقف على طبيعة التنظيمات الاجتماعية التى يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة للحريات الفردية. وهنا لا يمكن للمجتمع أو الدولة أن يتملصا من المسئولية.

إنها مسئولية مشتركة بين أبناء المجتمع، كمثال، العمل على إنهاء نظام عمل السخرة حيث يشيع هذا الأسلوب، وأن يتحرر العمال من ربقة السخرة حتى يتسنى لهم بمحض حريتهم قبول العمل فى أى مكان. وإنها لمسئولية المجتمع كذلك أن تتشابك السياسات الاقتصادية مع مهمة توفير فرص واسعة للعمالة والتى يتوقف عليها بشكل حاسم قدرة الاقتصاد والمجتمع على البقاء واطراد الحياة. ولكن فى نهاية المطاف هى مسئولية الفرد أن يقرر كيف يفيد بفرص العمالة المتاحة له، وأى اختيارات يختارها لنفسه للعمل. وبالمثل فإن حرمان طفل من فرص التعليم الأساسى أو حرمان مريض من الرعاية الصحية الضرورية، يمثل إخفاقًا لمعنى المسئولية الاجتماعية. ولكن الاستخدام المحدد والدقيق للمكتسبات التعليمية أو للإنجازات الصحية لا يمكن إلا أن يكون أمرا للشخص نفسه أن يحدده.

كذلك الحال بالنسبة لمسألة تمكين المرأة عن طريق فرص العمالة والتنظيمات الخاصة بالتعليم، وحقوق الملكية وغير ذلك. إذ أن هذا من شأنه أن يعطى المرأة حرية أكبر للتأثير فى أمور كثيرة متباينة من مثل تقسيم الرعاية الصحية ودور وحق كل شخص داخل الأسرة، وأيضا تقسيم حصص الغذاء والسلع الأخرى، والاستعدادات الخاصة بالعمل، علاوة على التأثير فى معدلات الخصوبة. بيد أن ممارسة هذه الحرية المدعومة اجتماعيًا هى فى نهاية المطاف أمر موكول للمرأة نفسها. وثمة تنبؤات إحصائية بشأن سبيل استخدام هذه الحرية (مثال ذلك التنبؤ بأن تعليم الأنثى، والفرص المتاحة لها للعمل سوف يؤديان إلى خفض معدلات الخصوبة والحد من تكرار الحمل لمرات عديدة). ووضح أن هذه التنبؤات لا تنفى حقيقة أن المعول، كما هو متوقع مسبقا، على ممارسة المرأة ذاتها للحرية المدعومة اجتماعياً.

ما الفارق الناتج عن تطبيق الحرية؟

منظور الحرية، محور هذه الدراسة، يجب النظر إليه باعتباره عدوا لقدر كبير من الدراسات عن التغيير الاجتماعى الذى أغنى فهمنا لهذه العملية على مدى قرون طويلة. والملاحظ أن بعض أجزاء من الدراسات الأخيرة عن التنمية والتطوير تنزع إلى التركيز بشدة على مؤشرات محدودة للتنمية من مثل نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. ومع هذا بين أيدينا تراث عريق يرفض أن نسجن داخل هذا الصندوق الصغير. هناك فى الحقيقة أصوات أرحب أفقا، من بينها كلمات أرسطو، والذى كانت أفكاره بطبيعة الحال أحد المصادر التى اعتمد عليها التحليل الراهن مع تشخيصه الواضح فى كتاب "الأخلاق النيقوماخية": إذ يقول "واضح أن الثروة ليست هى الخير الذى نلتمسه: ذلك لأنها مفيدة فقط ولأجل الحصول على شىء آخر"[١٠]. ويصدق هذا أيضا على بعض رواد علم الاقتصاد "الحديث" من مثل وليام بيتى مؤلف "الرياضيات السياسية" ١٦٩١ وأكمل ابتكاره لحساب الدخل القومى بمناقشات حافزة تناولت مهاما أوسع نطاقا[١١].

والحقيقة أن الاعتقاد بأن تعزيز الحرية يمثل فى نهاية المطاف عاملاً حافزًا مهمًا لتقييم التغير الاقتصادى والاجتماعى ليس جديدا على الإطلاق. إذ كان سميث معنياً صراحة بالحريات الإنسانية الحاسمة[١٢]. كذلك كان كارل ماركس فى كثير من كتاباته. نذكر على سبيل المثال ما قاله حين أكد أهمية "إبدال هيمنة الظروف والمصادفة على الأفراد بهيمنة الأفراد على المصادفة والظروف[١٣]. ولا ريب فى أن الدعوة إلى حماية وتعزيز الحرية تمثل إضافة موضوعية وجوهرية أكملت المنظور النفعى لجون ستيوارت مل. وكذلك شجاعته المتميزة إزاء موضوع إنكار الحريات الموضوعية على المرأة[١٤]. وكان فريدريك هاييك حريصا كل الحرص على وضع إنجاز التقدم الاقتصادى داخل إطار صياغة عامة جدا عن الحريات باختلاف صورها مؤكدا: "الاعتبارات الاقتصادية ما هى إلا تلك التى نوفق ونلائم على أساسها أغراضنا المختلفة وليس أى منها فى النهاية اقتصاديا (إلا ما يتعلق منها بالبائس أو الإنسان الذى اتخذ الاكتناز هدفا فى ذاته)[١٥].

وأكد العديدون من الاقتصاديين المعنيين بالتنمية أهمية حرية الاختيار باعتبارها معياراً للتنمية. أذكر على سبيل المثال بيتر باور صاحب السجل الكامل من "المعارضة" في اقتصاد التنمية (والذي يتضمن كتاباً يعبر عن بصيرة نافذة يحمل عنوانا "المعارضة بشأن التنمية") وجادل بقوة دفاعا عن التوصيف التالي للتنمية:

> **"أعتبر توسيع نطاق الاختيار، أي الزيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة صراحة على الناس، بمثابة الهدف الرئيسي ومعيار التنمية الاقتصادية، وإنني في حكمي على مقياس ما أعتمد على النتائج المحتملة المترتبة عليه في إطار البدائل المطروحة صراحة على الأفراد"[١٦].**

وأوضح دبليو. إيه. لويس في مؤلفه المشهور "نظرية النمو الاقتصادي" أن هدف التنمية ـ التطوير هو زيادة "نطاق الخيار الإنساني". وبعد أن قدم لويس فكرته المثيرة هذه قرر في النهاية أن يركز تحليله على "نمو نصيب الفرد من المنتج" على أساس أن هذا "يهيئ للإنسان سيطرة على بيئته ومن ثم قدرة على زيادة حريته"[١٧]. ولا ريب في أن زيادة المنتج والدخل، علاوة على عوامل أخرى، سوف تؤدي إلى توسيع نطاق خيارات الإنسان – خاصة بالنسبة للسلع المشتراة. ولكن، وكما ذكرنا في السابق، إن نطاق الاختيار الموضوعي بشأن المسائل القيمة يعتمد أيضا على عوامل أخرى كثيرة.

لماذا الفارق ؟

من المهم في هذا السياق أن نسأل عما إذا كان هناك فارقا موضوعيا بين التحليل التنموي الذي يركز (مثلما آثر لويس وكثيرون غيره أن يفعلوا ذلك) على زيادة نصيب الفرد من المنتج (مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي) وبين المزيد من التركيز الأساسي على التوسع في الحرية الفردية؟ وحيث إن الاثنين مترابطين (كما

أشار لويس عن صواب) لماذا هذان النهجان فى دراسة التنمية - المترابطان على نحو لا مناص منه ـ لا يتطابقان موضوعيًا؟ ما هو الفارق الناجم عن التركيز على الحرية؟

يظهر الفارق لسببين متمايزين كل منهما مرتبط "بجانب العملية" و"جانب الفرصة" للحرية. أولاً حيث إن الحرية معنية بعمليات اتخاذ القرار وكذلك بفرص إنجاز منتج ذى قيمة، فإن نطاق اهتمامنا لا يمكن حصره فقط فى إطار الناتج فى صورة النهوض بنسبة عالية من المنتج أو الدخل أو توليد نسبة عالية من الاستهلاك (أو أى متغيرات أخرى ذات علاقة بمفهوم النمو الاقتصادى). وإن هذه العمليات من مثل المشاركة فى القرارات السياسية والاختيار الاجتماعى لا يمكن اعتبارها - على أحسن الفروض - ضمن وسائل التنمية (أى من خلال مساهمتها فى النمو الاقتصادى)، ولكن يتعين فهمها كأجزاء تكوينية تأسيسية فى ذاتها من غايات التنمية.

السبب الثانى للفارق بين "التنمية حرية" والأطر الأخرى الأكثر تقليدية عن التنمية يتعلق بتغايرات داخل جانب الفرصة ذاته بدلا من جانب العملية. وكان علينا فى سبيل متابعة نظرتنا إلى التنمية باعتبارها حرية أن ندرس - علاوة على الحريات التى تشتمل عليها العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية - نطاق الفرص المتاحة للناس لبلوغ وتحقيق المنتجات التى يعلون من قيمتها ولديهم الحق أو المبرر لذلك، تهيئ لهم الفرص المتلائمة معها لشراء السلع والخدمات ولكى يتمتعوا بمستويات معيشة تتطابق مع تلك المشتريات. ولكن كما أوضحت بعض البحوث التجريبية السابق عرضها فى هذا الكتاب فإن مستويات الدخل كثيرا ما تكون مرشدا قاصرا إزاء بعض المسائل المهمة من مثل حرية أن يعيش المرء أطول، أو القدرة على التخلص من حالة مرضية يمكن تجنبها، أو الفرصة للحصول على عمل ذى قيمة، أو العيش فى مجتمع آمن من الجريمة. إن هذه المتغيرات التى لا علاقة لها بالدخل تشير إلى فرص يعتبرها المرء لأسباب ممتازة أمرا ذا قيمة وهى ليست مرتبطة على نحو صارم بالرخاء

الاقتصادى. وهكذا فإن كلا من جانب العملية وجانب الفرصة من الحرية يقتضيان منا أن نتجاوز تماما النظرة التقليدية لمعنى التنمية فى ضوء "تصبيب الفرد من زيادة الناتج". وهناك أيضا الفارق الأساسى فى المنظور عند تقييم الحرية فقط من أجل الاستخدام الناجم عن توفر تلك الحرية، وبين الإعلاء من قيمتها إلى ما يتجاوز هذا. ربما بالغ هاييك فى تقديره لحالته (كما فعل دائما) عندما أصر على أن "أهمية أن نكون أحرارا لعمل شىء بذاته لا علاقة له بالسؤال عما إذا كنا نحن أو الغالبية سوف نفيد على الأرجح من تلك الإمكانية[١٨]". ولكننى أريد أن أقول إنه كان على صواب تماما إذ مايز بين: الأهمية المشتقة أو الثانوية للحرية (اعتمادا على استخدامها الفعلى) والأهمية الأصلية للحرية (فى أن تجعلنا أحرارا فى اختيار ما يمكن أو لا يمكن أن نفيد به فعليا).

ويحدث أحيانا فى الحقيقة أن يكون لدى شخص ما سبب قوى جدا ليتوفر له خيار بذاته لا لشىء سوى لكى يرفضه. مثال ذلك حين أعلن المهاتما غاندى الصيام ليبرز موقفا سياسيا ضد قانون راج Raj إنه لم يكن مجرد إنسان جائع، إنما رافض لخيار الأكل (وهذه هى حكمة الصيام دائما). كان لابد لكى يكون غاندى قادرا على الصيام بهذا المعنى، أن يكون له الخيار أن يأكل (حتى يكون قادرا على الرفض). ولكن المرء ضحية المجاعة لا يحاكى مثيلاً لهذا الموقف السياسى[١٩].

إننى لا أريد أن أمضى إلى نهاية الطريق الذى سلكه هاييك (إذ فصل بين الحرية والاستفادة العملية بها). ولكن أود أن أؤكد أن للحرية وجوهًا كثيرة. وجه الحرية من حيث هى عملية والذى يتعين أن نفكر فيه مقترنا بوجه الفرصة. كما وأن وجه الفرصة ذاته يتعين النظر إليه فى ضوء الأهمية الأصلية وكذا المشتقة أو التابعة. علاوة على هذا فإن حرية المشاركة فى النقاش العام وفى التفاعل الاجتماعى يمكن أن يكون لها دور تأسيسى فى صوغ القيم والأخلاق. ولهذا نرى أن التركيز على الحرية يسبب فارقا حقيقيا.

رأس المال البشرى والقدرة البشرية

أرى لزاما أن أناقش بإيجاز علاقة أخرى تستلزم تعليقا وهى، ويا للسخرية، العلاقة بين الدراسات عن "رأس المال البشرى" وبؤرة الاهتمام فى هذا الكتاب وهى "القدرة البشرية" كتعبير عن الحرية. الملاحظ فى التحليلات الاقتصادية المعاصرة أن التركيز انتقل، إلى حد كبير، من النظر إلى تراكم رأس المال فى حدود مادية أساسا إلى اعتباره أشبه بعملية تندمج فيه النوعية الإنتاجية للبشر. مثال ذلك أن الناس من خلال التعليم والتعلم وتكوين المهارات يمكن أن يصبحوا مع الوقت أكثر إنتاجية. ويسهم هذا بقدر كبير فى عملية التوسع الاقتصادى[٢٠]. ونلمس فى الدراسات الأخيرة عن النمو الاقتصادى (وغالبا ما نراها متأثرة بتجارب اليابان وبقية بلدان شرق آسيا وكذا أوروبا وأمريكا الشمالية) اهتماما كبيرا بالتأكيد على "رأس المال البشرى" على عكس الحال فى السابق حتى عهد قريب.

ترى ما هى علاقة هذا التحول فى النظر إلى التنمية باعتبارها حرية على نحو ما هو معروض فى هذا الكتاب؟ أو يمكن أن نسأل على نحو أكثر تحديدا ما هى العلاقة بين التوجه نحو "رأس المال البشرى" والتأكيد على "القدرة البشرية" والذى يمثل محور اهتمام هذا الكتاب؟ يبدو كلاهما يضعان البشرية محور الاهتمام. ولكن هل هناك اختلافات والتقاءات؟ يمكن القول، مع قدر من المخاطرة بالتبسيط المخل، أن الدراسات عن رأس المال البشرى تنزع إلى التركيز على فعالية البشر فى زيادة إمكانات الإنتاج. ولكن منظور القدرة البشرية يضع من ناحية أخرى فى بؤرة الاهتمام قدرة - الحرية الموضوعية - الناس على بناء حياة لديهم أسباب النظر إليها كشىء قيم. وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقية. ولا ريب فى أن المنظورين مترابطين بالضرورة، طالما وأنهما معا معنيان بدور البشر، وبخاصة قدراتهم الفعلية التى يحققونها ويكتسبونها. ولكن أداة قياس التقدير تركز على إنجازات مختلفة.

إن الشخص إذا ما توفرت له السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والملابسات الاقتصادية..الخ تصبح لديه القدرة على أداء أمور معينة لديه المبرر لتقييمها. وقد يكون

سبب التقييم مباشرا (الأداء الوظيفى المتضمن يمكن أن يثرى مباشرة حياته بأن يتوفر له غذاء جيد أو صحة جيدة). وقد يكون غير مباشر (الأداء الوظيفى الفردي يمكن أن يسهم فى مزيد من الإنتاج أو يحقق كسبا فى السوق). كذلك فإن منظور رأس المال البشرى يمكن - من حيث المبدأ - تحديده على نحو عام جدا ليشمل كلاً من نمطى التقييم. ولكن معناه تحدد - عن طريق العرف - فى ضوء قيمة غير مباشرة: الخصائص البشرية التى يمكن توظيفها "كرأس مال" فى الإنتاج (على نحو ما يحدث بالنسبة لرأس المال المادى). وحسب هذا المعنى فإن النظرة الأضيق لنهج رأس المال البشرى تتطابق مع المنظور الأكثر شمولا عن القدرة البشرية الذى يمكن أن يشمل كلا من النتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة على القدرات البشرية.

ولنتأمل معا مثالا. إذا كان التعليم من شأنه أن يجعل المرء أكثر كفاءة فى إنتاج السلعة فإن هذا يمثل بوضوح تعزيزا لرأس المال البشرى. ويمثل هذا إضافة إلى قيمة الإنتاج فى الاقتصاد وكذلك إلى دخل الشخص المتعلم. ولكن يمكن لشخص ما، حتى بمستوى الدخل نفسه، أن يفيد بالتعليم - فى القراءة والاتصال والمحاجة وفى القدرة على الاختيار بأسلوب أبعد عن الرسميات، وفى أن يأخذه الآخرون على نحو جاد..إلخ. وهكذا تتجاوز فوائد التعليم دوره كرأسمال بشرى فى إنتاج السلع. وجدير بالملاحظة أن المنظور الأوسع للقدرة البشرية يثبت ويقيّم هذه الأدوار الإضافية أيضا. معنى هذا أن المنظورين وثيقى الارتباط ببعضهما وإن ظلا متمايزين.

وحرى أن ندرك أن التحول المهم الذى حدث خلال السنوات الأخيرة وأضفى قدرا أكبر من الاعتراف بدور "رأس المال البشرى" يفيد كثيرا لفهم العلاقة الوثيقة بمنظور القدرة. إذ لو كان شخص ما بمقدوره أن يصبح أكثر إنتاجية فى إنتاج السلع بفضل تعليم أفضل وصحة أفضل..إلخ فإن من الطبيعى أن نتوقع له أن يكون قادرا أيضا، وبفضل هذه الوسائل ذاتها، أن يحقق على نحو مباشر إنجازات أكثر - وأن تتوفر له الحرية لمزيد من الإنجاز – فى سبيل التحكم فى توجيه حياته.

ويتضمن منظور القدرة إلى حد ما عودة إلى نهج موحد فى دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى استهله أدم سميث (فى كل من "ثروة الأمم وفى "نظرية العواطف الأخلاقية"). ونلحظ أن سميث فى تحليله لعملية تحديد إمكانات الإنتاج أكد على دور التعليم مثلما أكد على تقسيم العمل وعلى التعلم من خلال العمل وتكوين المهارات. ولكن تطور القدرة البشرية فى بناء حياة قيمة (وأيضا حياة أكثر إنتاجية) يمثل فكرة محورية للغاية فى التحليل الذى قدمه سميث فى كتابه "ثروة الأمم".

والحقيقة أن إيمان أدم سميث بقدرة التعليم والتعلم كان إيمانا قويا بصورة مميزة. وجدير بالذكر أنه بالنظر إلى الجدل المستمر إلى اليوم بشأن دور كل من "الطبيعة" و"التنشئة" كان سميث واضحا لا يقبل حلولا وسطا - بل أكاد أقول كان عقائديا - من حيث إيمانه بدور الغذاء. حقا لقد تطابق هذا تماما مع ثقته الشاملة فى إمكانية تحسن القدرات البشرية:

> **"اختلاف المواهب الطبيعية لدى مختلف الناس هو فى الحقيقة أقل كثيرا مما ندرك نحن. وإن العبقرية المختلفة أشد الاختلاف وتبدو وكأنها تمايز الناس ذوى المهن المختلفة عند بلوغ النضج نراها فى مناسبات كثيرة ليست كذلك على نحو ما هو الحال بالنسبة لتأثير تقسيم العمل. إن الاختلاف بين شخصيات لا مجال للتشابه بينهم، بين فيلسوف وحمال جوال عبر الطريق كمثال، إنما يظهر لا بفعل الطبيعة بل بفعل العادة والعرف والتعليم. إنهما حين جاءا إلى العالم وخلال الأشهر الست أو الثمانية الأول من حياتهما ربما كانا متشابهين تماما ولم يكن لا الأبوين ولا رفاقهما فى اللعب ليستطيعا أن يدركا أى فارق واضح بينهما[٢١]".**

ليس غرضى هنا بيان ما إذا كانت آراء سميث المؤمنة بحزم بدور البيئة فى التنشئة صائبة أم لا بل من المفيد أن ندرك إلى أى مدى يربط بقوة القدرات الإنتاجية

وأساليب الحياة بالتعليم والتدرب علاوة على إمكانية تحسن كل منهما[٢٢]. وهذه الرابطة محورية للغاية على نطاق منظور القدرة[٢٣].

وهناك فى الواقع فارق حاسم من حيث القيمة بين اتخاذ رأس المال البشرى بؤرة اهتمام وبين التركيز على القدرات البشرية – وهو فارق يرتبط إلى حد ما بالتمييز بين الوسائل والغايات. إن الاعتراف بدور الخصائص البشرية فى دعم واستدامة النمو الاقتصادى أولا. ولكن إذا تركز الانتباه، بدلا من ذلك على توسيع الحرية البشرية ليعيش الناس نوعية الحياة التى لديهم أسبابا تقييمية لاختيارها، فإن دور النمو الاقتصادى فى توسيع نطاق هذه الفرص لابد وأن يندمج مع ذلك الفهم الأساسى عن عملية التطوير ـ التنمية باعتبارها توسيعا للقدرة البشرية على بناء وارتياد حياة أكثر حرية وأكثر تقديرا وقيمة[٢٤].

والتمييز هنا له دلالة وتأثير عملى مهم على السياسة العامة. إذ بينما يساعد الرخاء الاقتصادى الناس لتتوفر لهم اختيارات أوسع، ولبناء حياة أكثر إشباعا، كذلك الحال حين يتوفر قدر أكبر من التعليم ورعاية صحية أفضل واهتماما طبيا أدق وغير ذلك من عوامل تمثل سببا للتأثير فى الحريات الفعالة التى يتمتع بها الناس عمليا. ويتعين اعتبار هذه "التطورات الاجتماعية" بمثابة عوامل تنموية وتطويرية طالما وأنها تسهم وتفيدنا فى بناء حياة أطول وأكثر حرية وأكثر إنتاجا. هذا علاوة على دورها فى النهوض بالإنتاجية أو بالنمو الاقتصادى أو بالدخل الخاص بالأفراد[٢٥]. وإن استخدام مفهوم "رأس المال البشرى" الذى يركز فقط على وجه واحد من الصورة (وهو وجه مهم يتعلق بتوسيع تفسير "الموارد الإنتاجية") يعد يقينا نقلة مفيدة أثرت تفكيرنا. ولكنها بحاجة إلى استكمال هذا لأن البشر ليسوا مجرد وسائل إنتاج بل إنهم أيضا الغاية من الإنتاج.

والحقيقة أن آدم سميث فى محاجاته مع دافيد هيوم تهيأت له الفرصة ليؤكد على أننا إذ نرى البشر فقط من حيث استخدامهم فى المجال الإنتاجى إنما نغض من قدر وقيمة الطبيعة البشرية:–

"...يبدو من المستحيل أن يكون استحساننا للفضيلة هو من نوع قبولنا لبناية ملائمة أو ذات تخطيط معمارى جيد، أو أن لا تكون لدينا أسباب للثناء على إنسان أكثر من الأسباب التى نطرى بها خزانة ذات أدراج[٢٦]".

وعلى الرغم من فائدة مفهوم رأس المال البشرى إلا أنه من المهم أن ننظر إلى البشر من منظور أعم وأرحب. يجب أن نتجاوز فكرة رأس المال البشرى بعد اعترافنا بصلته الوثيقة بموضوعنا وبمداه. ولا ريب فى أن التوسع المنشود يمثل إضافة وشمولا أكثر وليس بديلا بأى معنى من المعانى عن منظور "رأس المال البشرى".

ومن المهم أن ندرك أيضا الدور الأدائى لتوسيع نطاق القدرة لتشمل التغيير الاجتماعى (نتجاوز التغير الاقتصادى). والحقيقة أن دور البشر حتى باعتبارهم أدوات تغيير يمكن أن يتجاوز كثيرا حدود الإنتاج الاقتصادى (الذى يشير إليه منظور رأس المال البشرى كقاعدة عامة)، ليشمل التطوير الاجتماعى والسياسى. مثال ذلك، وكما سبق أن ذكرنا، إن التوسع فى تعليم الإناث يمكن أن يحد من عدم المساواة بين الجنسين فى التوزيع داخل الأسرة، كما يساعد على خفض معدلات الخصوبة وأيضا نسب وفيات الأطفال. علاوة على هذا فإن التوسع فى التعليم الأساسى يمكن أن يؤدى إلى تحسن خصائص الحوارات العامة. وهذه جميعها إنجازات أداتية تمثل فى نهاية المطاف أهمية كبرى - أى تخرج بنا عن نطاق إنتاج السلع المحدد حسب المعنى التقليدى.

وحرى بنا أن نضع فى الحسبان ما يلى عند التماس فهم أكثر كمالا لدور القدرات البشرية:-

١ . صلتها المباشرة الوثيقة برفاه وحرية الناس.

٢ . دورها غير المباشر من خلال التأثير فى التغيير الاجتماعى.

٣ . دورها غير المباشر من خلال التأثير فى الإنتاج الاقتصادى.

وغنى عن البيان أن العلاقة الوثيقة لمنظور القدرة تجسد كلا من هذه المساهمات. ونجد فى المقابل الدراسات التقليدية ينظر إلى رأس المال البشرى فى ضوء الدور الثالث فقط. وهنا شمول واضح ومهم فى الحقيقة. بيد أن هناك أيضا حاجة ماسة إلى تجاوز ذلك الدور المحدود والمحدد لرأس المال البشرى فى فهم التنمية ـ التطوير باعتباره حرية.

ملاحظة ختامية

حاولت فى هذا الكتاب أن أعرض وأحلل وأدافع عن نهج محدد فى دراسة التنمية باعتبارها عملية توسع فى الحريات الموضوعية التى يتمتع بها الناس. واستخدمنا منظور الحرية فى كل من التحليل التقييمى لتقدير التغيير والتحليل الوصفى التنبؤى لنرى الحرية عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع.

وناقشت أيضا دلالات وآثار هذا النهج عند تحليل السياسة وكذا لفهم الروابط العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتسهم فى عملية التنمية ـ التطوير مجموعة مختلفة من المؤسسات الاجتماعية. ويرتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله بعامة. ويتحقق إسهامها فى الواقع من خلال تأثيراتها على دعم وتعزيز الحريات الفردية. وتستلزم الدراسة التحليلية للتنمية توفر فهم متكامل عن دور كل من هذه المؤسسات المختلفة وتفاعلاتها. كذلك فإن صياغة القيم وظهور وتطور الأخلاق الاجتماعية تشكل جزءا من عملية التنمية ـ التطوير التى تستحق الاهتمام فى موازاة مع عملية إدارة وعمل الأسواق والمؤسسات الأخرى. ودراستنا هذه ما هى إلا محاولة للفهم والتحقق من هذا الهيكل المتداخل، ولاستخلاص الدروس اللازمة لإنجاز التنمية ـ التطوير وفق هذا المنظور العام.

وجدير بالذكر أن من السمات المميزة للحرية أن لها جوانب متباينة تتعلق بمجموعة مختلفة من الأنشطة والمؤسسات. إنها لا تثمر نظرة إلى التنمية يمكن ترجمتها على نحو جاهز إلى "صيغ" بسيطة عن تراكم رأس المال أو انفتاح الأسواق أو إعداد تخطيط اقتصادى كفء، (على الرغم من أن كلا من هذه القسمات المحددة تدخل ضمن الصورة الأعم). إن المبدأ المنظم الذى يضع كل قطعة أو جزء مختلف داخل كل موحد متكامل هو الهم الأكبر فى عملية دعم وتعزيز الحريات الفردية والالتزام الاجتماعى لكى يساعدنا على إنجاز الهدف. وإن هذه الوحدة شأن مهم. بيد أننا فى الوقت نفسه لا يسعنا إغفال حقيقة أن الحرية مفهوم متنوع الدلالة بطبيعته الأصيلة. ويتضمن هذا المفهوم - كما أوضحنا بإسهاب - اعتبارات خاصة بالعمليات وكذا بالفرص الموضوعية المتاحة.

بيد أن هذا التنوع ليس أمرا نأسف له. وإنما كما قال وليام كوبر:

الحرية تزهو بألف وجه من الجمال الفتان

لا يعرفها العبيد مهما كانوا بحياتهم قانعين

التنمية - التطوير التزام جليل الشأن ننجزه بإمكانات الحرية.....

هوامش

الفصل ١٢: الحرية الفردية التزام اجتماعي

١ - سمعت هذه الرواية من أسايا برلين. ولقد فقدنا برلين منذ إلقاء هذه المحاضرات. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لذكراه، وعن الفائدة الجمة التي أفدتها منه على مدى سنوات.

٢ - انظر أيضـــا: "The Right Not to Be Hungry," in Contemporary Philosophy 2," (The Hague: Martinus Nijhoff, 1982).

٣ - انظر مـقـالي: "Equality of What?," in Tanner Lectures on Human Values, volume 1.

٤ - القضايا المبدئية في تشخيص وتقييم الحرية - والتي تتضمن بعض المشكلات التقنية - بحثتها في دراسة لي "محاضرات كينيث أرو"، الواردة ضمن كتاب: الحرية الاختيار الاجتماعي والمسئولية: محاضرات أرو ومقالات أخرى (يصدر قريبا).

٥ - ننظر إلى التنمية هنا باعتبارها إزالة لمظاهر عجز الحريات الموضوعية عن بلوغ ما كان بالإمكان تحقيقه. وبينما يهيئ لنا هذا منظورا عاما - كافٍ لتشخيص طبيعة التنمية بالمعنى العام - هناك عدد من القضايا المثيرة للنزاع حصادها فئة من التحديدات متباينة الدقة لمعايير الحكم.

٦ - انظر في هذا كتابي: Commodities and Capabilities (1985).

٧ - انظر: John Rawls, A Theory of Justice (Harvard University Press, 1971)

٨ - ناقشت هذا في عدد من دراساتي، من بينها: Inequality Reexamined (Oxford: Clarendon Press, 1992)

٩ - ثمة قضية مماثلة ذات صلة بوسائل منافسة للحكم على الميزة الفردية عندما تتباين أفضلياتنا وأولوياتنا. وهناك مشكلة لا فكاك منها وهي: "مشكلة الاختيار الاجتماعي"، والتي تستلزم حسما مشتركا.

١٠ - انظر في هذا ورقة بحث لي بعنوان: "Gender Inequality and Theories of Justice,"" in Women, Culture and Development: A Study of Human Capabilities, (Oxford: Clarendon Press, 1995).

١١ - أرسطو، الأخلاق النيقوماخية.

١٢ - عن الصلة الوثيقة بموضوع الحرية في كتابات الاقتصاديين السياسيين الرواد، انظر دراستي عن: The Standard of Living, edited by Geoffrey Hawthorn (Cambridge University Press, 1987).

١٣ - يصدق هذا على ثروات الأمم وكذلك على نظرية العواطف الأخلاقية.

١٤ - هذه العبارة تحديدا من "الأيديولوجيا الألمانية" لكارل ماركس، ١٨٤٦

١٥ - John Stuart Mill, On Liberty (1859).

١٦ - Friedrich Hayek, The Constitution of Liberty (London: Routledge and Kegan Paul, 1960).

١٧ - Peter Bauer, Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries (Duke University Press, 1957).

١٨ - W. Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth (London: Alien & Unwin, 1955).

١٩ - Hayek, The Constitution of Liberty (1960).

٢٠ - ناقشت هذه القضايا ذات الصلة في "تقييم الحرية" في دراستي بعنوان "محاضرات كينيث أرو". ومن بين المسائل التي تناولتها العلاقة بين الحرية من ناحية والتفضيلات والاختيارات من ناحية أخرى.

٢١ - انظر في هذا الشأن: Robert J. Barro and Jong-Wha Lee, "Losers and Winners in Economic Growth," National Bureau of Economic Research (1993).

٢٢ - سميث، ثروة الأمم.

٢٣ - Emma Rothschild, "Condorcet and Adam Smith on Education and Instruction," in Philosophers on Education, (London: Routledge, 1998).

٢٤ - انظر على سبيل المثال: Felton Earls and Maya Carlson, "Toward Sustainable Development for the American Family," Daedalus 122 (1993).

٢٥ - حاولت مناقشة هذه القضية في "التنمية: أي طريق الآن؟" Economic journal 93 (1983)

٢٦ - يمكن القول إلى حد كبير أن تقارير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المنشورة منذ ١٩٩٠ حفزتها الحاجة إلى نظرة أرحب من هذاالنوع. وإن صديقي محبوب الحق الذي توفي العام الماضي كان صاحب دور قيادي رئيسي في هذا نفخر به جميعا.

٢٧ - سميث، نظرية العواطف (١٧٥٩).

المؤلف فى سطور :

أمارتيا صن Amartya Sen

* عالم اقتصاد هندى.
* من مواليد دكا - بنجلاديش الآن.
* استاذ بجامعة كيمبريدج - ترينيز كوليج.
* زميل رئاسى للبنك الدولى عام ١٩٩٦
* حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية ١٩٩٨
* شغل منصب الأمين العام لمعهد الدراسات المتقدمة فى برنستون.
* مدافع عن الحرية كمكوِّن أساسى للتنمية والتطوير .

المترجم فى سطور :

شوقى جلال

* ولد فى القاهرة عام ١٩٢١

* مقرر لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة - القاهرة.

* الجزائر - عضو المجلس الأعلى للمعهد العالى للترجمة - جامعة الدول العربية.

* عضو لجنة قاموس علم النفس فى الثمانينيات بالمجلس الأعلى للثقافة.

* له ثلاثة عشر مؤلفًا من بينها :

العقل الأمريكى يفكر - نهاية الماركسية - التراث والتاريخ - ثقافتنا والإبداع - أركيولوجيا العقل العربى.

* له أوراق بحث فى ندوات ومؤتمرات ومقالات ثقافية وفكرية .

* له أكثر من ٦٠ كتابا مترجما منها :

السفر بين الكواكب، وبافلوف حياته وأعماله عام ١٩٥٧، وبنية الثورات العلمية.

الإشـراف اللغـــوى : حسام عبد العزيز

الإشـــراف الفـــنى : حـــسن كـــامـل